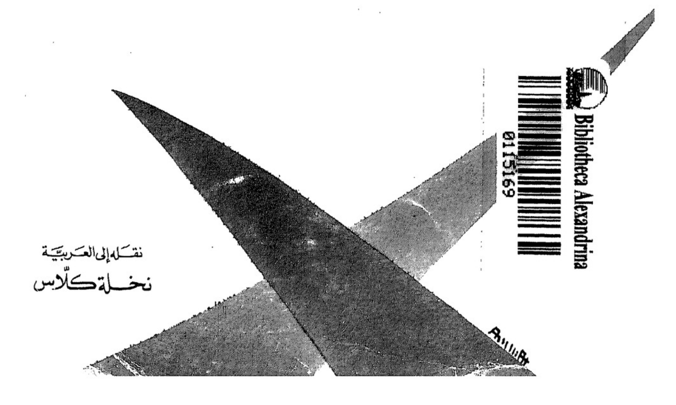
كلود جوليان

الحلم والتاريخ

أو

مئتا عام من تاريخ أمريكا



Bibliotheca Alexandrina
0115169

نقله إلى العربية

نخلة كلّاس



دمشق ــ أوتوستراد المزة

هاتف

٢٤٤١٢٦ ــ ٢٤٣٩٥١ ــ ٢١٣٨٢١

تلكس: ٤١٢٠٥٠

ص.ب: ١٦٠٣٥

العنوان البرقي

طلاسدار

TLASDAR

ريع الدار مخصص

لصالح مدارس أبناء الشهداء في القطر العربي السوري

الحلم والتاريخ
أو
مئتا عام من تاريخ أمريكا

جميع الحقوق محفوظة
لدار طلاس للدراسات والترجمة والنشر

الطبعة الثانية
١٩٨٩

كلود جوليان

الحلم والتاريخ

أو

مئتا عام من تاريخ أمريكا

نقله إلى العربية

نخلة كلاس

الآراء الواردة في كتب الدار تعبر عن فكر مؤلفيها
ولا تعبر بالضرورة عن رأي الدار

عـنـوان الـكـتـاب بالـلـغـة الـفـرنـسـيـة

CLAUDE JULIEN

LE REVE ET L'HISTOIRE

Deuse siècles d'Amériрuе

تمهيد

القتال

خرجت إنكلترا منتصرة من حرب السنوات السبع (١٧٥٦ـــ١٧٦٣)، التي خاضتها ضد فرنسا والنمسا، ولما يخف عبء الديون الذي كانت تنوء به، فقررت أن تُحمِّل مستعمراتها الأمريكية جزءاً منها، فكان أن أعطت التدابير المتخذة، في هذا السبيل، إشارة التمرد. ذلك أن مندوبين عن جميع المستعمرات، ما عدا جيورجيا، انطلقوا منها ليجتمعوا في فلادلفيا، فيتألف من إجتماعهم المؤتمر «الكونغرس» القاري الأوّل في ٥ أيلول ١٧٧٤. ولم يؤل مؤتمرهم هذا إلى المطالبة بالاستقلال، بل بأن تحترم لندن حقوقهم المنبثقة من الدستور الإنكليزي. غير أنَّ الملك جورج الثالث، رأى في بادرتهم عمل عصيان ينبغي قمعه بالقوة.

في ليل ١٨ نيسان ١٧٧٥، قام الجنرال توماس غاج Thomas Gage، قائد القوات الإنكليزية في بوسطن بتنفيذ الأوامر الصادرة إليه، فعمد إلى إخراج قسم من جند الحامية، بدؤوا المسير إلى ليكسنغتن Lexington، عند بزوغ فجر ١٩ نيسان، وكان هدفه مزدوجاً، أوله اعتقال زعيمين وطنيين هما صموئيل أدافر وجون هانكوك Samuel Adams et John Hancock، كانا في إتجاه ضيعة «كونكورد»، ثم ـــ وفي الأخص ـــ تدمير العتاد الحربي الذي كان أصدقاؤهم قد وضعوه في تلك الضيعة الصغيرة من ولاية الماساشوستس. وعلى الرغم من الظلام، لم تخفَ حركة القوات، لأن وطنياً آخر هو بول روفير Paul Revere، الذي ألهم، فيما بعد، الشاعر

لونغفيللوي Longfellow قصيدته الشهيرة، غادر بوسطن ممتطياً جواده ليحذر أصدقاءه، ووصل إلى ليكسنغتون عند منتصف الليل.

تجمع متطوعون، على الفور، لمواجهة الوحدات الإنكليزية، وتسمو بـ «رجال الدقيقة» Minutemen لأنهم ما لبثوا أن تأهبوا، في دقيقة واحدة. وقد استعارت اسمهم في الستينيات من عصرنا هذا مجموعات يسارية، ودُعيت به. وكان عدد أولئك المتطوعين، عندما دخلت المفرزة الإنكليزية ليكسنغتون، سبعين رجلاً... أمّا من أطلق الرصاصة الأولى، فهذا ــ بلا شك ــ ما لم يُعرف أبداً: قُتل ثمانية أمريكيين وجُرح عشرة، ولم يصب سوى جندي إنكليزي واحد إصابة خفيفة. هكذا بدأت حرب الاستقلال.

لم تكن البدايات تبشر بالخير، فقد مُني الوطنيون بالخيبات في بانكرهيل Bunker Hill، في ١٧ حزيران ١٧٧٥، ثم في نيويورك، وبراندي واين Brandywine، وجرمان تاون Germantown، وأماكن أخرى... إلا أنهم انتصروا في ساراتوغا (١٧ تشرين الأول ١٧٧٧)، وفي العام التالي، تدخلت فرنسا واشتركت في القتال، وتمكنت القوات الفرنسية ــ الأمريكية من فرض الاستسلام على وحدات Cornwallis في يورك تاون YorkTown في ١٧ تشرين الأول ١٧٨١. وبعد انقضاء عامين، توّجت معاهدة باريس استقلال الولايات المتحدة، التي لم يكن يتجاوز عدد سكانها، آنذاك، أربعة ملايين.

عُقد مؤتمر اتحادي في فلادلفيا استمر من أيار إلى أيلول ١٧٨٧، وذلك لوضع دستور، أقرته ووافقت عليه الولايات المختلفة بين ١٧٨٨ و١٧٩٠. وفي ٣٠ نيسان ١٧٨٩، أقسم جورج واشنطون، القائد العام في أثناء الحرب، وأول رئيس للولايات المتحدة الأمريكية، اليمين الدستورية. وقبل ذلك، لثلاثة عشر عاماً خلت، أي في ٤ تموز ١٧٧٦، كان بيان إعلان الاستقلال، الذي تحتفل أمريكا في هذا العام (١٩٧٦) بمرور القرن الثاني عليه، قد نُشر على العالم بأسره، محدداً المبادئ التي كان الوطنيون يقاتلون «باسمها» منذ أكثر من عام.

وهذا نصه:

الإعلان الإجماعي
للولايات المتحدة الأمريكية الثلاث عشرة

عندما يرى شعب ما ـــ في مجرى الحوادث البشرية ـــ أن الضرورة تحدوه إلى قطع العلاقات السياسية التي تربطه بشعب آخر، وإلى أن يحتل، بين دول العالم وبمساواتها، مكانه الخاص الذي تمنحه الحق به قوانين الطبيعة وإله الطبيعة، فإن الاحترام الصحيح لرأي الإنسان، يتطلب من هذا الشعب أن يُعلن الأسباب التي حملته على هذا الانفصال.

هذه الحقائق هي ـــ في نظرنا ـــ حقائق بدهية في جوهرها، وهي أن جميع الناس يولدون متساوين، وأن خالقهم منحهم حقوقاً ثابتةً، منها حق الحياة والحرية والسعي وراء السعادة.

وأن الناس يقيمون الحكومات التي تستمد سلطتها العادلة من رضى المحكومين وموافقتهم، لصيانة تلك الحقوق.

وأن حكومة ما ـــ مهما كان نظام حكمها ـــ إذا ما أنكرت هذه الحقوق «أو تنكرت لها»، فمن حق الشعب أن يغيرها أو أن يزيلها ليحل محلها حكومة جديدة ويقيمها على مثل هذه الحقوق والمبادئ وينظم سلطاتها، حسبما يبدو له أنسب الأشكال وأضمنها لتحقيق أمنه وسعادته.

ومن الحكمة ـــ بلا شك ـــ ألّا يُعمَد، لأسباب بسيطة وعابرة، إلى قلب حكومات استقرت منذ أمدٍ طويل. فالناس ـــ كالعهد بهم دائماً ـــ مهيؤون لمعاناة الشرور التي يمكن احتمالها، أكثر من تهيئتهم لانتزاع حقوقهم بقلب الأنظمة التي اعتادوها وألفوها.

لكن، عندما ينمُّ استمرار الفساد والتعسف ـــ في إتجاههما الثابت إلى هدف واحد ـــ على نية إخضاع الناس لاستبداد مطلق، فمن حق هؤلاء، بل من واجبهم أن يطيحوا بحكم كهذا، ويسعوا وراء ضمانات أخرى، يصونون بها أمنهم في المستقبل.

هكذا، طال صبر المستعمرات على ما هي فيه، وهذه هي الضرورة التي تضطرهم الآن إلى تغيير نظام حكمهم السابق. فتاريخ الجالس على عرش بريطانيا

اليوم، تاريخٌ حافل بالتعسف والمظالم المتكررة التي لا تتوخى جميعها إلا هدفاً مباشراً واحداً هو توطيد حكم طغيان مطلق على ولاياتنا. ولإقامة البرهان على ذلك، يكفي أن نسرد الحوادث الواقعة ليحكم عليها عالَم حيادي:

رفض الملك الموافقة على أكثر القوانين ملاءمة للمصلحة العامة.

منع حكامه من إصدار قوانين ضرورية وملحّة، إلا إذا أرجأ تطبيقها على موافقته، وهكذا أهملها كل الإهمال ولم يعرها شيئاً من اهتمامه.

رفض إصدار قوانين أخرى نافعة ولازمة لعدد كبير من السكان، إلا إذا تخلى هؤلاء عن حقهم في أن يُمَثّلوا في المجالس التشريعية، وهو الحق الثمين الذي لا يخشاه سوى الطغاة.

دعا إلى انعقاد المجالس في أمكنة غير مألوفة، لا راحة فيها، وبعيدة عن أماكن الوثائق والسجلات ومستودعاتها، وهدفه إكراه المجتمعين على الرضوخ لإجراءاته، فإرهاقهم وشلّ أعمالهم.

عمد، في مناسبات متعددة، إلى حل المجالس التشريعية التي عبّرت بحزم وشجاعة عن موقفها من انتهاك حقوق الشعب.

وبعد حل تلك المجالس، ظلّ مدة طويلة، يرفض انتخاب غيرها. وهكذا عاد حق ممارسة السلطة التشريعية إلى الشعب، بطريقة لا سبيل إلى تغييرها أو إزالتها... وفي آن واحد، كانت البلاد معرضة للعدوان الخارجي وللاضطرابات الداخلية.

حال دون ازدياد السكان في ولاياتنا، بإعاقته تطبيق قوانين منح الجنسية للأجانب، كما رفض إقرار غيرها من القوانين المشجعة على الهجرة إلى المستعمرات الأمريكية، وأقام الحواجز والعقبات دون تملّك أراضٍ جديدة.

أعاق إحقاق العدالة برفضه الموافقة على قوانين تستهدف توطيد سلطات قضائية.

أخضع القضاة لمشيئته فيما يخص مدة استمرارهم في أعمالهم وتحديد رواتبهم ودفعها لهم.

أحدث عدداً كبيراً من الوظائف الجديدة، وبعث إلى أرضنا جماعات من الضباط ترهق شعبنا وتلتهم خيراته.

أبقى على أراضينا، في زمن السلم، جيوشاً دائمة وعاملة، بلا موافقة مجالسنا التشريعية، لقد أراد أن تكون السلطة العسكرية مستقلة عن السلطة المدنية وفوقها.

انضم إلى آخرين لإخضاعنا لتشريع غريب عن دستورنا ولا تعترف به قوانيننا، مانحاً موافقته على أحكامهم التشريعية التي:

- تخوّل إقامة عدد كبير من الجند بين ظهرانينا.
- تدرأ عنهم، بمحاكمات صورية، العقوبات على جرائم القتل التي قد يرتكبونها ضد سكان ولاياتنا.
- تسد السبل على تجارتنا في جميع أرجاء العالم.
- تفرض علينا ضرائب لم نوافق عليها.
- تحرمنا، في كثير من الحالات، من ضمانات المحاكمة بطريقة المحلفين.
- تخوّل نقلنا، عبر البحار، إلى حيث نُحاكَم من أجل جُنح مزعومة.
- تُلغي نظام القوانين الإنكليزية الحر في إقليم مجاور مقيمةً فيه حكماً استبدادياً، وموسعةً حدوده بطريقةٍ تجعله مثلاً يُحتذى، وفي آن واحد، أداة ووسيلة لإدخال نظام الحكم الاستبدادي إلى مستعمراتنا.
- تزيل مواثيقنا وتلغي أفضل قوانيننا وتغير أشكال حكوماتنا في مبادئها الأساسية.
- تُعطل مجالسنا التشريعية وتتيح لها التصريح بأنها مخوّلة الحلول محلنا في التشريع، بدلاً عنّا في جميع الأحوال.

تخلى الملك عن الحق في حكمنا، بإعلانه أننا خارج نطاق حمايته وإعلانه الحرب علينا. كما أغار على بِحارِنا واجتاح سواحلنا وأحرق مدننا ودمّر حياة شعبنا.

وهاهو الآن يوجه جيوشاً جرارة من المرتزقة الأجانب، ليأتي علينا، ويتم عملية الدمار والطغيان بأساليب من القسوة والغدر لا تكاد تبلغها أساليب العصور الهمجية، ولا تليق البتة برئيس دولة متمدن.

لقد أكره مواطنينا المأسورين في عرض البحر على إشهار السلاح في وجه

بلادهم، وعلى أن يصبحوا جلّادي أصدقائهم وإخوتهم، أو أن يسقطوا صرعى تحت ضربات هؤلاء.

أثار فتناً داخلية وبذل قصارى جهده ليستعديَ على سكان حدودنا الهنود المتوحشين القساة الذين تقضي شريعة الحرب عندهم بقتل جميع الناس بلا تمييز في العمر والجنس.

وفي كل مرحلة من مراحل هذا القمع وهذا الجور كنا نطالب بإحقاق الحق والعدالة، بأكثر التعابير تواضعاً، فلم يكن الرد على مطالبنا والتماساتنا المتكررة، إلا بتكرار المظالم. إن عاهلاً تترسخ فيه هذه الخصال الخُلقية التي تميّز الطاغية، لا يستطيع أن يزعم لنفسه الحق بحكم شعب حر.

كذلك لم نتمكن من إثارة إخوتنا البريطانيين. فقد حذرناهم وبيّنا لهم، مرات عدة، إن مجلسهم النيابي يحاول أن يطبق علينا سلطته التشريعية وقوانينه تطبيقاً غير قانوني، وذكرناهم بالظروف والمناسبات التي هاجرنا فيها وأقمنا هنا مستعمراتنا. وقد أهبنا بالإحساس الطبيعي بالعدالة وبسموّ النفس اللذين يُفترض اتصافهم بهما، وناشدناهم باسم أواصر القربى التي تربط بيننا، أن يشجبوا هذه الاعتداءات التي لا بدّ من أن تؤدي إلى تحطيم الصلات والروابط بيننا.. فأصَمّوْا آذانهم عن سماع صوت العدالة والقربى الدموية.. فواجبنا إذاً أن نرضخ للضرورة ونعلن الانفصال.. كما علينا أن نعدَّهم، كما نعدّ سائر شعوب العالم، أعداء في الحرب وأصدقاء في السلم.

لذلك، نحن، ممثلي الولايات المتحدة الأمريكية، المجتمعين في مؤتمر «كونغرس» عام، إذ نشهد الإله الدّيان على سلامة مقاصدنا، وباسم شعب هذه المستعمرات الطيب وبالنيابة عنه نؤكد، ونعلن:

أن هذه المستعمرات المتحدة ـــ ومن واجبها أن تصبح ـــ ولايات حرة مستقلة.. وأنها تحررت من كل ولاء للتاج البريطاني، وإن كل صلة بينها وبين دولة بريطانيا العظمى قد فُصمت، وينبغي أن تفصم، وإن هذه الولايات، بوصفها حرة ومستقلة، تتمتع بالسلطة المطلقة في إعلان الحرب وإقرار السلام وإبرام المعاهدات والأحلاف وإقامة علاقات تجارية... والقيام بكل أمر آخر يحق للدولة المستقلة أن تقوم به.

ونحن إذ نتكل على العناية الإلهية كلّ الاتكال، ودعماً لهذا الإعلان، نأخذ على أنفسنا العهد بوضع حياتنا وما ملكت أيماننا وشرفنا رهناً في هذا السبيل..

«انتهى الإعلان»

المدخل

الحلم والنزاع

« قضيتنا شريفة : إنها قضية الإنسانية » . هذا ما كتبه الجنرال جورج واشنطن ، بعد أربع سنوات خلت على العيارات النارية الأولى التي أطلقها الوطنيون الأمريكيون على « القمصان الحمر »[1] في ليكسنغتون وكونكورد . وقبل ذلك (بعامين) ، بينما كان لافاييت يبحر إلى أمريكا على « Victorie الفيكتوار » عبّر عن الفكرة ذاتها بصيغة مختلفة ، إذ قال : « سعادة أمريكا مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بسعادة الإنسانية »[2] .

انقضى قرنان ، وفي داخل حدود الولايات المتحدة وخارجها ، على السواء ، لا تزال شائعة شيوعاً واسعاً الفكرة القائلة إن أمريكا هي أفضل حارس للكرامة والحرية الإنسانيتين . فقد كتب ، هرمان ملفيل ، صادقاً كل الصدق ، : « إننا نحمل على كواهلنا حريات العالم » . وفي عهد أقرب إلينا ، ردد جون ف . كندي ، الصدى ذاته بقوله : « الأمريكيون هم الحراس على معاقل الحرية في العالم »[3] . وقبيل الثورة الفرنسية . قال روسو : « الإنسان يولد حراً ، لكنه أينما كان ، مقيد بالأغلال » . أمّا

---

(١) رسالة إلى James Warren من الماساشوستس Massachusetts آذار ١٧٧٩ .

(٢) هرمان ملفيل U.S.Book C., White Jacket, Herman Melville ، ونيويورك ١٨٩٢ ص : ١٤٤ .

(٣) « الإمبراطورية الأمريكية » Edit.B.Grasset باريس ١٩٦٨ — طبعة جديدة Edit.Livere De Poche باريس ١٩٧٣ . ص : ٤٣ — ٤٧ .

الأمريكيون ، فهم في بادئ الأمر يهرعون إلى السلاح للحصول على حريتهم ، ثم يعمدون في العام التالي ، بينما هم يقاتلون ، إلى شرح معنى نضالهم للعالم كله ، وهو بكل بساطة : «إننا نرى في هذه الحريات حريات بدهية في جوهرها وهي : أن الناس جميعاً يولدون متساوين ، وأن خالقهم زودهم بحقوق لا يجوز المساس بها ومنها حق الحياة والحرية ، وطلب السعادة . ولضمان هذه الحقوق ، يقيم الناس حكومات تنبثق سلطتها العادلة من قبول المحكومين بها » .

استناداً إلى ذلك انتزع الأمريكيون استقلالهم ، ونالوه حرباً وعنوةً ، وهم يقيمون حكومتهم التي تستمد سلطتها من قبول المحكومين وموافقتهم ، وتتوخى حماية المواطنين وحريتهم ، والمساواة بينهم ، وتمهد أمامهم سبل السعي وراء السعادة . وقد أخذ عدد كبير من الأمريكيين ، معهم مواطنون كثيرون من جنسيات وبلدان أخرى ، العبارات الأولى من إعلان الاستقلال ، بمعناها الحرفي ، ولذلك اقتنعوا بها ، معتقدين أن مستقبلهم وسعادتهم يرتبطان ، ارتباطاً وثيقاً بالديمقراطية الأمريكية الكبرى ، إلا في بعض نقاط بسيطة لا بدّ من وجودها على الصعيد السياسي .

الحلم والكابوس

هذه القناعة بلغت من عمق الرسوخ ، ما لم تبلغه أيه قناعة أخرى ، اللهم سوى تلك التي — على نقيضها — ترى في الولايات المتحدة المسؤول الأساسي عما تعانيه الإنسانية من آلام وشرور ، وهذه القناعة ، شأنها شأن السابقة ، منتشرة وشائعة شيوعاً واسعاً في الولايات المتحدة الأمريكية وخارجها وأمريكي هو بول غودمان Paul Goodmann ، الذي وجه كلامه إلى زهاء مئتي رجل من قادة بلاده ، بينهم عسكريون ودبلوماسيون ورجال أعمال ، وخاطبهم قائلاً بكل هدوء : «أنتم مجموعة الرجال الأشد خطراً وضرراً في عالم اليوم » . وهؤلاء في الحقيقة ، يمسكون بزمام السلطة الفعلية ، وبول غودمان يتهمهم بزرع البؤس والشقاء في الأرض ، بتفتيت المجتمعات وزعزعتها ، وبإفساد ثقافتها ، وبالإقدام على استخدام أساليب الإبادة والتعذيب استخداماً واسعاً للقضاء على الشعوب ، يدفعهم اهتمام أناني بمصلحتهم الخاصة الضيقة[٤] . وفي الواقع ، هناك ضحايا ، لا حصر لها ، يعذبها ويمزقها ، روحاً وجسداً ،

---

(٤) من خطبة له في ١٩ تشرين الثاني ١٩٦٧ .

جلادون قائمون على أنظمة حكم دكتاتورية تدعمها الولايات المتحدة الأمريكية. تلك الضحايا متأهبة ومستعدة لأن تأخذ على عاتقها وتستأنف صرخة غيفارا، الذي لم يتردد، قبل أن يهوي تحت ضربات المخابرات الأمريكية «C.I.A» و«القبعات الخضر» والجيش البوليفي، في إدانة الولايات المتحدة بوصفها «عدو الجنس البشري اللدود». أما الباقون على قيد الحياة، ممن أُلقوا في «أقفاص النمور» وفي معتقلات الأشغال الشاقة في جنوب الفيتنام، والرجال والنساء الذين قد لا يجدون سبيلاً إلى النجاة من سجون Pinochet، فلا يخامرهم أي شك في ذلك.

وهل لمجتمع بشري، مهما كانت عقيدته، ومهما بلغت قدرته، أن يكون جديراً بكل هذا القَدْر من التمجيد أو بكل هذا القدر من الشحينة والبغضاء؟. لقد انتشر وامتد، خلال العالم بأسره، الحلم الأمريكي، الحامل أملاً عريضاً، منذ إعلان الاستقلال. ولم يكن هدفه إعلان استقلال المستعمرات، بل أن يشرح للعالم الأسباب التي تدفع تلك المستعمرات إلى الإفلات والتخلص من الوصاية البريطانية. فالمبادئ التي يدينها إعلان الاستقلال الأمريكي، لا تسري صحتها على أمريكا وحدها، بل على شعوب الأرض قاطبة... هكذا فُهمت على الفور. فلإحدى عشر سنة خلت، قبل الاستيلاء على الباستيل، رأى ميرابو Mirabeau في نص الإعلان الأمريكي «بياناً متسامياً»[٥]، ورأى فيه كوندورسيه Condorcet «عرضاً بسيطاً لهذه الحقوق، المقدسة جداً، التي طال عليها النسيان»[٦].

غير أنّ هذه الحقوق ـــ حرية، مساواة ـــ، على كل قدسيتها وشموليتها العالمية، كُوفحت وأُنتهكت، وأُهملت في أحيان كثيرة. فمنذ سنوات، عندما دُعي مواطنون أمريكيون، في أحد شوارع نيويورك، إلى التوقيع على بيان، رفض معظمهم ذلك غاضبين مستنكرين، على الرغم من أن النص الذي عُرض عليهم للتوقيع، هو نص إعلان الاستقلال، الذي بدا لهم محتواه هداماً، ومناوئاً للولايات المتحدة.

ومما لا شك فيه أن رد الفعل العفوي هذا لا يكفي لتحديد الدرك الذي انحدر إليه الحلم الأمريكي. ولا بد لنا كي نُدرك مدى هذا التردي، من أن نعرف ما هي

(٥) ميرابو ـــ أوامر النفي والسجن.

(٦) مؤلفات كوندورسيه ـــ الجزء الثامن. ص: ١١.

المساومات التي سبقت وضع نص الإعلان، وفي أي شروط عُدّل ثم تمت الموافقة عليه، وبأي السبّل والوسائل تُرجم إلى أعمال، وبأيها لم يترجم.

ينبغي لنا أن نضع الحلم والتاريخ وجهاً لوجه، خلال الأعوام المئتين التي تلت انبثاق أمل..... هذا الأمل.. هذا الحلم بالحرية هو وحده الذي يقبل أناس أن يموتوا من أجله، إذا ما استثنينا المعتقدات الدينية. وهذا التاريخ هو تاريخ الصراع الذي خاضه رجال لينتزعوا حقوقهم من آخرين أبوها عليهم. والتناقض هو أن الطرفين يطالبان بالمبادئ عينها، ويريد، كل منهما، على طريقته، البقاء على ولائهما للثورة الأمريكية. لكن الحلم الذي يتحدثان عنه ليس واحداً، فهؤلاء يغامرون بمثاليتهم عندما يريدون أن يجعلوه «مطلقاً» لا يُنال ولا سبيل إلى تحقيقه، وأولئك يستطيعون، بواقعيتهم، تشويهه وتحويله إلى كابوس ينشر الهلع والظلم والاضطهاد.

التاريخ والتسويات

الحلم الأمريكي سمح بقدْرٍ ما هو ثوري، وإكراهات التاريخ وقيوده هي التي تسمه بالتباسات متعددة. أولها وأكبرها خطراً، يُمتُّ بالصلة إلى النقطة الأساسية في رسالة الحرية التي حملت أمريكا لواءها إلى العالم. فالمستعمرات لا يُتاح لها الانتصار إلا إذا ظلت متحدة، لكنها انقسمت في مواقفها من القضية التي أدّت، بعد مرور قرن على ذلك، إلى مأساة حرب الانفصال، وهي قضية الرق وتجارة العبيد. ثم قررت المستعمرات أن تكون كتلة متراصة حيال خطر العدو الداهم وإلى التضحية، في سبيل ذلك وباسم الواقعية، بمبدأ كانت تنادي بقدسيته. وقبل أن تمسك بزمام مصيرها، تخلت عن حيز واسع من حلمها، عندما عمدت، إرضاءً لولاية كارولينا الجنوبية وولاية جيورجيا، إلى إلغاء الفقرة التي تحرّم النخاسة في نص الإعلان. وقد تصور أعداء نظام الرق، وعلى رأسهم توماس جيفرسون، أن في وسعهم القبول بهذا التنازل، ذلك أن العبارات الأولى من النص التي تنادي وتطالب بحرية البشر جميعاً، وبالمساواة بينهم، تنطبق أيضاً على العبيد السود. فالجوهري، في رأيهم لم يُمس.

غير أن أمريكياً «موالياً» مخلصاً للتاج البريطاني، أدرك من منفاه في إنكلترة ما في الأمر من تناقض، إذ كيف يستطيع أنصار الاستقلال ودعاته المناداة بأن الناس جميعاً أحرار ومتساوون، بينما هم، في آن واحد، يحرمون أكثر من مئة ألف أفريقي من

حقهم في الحرية[٧] ؟ .. وبعد مضي قرن على ذلك ، كانت الديمقراطية الأمريكية تُخضع زهاء أربعة ملايين من السود ، وتفرض عليهم نير العبودية . والآن بعد مرور القرن الثاني على إعلان الاستقلال ، تجاوز عدد ذراريهم مئة مليون من السود ، ليست الحرية في نظرهم ، إلا سراباً خادعاً . أما أنصار العبودية الذين اشتد أزرهم ، بعد الالتباس الذي قبل به موقعو بيان إعلان الاستقلال ، فلم يلقوا أي عناء في فرض وجهات نظرهم . ومعظمهم يرون أن دساتير الولايات جميعاً ، تتبنّى في مقدمتها مبادئ إعلان (١٧٧٦) العامة . وهكذا يؤكد دستور ولاية الماساشوستس ، الموضوع عام ١٧٨٠ ، على أن جميع الرجال يولدون أحراراً ومتساوين ومتمتعين بحقوق مقدسة . كذلك أوضح دستور ولاية نيوهامبشاير New Hampshire (١٧٨٤) ، أن جميع الناس يولدون أحراراً . إنما يكون من عبث الأطفال بعد ذلك اللجوء إلى الكلمات ذاتها للدلالة على النقيض ، إذ منذ أواخر القرن الثامن عشر ، صارت دساتير ولايات الألباما والأركنساس وفلوريدا وكنتوكي .. ثم بعدها دستور ولايتي المسيسبي والتكساس ، تتضمن هذه العبارة : « جميع الناس الأحرار متساوون ، عندما يلتزمون بعقد إجتماعي » إنها الكلمات ذاتها ، لكنها تخون المبدأ هنا . وواضعو دستور ولاية الكنساس يتشبثون بتوضيح ذلك بالنص القائل : « إن حق الملكيّة هو فوق أي قيد دستوري » وهذا الحق ، يتضمن ، بلا شك ، حق ملكية العبيد كما تُملك الحيوانات والآلات ، وهكذا يعمد الرجال الذين أعلنوا على العالم كله الحق في الحرية والمساواة ، إلى تسوير تلك الكلمات بحدود وقيود تفرغها من معناها الحقيقي .

الحق والقانون

غير أن ثمة أصواتاً أخرى ترتفع ، بلا انقطاع ، من أجل استمرار الحلم الأمريكي وبقائه ، ومن أجل كرامة أمريكا على السواء ، مُدينة هذا الدجل . وأولها كانت أصوات العبيد أنفسهم الذين ثاروا محاولين الحصول على حريتهم[٨] ، بلا جدوى ، ثم البيض بعدهم ، الذين كانوا ضد الرق والعبودية . ويقول هنري ثورو : (١٨٦٢ ـــ ١٨١٧) إن على المواطن أن يحترم الحق أكثر من القانون . ويخلص إلى

(٧) Thomas Hutchinson, Strictures upon the Declaration of the Congress at Philadelphia: In a Letter to a Noble Lord, Londres, 1776.

(٨) المصدر ذاته الفصل الثالث .

الاستنتاج بقوله: «أي موقف يستطيع أن يتخذه في أيامنا مواطن، من الحكومة الأمريكية؟. إنني أجيب أنه لا يمكنه التضامن وإياها، إلا إذا غامر بتلطيخ شرفه.. فلا أستطيع، حتى خلال دقيقة واحدة أن أعدّ هذا التنظيم السياسي حكومتي عندما يكون في آن واحد حكومة القن»[٩]، والشبان الأمريكيون البيض الذين يناضلون في سبيل حقوق السود، ويحفزهم المثل الأعلى ذاته، رفضوا الاشتراك في الحرب الفيتنامية، وهم يطرحون فكرة Thoreau تورو، الوفية لروح بيان إعلان الاستقلال، ويتابعون كفاحه. فمثلما فعل تورو، أراد ـــ قبله ـــ الأمريكيون الذين حاربوا إنكلترا، أن يتفوق الحق الطبيعي على قانون يخضعهم للتاج البريطاني. غير أنهم ما كادوا يحصلون على سيادتهم، حتى صاغوا عقيدتهم الخاصة التي تنتهك بقبولها الرق، الحق الذي يطالبون به لأنفسهم، بسن قوانين جائرة. فلم يكفهم الحصول على حذف الفقرة التي تدين النخاسة وتحرّمها، بل عمدوا إلى إفراغ العبارة المتعلقة بالحرية والمساواة من معناها، والتي ظن جيفرسون أنه بوجودها في الدستور، يُبقي على الجوهر والأساس. وراح أولئك الأمريكيون يقولون إن هذه الأفكار ليست أمريكية حقاً، وإذا كانت قد وجدت في إعلان الاستقلال، فذلك لأن جيفرسون قد وقع تحت تأثير الفكر الفرنسي. وأفضل من يعبر عن رد الفعل هو جمس. ه. هموند (James H.Hammond) حاكم ولاية كارولينا الجنوبية (١٨٤٤ ـــ ١٨٤٢)، إذ يقول: «هذا الكلام في موضوع الحرية والمساواة لم يكن إلا عبارة من تلك العبارات الرنانة، التي تميزت بها الفلسفة الفرنسية العاطفية الرقيقة، التي شاعت كثيراً في ذلك العهد، والتي أدت بعد ذلك إلى نتائج دموية جداً»[١٠]. وفي رأيه أن الإرهاب وإلغاء الرق اللذين أقدمت عليهما الثورة الفرنسية منبثقان من فكرة ضارة واحدة.

أما الحاكم هامّوند، المذكور، فهو لا يستسلم «لفلسفة عاطفية» وقد أنتخب عضواً في مجلس الشيوخ، عندما كانت تقوم كل الدلائل النذيرة بحرب الانفصال، ودخل التاريخ بخطابه المشهور: «القطن مَلِك»، وقال إن زراعة القطن تتطلب عمل العبيد. والمصلحة الاقتصادية تتقدم الحرية ولها الأفضلية، وهذا ما اكتشفه، في تاريخ لاحق، العمال البيض، في منتصف القرن التاسع عشر، في الشروط الرهيبة التي كانوا يعملون فيها بأجور بائسة، وهم خاضعون لاستبداد أرباب العمل وسلطتهم المطلقة،

---

(٩) Writings of Thoreau (edit. de 981906) Civil Desobedience, t.IV, P.360.

(١٠) كارل بيكر، إعلان الاستقلال. للناشر Seghers ـــ باريس ١٩٦٧ ص: ١٥٨.

بموافقة الديمقراطية ، وأدركوا أن المجتمع عينه ، ومفهوم التقدم والنظام والسلطة أيضاً هما ، وفي آن واحد ، اللذان يخضعان ، السود للعبودية بكل معانيها ، والعمال «لعبودية الأجر» كما سموها .

ميزة الحرية

كان لا بدّ من كفاح دام مئة عام ، كي تصل قلة أمريكية إلى التفكير في أن هذا المجتمع لا قبل له بأن يعيش نصف حر ونصف عبد . غير أن هذا التيار اصطدم حينئذٍ بالفكرة التي لم تكن تسيطر على الجنوب فحسب ، بل على قسم كبير من سكان الشمال ، وقد صاغ هذه الفكرة ، وعبّر عنها بوضوح تام جون . س . كلهون (John C.Colhoun) الذي شغل مناصب كبيرة متعددة ، إذ كان وزيراً للحرب ، ثم نائباً لرئيس الولايات المتحدة ، وعضواً في مجلس الشيوخ عن ولاية كارولينا الجنوبية . وهو ، فيما كتبه عن العبودية والحرية ، يعبر عما يريد بأقوال تبلغ من الشمول ما يرفعها إلى مستوى نظرية لا تنطبق على السود وحدهم . ذلك أن القضايا التي يعالجها تعني المجتمع بأسره ، والشعوب كلها وتهمهم ، وهو يرى أن العامل «الأساسي» في التقدم يكمن في «الرغبة التي يملكها كل فرد بتحسين حاله» ، والفرد لا يستطيع سدها وإشباعها إلّا إذا ملك حريته . ليست هذه الحرية إذاً ، حقاً أساسياً في نظره ، بل وسيلة ووساطة لتطوير الإنسان . ومما كتبه : «إنه لخطأ كبير وفادح التأكيد أن جميع الشعوب سواسية في حقها من الحرية ، لأن الحرية مكافأة ينبغي أن يستحقها من يبتغيها ، وليست بركة تسبغ على الناس جميعاً بلا تمييز» . غير أنه لا يقول أن للبيض وحدهم الحق في الحرية ، بل يقول إنها «وقف على الرجال الأذكياء ، من المواطنين الصالحين ، ذوي الفضائل والمناقب ، وليست هبة يُمنحها شعب جاهل بلغ من الانحطاط والولوغ في الرذيلة ما يحول دون قدرته على التمتع بها»[11] .

هذا النص يُعرّف فلسفة كل «الدكتاتوريات الخيرة» تعريفاً جديراً بالإعجاب ! ... فالقائمون على السلطة ينتحلون لأنفسهم الحقّ في فرز من تتوافر فيهم — من جماهير المواطنين جميعاً — المعايير والشروط التي يحددها ويعرّفها

(١١) مؤلفات جون كالهون — الجزء الأول ص : ٥٥ . Works Of Johnu Calhoun .

كالهون Calhoun ، أي الذين تكون الحرية حقاً لهم دون غيرهم ، وينبغي لهؤلاء أن يكونوا :

ــ « مثقفين » ، إذ بعد تحرر العبيد ، وحتى منتصف القرن العشرين ، كان وجود اسم المواطن على اللوائح الانتخابية ، في عدد من ولايات الجنوب ، مرهوناً بنجاحه في « اختبار » مستواه العلمي ، وكان يقوم بذلك موظفون في المجالس البلدية ، هم ــ غالباً ــ جهلة .. وهكذا كان يُحرم من حق الانتخاب والتصويت أساتذة سود ، بينما كانت تظهر على اللوائح أسماء سود « جيدين » لا يكادون يعرفون القراءة ، وعند الاقتضاء كان يُحرم منها بيض عُدّوا مخربين ، في هذه الحال ، يعلن الموظفون المذكورون أنهم أميون .

ــ « مواطنين صالحين » : الجديرون بهذه الصفة هم المواطنون الذين يلتزمون بوجهة نظر الأغلبية ، أو بوجهة نظر القائمين على السلطة . وهكذا كتب الحاكم هامّوند Hammond ، يقول : إن جيفرسون وأصدقاءه يريدون أن يبدوا « بمظهر المواطنين ، من الطراز الأوّل » ، إلا أنهم بعدما اندفعوا وراء غضبهم على إنكلترا ، وأكثر من ذلك ، بعدما أثرت فيهم أفكار عصر النور « لم يكونوا في الشروط الفضلى التي تصنع الفلاسفة » . فينبغي إذاً ، أن لا نحمل كثيراً ، على محمل الجد ، آراءهم التي ستؤدي بأمريكا إلى الدمار . وسيكون الفوضويون والاشتراكيون ومحبو السلام والمناضلون النقابيون : الذين سُيطرحون في السجون ، مثلهم أذى وخطراً . أمّا الرجال الذين لاحقتهم « المكارثية » ، فقد بلغت بهم الرذيلة حداً جعلهم يخونون أمريكا ، وسينالهم العقاب . ثم أن رتشارد نكسون وسبيرو أغنيو . (Spiro Agnew) لم يترددا في الإشارة والتلميح إلى أن المثقفين من معارضي الحرب الفيتنامية خونة .

ــ « فضلاء » : إن أخصام جيفرسون يتهمونه بالإلحاد والفسق ، فالأخلاق الطهرية تبلغ من الصلابة مبلغاً يجعل النجاح المادي مكافأة للفضيلة . وحينما تدعو الحاجة ، يطير « المراقبون » الجواسيس خفافاً إلى نصرة العناية الإلهية ، لمعاقبة المنحرفين الآثمين المجرمين ، لا لأنهم رفضوا الانتماء إلى حلف وطني فحسب ، بل لأن لهم عشيقات ، ولأنهم يعاشرون أناساً سادرين في لهوهم . وهذا جورج بابت «Georges Babbitt» ينفضّ عنه زبائنه ، ثم يأتيه وفد من رجال الأعمال ، ليعلموه أن ما فعلوه به ، ليس سوى بداية[١٢] . وأعضاء الحلف الوطني المذكور يجمعون على إدانة

(١٢) سنكلير لويس ، بابت (١٩٢٢) ــ الناشر ــ بأنتام بوك . ص : ٢٧٧ .

« جرائم النقابات » و« مضار الهجرة » على التسبيح بنعمة « ملذات لعبة الغولف والسيرة الحسنة ، والأرصدة والحسابات المصرفية »[١٣] .. وهذا هو قانون الأخلاق السياسي ! ..

ـــ « ذوي جدارة » . والجدارة هنا لا تُقدر إلا بمعايير موضوعية هي الثروة والنجاح المادي . والثروة والنجاح المادي اللذان يمكن أن ينالهما كل من يقدم على « عمل حر » ، يضفيان على صاحبهما مجداً واحتراماً . و« البارونات اللصوص » المعروفون في أواخر القرن التاسع عشر ، والمغامرون في ميادين الصناعة والمال ، ومورغان Morgans ، وغولد gould ، وفاندربلت Vanderbilt ، وروكفلر . وغيرهم ، غدوا جميعاً من غير اللصوص والمحتالين لأنهم أثروا ، ورتشارد نكسون لا يرى ما يحرجه أو يضيره في معاشرة رجل مال وغد هو « بيب » روبوزو Rebozzo (Bebe) .

وتعّريف الحرية ، كما يراه كلهون Calhoun ، هو تعّريف الحكام المستبدين والرجعيين جميعاً لها . ولما توضح هذا التعريف ، عند الخلاف الكبير على العبودية ، أضحى من المتعذر توجيهه إلى السود وحدهم : ومن البدهي أن يعنيهم ويقصدهم ، لأنهم ، دون الناس جميعاً ، « جهلة » و« أوغاد » و« منحطون » ، إلا أنه ينطبق على سائر المواطنين ، أياً كان لونهم . ففي نهاية القرن التاسع عشر (في الولايات المتحدة) ، صار العمال ، بدورهم ، جهلة ، ذهبت بعقولهم وأخبلتهم ساعات العمل الاثنتا عشرة والخمرة .... فأية حرية يتجرؤون على المطالبة بها ؟ ..

الحق في التفاوت (اللامساواة)

إن رسم حدود الحرية لا يكفي لتحديد نظرية إجتماعية ، لذلك يعمد جون كلهون ، وهو الناطق الأمين باسم الفكرة السائدة ولسانها ، إلى دراسة الحرية ، في علاقاتها بالمساواة ، فقد كتب يقول : « يتباين الأفراد بعضهم عن بعض ، ذكاءً ونفاذ بصيرة وطاقة ، وجلداً ومثابرة وكفاءة ، كما يختلفون في العادات المتبعة في العمل والاقتصاد واللياقة البدنية ، وفي الظروف والفرص التي تُتاح لهم . وينجم عن ذلك أنهم ، إذا ما أُتيحت لهم حرية السعي في تحسين شروطهم ، فلا بدّ من أن يتأتى عن هذه الفروق تفاوت ما وعدم مساواة . » .

فالتفاوت الإجتماعي والاقتصادي يتمتع إذاً بكل ما يملكه قانون من قوانين

---

(١٣) المصدر ذاته ص : ٣٩٤ .

الطبيعة ... وتلك التفاوتات والفوارق، لا تنجم إذاً عن السرقة ولا عن الفساد والحظوة السياسية، إنما هي من طبيعة الأشياء، والوسيلة الوحيدة لمكافحتها قد تكون «إما بفرض تنازلات على المواطنين الأكثر كفاءة تجعلهم لا يتفوقون على من هم دونهم كفاءة وحظوة، وإما بتجريدهم من ثمار جهودهم.» إن تدخلاً كهذا سيكون جائراً في الأخص،.. لكن «كالهون» يخصه بملاحظته قائلاً إنه «سيهدم الحرية، ويوقف سير التقدم». وإذا كان ينبغي أن يكون المواطنون جميعاً متساوين «أمام القانون»، فلا بدّ من التخلي عن فكرة «تكافؤ الشروط والفرص» بينهم.

وهكذا، مادامت الفوارق الإجتماعية والاقتصادية أمراً لا بدّ منه، فهي تفسح المجال واسعاً لحب البشر، ثم ببطء، إلى تدخلات من قبل الدولة يُدينها بحدة وعنف أبطال «الأمْركَنة». ومما لا شك فيه، أن تدخل الدولة ينسجم ورؤية ما للحلم الأمريكي، عندما تتيح هذه الدولة لمواطنين «جيدين وفضلاء وأكفاء»، تحقيق الإزدهار والنجاح في أعمالهم، بفضل العمل الذي يقوم به «الشعب الجاهل»، وذلك عندما تعمد إلى رفع الرسوم الجمركية ومنح الأراضي، وفرض الضرائب. الخ.. وعلى هذا الشعب الجاهل تندفع ميليشيا الجيش، إذا ما تجرأ على الإضراب. إن تاريخ الحركة العُمالية الأمريكية، الدامي، ماثل هناك ليذكرنا بأن على أضعف المواطنين أن «يستحقوا» هذه الحرية التي ستتيح لهم «تحسين أحوالهم».

إن جون كالهون John Calhoun، هو تاريخياً، على صواب، عندما يقول إن الحرية ليست «هبة تُمنح». فإنكلترا لم تقدم للولايات المتحدة استقلالها منحة، بل انتزعته هذه كفاحاً وغلاباً. وأمريكا البيضاء لم تمنح للسود المتحررين المساواة منحاً، فهم لا يزالون يقارعون للحصول عليها. وإنه لقتال دامٍ ذاك الذي أشعل حرائق في جميع المدن الكبرى. وأمريكا «ذات الفضيلة والجدارة» لم تمنح النقابات حقوقها، وقد توقفت هذه عن إحصاء عدد مناضليها المقتولين اغتيالاً، فاللائحة، خلال قرن ونصف القرن من النضال العمالي، ستكون جدّ مديدة... وظلت متوقفة حتى اليوم الذي اعترف فيه العهد الجديد النيوديل New Deel، ١٩٣٥ بأن وجود النقابات هو وجود شرعي.

وهكذا، بينما كانت أمريكا، ثرية وقادرة، تشد على الحلم الأمريكي الخناق محاولة، بهياج وعصبية، إفراغه من كل أمل، كانت أمريكا أخرى، أكثر «أمركنة»

وأكثر أمانة، ووفاء لروح نص إعلان الاستقلال، تسعى، بصبر وعناد، وغالباً بعنف، إلى رد الحياة لحلم الحرية والمساواة. وهو سعي أشبه بسعي النملة لتسبق جبابرة الصناعة الذين استطاعوا سبيلاً إلى وضع كل قدرة جهاز الدولة في خدمتهم. غير أن جهاز الدولة هذا ينتقل أحياناً من معسكر إلى آخر، لمراحل قصيرة الأمد، وعندئذٍ تُتاح الفرصة لترسيخ انتصارات أولئك الذين ما يئسوا قط من الحلم. إلا أن التاريخ كان قاسياً عليهم، فقد أساء معاملتهم ولا يزال يسيئها.

مع الاستقلال الوطني، حصل صغار المزارعين والحرفيون وكل من لا يملك ــ فيما حصلوا عليه من «حقوق ثابتة» ــ، على الحق في «لامساواة» مزدوجة، أي ليس على «لامساواة» اقتصادية فحسب بل، في الأخص، على التفاوت وعدم المساواة في ممارسة الإنسان حريته، وعلى هاتين الجبهتين، يقاتل الأمريكيون، منذ قرنين من الزمن في سبيل إنقاذ حلمهم.

النظام والسلطة أولاً

أولئك المناضلون لإنقاذ الحلم، يقف في وجههم أناس لا يستطيعون الاكتفاء بإنكار الحقوق التي ضمنها بيان الاستقلال إنكاراً عملياً، ينكرونها مبدئياً أيضاً. وأقوى النصوص حجة بين التي كُتبت لتُدين الروح العامة السائدة في بيان إعلان الاستقلال منذ نشره، هو، بلا شك، النص الذي حثت الحكومة البريطانية المحامي الإنكليزي جون ليند John Lind، على كتابته[١٤]. وهو نص أو بالأحرى دراسة لا تقتصر على دحض الاتهامات الموجهة إلى إنكلترا، بل تتوخى أيضاً، وفي الأخص، الدلالة على أن المثل الأعلى الذي يستوحيه البيان لا يقوم على أي أساس متين، وعلى أن الحقوق الممنوحة للمواطنين لا تتوافق وممارسة السلطة ممارسة طبيعية، حتى لو تألف الحكم وقام بموافقة المحكومين. فالرؤية الأمريكية هي، في نظر المحامي الإنكليزي المذكور، رؤية طوباوية: فإما أن يمارس المواطنون حقوقهم، وفي هذه الحال يزول إمكان وجود الحكومة، وإما أن تقوم الحكومة بواجبها، فلا تحترم حقوق المواطنين هذه. وهذا ينطبق على كل ما عُرف، (حتى ذلك العهد)، من أشكال الحكم، وعلى كل شكل قد يستطيع الإنسان سبيلاً إلى تخيله في المستقبل. ثم يقول جون لند John Lind، وفي

(١٤) نُشر في لندن في العام ١٧٧٦ تحت عنوان: «سؤال عن إعلان (بيان) المؤتمر الأمريكي».

كل الأحوال، «إن أي حق من هذه الحقوق التي يزعمون عدم جواز المساس بها، يُمس ويُسلب في الواقع»، ولا مفر من ذلك.

فمثل الثورة الأمريكية الأعلى يتضمن إذاً، في ذاته، خطراً على كل حكومة لا سبيل من دونها إلى وجود المجتمع واستمراره. ناهيك عن أنّ من يدعو إلى هذه الفرضية، هو البلد الذي تزمع أمريكا على انتزاع استقلالها منه. والأجدر بالملاحظة ولفت النظر، هو أن أشخاصاً لهم تأثيرهم، وممن ناضلوا في سبيل استقلال الولايات المتحدة ما لبثوا أن أخذوا هذه الفرضية على عاتقهم وتبنوها. لقد كان تأكيد حقوق الكائن البشري أمراً لا بدّ منه لتعبئة شعب بأسره في الكفاح والوقوف في وجه إنكلترا، إنما، بعد النصر، عمد القائمون على السلطة والنظام إلى تثبيط عزيمة هذا الشعب، ليستطيعوا أن يقيموا، على قواعد متينة، سلطة الحكومة الحديثة العهد بالاستقلال التي كانوا يغذون السعي لتنظيمها آنذاك.

هذا المفهوم لا يشوبه شيء من الخطل، مادام النزاع بين الحرية والسلطة مستمراً وعالمياً، إلا أنه يغدو واهياً عندما ينزع إلى التقلص داخل خيار لا بدّ منه هو: إما الحرية، وإما السلطة. (إمّا حرية بلا سلطة وإما سلطة بلا حرية). وهكذا تضع الديمقراطية الإنسان أمام تحد دائم، وتوجهه إليه: فالتوتر الحتمي بين حريات المحكومين، وسلطة الحاكمين يؤدي إلى توازن هو دائماً غير مستقر، وينزع بلا انقطاع إلى تقدم المجتمع، وتقدم الناس الذين يتألف منهم المجتمع. أما الذين تعنيهم وتقلقهم طريقة ممارسة المواطنين حرياتهم، فهم لا يترددون في التنديد بالفوضى ويبررون سلفاً، كل أنواع الاستبداد وأنظمته. إذ ما كاد الوجهاء الأمريكيون يمسكون بقبضتهم استقلالاً جد حديث حصلوا عليه بمشقة وعناء، حتى راحوا يطالبون بسلطان قوي يحمي حقوقاً لا تزال هشة وضعيفة. ورغب الكثير منهم في إقامة نظام حكم ملكي، ليتلاشى الحلم الأمريكي إذا ما فازوا بذلك. ووقف في وجههم جمهور الرجال من الطيبين الذين لا يملكون، بلا ريب، الثقافة والفضيلة اللتين يجعل جون كالهون الحق فيهما مرتبطاً بالحرية (يجعلهما شرطاً لاكتساب هذا الحق). إلا أن هؤلاء هم الذين أنقذوا الحلم: ولم يستجب أولو الأمر لمطاليبهم، ولم يمنحوهم حقوقاً، إنما سلموا بها وقبلوا، بكثير من الحذر وبغير طيبة خاطر، في أحيان كثيرة، وعندما لم يكن ميزان القوى يُتيح لهم سلوك مسلك آخر.

ولم يكن مزاجهم وحده يدفعهم إلى إيثار السلطة على الحرية، فهم رجال مال لا أولو أمر فحسب، يهتمون بالسهر على مصالحهم الشخصية وعلى ما هو، لخير الوطن، في آن واحد!..

من «الملكية» إلى الجري «وراء السعادة»

إن ما يُفاجئنا، في مقدمة بيان إعلان الاستقلال، ليس هو تأكيد مبادئ وأفكار كانت معروفة وحديث الناس منذ زمن طويل، كالمساواة بينهم وحقهم في الحرية، لا، بل إن ما يُذهل حقاً هو أن هذا النص الواسع الجريء يتجاهل تجاهلاً تاماً حقاً أصبح فيما بعد، مذهب المجتمع الجديد وعقيدته، وهو حق الملكية. فإنكلترا، حين خرقت مبدأ «لا ضرائب بلا تمثيل نيابي» كانت تريد، بلا ريب، أن تفرض على المستعمرات أعباء إضافية لتمتص الديون التي خلفتها لها حرب السنوات السبع، فتمس بهذه الضرائب مصالح المستعمرات. لكن جورج واشنطون يؤكد ويوضح أن الموضوع ليس موضوع «ضريبة شاي مقدارها ستة قروش على ٥٠٠ غ». فصميم الخلاف ليس مسألة مال ودراهم، بل قضية مبدأ. ويضيف واشنطون قائلاً: «إن ما ننكره هو هذا الحق وحده» الحق الذي تنتحله إنكلترا بفرض الضرائب على المستعمرات التي لم تكن ممثلة في البرلمان البريطاني. وإن أمريكا حين خاضت الحرب، لم تفعل ذلك من أجل مصالحها المادية. هذه الكلمات لا وجود لها في بيان إعلان الاستقلال الذي وردت فيه، مرات عدة، كلمة «اغتصاب»، فما الذي يُغتصب، إن لم يكن حقاً من الحقوق؟..

وإذا لم يذكر حق الملكية في هذا البيان، فالفضل في ذلك يعود إلى قلم جيفرسون. فلسنةٍ خلت وفي أثناء انعقاد المؤتمر الأول، أجمعت المستعمرات موحدة كلمتها، على نص صاغه جون أدامز John Adams، جاء فيه: «إن للأمريكيين حقاً في الحياة والحرية والملكية» وآثر جيفرسون الصيغة: «الحياة والحرية وطلب السعادة».

تأثير الصدمة مزدوج إذاً: رجال يؤكدون أنهم لا يقاتلون لتحقيق مصالح شخصية، بل في سبيل مبادئ، منها مبدأ يبعث الحيرة والدهشة، بما يتسم به من

---

(١٥) من رسالة جورج واشنطون إلى بريان فير فاكس Bryan Fairfax كتابات واشنطن بوسطن ١٨٣٤ ــ الفصل الأول ص: ٣٩٢.

الجدة المطلقة، وهو الحق في السعادة. وبعد هذا النص بقليل، يذكر الإعلان أن «الشعب سينظم السلطات حسب الصيغ التي من شأنها، في رأيه، تحقيق أمنه وسعادته». فنص جون أدامز المذكور كان يعبر عن اهتمام الوجهاء، بينما يجعل جيفرسون، من نِشدان السعادة فكرة ثورية. وكما يرى جيفرسون، لسنا بصدد حق ثانوي. وقد كتب يقول: «إن الغرض القويم الوحيد في تأسيس حكومة هو أن يتحقق للجماهير أعلى مستوى ممكن من السعادة... لكن ما هي السعادة؟..

لم يف أي تعّريف من تعّاريف جيفرسون لها بمرامه[١٦]. وإذا كانت مبادئ الحرية والمساواة لا تمتنع عن تفاسير جد متباينة، فهل ثمة استطاعة أو إمكان إلى تحديد محتواها؟ أما السعادة؟.. فكيف السبيل لحاكم من الحكام إلى التشريع فيها وسن القوانين؟.. وأي صلات يمكنها أن تقوم بين السعادة الفردية وسعادة المجتمع؟. وقبل محاولة الإجابة عن هذه الأسئلة، يكفي الانتباه إلى أن هذا «الحق في السعادة»، قد حمل على أكبر محمل من الجد، وإلى أن ثمة أمريكيين، اليوم، يأخذون على جيفرسون ما كتبه فيها. وقد كتب أحد المعاصرين يقول: «موطن السخرية في الموضوع يكمن في أن نشدان السعادة هو الذي يسبب الشقاء، ويجعلنا أشقياء لأن هذا المسعى وراء السعادة زجّنا في سباق مدمر، هو الجري وراء المال... وفي السعي المسعور وراء ضروب من اللهو واللعب لا مفر من أن تفصلنا بعضاً عن بعض»[١٧].

وإذا ما استطاعت حكومة ما أن تسبب شقاء الشعب، فما يُشك فيه هو أن تكون سعادة المحكومين منوطة بهذه الحكومة وحدها، كما أن مما يُشك فيه أيضاً أن امرءاً يجعل من الجري وراء السعادة غرضه الأساسي والأولي، سيتمكن من الوصول إليها. وكما لاحظ الكاتب المعاصر ذاته، أن الجري وراء السعادة آل إلى مصدر منافع هائلة. لكن قبل أن يضحي كذلك، كان اهتمام المجدودين، الذين أتاحت لهم الثروة حرية لم ينلها أو يعرفها الأكثرون حرماناً، بالسعي وراء السعادة التي يتحدث عنها بيان إعلان الاستقلال، أقل من اهتمامهم بحقوقهم كملاكين.. وهي حقوق لم تُذكر في الإعلان، وقد اصطنعوا، بكل ترو، تحالفاً وثيقاً ودائماً بين الملكية الخاصة والسلطات

(١٦) مما كتب جمس ويلسون في كراسه «نظرات في طبيعة السلطة التشريعية وتطورها في البرلمان البريطاني» يقول: سعادة المجتمع هي القانون الأول لكل حكومة...

(١٧) أناتا بلور فليمنغ ــ Fleming (The Jefferson Swimlle): Taylor النيوزويك ١٠ آذار ١٩٧٥.

العامة، فالسعادة في نظرهم تحتاج إلى نظام، والنظام لا سبيل إلى إدراكه بلا سلطة، وهذه السلطة تقوم على التفاوتات الإجتماعية ــ الاقتصادية وترعاها: وهكذا كانت حرية الشعب وسعادته أول ضحايا هذا النظام البورجوازي الذي تمخض عنه الكفاح الثوري.

إن الامتناع عن كل إدانة صريحة للرق والعبودية، قد وسم بالهشاشة تلك الحرية التي وعد بها إعلان الاستقلال. وعلى النقيض، لم يحل الامتناع عن ذكر حقوق الملكية المقدسة دون تقدم هذه الحقوق على الحق في السعادة المُعلن عنه رسمياً. فبإحلال مبدأ آخر في إعلان الاستقلال، لم يكن جيفرسون ليستطيع الأمل بتغيير ترتيب اهتمامات أولي الأمر. فهؤلاء الوجهاء «الأذكياء»، والمواطنون الصالحون، والفضلاء وأصحاب الجدارة»، يملكون تعريفهم الخاص لسعادتهم الشخصية، ومآل هذا التعريف هو أنّ عليهم، وهم القابضون على القدرة الاقتصادية، أن يسيطروا على السلطة العامة التي يستطيعون وحدهم استخدامها استخداماً حسناً، كما يجزمون.

واجب التمرد

هناك التباس آخر في إعلان الاستقلال، يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالالتباسات السابقة المذكورة، وهو أن الإعلان ينادي بمبادئ عامة. لا تنطبق على الأمريكيين وحدهم، بل على شعوب العالم كلها، بينما يضرب صفحاً ــ وياللعجب ــ عن صلات أمريكا بسائر البشر. وليس في الإعلان سوى جزء واحد من جملة، في الخاتمة، يشير إلى دور الولايات المتحدة العالمي «التي بوصفها ولايات حرة ومستقلة، تملك الحق الناجز في إعلان الحرب وخوضها وإبرام الصلح، وعقد الأحلاف، وإقامة علاقات تجارية، والقيام بكل عمل آخر تخوّل الدولة المستقلة القيام به». أما لأي غاية؟.. فليس في النص ما يُتيح تخيل ذلك، إذ يبدو أن إمكان التصرف تصرف دولة مستقلة، قدّ عُدَّ هدفاً قائماً في ذاته. وهذا، بلا شك، مطمح قاصر لبلد يدعو شعوب الأرض الأخرى إلى الأخذ بالمبادئ التي يقيم عليها ثورته: فالشعوب تملك حقوقاً لا يجوز مسها، وإذا ما هددها «حكم استبدادي مطلق». فعندئذٍ وبلا أي تردد، «من حقها، بل من واجبها أن تطيح بالحكومة.» إن ما يدعو إليه بيان إعلان الاستقلال هو الثورة العالمية.

من هنا. من هذه الجملة الصغيرة، ولدت الفكرة التي لا تزال نابضة بالحياة، هي أن الولايات المتحدة كانت تشعر، ولا تزال، بحملها رسالة عالمية. إلا أن هذه الرسالة الديمقراطية، اصطدمت على الفور بواقع مرير، وهو وجود أقوام هندية على الأرض الأمريكية، اتخذت لنفسها التنظيم الإجتماعي وأسلوب الحكم اللذين اختارتهما. وبعد الاستقلال أُقصي هؤلاء الهنود إلى الشرق، كما كان يحل بهم في أثناء حكم المستعمرات. ثم اضطروا، وقد انسحقوا أمام قوة البيض، إلى توقيع معاهدات سلام لا يلبث البيض أن يخرقوها. وهكذا كانت القبائل تثور الواحدة بعد الأخرى، غير أن أمريكا، المستقلة ذات السيادة، ما كانت تعترف لهم بحقهم في التمرد أو العصيان، ولا بواجب التمرد، الذي نادت به على العالم أجمع، بل قهرتهم عنوة واقتداراً.

إن الدولة الحديثة (الولايات المتحدة المستقلة) تحتاج إلى أراضٍ واسعة، فأمريكا، كما كتب واشنطون إلى لافاييت، تطمح إلى أن تصبح، في يومٍ آتٍ، بلداً له «وزنه على مستوى الإمبراطوريات». هذه الكلمة، الأخيرة، التي ما فتئت تتردد وتتكرر في خطب العصر ومراسلاته، لتعبر عن ظمأ للقوة حقيقي لا أثر له في بيان الاستقلال. والحرية والقدرة، إن لم تنفِ كل منهما الأخرى، فقد كانتا دائماً تتأذيان من السير معاً منسجمتين. وولادة الإمبراطورية الأمريكية حملت معها، في آنٍ واحد، تاريخ أول مذبحة هندية.

غير أن للهنود ميزة لم تُمنح للأرقاء السود، هي أنهم ذُكروا في بيان «إعلان الاستقلال». ففي لائحة «المظالم والغضب والعدوان» المديدة، التي اقترفها «الجالس اليوم على عرش بريطانيا العظمى» توجد هذه المظلمة التي تبرز مع الكثير من مثيلاتها ثورة الأمريكيين، وهي أن ملك إنكلترا «قد سبب وأثار أعمال تمرد داخلية وبذل جهده ليثير علينا سكان تخوم بلادنا، الهنود المتوحشين القساة، الذين تقضي قاعدة الحرب عندهم بإبادة الناس، من مختلف الأعمار، بلا تمييز بين جنس وحالة». وهنا لا مجال للبس أو غموض: «فهؤلاء المتوحشون القساة الجهلة» لا سبيل إلى تشبيههم ومقارنتهم بالرجال «الفضلاء ذوي الجدارة» الذين يقف عليهم جون كالهون الحق في الحرية. وكذلك شأن المكسيكيين، في العام ١٨٤٨، الذين اغتصبت الولايات المتحدة خُمسي أراضيهم. وبعد مضي نصف قرن على ذلك. أخضعت «آخر الفاكهة الفاسدة» من الإمبراطورية الاسبانية، أي كوبا، وبورتوريكو، والفيلبين، للسيطرة الأمريكية. ثم باللجوء إلى ممارسة الحق في الثورة والتمرد ممارسة غير متوقعة، أشعل

الأمريكيون نار الفتنة ليُتاح لهم الاستيلاء على منطقة باناما، ثم وجهوا أسطولهم البحري ليحتل بلدان أمريكا الوسطى والكاريبي، كل منها بدوره. فالولايات المتحدة، في مثابرة رائعة على بذل الجهد، تشعل تارة نار الثورات، وطوراً تخمدها، إلا أن كلا الطريقتين، تتيح لها إقامة حكومات تناسبها(١٨).

هذه السياسة لا يشوبها شيء من الأنانية. ففي أيلول ١٩٧٤، برر الرئيس جيرارد فورد ووزير شؤون خارجيته هنري كيسنجر الدور الذي قامت به الولايات المتحدة، قبل ذلك بمدة عام واحد، لقلب نظام حكم سلفادور اللندي: وكان رائدهما مصلحة الولايات المتحدة ـ كما زعما ـ، إنما كذلك، أيضاً مصلحة الشعب التشيلي! . فهذه المصلحة هي جزء لا يتجزأ من الحقوق المقدسة المعدودة في إعلان الاستقلال: فليس النظام، الذي يوطده الجنرال Pinochet بينوشي (عميل الولايات المتحدة)، هو السائد في تشيلي، بل الحرية والمساواة! ..وإذا ما قُدر للتشيليين التصور أن من حقهم أو من واجبهم أن يثوروا على «الحكم الاستبدادي المطلق»، حكم العصبة المعروفة، فسيبرهنون على أنهم «شعب جاهل بلغ من الانحطاط أو الرذيلة ما يحول دون تمتعه بالحرية» التي أسهمت أميركا في حرمانهم منها، وسينتفض جون كالهون خارجاً من قبره ليذكرهم بذلك.

كأن الولايات المتحدة مسؤولة عن العالم كله. فهي، خلال ثلاثين عاماً، تستمر في توسيع «دور الشرطي» الذي قامت به أولاً في أمريكا اللاتينية ليشمل كوكب الأرض كلها. وهي، كي يُتاح لها ذلك، تُطيل بلا انقطاع. لائحة الأفراد الذين يستطيعون سبيلاً إلى إقامة «نظام حكم استبدادي مطلق»، هو النظام الذي أهاب إعلان استقلالها بشعوب الأرض قاطبة، أن تثور عليه. أما حقوق الملكية. التي لم يشأ جيفرسون أن يشير إليها، فهي تفوق في نظر الولايات المتحدة حق حرية الشعوب التي يحوي ظاهر أرض بلادها أو باطنها، ثروات أثارت لعاب رؤوس أموال أمريكية. إن فصاحة العالم الحر وبلاغته قد غطتا، خلال ربع قرن، هذه السياسة الماضية في الاستمرار باسم «العالم المستقر» الذي يريد أن يبنيه هنري كيسنجر. فما ينبغي أن يكون هذا «العالم المستقر»؟....

---

(١٨) الإمبراطورية الأمريكية، للمؤلف، الجزء الأول: «تاريخ الإمبراطورية».

يؤكد السيد هنري كيسنجر، مشيراً إلى الصعوبات الجدية التي يواجهها الاقتصاد العالمي، أنه ينبغي أن «يحسب حساب الخبرة والتجربة»، وينبغي التذكر أن العقيدة هي دليل قليل الأمانة»، في التفتيش عن الحلول. والتجربة تدلنا على «النظم الاقتصادية التي تكللت بالنجاح» وهي نظم البلدان الرأسمالية، وبالدرجة الأولى منها، اقتصاد الولايات المتحدة كما تدلنا «على التي أخفقت»[١٩]. ولنجاح الاقتصاد الأمريكي ــ حسب الأخلاقية الطهرية ــ دلالة تفوق سير الأعمال وتتجاوزه، كما تفوق وتتجاوز الميزان التجاري والسيولة النقدية، ويجب أن تصان هذه القوة الاقتصادية، لا لمصحلة الولايات المتحدة فحسب، بل لمصلحة العالم بأسره، أيضاً. ومباحثات الرئيس فورد وقادة أوربا الغربية والشرقية واليابان، كما يقول هنري كيسنجر، موضحاً، قد «تناولت الأهمية الكبرى والأساسية التي يكتسبها اقتصاد أمريكي مزدهر، من أجل نهوض الاقتصاد العالمي»[٢٠] ويضيف كيسنجر قائلاً: «لن نسمح أبداً بممارسة الضغوط التي تقوم بها تكتلات، كما لا نسمح بحملات الدعاوة التي تحاول دول عدة، بواسطتها، أن تبتز من الولايات المتحدة «منافع اقتصادية كبيرة». فهذه البلدان، عندما تسعى إلى إضعاف اقتصاد الولايات المتحدة، إنما تقوم، في آن واحد، بتجريب قواعد انطلاقها وتقدمها هي، فالعالم بحاجة إلى أمريكا قادرة وواثقة بذاتها»[٢١]. فلتتفهم إذاً شعوب العالم وتدرك الصعوبات التي يعانيها الاقتصاد الأمريكي، ولتمتنع عن كل ما من شأنه أن يُعيق تقدم هذا الاقتصاد وسيره. هكذا نرى كيسنجر يُطالب البلدان المنتجة للمواد الأولية، وهو يقلب «الأخلاقية الطهرية» رأساً على عقب، بصورة عجيبة، كما يُطالب معها البلدان التي تعج بفروع الشركات المتعددة الجنسيات أو البلدان التي تتحمل صدمة التضخم الأمريكي، أن تطير لنجدة العناية الإلهية لتؤكد تفوق النظام الاقتصادي الأمريكي ومزاياه، وأن ذلك جدير ببعض التضحيات.

فالرسالات (الخيرة) لم تمت إذاً، واهتمامها بمستقبل الديمقراطيات أقل من اهتمامها بازدهار أمريكا الذي ينبغي لجميع قارات الأرض أن تسهم به: إنها الرسالة المقلوبة. فالدكتاتوريات العسكرية التي تدعمها الولايات المتحدة في العالم تناقض روح

---

(١٩) من خطبة لكيسنجر في ١٤ تموز ١٩٧٥، في معهد الشؤون الدولية لجامعة وسكونسن.

(٢٠) من خطبة كيسنجر في ١٤ آب ١٩٧٥ في برمنغهام، في مؤتمر منتجي المواد الأولية في الجنوب.

(٢١) خطبة له أيضاً في ١٤ آب ١٩٧٥.

إعلان الاستقلال الأمريكي وما جاء فيه من مبادئ الحرية والمساواة والسعي وراء السعادة ،.. إلا أنها لا تناقض اهتمامات الأمريكيين الذين أرسوا قواعد المجتمع وقواعد الحكم في الولايات المتحدة ، بعد هزيمة إنكلترا ، وثبتوا حقوق الملكية ، كما ثبتوا ووطدوا النظام والسلطة ! ...

المجابهة

الدول جميعاً تعيش تناقضات كتلك ، بين المُثل التي تنادي بها وبين واقعها التاريخي ، والولايات المتحدة لا تنفرد ، وحدها ، بهذا النقص أو الاعوجاج ، فهو قائم في جميع البلدان ، الرأسمالية وغير الرأسمالية ، والديمقراطية وغير الديمقراطية . وهي كلها تتجاذبها آمالها من جهة ومصالحها القريبة من جهة معاكسة ، وتتنازعها حقوق المواطنين ومصلحة الدولة والتطلعات العالمية والشمولية والمتطلبات القومية والمحلية .

وفي أمريكا ، كما في سواها ، بذل أناس أقصى الجهد ، ليُخضعوا إلى مصالحهم وإلى أرائهم المبتسرة الحلم الذي كافح في سبيل بقائه وحياته رجال آخرون ، ومنذ قرنين والمجابهة ذاتها مستمرة . وسنرى أن هذا الحلم قد طلع على الحياة قبل استقلال الولايات المتحدة ذاته ، والأشكال التي يتخذها اليوم هذا الحلم ، لا سبيل إلى أن تجد معناها أو معانيها ، إلا في ضوء المعارك التي تقدمت الحلم وحددته إلى حد كبير ، وتقويم الحلم الأمريكي في المجتمع القائم اليوم هو من المحال ، إن لم يواجه هذا الحلم في مدة قرنين من التاريخ . ولقد قمنا بهذه النظرة إليه هنا ، من زوايا أساسية أربع هي :

ـــ النزاع بين الحلم الديمقراطي وإرادة قيام رأسمالية قديرة (الفصل الأول) .
ـــ النزاع بين الحق والحرية ، وإرادة تفوق قوة دولة قادرة على توطيد سيادة القانون والنظام «Law and order» ، (الفصل الثاني) ، .
ـــ النزاع بين المساواة (المساواة بين المواطنين) ومظاهر التمييز المختلفة (الفصل الثالث) .
ـــ النزاع بين عالمية الحلم المحتوى في الإعلان ، وصيانة مصالح الأمة الاقتصادية (الفصل الرابع) .

إن قضية أمريكا ـــ إذا ما استشهدنا بتعبير جورج واشنطن ـــ تتحد بقضية الإنسانية كلما تشبثت أمريكا بنقاء الحلم الأمريكي . ولكن أمريكا لا تتمسك كلها

بنقاء هذا الحلم. وكفاح الرجال الذين مازالوا على عهد الوفاء له والولاء، لم تبلغ معرفة العالم به ما يبرر عرضه هنا. والذين يجهدون لخنقه، لا يُفوتون فرصة يستطيعون أن يعزوا فيها لأنفسهم حمل أسمى مطالب هذا الحلم: لذلك كان ينبغي إلقاء بعض الضوء على هذا الكفاح الطبقي الذي تحيطه الدعاوة بالظُلمات.

ولعل ارتباط سعادة الإنسانية بسعادة أمريكا، هو أقل وثوقاً مما قاله لافاييت، لكنها ترتبط، بقدر واسع، بتقلبات المجابهة الدائمة بين أنصار الحلم وخصومه.....، الحلم الذي طالما قُوبل ولا يزال يقابل بالخيانة.

الفصل الأول

الرأسمالية
ضد
الديمقراطية

«إن أكثر أسباب النزاعات تكراراً وديمومة توزيع الملكية المتباين المجحف، فأبداً ودائماً أقام المالكون وغير المالكين، في المجتمع، مصالح متنافرة ومتضاربة. كذلك يفترق الدائنون والمدينون افتراقاً مماثلاً، وهناك منفعة أرض ومنفعة صناعية، ومنفعة تجارية ومنفعة مالية، ومنافع أخرى دونها شأناً، لا بدّ لها جميعاً من أن تنمو بين ظهراني الأمم والشعوب المتمدنة فتقسمها إلى طبقات متباينة. تحركها مشاعر ووجهات نظر متباينة. ومن تنظيم هذه المصالح والمنافع المتجابهة وتقنينها، يتكون عمل التشريع الحديث ومهمته الأساسية، ومنه تتسرب الروح التحزبية والنزاع إلى عمل الحكومة»

James Madison

جمس ماديسون

«على الذين يملكون البلد أن يحكموه » ، هذا ما كان يقوله جون جاي Jhon Jay [1] عند قيام الجمهورية الأمريكية. وهو منهج بسيط وواضح ومتماسك لم يكن قد أُنجز بتمامه عند احتفال الولايات المتحدة بمرور المئة الثانية على إعلان استقلالها. على أن الكثير من الناس كانوا، منذ قرنين، يشاركون جون جاي، وجهات نظره. وهم على نقيض خلفائهم القائمين على الحكم في الولايات المتحدة، ما كانوا يشعرون بأن ثمة حاجة إلى إخفاء معتقد راسخ أو تمويهه: فالمال يخوّل كل من يملكه الحق الطبيعي في القيام بأسمى المسؤوليات، والثروة تعيد لصاحبها الدور الأدق، من كل الأدوار، والقائم على قيادة الآخرين وحكمهم.

ما يصح في داخل المجتمع الأمريكي هو صحيح أيضاً على المسرح العالمي، فإذا ما نقلنا مبدأ جون جاي John Jay على المستوى العالمي. أدى إلى التأكيد التالي: «إن منجزاتنا التكنولوجية وإنتاجية استثماراتنا الزراعية وصناعاتنا، وشعبنا الصناعي المتعلم، وما نملك من موارد وثروات طبيعية .. كل ذلك زوّدنا بالقدرة والإحساس بالمسؤوليات اللازمة للقيام بدور القيادة» هذا ما قاله هنري كيسنجر وزير خارجية الرئيس فورد في ١٤ آب ١٩٧٥.

وهذا جمس ماديسون ذاته (James Madison)[2]، الذي كان يتخذ إلى جانب جيفرسون

---

(١) John Jay (١٧٤٥ — ١٨٢٩)، محامي، المسهم الأكبر في وضع أول دستور لولاية نيويورك، عُين وزيراً للشؤون الخارجية، ثم أول رئيس للمحكمة العليا في الولايات المتحدة.

(٢) James Madison (١٧٥١ — ١٨٣٦) «أبو الدستور»، كان وزيراً للخارجية في رئاستي جيفرسون (١٨٠١ — ١٨٠٩) ثم رئيساً للولايات المتحدة مرتين (١٨٠٩ — ١٨١٧).

وجهاً تقدمياً ، يتمنى أن يصبح مجلس الشيوخ ممثل الملكية الكبيرة وحاميها من محاولات الذين ناؤوا بعبء مشقات الحياة وآلامها ، فراحوا يتطلعون خفية إلى توزيع السعادة توزيعاً أكثر تساوياً[٣] . أما Gouverneur Morris [٤] فهو يمضي أبعد من ذلك في المغالاة قائلاً :

«ما وجد قط ولن يوجد مجتمع متمدن بلا أستقراطية ... ينبغي أن يكون عضو مجلس الشيوخ غنياً ، وأن يتسم بروح أرستوقراطية وأن يُبدي أرستوقراطيته هذه بفخر واعتزاز .. كما ينبغي أن يكون مستقلاً ، ولا سبيل إلى استقلاله إلا إذا سُمي عضواً في المجلس مدى الحياة ... قد يقول بعضهم ، لكنه في هذه الحال ، سيسيئ . وهذا ما اعتقده بل ما أطمح إليه . إن الأغنياء يبذلون الجهود لتوطيد سيطرتهم ولوضع أعناق سائر أفراد الشعب في النير ، هذا ما فعلوه وما سيفعلونه دائماً ، والضمانة الوحيدة للوقوف ضدهم ، هي أن يجعلوا منهم طبقة منفردة ، لها مصالح منفصلة خاصة بها . وهكذا تستطيع القوتان (قوة الشعب وقوة الأرستوقراطية) أن تتوازنا »[٥] . إنما لا بدّ من اختلال هذا التوازن بين الفقراء من جهة ، والأغنياء من جهة ثانية ، الذين عليهم أن يقرنوا بقوة المال قوة أخرى هي سلطات مجلس الشيوخ السياسية . فالحلم الذي كان يراود أناساً كهؤلاء ، لا يدين بشيء ذي قيمة للديمقراطية . لقد قاموا بدور كبير في النضال من أجل استقلال الولايات المتحدة ، لكن ما أن اهتز النير البريطاني ، حتى تبدت رغبتهم في الاحتفاظ بامتيازاتهم الاقتصادية التي كانوا يستطيعون استخدامها بحرية أوسع ، بعد تهربهم من الضرائب والقيود التجارية التي أقرها برلمان لندن ، كما كانوا يرون أن النضال من أجل الاستقلال الوطني ، لا يقترن أبداً بالنضال في سبيل مجتمع ديمقراطي . أما الآخرون الذين لا ثروات مادية عندهم يحمونها ويصونونها فقد كانوا ، على نقيض الأغنياء ، يستوحون رؤيا تغير جذري . وستظل الثورة الأمريكية تحمل من النزاع بين هذين الإتجاهين أثراً عميقاً .

من رجال النظام الأمريكي الذين قاموا بالدور الأول في الحرب ، كان الذي يملك المفهوم الأوضح والأكمل ، ينحدر من أسرة جد متواضعة ، . وبزواجه دخل المجتمع المالي الثري ، وخدم مصالح هذا المجتمع بأفضل مما خدمه أبناء الأسر الغنية ، وبنجاح وتفوق وفاعلية . كان نقيباً

---

(٣) Madison Papers ، الجزء الثاني : ص : ٩٦٤ .

(٤) G.Morris (١٧٥٢ ــ ١٨١٦) ، اسمه Gouverneur كان محامياً ، ثم عضو منتدباً للمؤتمر القاري ، فوزيراً (مفوضاً) في فرنسا ، ثم عضواً في مجلس الشيوخ .

(٥) الجزء الثاني : ١٠١٨ ، ١٠٤٣ Morris, Cité In Madison Papers

Capitaine ، في سلاح المدفعية ، ثم عقيداً إلى أن أصبح مرافقاً للجنرال جورج واشنطون ، الذي عينه ، بعد ذلك وزيراً للخزانة في أول حكومة تألفت في الجمهورية الفتية . وفي وزارته هذه استطاع أن يرسي القواعد الاقتصادية لبلد لا يزال في أساسه بلداً زراعياً ، إلا أنه سرعان ما تصنع بتأثير هذا الرجل وقوة دفعه ، ولعله ، على انحداره من أسرة فقيرة جداً ، أكثر اقتناعاً من أصحاب الامتيازات ، بأن « الأغنياء وأبناء الأسر الكبيرة هم وحدهم القادرون على النهوض بأعباء حكومة حسنة » « لأن التغيير لا يستطيع أن يحمل إليهم أي مكسب »[٦] هكذا كان الكسندر هاملتون Alexander Hamilton ، مؤسس الرأسمالية الأمريكية الحقيقي ، الذي سعى إلى تطبيق إجراءات الحماية الجمركية والنظام المالي اللذين لا بدّ منهما لإزدهارها . وقد كان في حياته ، كما لا يزال في القرن العشرين ، مثالاً لجميع الذين قُدر لهم أن يتحملوا أعباء الدولة .

لا غرو ، أن يعمد غيزو Guizot بعد أمد طويل وهو ، القائل : « اغتنوا أيها السادة » ، إلى إبداء إعجابه الكبير بالكسندر هاملتون وأن يقول عنه « ليس في دستور الولايات المتحدة مادة أو فقرة فيهما عنصر نظام أو قوة ، أو ديمومة إلا وفيه أثر أسهم هاملتون في إبرازه »[٧] . هذان النظام والقوة ، بين أيدي أصحاب الحظوظ لا بدّ منهما لإنجاح مشروع تصنيع طموح يستخدم عدداً ضخماً من اليد العاملة ، زهيدة الأجر دائماً ، عدداً متجدداً تجدداً مستمراً بتدفق المهاجرين إلى الولايات المتحدة .

في وجه التيار الذي كان هاملتون منظره ورائده ، كان يقف رجال ، ما هم بالأغنياء ولا من ذوي النسب يأملون من الثورة شيئاً غير القطيعة بين الولايات المتحدة وإنكلترا ، فكان حلمهم ، لتحقيق المساواة والحرية ، هو قيام حكومة شعبية . ومن الغريب أن يكون زعيمهم توماس جيفرسون ، أحد نبلاء ولاية ڤيرجينيا ، وزير الشؤون الخارجية في الحكومة ذاتها التي كان هاملتون وزير الخزانة فيها ، وغيزو Guizot ، الذي لا يعرف حدوداً في إطراء هاملتون والثناء عليه ، ينحني عند مرور اسم جيفرسون ، يكرّمه ويرى فيه « محباً متحمساً للإنسانية والحرية والعلم ، واثقاً بفضائلها متأثراً بالمظالم » . أي أن جيفرسون هو بإيجاز ، أنسي Humaniste حالم ، خالٍ ومجرد من المطامع الشخصية ، ولا يفقه شيئاً في الأعمال ، أما هاملتون فلا يشوبه شيء من هذه السذاجات .

كان لا بدّ لهاملتون الوصولي ، وهو الذي يجسد فضائل النظام والسلطة ، قيم اليمين الخالدة ،

(٦) مؤلفات هاملتون Hamilton Works الجزء الأول ـــ الفصل الأول ص : ٤٠١ .

(٧) دراسة تاريخية على واشنطن ص ٥٨ Guizot, Etudes-historiques sur Washington .

من أن يصطدم بجيفرسون، مالك العبيد، الذي يجعل من نفسه بطل الحريات والتقدم الإجتماعي. كان على الأول، هاملتون، حيال ضغط الأحداث أن يرخي العنان قليلاً للمطالب الشعبية ويقدم بعض التنازلات للديمقراطية، إلا أنه كان يقف جل اهتمامه وعنايته على إقامة حكومة قوية وعلى تطوير صناعة متينة تقيم صلات وثيقة بين الأعمال والشؤون الخاصة والسلطات العامة: فكان الكفاح بين الرجلين مريراً، لا هوادة فيه، مع كل ما رافقه من موكب القدح والسباب، والنمائم والتهديد، والهجمات العنيفة المتبادلة في الصحف.

انقسم الأمريكيون في هذه المعركة، إلى معسكرين، لا يزال التنازع بينهما مستمراً حتى أيامنا. في البدء، كان يقف، من جهة، التجار الكبار ورجال القانون وضباط الجيش القاري والوجهاء. بينما يقف في الجهة الثانية الفلاحون والعمال الحرفيون الذين أثقلتهم الحرب بالديون، وجند الجيش الذي حُل بعد انتهاء الحرب، وكل فرد يقدم قدرة عمله بأجر زهيد، وهؤلاء جميعاً أكثر عدداً من أنصار الطرف الآخر، لكنهم أضعف.

وكان الرئيس جورج واشنطون، وهو الأقرب إلى المعسكر الأول يعتقد أنه يستطيع أن يحكم البلاد كما يدير مزرعته، (١٠٠٠ هكتار و١٣٥ عبداً)، أو كما يقود جيشه. والشكوك والوساوس التي كانت تثيرها في نفسه خطط هاملتون المالية، سرعان ما كانت تتبدد أمام اهتمامه في إظهار حزمه حيال اهتياج الجماهير الشعبية، فقد كانت هذه، على قلة وعيها لقدرتها السياسية، تهدد النظام القائم. وابتداء من ذلك الحين، زال كل تردد. وألقى واشنطن بكل ثقله في الميزان، داعماً هاملتون واقفاً إلى جانبه. ففلسفة وزير الخزانة تتلخص في هذه الكلمات التي كان يؤكد بها: إن السلطة يجب أن تقوم على «رجال المال» لأنهم «أعقل أصدقاء الحكم الجيد»[٨] وواشنطن كان يريد «حكومة جيدة» وهذا ما لم يشك فيه أحد.

وهكذا، بمشيئة رئيس الولايات المتحدة، وبتعدد الروابط بين السلطة السياسية وعالم الأعمال، المتداخلين تداخلاً وثيقاً، قام المشروع الرأسمالي على أسس متينة. وهذا الاختيار، على حساب المشروع الديمقراطي، تحكم في مستقبل الولايات المتحدة، وحتى اليوم. والقواعد التي وضعها واشنطن وهاملتون، مع اسهام أرستقراطية المال، هي قواعد مستقرة، ولا تزال كذلك في

---

(٨) مؤلفات هاملتون ـــ الجزء التاسع ـــ ص: ٣٤١ ـــ ٣٤٢.

جيرينها. ونظرة عاطفة على الأوضاع المالية، تتيح لنا أن ندرك ما للاختيارات التي تمت في رئاسة واشنطن من مدى تاريخي، ادراكاً أوضح.

السلطة والمال

لم تبلغ الصلات، في ماضٍ قريب، بين أوساط رجال الأعمال والسلطة السياسية، من الوضوح والجلاء، ما بلغته في الحكومة التي ألفها أيزنهاور في العام ١٩٥٣. وقد شبهت الصحافة الأمريكية هذه الحكومة بـ «إجتماع مجلس ادارة». ومما لا شك فيه أن أيزنهاور حرص على أن يولي أحد النقابيين واسمه Durkin دوركين منصب وزير العمل، إلا أن هذا لم يلبث أن تخلى عن مهامه، عندما طرح الحزب الجمهوري الحاكم مشروع قانون يشدد القيود المفروضة على العمل النقابي.

إن فريق أيزنهاور الأول هذا، وهو الصورة (الكاريكاتورية) الفظة عن النفوذ الذي تستطيع أوساط الأعمال أن تحدثه في الحكومة، لم يكن يعطي فكرة حسنة عن العلاقات القائمة بين القوة الاقتصادية والسلطة السياسية، والتي جرت العادة على أن تكون محاطة بسياج أمتن من الكتان. وصلات كهذه لا بدّ من أن تؤدي إلى الفضيحة، سواء أكانت صريحة أم مموهة. وعندما أُعلنت هذه الفضيحة. وكأنها ظاهرة جديدة تُعلن، ارتفعت أصوات الإحتجاج على الفساد واستنكاره، وهكذا كان الأمر، ولا سيما لدى سقوط نيكسون. على الرغم من أن «الووتر غيت تضرب جذوراً عميقة في تقليد من أكبر تقاليد الفساد السياسي الأمريكي»، كما لحظ وقال بحق دوان لوكارد Duane Lockard أستاذ العلوم السياسية في جامعة برنستون[٩].

غير أن الجماهير ما كانت تكاد تعي ذلك. فمنذ العام ١٩٣٥، وحتى استقالة نكسون، وهي مدة تبلغ تسعة وثلاثين عاماً، قام معهد غاللوب Institut Gallup، بتسعين عملية سبر، استهدفت تحديد أكثر المشاكل والمسائل إثارة لاهتمام الرأي العام ولم تذكر الأجوبة الفساد إلا في تسع منها. وإلى أن قامت فضيحة ووتر غيت، ما حدث قط أن أجاب أكثر من ثلاثة أشخاص من مئة بأن الفساد «مشكلة ملحة وخطيرة».

منذ العام ١٩٥٨، ومركز الأبحاث في جامعة ميشغان يسأل الرأي العام عما إذا كان المختلسون من رجال الحكم والسلطة «كثيرين» أو «غير كثيرين» أو «قليلين جداً». وفي خريف

(٩) Duane Lockard (The Great Traditon of American-Corruption, New Society- ٣١ أيار ١٩٧٣.

١٩٧٢ ، كانت نسبة الأجوبة : « كثير » ٣٤ ٪ . وتفسر هذه النتيجة مناورات التزوير وعملياته التي رافقت انتخاب نكسون للرئاسة مرة ثانية . وفي شهر شباط من العام ذاته كشفت الصحافة الأمريكية النقاب عن أن الشركة الدولية للهاتف والبرق (I.T.T) وعدت الحزب الجمهوري بمنحه مبلغ ٤٠٠,٠٠٠ دولار لإنفاقها في الحملة الانتخابية ، على أن توقف وزارة العدل ملاحقتها بموجب قانون مقاومة الاحتكار antitrust . وقد توقفت الملاحقة القضائية في الواقع .

أثار عضو مجلس الشيوخ جورج ماكّفرن George McGovern ، في شهر نيسان ١٩٧٢ عاصفة كبيرة بتأكيده أن الشركة المذكورة لم تدفع أي ضريبة اتحادية فدرالية خلال السنوات الثلاث السابقة ، وأن هذه الشركة وفروعها قد أعطت بيانات عن دخولها تقتضيها أن تدفع كل سنة ، من ٦٧ مليون دولار إلى ٧٠ مليون ضرائب اتحادية . غير أن هذا المبلغ منخفض جداً لأنه يعادل ٢٥ ٪ من الربح الصافي . بينما ينبغي أن يكون (حسب الضرائب المفروضة) على أرباح الشركات ، ٤٨,٠ . ولم تدفع الشركة حتى هذه المبالغ المنخفضة والكاذبة ، ثم استغلت الشركة التدابير القانونية ، المتخذة من آجل المواد الاستهلاكية ، في العام ١٩٧١ ، فحسمت ٦٤ مليون دولار من ٦٧ أو ٧٠ مليوناً كانت ضرائب متوجبة عليها .. ولذلك لم تتردد ، عندما دعت الحاجة . بل دفعت بيسر وسهولة مليوناً من الدولارات إلى المخابرات الجاسوسية الأمريكية (.C.I.A) اسهاماً منها في المؤامرة على الإطاحة بحكم سلفادور أللندي في شيلي .

ليست « الشركة الدولية (الأمريكية) للهاتف والبرق » المذكورة نسيج وحدها في تلاعبها و(صلاتها بالسلطات العامة) ، فهناك أمثلة عديدة على الحظوة والمحاباة اللتين تنالهما أوساط الأعمال التجارية من جراء صلاتها بالسلطة العامة ، وقد قام النائب شارل ڤنيك Charles Vanik بحساب الضرائب الاتحادية التي دفعتها سبع عشرة شركة من أكبر الشركات الأمريكية . وقد دلت النتائج على أن شركة Radio Corporation of America(R.C.A) ، تتقيد بالأنظمة والقوانين بدفعها ٤٧ ٪ من أرباحها الصافية ، ضرائب اتحادية . ولكن شركة « بيت لحم ستيل Bethlehem Steel » نجحت باختصار النسبة إلى ١٧ ٪ فقط من أرباحها ، وكذلك شركة « International Harvestes » . التي لم تدفع أكثر من ذلك ضرائب اتحادية . وعندما اكتشف « شارل ڤنيك Charles Vanik » ، أن شركة U.S. Steel Corporation التي ربحت في العام ١٩٧١ أكثر من ١٥٥ مليون دولار ، لن تدفع أية ضريبة اتحادية ، سأل المجلس منذهلاً : « إذا كانت شركة كهذه لا تدفع .. فتفضلوا بالقول : « من الذي سيدفع » » . وعلى الرغم مما تتخذه مجلة التايم الأسبوعية من مواقف معتدلة ومحافظة ،

أبدت ملاحظتها قائلة: «سواء أكانت الضريبة المالية المفروضة على شركة الهاتف والبرق، و(هي ضريبة مربحة)، لها مبررها القانوني، أم لا فليس من شأنها إلا أن تزيد في قلق الرأي العام حيال تعسف نظام الضرائب الأمريكي»(١٠).

إن كلمة «تعسف» في مكانها هنا، لأن التأثير الذي تحدثه أوساط الشركات والمشاريع في السلطة السياسية ـــ وهو تأثير لا مبرر له ـــ يفسح المجال لتكاثر الفساد والرشوة، أي إلى أعمال غير قانونية تعرض مرتكبيها إلى عقوبات قضائية. ولكن أكثر ما يرهب جانبه هو نفوذ أوساط أرباب الأعمال عندما يتيح لهم حمل السلطات التشريعية على إقرار تدابير قانونية تمنحهم امتيازات فائقة، وهذا ما يحصل في تفاوت الضرائب وتطبيق نظامها. فتعسف هذا النظام، عندئذٍ، يفرغ المؤسسات الديمقراطية من معناها الحقيقي. وسنرى كيف استطاع الكسندر هاملتون، منذ قرنين، يدعمه جورج واشنطن، أن يرسي قواعد هذا النهج الذي يحيل الديمقراطية إلى واجهة فقط، تستطيع الرأسمالية، من ورائها، متابعة إنطلاقتها بكل اطمئنان.

رسخ أيزنهاور، حسب طريقته، هذا التكافل بين قادة المشاريع والأعمال والقادة السياسيين، فخلال الثمانية عشر شهراً الأولى من توليه الرئاسة أقام في البيت الأبيض ثماني وعشرين مأدبة فاخرة، دعا إليها ٢٩٤ رجلاً من رجال الأعمال، ومن أساتذة الجامعات ثلاثين فقط. وخلال الساعات الطويلة التي كان يقضيها في لعبة الغولف، كان يفضل أن يرافقه ضباط متقاعدون (منهم الجنرال لوسيوس كلاي Lucius Clay الذي أضحى رئيس شركة Continental Can Company ولا سيما مديرو المشاريع الكبرى: كوكاكولا، وريبوبليك ستيل Youug and Rubican, Republic Steel و« Cities Service Oil C° » والجنرال الكتريك، والرينولدز توباكو، والستودبيكر.. وغيرها من الشركات الاحتكارية الكبيرة.

كل ذلك ما كان ليتخذ شأناً كبيراً، لو لم تكن الأعمال السياسية على صورة الصلات البشرية. فخلال رئاسته أيضاً قدم هو والأغلبية المؤيدة له في الكونغرس هديتين فاخرتين ونفيستين هما: أن بترول ما وراء البحار لن يكون من مرافق القطاع العام، وفي الأخص، أن الطاقة النووية، التي تطورت صناعتها في أثناء الحرب بفضل ضرائب المكلفين، ستكون داخل نطاق القطاع

(١٠) التايم في ١٧ نيسان ١٩٧٢: إن الحكوم الأمريكية لا تدع فرصة تفوتها للإحتجاج على الإعلانات التي تدفعها حكومات أجنبية لبعض الصناعات بغية إبطال لعبة المنافسة الدولية، ولكن التساهل في تهرب كبير وهام من الضرائب، هو إعانة مقنعة تضر المزاحم الأجنبي وتشله.

الخاص. فإذا كانت الديمقراطية لا تجد في الهديتين العظيمتين ما يفيدها، فالرأسمالية تجد ما يدر عليها الأرباح.

إن فضيحة ووتر غيت، لم تقم فيها عملية السطو التي أقدمت عليها قيادة الحزب إلا بدور الكاشف عن مجموعة عمليات احتيال وسرقة أدت إلى فضح جوانب وأشكال متعددة من الفساد والغش في التطاحن على السلطة والحكم. ففي شهر آذار من العام ١٩٧١، أعلنت وزارة الزراعة أن الإعانات الممنوحة لإنتاج الحليب لن تزداد. وبعد انقضاء ثلاثة عشر يوماً على هذا الإعلان، وفي أثر مؤتمر لأرباب الصناعة عُقد في البيت الأبيض، أبانت الوزارة ذاتها أن الإعانة الاتحادية ستزداد بنسبة ٦ ٪ فماذا جرى؟ لا شيء سوى أن شركات صناعة الحليب قدمت للحزب الجمهوري من أجل تمديد رئاسة رتشارد نكسون بانتخابه للمرة الثانية، مبلغاً قدّرته النيوز ويك[١١] الأسبوعية بـ ٣٠٠،٠٠٠ دولار والتايم بـ ٣٢٢،٥٠٠ دولار[١٢].

لم يثر الأمر، عند إذاعته، رد فعل خاص[١٣] وقليلون الذين خمنوا أو تنبؤوا بأنه نذير بفضيحة ووتر غيت ومقدمة لها، ولولاه لانطوت في غياهب اللامبالاة، إلا أنّ المسألة تأزمت، بعد ذلك، عندما اتُّهم جون كونالي John Connally. من الحزب الديمقراطي، وحاكم ولاية تكساس السابق (وكان قد جُرح في مؤامرة الاغتيال التي ذهب ضحيتها جون كندي في العام ١٩٦٣) ووزير الخزانة في حكومة الجمهوري نكسون. والتهمة الموجهة إليه أنه قبض من بعض أرباب صناعة الحليب مبلغاً قدره ١٠،٠٠٠ دولار على الرغم من أنه ذو ثروة لا بأس بها، وأن المبلغ دُفع له ليتدخل لصالح رفع الإعانات الاتحادية وزيادتها.

وفي أول تشرين الثاني من العام ١٩٧٤، حُكم على هارولد نلسون Harold Nelson، وعلى معاونه دافيد بار David Parr. بالسجن مدة ثلاث سنوات وبغرامة قدرها ١٠،٠٠٠ دولار، لاسهامهما غير القانوني في صندوق الحملات الانتخابية. وكان نلسون مديراً عاماً لشركة منتجي الحليب. (Associated Milk Producers). وخلال المحاكمة، اعترف هارولد نلسون أنه دفع مبلغ ١٠،٠٠٠ دولار إلى جون كونالي، فأُحيل هذا إلى المحاكمة في نيسان ١٩٧٥. وفوجئ الناس بتبرئته. وقد أعلن المحلفون بعد مداولتهم التي دامت ٦ ساعات ما يلي: «إن قرارنا لا يعني،

(١١) ٧ شباط ١٩٧٢.
(١٢) ٢ شباط ١٩٧٢.
(١٣) «انتحار الديمقراطية»، للمؤلف ــ ١٩٧٢ ص: ١٥١.

بالضرورة، أننا رأينا جون كونالي بريئاً، بل أننا لم نعتبره مجرماً في الدعوى التي عُرضت علينا.»
فيالها من صيغة غامضة تحملك على أجنحة الأحلام.

اتخذ الفساد السياسي الأمريكي في القرن التاسع عشر شكلين، أولهما على مستوى المجالس البلدية، حيث كان سيد (الآلة) السياسية حاكماً بأمره في المدن التي كان يؤمها عدد كبير من المهاجرين، يوزع كما شاء الامتيازات والحظوات، غير متردد في القضاء على خصومه، وثانيهما، على مستوى الولاية حيث لا غنى عن مساهمة الحاكم أو المجلس التشريعي، للحصول على سندات استغلال الأرض (مراعي، زراعة، استثمار الأحراج، أو على امتياز استثمار المناجم) مقابل رشاوى كبيرة.
وبقدر ما كانت تتسع صلاحيات الحكومة الاتحادية في التدخل، كان لا بدّ من أن يتجه إلى واشنطن المركز الحساس لممارسة النفوذ. وعلى ذلك لم يزل الفساد ولم يختف في المدن (التي تديرها مجالس بلدية) أو في الولايات. فعندما اضطر نكسون قبل سقوطه، للتضحية بنائبه (نائب رئيس الولايات المتحدة)، سبيرو أغنيو Spiro Agnew، كان ذلك بسبب ما ارتكبه هذا من أعمال الفساد والانحلال عندما كان حاكماً لولاية الماساشوستس.

إن تصرف الحاكم السابق سبيرو أغنيو المذكور ليس استثنائياً ولا شاذاً. وسنكتفي بذكر مثال واحد حديث العهد، وهو أن محكمة اتحادية أدانت في شهر آذار من العام ١٩٧٥، بجرم الرشوة والفساد، «دافيد هال David Hall» حاكم ولاية اوكلاهاما السابق و«و. و. تايلور» W.W. Taylor سمسار رهون عقارية، اللذين دفعا مبلغ ٢٥٠٠٠ دولار لوزير خارجية أوكلاهوما لإقناعه بالعمل على التصويت لمشروع قرار بتوظيف مبلغ ١٠ ملايين دولار في صندوق تقاعد يشرف عليه تايلور. وكان على هذا أن يدفع أيضاً للحاكم Hall مبلغ ٥٠,٠٠٠ دولار. حكم على المجرمين بالسجن مدة ٢٠ ــ ٢٥ سنة ... والإفراج عنهما مؤقتاً[١٥].

لكن تأثير بعض الأوساط المالية ونفوذها الفائقين على السلطات العامة بلغا أشدهما على

(١٤) يُضاف إلى هذا التلاعب بالصناديق و(السمسرات) المالية، عملية لم يُكشف عنها القناع حتى الآن، وهي أن معاوناً لمدير F.B.I مكتب الاستعلامات الفدرالي قد أفاد بأن رتشارد نكسون ونائبه سبيرو أغنيو، عام ١٩٦٨، قبل انتخابهما، قد أجرت معهما ــ تحقيقاً ــ دوائر الأمن الاتحادية بشأن اتصالاتهما بحكومة تيو Thieu لحمله على ارجاء اشتراكه في مفاوضات باريس بشأن الحرب الفييتنامية. وإن فساد أخلاق المذكورين قد سمح لهما بقبول مبالغ من المال من مصدر مشبوه، للعمل على إطالة أمد الحرب بلا جدوى، لصالح تحسين الفرص الانتخابية للمرشح للرئاسة (نكسون) (صحيفة انترناسيونال هرالد تريبيون ٥ شباط ١٩٧٥).

(١٥) انترناشيونال هيرالد تريبون، ١٧ آذار ١٩٧٥.

المستوى الاتحادي. فالعاصمة واشنطن هي التي تتولى الدفع سواءً فيما يتعلق بصفقات العتاد العسكري ومواد التموين المتنوعة، أو الصفقات المعقودة مع المعامل والمصانع ذات النفع العام. أما السباق على إبرام العقود مع البنتاغون، وهي عقود تجلب نسبة أرباح أعلى من مستوى الإنتاج المدني، فهو، في كل سنة، يعرض صفقات تبلغ عشرات المليارات من الدولارات(١٦). وأما القواعد الموضوعة من أجل وجود تنافس ديمقراطي ومن أجل توفير أموال المواطن المكلف، فلم تكن تراعى إلا ندرة.

إن الرشوة تكشف القناع عن النفوذ الكبير الذي تحدثه شركات كبرى على السلطات الشرعية، وعن سلطانها عليها، لا تدع فرصة من الفرص تفوتها. وقد قامت مصلحة الجمارك الأمريكية بتحقيق في اللعبة التي أتاحت اختلاس مبلغ يتراوح بين ألف و ٣٠ ألف مليون دولار، بتهريبه من الضرائب الجمركية، في أثناء الحظر على البترول في العام ١٩٧٣. وتقول صحيفة واشنطون بوست Washigton Post إنها مؤامرة حقيقية اشترك في نسج خيوطها رجال أعمال ومجرمون ليحملوا شركات كهرباء ومستشفيات ومدارس والمستهلكين من المواطنين(١٧) على دفع تعرفة جد باهظة. وطريقة الاحتيال هي أن ناقلة بترول تقل ٥٠٠,٠٠٠ برميل من نيجريا (المصدر)، حين كان سعر البرميل لا يزال ٥,٥٠ دولار، قد زُورت لتبدو حمولتها قادمة من فنزويلا حيث كان سعر البرميل ١٠ دولارات. كذلك قامت السلطات الجمركية في لوس انجلوس بالتحقيق في عملية استيراد ٤ ملايين برميل سعر الواحد زهاء ٢٥ دولاراً. واكتشفت ادارة الطاقة الاتحادية Federal Energy Administration عملية اختلاس عدة ملايين من الدولارات، ذلك أن إحدى الشركات الكبيرة، عمدت إلى تقديم أسماء خمس شركات لا وجود لها، لتكون وسيطاتها في رفع أسعار المازوت الذي طلبت شركة من شركات الكهرباء شراءه منها. فكان سعره يرتفع، ويزداد ارتفاعاً، من شركة وهمية إلى أخرى. وفي معظم الحالات لم يكن يتم تزوير الوثائق الجمركية ولم يكن يُتاح إلا بحماية أصحاب مناصب رفيعة.

إن عرض الفضائح الأمريكية المماثلة يدل كما يبدو، منذ ظهور فضيحة ووتر غيت، على أن أنصار الإتجاه الديمقراطي يسعون إلى إعطاء مبدئهم قوته وفاعليته بمراقبة القوى المالية التي ما فتئت منذ عهد هاملتون، تسيطر على السلطة السياسية، لكن الروابط التي حُبكت بين أوساط الأعمال

---

(١٦) الإمبراطورية الأمريكية للمؤلف ص: ٢٣١ـــ٣٥٣.

(١٧) انترناشيونال هيرالد تريبون ١٧ آذار ١٩٧٥.

والحكومة ما برحت متينة ، وثمة مثلان هما البترول ، والحبوب يدلان على مدى خيانة التاريخ للحلم الأميركي .

سياسة الولايات المتحدة البترولية ، في حد ذاتها ، من أهول عمليات « الفساد القانوني » التي دُبرت لخدمة المصالح الخاصة على حساب المصلحة العامة . فالمنتجون الأمريكيون يستفيدون من تخفيض ضريبي (Depletion allowances) أُنزل في العام ١٩٦٩ ، من ٢٧٫٥ ٪ إلى ٢٢ ٪ وهي نسبة تمنح امتيازاً لا مبرر له ، ولا سبيل إلى استمراره وبقائه إلا بشراء المتواطئين من أعضاء الكونغرس ومن كبار موظفي الادارة . ومنذ عهد قريب ، وافقت لجنة الكونغرس على مشروع قانون ضريبي يلغي هذا التخفيض . لكن ، في ٩ تشرين الأول ١٩٧٤ ، سُئل الرئيس جيرالد فورد ، في أثناء عقده مؤتمراً صحفياً ، عما إذا كان يوافق على هذا المشروع ، فأجاب : « نعم » وعلى الفور انطلقت جماعة « الضغط البترولي » إلى العمل ، وفي ١٠ تشرين الأول أي في اليوم التالي ، أعلن ناطق باسم البيت الأبيض أن إلغاء التخفيض سيكون غلطة كبيرة[١٨] . وهذا التخفيض يجلب للشركات البترولية ملياري دولار سنوياً . أما الذي يدفع الفرق ، فهو المواطن المكلف .

جرت عملية مماثلة في شهر آب (١٩٧٢) ، على سعر الحبوب ، وكان الاتحاد السوفييتي قد اشترى من الولايات المتحدة ١٩ مليون طن من القمح . فلكي تضمن ادارة نكسون دعم مصدري الحبوب الأمريكين لها ، عمدت إلى إلغاء القيود العادية على الطلبات وعلى صفقات البيع إلى الخارج . ولما أدى هذا الإجراء إلى ذوبان المخزون من الحبوب ، لإقبال الشركات على الشراء ، تضاعف سعر القمح في مدة أقل من شهر واحد . أما المستفيدون فلم يكونوا المزارعين ، بل حفنة من كبار المصدرين . كذلك أُجريت عملية من الطراز ذاته في آب ١٩٧٥ ، قامت فيها الحكومة بمضاربة واسعة ، ورفعت فجأة سعر الصاع من القمح (عشر ليبرات تقريباً) من ٢٫٢٠ دولاراً إلى ٤٫٠٥ في كنساس سيتي ، ومن ٠٫٤٢ إلى ٣٫١٧ ، سعر صاع الذرة في سوق شيكاغو .

في الحال هذه ، كما في عملية البترول ، لا ينجم ارتفاع الأسعار الحاد المفاجئ عن « قوانين السوق » بل عن اتفاق بين الحكومة ورجال الأعمال ، ضحيته المواطن المستهلك .

إن سياسة البترول وسياسة الحبوب تبرزان تفضيل مصالح الجهاز الرأسمالي على حقوق الديمقراطية . والحكومة التي ينتخبها الشعب لم تكن تجهل ، بين عامي ١٩٦٥ ، و١٩٧٥ ، أن

---

(١٨) انترناشيونال هيرالد تريبون ١١ تشرين الثاني ١٨٧٤ . .

دخول الأجور، بالدولار الثابت، قد استقرت ثم مالت إلى الانخفاض، بينما كانت أرباح الشركات البترولية وشركات الحبوب تستمر في الارتفاع: ومع ذلك كانت الديمقراطية السياسية، التي اقتصرت ممارستها على الانتخابات، قد سارت سيراً طبيعياً، غير أن محتواها الإجتماعي والاقتصادي قد ضُحي به على مذبح منطق الربح الرأسمالي. وهذا الاختلال البنيوي يزداد حدة، كلما تدخلت السلطة بكل وطأتها. كما كان يفعل الكسندر هاملتون لصالح بعض الجماعات الاقتصادية.

لكن ينبغي ألّا يحملنا سلوك حكومات أيزنهاور ونكسون وفورد، على الظن أن الجمهوريين هم وحدهم الذين يعرفون، عندما يكونون في الحكم، كيف يبدون تفهمهم وتساهلهم حيال الجماعات الصناعية القادرة. فالواقعية السياسية تجبر كل حكومة ــ جمهورية كانت أو ديمقراطية ــ على أن تحسب حساباً لميزان القوى، بين عشرات ملايين المواطنين، من جهة، الذين هم ناخبون (إنما مع امتناع ٤٠ ٪ عن الاقتراع) وفي آن واحد مستهلكون ومكلفون، لا يزالون غير منظمين، وموزعين ومتفرقين، يمثلون قوة يزيد في ضعفِها أن ضآلة ثقافتها السياسية تجعلها هدفاً للدعاوات الانتخابية سهل المنال، وبين جماعات رجال أعمال قديرة، من جهة ثانية، تحت تصرفها جميع الكفاءات الاقتصادية والمالية والحقوقية التي تُتيحها لها وتضمنها مواردها المالية، وهي تتعهد جماعات في العاصمة وتمدها بالمال، كما تسيطر سيطرة مطلقة على ما تستثمر وتوظف من رؤوس أموالها، تجمع بينها وتوحدها مصالحها الاقتصادية. فهي، لكل ذلك. تملك القوة الحقيقية. وفي الحملات الانتخابية، يجب إقناع الأولى ومداهنتها أو إغراؤها، بينما من المناسب أن تُراعى الثانية في كل زمان ومكان. والدستوريون ينتابهم القلق حيال ما يرونه من بعض اختلال في التوازن... هذا التوازن الذي لا بدّ من وجوده، لانتظام سير الديمقراطية، بين السلطات الثلاث، التنفيذية والتشريعية والقضائية. أما اختلال التوازن الأخطر منه شأناً بكثير، فهو الذي يقوم بين المواطنين ذوي التنظيم البسيط أو السيء وبين الجماعات الاقتصادية القادرة التي لها نفوذها وتأثيرها في إتخاذ القرارات.

إن اختلال التوازن هذا الذي اختاره «الآباء المؤسسون» لا يدركونه في الولايات المتحدة ولا يرونه على حقيقته. فمنذ قرنين، وثمة فلسفة سياسية غامضة تقوم على تفسير أولوية المصالح الرأسمالية وتبريرها في الولايات المتحدة وسيطرتها، ما عدا استثناءات قليلة حققت فيها الديمقراطية بعض التقدم، كما حدث في أثناء «الـ New Deal العهد الجديد»، أما الفلسفة المذكورة فقد كان التعبير عنها بالصيغة التالية: «أعتقد أن لا سبيل لأي حزب سياسي أن يكون صديقاً للشعب

الأمريكي، إن لم يكن صديقاً لرجال الأعمال، وأعتقد أيضاً أن لا سبيل لسياسي أن يكون **صديقاً** لهؤلاء إن لم يكن صديقاً مخلصاً للشعب، ومقيماً على الولاء له. فرجال الأعمال ورجال السياسة ليسوا في مجتمعنا الأمريكي لأي حزب أخصاماً طبيعيين، بل على النقيض، لا بدّ لنجاح الطرفين معاً ولتقدمهما، كما لا بدّ لحسن سير نظام حكمنا من أن يعملا جنباً إلى جنب ويداً في يد «حليفين متفاهمين».

إن الشخص الذي يلجأ إلى هذا الأسلوب في التعبير، ليس برجل أعمال، ولا قائداً من قادة الحزب الجمهوري، إنه لندن جونسون Lyndon Johnson[١٩]، وقد قال ذلك عندما كان نائباً للرئيس كندي: فرجل الأعمال والشعب صديقان «طبيعيان» والحكومة تخدم الشعب مع حظوتها لرجل الأعمال! ... «وهذا ما يطيب لشركة جنرال موترز».

تلك الفلسفة السياسية، مهما بدا عليها من التبسيط، قد اكتسبت منذ قرنين من الزمن شهرتها وجدارتها وألقاب شرفها. فجون جاي John Jay الذي ذكرناه، قد تكلم بفظاظة عندما كان يؤكد أن «الذين يملكون البلد عليهم أن يحكموه». أما اليوم فليس ثمة من يجرؤ على كلامٍ فج كهذا. والكسندر هاملتون قد بدا أكثر فطنة وحذقاً عندما قال: «إن أعقل الأصدقاء لحكم جيد» هم «رجال المال». أما لندن جونسون فهو يتكلم في القرن العشرين بأسلوب هاملتون في القرن الثامن عشر.

هكذا لا يزال الاستمرار على أتمه، منذ قرنين حتى الآن، في الحكم كما في الأعمال التي يوحي بها هذا الفكر إلى الحكم: فمصالح «رجال المال» تتطابق وتلتقي ومصالح «حكومة جيدة» تهتم بالسهر على سعادة الشعب الذي اختارها.

هذا المبدأ الأساسي، لم يكتف الكسندر هاملتون بالتعبير عنه وصياغته عند ميلاد الجمهورية الأمريكية، بل نقشه في المؤسسات، وفي العادات والأخلاق، ورسخه كي يبقى إلى اليوم. ولم يكن ذاك بالعمل السهل، فإذا كان قيام الإتجاه الرأسمالي وتطبيقه يفوقان، في نظره، كل شأن آخر، فقد كان يقف في وجهه رجال رأوا في الانفصال عن إنكلترا الفرصة التاريخية المتاحة لإرساء أسس مجتمع ديمقراطي حقاً، يلغي امتيازات المال السياسية.

---

(١٩) في خطاب له، في ١٢ آب ١٩٦٣، أمام غرفة التجارة في هيوستن (تكساس).

الاستقلال الوطني والنضال الطبقي

انقسمت أمريكا ، في أثناء كفاحها من أجل الاستقلال ، بفعل نضال حاد بين الطبقات . وقد ظل عشرات الآلاف من الملاكين على ولائهم لإنكلترا ، لما انتابهم من خوف وقلق حيال ما أحسوا به من التمخض الثوري الذي كان يتضمنه النضال الطبقي ، فهؤلاء غادروا ، بعد ذلك ، أمريكا إلى كندا . غير أن معظم الوجهاء الذين مست لندن مصالحهم الطبقية بالأذى ، اختاروا الوقوف إلى جانب قضية الاستقلال وقد تألفت منهم ملاكات الحرس الوطني (المليشيا) والجيش القاري وعناصره القيادية ، بينما تألف معظم الجند فيهما من الزراع والعمال الحرفيين . ومن عقل هذا الشعب المسلح انبثقت أفكار غريبة عرضها الجنرال كنوكس Knokx [٢٠] ، في رسالة بعث بها إلى القيادة وجاء فيها : « يرى الجند (الأفراد العاديون من غير حاملي الرتب) ، أن أراضي الولايات المتحدة قد أنقذت من المصادرات التي قامت بها بريطانيا العظمى ، بفضل الجهود المشتركة التي بذلها الأمريكيون . ولذلك ينبغي أن تكون هذه الأراضي ملكاً مشتركاً لهم جميعاً وكل من يعارض هذا الشعار أو هذا المبدأ ، يكون عدواً للعدالة يستحق الزوال عن وجه الأرض»[٢١] . إنها نظريات « جذرية » ، وأحلام « ديماغوجية » ، تُقلق أنصار الاستقلال من مالكي الأرض الذين يكنون لقيام مجتمع تسود فيه المساواة عداءً عميقاً .

قبل انتهاء العمليات الحربية بين الطرفين ، صُودرت أملاك التوريز ، وهم الموالون للإنكليز وللعرش البريطاني والمخلصون له ، لا للوطن الذي كانوا يكرهونه ويرفضون وجوده وهو لا يزال في المهد . ففي ولاية نيوجرسي وحدها صُودرت خمسمئة ملكية من أملاك أولئك الموالين ، وبيعت أجزاء أصغر . وهذا ما قامت به أيضاً لجان الأمن العام (Commitees of Safty) في ولاية فرجينيا ، بمصادرتها أرض فيرفاكس Fairfax البالغة مساحتها ٢٫٤٠٠٫٠٠٠ هكتار ، وفي ولاية نيويورك أرض فلبس Philipse ٧٨٫٠٠٠ هكتار ، وفي ولاية المايـن Le maine ، أرض السر ويليام بيبرل Sir William Pepperell ، الممتدة مساحتها إلى أكثر من خمسين كم ، على طول الشاطئ . ولم يكن ثمة ما يضمن أن تحافظ هذه الموجة الثورية على أملاك الوطنيين الأثرياء .

أما الطبقات الشعبية ، فقد كانت إرادتها ورغبتها في الانفصال عن العرش ، يشوبها بل يمتزج بها ، ظمأ للثورة الإجتماعية . « كان النزاع قائماً بين معظم المتمردين ، كما كتب سيدني لانس

(٢٠) الجنرال هنري كنوكس (١٧٥٠ — ١٨٠٦) ، سُمي بعد ذلك وزيراً للحرب .
(٢١) مؤلفات واشنطن — الجزء التاسع ص: ٢٠٧ .

Sidney Lens ، وبين النخبة المحلية والملّاك المحلي والمسؤول عن الأمن (العمدة) (Sherif) والقاضي. وكان هؤلاء المتمردون يعرفون أنّ بريطانيا العظمى، في حالة نشوب أزمة، ستكون عوناً للطبقات صاحبة الامتيازات الأمريكية. غير أن أنصار التغيير الجذري ما كانوا يرون في بريطانيا العدو الأساسي، ولا يصيغون مطالبهم بتعابير الاستقلال، أو يقصرونها عليه»[٢٢].

فهل كان القادة يريدون الاستقلال، ويتمنونه حقاً؟.. لقد قال جورج واشنطون في المؤتمر الأول في (١٧٧٤)، الذي عُقد في فلادلفيا، أنه «مسرور جداً، من أن في أمريكا الشمالية كلها، لا يوجد رجل واحد قادر على التفكير، لا يتمنى شيئاً كما يتمنى الاستقلال». وكان اللورد كامدن Lord Camden (الإنكليزي) قد توقع منذ (العام ١٧٥٩)، متنبئاً بأن الأمريكيين سيسعون إلى قطع ما يصلهم بالتاج البريطاني، على الرغم من كل ما يبدونه من مظاهر الولاء له. فيجيبه عندئذ بنيامين فرانكلين بقوله: إن فكرة كهذه «لن تساور أبداً أذهان الأمريكيين، إلا إذا أسأتم معاملتهم إساءة فاضحة». ويرد اللورد المذكور، بأن هذا ما يتوقعه[٢٣].

وقد رأى صموئيل أدامز Samuel Adams [٢٤]، لثماني سنوات قبل إعلان الاستقلال، وهو الذي ضرب بسهم وافر في إشعال النار بعد ذلك، أن الأمريكيين لن يكونوا أحراراً، ما دامت لندن هي التي تعين حكامهم وقضاتهم، إلا أنه يؤكد، في آنٍ واحد، «أن ثقته لا تتزعزع في الملك، زعيمنا وأبينا جميعاً.» وكان لا بدّ من أن تحرج لندن الوجهاء وأصحاب الامتيازات كي تخرجهم عليها مفكرين بالانفصال، كما تنبأ فرانكلين. وقد ذكرنا كيف أن إنكلترا الخارجة من حرب السنوات السبع (١٧٥٦ ــ ١٧٦٣)، وهي تنوء بعبء ديونها، قررت أن تحمّل مستعمراتها بعضاً من هذا العبء. لذلك عمدت إلى إتخاذ تدابير عدة هي إصدار قانون السكر (١٧٦٤)، قانون النقد (١٧٦٤)، قانون الطوابع (١٧٦٥)، وقانون الشاي (١٧٧٣) الذي توخت إنكلترا منه

---

(٢٢) سيدني لانس، الراديكالية في أمريكا، ص: ٢٥.

(٢٣) واشنطن ــ الجزء الثاني ص: ٤٩٦.

(٢٤) صموئيل أدامز (١٧٢٢ ــ ١٨٠٣) نشر المفهوم الحديث لحقوق الإنسان، وعارض كل فكرة تسوية بين أمريكا وإنكلترا. عُين حاكماً لولاية الماساشوستس (١٧٩٤ ــ ١٧٩٩). كان له دور كبير في نشوب الثورة، إلا أن تأثيره سرعان ما تلاشى وحل محله تأثير المعتدلين. قام في ١٦ كانون الأول ١٧٧٣ ــ إحتجاجاً على ضريبة الشاي ــ بتنظيم «جماعة الشاي» حين عمد الوطنيون المتنكرون بزي الهنود، إلى الوثوب على ٣ سفن تحمل الشاي، وألقوا به في البحر.

إنقاذ شركة الهند الشرقية من الإفلاس، وأخيراً، كل ما سماه الأمريكيون «بالقوانين الجائرة» التي لا تُطاق. ولكيلا تبقى هذه القرارات حبراً على ورق، كما حدث في الماضي، وجهت لندن جيشاً من ١٠,٠٠٠ جندي، يقع عبء إسكانهم وتموينهم على عاتق المستعمرات، وبلا دخول في التفاصيل المتصلة بهذه التدابير المختلفة، حسبنا مثل واحد يرينا كيف أن الوجهاء تأثرت مصالحهم إلى حد دفعهم إلى الخروج على قرارات لندن.. وبينما كان الجيش المذكور يطأ الأرض الأمريكية، تلقى الأسطول البريطاني الأمر بوضع حد لأعمال التهريب، التي كانت تحرم الخزانة الملكية من موارد ثمينة بتحطيمها الاحتكار التجاري.

والمعروف أن التهريب يدرّ على كبار التجار أرباحاً طائلة. ومشتقات قصب السكر المستورد من جزر الأنتيل الفرنسية، كان يمكن أن يكون سعر شرائها دون السعر البريطاني، بـ ٢٥ إلى ٤٠ ٪. لذلك كانت هذه التجارة غير القانونية تبلغ أبعاداً شاسعة: ففي العام ١٧٦٣ كان ٩٧ ٪ من قصب السكر الوارد إلى ولاية الماساشوستس، مُهرّباً. وجون هانكوك **John Honcok** أحد موقعي بيان إعلان الاستقلال ومن أعلام الثورة البارزين، وصاحب أضخم ثروة في إنكلترا الجديدة، لقب «بأمير التهريب»، «وإن تسعة أعشار تجار المستعمرات، وربع موقعي بيان الاستقلال سبق لهم أن كانوا من المهربين في وقت من الأوقات»(٢٥). فلقد بلغت عمليات التهريب من الانتشار مبلغاً أضحى معه غير مستهجن في نظر الناس. حتى أن المحاكم كانت تستنكف عن ملاحقة المهربين. وخلال مدة ثلاثين عاماً (من ١٧٣٣ ــ ١٧٦٣)، صرفت السلطات الاستعمارية زهاء ٢٣٠,٠٠٠ ليرة استرلينية في مكافحة التهريب، ولم تستوف من الرسوم أكثر من ١٩٠٠ ليرة استرلينية، فما أبهظ النفقة بالنسبة إلى الثمن. فعندما وجهت إنكلترا قواتها المسلحة لتفرض الرسوم الجمركية، وتقضي على التهريب دفعت كبار التجار، الذين أثروا عن هذا الطريق غير القانوني، إلى التضامن ضدها مع الشعب الذي لم يكن مهيئاً لدفع أثمان أعلى.

المشكلة قديمة، ومن أوضح الأدلة والشواهد على ذلك، شهادة فرنسي كان أكثر شهرة في الولايات المتحدة منه في فرنسا. ترك قصصاً يتذوق فيها القارئ من المتعة بقدر ما يجد فيها من الوثائق والمستندات. ومما كتبه هذا الفرنسي واسمه «جون دوكريف كور **Saint John de Crevecoeur**» في

---

(٢٥) سيدني لانس «الراديكالية في أمريكا» ص: ٩٤..

رسائله : « رسائل مزارع أمريكي » ، وكان قد تبع جيش مونكالم إلى كندا وهو في ريعان شبابه ، وقبل أن يُقيم كمزارع في جنوب الحدود ، ما يلي :

« ثمة سبب آخر من أسباب رزوحنا تحت عبء الديون ، هو كثرة الحوانيت التي تغص بالمنتجات الإنكليزية وتعددها .. فقد كانت مبعث مغريات لا سبيل إلى مقاومتها .. وهكذا كان خُمس دخلنا من عملنا يصرف كل عام على شراء المنتجات والبضائع الإنكليزية . وهذه هي الرسوم التي ندفعها . يضاف إلى ذلك أن هذه البضائع والسلع القادمة من إنكلترا هي من الأصناف الرديئة جداً »(٢٦) .

إن هذا الفتى الفرنسي الذي أضحى مزارعاً في أمريكا ، يتحدث عن إثراء الإنكليز باحتكارهم تجارة الشاي ، بأسلوب يفيض بالكآبة والألم . كذلك ، كان التجار الأمريكيون يجنون أرباحاً طائلة من كميات الشاي الضخمة المُهربة ، غير أن الشاب المذكور لم يكن يأخذ عليهم ذلك ، بل يخص الإنكليز وحدهم بانتقاداته . فلبضع سنوات خلت ، قبل صدور قانون الشاي (١٧٧٣) ، الذي أثار اضطرابات وفتناً كثيرة ، كتب الفتى سان جون دو كريف كور John de Crevecoeur يقول :

« الناس جميعاً يشربون الشاي (...) ، وأنا على يقين بأنه تجارة رائجة وسوق رابحة جداً ... وكان على أجدادنا أن يكتشفوا هذه الأرض ويقوموا بفلاحتها وزراعتها لتستخدم ذريتهم في إثراء حفنة من تجار لندن الذين هم أثرياء الهند الحقيقيون ، على الرغم من كونهم مواطنين بريطانيين . وهم ، على إخلاصهم للحرية في بلدهم ، الحرية لهم ولأبنائهم ، لا يقبلون أن يتمتع أناس آخرون بخيرات الحرية العميمة في ممتلكاتهم . وهذه الفكرة هي أن تجاراً يسعهم أن يصبحوا أمراء ولوردات وطغاة مستبدين .. أما أن يستطيع مزارع أمريكي فقير التعبير عما يجول في نفسه ، فهذا ما لا يجوز »(٢٧) .

مما لا شك فيه ، أن الشاي ليس هو وحده الأصل والسبب : « إن كل صاع (١٠ لبرات)

---

(٢٦) Siant-John de Crevecœur Lettres From an-American Farmer . رسائل مزارع أمريكي ص : ٩٤ سان جون دو كريف كور .

(٢٧) المصدر ذاته . ص ١٣٦ ــ ١٣٧ .

من القمح نحصده، أو كل متر من الكليكوت Calicot (قماش قطني)، أو كل مسمار نشتريه، من شأنه أن يرفد سعادة إنكلترا وتجارتها»[٢٨]. كذلك أدرك كريف كور الصلة التي تربط بين إزدهار إنكلترا ورفاهية بضعة أغنياء أمريكيين، فقال: «إن حجم الدين الذي هو لقسم من السكان على القسم الآخر، ليثير الدهشة.» فالمزارعون الذين يأتون لاستصلاح الغابات، يضطرون إلى أن يستدينوا المال لشراء الأدوات اللازمة، وأن يستمروا في العيش منتظرين أول المواسم. وفي تقديره أن نصف الذين يغامرون في تلك الأعمال مستدينين ثلاث مئة ليرة استرلينية، لا يكادون يستطيعون وفاء هذا الدين خلال المواسم الأولى إلّا بشق النفس[٢٩]. وقد قدّر جيفرسون، في أثناء الثورة، أن ديون الفرجينيين بلغت مليوني ليرة استرلينية تقريباً.

المزارعون والحرفيون يعيشون بعناء رازحين تحت أعباء الديون، ويحمّلون إنكلترا البعيدة، ولا سيما الأمريكيين الأثرياء، مسؤولية ذلك، فهؤلاء على قرب منهم. أما أرستقراطيو التجارة والمزارع، فهم راضون عن الصلات بالعرش، يتقبلونها بارتياح مادام هذا التاج لا يفكر بفرض الرسوم والضرائب، أو بقمع نشاطهم في التهريب. لكن ما أن قررت لندن أن تدفع المستعمرات قسطاً من ديونها الناجمة عن حرب السنوات السبع، في الفترة الواقعة بين عام ١٧٦٤ و١٧٧٤، حتى ساءت الأمور.

المبدأ القائل: «لا ضرائب بلا تمثيل»، مبدأ مقدس. والمستعمرات الأمريكية ليست ممثلة في البرلمان الإنكليزي الذي أقر الضرائب، فأثار ذلك الوجهاء والأثرياء. فللمستعمرات مجالسها، التي يُختار الممثلون فيها حسب نظام انتخابي يقصر حق الاقتراع على الأكثرين غنىً. وهكذا، بينما كان الأثرياء يعترضون على قرارات لندن ويستنكرونها، كانت للشعب أسباب وجيهة تدفعه إلى إنكار سلطان أولئك الأغنياء على المستعمرات. فعلى سبيل المثال، كان في نيويورك في العام ١٧٩٠، أي بعد الاستقلال، ١٣٫٣٣٠ من سكانها الذكور في سن الانتخاب. لكن «بموجب المزايا المؤهّلة Property qualif ications، (الشروط التي ينبغي أن تتوافر في الناخب)»، لم يكن يصل منهم إلى صناديق الاقتراع سوى ١٣٠٣[٣٠] وكان في كل مكان أثر من هذه التدابير، كما كان حق التصويت

(٢٨) المصدر ذاته ص: ٩٢.

(٢٩) المصدر ذاته ص: ٩٠ـ ٩١.

(٣٠) وهكذا أيضاً في إنكلترا، التي من سكانها التسعة ملايين عام ١٧٧٥ لم يكن يمارس حق الانتخاب سوى ١٦٠٫٠٠٠.

مشروطاً بمبلغ الضرائب المدفوعة أو بقيمة الثروة الممتلكة . وقد تفجرت حركات عصيان وتمرد متعددة خلال الأعوام المئة والخمسين التي سبقت حرب الاستقلال : وكانت موجهة ضد الأغنياء من محتكري السلطة ومستغليها ، ضد الأغنياء من الأمريكيين ، لا البريطانيين .

لا غرو في ذلك ، ففي فرجينيا ــ مثلاً ــ تمكنت الأسر : بافرلي Beverley وكارتر Carter وباج Page ، من تملك أراض يبلغ مجموع مساحتها ١٢٠٠,٠٠٠٠ هكتار ، بدسائس سياسية غامضة ومريبة كما أن العقيد صموئيل اللن Samuel Allen ، حاكم ولاية نيو هامبشاير New Hampshire في العام ١٦٩٢ أصدر قراراً (له صفة القانون) ، بأن الولاية كلها ملك خاص له ، وهدد بطرد المستوطنين الذين لن يدفعوا أجراً عن الأرض التي يعملون فيها . كذلك ، راق للحاكم وينتروب (حاكم ولاية الماساشوستس) أن يرى أجور النجارين ، والعمال اليدويين مرتفعة جداً ــ على ضآلتها ــ فاستصدر من محاكم الولاية القضائية قراراً بتخفيضها .

كانت أروع هذه الانتفاضات الثورية صدى وأثراً ، تلك التي وصفها مؤرخ أمريكي يقوله : «إنها نقطة إنطلاق النضال الذي هيمن على تاريخ هذا البلد» . وقد قادها ، في ولاية فرجينيا ، Nathaniel Bacon ناتانيل باكون ، من حملة شهادة جامعة كامبردج ، وثري يملك قصراً على شاطئ نهر جمس ، ومما كتبه قوله : «لقد بلغ الفقر في بلادنا حداً جعل كل السلطة والنفوذ في أيدي أثرياء جاروا على أفراد الشعب واضطهدوهم بكل الوسائل ، وقد أتاح لهم ذلك انتحالهم الامتيازات ، وإبقاؤهم هؤلاء مدينين لهم .» ثم يفضح السلطات التي تستغل الشعب ، وكبار الملاكين الذين حصلوا على الأرض بأساليب ملتوية قائلاً : إن الفضائح بلغت حداً يبرر اللجوء إلى القوة .

وبينما كان المزارعون يزدادون رزوحاً تحت وطأة الديون ، ولا سيما أن انخفاض سعر التبغ أدى إلى ارتفاع نسبة الفوائد ارتفاعاً باهظاً ، كان الحاكم بركلي Berkeley وحاشيته يستولون على أخصب الأراضي ، ويعفون أنفسهم من الضرائب ، ويغتنون ببيع المشروبات الكحولية والسلاح إلى الهنود ، ثم يفرضون الضرائب لتمويل بناء حصون يحمون بها أنفسهم من هؤلاء الهنود ، ويلغون انتخابات المجلس النيابي مدة أربعة عشر عاماً ، وينتزعون حق الانتخاب ممن لا يملكون أرضاً .

عندئذ عزم ناتانيل باكون على أن يمسك بزمام الأمر ، ولما دخل في يوم من أيام حزيران ١٦٧٦ مدينة جمستاون Jamestown ، على رأس خمسمائة متمرد مسلح ، استقبله السكان استقبال الأبطال . لم تدم سيطرته على ولاية فرجينيا وحكمها سوى أمد يسير لم يبلغ ثلاثة أشهر ، قام خلالها بتحقيق إصلاحات تقدمية . فقد استطاع حاكم الولاية استرداد سيطرته على العاصمة ، وتوفي باكون

في أثر حمى أصابته، فانهارت الحركة الثورية «الشعبية» بعد حرمانها من زعيمها «الأرستقراطي». وعادت السلطة إلى الحاكم البريطاني وحاشيته الأمريكية المتعاونة وإياه، وتدعمهم قوة من ألف مسلح وجّهوا لنجدتهم وتعزيز قواتهم. وأعدم سبعة وثلاثون رجلاً من أنصار ناتانيل باكون.

بيد أن الأسباب التي فجرت هذا الغضب الشعبي، بقيت على حالها، لم تُمس، سواء في فرجينيا أم غيرها من الولايات. وفي العام ذاته جرت اضطرابات أخرى في الماريلاند Maryland وفي ولاية كارولينا الشمالية. وحُكم بالإعدام شنقاً على الزعيمين وليام ديفيس William Davyes، وجون بات John Pate، بسبب خيانة أحد أنصارهما ووشايته بهما. فاندلعت حوادث أخرى أيضاً وانتفاضات مسلحة في عامي ١٦٨١ و١٦٨٩. وفي نيويورك هاجم جمهور من الصيادين والعمال والمزارعين وصغار الباعة الحصن، بقيادة الكابتن (النقيب) جاكوب ليزلر Jacob Leisler، يدعمهم الحرس الوطني، واستولوا عليه وأطاحوا بحكومة الولاية التي تسيطر عليها الأسر الكبيرة. واستمر الحكم الثوري في الولاية أكثر من العام، أي إلى أن وجهت لندن قوات على رأسها والٍ جديد استطاع إعدام جاكوب لايزر شنقاً بتهمة «الخيانة».

لم يُفاجأ أحد عندما ثار المزارعون في وادي نهر الهدسن في العام ١٧٦٦، فقد هبوا في وجه أربع من أسر نيويورك، كانت تحكم الولاية، بعد أن وضعت يدها على ٦٤٠,٠٠٠ هكتار من الأراضي. ووقف الحرس الوطني مرة أخرى إلى جانب الثائرين، ووجهت أيضاً الحكومة البريطانية قواتها التي تدخلت لتعيد السلطة إلى الأثرياء الأمريكيين أنفسهم. وحُكم على ثمانين من «العصاة» بالتشهير وبدفع غرامات باهظة، وعلى أحدهم «وليام باندرغس» William Perndergas بالإعدام شنقاً، إنما لم يقبل أحد القيام بمهمة الجزار، فاضطر حاكم الولاية إلى العفو عنه.

اندلعت في ولاية نيوجرسي، قبل إعلان الاستقلال بمدة ثلاثين عاماً، فتن عدة، وإضطرابات هنا وهناك، (لا رابط بينها). وتجمع المزارعون ليحولوا دون مبيع أملاك زملائهم المدينين بالمزاد العلني، وهاجموا السجون لتحرير الزراع المحكوم عليهم بالسجن لعجزهم عن وفاء ديونهم، وجاء في أحد بياناتهم: «ليس لأي إنسان الحق الطبيعي في أن يملك من الأرض أكثر من سواه. ولقد وجدت الأرض ليستغلها جميع الناس بالتساوي».

أثارت هذه الفكرة القلق، عندما انطلقت بصيغ متباينة، بعد الاستقلال. ففي العام ١٧٧١ شهد مزارعون من كارولينا الشمالية، بعدما تظاهروا محتجين على الادارة الفاسدة في بلدهم،

سبعة من زملائهم يعدمون شنقاً لمناداتهم بالمبادئ الديمقراطية ذاتها ، التي دفعت مزارعين أخرين ، بعد أربع سنوات ، إلى إطلاق النار على « القمصان الحمر » في ليكسنغتون وكونكورد . فصموئيل أدامز ، الذي توقع الكفاح من أجل الاستقلال وأعده لم يخطئ مرماه ، فما كان يفضح ويدين السيطرة البريطانية فحسب ، بل الطبقة الأرستقراطية أيضاً والمحافظة التي وقعت في النظام الاستعماري على مصدر نفعها الذاتي ومنبعه . وعندما كان الحرس الوطني المجندة عناصره من أفراد الشعب ، ينضم إلى المزارعين المتمردين ويقف إلى جانبهم ، كانت القوات البريطانية تأتي لتوطيد سلطة الحاكم المسمى من قبل التاج البريطاني ولتحمي ، في آن واحد ، أموال كبار الملّاكين وأثرياء التجار ، وكلهم من المواطنين المحليين الذين جمعوا ثرواتهم من بؤس الشعب وشقائه .

كان صموئيل أدامز ، الذي عُين جابي الضرائب في مدينة بوسطن ، يصغي إلى مطالب أكثر الناس بؤساً ويعود (بعد تجواله للتحصيل) فارغ اليدين ، لم يفرض رسوماً على أحد .. هذا « الجابي » الثوري الذي كان يأبى أن يعطي لقيصر ما ليس لقيصر بحق ، كان يتصف بشيء من شمائل أصحاب الرسالات ، وقد أُنتخب للمرة الثانية حاكماً لولاية الماساشوستس . انتخبه أولئك الذين أصابوا خيراً من إحساسه بالعدالة . وقد إستمال أدامز جون هانكوكJohn Hancock « أمير المهربين » وحمله على الوقوف إلى جانبه .

كان على قوات الجنرال الإنكليزي توماس غاج Thomas Gage أن تُلقي القبض على هذين الرجلين في ليكسنغتون ، عندما أُطلقت الرصاصات الأولى من حرب الاستقلال . وصموئيل أدامز معنف الأغنياء وعدو الظلم ، كان يعلم أن الفقراء ورجال الشارع والمضطهدين هم الذين ، كما يقول ، « سينقذوننا أخيراً ، بنعمة الله » .

كان النزاع بين الطبقات حاداً : فالوجهاء الذين أثروا في ظل التاج البريطاني ، ثم قلبوا له ظهر المجن ، عندما أرادت لندن أن تأخذ منهم ضرائب ، وتحد من بعض مجالات نشاطهم المربح ، رأوا في الاستقلال سبيلاً إلى إفلاتهم من وصاية تهدد مصالحهم .. ورجل الشارع ، الرجل العادي ، كان يعلم أن ثمة سيّدين يضطهدانه ، أحدهما بعيد عنه كثيراً ، عبر البحار ، والثاني قريب جداً ، وما زال حتى ماض حديث يثري في حماية نظام حكم تحافظ عليه لندن . ويريد هو الإطاحة به منتزعاً استقلاله من إنكلترا . وهو النظام ذاته الذي سيحافظ عليه في المستقبل الوجهاء الأمريكيون ، عندما لن تكون هنالك قوات بريطانية تقوم بذلك .

ثورة رجل الشارع

غير أن رجل الشارع ما وجد قط لنفسه مكاناً في المؤتمر الدستوري، الذي انعقد بعد مضي أربع سنوات على الانتصار على إنكلترا، في فلادلفيا، واستمر من شهر أيار حتى شهر أيلول من العام ١٧٨٧، كان معظم المندوبين الخمسة والخمسين، «أهل الصلاح» من ملّاكي الأرض والتجار والمحامين والمضاربين والماليين وهلم جرا. أي «الأغنياء وذوي الحسب والنسب»، كما يتمنى هاملتون. ومع أنه لم يوجد مندوبون من الشعب في المؤتمر، فقد تغيب أيضاً، «شخصيات اليسار» فجفرسون كان في أوروبا، وكذلك توم بين Tom Paine الذي ألهبت الرأي العام رسائله النقدية، ورسالة «القضية المشتركة» التي بيع منها مئات آلاف النسخ في أشهر معدودة. أما صموئيل أدامز، فلم يُختر مندوباً إلى المؤتمر. وأما باتريك هنري Patrick Henry [٣١] الذي انطلقت شعبيته من ولاية فرجينيا لتشمل الولايات بأسرها، فقد أُنتخب عضواً في المؤتمر، إلا أنه رفض الجلوس بين الوجهاء الذين لا يتوسم خيراً فيهم. وقد كان مصيباً، إذ أن أول قرار اتخذه المؤتمر الدستوري هو كتمان ما يجري فيه من مناقشات، وهو تدبير «حكيم»

فالدستور لا يمكن أن يوضع، إلّا في جو يسوده الهدوء، في منأى عن الغليان «الانفعالي» الذي يثيره أناس «غير مسؤولين». وفي الواقع كانت تلك النخبة من الوجهاء خالية الذهن من كل ما يتصل بتنازع المصالح الذي كان يمزق السكان. فنزعة المساواة التي تجيش بها نفوس الجماهير تؤرق مالكي الأرض: ومن الأفضل إذاً أن تكون مناقشات المؤتمر في منأى عن الضغط الشعبي.

لم ينتظر أصحاب الامتيازات انعقاد المؤتمر الدستوري كي يستغلوا الاستقلال وهو في حداثة عهده. فقبل انعقاده بمدة سنتين، ظهرت في القانون الزراعي الذي وافق عليه الكونغرس (١٧٨٥) الرغبة في حرمان «الرجل العادي» من فوائده. فقد طُرحت الأراضي العائدة إلى الحكومة للبيع بأسهم مساحة كل منها ٢٥٦ هكتاراً، وبسعر ٢٫٥٠ دولار للهكتار الواحد؟ فمن الذي يستطيع أن يدفع ٦٤٠ دولاراً لشراء سهم واحد؟ فالفقراء والجنود القدماء عليهم أن يقترضوا المال بفوائد فاحشة إذا أرادوا الشراء، وهكذا يقعون بين مخالب المرابين الذين سيستولون على الأرض عند عجز

(٣١) باتريك هنري (١٧٣٦ــ١٧٩٩) محام وخطيب موهوب بارع، حاكم ولاية فرجينيا، رفض منصب وزير الشؤون الخارجية الذي عرضه عليه واشنطون، عُين رئيساً للمحكمة العليا، لم يوافق على الدستور لأنه ــ في رأيه ــ لا يضمن حقوق الأفراد والولايات. قام بدور حاسم في إقرار التعديلات الدستورية التي تتألف منها الحقوق المدنية Bill of Rights، كان كصموئيل أدامز، يمثل «يساراً» تقهقر لصالح الوجهاء المعتدلين.

مدينيهم عن التسديد، بينما يستطيع الأمريكيون الميسورون شراء سهم أو أكثر يجزئونه إلى عدة أسهم صغيرة المساحة ويبيعونه بثمن يفوق كثيراً سعر الشراء. كان عدد سكان الولايات المتحدة آنذاك زهاء ثلاثة الملايين، يعمل معظمهم في الزراعة (٩٠٪) وهؤلاء حملوا السلاح، غير أن الأرض التي حرروها ليست لهم، إنما لتزيد في غنى الأغنياء. وقد بدا واضحاً، منذ حرب التحرير الأولى تلك، وكما سيتأكد ذلك ويثبت على نطاق واسع، بعد قرنين من الزمن، أن زوال الاستعمار لا يعني حتماً تطبيق الديمقراطية. فأول عمل قامت به الجمهورية الأمريكية كان مضاربة مالية واسعة.

كانت الشروط التي تربط حق الانتخاب بسندات الملكية قد أُلغيت في ولايات عدة، وخففت وطأتها في ولايات أخرى، وبدا أنها في سبيل الزوال السريع. وقد اغتنمت ولاية بنسلفانيا تلك الفرصة، لتدخل في دستورها نصاً يعبر عن الرغبة في عدم وجود ملكيات كبيرة بين أيدي بعض الأغنياء الملاكين من أصحاب الامتيازات، وكان قد استولى على الخيال الشعبي مثل المساواة، كما فتن جميع الذين كانوا يريدون الخلاص من مجتمعات أوروبا الإقطاعية والملكية، المتسلسلة والمتفرعة إلى طبقات يقص علينا، سان جون دوكريف كور Saint John de Crevecoeur، بلسان قس من بنسلفانيا، يمحض النصح صهره المهاجر من بولونيا إلى أمريكا، قبل حرب الاستقلال، قائلاً له: إن مسرات المستوطنين «حارّة وبريئة»، ولا سيما أن «القوانين التي تميز بين الناس في بلدان أخرى، محابية بعضهم ومضطهدة بعضاً آخر، قد وضعت هنا دون محاباة أحد أو تمييزه على سواه»[٣٢]..

... نعم، هكذا كان حلم أمريكا، وسيبقى كذلك حياً وحاراً... إلّا أنه لم يتحول إلى حقيقة إلا في المناطق التي فتحت أبوابها منذ أمد قريب للاستيطان.. ومن هنا كان إلى حدٍ ما، ذاك المد المستمر الذي يدفع بالحدود إلى الغرب، على الرغم من الصعوبات والأخطار، وكان الحلم بالمساواة يتقدم مع تقدم الحدود، بينما كان يتراجع وينحسر في المناطق الأقدم عهداً بالاستيطان، أو غالباً ما كان ينهار تحت ضربات سلطة سياسية مرتبطة بامتيازات المال وقائمة عليه.

بعد بضع عشرات من السنين، راود هذا الحلم خيال الفتى أبراهام لنكولن عندما مضى للإقامة في نيو سالم New Salem، في ولاية ايللنوي Illinois[٣٣] التي تقع في وسط أمريكا

---

(٣٢) Sain-John de Crvecœur, Eighteenth Century Travels in Pennsylvania and New York, P. 44 .

(٣٣) سبرنغفيلد Springfield، عاصمة ولاية ايلينوي، لم يكن عدد سكانها يتجاوز ٢٥٠٠ من العام ١٨٤٠ ــ ١٨٥٠. وعدد سكان شيكاغو ١٦٠٠٠ فقط.

جغرافياً، بينما كانت، تاريخياً، على الحدود الغربية. وقد لحظ أحد الكتاب ممن رووا حياة أبراهام لنكولن أن هذا يستطيع سبيلاً إلى بلوغ مطامحه «في نيوسالم، بأسهل مما يستطيعه في مجتمع استقر منذ أمد أطول، لأن انعدام ثقافته وأصله المتواضع لن يكونا، في نيوسالم، عقبة في وجهة. فنقاط النقص هذه كانت مألوفة في نيوسالم الخالية من الطبقات الإجتماعية، والتي ليس فيها شخص واحد يملك ثروة تميزه عن سواه، حتى أن الديمقراطية فيها حقيقة واقعة، ومثل أعلى في آن واحد.»(٣٤) بينما، على نقيض ذلك، كان المجتمع في المناطق المستوطنة قديماً، قد انتظم في مراتب وطبقات إجتماعية متفاوتة تفاوتاً دقيقاً، حتى أن صلابة هذه الطبقات الإجتماعية أثارت دهشة شاتوبرّيان الذي قال: «التفاوت الكبير في الثروات يهدد بالقضاء على روح المساواة»(٣٥).

إن الشعب لم يحمل السلاح لتدعيم امتيازات الأكثرين ثراءً، وبينما كانت ولاية بنسلفانيا تعارض تجمع الثروات، عمدت ولاية الماريلاند Le Maryland، وقد أغاظتها المضاربة التي كان يقوم بها أحد نائبيها في الكونغرس، إلى تحظير ترشيح التجار للانتخاب. وكان بنيامين فرانكلن يرى أن الحرية ستصبح في خطر إن لم يتم تحديد الملكية بما هو ضروري لمعيشة الأسرة، كما قدر جيفرسون أن المساواة ستكون أكثر شمولاً وأوسع، إذا ما أُعفي الفقراء من الضرائب، وفرضت هذه على الأغنياء بتصاعد المتوالية الهندسية. كذلك طالبت إحدى صحف فرجينيا بتنظيم مجالات النشاط التجاري كما تُنظم الخدمات العامة (أي تحت إشراف الولاية).

اشتد نذير الثورة وزئيرها، في الأخص، عندما ألفى الجنود المسرحون بعد عودتهم، في العام ١٧٨٣، مزارعهم مهملة، مهجورة، والأجور منخفضة، وركوداً اقتصادياً بالغ القسوة في ١٧٨٥ ـــ ١٧٨٦. وكان عدد كبير منهم، قد شروا، لدعم المجهود الحربي، سندات صادرة عن الدولة مدفوعة (الدولار القاري)، انخفضت قيمتها ورقاً حتى ٩٠٪. وبعد تسريحهم، كان معظمهم مهددين بالسجن، لعجزهم عن وفاء ديونهم، التي طالبوا بتأجيلها، إنما بلا جدوى. وقد كتبت صحيفة Boston Gazette (٣٦) تعبّر عن استنكارها كثرة دعاوى الديون، في المحاكم التي تُغني «بعض المحامين فيثرون من جراء دمار جيرانهم».

قام مئات الرجال المسلحين في Exter ونيوهامبشاير New Hampshire، وروتلاند Rutland،

(٣٤) بنيامين توماس. أبراهام لنكولن حياته ص: ٦٥.
(٣٥) يوميات ما وراء القبر ـــ نشر البلياد ص: ٦٥.
(٣٦) ٥ حزيران ١٧٨٦.

وفيرمونت Vermont ومعظمهم من المحاربين القدماء، بمهاجمة المحاكم مطالبين، إما بإلغاء الديون وإما بتسهيل الدفع. وقد اشتد الغضب الشعبي، ولا سيما في ولاية الماساشوستس التي رفض مجلس نوابها بأكثرية ٨٦ صوتاً (أصوات الوجهاء) ضد ١٩ صوتاً الموافقة على إتخاذ تدابير ديمقراطية أُعتبرت ماسة بمصالح الملاكين. قاد الثورة النقيب Capitaine دانيل شايس Daniel Shays الذي ذاعت شهرته لبلائه الحسن في معارك بانكر هيل Bunker Hill. وساراتوغا. ففي ٢٩ آب من العام ١٧٨٦، منع، وهو على رأس خمسمائة مسلح، المحاكم من الانعقاد، بينما كانت مجموعات مسلحة أخرى تحرر المسجونين الذين عجزوا عن وفاء ديونهم. وبلغ الذعر بالأغنياء ذروته عندما حاصر النقيب المذكور ورجاله المحكمة العليا. ولما أُستدعيت عناصر الحرس الوطني، أبدوا عدم استعدادهم لمقاتلة أناس بائسين، مطالبهم في نظر الحرس الوطني مطالب عادلة. واضطرت السلطات إلى أن تلتمس من الأغنياء جمع المال اللازم لدفع رواتب الجنود لفراغ خزانتها. لقد دقت الساعة، إذ أن رجال شايس بلغوا ١٢٠٠ مسلح، فزحف في أواخر كانون الثاني من العام ١٧٨٧، على دار صناعة الأسلحة. غير أن أحد ضباطه اقترف خطأً في المناورة والحركة أتاح للجيش النظامي سحق التمرد. وحُكم على الزعماء «العصاة» بالموت. لكن الحكم لم يُنفذ بأي منهم، فقد جرت الانتخابات لاختيار حاكم الولاية، وأعلن المرشح جون هانكوك «أمير المهربين»، أنه إذا فاز سيعفو عن المحكومين، فضمن له هذا الوعد انتصاراً حقيقياً في الاقتراع.

أُخمدت ثورة، إنما كانت هناك ثورات تهدد بالانبعاث في كل وقت. «فكيف يستتب لنا الأمن حيال عنف رجال لا قانون لهم؟».. هذا السؤال الذي طرحه بكل قلق الجنرال هنري كنوكس، فقد رأى أن من الضروري تغيير شيء ما «لحماية أرواحنا وأموالنا». فتقدم آنذاك سياسيان مقترحين كل ما يمكن تصوره من التغيرات: فإما الإستجابة لمطالب شعب يرزح تحت عبء البؤس والدين، وهذا ما يفترض تحديد امتيازات المال والثراء، وقد يُكتب الفوز عندئذٍ لمشروع إحقاق ديمقراطية تسود فيها المساواة، وإما توطيد الأمن بفضل حكومة تعتمد كل الاعتماد على أصحاب الثروات الكبيرة، الذين ستمهد أمامهم كل السبل لتطوير مشاريعهم، فتكون الغلبة عندئذٍ للتوسع الرأسمالي ونموه، على الإتجاه الديمقراطي.

وأُختير السبيل الثاني، وكل القرارات المستوحاة من الاختيار لإرساء قواعد المجتمع الجديد، كانت من وضع الكسندر هاملتون، الذي عينه جورج واشنطون وزيراً للخزانة[٣٧]. والتفت حوله

---

(٣٧) كان الرئيس، في أول الأمر، قد عهد بهذا المنصب إلى روبير موريس Robert Morris، غير أن هذا كان منغمراً بمشاريع مالية كلها مضاربات انتهت به إلى السجن بعد ذلك. وموريس هو الذي ذكّى هاملتون للرئيس.

المجموعة القادرة على توطيد الأمن وتحقيق نمو الدخل الفردي. وهذا الفريق الذي سيطر عندئذ على الحياة السياسية ومهر الجمهورية بسمات استمرت وبقيت، كانت توحده وترص صفوفه «مصلحة مشتركة في الملكية وخوف مشترك من الجماهير»(٣٨).

وتلاحم الثراء، والخوف من الثورة الشعبية، هما صلة ورباط. لا سبيل إلى ما هو أشد منهما وأوثق، والطبقة التي تدعم الكسندر هاملتون لما تكن تعلم بوضوح أي استخدام معين سيكون استخدامها للسلطة. إلا أنها كانت متفقة على نقطة جوهرية، هي أن من أجل الدفاع عن أموالها، ولقمع حركات الجماهير الطائشة، لا بدّ من دولة قوية.

إغراء النظام الملكي

كتب هاملتون في العام ١٧٩٤ إلى جورج واشنطن يقول إنه «تعلّم منذ أمد طويل أن يرى الرأي العام شيئاً لا قيمة له.» وفي خطاب له في الجمعية الدستورية استمر خمس ساعات، استنبط النتائج الأساسية التي يستطيع الخروج بها، من حذره هذا من الرأي العام. ولذلك هو يقترح انتخاب رئيس لمدى الحياة، وكذلك أعضاء مجلس الشيوخ يختارهم الملاكون لمدى الحياة، وحكومات يسميها الرئيس لمدى الحياة أيضاً. مع حقها في الاعتراض على كل ما تصدره الدولة من قوانين، وفي نقضها، حتى لو صوتت عليها الجمعية العامة بالإجماع.. وهو يتمنى أن تكون للرئيس سلطة النظر في تقدير أي قانون، بتطبيقه أو تجاهله.. فياله من مفهوم مدهش للديمقراطية.

احتدم الجدال بين الطرفين: هل كان هاملتون يريد إقامة نظام ملكي، كما اتهمه جيفرسون؟ إن ميول هاملتون الشخصية لا تدع مجالاً للشك، فمما يقوله: «ينبغي للملك أن يورث المُلك وأن يكون له من السلطة ما يجعل المغامرة بطلب المزيد في غير مصلحته.» ثم يوضح قائلاً: «إن الأرستقراطية يجب أن تُعامل معاملة تحول دون تقديرها أن من مصلحتها إحداث أي تغيير.» والأمن والاستقرار، في نظره، لا سبيل إلى توطيدهما إلّا على القوى المالية، ويضيف إلى ذلك قوله: «إن الجمهورية معرضة للفساد»، ومادام «حكم جمهوري لا يقبل بسلطة تنفيذية شديدة البأس، فهو لا بدّ له من أن يكون حكماً سيئاً»(٣٩).

---

(٣٨) كلود بويرز ــ جيفرسون وهاملتون ص: ١٤٤ Claude G. Bowers-Jefferson and Hamilton.

(٣٩) ذكر ذلك كلود. ج. بويرز في (كتابه ذاته) ص: ٣١.

كان هاملتون ، في الواقع ، يدرك أن العقلية السائدة في أمريكا لا تتيح الأخذ بنظام ملكي . إلا أنه كان يرغب ، على الأقل ، في أن الدستور ، الذي سيوضع ويُقر ، لن يسد الطريق على نظام ملكي سيرى هاملتون ، فيما بعد ، أنه يمكن ألا يكون وراثياً . ويضيف : «وإني لأشعر شعوراً واضحاً ، أن من الحمق التفكير ، في أيامنا ، بنظام حكم غير النظام الجمهوري . لكنني ــ وأراء الكثير من الرجال الحكماء تدعمني ــ لا أتردد في الجهر بأن نظام الحكم الإنكليزي هو أفضل أنظمة الحكم جميعاً»[٤٠] .

هكذا كان أيضاً شعور جورج واشنطون وهو القائل : «إنني أرى كل الرأي ، إن الذين يميلون إلى الملكية ، لم يستشيروا الرأي العام ، وإننا لم نبلغ زمناً نستطيع فيه الأخذ بالنظام الملكي ، إلا بتزعزع السلام في هذا البلد ، حتى أسسه ،إنما ينبغي إصلاح النظام الحالي ، وإذا ما استمر ، بعد الإصلاح ، على نقص فاعليته ، فسيسود الاعتقاد جميع طبقات الشعب إن التغيير ضروري عندئذ . وعندئذ فحسب ، نستطيع تجربة النظام الملكي ، كما أرى ، دونما اندلاع نار حرب أهلية»[٤١] . كان التيار الذي يفضل الملكية قد بلغ من القوة ماجعل ادموند راندولف Edmond Randolph [٤٢] الذي لا سبيل إلى الشك في معتقداته الديمقراطية ، يشعر بأنه مكره ، لتسهيل دعوته إلى أفكاره الشخصية ، أن يوجه تحية تقدير شفوية إلى النظام البريطاني في قوله : «لو كنا قادرين على نسخ خطة هذا البناء الممتاز ، فما أنا بمن يعارض ذلك»[٤٣] . وإن ما ردع الاتحاديين عن فرض الملكية ، لم يكن سوى الخوف من الجماهير ، التي قدمت الأدلة على مدى استعدادها للعنف واللجوء إليه . حتى أن الجمهوريين ، أنفسهم ، ينتابهم في بعض الأحيان ، حيال الهيجان الشعبي ، ما يبعث الشك في فضائل النظام الجمهوري .

إذا كان أفراد الشعب يرفضون النظام الملكي . فذلك لنفورهم من كل ما دفع المهاجرين إلى الهرب ، بمغادرتهم أوروبا ، وذلك أيضاً لأنهم يقرنون الديمقراطية بالكفاح ضد الامتيازات ، ولأنهم يطمحون إلى مجتمع تسوده المساواة . وأبناء الشعب هؤلاء يسميهم أخصامهم بالممهدين

---

(٤٠) ذكر ذلك في «أوراق ماديسون» الجزء الثاني ص: ٨٨٦ Madison Papers .

(٤١) مؤلفات واشنطن ــ الجزء التاسع ص: ٢٤٧ Washington Writings .

(٤٢) محام ، مرافق واشنطن في الحرب ، حاكم فرجينيا (١٧٨٦) ، قام بدور كبير في المناقشات على الدستور ، وانتقد النص بعنف إذ لم ترد فيه آراؤه وملاحظاته ، وطلب من ولاية فرجينيا تعديله . عُين في (١٧٨٩) وزيراً للعدل ، ثم خلف جيفرسون في وزارة الشؤون الخارجية .

(٤٣) Madison Papers ، الجزء الثاني ص ٧٦٣ .

«المسوّين» ، والكلمة في أفواههم تعنى التسوية نحو الأسفل . وقد بلغت قناعة أخصام الملكية هؤلاء ، من عمق الرسوخ ما حمل Elbridge Gerry [٤٤] وهو الشديد الولاء للديمقراطية ، على القول ، غير متمكن من إخفاء قلقه : «لقد كنت جمهورياً متطرفاً ولا أزال كذلك .. غير أن التجارب علمتني ما هي أخطار عقلية التسوية والتمهيد» [٤٥] .

إذاً يستطيع هاملتون أن يقول جذلاً متهللاً : «هذا هو تقدم الرأي العام والعامة ، فأكثرهم صلابة في ولائهم للجمهورية هم أكثر تشهيراً من سواهم بنقائص الديمقراطية» [٤٦] . فيشر امز Eisher Ames [٤٧] ، الذي اختارته البيئة الثرية في بوسطن ، وكان مرشحاً ضد صموئيل أدامز ، يقول بتعابير فاقت قسوتها سواها من هذا المجال : «الديمقراطية هي كالموت ، جواز سفر ، فيما وراء الطبيعة ، إلى مكان أكثر شقاءً» .

ولولا ما أوحاه للوجهاء حذرهم ، بأن يتفادوا كل ما من شأنه أن يستفز الشعب ويثير نقمته ، لآلت الثورة ، في الأرجح ، إلى قيام حكم ملكي . ففي فرنسا ، بعد زهاء قرن مضى على الثورة الأمريكية ، وافقت على دستور الجمهورية الثالثة أغلبية ملكية . أما في الولايات المتحدة ، فالنظام الرئاسي الذي لم تكن قد دخلته تعديلات Bill of Right (ميثاق الحقوق) ، كان أقرب ، مما يمكن ابتداعه إلى نظام استبدادي . وقد أُتيح لهذا النظام الرئاسي البقاء والصمود ، بعد حرب الانفصال والحربين العالميتين ، وبعد نمو ديمغرافي بلغت زيادة عدد السكان فيه سبعين ضعفاً ، ثم بعد الانتقال من مجتمع زراعي إلى مجتمع صناعي .. كذلك صمد للأزمات الإجتماعية والسياسية وللأزمات الخُلقية التي زعزعت في بعض الأحيان ثقة المواطنين ، كما فعلت فضيحة ووتر غيت ، غير أن تلك البُنى التي وضعت في فلادلفيا ، لم تكن منذ أول أمرها ، ذاك العمل الجريء ، أو ذاك الرهان على

---

(٤٤) (١٧٤٤ ـــ ١٨١٤) ، اشترك وصموئيل أدامز في إثارة الجماهير ، قبل الثورة ، وكاد يقع في أيدي الإنكليز الذين أرادوا اعتقاله . وهو من موقعي بيان إعلان الاستقلال والدستور . كان ضد فكرة سلطة مركزية شديدة ، غير أن الحركات الشعبية العنيفة ولا سيما حركة دانييل شايس في الماساشوستس ، خففت من حماسته للجمهورية . كُلف بمهمات في فرنسا في (١٧٩٧) . عُين حاكماً لولاية الماساشوستس ، ثم نائباً لرئيس الولايات المتحدة في عهد ماديسون .

(٤٥) Madison Papers . الجزء (٣) ص: ٧٥٤ .

(٤٦) المصدر ذاته ص ٨٨٦ .

(٤٧) Fisher Ames ، (١٨٠٨ ـــ ١٨٥٨) انتخبته الطبقة الغنية في بوسطن ، للمؤتمر الأول ، (الكونغرس الأول) ، وفاز على خصمه آنذاك ، صموئيل أدامز ، على الرغم من شعبية هذا في الأحياء الفقيرة ، كان تأثيره كبيراً في كتلة هاملتون المحافظة . وكان تدخله فعالاً في إقرار التشريع لصالح الملاكين والأغنياء .

الديمقراطية، الذي ينسبونه إلى آباء الدستور الأمريكي. كل ما في هذه البُنى من ديمقراطية هو تساهل (أو اعتراف) بحق الشعب في التمرد.

هذا التساهل اعتبره الكسندر هاملتون تنازلاً بالغاً، وقد كتب قبل وفاته بمدة سنتين إلى موريس Morris، يقول: «إنه لم يؤمن بالدستور منذ أول مرة، وإنه يراه تركيباً مهلهلاً لا قيمة له». وهكذا كان الدستور في أعين المالكين متطرفاً في ديمقراطيته، وفي رأي الشعب غير ديمقراطي إلا قليلاً.. حتى أن الوجهاء والأغنياء أنفسهم طلبوا إلى الشعب التقيد به، بينما راحوا يوجهون إليه اللكمات: فقد كان لا بدّ من ذلك ثمناً لفوز الإتجاه الرأسمالي.

كان هاملتون لا يثق بالديمقراطية. إلا أنه كان يؤمن، بكل قواه، بقيمة الخطط والمشاريع المالية والصناعية التي تدعوه مهامه الوزارية إلى تنفيذها وتسييرها. وموقفه هذا متماسك ومنسجم كل الانسجام وقد كتب يقول: «المجتمعات كلها تتقاسمها الصفوة والعامة، فالأولون أغنياء كرام المحتد، والآخرون، أي جماهير الشعب، نادراً ما يكونون قادرين على إبداء رأي سليم وعلى القيام باختيار واعٍ».

هكذا يقف من تسميهم اللغة الإنكليزية Mob. بالسوقة أو الغوغاء من جهة، والكلمة الإنكليزية Mob، تحمل (معنى الازدراء والانتقاص من القدر)، حتى أن أصدقاء هاملتون، عندما يريدون مسبة جيفرسون، يتهمونه بأنه يريد إقامة حكم الغوغاء Mobocracy، ومن جهة ثانيـة، تقف، (طبقة النبلاء) الطبقة العليا الأرستقراطية، التي تتحدد في أمريكا بالثراء، أكثر مما تتحدد بالنسب وكرم المحتد. وهاملتون موالٍ لها ولاءً زاده شدةً أنه لم يستطع سبيلاً إلى الوصول إليها إلّا بالزواج: فمحدثو النعمة يفيضون دائماً حماسة واندفاعاً. وهذه «الصفوة» التي تزعم نفسها، بكل أبهة، «أرستقراطية» تحلم بأن تنقل إلى الصعيد السياسي، المقدرة، بل السلطة الشخصية التي يتمتع بها ملّاك زراعي أو صاحب مصرف، في ادارة أعمالهما: فإذا لم يكن من سبيل إلى نظام ملكي، «فالأرستقراطية» تريد سلطة شديدة البأس، قادرة على الوقوف في وجه ضغوط «العامة». وهي، سرعان ما قذفت الملّاك الفرجيني الموقر جيفرسون بالمسبة الكبرى أو الإهانة الكبرى: «يعقوبي: Jacobin»: وبالطريقة ذاتها، وبعد مرور قرنين من الزمن وأقل، وفي إبان مرحلة «الحرب الباردة»، وُصف الليبراليون الأمريكيون بـ «pinks, reds, fellow travetsers»، أي بإيجاز عمـلاء للشيوعية.

ما كان لهاملتون قط أن يستطيع سبيلاً إلى تحقيق الغلبة لوجهات نظره، لو لم تتفق وآراء رئيس الولايات المتحدة الأول. فقد كتب الرئيس واشنطون في رسالة وجهها في أثناء الحرب إلى الكولونيل (العقيد) جورج بايلور Georges Baylor، في ٩ كانون الثاني ١٧٧٧، يقول فيها: «لا تختاروا ضباطاً إلا من السّادة، «الجنتلمان»، أي ممن ينتمون إلى الطبقات العُليا. وهذا ما جرى، في الأعم، إذ عندما خوِّل واشنطون، في كانون الأول من العام ١٧٧٦، أي إبان حرب الاستقلال، السلطات العسكرية التامة من قبل الكونغرس، اغتنم هذه الفرصة لفصل الضباط «غير الجديرين»، ليحل محلهم ضباط من ذوي الثراء والنسب». وكان الجند يحتجون في بعض الأحيان على طغيان القائد العام واشنطون الذي ما كان يأبه لإحتجاجهم. وقد كتب أحد رواة سيرته يقول: «إن التجربة رسخت ميول واشنطن الأرستقراطية، فقد تعلم على حسابه، وأدرك مدى الأذى الذي تلحقه بالجيش المجاملة المتطرفة للديمقراطية». وكان واشنطن يوضح تعليماته كما يلي: «إن ما ينبغي الاحتراس منه في اختيار الضباط، هو ألّا يتقارب الضباط والجنود والأفراد كثيراً في أوضاعهم ومستوياتهم. فتسلسل المراتب، غالباً ما ينتقل من الحياة المدنية إلى الحياة العسكرية. وعندما لا يكون القدم في الخدمة عاملاً من عوامل الاختيار، فالقاعدة التي ينبغي أن تهيمن، هي أن نعرف ما إذا كان المرشح لرتبة ضابط يستطيع أن يُعَدّ بحق من (الجنتلمان)، وإذا كان يملك حقاً الإحساس بالشرف والكرامة، وسمعة يعزُّ عليه أن يغامر بها»[٤٨].

هكذا تدوم الثقة ذاتها بصفوة تُعرف بمكانتها الإجتماعية التي تحددها الثروة أما الشعب «الوضيع»، فهو يجهل «الحس بالشرف»، ولا سمعة له يغامر بها. فلا غرو إذاً أن يعمد الضباط المتكتلون في جمعيات، بعد الحرب، إلى إتخاذ مكانهم بين أصلب المدافعين عن المشاريع المالية التي وضعها هاملتون لكي يعتمد الحكم على وسط رجال الأعمال.

أسس هؤلاء الضباط القدماء «جمعية سينسناتي» التي حددت أهدافها في بيان أصدرته في شهر أيار من العام ١٧٨٣، وهي: «الدفاع عن الحقوق التي قاتلنا من أجلها، وتدعيم وحدة الولايات والشعور القومي اللذين لا بدّ منهما لسعادة الإمبراطورية[٤٩] الأمريكية ولمكانتها في المستقبل، والمحافظة على صلات المحبة والصداقة التي توحد بين الضباط، ومد يد المعونة إلى من يحتاجون منهم إليها».

---

(٤٨) مؤلفات واشنطن — الجزء الرابع ص ١٣٩.

(٤٩) بدأ ظهور كلمة: «إمبراطورية»، منذ ولادة الجمهورية، في كتابات الشخصيات الكبيرة ونصوصها.

ليس في هذا البرنامج إلّا ما يستحق الثناء . غير أن المبادئ الكبرى التي دونها جيفرسون في رأس إعلان الاستقلال ، لا مكان لها فيه : وأما « الحقوق » الوارد ذكرها في بيان جمعية الضباط ، فلم يُقصد بها الحرية والمساواة بين المواطنين ، أي مبادئ يلتقي عندها ويتحد شعب يكافح ، بل هي ، قبالة إنكلترا ، والدول الأخرى ، حقوق بلد ينبغي أن يتوطد فيه ويشتد الشعور بالوحدة الوطنية . أما الضباط السابقون المنتمون إلى الجمعية ، فهم ، إنطلاقاً من طريقة اختيارهم ضباطاً التي ذكرناها ، يعرفون أنفسهم ويتعرفونها في شخص قائدهم العام السابق ، واشنطن الذي تدل ملكيته مونت فرنون Mount Vernon على جذوره « الأرستوقراطية » .

لقد قبل واشنطن أن يترأس في العام ١٧٨٤ أول إجتماع للجمعية المذكورة ، أي رابطة المحاربين القدماء ، إلا أنه اعتذر عن ترؤس إجتماع العام الثاني متذرعاً بأسباب صحية ، وهو الإجتماع الذي عُقد في فلادلفيا بينما كانت تنعقد في آن واحد الجمعية التأسيسية . أمّا الانتماء إليها فهو انتماء وراثي ، استناداً إلى حق البكورية (لا يرث إلا البكر) . وكانت ميولها الأرستوقراطية تثير غيظ الجماهير وحساسيتها الديمقراطية ، ولذلك ضحى واشنطون بميوله الشخصية وتعاطفه وإياها خوفاً من تعكير الأمن ، وابتعد عنها . وفي أيار من العام ١٧٨٢ ، كتبت فئة من الضباط يرأسها ويوجهها العقيد لويس نقولا Lewis Nicola ، إلى واشنطن تحثه على الإطاحة بالجمهورية وإعلان نفسه ملكاً على أمريكا . غير أن واشنطن الذي يعلم أن النظام الملكي لم يكن مقبولاً على الصعيد الشعبي ، رفض العرض مندهشاً « دهشة مؤلمة كبيرة »(٥٠) ، فهو لا يريد أن يكون عائقاً دون الفرص المتاحة للبلد ودون الدور الذي كان يستطيع القيام به .

والضباط ، المحاربون القدماء ، المنتمون إلى « جمعية السنسناتي Cincinnati » يتعرفون أنفسهم أيضاً في شخصية هاملتون البارزة ، الذي قاد في الحرب أحد الهجومين الحاسمين على يوركتاون Yerktown(٥١) ، والذي كان يضع آنذاك ــ وهو المحامي ووزير الخزانة ــ أسس مجتمع يستطيع فيه الأثرياء أن يزدادوا ثراء . وقد عبّر آموس سنغلتري Amos Singletary نائب متواضع من نواب ولاية الماساشوستس ، عن شكوى عامة الناس وبسطائهم المساكين ، يقوله : « هؤلاء المحامون ، هؤلاء المثقفون ، والماليون .. الخ ، هؤلاء جميعاً الذين يتحدثون بتلك الكياسة المفرطة ليحملونا على أن نصدق أكاذيبهم ، نحن الأميين المساكين ، يتمنون أن تكون ملك يمينهم السلطة كلها وكذلك

---

(٥٠) مؤلفات واشنطن ــ الجزء الثامن ص ٣٠٠ .

(٥١) الهجوم الآخر قاده لا فاييت .

المال كله، وعندئذٍ، سيفعلون فعلة (الحوت الكبير) وسيبتلعوننا كلنا. نحن، سواد الشعب المساكين».

موكب الفساد

كان أول عمل كبير يقوم به هاملتون، لبلوغ هذا المأرب: (السيطرة على السلطة والمال)، هو تنظيم مالية الجمهورية الأمريكية. وقد أفاد من ذلك ليعزز الروابط بين الأغنياء والدولة، فجعل الديّن الخارجي ١١٫٧١٠٠٠٠ دولار، والداخلي ٤٢٫٤١٤٠٠٠، أي ما يبلغ مجموعه ٥٤ مليوناً فائدتها السنوية ٤٫٥٨٧٠٠٠. ولم يجر أي نقاش في صدد الديّن الخارجي: فكل الإتجاهات كانت متفقة على وفاء الدين وتسديد المبالغ التي أقرضتها دول أجنبية كفرنسا. غير أن الجدال بلغ حدة قصوى، فيما يخص القروض الداخلية، إذ أن هذه المبالغ، حسب كلمة ليفرمور **Livermore**، مندوب ولاية نيو هامبشاير **New Hampshire**، كانت «من الورق النقدي الذي انخفضت قيمته أو بفوائد باهظة جداً، أو مواد وصفقات بسعر يفوق سعرها الحقيقي، سلمها أولئك الذين يجنون كل المرابح الناجمة عن تغير أوضاعنا وشروطنا».

ما كان جورج واشنطن يجهل شيئاً من تلك الفضائح، فقد كتب في العام ١٧٧٨ أي إبان الحرب، رسالة إلى Reed[٥٢]، يلح فيها على ضرورة إنزال «عقاب رادع» بجميع أولئك «المجرمين، قتلة قضيتنا، من المحتكرين والمضاربين والمختزنين». كما قال في رسالة وجهها إلى هاريسون[٥٣]: «يبدو أن المضاربة وابتزاز أموال الشعب وظمأ للثراء لا يرتوي، قد تغلبت على كل اعتبار آخر، وعلى كل قيمة إنسانية». وجاء في رسالة له ثالثة، كتبها في شهر آذار ١٧٧٩: «هذه القبضة من المحتالين الساعين وراء الثراء، وابتغاء ذلك وإرواءً لجشعهم، هل سيطيحون بالبناء الجميل الذي رفعناه، بعد لأي وزمن طويل، وبالدم والمال؟.. وهل سنغدو في نهاية المطاف، ضحايا ظمئنا للكسب والربح؟».

---

(٥٢) جوزف ريد (١٧٤١ ــ ١٧٨٥) محام، مرافق واشنطن في حرب الاستقلال مندوب ولاية بنسلفانيا إلى المؤتمر القاري ــ ألغى الرق في ولايته وهو من مؤسسي جامعتها.

(٥٣) بنيامين هاريسون (١٧٢٦ ــ ١٧٩١) أحد موقعي بيان الاستقلال، مندوب ولاية فرجينيا إلى الكونغرس. وحاكم فرجينيا ثلاث مرات. ابنه، وليام هاريسون (١٧٧٣ ــ ١٨٤١) هو الرئيس التاسع للولايات المتحدة، وابن حفيده، بنيامين هاريسون (١٨٣٣ ــ ١٩٠١)، رئيسها الثالث والعشرون.

وإذا عدنا إلى تمييز هاملتون ، نرى كيف ظهرت منذ الحرب الطبقتان ، الخاصة والعامة The Few and the many . فالأولون قاموا بتموين الجيش ، وقد دُونت وسُجلت أحاديث كثيرة عن الأحذية التي تمتص الماء ، وعن المؤن والمواد الغذائية الفاسدة ، وأغطية تكاد تكون مهترئة : وهؤلاء « المتعهدون » الذين هم من الخاصة ومن النخبة ، يتوقعون ويريدون أثماناً جيدة . أما العامة ، سواد الشعب ، فقد اشتروا بالمبالغ البسيطة التي تمكنوا من توفيرها سندات على الخزينة تصدرها الدولة ويدفع ثمنها ورقاً نقدياً . وقد طبع منها الكثير وانخفضت قيمها حتّى أن الأغنياء أصبحوا يأبون التعامل بها ، وحتى أن جورج واشنطن نفسه كان يرفض أن تُقبل بقيمتها الأسمية ، في العلاقات التجارية الخاصة وفي وفاء ديون ما قبل الحرب . وقد كتب يقول : «إن قبولها بقيمتها الأسمية لا يخدم البلاد ، بل إنه يُغني بعض الأفراد ويشجع على عدم النزاهة والأمانة .. والرجل الشريف لا يسعى إلى دفع عشرين شلناً بشلن واحد ، ولربما بأقل من نصف شلن واحد .»[٥٤] (إشارة إلى انخفاض قيمة الأوراق النقدية الكبير) . غير أن سواد الشعب لا يملكون سوى تلك الأوراق النقدية ، وليتمكنوا من العيش ، اضطر قسم كبير منهم إلى أن يبيع بثمن بخس القسائم والسندات المالية التي أصدرتها الدولة لتمويل المجهود الحربي ، ويقبض ثمناً لها تلك الأوراق النقدية التي انخفضت قيمتها كثيراً . ولكن هاملتون ، تذرّع بحجة « تقوية الثقة بالدولة » وبناء ماليتها على قواعد سليمة ، ليقترح شراء تلك القسائم والسندات بقيمتها الأسمية ، وذلك في العام ١٧٩٠ .

عندما عُرف مشروع وزير الخزانة هاملتون ، هذا ، بعث مضاربون من الأغنياء والتجار برسلهم إلى جميع أرجاء الولايات المتحدة ، ليشتروا (مرة ثانية) أكبر عدد ممكن من تلك القسائم والسندات بأقل سعر ممكن . وإذ كانت وسائط الاتصال والنقل والإعلام آنذاك غير سريعة ، ظنّ الجنود القدماء وصغار المزارعين والكسبة وأصحاب الحوانيت الصغيرة ، والحرفيون في المناطق البعيدة ، إنهم يحدون خسارتهم إذا ما باعوا قسائمهم ، ١٥ سنتاً أو عشرين سنتاً مقابل دولار واحد ، وأنهم عثروا بذلك على نعمة لم يكونوا يتوقعونها ولا أمل لهم بها ، بينما كانت تلك العروض بالشراء ، في الواقع ، تمهيداً لعملية مضاربة هائلة . وهكذا أسرع المراسلون على جيادهم متجهين إلى ولاية كارولينا الشمالية ، وفي المراكب إلى الجنوبية ، مزوّدين بأوراق نقدية قيمتها جد زهيدة ، ليشتروا تلك السندات التي كانت تبدو مجردة من قيمتها ، والتي كان أصدقاء الكسندر هاملتون يعلمون أنها ستُرَدُّ بسعر إصدارها ذاته .

---

(٥٤) مؤلفات واشنطن ـــ الجزء السادس ص ٣٢١ .

وبعد مضي قرن كامل على ذلك، بدت هذه المناورة الاحتيالية عملاً عبقرياً في عين أحد مشاهير ممثلي تلك الأرستقراطية التي لا رادع لها ولا ضمير، هو هنـــري كابـــوت لودج Henry Cabot Lodge(٥٥) (الذي عين أحد أحفاده سفيراً في سايغون ليدير الحرب الفيتنامية ويوجهها ويغطي اغتيال نغو دينه ديم)، فقد قدم التفسير الواضح، التالي حين قال: «بعد أن أخفق الكسندر هاملتون بأن يُدخل في الدستور ما يوطد النفوذ الطبقي بقصر حق التصويت على المالكين، كان يأمل أن يربط ملكية الأرض بالحكم، ويضمن للذين يملكون البلد نفوذاً كبيراً في الحكومة».

أثارت العملية عاصفة شديدة. وقد قال أحد المشتركين في الجدال المحتدم حولها، وهو جمس جكسون(٥٦)، (من جورجيا)، مخاطباً الرئيس: «ثلاث سفن ياسيدي أقلعت خلال الأيام الخمسة عشر الأخيرة، لتذهب إلى حيث تشتري سندات الدولة الموجودة بين أيدي مواطنين غير مطلعين على ما يجري، إلا أنهم مواطنون شرفاء، في كارولينا الشمالية، وكارولينا الجنوبية، وجورجيا. وإن نفسي لتثور اشمئزازاً واستنكاراً حيال الخسة الجشعة وغير الخُلقية التي ينم عليها سلوك دنيء كهذا»(٥٧).

تدخّل في الجدال نواب آخرون تحدوهم العقلية ذاتها، حتى جمس ماديسون، على الرغم من اتفاقه وهاملتون رأياً وإتجاهاً، في توطيد دعائم حكم مركزي شديد، أعلن أن ثمة شيئاً «من الخطل الجذري القبول به، هو أن يخسر أولئك الذين قدموا بكل نية حسنة خدمات للأمة، سبعة أثمان ما هو حق لهم، بينما يستطيع الذين ليسوا جديرين بأي شيء ولا قيمة لهم في نظر البلد، أن يربحوا سبعة أضعاف المبلغ الذي قدموه أو ثمانية أضعافه».

هذه المعركة الكلامية لم يتقابل فيها، من جهة، أفراد اضطروا في سبيل العيش والبقاء إلى أن يبيعوا سنداتهم بخسارة، ومن جهة ثانية أفراد هم في غنى لا يُتيح لهم شراءها بثمن بخس فحسب، بل إن الحد الفاصل فرّق أيضاً بين الولايات التي أرهقتها ظروف الحرب وأثقلت كاهلها، والولايات

---

(٥٥) هنري كابوت لودج، الكسندر هاملتون، بوسطن ١٨٩٩، ص: ٩٠ــ٩١.

(٥٦) جمس جاكسون (١٧٥٧ــ١٨٠٦)، ولد في إنكلترا، هاجر إلى جيورجيا في ١٧٧٢، ضابط في أثناء حرب الاستقلال، أُنتخب للمؤتمر (الكونغرس) الأول، ثم أُنتخب لمجلس الشيوخ، ثم حاكماً لولاية جيورجيا (من١٧٩٨ إلى ١٨٠١).

(٥٧) محاضر جلسات الكونغرس الأمريكي، ١٧٨٩ــ١٨٢٤، ٢٨ كانون الثاني ١٧٩٠.

التي لم يصبها سوى النذر اليسير من شرورها. فاقدام وزارة الخزانة الاتحادية على شراء الديون ،أفاد ولايات الماساشوستس وكارولينا الجنوبية اللتين أصدرتا العدد الأكبر من السندات. أما ولاية فرجينيا فقد استطاعت وفاء القسم الأكبر من ديونها بفضل ضرائب فادحة فرضتها على سكانها. فاغتنم هاملتون هذه الفرصة، ليتجاهل المضاربين الأفراد، وبينهم عدد من أصدقائه، وليتجاهل في آن واحد، المساومات القذرة والخسيسة التي قامت عليها، بعد ذلك، ثروات طائلة وراسخة. وقد دعمه في هذه النقطة جورج واشنطن الذي قال: «القروض كلها كانت من أجل القضية المشتركة، فلماذا لا تتحملها الحكومة التي هي للجميع؟».

يقف هاملتون كثيراً عند هذه الحجة القائمة على أن الولايات التي عانت من آلام الحرب مالم يعانه سواها، ينبغي للولايات الأخرى أن تبادر إلى نجدتها، وذاك هو قانون التضامن القومي. وهاملتون مُصيب فيما يذهب إليه، إذ لا سبيل إلى قيام روابط متينة بين كل ولاية وأخرى، تخضع جميعها لقوى متباعدة عن القوة المركزية، إلا بهذا الثمن، لكنه يعلم علم اليقين، أن ثمة مضاربات خاصة وفردية قذرة، كانت في أوج نشاطها، تعمل وراء واجهته تلك. وكان عليه أن يعترف ويسلم، وقد وُوجه من كل صوب، بأن ليس مما يُعقل «أن يدفع لشخص ما عشرون شلناً ثمناً لليرة قد لا يكون اشتراها بسوى ثلاثة شلنات أو أربعة. يضيفون إلى ذلك أنه من العنت والإرهاق أن نزيد في سوء حظ أصحاب السندات الأولين، الذين اضطروا إلى بيعها بخسارة جدّ فادحة، لحاجتهم الماسة إلى ثمنها، كما يُرجح، وأن نجبرهم فوق ذلك، على المساهمة في المعونة لصالح شخص ضارب على بؤسهم وربح».

نعم، فما لا سبيل إلى الشك فيه، أن سواد الشعب الذين باعوا أوراقهم بخسارة واضحة لم يُسرقوا فحسب، بل كان عليهم أيضاً أن يدفعوا ضرائب فادحة ليُتاح للحكومة أن تدفع ثمنها للمضاربين بسعر الإصدار. ووزير الخزانة هاملتون أدرى من أي شخص آخر، بآلية هذا الجهاز الذي يُتيح سرقة الفقراء مرتين ليزيد أيضاً في إثراء الأكثرين ثراء. وماكلاي[٥٨] Maclay، يبلغ به الذهول ما يحمله على أن يرى في هذا الإجراء «بادرة تنم على غباء سياسي»، في أول الأمر، إلا أنه سرعان ما يكف عن النظر إليه كغباء فحسب. وابتداءً من ذلك لا يصف ماكلاي أعوان هاملتون ودعائمه إلا «بالموكب الفاسد». وقد وصف جيفرسون بدوره هذه «العملية السافلة» — كما

---

(٥٨) وليام ماكلاي (١٧٣٧ — ١٨٠٤) أنتخب لمجلس الشيوخ عام ١٧٨٩ عارض سياسة هاملتون ودعم بذكاء وفطنة المفاهيم الديمقراطية.

يسميها ــ وصفاً مسهباً . ومما كتبه فيها : « ناقلو بريد ، على جياد الجر والعربات وسفن سريعة تحث الخطا في كل الجهات . وعملاء وشركاء نشيطون ، في كل ولاية وكل مدينة وكل قرية ، مشتركون في كل عملية ومستخدمون ، والسندات يبيعها المواطنون بخمسة شلنات وبشلنين في بعض الأحيان ، قبل أن يعرفوا أن الكونغرس قد تكفل شراءها بسعر إصدارها . وهكذا سُرقت مبالغ طائلة من الفقير والجاهل ، وتراكمت ثروات » .

لم يضق صدر الكسندر هاملتون بشيء من كل تلك الأمور . بل كانت حاله على النقيض . فالأفراد الذين سيغتنون بفضل أول تدبير مالي هام اتخذته الحكومة ، ألن يصبحوا أنصاراً متحمسين لهذه الحكومة التي تفتح لهم باباً للإثراء ومورداً للغنى ؟ غير أن المعركة بلغت من الشدة ما حمل وزير الخزانة على « استخدام ضغط الإغراء بالكسب والربح ليضمن عون الذين لا سبيل إلى إقناعهم بالمنطق والعقل »[٥٩] . فيالها من تورية محببة ولبقة . المشاريع والتعديلات التي اقترحتها المعارضة وقدمتها ، رُدّت كلها ، لأنها ليست عملية ، كما قالوا ، إذ كيف السبيل ، في الواقع ، إلى التمييز بين المكتتبين الأصليين ، والمضاربين ؟ . إذاً يستطيع هاملتون ، حينئذٍ ، الذي اعتقد أنه أجاد تنظيم أنصاره وتبرير مواقفهم ، أن يطلب من الكونغرس الانتقال إلى التصويت وكانت مفاجأة ، فقد رفض المشروع بأكثرية ٣١ صوتاً مقابل ٢٩ . وبين الذين صوتوا لصالحه ، ٢١ نائباً يملكون عدداً ضخماً من السندات . لقد لعب هاملتون ببراعة ، لكنه غُلب .

اندحر هاملتون لكنه لم ييأس . إذ لا قبل له بالعدول عن مشروعه بربط الثروات الكبرى بالحكم لأن صوتين نقصاه .

فكيف السبيل إلى استدراك الفرصة التي فاتته ؟ ... إن ذهن هاملتون لا تنقصه الحيلة والدهاء ، كان معظم المضاربين من شمال الولايات المتحدة ، وأشد المعارضة كانت من الجنوب ، إذاً ، فثمة مسألة أخرى تقسم البلد : هي اختيار العاصمة . وقد اُقترحت ثلاثة أمكنة : في البوتوماك Potomac ، وديلاور Delaware ، والسوسكهانا Susquehanna ، أفلا يفسح ذلك مجالاً لمساومة تجلب دعم الأصوات التي لا غنىً عنها لتبني المشاريع المالية ؟ ستكون العاصمة من الجنوب ، في البوتومالك ، وهكذا يتم الحصول على الصوتين اللازمين للموافقة على المشروع .

هنا يدعو هاملتون ، على الفور ، جيفرسون إلى مأدبة طعام مع بعض الأصدقاء ، ويعرض

---

(٥٩) هنري جونز فورد : « واشنطن وزملاؤه » ص ٧١ .

فكرته : تُقام العاصمة مؤقتاً في فلادلفيا التي ما كان عدد سكانها آنذاك يتجاوز ٦٠٠٠٠ نسمة، إلّا قليلاً، ويمكن أن تستمر العاصمة هنالك عشر سنوات، تُنقل بعدها نهائياً إلى مستنقعات ضفة البوتوماك . وهنا يروي جيفرسون رد الفعل قائلاً : « تعهد نائبان عن البوتوماك هما (وايت White ولبي Lee ، إنما كان بطن وايت يهتز اهتزازاً يشبه التشنج) ، بتغيير اقتراعهما ، وأبدى هاملتون استعداده للقيام بالجزء الثاني من التسويه . وهكذا تم التصويت على القانون واُقتُسمت عشرون مليون من السندات بين الولايات صاحبة الحظوة ، وقُدمت طعاماً إلى قطيع المضاربين »[٦٠] ثم يشكو جيفرسون من تلاعب هاملتون به ، قائلاً : « لقد جعل مني أداة في يده ، واستغلّ جهلي وبراءتي ووضعني في رأس المؤامرة »[٦١] .

مصالح فردية وخوف من الفوضى

كان لأحد الأشخاص ، وقد قام بدور كبير بين « الكواليس » في دعم هاملتون ، ما يدعوه إلى الاغتباط . وإننا نلجأ هنا إلى كابوت لودج[٦٢] ، لتدوين ملاحظة له لا تنم على كثير من سوء النية ، فقد قال : « كان واشنطن في حالة الرضا والارتياح لهذا الحل ، إذ لم يكن في التسوية ما يتطلب منه تضحية ما . لقد سرته وأفرحته الموافقة على السياسة المالية الكبرى التي وضعتها حكومته . وامتلأت نفسه حبوراً بأن تكون العاصمة ، وهي المسألة التي تثير أشد اهتمامه ، على قاب قوسين أو أدنى من أرضه في مونت فرنون Mount Vernon فلم يكن اختيار مكان العاصمة لا يتطلب أي تضحية من قبل الرئيس فحسب ، بل على نقيض هذا ، كان وجود العاصمة على قرب مزرعته يزيد في قيمة الأراضي المجاورة جميعاً » .

هكذا ، إن الأشخاص الذين عجز عن فرضهم على الجماهير نظام حكم ملكي أو أرستقراطي ، فوطنوا النفس على القبول ، بنظام حكم جمهوري ، ما كان لهم أن يضجوا بالشكوى ، وإذا كان استياء الشعب يتبدى ويجد سبيلاً إلى التعبير عن ذاته في الحانات والمقاهي ، فارتياح الأغنياء وذوي الحسب ، كان يضيء ويتألق في القاعات والأبهاء . وسرور كهذا كان يعرف كيف يُحيط ذاته بمظاهر الوقار والكرامة . فواشنطن ، مثلاً ، عندما قبل الرئاسة ، أعلم الكونغرس بأنه لن

---

(٦٠) جيفرسون ، يوميات ومراسلات ـــ الجزء الرابع ص : ٤٥٨ .
(٦١) المصدر ذاته ص ٤٥٧ و « مؤلفات واشنطن » الجزء العاشر ص ٥٥٨ .
(٦٢) هنري كابوت لودج « جورج واشنطن » بوسطن ١٨٩٩ ص : ١٠٨ ـــ ١٠٩ .

يستطيع قبول أي أجر أو راتب لقاء الخدمات التي سيحظى بشرف أدائها إلى الأمة، وسيكتفي بأن يتلقى من الكونغرس مبلغ نفقات عمله الرئاسي، كما كان شأنه وهو على رأس الجيش.

وتلقت أوساط «المجتمع الراقي» بادرة على هذه الأناقة واللباقة بتعقيبات المداهنة والرياء. وتحدثوا كثيراً عن مأثرة رجل يعرف السبيل إلى الظهور بمظهر المتجرد، المنزه عن المصلحة الشخصية. إنما لم ينخدع أحد: فرئيس الولايات المتحدة، عندما رفض الأجر والراتب، قد أبدع سابقة، لو تحولت إلى عرف وتقليد يسير عليهما من يخلفه، لاقتصرت الرئاسة العُليا على الأثرياء الذين لن يخشى الملاكون سلوكهم، في يومٍ من الأيام، سلوكاً يناقض مصالح طبقتهم.

أما الكسندر هاملتون، فلم يكن ينسى أسرته وأصدقاءه، ففي العام ١٧٨١، أسس مصرف شمال أمريكا، الذي كان المسهمان الأساسيان فيه جرميا وادوورث Heremiah Wadsworth من هارتفورد، وجون. ب. تشرتش John B. Church، نسيب هاملتون (شقيق زوجته). هذا المصرف أقرض الحكومة القارية ٤٠٠,٠٠٠ دولار لتمويل حرب الاستقلال. وسدد هذا القرض منذ العام ١٧٨٤ مع فائدة ١٤٪ إلى المساهمين، فازداد رأسمال المصرف ٥٠٠,٠٠٠ دولار وهي نتيجة كانت تُعد رائعة، ولا سيما في حالة البلاد المنكوبة آنذاك، حتى أن الرئيس واشنطن عندما عجز عن الحصول على إقرار المبالغ اللازمة من قبل الكونغرس، كتب إلى العقيد جون لورنس John Laurens، المكلف مهمة في باريس آنذاك، رسالة، ليطلع عليها فرانكلين ولويس السادس عشر، وفيها يقول: «لقد استنفدت قوى البلاد ...، ونحن وحدنا، لا نستطيع النهوض بثقة الناس والحصول على المبالغ اللازمة لمتابعة الحرب. وبلا مالٍ، لن يكون أي جهد إلا جهداً ضعيفاً، وفي الأرجح الجهد الأخير»[٦٣].

كانت موارد البلاد قد نضبت حقاً، ومن هذه الضائقة الخطيرة لم يكن يستطيع الاستفادة والانتفاع إلّا الدائنون، إذ كان الشعب والجيش قد عيل صبرهما. وفي السنة ذاتها التي أقرض فيها مصرف شمال أمريكا الحكومة القرض الذي درّ عليه المبلغ الطائل المذكور وقعت حوادث تمرد في وحدات عدة من وحدات الجيش. ففي العام ١٧٨١، تمردت وحدات ولاية بنسلفانيا المعسكرة في موريستاون Morristown، وقتلت كل من وقف في وجهها، وزحف الجند، وعلى رأسهم ضباط الصف على ولاية فلادلفيا، وهدفهم أن ينتزعوا من الكونغرس بالقوة، ما تأخر من رواتبهم. فالحرب

(٦٣) مؤلفات واشنطن — الجزء السابع ص ٣٦٨.

أضحت لا تعنيهم وهم يبتغون انفكاك الوحدات التي أشرفت مدة تطوعها على الانتهاء، وتسريحها. ولم تلبث وحدات نيوجرسي أن أبدت استعدادها للحذو حذوها، غير أن واشنطن طوقها، وتكرّم بمنحها ساعتين للتفكير والتراجع، ثم أجبرها على الاستسلام بلا قيد ولا شرط، وأعدم رمياً بالرصاص من ظهر أنهم قادة التمرد، ووطد دم المعدمين الأمن والنظام، واستطاع المساهمون في مصرف شمال أمريكا أن يقبضوا أرباح أسهمهم الطيبة.

أما الكسندر هاملتون، فإذا كان قد سهر على مصالح شقيق زوجته: جون ب. تشرش John B. Church، إنما لم يفته أن يرعى مصالحه الشخصية. فلعدة أشهر، قبل انتهاء النزاع المسلح، أسس بنفسه مصرف نيويورك، في حزيران ١٧٨٤، برأسمال متواضع قدره ٥١٥٠٠ دولار. وبعد سبع سنوات ازداد رأسمال المصرف أكثر من ستة أضعافه، إذ بلغ ٣١٨٢٥٠ دولار.

إن ما كانت تتمخض به الأيام آنذاك في أمريكا المتحررة من الاستعمار الإنكليزي، ليس بديمقراطية واسعة حية، بل آلة هائلة تسعى إلى جني ثروات طائلة وراسخة على حساب مصلحة الأغلبية. وقد راعت ماديسون Madison «المضاربات بأموال مقترضة بفائدة قدرها ٢٫٥ ٪ شهرياً وحتى ١ ٪ أسبوعياً،» وإن فائدة كهذه، من ٣٠ ٪ إلى ٢ ٪ في السنة تبعث حمى الرغبة في الأعمال والمشاريع التي تصيب كل من يستطيع سبيلاً، إلى الحصول على ثروة والتصرف بها. والأكثرون جرأة لم يكونوا يحجمون عن شيء: فقد أقدم مهربون على سرقة أوراق بعض الجنود القتلى الثبوتية. وبعض آخر زور هويات شخصية، سواء لشراء سندات الحكومة أو لقبض رواتب تقاعدية.

إن أحد المؤرخين، ممن يبدون الكثير من التلطف والود نحو مفاهيم هاملتون الاقتصادية ـ السياسية، يجيد وصف ولع المضاربين وكذلك خوفهم من يأس الطبقات الشعبية، وبتفاصيل لا حصر لها، هوس المضاربات. هذا المرض الذي يرافق عهود الإضطرابات والفساد، والذي قذف إلى الساحة العامة بحشود المضاربين المفلسين، والأفراد الناقمين الساخطين والجشعين السفهاء، والمشاغبين الجسورين ممن يريدون استغلال أهواء الجماهير... جماعات ترتدي الخرق البالية تجوب الشوارع وكأنها سيطرت عليها، فينتشر الذعر في الطبقات العُليا. ففي الماساشوستس، سرعان ما ارتفع عدد المتمردين إلى ١٥٠٠٠ وقد أُتيح لهم، لبرهةٍ ما، التصور أنهم سادة القارة.. إنهم يفدون من كل أرجاء البلد ويعلنونها حرباً صريحة على المجتمع والحكم، ويؤلفون جيشاً حقيقياً قادراً على أعمال الميدان، يتنامى يوماً فيوماً مما ترفده به المدن من الناقمين والهائجين

الحانقين ، يراودهم الأمل بالنهب والسلب . ويفرقهم الحرس الوطني (المليشيا) ، الذي كان الجو مستعداً لدعمه . فينفض أولئك « الممهدون Levelers » الأولون إنما « بعد أن فتح انفجار الاشترا هذا أعين الجمهور العاقل »(٦٤) .

كتب جيفرسون من باريس رسالة يعبّر فيها عن ارتياحه لرؤية الطبقات الشعبية غير راضي مستسلمة إلى التخدير ، يقول فيها : « ليحمنا الله من البقاء عشرين عاماً متتابعة بلا فتنة كهذ. فشجرة الحرية تحتاج ، في بعض الأحيان ، إلى أن تُسقى بدم الطغاة » . غير أن شعور السك الميسورين كان أبعد من أن يكون كشعور جيفرسون . ولقد أثارت الإضطرابات العامة خوفاً حقيق حفّز المصالح الخاصة إلى التجمع والتحالف لتكوين سلطة قوية قادرة على توطيد أمن لا بدّ منه لتنم الأعمال والمشاريع وسيرها .

يساور القلق كوندورسيه ، Condorcet ، فيكتب إلى فرانكلن قائلاً : « يشق على أن أر الروح الأرستقراطية تتسرب إليكم . » ولو تكلم على عقلية « الأعمال » ، لكان أكثر إلهاماً واطلاعاً أما الدوق دو لاروشفوكو .فهو يجزع من « سعة السلطة الممنوحة للرئيس » ، ويأمل أن يقوم واشنط ذاته بتحديدها . إنما لم يتجه التفكير أبداً إلى ذلك ، لأن الرئيس يرى ، من جهة ، أن سلطة تنفيذ قوية هي شرط لا بدَّ منه للتضامن الوطني ، ومن جهة ثانية ، لأنه مال إلى آراء هاملتون الذي يرى ا المراتب والطبقات الإجتماعية وفي التحالف بين السلطة السياسية والقوة الاقتصادية ضمان للاستقرار والإزدهار . وفي رسالة موجهة إلى لافاييت الذي كان ضد مبدأ إعادة انتخاب الرئيس يرد واشنطن على الانتقادات الصادرة من باريس ، قائلاً : « ليس ثمة أي خطر ، كما أرى ، في استطاع الرئيس أن يبقى برهة واحدة في منصبه ، بوساطة الدس والخداع ، وحتى أن يستمر ، إلا إذا بلغ الدرك الأسفل من الفساد الخُلقي والانحلال السياسي »(٦٥) . لا ، إن اتساع سلطات الرئيس لا تُقلق واشنطن ، بل على النقيض ، إن « الخطر الحقيقي الذي يهددنا ـــ كما يقول جيفرسون ـــ هـ الفوضى »(٦٦) .

---

(٦٤) كورنليس دو ويت ـــ قصة واشنطن . Cornelis de Witt .

(٦٥) مؤلفات واشنطن ـــ الجزء التاسع ص ٣٥٨ . ولقد ضرب هذا المثل في « الفساد الخلقي » و « الانحطاط السياسي الرئيس نكسون في فضيحة ووتر غيت (١٩٧٢ ـــ ١٩٧٤) وكان لا بد من كفاح استمر عامين لطرده من الحكم .

(٦٦) جيفرسون ، يوميات ومراسلات ـــ الجزء الرابع ص ٤٨٠ .

عداء الشعب للدستور

إن ما يراه الرئيس إتجاهاً فوضوياً ليس بالإتجاه أو الميل الذي أذهل عفوياً وبلا مبرر جماهير غير مسؤولة. فلقد أحست تلك الجماهير أن ثمة قلة تنهبها وتسعى إلى وضع يدها على مكاسب الاستقلال الوطني وخيراته برمتها، وكان يقسم البلد. ويهدد بتفجيرها، حرب طبقية حقيقية، وإن كان لا يزال غير واضح المعالم والتركيب. وهاملتون، الذي ولد فقيراً، أصبح «منظر»أصحاب الأملاك وزعيمهم..، بينما غدا جيفرسون، الذي ولد في السعة والرخاء ومالك الـ ١٥٤ عبداً في فرجينيا، الناطق باسم الفقراء. وكان هو وماديسون، يخشيان كل الخشية حكماً قوياً يقيم، بالخطوات المالية (كونغرس) فاسداً ينصاع انصياعاً أعمى للسطلة التنفيذية (أي للرئيس). ولم يكونا مخطئين، فعندما نال هاملتون موافقة الكونغرس، برغم معارضتهما، على تأسيس مصرف اتحادي هو المصرف الوطني، كانت الموافقة على المشروع بأكثرية ٣٥ صوتاً. غير أن هاملتون تمكن من هذه النتيجة بشراء نواب، عين ثلاثة منهم مدراء للمصرف المذكور، وواحد وعشرون منهم أضحوا مساهمين فيه، وكان لهاملتون صحيفة يدعو فيها لآرائه وأفكاره ويبثها فيها هي The Gaz ette of the United States، (جريدة الولايات المتحدة)، ومديرها جون فيمو John Fenno، الذي كلفه هاملتون أو منحه، ليضمن ولاءه، احتكار طبع كل ما يصدر عن الكونغرس ووزارة الخزانة، بأجور تدر أرباحاً واضحة.

فالفساد، مهما كان مكروهاً، يكوّن في نظر هاملتون، أداة حكم ضرورية. وقد أقام معاونه الأول في وزارة الخزانة ويليام دور William Duer، ووزير الحرب الجنرال كنوكس مضاربة عقارية هائلة على أراضي ولاية أوهايو، Ohio، عندما سُمح باستيطانها واستثمارها منذ نهاية حرب الاستقلال[٦٧]. وويليام دور ذاته، أدخل حركة المضاربة على الدين العام ومعه المدعو ماكومب Macomb، وهو شريك عم هاملتون بالمصاهرة (والد زوجته). ترك وليام دور مكتب هاملتون في العام ١٧٩٠، وأفلس واُقتيد إلى السجن.

(٦٧) مضاربة (مشروعة) بموافقة السلطة. وهي تشبه «المخالفات» في فرنسا التي أتاحت مرابح طائلة برفع قيمة الأراضي السكنية. أو بقرار يصنف في الأقسام المعدة للبناء مساحات أشتريت كمساحات أرض زراعية. وفي مضاربه (اوهايو) تبدو فظاظة الطريقة إذ أن القانون الزراعي ينص على أن أراضي ستُباع بأسهم (٢٥٦ هكتار) وبسعر ٢،٥٠ دولار للهكتار الواحد لكن صدر أمر يخوّل أصحابَ شركة الاوهايو الأثرياء شراء ٦٠٠٠٠ هكتار من أراضي الولاية المذكورة بمليون دولار. أي بسعر ١،٧ دولار للهكتار (وبالدولار القاري المنخفض).. وتكررت العملية أكثر من مرة وفي أكثر من ولاية أخرى.. وهكذا، اشتدت الأواصر، حسب رغبة هاملتون، بين الأثرياء والحكومة.

لكن لم يسعْ أية فضيحة من تلك الفضائح أن توقف مسيرة هاملتون. فبعد أن وضع سياسة مالية من شأنها التشجيع على عمليات المضاربة، بقي عليه أن يحدد سياسة صناعية تحفّز إنطلاقة الرأسمالية، وهذا ما كان موضوع تقريره عن «السلع المصنوعة» (١٧٩١) . وقبل كتابته، حمل واشنطن وجيفرسون على القيام بجولة واسعة خلال ولاية نيوجرسي، ليشرح لهما طريقته في تطوير صناعة النسيج باستخدام الطاقة المولّدة من الماء. ولم تكن الثورة الصناعية قد بدأت في الولايات المتحدة، إذ أن أول نول نسيج كان من صنع حداد من باوتكت Powtucket في العام ١٧٩٠ . ومما يلاحظه هاملتون في تقريره أن أربعة من سبعة عمال في مصانع القطن في إنكلترا، هم من النساء والأولاد، ويضيف (أن أكثر هؤلاء في سن الحداثة الأولى.) وهاملتون لا يزعجه أن يعمل الأولاد منذ نعومة أظفارهم، بل على النقيض، يدفعه إلى الملاحظة «أن النساء والأولاد أضحوا أكثر نفعاً للتصنيع، وفي الأخص الأولاد.» .

الأمور إذن تسير بتحسن. فالهدف هو تشجيع التصنيع بأن نسمح لأصحاب رؤوس الأموال باستثمار اليد العاملة من النساء والأولاد، بأسرع ما يمكن، غير مهتمين بشرط العمل والأجور. غير أن لجيفرسون وجهة نظر مختلفة. فقد راعه، خلال رحلاته إلى باريس ولندن، مصير النساء والأولاد العاملين في المصانع. ولكن الغلبة كانت لسياسة هاملتون التي عبأت لصالحها كل مَنْ في أمريكا من أصحاب النفوذ والثروات. فكما شجع القانون الزراعي (١٧٨٥) كل القادرين على شراء مساحات واسعة من الأرض وحاباهم، كذلك كانت سياسة هاملتون الصناعية في طريقها إلى التضحية بالديمقراطية في سبيل رأس المال الناشئ.

لم تعطَ الأفضلية للاهتمام بتحقيق تكافؤ الفرص، إنما للرغبة في إرساء قواعد البلد الاقتصادية، وأبسط وسيلة لبلوغ هذا الهدف هي أن يُسمح لأصحاب رؤوس المال، اعتماداً على الثقة بالحكم وعلى الضرائب وعلى رسوم جمركية تحمي المنتجات الصناعية الوطنية، أن يؤسسوا ــ بمساعدة الدولة ــ مشاريع تتناقض أرباحها وأجور العمال الزهيدة تناقضاً حاداً وكبيراً. وهكذا تستطيع الصناعة الأمريكية المزدهرة في حماية رسوم جمركية عالية، أن تبيع منتجاتها بأسعار باهظة، وأن تحقق بسرعة، على حساب العمال والمستهلكين، تكديس رأس المال، أي مورد استثمارات جديدة.

أما المأجورون (كل من يعيش من أجر عمله) ، فسيقيمون على البؤس والفقر، وهذا ما سيثير نزاعات إجتماعية خطيرة وانقسامات سياسة عميقة، وستكثر القلاقل التي سيُتاح السبيل إلى قمعها

بقدر ما يعتمد المالكون في ذلك على الدولة، الحارسة نظاماً يستند على قوى الأمن. ولم يكن سببَ تفوق الإتجاه الرأسمالي على الإتجاه الديمقراطي حدث أو عرض تاريخي، بل حساب مدروس. ففي الواقع، كانت المناقشات الدستورية تفيض بالتصريحات الرنانة مُدينة أخطار العقلية الديمقراطية. ولم يكن هاملتون وحده المجلي في تلك الحرب الصليبية. فالرأي السائد في الوسط «الراقي» قد أجاد التعبير عنه القاضي كانت Kant، (نيويورك). عندما أكد بلا أي مواربة قائلاً: «ينبغي لمجلس الشيوخ أن يمثل الملكية ومصالح ملاكي الأرض، ويحميهم من نزوات جماهير الفقراء والمهاجرين الجدد والعمال، وعمال الأجر المقطوع.. تلك الجماهير المتباينة، والطبقات التي لا تميز بينها حدود واضحة، من السكان الذين لا بدّ من أن تجذبهم ولاية أو مدينة كولايتنا ومدينتنا. إن الانتخاب العام يقوّض أسس الملكية ويضع في يد الفقير والفاسق إمكان السيطرة على الأثرياء».

الازدواجية التي اتسمت بها حرب الاستقلال ظهرت في المناقشات الدستورية: فلما لم يقع اختيار ملاكي الأرض والأغنياء على الولاء للتاج البريطاني، خاضوا الحرب ليجنبوا امتيازاتهم الاقتصادية السيطرة والقيود التي كانت إنكلترا تحاول فرضها لوفاء ديونها الناجمة عن حرب السنوات السبع. أما صغار المزارعين والحرفيون والبائسون والمهاجرون الجدد فقد قاتلوا، ليحصلوا، مع الاستقلال الوطني، على نظام ديمقراطي حقاً. وقد وجدوا أمامهم أرستقراطية فتية لم تكن تسودها عقلية ليل الرابع من شهر آب[٦٨] لكن قوة العدد كانت إلى جانب سواد الشعب، وكان على المالكين أن يقبلوا بالانتخاب العام، لخوفهم من وقوع نزاعات دامية، وكذلك بدستور ديمقراطي تبيّن فيه ريشارد هنري Richard Henry[٦٩] «إتجاهاً أرستقراطياً واضحاً وشديداً».

لهذا السبب، قاد بعد ذلك الرئيس المقبل جمس مونرو James Monroe المعركة في فرجينيا ضد الدستور الذي تمت الموافقة عليه أخيراً، في هذه الولاية، بأكثرية ضئيلة من ٨٩ صوتاً عارضها ٧٩. وفي نيويورك، قاتل هاملتون كالأسد من أجل الدستور الذي فاز بثلاثين صوتاً ضد سبعة وعشرين. أما في ولاية نيو هامبشاير New Hampshire. فقد نال الدستور ٥٧ صوتاً ضد ٤٦، وفي الماساشوستس ١٨٧ ضد ١٦٨، وقد كتب الجنرال كنوكس عن المعركة الانتخابية في هذه الولاية،

---

(٦٨) في الثورة الفرنسية، ١٧٨٩، الليلة التي ألغى فيها المجلس التأسيسي امتيازات الإقطاع والنبلاء.

(٦٩) (١٧٣٢ ــ ١٧٩٤)، صديق جيفرسون السياسي وباتريك هنري، مندوب فرجينيا وممثلها في المؤتمر القاري الأول ورئيس المؤتمر في ١٧٨٥، عارضَ إقرار الدستور، وأُنتخب عضواً لمجلس الشيوخ عن فرجينيا ــ المسهم الأول والأساسي في وضع التعديل العاشر الذي يخوّل الولايات السلطات والصلاحيات التي لم تقتصر على السلطة الاتحادية.

ومما قاله : لقد أيد الدستور « الأفراد الذين يعملون في التجارة ومعهم كل أصحاب الملكيات **الكبيرة جميعاً** ، ورجال الدين والقانون » . وعارضه « المتمردون والمتعاطفون وإياهم ، الذين طالب معظمهم بإلغاء الديون العامة والخاصة » .

كان دستور الولايات المتحدة ، كدساتير العالم جميعاً ، ثمرة تسوية بين مصالح متناقضة ستبقى متعارضة متجابهة خلال قرنين من التاريخ . والثورة الأمريكية ، كانت ، كالثورة الفرنسية ، ثورة « برجوازية » محكوم عليها أن تقدم تنازلات للطبقات الشعبية ، بينما لن تكف هذه عن الكفاح من أجل توسيع ما أعطيته من سلطة ، على مضض يشوبه الخوف والقلق . ولقد أشاد معظم المؤرخين « بحكمة » الآباء المؤسسين الذين عرفوا ألّا يقطعوا شعرة معاوية بوضعهم وثيقةً « هي الدستور » تنظم توازناً دقيقاً ، وتحدد قواعد السجال في المعارك السياسية ـــ الإجتماعية . غير أن هذه الحكمة لم تكن خالية من حساب بارع ، من شأنه ، بعد إقرار الدستور على الرغم من معارضة شعبية شديدة ، أن يحمل الحكومات الأولى في الجمهورية الأمريكية على أن تبذل الجهد ، لتعوض ، في الوقائع والأعمال ، عما اضطرت إلى التخلي عنه ، في النصوص ، من سلطات ، وذلك بالتدابير والإجراءات الاقتصادية التي اتخذتها .

كتب الكسندر هاملتون إلى أحد أصدقائه ليعبّر عن قلقه البالغ والأكبر ، وذلك بعد تركه الحكم ليستأنف العمل في شؤونه الخاصة ، وفي الليلة السابقة للمبارزة التي أودت به إلى الموت . وفي رسالته تلك إلى صديق يهمه ، كما يقول ، أن يطلعه على « شعور واحد » هو خوفه من أن يكون قد حكم على البلد « بالتجزئة » من جراء تفاقم « مرضنا الحقيقي ، أي الديمقراطية التي ينتشر سمها ، وبانتشاره سيزداد تكثفاً ويكون إذاً أشد فتكاً »[٧٠] . ولم يخطئ هاملتون : فعلى الرغم من التدابير المتخذة لمقاومة الديمقراطية حقق « سمها » تقدماً ، بخطى بطيئة في أول الأمر ، وفي بعض الأحيان صاعقة ومذهلة ، فقد أقر حق الانتخاب العام تحت الضغط الشعبي الذي تبدى على أيدي أصدقاء جيفرسون وماديسون ، بينما كان الاتحاديون يأملون بأن يقتصر حق الانتخاب على دافعي ضرائب (معينة) . وتحت الضغط ذاته ، أُقر إدخال « ميثاق الحقوق » في الدستور (عام ١٧٩١) . والجمهوريون الأمريكيون ، وهم ورثة الاتحاديين ، يدعمون الأعراف والتقاليد التي تشدهم برباط وثيق إلى أوساط الأعمال والمشاريع ، وهم كالاتحاديين ، يتذرعون دائماً باحترام القانون والنظام ، حيال

(٧٠) هاملتون ، مؤلفات ـــ الجزء العاشر ص : ٤٥٨ .

الإخلال بالأمن والإضطرابات التي تقوم بها الفئات الإجتماعية والعنصرية الساعية إلى الحصول على حرياتها أو تدعيمها(٧١) .

إن حكومة تعتمد على أرستقراطية المال بقوة ، تميل بطبيعتها إلى تفضيل الإتجاه الرأسمالي على الديمقراطي . وهدفها الأول هو تحقيق قدرة البلد الاقتصادية ، مهما يكن الثمن الإجتماعي والإنساني . ومنذ إنطلاق الثورة ، كانت فرصة الاتحاديين التاريخية الكبرى أن يكون خصومهم عاجزين عن وضع سياسة صناعية أخرى ، وألّا يفكروا بإمكان تحقيق ديمقراطية ما ، إلا في نطاق مجمعات ريفية صغيرة . وهكذا مُنيت ديمقراطية جيفرسون (الديمقراطية الجيفرسونية) بخطأ تاريخي ، عند عتبة الثورة الصناعية . وعلى الرغم من هذا الخطأ في النظر إلى الأمور ، يبقى أصدقاء جيفرسون حملة المثل الأعلى الديمقراطي الحقيقي ، هذاالمثل الذي اتضح بعد ذلك ، وتحدّد في القرنين التاسع عشر والعشرين من خلال كفاح منظمات العمال والفلاحين ومقاومتها « رأس المال الكبير » أو خلال نضال السود في وجه سيطرة البيض . ومعارك الكفاح والنضال هذه آلت إلى انتصارات حقة للروح الديمقراطية على الرأسمالية . إلّا أنها لم تصل إلى حدِّ الكمال الذي كان يسعها أن تبلغه لو لم تؤثِّر الجمهورية (الأمريكية) ، منذ البدء ، النظام والسلطة على الحرية ، والإزدهار الرأسمالي على تعميق الديمقراطية وترسيخها .

« الجمعيات الديمقراطية »

إذا كانت العداوة الفرنسية ــ البريطانية قد حملت لويس السادس عشر ، ملك فرنسا على الاسهام في ولادة الجمهورية الأمريكية ، فالثورة الفرنسية زادت في عمق الهوة التي كانت تفصل بين الفئتين اللتين قادهما هاملتون وجيفرسون . ولقد شهدت أرض الولايات المتحدة إزدهار نوادٍ و« جمعيات ديمقراطية » ، على غرار نادي اليعاقبة الفرنسي ، كان يتجمع فيها جميع « الحفاة » ليتداولوا أنباء الساعة ويقرؤوا مقالات توم بين Tom Paine ، الهجائية الثورية ، ويستعرضوا دسائس الأغنياء ، والمطالب التي ينبغي أن يجابهوهم بها . وقد تلقوا أنباء انتصار دوموريه Dumouriez و Kellerman ، في معركة فالمي Valmy بمعالم الفرح الشعبي الكبير في بوسطن ونيويورك . أما الطبقة الموسرة ، فقد كان أفرادها يسخرون من أفراد الشعب الذين يتبادلون التحية متنادين باسم « مواطن » ، ويرفعون الأعلام

(٧١) الفصل الثاني من هذا الكتاب .

والشارات المثلثة الألوان (العلم الفرنسي)، وينشدون المارسييز (نشيد الثورة الفرنسية). وقد بدل السكان في نيويورك اسم شارع الملك بشارع الحرية، وكذلك في بوسطن.

عندما وصلت السفينة التي أقلت وزير فرنسا المفوض شارل إدمون جونيه Charles-Edmond Genet إلى شارلستون Charleston في نيسان ١٧٩٣، استقبلته الأوساط الشعبية بوصفه ممثلاً للثورة الفرنسية، بحماسة هائلة، والأغنياء والوجهاء بكثير من الحذر والتحفظ. وعندما استقبله واشنطن بفتور واضح في المقابلة الأولى، كانت صورتا لويس السادس عشر وماري أنطوانيت تحتلان أفضل مكان في بهو الرئاسة. وأما في الطريق، من شارلستون إلى فلادلفيا حيث مقر الحكومة، فقد كانت رحلة الوزير الفرنسي رحلة مظفّرة دامت شهراً كاملاً. فالثورة الفرنسية، في نظر الشعب الأمريكي، تمثل العمل الذي لم تكن قد حققته الثورة الأمريكية وهو الإطاحة بالطبقة المسيطرة.

وحيال نجاح رجل يجسد كل ما يكرهه ذوو التفكير الرصين أبدى هؤلاء من القلق ما بلغ حد الفظاظة، وقد أوجز كاتب، ذكرناه، هو هنري كابوت لودج، ردود فعلهم بعد انقضاء قرن على ذلك، ومما كتبه:

«لقد بذر جونيه بذور قلاقل واضطرابات متعددة، ومنها فكرة الجمعيات المنظمة على غرار نادي اليعاقبة. أما أن يبلغ مواطنون أمريكيون من قلة احترامهم لأنفسهم، إلى حد استعمال لغة باريس السياسية وعاداتها وطرائقها. فهذا ما يبعث على الأسف الشديد. فإتخاذهم القبعات الحمر لباساً.. وشربهم نخب تحطيم الطغاة، وإنشادهم الأناشيد الثورية، وتناديهم باسم «مواطن».. كل ذلك من الجنون الذي كان يبلغ حد الخبل والعته. إنما في الأقل لم يكن هذا ليسبب الطرد لأحد ما، لكن عندما بدأ هؤلاء الناس يؤلفون «جمعيات ديمقراطية» من أجل الدفاع عن الحرية ضد حكومة كوّنها الشعب، فقد تحولوا من حمقى إلى أشرار. فهذه المؤسسات، التي كانت تقليداً أخرق لمثيلاتها الفرنسية، والتي لا مبرر حقيقي لدفاعها عن الحرية، أضحت تنظيمات منحازة، يحدوها ميل شديد إلى الإباحية والفوضى، وكان واشنطن ينظر إليهم باشمئزاز واضح، فإليهم، في رأيه يُعزى الهيجان والاستياء لدى المستوطنين المقيمين عبر الجبال».

لم يكن وجود شارل إدمون جونيه، سبب هذا الغليان الشعبي، فكل ما كان من شأنه، هو أن بعض خطبه قد حفّزت نقمة الرجل العادي على السلطة والوجهاء وأذكت أمله. إن وزير فرنسا

قد أوجد للحكومة الأمريكية صعوبات لها شأنها ، باستناده إلى معاهدة التجارة والصداقة المعقودة بين فرنسا والولايات المتحدة في العام ١٧٧٨ ، ليعبئ أفراداً أمريكين ويجعل منهم بحارة على سفن القرصنة لمطاردة السفن الإنكليزية . وقد دفعت بادرته هذه الولايات المتحدة إلى أن تطلب استدعاءه إلى فرنسا ، إلا أنه بدلاً من أن يعود إلى فرنسا ويواجه حكم الإرهاب ! بقي في أمريكا حيث تزوج ابنة الحاكم كلنتون Clinton . وإلى جانب هذا الحادث الدبلوماسي الذي تمت تسويته سريعاً ، كانت المعركة الداخلية الحقيقية تكمن في نشاط « الجمعيات الديمقراطية » ، وهي معركة كان يتجابه فيها حراس نظام بورجوازي ، وأنصار اتساع الحريات . وقد كتب جورج واشنطن يقول :

« إن الجمعيات الديمقراطية هي التي أثارت الفتن في الغرب (غرب أمريكا) . فقد أبدت وجهات نظر ، ستؤدي إلى القضاء عليها بأسرع مما نأمل . وقد توقعتُ منذ البدء أنها ستزعزع الحكومة ، حتى في أسسها ، إن لم يقاوم تأثيرها باستنكار أصدقاء النظام والحكومة الصالحة ، وليس بالملاحقات القضائية (التي ستكون أفضل الوسائل لتقويتها »[٧٢] إذاً فالنظام أولاً ، ولو كان ذلك بامتهان القواعد الحقوقية ، النظام الذي لا سبيل إلى إزدهار النظام الرأسمالي إلّا به . غير أن جيفرسون ينتصب في وجه الرئيس واشنطن ، وهاهو يقول في رسالة إلى صديقه ماديسون : « إن التهجم على الجمعيات الديمقراطية هو من ملامح الصفاقة الهائلة التي عودتنا عليها زمرة حكم الفرد الواحد ، فمن الغريب حقاً أن يسمح الرئيس لنفسه بأن يكون أداة هجوم كهذه على حرية المناقشة ، وحرية الكتابة والطبع والنشر »[٧٣] .

لقد عمد جون أدامز ، بعد انقضاء بضع سنوات على ذلك ، إلى تلطيخ اللوحة بقوله : « إنه الإرهاب الذي أذكى جونيه شعلته في العام ١٧٩٣ ، عندما راحت عشرات الألوف من الناس ، في شوارع فلادلفيا ، ويوماً بعد يوم ، تهدد بإخراج واشنطن من بيته وبإشعال نار الثورة » . وفي الواقع ، كان لا بدَّ لجون أدامز من أي يكون حقاً على ضلال مبين ، كي يصف الحالة بهذه التعابير المأساوية إلى حدٍ كبير . لكن في ذلك العهد وكما جرى بعده في أيام الإضطرابات الوطنية الكبرى ، أو في عهود « مطاردة الساحرات » ، كان الخوف أقوى على تعبئة الجماهير من الميل إلى الحرية . و« الجمعيات الديمقراطية » التي أقضت مضاجع واشنطون وهاملتون وطبقة أصحاب الامتيازات كلها ، لم تكن في الواقع تهديداً خطيراً . كانت على اتصال بعضها ببعض ، إلا أنها كانت متفرقة بلا

(٧٢) مؤلفات واشنطن ــ الجزء العاشر ص ٤٢٩ ، ٤٥٤ .

(٧٣) جيفرسون ، يوميات ومراسلات .

ادارة مشتركة، في وجه حكومة قادرة على زج الحرس الوطني ضدها، ثم هناك واشنطن الذي عمد في الواقع إلى تحطيمها[٧٤].

التقدم الصناعي وثمنه الإنساني

بينما كان القائمون على السلطة يولون الأفضلية لبناء اقتصاد متين. شهدت الرأسمالية أجمل أيامها. ففي عهد هاملتون أرسى هذا تقريره عن الصناعة Report of Manufactures على قواعد رأسمالية فعالة وحيوية. وعندما وصل جيفرسون إلى الرئاسة (١٨٠١ ــ ١٨٠٩)، بعد واشنطون (مدة رئاستين متتابعتين ١٧٨٩ ــ ١٧٩٧)، وبعد جون أدامز (١٧٩٧ ــ ١٨٠١)، تخلى عن حلمه الضبابي بديمقراطية زراعية تنتظم بوحدات صغيرة وفي مستوى إنساني، وتحوّل إلى ضرورة الاقتناع بالتصنيع، سار أسلافه على النهج ذاته، وكان ينبغي انتظار اندرو جاكسون Andrew Jackson، ليدخل البيت الأبيض رجل من الشعب (١٨٣٢ ــ ١٨٣٦) فيلغي للمال بعض امتيازاته.

من العام ١٨٢٠ إلى ١٨٦٠، ارتفع رأس المال الموظف في الصناعة من ٥٠ مليون دولار إلى ألف مليون وتقدمت الزراعة أيضاً تقدماً سريعاً جداً، بتأثير الآلة (المكننة): فقد كان مزارعو الجنوب، في عهد واشنطون، ينتجون مليوني لبرة من القطن، وزاد الإنتاج ألف ضعف في العام ١٨٦٠، قبيل حرب الانفصال، وفي آن واحد، وعلى الرغم من دخول الآلة ودعمها، رفعوا عدد عبيدهم من ٧٠٠٠٠٠ إلى أربعة ملايين.

دفع العمال غالياً ثمن هذا التقدم الاقتصادي، فقد كانوا يعملون منذ شروق الشمس حتى الساعة الثانية والعشرين، وسواء وجدت ديمقراطية أم لم توجد، فمعاملتهم كانت كمعاملة العمال الأوربيين في المرحلة الزمنية ذاتها. وكان ترتيب الأسعار دليلاً على صحة ملاحظات هاملتون وآرائه في عمل النساء والأولاد: إذ بينما كان الرجل يأخذ من ٥ر٢ إلى ٨ر٥ دولار في الأسبوع، لم تكن النساء يأخذن سوى ٢٥ر٢ دولار، والأولاد نصف دولار (مع المسكن لأن رؤساء المشاريع أدركوا أن مراقبتهم أسهل في هذه الحال). وعلى الفتيات اللواتي يعملن في المشروع أن يعشن في مهاجع هيأها لهم أصحابه، ويعاقبن على الفور، بالفصل عن العمل، إذا ما عدن مساءً إلى المهجع بعد الساعة

(٧٤) الفصل الثاني من هذا الكتاب.

المعينة. وكل تأخر عن ابتداء العمل يلزمهن بغرامة قدرها ٥ر١٢ سنتيم، كما عليهن، عند قبولهن في المعمل، أن يتعهدن بعدم الانتماء إلى أية منظمة وجدت، لتحسين أوضاعهن، وإلا خسرن أجورهن. وفي أحيان كثيرة، لم تكن هذه الأجور تُدفع سوى مرتين في العام، وهكذا تؤدي أية محاولة تتوخى تنظيماً نقابياً إلى ضياع عدة أشهر من العمل. لذلك كان ظهور حركة نقابية حقيقية آنذاك وهما من الأوهام. وكان ينبغي انتظار أواخر القرن التاسع عشر، ليكون للمنظمات العمالية بعض الشأن والخطر، كما كان ينبغي انتظار العهد الجديد «New Deal»، كي يُعترف لهم شرعياً بحقوق المواطنة، بفضل قانون واغنر: Wagner (١٩٣٥).

والظاهرة الهامة جداً، هي أن أوائل القرن التاسع عشر تميزت بقيام Factory towns تجمعات سكنية حول المعمل، الذي تُشرف ادارته على بلديتها وعلى رجال الدين فيها وعلى الصحف والشرطة والقضاة الخ.. وهكذا، تؤلف المدينة، تحت سلطة رب العمل، كتلة يعجز العمال عن مناوأتها عجزاً تاماً. وهكذا أيضاً، تكون أمنية جون جاي John Jay: إنّ «الذين يملكون البلد عليهم أن يحكموه»[٧٥]، قد تحققت كاملة في هذه التجمعات السكنية، حيث لا سبيل إلى القيام بأي عمل ينافي إرادة رب العمل، أو بلا موافقته. فالديمقراطية ليس لها أي مكان هنا. والسلطات المحلية تعين، بلا شك، بطريق الانتخاب، إلا أن المنتخبين هم تحت أوامر رئيس المشروع، (البارون)، السيد في إقطاعته بلا منازع.

إن استثمار منجم ما أو بناء معمل ما يسببان ظهور مدينة وقيامها، مدينة خاضعة لسلطان فرد واحد، يحدد الأجور كما يشاء ويكره العمال على التموُّن من مخازنه وحوانيته ويحدد ثمن الأرض، ويشتري تعاون «النخبة» وإياه. ويضع في السجن ويطرد من العمل، وإذا ما دعت الحاجة يقتل غير المرغوب فيهم ومثيري الفتن. فالنظام سائد وهو نظام أحادي متراص، يَلقى المشروع في حماه كل الإزدهار!...

إن أسماء بعض هذه التجمعات، ستسم تاريخ الحركة العمالية. ففيها وقعت أعنف النزاعات، لأن البنية الاقتصادية ـ السياسية قد أبعدت الآليات البارعة التي فكرت فيها الديمقراطية اللبرالية لتخفيف حدة الصدمات، لذلك بلغ سخط العمال أوجه فيها، وفيها ظن رب العمل نفسه مخوّلاً اللجوء إلى أشد التدابير قسوة لحماية امتيازاته. إن نظام التجمعات المذكورة Factory Towns،

---

(٧٥) الفصل الأول من هذا الكتاب.

هو من الأسباب الأساسية للعنف المذهل الذي اتسمت به النزاعات النقابية في الولايات المتحدة، ولم يعرف له نظير في أوروبا. لكنها، ليست إلا صورة «كاريكاتورية» فظة عن التنظيم الصناعي على مستوى الأمة. وبينما، بتأثير هاملتون ودفعه، اتُخذت الإجراءات الضريبية والجمركية الكفيلة بالحث على تقدم الصناعة، لم يتجه التفكير أبداً إلى حماية العمال وإلى إتخاذ أي تدبير في هذا السبيل... فهم يستطيعون أن يقترعوا، لكن حسب مشيئة الاتحاديين التي عبروا عنها خلال المناقشات الدستورية، ارتبطت السلطة السياسية بالقوة الاقتصادية ارتباطاً وثيقاً وأضحت خادماً لها، وكرد فعل، كانت تظهر إلى حيز الوجود الطوباويات التي تلهم القيام بمبادرات أريحية، سرعان ما كانت تؤول جميعها إلى الإخفاق.

إلا أن شيئاً ما بدأ يتغير عندما رفض الرئيس اندرو جاكسون Andrew Jackson في العام ١٨٣٢ الموافقة على القانون القاضي بتجديد صك الامتياز الممنوح لمصرف الولايات المتحدة. فمنذ عهد هاملتون كان نظام المصارف، ذات الصكوك، من الامتيازات الأساسية الممنوحة لأصحاب رؤوس الأموال، فعندما تمنح الحكومة أحد المصارف صك امتياز، يصبح هذا المصرف مخوّلاً حق إصدار نقد، سرعان ما كانت تنخفض قيمته في أحيان كثيرة، فيشتريه رجال الأعمال بسعر منخفض في سوق الـWall Street، ويستخدمونه بسعره الاسمي (النظري) في دفع الأجور، وهي في الأصل زهيدة، فتزداد انخفاضاً بهذه الطريقة. وكان المصرف، في آن واحد، يعطي قروضاً، تدفع للمدينين بالنقد ذاته وبفائدة مرتفعة جداً. وعندما كان مارتان بورن Martin Van Buren، حاكماً لولاية نيويورك، قبل أن يصبح رئيساً للولايات المتحدة، أدان «المصارف ذات صكوك الامتياز» بوصفها وسيلة لنهب الطبقات الكادحة. وكان من البدهي أن ينال رأس المال من ذلك نصيبه.

وهاهو، اندرو جاكسون، أول رئيس من منشأ بسيط، الذي كانت خشونته، وفظاظته أحياناً، تريعان ذوي الحسب والنسب، يُحيي في الشعب آمالاً عريضة برفضه الموافقة على صك الامتياز المذكور لمصرف الولايات المتحدة. وقد سببت أقواله في هذا الشأن التأييد الحار من بعض المواطنين وعداءً لدوداً من بعض آخر. فمما قاله: «من المؤسف أن الأغنياء الأقوياء يُخضعون قوانين الحكومة، في أحيان كثيرة، لخدمة مآربهم الأنانية، فعندما يكون من شأن القوانين أن تزيد في غنى الأغنياء وفي قدرة الأقوياء، فإن لأبسط أفراد المجتمع، ممن لا وقت لهم ولا وسائل للحصول على حظوات كهذه، الحق أن يشكوا من جور حكومتهم».

إن الرئيس اندرو جاكسون ، قد فتح أول ثغرة في الحلف المقدس الذي يجمع بين السلطة السياسية وقادة الصناعة (وبارونات) المال ، بممارسة حقه في الاعتراض . غير أن الرأسمالية الشرسة كانت تملك وسائل أخرى ، وهذا ما يُتيح لصاحب مشروع ما ، أن يتحدث عن عماله ، قائلاً : « طالما يستطيعون القيام بعملي بالأجر الذي اختاره لهم ، فأنا أحتفظ بهم ، آخذاً منهم كل ما يسعني أخذه . فعندما يتقادم الزمن على آلاتي وتغدو غير صالحة للاستعمال ، أرمي بها جانباً واستبدلها بأخرى جديدة ، وهؤلاء الناس (العمال) جزء من آلاتي »(٧٦) .

إن جموع العمال والمهاجرين الذين قدموا إلى أمريكا صفر الأيدي وغالباً لا يعرفون لغة البلد ، راودهم الأمل بالعيش في مجتمع يعترف بحقوق أفراده جميعاً ، على قدم المساواة . إلا أنهم اكتشفوا مجتمعاً يميل ، أولاً وقبل أي شيء آخر ، إلى تكديس الثروات المقصورة على قلة منه . وليس ما هو أكثر صعوبة من تعايش الديمقراطية ورأس المال في تلك المرحلة ، حين كانت الجمهورية تشعر أنها لما تتوطد ، فتتحول الديمقراطية عندئذٍ إلى بادرة أو حركة ، كل قوامها أن تضع بطاقة الانتخاب في علبة ما ، بينما لا يغامر المنتخَبون بتحديد سلطان رجال الأعمال الذي ليس ما يكبح جماحه . كما أن الأحزاب السياسية لا وجود حقيقي لها خارج نطاق مراحل الانتخابات ، لا يزال هذا المفهوم سائداً حتى الآن . وكثيراً ما حذّر واشنطن أصدقاءه ومن يتحدث إليهم من مغبّة الخطر الذي تنطوي عليه الأحزاب السياسية . فهي في نظره ، مصدر انقسامات قمينة بتعريض بقاء الأمة للخطر . وإذا كانت الديمقراطية سريعة العطب وضعيفة البنية ، تتخللها وتميزها جوهرياً اقتراعات وانتخابات عرضية ، فالرأسمالية هي القضية الكبرى الدائمة . فالمال ملكها ، وقرارات رؤساء المشاريع فيما يخص ساعات العمل اليومي ومستوى الأجور تؤثر في حياة الشعب اليومية ومعيشته أكثر مما تستطيع أن تؤثر مداولات المجالس المحلية أو الوطنية المنتخبة انتخاباً حراً .

مهما يكن الأمر ، فالقوى المحافظة المرتبطة بإنجاح الإتجاه الرأسمالي ، لا تتردد في اللجوء إلى أية وسيلة من شأنها إقصاء كل من يحاول إذكاء شعلة الحياة . ويضرب لنا المثل على ذلك تاريخ « جمعية سانت توماني Saciété de St Tommany » ، في نيويورك ، التي أضحت معقل الحزب الديمقراطي . فقد تأسست في عصر الاستعمار ، ودبت فيها الحياة في العام ١٧٨٩ بدفع وليام مونيي William Mooney وتحريكه ، فقد جعل منها حركة سياسية فعالة في خدمة الطبقات الشعبية المرفودة بتدفق المهاجرين ، بلا انقطاع . وهي ، جمعية تقدمية ، كانت تسعى لحماية العمال من سوء

(٧٦) ذكر ذلك سدني لانس Sidney Lens في كتابه رادكالية في أمريكا .

استغلال أرباب العمل، كما كان من الطبيعي أن تقوم بحملة انتخابية لصالح جيفرسون ووصوله إلى الرئاسة، وكانت المعركة القاسية، فجيفرسون في نظر السلطة والنظام، الرجل الذي ينبغي إسقاطه، فهو قد خان طبقته ووقف مدافعاً عن رجل الشارع، في وجه السياسة التي كان يدعو إليها هاملتون وأصدقاؤه. أفلا يهدد وصوله إلى الرئاسة العُليا بتدمير ما بناه مالكو البلد وحكامه؟...

أما هاملتون، فهو يرى أنْ لا سبيل إلى التردد. «ففي أوقات كهذه، كما كتب في رسالة إلى صديقه جون جاي، «لا جدوى في التردد والشك». ثم يوضح فكرته قائلاً: إنه لا يرى أي مانع من إتخاذ تدابير شرعية ودستورية للحؤول دون إمساك هذا الرجل (جيفرسون)، الملحد في الدين والمتعصب في السياسة، بدفة قيادة الدولة»(٧٧). فلماذا يلجأ إلى «تدابير قانونية ودستورية» بينما هو يؤكد، في آن واحد، ألا جدوى من «التردد والتفكير كثيراً»؟ إن تعبيره لا يعنى سوى أن التلاعب بالقوانين والدستور آمر ممكن، لبلوغ غايات لا يقرها الدستور والقوانين. وفي الواقع، كانت المعركة شاقة، إلا أن جميع المناورات المُعدّة للحيلولة دون فوز جيفرسون قد باءت بالإخفاق.

لم يتردد أصدقاء هاملتون، على الرغم من أنهم «دعاة حكومة قوية» في إشهار سلاح التهديد بالانفصال عن إنكلترا الجديدة»(٧٨) إذا فاز جيفرسون.

هكذا اتخذ عمل جمعية سانت تاماني لصالح جيفرسون معنىً واضحاً هو كفاح الشعب في وجه أرستقراطية المال، لكنّ المال والفساد يتدبران الكثير من الأمور، فبعد مضي سنوات معدودة على انتخاب جيفرسون للرئاسة، غيرت الجمعية المذكورة خطها، ووقعت تحت سيطرة المحافظين. وعندما عقدت في تشرين الثاني من العام ١٨٣٥ إجتماعاً لتعيين أسماء المرشحين لانتخابات الرئاسة، تلقى الجمهور بصيحات استنكار الأسماء التي تقدمها ادارة محافظة ومنحازة إلى النظام القائم. غير أن الادارة لم تفقد رباطة جأشها، بل غادرت قاعة الإجتماع بهدوء مؤكدة أن لائحة مرشحيها قد قُبلت. وهنا استولى اليسار على منبر الخطابة، على الفور، ليعرض على المجتمعين لائحة بأسماء المرشحين التقدميين. كانت القاعة منارة بقناديل الغاز، فعمد اليمين إلى قطعه لإنهاء المناقشات. وما كاد يخيم الظلام، حتى أخرج العمال ــ وقد احتاطوا لكل طارئ ــ شموعاً من

(٧٧) كلود بويرز، المصدر نفسه، ص: ٤٥٤.
(٧٨) الولايات المتحدة.

جيوبهم أشعلوها بكبريت « لوكوفوكس Locofocos » فأضحى هذا الاسم يشير إلى العمال العازمين على الرد على سوء استغلال أرباب العمل وعلى استغلال مجالس البلدية المؤتمرة بأمرهم، وعلى استغلال الادارة القديمة التي « باعت نفسها » لمن ينبغي لها مقاومتهم، وفي الواقع، إن العمال « اللوكوفوكس » الذين هم رواد النقابيين، ستلهج الألسنة بهم. فقد نظموا إضرابات، وجه كورنليوس لورانس (حاكم نيويورك Cornelius Lowrenee) لقمعها قوات الحرس الوطني (المليشيا). وفي العام ١٨٣٥، أُقتيد خمسة وعشرون خياطاً تجرؤوا على التجمع في نقابة، للمثول أمام المحاكم بتهمة التآمر. وهذا الإجراء الذي شاع تطبيقه في تلك الحقبة، استمر خلال قرن كامل: فقد كان العمال المتنظمون للدفاع عن حقوقهم، والحصول على زيادة أجورهم وتخفيض ساعات عملهم (كانت اثنتي عشر ساعة)، يُعاملون كمتآمرين يهددون المؤسسات القائمة. وهو اتهام يكشف عن تسلسل القيم في مفهوم الطبقة الحاكمة، فمطالب العمال لم تكن تهدد شكل الحكم، وهو الخطر الوحيد الذي يستحق اسم « مؤامرة »، إنما هي تهدد الربح الذي هو المؤسسة الحقيقية المطلوب حمايتها. والإحالة إلى القضاء إجراء شديد الفعالية، فالقضاة من أنصار النظام القائم (المؤسسات)، ويشاركون أرباب العمل في حماية النظام القائم. وإذا كان المجتمع (الراقي) يشعر بتضامنه، فوعي العمال الطبقي يبدو، مقابل ذلك، غير كاف. فقد كانوا يتنظمون بين الحين والحين. إلا أن اتحادهم كان اتحاداً عابراً، إما لأن رب العمل فصلهم، وإمّا لأن إضرابهم قد أخفق. أما تضامن الطبقة المسيطرة القائم على الدفاع عن مصالحها المادية، فقد كان يمدُّ المبدأ الرأسمالي بالقوة والنشاط. بينما يحكم فقدان التلاحم والتنظيم المشترك عند المستغَّلين، على الإتجاه الديمقراطي بالوهن.

إن الخياطين الخمسة والعشرين الذين أحيلوا إلى القضاء بتهمة التآمر توقعوا كل ذلك، وقدّروا أنهم خسروا المعركة سلفاً، لكنهم أخطؤوا، في أنهم لم يحسبوا حساب رعونة السلطة القائمة، الواثقة بتفوقها أكثر مما ينبغي. فالقاضي، في أثناء المحاكمة، وصفهم « بالأجانب » لأنهم حديثو عهد بالهجرة. وكانت الكلمة كافية لإنطلاق موجة عارمة من الإحتجاجات. فمن لا يكون « أجنبياً » في بلد المهاجرين هذا؟.. ومن الذي سيقوم، ما خلا المهاجرين، بأعمال الصناعة والزراعة الشاقة؟.. وهنا كان لا بدّ للمؤمنين بالحلم الأمريكي (أي بالديمقراطية)، من أن يدينوا تعصب القاضي وانحيازه، وهكذا أُعلنت براءة الخياطين الخمسة والعشرين.

معارك سياسية وطوباويات

لم تكن الطبقة المسيطرة تكتفي بالتحكم بمصير العمال، بل حاولت انتزاع الحقوق السياسية التي أقرّها لهم الدستور، باسم تلك الديمقراطية التي كان هاملتون يراها « سماً » حقيقياً. ففي العام ١٨٤٠، ربطت ولاية « رودايلاند L'Etat de Rhodes Island »، حق الانتخاب بشروط خاصة، خلاصتها أن حق الاقتراع وقف على من يملكون شيئاً تحت الشمس، وهكذا أُنتزع حق الانتخاب من نصف أصحابه. ووصلت بهذه الطريقة، إلى الديمقراطية الأمريكية، الموجة الرجعية التي فرضت شروط ممارسة حق الانتخاب في أوروبا.

دفع الإيمان، المتوقد دائماً، بالحلم الأمريكي، رجلاً اسمه توماس و. دور Thomas W.Dorr، إلى القيام بتمرد أتاح له في العام ١٨٤٢، أن ينظم في رود آيلاند انتخابات متوازية وانتخابات الحكومة. وهكذا وجدت في هذه الولاية حكومتان تتنازعان السلطة، ففي طرف يقف ورثة هاملتون السياسيون الذين يعدون أنفسهم أصحاب السلطة الشرعية الوحيدة، وفي الطرف الثاني، يقف المتمردون الذين يريدون السيطرة والغلبة لروح الدستور. لجأ المحافظون إلى إعلان القانون العرفي، فرد عليهم توماس دور ورفاقه بحمل السلاح والتسلح قدر الإمكان وحاولوا الاستيلاء على مستودع الأسلحة، إنما، كما جرى في الماضي مراراً، ارتكب الثوار أخطاءً في التكتيك العسكري، وأُعتقل توماس دور وحوكم، وحُكم عليه بالأشغال الشاقة المؤبدة. إلا أن كفاحه لم يذهب سدى، فقد حررت الولاية القانون، الذي سبب التمرد، من قيوده الانتخابية.

لم يستطع الإتجاه الديمقراطي، الذي هو أصعب منالاً وتحقيقاً من الرأسمالي، أن يغير شيئاً من أوضاع العمال التي ظلت في بؤسها. وقد حاولت بعض النفوس، التي يغلب عليها الكرم أكثر من الفعالية، أن تعالج هذا البؤس. ومن هذا القبيل صديقة لافاييت، فامي رايت Fanny Wright، التي كتبت في الفترة الواقعة بين ١٨٢٠ ــ ١٨٣٠ الكثير من المحاضرات والمقالات في المجلات والصحف قارعة ناقوس الخطر. وقد تصورت طريقة جديدة لشراء حرية العبيد، باءت بإخفاق ذريع. كما حاول تلميذ فوريه Fourier، ألبر بريسبان Albert Brisbane، (١٨٠٩ ــ ١٨٩٠) أن يجد حلاً، بتنظيم تجمعات إنتاجية اشتراكية، قامت أربعة وثلاثون منها ابتداء من العام ١٨٣٩، ولم يبق شيء منها في العام ١٨٥٠.

كذلك حاول آخرون تأسيس جمعيات تعاونية، هدفها إنقاذ العمال من جشع حوانيت البيع

والمخازن المرتبطة بالمعامل والمصانع، وحمايتهم من العطالة والمرض. ومنها التعاونية التي أنشأها، في العام ١٨٤٥، عمال ميكانيكيون. وهي تُتيح لهم شراء حاجاتهم بأسعار زهيدة، وتضمن لهم ثلاثة دولارات في الأسبوع إذا ما أُصيبوا بمرض، وسبعة دولارات ونصف الدولار، بعد تجاوزهم السنة الخامسة والستين من عمرهم. وهكذا لا تتوخى هذه المؤسسات التعاونية تبديل نظام غير إنساني، بل تخفيف أشد أضراره. وقد اندثرت هذه التعاونيات جميعاً في أثناء حرب الانفصال.

ظهر شخص هو جورج هنري ايفانس Henry Evans (١٨٠٥ ــ ١٨٥٦)، دعا وهو يرفع شعار «انتخبوا تحصلوا على مزرعة» إلى خطة زراعية، جديدة «أساسها أن الأرض واسعة، فلماذا لا تُعطى مجاناً، كل أسرة غنية راغبة في التخلص من «عبودية الأجر» أرضاً صالحة للزراعة؟ إنه انبعاث الديمقراطية الجيفرسونية، التي لم تندثر اندثاراً تاماً، إنما أصبحت تزداد في مغالطاتها التاريخية، بقدر ما كان التصنيع يبدل وجه أمريكا ونمط الحياة فيها، وعادت الفكرة إلى الظهور، على الرغم من ذلك، بفضل إبراهام لنكولن في قانون Homestead Act [٧٩]، ١٨٦٢.

أمّا المسألة الحقيقية، فقد ظلت تكمن في تنظيم العمل حسب صيغ تحترم شخصية العمال. إذ حتى ذلك الوقت، ظل التقدم الاقتصادي الهائل قائماً على سياسة الأجور الزهيدة التي أتاح تدفق سيل المهاجرين تطبيقها، فعدد سكان الولايات المتحدة الذي لم يكن سوى ٢٣ مليوناً في العام ١٨٥٠، بلغ ٧٦ مليوناً في العام ١٩٠٠. واليد العاملة الحديثة العهد بالهجرة إليها، والتي كان يخدعها في أحيان كثيرة، السماسرة الذين كانوا يجوبون أوروبا عارضين عقود عمل مُدهشة، كانت مهيأة لقبول أي عمل بأي أجر، وهكذا كانت تثّقل كاهل العمال الموجودين قبلها، إذ كانوا يعلمون أن حلول آخرين أكثر تساهلاً منهم محلهم، بين يوم وآخر، هو أمر ممكن. كانت أرباح المشاريع ترتفع بسرعة. فقد ازداد الإنتاج الصناعي من ١٨٥٩ ــ ١٩١٩، ثلاثة وثلاثين ضعفاً. وبينما كان الإتجاه الديمقراطي يتعثر، كان الإتجاه الرأسمالي يرتفع باندفاع لا يُقاوم.

سجل النصف الثاني من القرن التاسع عشر التقدم الصناعي الأكبر، وهو تقدم تميز بظهور ثروات هائلة تحققت بسرعة وقامت على السرقة والعنف والابتزاز. وفرضت أسماء خيالية نفسها فجأة، صوراً وأمثلة حية على النجاح الأمريكي. وسرعان ما سيطر هؤلاء الناس، بعد ذلك، على الحياة الاقتصادية و الإجتماعية، بالمال المتراكم. وبلغوا من الثراء ما جعل السلطة السياسية تؤثر

---

(٧٩) قانون تمليك الأراضي.

مداهنتهم على مجابتهم. وهم جميعاً، من غولد Gould، إلى فانـدر بلت وهـاريمان وهيـل وكـوك ومورغان، Morgan, Cooke, Hill, Harriman, Vanderbilt، سواسية في ازدرائهم بالقوانين والقواعد، وباستهتارهم بالدستور، ولا ينافسون ويخاصمون إلا ليغشوا ويفسدوا ويصرعوا كل من يقاومهم. وهم يجسدون في أمريكا وفي الخارج، حيوية مجتمع هائلة، كل شيء ممكن فيه لمن يتجرأ على الإقدام والمغامرة. وروح المغامرة التي أشاد بها المعجبون بهم، .. إنما هم الذين رفعوها إلى أوج مستواها من الابتكار الجسور، وقدموها قدوةً ومثلاً لمعاصريهم وللأجيال الآتية.

أرباح حرب و«بارونات لصوص»

لم تكن حرب الانفصال (١٨٦٠ ـــ ١٨٦٥) أبعد من أن تبعث الهوادة في ذاك السباق الجنوني إلى المال فحسب، بل، بعكس ذلك، أتاحت له إمكانات جديدة. فبيما كانت تمزق البلد أخطر أزمة عرفها تاريخه في النزاع الذي فقدت فيه أمريكا من الضحايا البشرية أكثر مما في الحرب العالمية الأولى، اشترى ج. ب. مورغان J.P.Morgan[٨٠]. من الحكومة بـ ١٧٥٠٠ دولار، بنادق فاسدة، وفي غد اليوم ذاته باعها للحكومة ذاتها بمبلغ ١١٠,٠٠٠ دولار. وفي رئاسة لنكولن أخذت شركات الخطوط الحديدية من الحكومة الاتحادية رسوماً على النقل تفوق ما تأخذه من القطاع الخاص بـ ٥٠ ٪. وفيليب آرمور Philip Armour، الذي كان يتمتع وهو في السادسة والعشرين من عمره بحس حاد بالأعمال والمشاريع، اشترى لحم خنزير مملّح بسعر ١٨ دولاراً للبرميل ـــ لتموين الجيش ـــ وباعه بـ ٤٠. وكانت الشركات المكلفة تموين الجيش وإمداده تسلمه المواد الغذائية الفاسدة والمهربّة، وأحذية وحقائب ظهر بالية، وسفناً مبنية بالخشب الأخضر، وبنادق تتفجر بين أيدي الجند.

في العام ١٨٦٢، أعلنت لجنة التحقيق في ادارة الحرب، على الملأ ما ظهر خلالها من التحيز و(المحسوبية) والفساد، فمن حقائب عسكرية تتساقط مزقاً تحت المطر، إلى (بزات) ألبسة تتمزق أيضاً لدى ملامسة الأيدي، إلى أغذية فاسدة ... الخ ...

---

(٨٠) مورغان (١٨٢٧ ـــ ١٩١٣)، هو مؤسس (الفريق) المُسمى باسمه، جمع ثروته من المضاربات على الذهب (١٨٦٣)، ومن تجارة الأسلحة وتهريبها في حرب الانفصال، ومن قروض للحكومة بفوائد باهظة (١٨٩٥)، ومن الخطوط الحديدية المنشأة بمساعدة الحكومة أسس أيضاً L'United States Steel Corporation، ولما كان المال يجلب الاحترام، أُختير رئيساً للمتحف الفني، فأورثه بعض مجموعاته، كما أورثه كخلف له شخصية بارزة من الكنيسة الأنكليكانية.

وأسباب حرب الانفصال[٨١] متعددة . فهي إن أدت إلى إلغاء العبودية التي كان يخضع لها أربعة ملايين من البشر ، من أجل عدد من الأفراد احتلت صورهم فيما بعد أمكنتها بين مشاهير الناس . . ، إلا أنها كانت قبل كل شيء فرصة للإثراء . فنجاح أولئك المغامرين ، المالي ، مهد لهم السبل إلى إرتقاء أعلى مراتب السلطة ، فأفسدوا « الحلم الأمريكي » : إذ بينما كان الآباء قد هجروا أوروبا هرباً من الاستبداد والامتيازات والتعصب ، ليقيموا في أمريكا مجتمعات تتألف من أناس أحرار وسواسية ، راح بارونات القرن التاسع عشر ، يرسخون في الديمقراطية الأمريكية ، الاستبداد وامتيازات الثروات التي لا نظير لها في إنكلترا القديمة ، وتعصباً فاق عدد ضحايا الملكية المذمومة والمكروهة .

يقول جاي غولد Jay Gould[٨٢] ، من كبار نجوم هذه الصفحة السوداء من التاريخ : « إني أستطيع أن أعبيء نصف طبقة العمال لأكلفها قتل النصف الآخر » . وقد بدأ هذا حياته المسلكية بسرقة اثنين من شركائه في مشروع للجلود ، متواضع بعض التواضع . واستثمر المبلغ المسروق ليدر عليه أرباحاً من عمليات مريبة في بورصة نيويورك . وكان قد بلغ السنة الثانية والثلاثين من عمره ، عندما طبع في العام ١٨٦٧ ، أسهماً مزيفة باسم شركة الخطوط الحديدية : « اري رايلورد » Erie Railroad وباعها . ولما أكتشف هذا الاحتيال لجأ مع شريكه جيم فيسك إلى ولاية نيوجرسي هرباً من الملاحقات القضائية له في ولاية نيويورك ، حاملاً ستة ملايين دولار نقداً ، وكل حسابات الشركة المذكورة . ومن ملجئه ، في نيوجرسي ، رشا بعض مشرعي نيويورك ، ونجح في حملهم على التصويت على قانون يضفي الشرعية على اختلاسه ، فالإتجاه الرأسمالي يتجرد من كل معنى ، عندما يتسع قانون ما لمنافسة أبسط مبادئ الأخلاق ، بهذه الصراحة . قام جاي غولد ، بعد ذلك ، بعملية معقدة مستغلاً المال المسروق . ولو لم تعرض الحكومة للتداول جزءاً من احتياطها الذهبي لكان الإخفاق مصير مشروعه هذا . وقد حاول غولد الحصول على مساعدة الرئيس Ulysse S. Grant أولس س . غرانت ، الذي رفض قبول طلبه ورده . غير أن هذا المغامر نجح بعد ذلك

---

(٨١) الفصل الثالث من هذا الكتاب .

(٨٢) مستخدم صغير توصل بمرابحه من مضارباته ، إلى السيطرة على شبكة واسعة من الخطوط الحديدية وعلى شركة البرق Western union وعلى خط نيويورك الجوي ، وقد أدت مضارباته على الذهب إلى الذعر الكبير الذي سبب إفلاس آلاف الأفراد ، كما أن تزاحمه وفريق هاريمان على السيطرة على الخطوط الحديدية جدير بقصة من « السلسلة السوداء » .

برشوة شقيق زوجة الرئيس غرانت وبشرائه ، وتوصل إلى قبض أحد عشر مليون دولار ، كانت كافية لإضفاء القوة والاحترام عليه ، في مجتمع يتفوق فيه الإتجاه الرأسمالي على أي إتجاه سواه .

الثروات الكبرى ، لا يمكن أن تُجنى إلا بمساعدة الحكومة ، أو في الأقل ، بحيادها العطوف . وثمة مثل صارخ على ذلك قدَّمه استثمار أراضي الدولة . ويتعلق بزهاء ٤٠٠ مليون هكتار أي أكثر من نصف مساحة الولايات المتحدة في تلك الحقبة . فبموجب قانون الـ Homestead ، الصادر في العام ١٨٦٢ ، الذي ينص على تمليك أراض للمستوطنين المتقدمين إلى الغرب ، تسلم ٣٧٥٠٠٠ شخص في العام ١٨٩٠ زهاء عشرين مليون هكتار ، إلا أن مساحة تبلغ أربعة أمثال هذه قد أُعطيت لشركات خطوط حديدية ، هي بلا شك ، شركات خاصة . وقد تمكنت ثلاث منها من رشوة بعض النواب رشوة أتاحت لها تملّك ٢٨ مليون هكتار ، بين عاميّ ١٨٦٢ ــ و١٨٦٤ ، يضاف إليها تعويض عن كل « كم » تبنيه من الخطوط الحديدية .

كان نجاح التوغل في الغرب منوطاً ، بلا شك ، بالخطوط الحديدية ، وهي مشاريع ذات نفع عام ، إلا أنها مشاريع خاصة تمنحها الدولة مساعدات وامتيازات ، كثيراً ما كانت غير قانونية ، إنما عليها قامت بعد ذلك بعض من أضخم الثروات ، منها ثروتا فاندربلت Vanderbilt وهاريمان Harriman .

ولد كورنيليوس فاندر بلت (١٧٩٤ ــ ١٨٧٧) ، من أبوين فقيرين ، وعمل وهو لا يزال يافعاً في نقل المسافرين والبضائع ، عبّر الجون من ستيشن آيلاند Staten Island إلى مانهاتان Manhattan . وأصبح يملك عدة سفن ، ثم سيطر على معظم خطوط عبّارات نيويورك ، وهذا ما دعا إلى تسميته بالـ « Commodore » وابتداء من حرب الانفصال انطلق في كبرى مغامرات الخطوط الحديدية ، وأضحى رئيساً لشبكة نيويورك المركزية . فهو إذاً حصيلة حقيقية « للحلم الأمريكي » : ارتقى بفضل عصاميته ، من درك الفقر إلى أعلى ذُرى الثروة . فهل احترم دستور البلاد الذي أتاح له هذا الإرتقاء الباهر ؟ .. إن صوت كورنيليوس يجلّجل (قائلاً) : « ولم أهتم بالقانون ؟ .. ألم أحصل على السلطة ؟ » .

فالمال في الواقع هو السلطة ، بل بالعكس ، إن الوصول إلى السلطة هو ــ في أحيان كثيرة ــ وسيلة صالحة لكسب المال . فالرئيس رتشارد نكسون ، عندما ألفى نفسه ــ قبل أن يغوص حتى أذنيه في فضيحة وترغيت ــ يُلام على تهربه من دفع ما عليه من ضرائب للدولة ، وعلى

تحسين قصره في كاليفورنيا بأموال الدولة، وقبول مجوهرات هدية لزوجته، وإقامة حفلة رقص تنكرية تكريماً لابنته... ، لم يُر في هذه الأعمال جميعاً سوى هنات بسيطة. ومما هو أجدر بالملاحظة ولفت النظر، أن الرأي العام لم يتسامح ويتحملها، وأنها أسهمت بالتعجيل في سقوطه. وعندما دافع نكسون عن براءته، على الرغم من تكاثر الحملات علية وتلاحقها قائلاً: «أنا لستُ محتالاً»، كان يحس في قرارة نفسه أن عصر «الفاندر بلت» قد انتهى.

غير أن الوعي العام، في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، كان لا يزال، مع القوانين المعبّرة عنه، في المهد. وإذا كان الرئيس اولس س. غرانت قد رفض العروض المغرية، فإن وزير بحريته قد ابتز ٣٢٠,٠٠٠ دولار، من عقود حكومية أُبرمت مع مصانع السفن. كذلك احتالت شركة Gredit Mobilier Combany of America، التي يديرها عضو الكونغرس Oakes Ames، على الحكومة بمبلغ ٤٤ مليون دولار في بناء خطوط «الانيون باسيفيك» الحديدية وعمد ايمس ذاته، تحقيقاً لمآربه، إلى شراء ضمائر بعض زملائه في الكونغرس بإهدائهم أسهماً أرباحها ٦٢٥٪. أما مدير شركة: St. Tammny، ويليام تويد William M. Tweed، فقد جمع ثروة قدرها ٢٠٠ مليون دولار من أموال مدينة نيويورك.

فأبطال هذه الحقبة الحقيقيون ليسوا الرواد الذين زحفوا إلى الغرب، عبر المروج والصحارى، والمناطق الصخرية (Rocheuses) بل عديمو الضمير الذين أتاح لهم مجتمع، نصيبه جد ضئيل من الديمقراطية، الوصول إلى السلطة عن طريق الثروة والمال.

الكفاح في سبيل الديمقراطية

إذا كان الأفراد الذين يملكون البلد ويحكمونه، وهم فريسة تلك الحمى المرتفعة، يدعمون ويغذون الإتجاه الرأسمالي، فذلك لا يعني أن الحلم الديمقراطي قد اندثر. فسواد الشعب وأبناؤه الفقراء يعرفون أنهم، عندما بدؤوا مسيرتهم بائعي صحف أو ماسحي أحذية، لن يكون لهم أي أمل ببلوغ نهاية العمر وهم يملكون الملايين. وليس هذا ما يعنيه، في نظرهم، الحلم الأمريكي. إنهم أثمن من ثروة، والديمقراطية، في رأيهم، تبقى مثلاً ينبغي أن يؤخذ غلابا.

كان عدد العمال في مصانع الولايات المتحدة عام ١٨٦٥ زهاء ثلاثة ملايين، إنما لم يكن قد تنظم منهم في نقابات سوى مئتي ألف. فهم بانتمائهم إلى منظمات نقابية، يعرّضون أنفسهم لخطر جسيم هو الحكم عليهم، على الفور، بالتآمر. أما أرباب العمل فهم يستطيعون أن ينسّقوا أعمالهم

وينتمـــــوا إلى تكتـــــلات مثـــــل شركـــــة Iron Founder's أو شركـــــة American National Steel Manufacturers ، وليس من يتهمهم بالتآمر. وهذه التكتلات تقوم بوضع اللوائح السوداء المتضمنة أسماء العمال المعدودين بين القادة أو الموجهين ، ليُرفض قبولهم في النقابات على الفور. وهي تزوّد أعضاءها ، في حالة تهديد بالإضراب ، بالمخبرين الخاصين بوساطة الوكالتين المشهورتين بنكرتون Pinkerton وبورنز Burns ، ثم يتسلل هؤلاء المخبرون الخاصون إلى منظمات العمال.

كانت مطالب نقابات العمال جد بسيطة ، إذا ما قورنت بكرم الحكومة في مساعدة الشركات الخاصة. ففي العام ١٨٦٧ اتخذ مؤتمر اتحاد العمل الوطني القرار التالي : « استناداً إلى أن كونغرس الولايات المتحدة ، قد وافق على منح مبالغ من المال كبيرة ، ومساحات من أملاك الدولة ، لصالح شركات الخطوط الحديدية ، الإجتماعي ، ولشركات أخرى ، نطلب باحترام من الكونغرس أن يمنح خلال دورته المقبلة مبلغ ٢٥ ألف دولار للمساعدة على تخفيض ساعات العمل إلى ثمانٍ ».

كان لا بدَّ من كفاح استمر عقوداً عدة ، لحملهم على القبول بأن العمل اليومي الذي يملأ ثماني ساعات ، إن كان يوافق الميول الديمقراطية ، فهو لا يعيق في أي شيء نجاح الإتجاه الرأسمالي. أما نواب الشعب فلم يكونوا أكثر حياداً من المحاكم ، إذ أنهم استمروا في منح امتيازات الدولة وحظوتها إلى أرباب الصناعة والمالية ، بينما لم يكن في وسع العمال إلا الاعتماد على قواهم الخاصة لينتزعوا انتصارات بسيطة ، وأكثر من ذلك ، ما كان كفاحهم يبلغ بعض الاتساع ، حتى تنتصب في وجههم المليشيا (الحرس الوطني) التي يجنّدها أرباب العمل ، ومعها قوات الشرطة والجيش التي تسيطر عليها الدولة. كان التضامن الفعلي بين الحكومة ورؤساء المشاريع يسم كل النزاعات الإجتماعية في ذلك العصر. وإن تاريخ بعض تلك النزاعات ، بل أشهرها ، يرينا كيف حورب الحلم الديمقراطي ـــ الذي كان حياً عند رجل الشارع ـــ بتآزر الحكام وقادة الصناعة.

كان عشرات آلاف العمال في بنسلفانيا يُستخدمون في مناجم فحم الانتراسيت ، حيث كانوا يعملون ، في أحيان كثيرة ، والماء يصل إلى ركبهم ، وربعهم أطفال وأولاد بين السابعة والسادسة عشرة من أعمارهم. وإذ كان معظمهم من الايرلنديين ، فقد أعادوا تنظيم صفوفهم في L'Ancient Order of Hibernians ، الذي تطلق عليه الصحافة المعادية اسم Molly Maguires. وفي ١٨٦٩ ـــ ١٨٧٠ حصل هذا التنظيم الايرلندي على عقد جماعي لثلاثين ألفاً من عمال المناجم ، يضمن لهم حداً أدنى من الأجر قدره ثلاثة دولارات ، لكل طن واحد من الفحم

المستخرج، لكن في العام ١٨٧٣، استغلَّ رئيس شركة Reading-Railord، فرانكلن ب غوين Franklin P Gowen، الركود الاقتصادي ليخفّض الأجر المتفق عليه في التعاقد الإجتماعي المذكور. فعمد التنظيم الايرلندي إلى القيام بإضراب استمر ستة أشهر، إلا أنه لم يقتصر على اختبار الصبر والجلد بين العمال وأرباب العمل. فقد وقّع رئيس الشركة فرانكلن ب غوين، عقداً مع وكالة المخبرين الخاصين، (بانكرتون)، دافعاً لها مبلغ ١٠٠٫٠٠٠ دولار لتسحق تنظيم العمال الايرلندي. واستطاع المخبر الخاص جمس مكبارلن James McParlan، التسلل إلى صفوفهم باسم مستعار هو ماكينا MeKenna، ومهمته أن يجمع الأدلة التي تُتيح إدانة زعماء حركة الإضراب، وفي آن واحد، عبأ مدير الشركة عدداً من قطاع الطرق وسلحهم، فأقدموا على اغتيال عدد من العمال المضربين. فرد الايرلنديون المنظمون في جماعة سرية باللجوء إلى العنف أيضاً. وكانت تُشاهد هنا وهناك جثث (ساحقي الإضراب) وجثث عملاء غوين. وبعد ستة أشهر، قبل العمال المنجميون، وقد غدوا خاليّ الوفاض، استئناف العمل وخفّضت ادارة المنجم أجورهم ٢٠ ٪.

أُعتقل تسعة عشر منهم بتهمة القتل.. وكان شاهد الادعاء، في أثناء المحاكمة المدعو جيمي كاريغان، من عملاء بانكرتون اقترحه شاهداً المخبر المذكور ماكينا. وكاريغان شخص مشبوه أُلقي القبض عليه لاتهامه بالقتل، فوعدته المحكمة بالتبرئة إذا ما قبل القيام بدور Goverment's Witness أي «شاهد إثبات»[٨٣]. فحُكم على العمال التسعة عشر بالموت ونُفّذ فيهم الحكم بين عامي ١٨٧٧ ــ ١٨٧٩، استناداً إلى شهادته (الزور). وقد صرّح فرانكلن غوين أمام المحكمة بأنه ينبغي القضاء على التنظيم العمالي هذا، ليستطيع المجتمع القول: «الآن أصبح الناس جميعاً في أمان». «الناس جميعاً» إنها صيغة جميلة للدلالة على قلة من المالكين، وصحيح أن سواهم لا يُحسب لهم أي حساب، ماداموا غير منظمين. فبعد إخفاق عمال بنسلفانيا أضحى زملاؤهم غير مستعدين البتة، للقيام بحركات إضراب يعرفون بأي همجية فعالة ستُقمع. وإن المسؤولين عن الاقتصاد الأمريكي ليشعرون إذاً بحق أنهم في «أمان» كما تمنى ذلك فرانكلن غوين، والخطر الوحيد الذي قد يخشونه لا يمكن إلا أن يصدر عنهم أنفسهم.

(٨٣) هذا الإجراء الموروث من القانون البريطاني أصبح فيما بعد يُطبق كثيراً في مكافحة (الإجرام) والتكتلات السياسية المحسوبة تكتلات هدامة. وفي عهد المكارثية أتاح هذا الإجراء للقاضي كوفمان أن يقدم الدليل على تساهله حيال «دافيد غرنغلاس» الذي سبب إعدام أخته وزوجها على الكرسي الكهربائي. وإن تسلل العملاء إلى داخل المنظمات التي تريد الدولة مكافحتها ثم اللجوء إلى شهود الاثبات أصبحا الوسيلتين الأساسيتين لاستتباب القانون والنظام (انظر الفصل الثاني).

إن الصيارفة ورجال الأعمال يجهلون في الواقع كل شيء عن سير اقتصاد السوق، ولا سيما عن الأزمات الدولية. إنهم يكسبون المال ويقيمون امبراطوريات صناعية، لكنهم لا يرون مدى ما تُحدثه عمليات مضارباتهم من خلل في الاقتصاد. فنجاحهم الشخصي الباهر يقنعهم بأنهم يتمتعون بكفاءات متمرسين بارزين، أُكتسبت بالتجربة. إلا أنهم ينسجون على منوال أولئك الأطباء الذين كانوا يقتلون مرضاهم ليكون شفاؤهم أفضل. وهم ما زالوا ينهجون هذا النهج، والاقتصاد يسير من أزمة إلى أزمة، حتى سببوا انهيار (١٩٢٩ ــ ١٩٣٠) الذي أغرق العالم الغربي في الفوضى. ثم ما لبثوا، ــ وقد طمأنتهم نظريات «كنز» Keynes، وشدت عزائمهم نهضة اقتصادية ناجمة عن الحرب العالمية الثانية، ــ أن عادوا إلى تفاؤلهم الجميل وإلى الإنطلاق وراء التوسع في الإثراء حتى سببوا فوضى اقتصادية رافقت الذكرى المئوية الثانية لاستقلال الولايات المتحدة.

هذا الوضع هو الذي أغرق الاقتصاد الأمريكي في ركود اقتصادي شديد، بينما كان تحالف أرباب العمل والحكومة، في آن واحد، يستميت في السعي لإدانة عمال مناجم بنسلفانيا. وفي الفترة الواقعة بين عامي ١٨٧٣ و١٨٧٦ تلقت غطرسة رجال الأعمال ــ الذين يضحون بكل شيء من أجل تنمية رأس المال، ــ انذاراً شديداً، وذلك بتوقف ٢٣٠٠٠ مشروع وإغلاق أبوابها، فكان رد فعل الصناعيين تخفيض الأجور إلى النصف، بالإجماع وبلا أي اهتمام بمعرفة من سيشتري إنتاجهم. وكان من شأن تخفيض القدرة الشرائية الهائل هذا، والمقترن بوجود ثلاثة ملايين من العاطلين عن العمل من مجموع ٤٠ مليوناً من السكان أن عجل في حدوث الأزمة. ولم يدرك أرباب العمل أن إزدهارهم الشخصي مرتبط بإزدهار البلد بمجمله ارتباطاً وثيقاً لا انفصام فيه. لقد اختاروا إزدهارهم الشخصي معتقدين أنهم يستطيعون الاختيار بين مصلحتهم الشخصية ومصلحة الوطن بمجموعه، وهم لا يشكون في أن قرارهم هذا يزيد الصعوبات التي يتخبطون فيها، فقد هبط مستوى الاستهلاك هبوطاً حاداً مسدداً بذلك ضربة ثانية إلى عجلة الإنتاج، واعتقد أرباب العمل ــ وهم المسؤولون وحدهم عن سير الاقتصاد والمفلتون من كل رقابة ولا يعرفون من القواعد إلا ما يحددونه بأنفسهم ــ إنهم يستطيعون إنقاذ أموالهم على حساب تخفيض أجور العمال الذين لا يحق لهم الكلام، وهكذا أضافوا الأزمة الاقتصادية، المقترنة بأزمة إجتماعية دامية، إلى الانعكاسات السياسية الشديدة.

أشعلت النار في الهشيم شركة الخطوط الحديدية «بلتيمور» ــ «أوهايو» وشركاؤها، بفرضهم تخفيضاً جديداً على الأسعار معدله ١٠٪. بدا الرد في أول الأمر فاتراً، إذ لم يتوقف عن العمل

سوى ٤٠ مستخدماً وذلك في تموز عام ١٨٧٧، غير أن الإضراب ما لبث أن امتد رويداً إلى مارتنسبورغ في ولاية فرجينيا الغربية. أوقفت الشرطة زعماء الإضراب، لكن أطلق سراحهم على الفور جمهور عمال الخطوط الحديدية الهائجين الذين انضم إليهم عمال المناجم. فرَدَّ الحاكم ماتيوس على هذا التحدي باستنفار الميليشيا التي استخدمت السلاح. ولكن المفاجأة كانت بانضمام سريتين مع ضباطهما إلى معسكر المضربين: فلجأ حاكم ولاية فرجينيا الغربية إلى رئيس الولايات المتحدة الذي قرر تدخل الوحدات العسكرية الاتحادية. فما لبث انتشار هذه القوات أن روّع عمال الخطوط الحديدية الذين أُعتقل زعماؤهم فتمّت السيطرة على الإضراب وعادت القطر الحديدية إلى سيرها.

لئن كانت ادارة شركة (بلتيمور — أوهايو) والحكومة قد أوقفتا الإضراب بالقوة، فإن تدخلهما لم يغيّر شيئاً من البؤس الناجم عن تخفيض الأجور والبطالة، فالبنادق عاجزة عن النهوض بالاقتصاد، وهكذا اندلع الإضراب مرة أخرى في (أوهايو — كينتوكي — ميريلاند). فتلقى الجند المرابطون في (بلتيمور) الأمر بالتوجه إلى أماكن النزاع ليحطموا الإضراب. ولكن جمهوراً من عشرات آلاف المواطنين اتخذوا أماكنهم بين الطرفين. وأطلق الجنود النار فقتلوا اثني عشر عاملاً وجرحوا ثمانية عشر. وصلت النجدات وسُحق إضراب الشركة (بلتيمور — أوهايو) في ٢٢ تموز ١٨٧٧، وتنفس النظام القائم الصعداء!...

لا.. فالإضراب امتد إلى شبكات الخطوط الحديدية لشركة (نيويورك المركزية)، التي يشرف عليها ابن كورنليوس فاندر بلت وإلى عمال الخطوط الحديدية في بنسلفانيا. رفضت ميليشيا بنسلفانيا إطلاق النار على المضربين فاستقدمت السلطة وحدات من أماكن أبعد، استعملت أسلحتها فسقط عشرون قتيلاً وجُرح تسعة وعشرون من المضربين، فعمد هؤلاء وقد استولى عليهم الهياج إلى إشعال الحرائق التي دمرت من تجهيزات الخطوط الحديدية وعتادها ما تبلغ قيمته زهاء خمسة ملايين دولار.

«روح الشيوعية الشريرة»

دب الذعر وأعلنت صحيفة (نيويورك وورلد) في عنوان كبير أن مدينة (بتسبرغ) في «قبضة رجال تسيطر عليهم روح الشيوعية الشريرة» فما هي الشيوعية؟ لم يكن في أمريكا آنذاك شخص واحد يعرف ذلك معرفة جيدة، إلا أنها، في الأقل، شيء مرعب استمر في صنع المعجزات

مدة قرن كامل، ليثير الهلع ويبرر كل أنواع التجاوز والاستغلال. و(المساء الكبير) قريب، وهناك جند يحرسون الكابتول خوفاً من أن تمتد الفتنة إلى واشنطون، ففي بوفالو، انضمت سرية من الميليشيا إلى المضربين، فهل يرضخ أرباب العمل؟ إن وليام فاندر بلت، في شبكة خطوط نيويورك سنترال الحديدية يبدو عليه القلق، فقد أعطى العمال العاطلين من العمل مئة ألف دولار، ووعد عماله في بوفالو بزيادة جيدة قدرها ٢٦٪ فالمسألة برمتها أثارها قرار أرباب العمل بتخفيض الأجور. وهو تدبير صوروه أمراً لا بدَّ منه لبقاء المشروع، إلا أنه حجة كاذبة، فأي رب عمل كبير يدرك في النهاية أن قدرة العمال الشرائية تسهم في الإزدهار العام، لكن الأمر لم يكن كذلك وليس الوعد بزيادة الأجور ٢٦٪ إلا فخاً، وقد نكث به فاندر بلت، على الفور من عودة العمال إلى عملهم.

سُحق الإضراب في شبكة بلتيمور أوهايو في ٢٢ تموز ١٨٧٧، لكنه اندلع غداة اليوم ذاته في شيكاغو في شبكة شركة ميتشيغان سنترال، حيث توقف العمال، بعد تنزيل الأجر الشهري من ٦٥ دولار إلى ٥٥، محاولين إحباط محاولة تخفيض جديدة. وفي هذه المجابهات بين المضربين، من جهة، ومن جهة ثانية الشرطة والفرسان، وقف ٢٠٠٠٠ رجل مسلحين في مواجهة رهيبة كان حصيلتها أكثر من ثلاثين قتيلاً ومئة جريح. وأعلنت صحيفة النيويورك تايمز أن شيكاغو في «قبضة الشيوعيين».

لم يكن ثمة حزب شيوعي، سواء معترف به رسمياً أو سري. لكن تلك الإضرابات انتشرت انتشار النار في الهشيم، من بلتيمور إلى ولاية فرجينيا الغربية، ثم إلى نيويورك وبوفالو وبتسبرغ وشيكاغو، وهي تعطي الصورة عن مؤامرة واسعة وعن قوة خفية تمسك بالخيوط وتوجه في الظلام.. صورة مقلقة، وكابوس سلطة مضادة متأهبة للإطاحة بالنظام القائم... النظام؟.. نعم، بلا شك، إذ ليس سوى الحالمين والخُلقيين وحدهم، البعيدين عن الواقع، يستطيعون أن يروا في تلك البيئة الكاملة، حيث يأخذ كل فرد مكانه، فوضى منظمة، فالأغنياء هم في مكاتبهم الادارية وفي أحياء الإقامة والسكن، والفقراء أمام الآلات وفي الضواحي والأكواخ القذرة. وصورة المؤامرة والقوة الخفية،... هذه الصورة التي ستعود إلى الظهور في «المكارثية»، على ما تثيره من قلق، فيها ما يدعو إلى الاطمئنان! وضروري وكاف كشف النقاب عن المؤامرة وتحطيم القوة الخفية، للقضاء على قبضة من الرجال يستغلون الجماهير الجاهلة، وستُستخدم كل الوسائل لبلوغ هذه الغاية.

ليس هاماً أن يكون الواقع أكثر تعقيداً، ثم أن يكون الحل أكثر صعوبة إذاً، وإلا فما هي مطالب المضربين. كل ما يطلبونه هو تحقيق شيء يسير من الديمقراطية بتخفيف وطأة رأس المال

واستغلاله . فعشية ، إضراب شيكاغو ، قام Working Mens' Party ، وهو تنظيم عدد عناصره قليل ، بتوزيع منشور هذا نصه : « إننا نطلب من الجمهور أن يدين الحكومة لتوجيهها الجند إلى حماية الرأسماليين وممتلكاتهم ضد مطالب عمال الخطوط الحديدية العادلة » . ولم يطلب المضربون أن تتخلى الولايات المتحدة عن الإتجاه الرأسمالي ، بل يبتغون ألّا يُخنق الإتجاه الديمقراطي .

لكن المشروع الرأسمالي لم يستهوِ أقطاب الفولاذ والخطوط الحديدية فحسب ، بل استولى على طبقة وسيطة تعيش في ظلال الأكثرين ثراء ، حتى أن الإضراب العام ، عندما اندلع في سانت لويس ، ليشد أزر المطالبين برفع الأجور وبثماني ساعات عمل في اليوم ، ويمنع استخدام الأولاد دون الرابعة عشرة من أعمارهم .. لم يجد العمال الذين سيطروا على المدينة أمامهم الشرطة والحرس والقوات الاتحادية فحسب ، بل كتائب من المتطوعين أيضاً ، وقد أحيَى هؤلاء بعملهم تقليد « الساهرين » « Vigilantes » الذين أخذوا على عاتقهم ، في أثناء غزو الغرب ، توطيد الأمن والنظام .

كان على المضربين أن يستسلموا أمام ذاك العدد الكبير من القوات . وعلى الرغم من ذلك فثمة حدث هام قد وقع . وهو أن أول إضراب على المستوى القومي ، قد تحقق ، وإن آل إلى الإخفاق ، وإن التغلب عليه تطلب حشد ٢٠٠٠٠ مسلح . هذا الإضراب وما رافقه من إضرابات ، عُرفت في تاريخ الحركة العمالية باسم الفتنة الكبرى Great Riots . وعلى الرغم من هذا الإخفاق ، استمر الحلم الديمقراطي في البقاء بعد التوسع الرأسمالي .

حدثت انتفاضات كهذه بين وقت وآخر ، ففي أول أيار ١٨٨٦ ، توقف ٣٥٠٫٠٠٠ عامل عن العمل في ١١٫٥٠٠ مشروع ، وحصل نصفهم على مطلبهم بتخفيض ساعات العمل إلى ثمان دونما إنقاص أجور . غير أن النزاع الذي نشب في معمل MaeCormick Harvester ، في شيكاغو أدى إلى الحوادث الدامية التي أصبح أول أيار ، تخليداً لذكراها ، عيد العمال بأسرهم[٨٤] . لم تكن تلك النزاعات العنيفة ، على دويها ، مع نزاعات أخرى وكثيرة ، كافية للحؤول دون تقدم النظام الرأسمالي الذي تحميه قوى الحكم . وكانت أمريكا ، إبان حرب الاستقلال ، رابعة الدول الصناعية في العالم . وفي العام ١٨٩٤ غدت الأولى في العالم ، وغدا إنتاجها يعادل ثلث مجموع الإنتاج الصناعي العالمي . وارتفع عدد عمال مصانعها من أقل من ثلاثة ملايين ، إلى زهاء ستة ملايين ، وصحيح أنها استقبلت ٥٫٥ مليون مهاجر ، في مدة عشر سنوات ، وأن ضغطهم ثبت انخفاض الأسعار . ولم

(٨٤) الفصل الثاني من هذا الكتاب .

تكن الحالة أفضل في أوروبا التي كان يتدفق منها هذا المد البشري المستمر إلى أمريكا التي يتصور سواد الناس وبسطاؤهم أن تحقيق ديمقراطية حقيقية فيها أمر ممكن.

«عقب الحديد»

إن نضال المحرومين المستمر هو وحده الذي قد يُتيح للمجتمع الأمريكي الاقتراب من هدفه أي من تحقيق الديمقراطية.. فثمة، بين وقت وآخر، رجل من رجال الحكم، يقدر كبر المهمة التي ينبغي القيام بها، فيغضبه ما يراه في أن ميزان القوى يبلغ من التباين وعدم التكافؤ ما يحول دون توافقه والديمقراطية. وهذا ما كان شأن الرئيس غروفر كليفلاند الذي أعلن، في الكونغرس (١٨٨٨)، أي بعد مرور عام على إعدام الابرياء الأربعة الذين حُكم عليهم بسبب إضطرابات هاي ماركت، ما يلي: «عندما ننظر إلى المنجزات التي حققها رأس المال الكبير نكتشف وجود شركات التروست والتنظيمات المالية والاحتكارات الأخرى بينما يناضل المواطن متراجعاً إلى الوراء بلا جدوى، أو مسحوقاً حتى الموت تحت وطأة عقب من حديد. فالشركات الكبرى التي ينبغي أن تكون من صنائع القانون، وأن تراقب بدقة وتوجه إلى خدمة الشعب، سرعان ما تغدو سيدة الشعب».

و«عقب الحديد» عنوان قصة خيالية يصف فيها الكاتب جاك لندن[٨٥] إخفاق نضال العمال ضد سلطة دكتاتورية قائمة على حكم قلة من الناس. وهذا المؤلف يسرد عدداً كبيراً من الحوادث الواقعة التي لا تكاد تنسجم مع أغراض القصة، ومنها الأستاذ التقدمي المطرود من الجامعة، والقائدالنقابي الذي اشتراه رب العمل وتشكيل المليشيا لقمع الإضطرابات... كذلك يذكر الكاتب بعض الأحداث التاريخية لدعم بعض المقاطع من قصته، ومنها تصريح الرئيس تيودور روزفلت التالي في العام ١٩٠٥: «إن عدداً كبيراً من أكثر المحامين نفوذاً ودخلاً يقومون بوضع أجرأ الخطط وأدقها بغية إتاحة المجال لزبائنهم الأثرياء سواء من الأفراد أو الشركات ليتملصوا من القوانين الموضوعة لمصلحة الشعب وتنظيم استخدام الثروات الكبرى»[٨٦]. ومنها أيضاً هذا القول لابراهام لنكولن: «أتوقع أن تنشب في مستقبل قريب أزمة تزعجني وتجعلني أرتجف خوفاً على مستقبل وطني... لقد وصلت الشركات الكبرى إلى السلطة، وسيلي ذلك عهد فساد كبير وستجهد

---

(٨٥) نُشر عام ١٩٠٨ ترجمة لويس بوستيف إلى الفرنسية (ص ١٠ ــ ١٨) الناشر Collect.

(٨٦) عقب الحديد ص ٨٠ ــ ٨١.

القدرة الاقتصادية في البلد في إطالة أمد سيادتها معتمدة على أوهام الشعب وستظل كذلك حتى تتجمع الثروة في أيد معدودة وحتى تتهدم الجمهورية»[٨٧].

عقب الحديد هذا يسحق العمال والمستهلكين على حد سواء، ولا سيما أن المسؤولين عن الاقتصاد، بينما يمجدون بالأقوال ديناميكية العمل الحر وروح المنافسة، يلجؤون إلى وسائل متعددة للحد من هذه المنافسة كي لا يتبادلوا الضرر، أما الشركات العمالقة فقد أقامت (البول) (Pool) وهو تجمع «منتجين» يستهدف القضاء على المنافسة. غير أن قانون التجارة بين الولايات، في العام ١٨٨٧، أعلن عدم شرعيته لأنه يعيق المنافسة.

ولكن ما قيمة القانون ـــ كما كان يقول كورنليوس فاندر بيلت ـــ عندما يملك المرء القدرة الاقتصادية؟ فالقانون متأخر دائماً عن الفعل والالتفاف عليه ممكن، ففي العام ١٨٨٢ أسس (جون د. روكفلر) شركة اتحاد شركات البترول مطبقاً (Dumping) (وهو إغراق الأسواق الخارجية بسلع أسعارها دون أسعار المنشأ وبخسارة). مع حصوله على أن تقوم شركات الخطوط الحديدية (نيويورك سنترال، بنسلفانيا) وغيرها بنقل إنتاج شركة ستاندار أويل (بأجور مخفّضة. فصوّت الكونغرس عندئذٍ على القانون المضاد لشركات (التروست) الذي يحمل اسم عضو مجلس الشيوخ (شيرمان) ـــ (Sherman Antitrust Act, 1890). وقد طُبق هذا القانون في بعض الأحيان ضد شركات التروست، إلّا أنه لم يحل دون التجمع الصناعي. وليس في ذلك ما يثير الدهشة، فقد أُستعمل قانون شيرمان في الأخص ضد العمال المنظمين في نقابات والذين يرتكبون جريمة إقامة اتفاق يعيق حرية المنافسة.

يقوم منطق هذا القانون، وهو منطق بارد، على مبدأ مساواة غير صحيح، يضع على قدم المساواة العامل الذي لا يملك سوى القدرة على العمل، والرئيس الصناعي ذا القدرة الكبيرة. وكان ينبغي انتظار صدور قانون كلايتون ١٩١٤ (Clayton Anti-Trust Act) لوضع القاعدة القائلة: «إن عمل الإنسان ليس إنتاجاً أساسياً ولا سلعة تجارية» وإن «الاتفاقات» المعقودة بين العمال لا تقع تحت طائلة المحظورات التي تحطم الموانع الحائلة دون حرية التنافس. غير أن اجتهادات المحاكم الفيدرالية أفرغت معظم مواد هذا القانون من محتواها.

وعلى كل حال، لم يكن أرباب العمل يفتقرون إلى الحيلة. فبفضل شركات التروست، أصبح

---

(٨٧) المصدر ذاته ص ١٤٧.

معظم أسهم أربعين شركة كبيرة في قبضة تسع شركات تروست، وأصبح المساهمون يتسلمون شهادات لا تترك لهم أي قوة حقيقية، كذلك أصبحت نسبة ٩٥٪ من الصناعة، بوساطة الشركات المساهمة التي تسيطر على رأس مال عدة مشاريع، متجمعة في أيدي معدودة. أما نتائج ذلك فلم تفاجئ أحداً، إذ دلَّ الإحصاء على أن الدخل الفردي قد انخفض إلى معدل ٢٠ ـــ ٢٥٪ كما دل على أن أكثر من مليون ولد من ستة ملايين ولد أمريكي يعملون في المصانع، وهكذا تحققت أمنية الكسندر هاملتون القائل: هؤلاء الصغار ذوو نفع كبير للمجتمع.

أما أرباب العمل الذين قبلوا، عند قيام الإضرابات الكبرى (١٨٨٥ ـــ ١٨٨٦)، تخفيض ساعات عمل عمالهم إلى ثماني ساعات، فقد تراجعوا وجعلوها من عشر ساعات إلى اثنتيّ عشرة ساعة. وجمع ٣٠٠ شخص، من أرباب العمل ١١٥٠٠٠ دولار للقيام بحملة واسعة على «الفوضى» التي تسببها النقابات (في نظرهم) وتعهدوا بدفع ١٠٠٫٠٠٠ دولار سنوياً لمتابعة هذه الحرب الصليبية المنقذة.

ظل المؤشر يميل إلى التفاؤل على الرغم من القلق الشديد، وقد صرح رئيس شركة الخطوط الحديدية في بنسلفانيا من (١٨٧٤ ـــ ١٨٨٠)، توماس سكوت قائلاً: «أعطوا العمال والمضربين عدة أيام معدودة غذاء من الرصاص والبنادق، وسترون كيف سيمتصون هذا النوع من الخبز» وكان عدد السياسيين المحترفين المستعدين للانضمام إلى رجال الأعمال كبيراً. وتيودور روزفلت قبل وصوله إلى سدة الرئاسة، وعلى إتخاذه وجهاً «تقدمياً» بعد ذلك، لا يتردد في القول: «إن الشعور الذي يخالج الآن جزءاً كبيراً من شعبنا لا يمكن أن يزول إلا بإلقاء القبض على عشرة أو اثني عشر من زعمائه وإلصاقهم بحائط وإطلاق النار عليهم حتى موتهم، وأعتقد أننا سنصل إلى ذلك».

إن توماس سكوت وتيودور روزفلت يعلمان أن أقوالاً كهذه لا تنفّر الشعب منهما. بل إنها بعكس ذلك، تقربهما، في الأقل، من أناس يُحسب حسابهم في مجتمع لا تزال أغلبيته مجردة من كل قوة حقيقية. وتصريحاتهما تلك تلقى لدى الرأي العام ـــ ومن يستطيع منه سبيلاً إلى التعبير عما يريد ـــ من الصدى الحسن أكثر مما لقيته بلاغة اتهامات صموئيل غامبرز مؤسس اتحاد العمل الأمريكي. وأول رئيس له في العام ١٨٨٦، الذي قال، إن العمال: «هم زيت الآلات، التي تطحن عظامهم لتحولها إلى مال يُشبع رغبات الوحوش الذين لا يرتوون، وحوش ربهم الأوحد هو الكلي ـــ القدرة: «الدولار»». هذا الأسلوب المتكلّف ـــ الذي يتوخى الخداع إلى حد كبير غدا، مع تراجع التاريخ، عاجزاً عن الخداع.

فصموئيل غامبرز ، الذي بقي ثماني وثلاثين عاماً على رأس اتحاد العمل الأمريكي ، ظلّ على انتمائه إلى الجناح المحافظ في الحركة العمالية ، وعلى جهده في استمرار وصايته على أكثر التنظيمات استعداداً للنضال ، وفي أشباهه من الرجال يفكر جاك لندن عندما يتحدث عن « خيانة كبار النقابيين » الذين ضللهم من « كان يسعهم أن يصبحوا ثوريين » إلا أن « القلة الحاكمة استمالتهم ، فراحوا يستخدمون قوتهم في شد أزرها »(٨٨) .

إن غامبرز لا يهتم البتة إلا بنخبة من العمال المتمسكين بمظاهر الاحترام ، والقريبين من البرجوازية الصغيرة ، وقد نظم في نقابات الحرفيين أكثر العمال مهارة ، بينما ظل جمهور العمال اليدويين البسطاء بلا مدافع تحت وطأة كل أنواع الاستغلال من قبل السلطة ، ومنذ ذلك الوقت ، كان قد اتضح أنه لا يكفي المرء أن يكون عاملاً ليصبح تقدمياً وثورياً . وأن ثمة فرزاً إجتماعياً صلباً ينشأ بين العمال اليدويين ، « فطبقات » متباينة تخط معالمها داخل الطبقة العمالية بدون تضامن حقيقي بينها ، وهذا التقسيم يضع حدوداً لفاعليتها ، وفي أحيان كثيرة ، يحكم بالإخفاق على النظريات القائمة على تحليل إجتماعي بسيط جداً ، يرسم إتجاهه المتناقض حداً واضحاً بين مجموعتين متنازعتين هما الرأسماليون والعمال ، متجاهلاً انفصامات أخرى لا تقل عمقاً عن هذه ، ونزاعات أخرى ليست أصعب حصراً منها .

كان لا بدّ من أن يؤدي هذا التفتت إلى إعاقة النضال الديمقراطي . فهو ، وقد زاده حدةً قدوم المهاجرين ، يقترن بانفصام يكاد يكون شاملاً ، بين مجموعات عنصرية . وإن تحليلاً يمنح الامتياز للمعطيات الاقتصادية ، باسم معايير « موضوعية » ، هو تحليل يهدده الوهم بأن المستغلين ، سواء كانوا من السود أو البيض ، سيشتركون في نضال واحد . لكن لم يحدث شيء من ذلك ، لا في نهاية القرن التاسع عشر هذه ، ولا بعد الحرب العالمية الثانية ، والحلم الديمقراطي ، على صعوبة تحقيقه بذاته ، لأنه يتوجه بالنداء إلى أغنى سجايا الطبيعة الإنسانية ، والذي ضحى به الإتجاه الرأسمالي على مذبح مطامع أشد أنانية ، قد شلته العنصرية ، من جهة أخرى ، منذ وثبة الكفاح العمالي الأولى(٨٩) .

غير أن ظهور معالم لها أثرها ، أحيى آمال جميع الذين لا قبل لهم بالاستسلام إلى مصير مفرط في البؤس . ففي مدة ستة عشر عاماً ، ١٨٦٥ ــ ١٨٨١ ، سجلت الصناعة الأمريكية ٥٠٠

(٨٨) «عقب الحديد» ص ٢٨٥ ــ ٢٨٦ .

(٨٩) الفصل الثالث من هذا الكتاب.

إضراب. ولكن كانت المفاجأة من العام ١٨٨١ إلى العام ١٨٨٥ : أربعة أعوام هز البلاد خلالها زهاء ٣٨٠٠٠ إضراب احتشد فيها ٧٫٥ مليون من العمال، وكان القمع أكثر وحشية. وقد بلغ ذروته بين (١٩٠١ــ ١٩٠٤) حين قتلت الشرطة والميليشيا الخاصة، خلال ثلاثة أشهر، في ثلاثين ولاية ١٩٨ عاملاً من مفارز المضربين والمسؤولين عن تنفيذ أوامر الإضراب، وجرحت ١٩٦٦ وألقت في السجون ٦١١٤. هكذا لم يكن في «عقب الحديد» أي شيء من صورة مجردة.

أما الوسائل المستخدمة لسحق مطالب العمال فقد أصبحت لها شهرتها الكاملة في العقد الأخير من القرن التاسع عشر، وذلك بالمسلك الذي سلكته الحكومة وأرباب العمل في الإضرابين الكبيرين، إضراب هومستيد في بنسلفانيا، وإضراب بولمان في الاللنوا، فقد حقق فيهما مبدأ «القانون والنظام» تكرار أقصى انتهاك للديمقراطية.

معركتان عُماليتان كبيرتان

كان مصنع الصلب الكبير الذي يملكه في هومستيد، (الإنساني) أندريو كارنيجيي ــ ويده اليمنى هنري كلاي فريك ــ يستخدم في العام ١٨٩٢، ٨٠٠ عامل اختصاصي و٣٠٠٠ عامل عادي، وكان أصحاب الاختصاص قد حصلوا، بعد إضراب اندلع قبل ثلاث سنوات، على عقد يربط الأجور بتغيرات سعر الفولاذ الذي كان يميل آنذاك إلى الارتفاع. وكانت الخصومة بين العمال الاختصاصين والعاديين صورة تكاد تكون كاملة عن الخصومة بين السكان المحليين والمهاجرين الجدد، فاستغل هنري كلاي فريك تلك الخصومة بينما كان المشروع في إزدهار واضح، وأعلن تخفيضاً للاجور يتراوح بين ١٨ إلى ٢٦٪. وعندما رفض العمال التخفيض أعلن توقيف العمل وإغلاق أبواب المعمل موقناً من خروجه منتصراً من اختبار القوة هذا. منذ ذلك الحين، لم يبق عليه إلا أن يطبق إجراء بسيطاً، تكرر استخدامه حتى عام ١٩٤٠، فقد لجأ إلى وكالة من وكالات التحري التي تقوم باستخدام محطمي الإضراب الذين يدخلون المصنع تحت حماية الشرطة والجيش.

غير أن تصميم العمال كان أقوى مما تصوره فريك ووكالة بنكرتون الخاصة فقد نشبت معركة حقيقية وجهاً لوجه عند أبواب المعمل وأُكره بنكرتون على رفع العلم الأبيض، بعد أن قُتل ثلاثة من عملائه وتسعة عمال. وطلب عمال بتسبورغ من مجلس البلدية أن يرد إلى أندرو كرنيجيي المليون دولار التي أهداها هذا إلى المدينة لتأسيس مكتبة، فمؤسسو السلالات الصناعية الكبرى يعرفون معرفة جيدة كيف يوحدون بين حب الثقافة وحقارة الشروط التي يحملون عمالهم على العيش فيها،

وقد وصف الروائي الكبير جون دوس باسوس شخصية أندرو كرنيجيي المهاجر الفقير المستخدم في أوضع الأعمال، كما يلي:

ما أن كان يملك دولاراً حتى يوظفه،
(أندرو كارنيجيي) اشترى أسهماً لشركتي آدم
اكسبرس وبولمان عندما كانت أسعارها منخفضة،
كان يثق بشركات الخطوط الحديدية
وكان يثق بالمواصلات،
كان واثقاً بوسائل النقل
كان يؤمن بالحديد.
(أندرو كارنيجيي) كان يؤمن بالحديد. فقد بنى
جسوراً وبنى مصانع (بيسمر)[٩٠] وأفراناً لصهر المعادن،
وآلات تصفيح.
(أندرو كارنيجيي) كان يؤمن بالبترول
و(أندرو كارنيجيي) كان يؤمن بالفولاذ،
وفر أمواله دائماً
ما أن يملك مليوناً من الدولارات حتى يوظفه.
(أندرو كارنيجيي) غدا أغنى رجل في العالم ومات
(أندرو كارنيجيي) قدم الملايين من أجل السلام.
أنشأ مكتبات ومعاهد علمية ومؤسسات،
وكلما كان يملك ملياراً من الدولارات كان يُقيم
مؤسسة للاسهام في السلام العالمي... دائماً كان يفعل ذلك إلا
في زمن الحرب[٩١].

كان من الممكن أن يؤول إضراب هومستيد إلى النجاح لو أن أرباب العمل والعمال ظلوا وجهاً لوجه، غير أن الحكومة الفيدرالية عبأت ٨٠٠٠ من الحرس الوطني لسحق الحركة، فعجّلت

(٩٠) إنتاج الفولاذ.

(٩١) ص ٢٩٢ دار النشر غاليمار John Dos Passos 42 Parallele.

ادارة المصنع، وقد اشتد أزرها بهذا الدعم، إلى توجيه ٧٠ من العملاء الذين يستأجرون محطمي الإضراب ليدخلوا المصنع تحت حماية القوى المسلحة. لم يستسلم المضربون، ولا سيما أن جماعات نُظمت في جميع أرجاء البلاد لتمد إليهم يد المعونة، غير أن مدخراتهم ما لبثت أن نضبت وآل الإضراب إلى الإخفاق، أي أواخر تشرين الثاني بعد أن دام خمسة أشهر.

أما إضراب معامل بولمان حيث تُصنع عربات النوم الشهيرة، والذي اندلع بعد ثمانية عشر شهراً خلت على إضراب هومستيد، فقد أتاح الفرصة لنشوب معارك أشد عنفاً من إضراب هومستيد، إذ بيّنت تقاويم هذه المعامل السرعة التي تتجمع فيها الأرباح، ففي الاثنتي عشر شهراً الواقعة بين تموز ١٨٩٢ وتموز ١٨٩٣، دَفعت المصانع المذكورة أجوراً مجموعها ٧٫٢ مليون دولار (أي ١٠٠ دولار لكل عامل شهرياً، تقريباً) بينما بلغت الأرباح التي دُفعت للمساهمين أكثر من ثلث هذا المبلغ أي ٢٫٥٠٠٫٠٠٠ دولار. وكان لادارة الشركة أن تغتبط بهذه النتيجة، إلا أنها كانت تطمع في أرباح أكثر، لذلك عمدت إلى إنقاص عناصرها من ٥٥٠٠ عامل إلى ٣٣٠٠ وإلى تخفيض الأجور بمعدل ٢٥ ــ ٤٠ ٪. أضرب العمال حيال هذه السياسة الشاذة وظلت حركتهم محلية محدودة، لكنهم أدركوا ألّا سبيل إلى النجاح إلا بتضامن قومي. ولذلك قام الزعيم الاشتراكي أوجين ف. دبس Eugene V. Debes بتنظيم مقاطعة واسعة استهدفت عربات بولمان التي قام ١٢٥٠٠٠ من عمال الخطوط الحديدية بفصلها عن خطوطها، وكان طبيعياً أن تقاوم شركات الخطوط الحديدية عملاً كهذا وأن تؤدي مقاومة كهذه إلى إضراب عمال الخطوط.

إن شركات الخطوط الحديدية التي كانت آنذاك في أوج إزدهارها، مصدر عدد من أكبر الثروات التي جُمعت بمساعدة الحكومة ويمنحها الشركات أراضي وتعويضاتٍ. وكانت متضامنة وشركة بولمان التي تصنع جزءاً من تجهيزاتها. ومن جهة أخرى، تجمعت أربع وعشرون شركة منها، دون أن تخشى طائلة القانون، في شركة جنرال ميناجرز التي كان أحد أعضائها ريتشارد ب. أولني محامي شركات الخطوط الحديدية والذي أصبح (وزير العدل) في عهد رئاسة كليفلاند.

وكان الاشتراكي أوجين ف. دبس، قد قام بثلاث حملات انتخابية لصالح غروفر كليفلاند، لأنه كان يقدّر الشجاعة التي حفّزته إلى إدانة «عقب الحديد» الذي تسحق الشركات الكبرى المواطن العادي تحت وطأته(٩٢). غير أن الرئيس كليفلاند، خُدع ببراعة وزير عدله، المشبوه من

(٩٢) المصدر ذاته ص ٩٤.

عدة نواح[٩٣]، فقد لجأ هذا إلى حجة ملتوية استند فيها إلى أن الحكومة، بموجب الدستور، ملزمة بضمان وصول البريد. مع أن عمال الخطوط المضربين كانوا يُفسحون المجال لمرور عربات البريد. لذلك، أقام وزير العدل المذكور الدعوى القضائية على المضربين، ووجه إلى محكمة التحقيق تعليمات فيها الجملة التالية: «إن الوسيلة الصحيحة لمعالجة هذه القضية هي استخدام قوة رادعة حتى حيال أضعف أشكال المقاومة» ورأى رئيس المحكمة أنه مخوّل أن يصرح: «إن نمو المنظمات النقابية ينبغي أن يوقفه القانون عند حده».

لم تكن عبثاً هذه الأقوال، إذ بينما استطاعت شركة (الجنرال ميناجر)، بقدرة قادر، الإفلات من وطأة القانون المضاد لشركات التروست (قانون شيرمان)، فقد استُند إلى هذا القانون ليحظَر على النقابيين كل عمل، حتى ارسال برقية بسيطة لصالح الإضراب. وهذا الإجراء، كما أرادوا أن يظهروا، رسمياً، هو إجراء مبرر، لأن الإضراب يفرض في الواقع قيوداً على التجارة، فهو إذاً يقع تحت طائلة قانون مكافحة شركات (التروست). وهكذا اتخذت واشنطن قرارها بتوجيه القوات المسلحة الاتحادية إلى عشرين ولاية، كان عمال الخطوط الحديدية يبدون نشاطاً خاصاً فيها، وتراءى لحاكم ولاية (الايلينوا) أن هذه البادرة لا تُطاق فاحتج عليها إلى الرئيس.

لم يتوجه الجند إلى مواطن الإضراب الحامية ليعرضوا قوة لا تنوي السلطة استخدامها، وفي ٥ تموز ١٨٩٤ شنّت على المضربين هجمة سلاحها الحراب فتراجعوا، إلّا أنهم أحرقوا في اليوم التالي من أملاك شركات الخطوط الحديدية ما قُدرت قيمته بـ (٣٤٠) ألف دولار ودفعت وحشية القمع مجموعات من الضباط إلى الإحتجاج على الدور الذي تحمل الحكومة الجيش على القيام به. وفي ٧ تموز بلغ عدد القتلى عشرين من المضربين، وعُبئت قوات عسكرية في ولايتي كاليفورنيا وميتشغان. وحيال استمرار الإضراب أصدر الرئيس (غروفر كليفلاند) بلاغاً يحظّر التجمع في ثماني ولايات: بلغ عدد القوات المسلحة في مدينة (شيكاغو) وحدها (١٤٠٠٠) رجل. وفي ١٠ تموز أُضيف اثنان إلى لائحة القتلى. وبلغ قلق (العقلاء) حداً حمل مجلس النواب على اتخاذ قرار بالموافقة على تدخل الجيش. وهكذا يكون أولئك الذين انتخبتهم الأمة قد وقفوا إلى جانب نظام لا يقوّمون اعوجاجه. وعمدت الشرطة إلى توقيف (٧٠٥) من المضربين الذين آلت حركتهم ابتداءً من ذلك إلى الإخفاق.

---

(٩٣) لمعرفة دوره في السياسة الامبريالية التي تبعها الولايات المتحدة في أمريكا اللاتينية انظر (الإمبراطورية الأمريكية) لمؤلف هذا الكتاب ص: ١٢٧ ــ ١٢٩.

إن نقائص نظام يدَّعي الديمقراطية ولا يستطيع، على الرغم من الانتخاب العام، التوصل إلى إحقاق العدالة لصالح سواد الشعب، هذه النقائص تحمل عدداً كبيراً من الناس على التساؤل: هل تكون الديمقراطية متلائمة ورأس المال هذا الذي لا يردعه رادع والذي يواجه المتسغلين (بفتح الغين) بقوة المال والسلاح؟.

إن (أوجين ف. دبس) المرشح الاشتراكي الذي لم يحصل إلا على (٩٥٠٠٠) صوت في انتخابات الرئاسة عام (١٩٠٠) نال (٤٠٠) ألف صوت فيها بعد أربع سنوات، ونال (٩٠٠,٠٠٠) عام ١٩١٢ إنه لتقدم مشجع، إلا أن الرقم الأخير يبقى مع ذلك ضئيلاً ولا يمثل سوى (٦٪) من مجموع الناخبين. ولعل الأمور، إذاً، لا تتقرر أمام صناديق الانتخابات؟ أم لعل الأفكار قد بدأت تتطوّر؟ لقد أفادت النشرات الاشتراكية ــ على كل حال، من اسهام أسماء كانت قد اشتهرت أو أصبحت مشهورة بعد ذلك مثل (شروود أندرسون ــ والتر ليبمان ــ يوتبون سانكلير ــ جاك لندن ــ جون ريد وغيرهم...).

وما دامت الانتخابات لم تؤد إلى أي حل، فقد تتابعت النزاعات الدامية. ففي شيكاغو (عام ١٩٠٥) انتهى إضراب سائقي الشحن بمصرع عشرين سائقاً و(٤٠٠) جريح و(٥٠٠) معتقل. وتفاقم إضراب عمال المناجم في (كولورادو) حتى تحوّل إلى حرب أهلية صغيرة. وفي العام ١٩١٠ كان مليوناً صبي يعملون بأجر وهمي (من دولارين إلى ثلاثة في الأسبوع). وقد جاء في تقرير حكومي أن أكثر من (٣٥٠٠٠) عامل قضوا نحبهم في أثناء العمل خلال العام ١٩١٤ وحده. كان الظمأ إلى الكسب لا يرضى بتخصيص اعتمادات للتأمين ضد طوارئ العمل، أو في الأقل، بتخفيف أشد الأخطار الناجمة عن العمل.

إن نتائج مفهوم كهذا لتوسع رأس المال هي نتائج وخيمة. وقد أبدى عليه الرئيس (وودرو ويلسون) عام ١٩١٣ الملاحظة التالية مستنتجاً: «إن سادة الحكم في الولايات المتحدة يتألفون من تحالف الرأسماليين والصناعيين». وقد لخصت لجنة حكومية الوضع الإجتماعي بقولها: «تُقدر أكبر ثروة خاصة في الولايات المتحدة بمليار دولار، وهي تعادل ما يملكه (٢٥٠٠٠٠٠) شخص من الفقراء، معدل ثروة كل منهم زهاء ٤٠٠ دولار» وفي آن واحد، هنالك ٢٤ أسرة تربح كل منها أكثر من مليون دولار سنوياً. وديمقراطية كهذه هي ديمقراطية لا تهتم بتخفيف وطأة أكثر أنواع التفاوت والاجحاف شدة، ولا تهتم بتقديم الحد الأدنى اللائق من الأجر لمن يعملون: إذ ما قيمة مواطنين كهؤلاء؟!.

وأكثر من ذلك إن هذه الديمقراطية المدهشة تستمر في قتل من يجرؤ على الإحتجاج . ففي العام ١٩٠٣ ــ ١٩٠٤ ، أخفق إضراب « كريبل كريك » في الكولورادو ، بعد استمراره مدة ١٤ شهراً وانتهى بقتل ٤٢ من عمال المناجم وجرح ١١٢ وتوقيف ١٣٤٥ توقيفاً تعسفياً ، ونفي ٧٧٣ عاملاً من الولاية . والحادثة التي لا تكاد تُصدق هي أن القوات المسلحة الفدرالية المكلفة توطيد الأمن ، كانت تقبض رواتبها من أرباب العمل وأن الجنرال « شيرمان بيل » قائدها ، رفض بكل بساطة الرضوخ لقرار قاضٍ شريف وشجاع أصدر إليه الأمر بالإفراج عن السجناء المعتقلين اعتقالاً غير شرعي . وقد صرح القائد المذكور بكل فظاظة : « فليمض الدستور إلى الجحيم ! نحن لا نتقيد بالدستور ! » كذلك شملت الحصانة رأسمالياً كبيراً هو « جون د . روكفلر » الذي فوجئ عماله في « لودلو » (في الكولورادو) بالجنود يحدقون بمخيمهم ويصببون البترول على الخيم ويشعلون فيها النار . وفي عيد الفصح ، (عام ١٩١٤) ، مات ثلاثة عشر صبياً من عمال المناجم وامرأة في لهيب النار ، وقُتل ستة رجال بطرق مختلفة ، وبعد مرور عامين ، قُتل عاملان من عمال شركة « ستاندر أويل » في ولاية نيوجرسي .

كان ينبغي الكثير من الدم المهراق ليُفرض على عدد متكاثر من العمال ، واقع بسيط هو أن الديمقراطية ، بممارستها على هذا النحو ، وبإرادة الحكومات التي وضعت القوات المسلحة في خدمة المؤسسات الصناعية الكبرى ، قد جردت من كل قيمة فعلية النصر الكبير الذي حققته الثورة الأمريكية بإلغائها القيود الانتخابية (ضريبة حق الانتخاب) وإعلانها حق الانتخاب العام . فقد استمرت السلطة في تمثيلها طبقة المالكين ، وفي إتخاذها هويتهم ، أما البسطاء الذين يريدون إبراز حقوقهم إلى حيز الوجود فسيُرغمون على ابتداع وسائل عمل أخرى . وهذا الدور قام به ، في مطلع القرن ، التنظيم الذي عُرف باسم « الووبليس » «Wobblies» ابتداءً من عام ١٩٠٥ ، واسمه الكامل « عمال العالم الصناعيين » (I.W.W) .

حركة ثورية

كان أولئك العمال ، بمخيلتهم الخصبة ، قادرين على أعمال العنف وفي آن واحد على استثمار تأثير الفجاءة ، وعلى التأثير أيضاً في الرأي العام وقد أسبغوا على الحركة العمالية خلال عشر سنوات تألقاً رائعاً . كانت حركتهم عابرة ، وبخاصة بمرحلة ساد فيها بؤس كبير ، وفيها كان أناس بسطاء واثقون بحقهم الصريح ، لا يتقيدون بأية صفة شرعية ولا أية نزعة محافظة .

غير أن الحكومة الأمريكية استعملت في مكافحة هذه الحركة سلسلة من الأسلحة وبلا أي هوادة. وما كادت تمضي على تأسيسها أشهر معدودة حتى وُجِد حاكم ولاية (الايد Idaho) ــ فرانك ستننبرغ ــ مقتولاً بطريقة غامضة في ٣٠ كانون الأول ١٩٠٥، وعمال ا هم الذين رجحوا كفة نجاحه في الانتخابات. إلا أن ذلك لم يردعه بعد وصوله إلى السلط توجيه الميلشيا إلى عمال المناجم المضربين في عام ١٨٩٢ في (كوردالين : Cœur, d'Alene) أُعتقل (٦٠٠) منهم. لكن الحاكم السابق كان يتمتع آنذاك بحرية المتقاعد. فمن الذي قت

ثمة ما يُغري بتفسير هذه الجريمة بانتقام قام به العمال. وقد قام بمهمة البحث عن رجل عُرف بمهارته في هذا النوع من الأعمال هو التحري الخاص (جيمس مكبارلان) من (بانكرتون) وكان، لثلاثين عاماً خلت، قد سبب لعمال (مولي ماغيرز Molly Maguires الإعدام شنقاً. وبعد تحقيق عاجل أُتهم بيغ بيل هايوود زعيم (I.W.W) حركة العمال الجديدة آخرين بالقتل وقدم ضدهم (شاهد إثبات زعم أن اسمه اورتشارد).

كانت ولاية (الايداهو) التي وقعت الجريمة على أرضها قد طلبت تسليم ثلاثة متهمين ولاية (كولورادو) إليها لكن إجراءات التسليم قد تتطلب وقتاً طويلاً، بينما كانت السلطات المد في الولاية عازمة على أن تُنهي هذه الدعوى بأقصى ما تستطيع إليه سبيلاً من السرعة. وقع (الكولورادو) قرار التسليم مساء يوم سبت ولم يَطّلع عليه محامو الدفاع، وسيق المتهمون الثلاثة الفور إلى ولاية (الايداهو).

لكن هذه الدعوى لم تسر كما كان متوقعاً لها، ففي المحكمة ظهر أن (شاهد الإثبات) ا قدمته وكالة (بانكرتون) لا يُسمى كما ادعى، بل اسمه الحقيقي (الفريد هورسلي) وهو ذو ماضٍ من الإجرام ما فرض عليه عقوبة السجن مدى الحياة. وهكذا برئت ساحة (بيغ بيل هايو والمتهمين الآخرين[٩٥].

لم يتردد الرئيس تيودور روزفلت، غداة الدعوى، بخرق مبدأ الفصل بين السلطات ل يعلن أن بيغ بيل وزميليه هم مواطنون غير مرغوب فيهم، وعلى الفور اندفع الطلاب في جميع أر

---

(٩٤) الفصل الأول من هذا الكتاب.

(٩٥) وصفنا الوسائل التي استخدمتها السلطات لقمع الحركة في الفصل الثاني، واقتصرنا في هذا الفصل على أسا الكفاح الجديدة التي ابتدعتهاهذه الحركة.

الولايات المتحدة الأمريكية يعلنون تضامنهم حاملين لافتات كتبوا عليها : «أنا مواطن غير مرغوب فيه» . وقد عادت هذه الفكرة ذاتها إلى الانبثاق مرة أخرى بعد ثلاثة وستين عاماً تحت شعار : «نحن جميعاً يهود ألمان» ، عندما واجه دانيل كوهن Daniel Cohn ، في باريس بعض الصعوبات .

يرينا تاريخ هذه الحركة العمالية الوجيز ، كيف استطاعت ، بمجملها ، أن تطبق أساليبها في العمل ، حسب التقنيات التي كان يستخدمها أرباب العمل والحكومة . إنما على الرغم مما أبداه مناضلوها من فاعلية (ديناميه) نادرة ، لم يمسكوا بزمام المبادرة في عملياتهم . لكنهم برهنوا عند مواجهتهم مواقف جديدة ، على عقل مبدع فائق الخصب ، مع بقائهم عملياً في حالة الدفاع . فمنذ المرحلة التي تقدمت الاستقلال ، كان المالكون هم الذين بدؤوا تاريخياً ، الكفاح الطبقي ، وعلى الرغم من التنازلات التي أكرهوا عليها ، ظلوا محتفظين دائماً بالمبادرة ، بينما فُرض على العمال الاكتفاء بالرد . ولم تشذ حركة العمال الصناعيين (I.W.W) عن القاعدة .

على الرغم من ذلك ، وجد أرباب العمل والحكومة أنفسهم أمام خصم ما اعتادوه من قبل . من هذا القبيل ما قام به العمال في تموز من عام ١٩٠٩ ، عندما أعلنوا الإضراب في معمل المعادن في ولاية بنسلفانيا ، إحتجاجاً على إجراء واسع الانتشار ، هو «الأجر المجمل» Pool System الذي يتلقى بموجبه عمال من اختصاص واحد ، أجراً إجمالياً يوزعه عليهم رئيس العمال ، وهذا ما يدعم سلطة الرؤساء الصغار ، إلا أنه يسبب التعسف والفساد مباشرة . فرئيس العمال يوزع على من هم بأمرته الحظوة أو الاجحاف للتفرقة بينهم ، وهو يقرر بعض التسريحات ، وعند ملء الوظائف الشاغرة ، لا يلقى أي عناء في العثور ، بين جمهور المرشحين للعمل ، على العامل المستعد أن يدفع من أجره الشخصي مبلغاً ما لمن أنعم عليه بالعمل .

أحدقت قوى الأمن ، منذ أول إضراب ، بالمصنع (وعددهم ٣٠٠ رجل) . قُتل أحد العمال ، وتلقى الضابط الذي أُلقيت على عاتقه مهمة القمع رسالة تحمل توقيع : لجنة مجهولة . جاء فيها : «كلما قضيت على حياة عامل ، سيُقضى على حياة جندي» ، لم يكن هذا التهديد من العبث ، فقد قُتل خلال أسبوع عشرة جنود ، أما المضربون المقبوض عليهم ، فقد كانوا يُشدون إلى الجياد ويجُرُّون في شوارع المدينة ، على الأرض . ولما كان ميزان القوى جد متفاوت ، محلياً ، فقد حصل العمال الصناعيون على معونة عمال الخطوط الحديدية الذين رفضوا نقل «محطمي الإضراب» ، وعلى معظم الخطوط ، كان يعمد المستخدمون ، إما إلى إقناع محطمي الإضراب المأجورين بالعدول عن القيام

بعملهم، أو إلى إخراجهم بالقوة من الرتل. وهكذا لم تتخل ادارة المصنع عن أسلوب «الأجر المجمل» فحسب، بل دفعت زيادة أجور قدرها ١٥٪.

واجه هؤلاء العمال في مصانع النسيج في لورانس (ولاية الماساشوستس) موقفاً أشد، إذ ما كاد ينشب النزاع في العام ١٩١٢، حتى أعلن المسؤول عن قوى الأمن عن مقاصده الصريحة قائلاً: «لسنا في صدد ملاعبة المضربين الذين لا يحترمون القانون، فالجنود سيطلقون النار قاصدين القتل». ثم أضيف الترهيب إلى الاستثارة، حين اكتشفت الشرطة كمية من الديناميت مخبأة في أماكن عدة واتهمت العمال (Wobblies) بإقامة مستودعات المتفجرات هذه، فأقدمت السلطة على توقيف ٣٣٥ عاملاً من المضربين، وقتلت امرأة في احدى المناوشات.

خطرت عندئذٍ للعمال طريقة تُتيح تخفيف الأعباء المادية التي كانت تنوء بها كواهلهم، وفي آنٍ واحد، امتداد كفاحهم إلى الصعيد الشعبي وتوسيعه. فطلبوا من بعض أسر مدينة نيويورك أن تستضيف، في مدة النزاع، أبناء المضربين في لورانس، ولا سيما أبناء السجناء منهم. وغادرت أول قافلة من الأولاد المدينة بلا صعوبة، لكن ما أن أُعلمت السلطة بذلك حتى قررت منع المجموعات المقبلة من مغادرة المدينة. وكان جمهور كبير يواكب الأولاد في طريقهم إلى المحطة، عندما قامت الشرطة بهجمة وحشية على الموكب. فأعلن العمال تهديدهم وهو: «إما أن تفتحوا أبواب السجون، وإلا أغلقنا أبواب المصانع» للحيلولة دون دخول محطمي الإضراب المأجورين. وبعد انقضاء شهرين تكلل الإضراب بفوز العمال.

ظلت الدعوى بتهمة إقامة مستودعات سرية للمتفجرات قائمة. وخلال جلسات المحكمة التي تتابعت مدة شهرين، اكتشف القاضي والمحلفون أن مستودعات الديناميت قد أقامها رجل أعمال من مدينة لورانس كان عميلاً لشركة «الأمريكان وولّن» صاحبة المصنع. وهكذا كُشف القناع عن مقيمي الدعوى، وبرئت ساحة العمال المناضلين الذين أرادوا إلصاق التهمة بهم.

أدهش عمل «الوبليس» الرأي العام، فقد أعطوه عن أنفسهم صورة رجال بسطاء صرحاء وخشنين، يتمتعون بمخيلة خصبة، وقادرين على اجتذاب عطف قوي. وقد جعلت لهم براءة زعيمهم بيغ بيل، منذ مولد حركتهم، ثم قرار دعوى لورانس، سمعة وشهرة واسعتين لإفلاتهم من الشراك الفظة التي نصّبها لهم حراس النظام. وقد بلغت شعبيتهم الأوج، ولا سيما في أوساط أفقر طبقات العمال، بمهاجمتهم العنيفة أسلوب «الأجر المجمل»، وبحملهم بعض الأسر على إيواء أبناء

عمال مضربين، وباحاطتهم تهديدات «لجنتهم المجهولة» بجوٍ من الكتمان العجيب، وكذلك ببلاغة زعمائهم الخالية من التكلف ونشاط مناضليهم الذي لا يفتر، وهم يجوبون أرجاء البلد لتحقيق التضامن عند إعلان أي إضراب للعمال. غير أن اتحاد العمل الأمريكي الذي يقوده صموئيل غامبرز، مع «نقابات الحرفيين التي تضم أفضل العمال مهارة، والمتقاضين أجوراً جيدة نسبياً. والراغبين في الاحتفاظ بميزاتهم» كان ينظر إلى العمال الصناعيين (الوبليس أو I.W.W)، بعين الريبة. فهؤلاء هم، في نظر أرباب العمل، الحيوان الذي ينبغي أن يُقتل، وقد دفعوا، في الواقع، ثمن شعبيتهم غالياً جداً. ففي العام ١٩١٣. قُتل خمسة منهم في ولاية الالينوا وأُعتقل ١٥٠٠. وكان لهم شاعرهم وهو جوي هيل، صاحب أناشيد مطالب العمال، وهو وجه أسطوري غدا اسمه مقدساً عند الشعب، بعد إعدامه في العام ١٩١٥ لجريمة قتل لم يرتكبها على الأرجح. وقد عارض «الوبليس» وهم العمال الأميون الذين يرون في أي حرب نزاعاً امبريالياً تخسر فيه طبقة العمال كل شيء ولا تربح شيئاً، تدخل الولايات المتحدة في الحرب العالمية الأولى، كما عارضه معهم اشتراكيو أوجين دبس. وهذا ما سبب القضاء عليهم فقد طُبق عليهم قانون التجسس(٩٦) الصادر في العام ١٩١٧، كما طُبق على منظمات العمال المسالمة تطبيقاً بلغ غاية الشدة والعنف. واستخدمت الشرطة على نطاق واسع، لتفتيتهم والتغلب عليهم، أساليب تم تحسينها، بعد ذلك، لافقاد الزعماء السود ومعارضي الحرب الفيتنامية مكانتهم وسمعتهم، كالسطو على منازلهم والشهادات الكاذبة ضدهم وتوقيفهم بالمئات. وقد اضطر بيغ بيل إلى مغادرة البلاد، تفادياً لدعوى لا سبيل إلى الشك في نتيجتها والحكم فيها، وبعد ثورة اكتوبر، كان لا بدّ من اللجوء إلى الاتحاد السوفييتي حيث قضى نحبه في العام ١٩٢٨.

«النقابات لا ضرورة لوجودها»

أتاحت الحماسة الوطنية التي أثارتها الحرب العالمية الأولى القضاء على أعظم منظمات العمال فاعلية، بسبب دعوتها إلى السلم. كذلك أوقف، في آن واحد وحوكم عدد كبير من الاشتراكيين والفوضويين، وحُكم عليهم بعقوبات سجن شاقة، وهكذا خلا المسرح من مثيري القلاقل الذين كانوا يعكرون صفو المالكين. وهذه التضحية، ليست، في نظر الطبقة الحاكمة، من أقل مكاسب الحرب العالمية الأولى، إذ ما كاد السلام يعود حتى غدت أمريكا لا تفكر إلا باستئناف سير الأعمال

(٩٦) الفصل الثاني من هذه الكتاب.

الطبيعي، وقد أضحى هذا أكثر سهولة، فمثيرو القلاقل لا سبيل لهم إلى الأذى، بعد الآن.

ولكن هاهو أكبر إضراب شهدته أمريكا، يندلع في أيلول ١٩١٩، ويشترك فيه ٣٥٠٠٠٠ عامل من عمال المعادن، قادهم رجل في الثامنة والثلاثين من عمره، هو ويليام ز. فوستر، الذي غدا، بعد ذلك، زعيم الحزب الشيوعي الأمريكي وكان على الحكومة أن تقاوم بشدة وسرعة، إن أرادت ألّا تدع الأحداث تتجاوزها. فعمدت إلى تعبئة ٢٥٠٠٠ رجل استخدموا أسلحتهم، فسقط عشرون من المضربين قتلى، وجُرح مئات. وقامت عمليات التوقيف والدعاوى على قدم وساق. وانتهى الأمر بإخفاق الإضراب. إنما لم يلبث أن جاء دور عمال مناجم الفحم في الإضراب، وتوقف ٤٠٠,٠٠٠ منهم عن العمل. فأعلن الرئيس وودرو ولسون (الديمقراطي) أن الإضراب عمل لا شرعي. لكن لماذا؟ وأي قانون ينتهك الإضراب؟ ليس من يعرف هذا. غير أن جون ل. لويس، زعيم عمال المناجم قال مؤكداً: «لا قبل لنا بمقارعة الحكومة». وفي الواقع، راوده الأمل بالحصول، بطريق المفاوضة، على ما لا يستطيع الحصول عليه بالإضراب. لكنه أخطأ، فقد استأنف العمال عملهم، حسب الشروط السابقة ذاتها.

اطمأن النظام القائم، حق الاطمئنان. فقد عمد ألبرت هـ. غاري، الذي أُطلق اسمه على المركز الحديدي الكبير في الانديانا إلى استقاء العبرة من التاريخ. وهو (محامي أعمال) أوكل إليه مورغان في عام ١٨٩٨ أمر العناية بتنظيم شركة «الفدرال ستيل». وفي عام ١٩١٩، أقنع هذا المحكمة العليا أن شركته، التي كانت آنذاك أقوى الشركات، لا تقع تحت طائلة القوانين المضادة لشركات التروست. وهو ذاته، الذي حطم هذا العام، إضراب ٣٥٠٠٠٠ عامل من عمال المعادن. وخاطب أصحاب أسهم شركة U.S ستيل قائلاً لهم ما في خاطره حقاً ومايرغبون هم في سماعه: «قد يكون لوجود النقابات ما يبرره، قبل أيامنا بأمد طويل، فأنا أرى أن العمال لم يُعاملوا دائماً بإنصاف، أما الآن، فرأي الأغلبية الكبرى من أرباب العمل والعمال هو أن نقابات العمال ليس لوجودها أية حاجة» إذاً، كل شيء يسير نحو الأفضل.

أدت الحرب حقاً، إلى رفع مستوى المعيشة، لكنَّ هذا الإزدهار لم يكن في توزعه أكثر إنصافاً من قبل، حتى أن نشوب نزاع (في تموز ١٩٢٢) أحدث دوياً كبيراً، كذّب أقوال ألبرت غاري السارة. فقد أضرب ٤٠٠ عامل من عمال الخطوط الحديدية، لا للمطالبة بتحسين أوضاعهم، إنما إحتجاجاً على تخفيض أجورهم. أحسَّ وزير العدل أن الأمر يقتضي السرعة، فحصل من إحدى المحاكم على قرار يمتاز بشدته: وهو تعليق حق التجمع وحظره على عمال الخطوط

الحديدية، ومنع نقاباتهم من استخدام أموالها الخاصة لدعم الإضراب، والحكم بأن المضربين لا يحق لهم الاتصال، بعضهم ببعض، سواءً شفهياً أو بتبادل الرسائل أو المخابرات الهاتفية. وكل مخالفة تُحال إلى المحاكم، بلا شك، وتُفرض على المخالفين عقوبات السجن.. فماذا بقي من الإتجاه الديمقراطي؟.

القانون يسير ضد العمال: ولكن هذا لا يكفي، بل ينبغي للقانون أن يخدم أرباب العمل بطريقة مباشرة. وهكذا رأينا الرئيس ولسون الذي أمر بتدخل الجند ضد عمال المعادن، وأعلن أن إضراب عمال المناجم غير قانوني، يقنع الكونغرس بالتصويت على القانون: Webb وبّ (١٩١٨)، الذي يضفي المرونة على قانون شيرمان (ضد التروست)، ليسمح للمصدرين أن ينتظموا في شركات (الكارتل)، كي يتمكنوا من مقاومة منافسيهم الأجانب، مقاومة أشد فاعلية، في الأسواق العالمية. فهل ثمة تدبير آخر يدل دلالة أوضح على أفضلية الديمقراطية الأمريكية!... فسنوات الحياد: (١٩١٤ ــ ١٩١٧)، حملت لأمريكا إزدهاراً لا عهد لها به، بينما كانت الحرب تهد قوى منافساتها الأوربية. فالتضامن بين الديمقراطيات ليس أكثر وجوداً من التضامن بين الطبقات الإجتماعية داخل المجتمع الأمريكي. وكل اعتبار للمصلحة العامة يُمّحى أمام هدف واحد هو التوسع الرأسمالي الأمريكي، لغير صالح العمال الأمريكيين، ولغير صالح حلفاء الأمس.

استمرت السياسة التي اتبعها الديمقراطي وودرو ولسون واتسعت في عهد الرؤساء الجمهوريين،: وارّن هاردنغ (١٩٢٠ ــ ١٩٢٤)، وكالفن كولدج (١٩٢٤ ــ ١٩٢٨) وهربرت هوفر (١٩٢٨ ــ ١٩٣٢). وإذا كان ثمة فروق دقيقة تفصل بين الحزبين الكبيرين فهما يتلاقيان عند موقف يمكن تلخيصه كما يلي: إن تراكم رأس المال، وهو تراكم ضروري للتنمية الصناعية، يؤدي، بلا شك، إلى مظالم إجتماعية خطيرة، لا تتلاءم والمثل الديمقراطي الأعلى.. لكن الديمقراطية ليست شاغل أمريكا الأساسي، وكالفن كولدج يقول: «إن قضية أمريكا الكبرى، هي الأعمال» كل شيء يُستغل من أجل إزدهار «الأعمال».

ازداد المال المدخر بين عامي ١٩١٤ و١٩٢٥، من ٨ مليارات إلى ٢٣ ملياراً من الدولارات. وبين عامي ١٩٢١ و١٩٢٩، حقق الدخل القومي قفزة من ٥٩٫٤ مليار دولار إلى ٨٧٫٢ مليار. والصناعة التي أنتجت في عام ١٩١٤، ٥٦٩٠٥٤ سيارة طرحت في الأسواق، عام ١٩٢٩، ٥٫٦٢١٧١٥ سيارة وارتفع الدخل الفردي من ٥٢٢ دولار إلى ٧١٦ من عام ١٩٢١ إلى ١٩٢٩. لكنّها أرقام خادعة، لأن وسائل الاحصاء المستعملة تسدل القناع على مناطق

بؤس تُجنى فيها ثروات خيالية . وعلى الرغم من ذلك ، تحدث الناس مندهشين عن معجزة النجاح الأمريكي . وهو نجاح يعود ، في الأخص ، إلى الإثراء الناجم عن حياد الولايات المتحدة في أوائل الحرب العالمية الأولى . فقبيل هذا النزاع الأوروبي ، بلغ توظيف رؤوس المال الأمريكية في الخارج ٣٥٠٠ مليون دولار ، بينما بلغت التوظيفات الأجنبية في أمريكا أكثر من الضعف (٧٢٠٠ مليون) فالحرب قلبت هذا الوضع جالبة إلى الولايات المتحدة مبلغ ١٤٠٠٠ مليون دولار من الديمقراطيات الأوربية[٩٧] .

فهل كان العمال الصناعيون I.W.W الوبليس على ضلال عندما وسموا الحرب العالمية الأولى بالسمة الامبريالية ؟ لقد أغنى هذا النزاع المسلح الولايات المتحدة ، وجعل منها صيرفي العالم الحقيقي ، ومكنها من تمويل استثماراتها ، وتتابعت السياسة ذاتها ، بعد الحرب ، فزيدت رسوم الاستيراد على السلع الصناعية . وعندما يُلقى على عاتق الذين (يملكون) البلاد ، حكمها أيضاً ، لا يمكن أن يسير أمر من الأمور بلا تجاوزات تكشف عن طبيعة النظام . وفي أقل من عامين ، كان أحد الوزراء في السجن لثبوت تهمة الرشوة عليه ، كما كادت تُفرض عقوبة السجن على وزيرين آخرين . وقد فوت الموت على الرئيس هاردنغ أن يرى اثنين من رجاله المقربين ، يحالان إلى القضاء هما : ألبرت ب . فولّ ، وزير الداخلية الذي غش الدولة بستة ملايين دولار ، بتحويليه حقول بترول احتياطية تابعة للبحرية ، إلى شركات خاصة ، لقاء رشوة قدرها ٤٠٠٠٠٠ دولار ، والنائب العام ، هارّي هـ . دوغرتي ، الذي سحق في عام ١٩٢٢ . إضراب عمال الخطوط الحديدية ، كما ذكرنا .

أزمة رأس المال ونجاح الديمقراطية

هذا الفساد ، حتى عندما يصل أعلى مراتب الحكومة ومستوياتها ، لا يعبّر ، مع ذلك ، بدقة عن حقيقة فلسفة القائمين على الحكم . إنه في أحط مستوياته ، ترجمان عن حب المال الذي يضحّى بكل شيء من أجله . أما ما ينم ويكشف ، أكثر من الفساد ، فهو الإثراء غير المشروع بطرق قانونية ، وهنا لا يتحقق ذلك بانتهاكات فظة لقواعد اللعب ، إنما بإرادة سياسية هي إرادة خيانة روح الديمقراطية ذاتها ، لوضع القانون العام في خدمة أفراد معدودين .

---

(٩٧) تخلت فرنسا وإنكلترا للولايات المتحدة (١٩١٤ــ١٩١٧) عن ٢٠٠٠ مليون دولار (بقيمتها الفعلية) كانت لهما في أمريكا ، وذلك لتمويل مجهودهما الحربي . وينبغي أن يُضاف إلى هذا الرقم الـ ٢٦٠٠ مليون دولار (قروض ــ بالدولار) ، ثم الـ ٩٥٠٠ مليون (حسب قانون الدين) ، أو (حرية الدين) .

ضرب أول مثل على ذلك ، غداة الحرب العالمية الأولى ، حين عمدت الحكومة الأمريكية إلى بناء محطة توليد كهربائية كبيرة في « موسكل شولز » في وادي « تنيسي » ، بأموال الدولة وذلك لصنع مواد كيمياوية ضرورية للتسليح . وما أن وضعت الحرب أوزارها ، حتى اتفق الجمهوريون والديمقراطيون المحافظون على المطالبة بأن تُباع أو تؤجر محطة التوليد هذه (التي بُنيت بأموال المكلفين) بمبلغ زهيد إلى شركات خاصة . وافق على الطلب ثلاثة رؤساء هم هاردنغ ، وكولدج وهوفر . وبعد سبع سنوات من الجهود المتتابعة ، تمكنت العناصر التقدمية في الكونغرس من حمله على إتخاذ قرار يقضي ببقاء المحطة ملكاً للدولة . غير أن الرئيس كولدج ، خادم رجال الأعمال الأمين ، استعمل حقه الرئاسي في النقض وتم التصويت على قرار مماثل ، في العام ١٩٣١ ، فلجأ الرئيس هوفر إلى حقه في الاعتراض أيضاً . وهذا يعني بوضوح أن الدولة لا تعد نفسها حارساً للمصلحة العامة ، بل الأصح ، أنها تتظاهر بتقديرها أن الصناعة الكبيرة الخاصة مهما كان رأي ممثلي الشعب ، جديرة كل الجدارة بخدمة النفع العام ، ولا غرض آخر لها .

لم تنته القصة ، فقد بقيت محطة التوليد ملكاً للدولة ، إنما لم يتسن ذلك حتى نشبت أزمة ١٩٢٩ ــ ١٩٣٠ الكبرى . والأسباب التقنية التي أثارتها معروفة ، إنما لا بدَّ من المرور عليها سريعاً لنفهم كيف حُلت هذه المعضلة . فعند نهاية رئاسة وودرو ولسون التي أدت بدورها إلى إزدهار مصطنع ، وفي عهد الرؤساء الثلاثة ، هاردنغ وكولدج وهوفر ، تحقق تكديس سريع لرأس المال ، وتكاثرت أسباب الأزمة وتضافرت . حتى أن ٥٠ ٪ من ثروة البلد الصناعية في العام ١٩٣٠ ، كانت في أيدي ٢٠٠ شركة . وفي ١٩١٩ ، تحقق ٨٩ اندماجاً لـ ٤٣٨ مشروعاً أو مصنعاً ، وعام ١٩٢٨ : اندمج ١٠٣٨ مشروعاً أو مصنعاً ، في ٢٢١ . وتمكنت ستة تكتلات كانت تسيطر في العام ١٩١٥ ، على ٢٢٫٨ ٪ من الطاقة الكهربائية ، من السيطرة على ٥٣ ٪ منها عام ١٩٢٥ . كذلك توقف مفعول القانون المضاد للتروست ، والهادف إلى حماية المستهلك ، بينما كان كل شيء يعمل على تمهيد السبيل لظهور مشاريع جبارة تجهل قوانين المنافسة . وأصبحت حرية المشاريع والأعمال لا تعني حرية التنافس ، وتحولت إلى حرية فرض الأسعار والأجور فرضاً تعسفياً . وشمل التجمع الإنتاج والتجارة والمصرف . فقد كان في الولايات المتحدة في العام ١٩٢١ ، ٣٠٨١٢ مصرفاً انخفضت بعد عشر سنوات إلى ٢٢٠٠٠ مصرف ، وباندماج Chase National Bank وشركة Equitable Trust ، قام أكبر مصرف في العالم ، في ذلك العهد .

إن هذا التقويم لادارة الرؤساء الثلاثة هاردنغ وكولدج وهوفر ، تكمله الأعداد التالية التي

سجلها عام ١٩٣٢ ، مكتب البحوث الاقتصادية القومي : انخفضت القدرة الشرائية إلى ٨٣ ٪ والإنتاج ٤٠ ٪ والأجور ٦٠ ٪ ، والأسهم ٥٧ ٪ . وزاد في ذلك أن ثلاثة عشر مليون عامل ، دمر حياتهم مالكو البلاد وحكامها ، أصبحوا يترددون على مكاتب البطالة عن العمل ويتناولون الحساء الشعبي . وقد شجعهم الصيرفي اندرو ميللون الذي عينه الرئيس هوفر وزير خزانته ، بقوله : « هكذا سيجهد الشعب أكثر ، ويعيش حياة خلقية أفضل » خلال ذلك ، يستمر رخاء الأغنياء الذين عجلوا في نشوب الأزمة . لكن الشعب اختار فرانكلن د . روزفلت للرئاسة الذي أحاط محطة الطاقة في « موسكل شولز » بتنظيم Tennesse Valley Authority الشهير . فهل كان ينبغي ، لتأخذ مبادئ الديمقراطية حقوقها ، أن يغرق رأس المال في أزمة سببها تجاوزه واستغلاله ؟ .

إنها نادرة تلك الظروف التاريخية التي يعتمد فيها رئيس على القوى التي اختارته ، فيقف إلى جانب الديمقراطية ويضع قدرة الدولة في خدمة الأغلبية ، لا في خدمة قلة من رجال الأعمال . فعندما حاول روزفلت أن يفرض على رأس المال قواعد يتقيد بها ويحترمها ، كان في سبيله إلى إنقاذ رأس المال الأمريكي هذا ، الذي أربكه وأرهقه أصحاب المشاريع والمصانع ، حين لم يضعوا نصب أعينهم سوى الربح الأعظم . وكان رأس المال يتوخى خنق الديمقراطية بإخضاعه سيادة الشعب لسيطرة أرباب العمل الذين استولوا على حيز كبير من السلطتين التشريعية والتنفيذية . وبفضل « العهد الجديد New Deal » حققت الديمقراطية بعض تقدم بعث في رأس المال ، (وهو في أزمته) ، نشاط جديداً .

في أول الأمر ، خوّل قانون الإصلاح الصناعي القومي العمال حق تنظيم أنفسهم وأجبر أصحاب العمل على التقيد بحد الأجور الأدنى وبتحديد ساعات العمل . وأتاحت للنقابات حملة اتخذت شعاراً لها : « الرئيس يطلب منكم الانضمام إلى الاتحاد » ، دخول أكثر من مليون ونصف المليون عامل فيها . ثم أعطاها قانون « وارنر » ، ١٩٣٥ « ميثاقها الكبير » كما أدى انشقاق حدث في صفوف اتحاد العمل الأمريكي ، المحافظ المتطرف والذي يضم أرستقراطية العمال داخل « النقابات الحرفية » ، إلى ظهور مؤتمر المنظمات الصناعية ، وهو أكثر تقدمية ومنظم في « نقابات الصناعات » التي تضم في قطاع واحد العمال جميعاً ، من اليد العاملة العادية إلى أعلى العمال اختصاصاً .

ومن البديهي أن أوائل رئاسة روزفلت لم تمض بلا نزاعات عنيفة لم يستطع « العهد الجديد » إخمادها إلا شيئاً فشيئاً . وبعد مرور عام على تسلم روزفلت مهام الرئاسة ، اشترك ٤٧٥٠٠٠ عامل ، في عشرين ولاية بإضراب النسيج العام . فعبئ ١١٠٠٠ من الحرس الوطني

للوقوف في وجههم، في ست عشرة ولاية. قُتل في المناوشات عشرة من العمال المضربين وجرح مئات وسُجلت أسماء ١٥٠٠٠ منهم في «لوائح سوداء» أي (رفض استخدامهم). كذلك أدى إضراب التفريغ والتحميل على ساحل المحيط الهادي، إلى مقتل عاملين. وفي ربيع عام ١٩٣٧، حقق هذا التنظيم الصناعي الفتي انتصاره الكبير الأول بعقد اتفاق جماعي مع ميرون تايلور، رئيس شركة «فولاذ الولايات المتحدة»، آنذاك، ثم ممثل روزفلت في الفاتيكان في أثناء الحرب. غير أن معركة إدخال التنظيم النقابي إلى مصانع الفولاذ الأخرى كانت أشد وأقسى، فقد قُتل عشرة عمال وجرح مئة، عندما حاول التنظيم المذكور ضم عمال مصانع «فولاذ الجمهورية» إليه، كما استمرت المعركة أربع سنوات في شركة «فولاذ بيتلحم».

هذا التنظيم ذاته (مؤتمر المنظمات الصناعية) هو أول من طبق تقنية الإضراب في مكان العمل. ففي مدينة فلنت (ولاية الميتشغان) رفض العمال المعتصمون في مصانع شركة الجنرال موتورز، تنفيذ قرار الخروج منها الذي حصلت عليه ادارة الشركة من المحاكم، وقاوموا هجمات الشرطة معلنين تصميمهم على موقفهم هذا، مهما بلغ عدد الضحايا في صفوفهم. أما الحدث الجديد في هذا الإضراب، فهو أن حاكم الولاية، رفض بلباقة وحزم طلب ادارة الشركة بتدخل الحرس الوطني. وانتهى الإضراب برضوخ شركة الجنرال موتورز لمطالب العمال.

كانت حيوية النقابات، في أثناء الأزمة الاقتصادية، فضيحة حقيقية لأرباب العمل الذين وقفوا في وجه روزفلت، ثم سرعان ما نعتوه بـ «الاشتراكي»، على الرغم من أنه شجع الطلب الذي ساعد على استئناف الأعمال والمشاريع، بدعمه مطالب النقابات بتحديد ساعات العمل ورفع الأجور. يضاف إلى ذلك استئناف مشاريع الأشغال العامة الكبرى التي تموّلها الدولة ومعونة العاطلين عن العمل. وقد تذمر أرباب العمل واشمأزوا من هذه التدابير الإصلاحية، قائلين، إنها ستكلفهم غالياً برغم توافقها ومتطلبات الديمقراطية ورأس المال وإنطلاقته في آن واحد. وقد برهنت النقابات، بعد شعورها بهذا الدعم، على فاعلية بدت أنها ستجتاح كل ما يعترض سبلها. فمن أيلول ١٩٣٥ إلى حزيران ١٩٣٧ احتل أكثر من ٥٠٠,٠٠٠ عامل مصانعهم. كما نظموا في العامين المذكورين ٩٠٠ اعتصام. غير أن ضريبة الدم التي اضطروا إلى دفعها كانت باهظة، على الرغم مما استفادوه من الدعم الرسمي: فقد قُتل منهم سبعة عشر عاملاً في مصانع فورد وحدها في عام ١٩٣٧. لكن تأثير «مؤتمر المنظمات الصناعية» الحازم والقوي كان مثمراً، إذ بعد انقضاء عام

واحد على الانشقاق الذي أدّى إلى ظهور هذا التنظيم النقابي، بلغ عدد أعضائه ٣٫٧٠٠٫٠٠٠ عامل، بينما لم يتجاوز عدد «اتحاد العمال الأمريكي» ٣٫٤٠٠٫٠٠٠ عضو.

هكذا بدا أن ثمة توازناً، جد نسبي وسريع العطب، في سبيله إلى التحقق في المجتمع الأمريكي: فبسبب الأزمة الاقتصادية، ضعفت عنجهية أرباب العمل، وأصبحوا لا يستطيعون الاعتماد على دعم السلطات الفدرالية المطلق كما كانوا، بل على النقيض، غدت هذه تدعم نقابات عمال تزداد قدرتها وفاعليتها ازدياداً مستمراً. وقد أدى الركود الاقتصادي، وإفلاسات متعددة لا حصر لها، ثم عطالة ملايين العمال: إلى تصدع في النظام الاقتصادي، شجع، في خضم صعوبات جسيمة، على ظهور نهضة ديمقراطية.

انتخابات وقدرة اقتصادية

جرت الأمور، حتى ذلك الوقت، كما لو كان رأس المال المنتصر، الذي شهد مولد الثروات الطائلة ووثبة التصنيع وإزدهاره، قد خنق التطلعات الديمقراطية. وكان الإتجاه الرأسمالي من رئاسة هاملتون إلى رئاسة هوفر، قد نجح في تجنيد جهاز الدولة لخدمته، ما خلا بعض استثناءات نادرة. وهذا التحالف بين رأس المال والحكم، الذي رفده تدفق المهاجرين المستعدين لقبول أي عمل بأية شروط، قد تمكن من فرض إرادته على أغلبية الشعب الغفيرة.

وعلى ذلك، لم تكف الديمقراطية الانتخابية عن سيرها. والناخبون العائشون في البؤس والفقر والكفاف، يؤلفون أغلبية كبيرة: وكان عليهم، نظرياً، عندما يدعون إلى الاقتراع، أن يضمنوا السيطرة على السلطة السياسية. غير أن آمالهم كانت تخيب في معظم الأحيان، «فالآلات المهيمنة على الحزبين الكبيرين، ومهنة بعض المنتخبين، وطريقة تمويل الحملات الانتخابية، ونفوذ الشركات الصناعية على النواب والادارة والموقف الشخصي الذي كان يتخذه أكثر رؤساء الولايات المتحدة محافظةً، الذين يستطيعون استخدام حق الاعتراض في مواجهة الإجراءات التشريعية المغالية في التقدم. حسب رأيهم، ومناهج العمل في الكونغرس»[٩٨]، .. كل هذه العوامل كانت تتضافر لإحباط التطلعات الشعبية.. والأكثر من ذلك أن أياً من الحزبين، حتى قيام «العهد الجديد»، لم يفكر في تقديم نفسه بوصفه قوة تأخذ على عاتقها خدمة قضية أفقر الطبقات. ومن هنا كانت

(٩٨) قاعدة التقدم التي تقضي بإسناد رئاسة اللجان إلى النواب الأقدم والذين كانوا، في الأعم، من نواب الجنوب المحافظين، أُلغيت هذه القاعدة عملياً عام ١٩٧٥، ثم ما لبثت أن نُبذت ورُفضت رفضاً باتاً.

محاولات إقامة تنظيم سياسي يدافع عن مصالح العمال فقط. وقد باءت هذه المحاولات والتجارب كلها بالإخفاق. أما الحزب الاشتراكي الذي يرأسه أوجين ف. دبس، فعلى الرغم من ازدياد الأصوات التي نالها، بين ١٩٠٠ و١٩١٢ عشرة أضعاف، كان أكثر ما حصل عليه هو ٦ ٪ من مجموع أصوات المقترعين. وفي عام ١٩٢٤، لم ينل حزب بوب لافولّت Bob La Follette، التقدمي، الذي قرر اتحاد العمل الأمريكي دعمه، سوى ٤٫٨٠٠٫٠٠٠ صوت ضد ١٥٫٧٠٠٫٠٠٠ نالها كولدج الجمهوري، و٨٫٣٠٠٫٠٠٠ نالها الديمقراطي ديفيس. أما حزب العمل الأمريكي المتأسس في عام ١٩٣٦ والحزب التقدمي الذي أسسه نائب الرئيس الأسبق هنري والاس في عام ١٩٤٨، فلم يكن مصيرهما أفضل في الانتخابات. أما الأطراف الأخرى، فما نجحت قط في الحصول على مكان لها، إمّا لأن برنامجها كان يبدو مغالياً في جذريته، وإمّا لأنها كانت تفتقر إلى الرجال والوسائل المادية، ولا سيما أن قاعدة الأغلبية الفائزة لم تكن تُتيح لها، في أفضل الأحوال، سوى انتصارات محلية.

كان الحزبان الكبيران المنظمان على المستوى القومي مضطرين حسب طريقة الانتخابات إلى تقديم برامج مفصلة تتجه دعوتها إلى أكبر عدد ممكن من الناخبين. أما أفقر المواطنين، فقد كانوا يتأرجحون، أياً كان عددهم، بين الميل إلى التجمع في حزب تقدمي صغير، وبين توزيع أصواتهم على الحزبين الكبيرين. وفي الحالتين كلتيهما، لم يستطيعوا سبيلاً، إلى الحصول على وزن سياسي راجح. وفي القرن التاسع عشر وأوائل العشرين، ساعد الركود الاقتصادي، طوراً الأحزاب الصغيرة الأخرى (الشعبية ــ التقدمية ــ الاشتراكية) (الخ..) على إحراز بعض التقدم دون أن يُتيح لها، مع ذلك، سوى انتصارات محلية، وطوراً أحد الحزبين الكبيرين في حالة دعوته إلى الإصلاحات الأجرأ. غير أن الميول المحافظة العميقة كانت عاملاً، إما في فوز المرشح الأكثر ورعاً ومحافظة، وإما في فرض قيود شديدة على المرشح الأكثر تقدمية تحد من حريته في العمل في حال فوزه. وفي جميع الأحوال، لم يكن لأي ركود اقتصادي ما كان من أثر سياسي حاسم للأزمة الكبرى في ١٩٢٩ ــ ١٩٣٠ التي أوصلت روزفلت إلى الحكم. فقد بدأ جهاز الحكم عندئذٍ يشك في نفسه وانضم مثقفون مثل «بول دوغلاس» و«جون ديوي» و«ايلمر ديفيس» واللاهوتي «رينهولد نيبور» إلى الحزب الاشتراكي، بينما دعم اثنان وخمسون من أبرز الكتاب، منهم «جون دوس باسوس»، ترشيح الشيوعي «ويليام ز. فوستر» للرئاسة. وهكذا زعزع اتساع النكبة الاقتصادية الإيمان بفضائل رأس المال زعزعة خطيرة، وأصبح في وسع روزفلت الانصراف إلى ضبط رأس المال هذا، «المتوحش»، وصقله، وهو الذي لا تنفصل فيه وثبات النجاح الفردية عن الإفلاس العام. وبفضل

هذا الهلع، طلع عصر ذهبي لا للنقابين وحدهم فحسب، بل لجميع المُهملين، وانكب روزفلت على التفكير بالعمال وصغار المزارعين والسود، ساعياً إلى إعادة المياه إلى مجاريها، وراح رأس المال يتأمل آثار تدميره، بينما كانت الديمقراطية تستعيد حقوق المواطن(٩٩).

كانت هذه الغبطة قصيرة الأمد، فقد عقد رزفلت غداة الغارة اليابانية على «بيرل هاربر» مع اتحاد العمل الأمريكي ومع مؤتمر المنظمات الصناعية «هدنة إجتماعية» في كانون الأول ١٩٤١ تنص على ألّا يقوم أي إضراب ولا توقيف المصانع عن العمل حتى انتهاء الحرب. وقد اهتمت النقابات كثيراً بتفادي الوقوع في الخطأ الذي كان شؤماً على عمال «الوبليس» خلال الحرب العالمية الأولى. فالنزعة السلمية التي كانت تحرك هؤلاء والاشتراكيين في العام ١٩١٧، قد تلاشت أمام الهجوم الياباني. وفي ٢٨ آذار ١٩٤٥، عُقد «ميثاق إجتماعي جديد» بين أرباب العمل والنقابات، يبشر بعهد جديد من «المشاركة» العملية بين أرباب العمل وعالم العمال، و«بإزدهار يعم الجميع» بفضل ازدياد الإزدهار العام، ويطلب من أرباب العمل والنقابات أن «يكونوا سواسية» في منأى عن الإجراءات التشريعية التي قد تُعيق عملهم.

هذا الحلم بشراكة رأس المال ــ العمل في معزل عن التدخلات الحكومية، هذا الحلم الذي سيستأنف ديغول تحقيقه، ما لبث أن انهار سريعاً. وخلال الحرب العالمية الثانية، ظل التقييد مستمراً بالأجور المقررة، بينما اهتز قليلاً في الأسعار، وفي نهاية الحرب كانت قدرة الأجراء (العاملين بأجر) الشرائية قد تدنت، ولا سيما أن الأعمال إزدهرت كثيراً. يضاف إلى ذلك، أن أعظم المشاريع والمصانع سرحت جزءاً من عناصرها، متذرعة بحجة التحويل الصناعي، وألغت مكاسب مادية وعلاوات مختلفة، وخفّضت الأجور، وحتى أجور الساعات الإضافية.

هكذا يكون أرباب العمل، وقد نسوا الذعر الذي دبَّ فيهم (عام ١٩٣٠)، قد نقضوا «الهدنة الإجتماعية» المعقودة في العام ١٩٤١، وتنكروا «للميثاق الإجتماعي الجديد» ولهم أن يفعلوا ذلك، فبفضل الحرب استردوا قواهم، بل زاد إزدهار أعمالهم عما كان عليه قبل نشوب النزاع في أوروبا. وكانت أغلبية روزفلت الانتخابية، وهي في موقف الضعف، قد استطاعت أن تفرض على الصناعة إجراءات لا يستسيغها أرباب الصناعة. وهذه الأغلبية الانتخابية ذاتها أضحت لا تُجيز

(٩٩) آرثر شليسنجر، «عهد روزفلت» ٣ أجزاء، دار النشر هينمان ــ نيويورك.

لنفسها الإقدام على إجراءات مماثلة، عندما أصبحت الصناعة تختبر، كل يوم، السلطة الواسعة التي أمدتها بها قدرتها المتصاعدة.

أما من أنقذ رأس المال الأمريكي، أكثر من كل إجراءات «العهد الجديد»، فهي الحرب العالمية الثانية. فعدد العاطلين عن العمل في الولايات المتحدة، الذي كان يبلغ عندما فاز روزفلت في انتخابات الرئاسة عام ١٩٣٢، ١٣ مليوناً، انخفض إلى عشرة ملايين في العام ١٩٣٨، وإلى ٩ ملايين عام ١٩٣٩، وثمانية ملايين عام ١٩٤٠. وكما استفادت الولايات المتحدة كثيراً من حيادها بين عامي ١٩١٤ و١٩١٧، كذلك استفادت كثيراً من السنتين ونصف السنة، أي من المدة التي ازداد سعير الحرب فيها، ولم تمسها هذه: فقد تضاعف إنتاجها الصناعي بين آب ١٩٣٩ وكانون الأول ١٩٤١، وفي آن واحد، ارتفعت صادراتها من ٣١٧٧ مليون دولار إلى ٥١٤٧. ولا تُعزى هذه الوثبة الاقتصادية إلى صناعة التسليح فحسب، بل إلى إنتاج المواد الاستهلاكية أيضاً (+٢٥٪ بين ١٩٣٩ و١٩٤١). وهكذا ارتفع عدد العمال غير الزراعيين من نيسان ١٩٤٠ إلى كانون الأول ١٩٤١، من ٣٥ مليوناً إلى ٤١، بينما ازداد الأجر الأسبوعي الوسطي ٣٠٪ أي ثلاثة أضعاف ارتفاع أسعار المواد المبيعة (بالمفرق، ١٠٪).

هكذا كانت البداية، ثم ازدادت سرعة التيار بعد دخول الولايات المتحدة الحرب. غير أن هذه النهضة لا تعود إلى مبادهة القطاع الصناعي الخاص، بل إلى الحكومة الفيدرالية التي وظفت ستة وعشرين مليار دولار، لمعدات البلاد الصناعية. وقد استخدم عشرون ملياراً منها بعد ذلك، في الإنتاج في زمن السلم، وهذا ما رفع قدرة البلاد الصناعية ٥٠٪، وقضى العمل الحر أكثر من قرن ونصف القرن ليتمكن من زيادتها ٤٠٪، بينما كفت الحكومة سنوات الحرب الخمس لرفعها إلى ٦٠ ملياراً. ومنذ استسلام اليابان كانت الدولة تملك ٩٠٪ من القدرة المعدة لإنتاج السفن والطائرات والكاوتشوك التركيبي، والمغنيزيوم، و٧٠ للألمنيوم، و٥٠ للآلات اليدوية، وبدهياً، ١٠٠٪ للطاقة الذرية، ولمجد رأس المال، قُدم هذا الجهد الذي موّلته الدولة إلى القطاع الخاص، بكرمٍ بالغ.

إن العمل الحر في المفهوم السائد منذ استقلال الولايات المتحدة، لا ينفصل عن الديمقراطية، بل يؤلف مع الانتخاب العام دعامة أساسية من دعائمها. وهذا العمل الحر، بعد أن استثمر اليد العاملة التي كان يقدمها له السود والمهاجرون بثمنٍ بخسٍ مدة خمسين عاماً، هو الذي جرّ البلاد إلى دمار ١٩٢٩ ـــ ١٩٣٠. والدولة التي كانت تدخلاتها في نظر هذا العمل الحر

انتهاكاً للمقدسات هي التي أنقذت البلاد من الدمار، بفضل «العهد الجديد»، والسلطات الاستثنائية في زمن الحرب. وخرج رأس المال منها أقوى مما كان عليه قبل الأزمة وأكثر تجمعاً أيضاً، فقد أصبحت ١٣٥ شركة تسيطر على ٤٥٪ من المنشآت الصناعية وتُنتج ما يقارب ربع السلع الصناعية في العالم بأسره، وإن الشركات المئتي والخمسين الأقوى، التي كانت عام ١٩٣٩ تملك ٦٥٪ من المنشآت الصناعية، حصلت خلال الحرب على ٧٨٪ من عقود الحكومة واستفادت من ٧٩٪ من قدرة الإنتاج الجديدة التي حققتها الدولة. وهكذا كبر إلى حد هائل العمالقة الصناعيون الذين راحوا بعد الحرب يجوبون العالم كله سعياً وراء مواد أولية بسعر زهيد ووراء منافذ وأسواق تجارية ويد عاملة زهيدة الأجر أيضاً، أي وراء مصادر سيولة نقد الشركات المتعددة الجنسيات. أما التعاون الذي قام بين القطاع الصناعي الخاص والدولة من أجل الإنتاج في زمن الحرب، فقد لقن القائمين على الاقتصاد درساً لم ينسوه بعد أن وضعت الحرب أوزارها، وهو أن الخزانة العامة التي تتغذى بضرائب المكلفين هي ينبوع أرباح هائل.

خلال ذلك الوقت لم تكن اليد العاملة الأمريكية تُدرك، بوصفها مكلفة بدفع الضرائب، إلى أي نسبة هائلة قد أسهمت في هذا التمويل الجبار، إلّا أنها شهدت عودة الإزدهار، وهي تريد الحصول على نصيبها العادل منه. وقد تميزت سنتا ١٩٤٥ و١٩٤٦ بإضرابات كبيرة لم تعرها أوروبا ما تستحقه من إلتفات لانشغالها بترميم ما حَلَّ بها من دمار، وبذلك أخطأت لأن هذه النزاعات الإجتماعية، التي تجاوزت حدود كفاح بسيط يتوخى تقاسم الأرباح، هي المرحلة الحادة في كفاح من أجل السلطة لا هوادة فيه ولا رحمة.

أما في نظر أوروبا، فإن أمريكا مازالت حتى ذلك الوقت أمريكا روزفلت، وأمريكا العهد الجديد، والديمقراطية الحية. على أن هذا المجتمع الذي كان ينتعش فيه الحلم الأمريكي كان قد دخل مرحلة الاحتضار. وكما أن الولايات المتحدة كانت قبل الاستقلال في حاجة إلى أكثر الرجال «جذرية» وحسماً مثل «جيفرسون» و«صموئيل أدامز» و«توم بين» و«باتريك هنري» وغيرهم لتضحي بعد ذلك بأفكارهم قرباناً لرجعية «هاملتون» و«جون جاي» و«فيشر أيمز» وغيرهم، كذلك أحاطت الولايات المتحدة روزفلت وهي في أوج أزمتها، بأكثر عناصرها فاعلية وحيوية وأكثرهم «ليبرالية»، لتضحي بهم، بعد انتصارها وبلوغها إزدهاراً لا سابق له، قرباناً لشخصيات النظام والتقاليد الممتلئة محاباة ومراعاة لقوى المال.

هذا التحول ظهر وتبلور في أغراض ثلاثة هي، أولاً، إحباط الضغط الذي تقوم به طبقة

العمال، ثم فرض قيود وحدود تشريعية على المنظمات النقابية تضعف تأثيرها وقدرتها، وأخيراً، تشويه الايديولوجيات الأكثر انتشاراً، أو الأكثر «ليبرالية» فقط، كي يحل محل التأييد الذي يتمتع به العهد الجديد، اتفاق جديد يظل عشرات السنين أساس مفهوم محافظة (رجعية) جديدة لا تشبه المحافظة، كما يفهمها هاردنغ وكولدج وهوفر.

السيطرة على الإضرابات أولاً، فبين استسلام اليابان (١٤ آب ١٩٤٥) و ٢١ كانون الأول من العام ذاته، أي أشهر السلم الأربعة الأولى، حدث زهاء ١٦٥٠ إضراباً اشترك فيها ١٬٥٥٠٬٠٠٠ عامل وأضاعت على البلاد ٢٤ مليون يوم عمل. إذ ما كادت تتوقف المعارك، حتى كان التعبير عن مطالب طبقة العمال، الذين ما كانوا يعلمون، حتى آنذاك، أن عهد روزفلت قد انقضى، قد بلغ كل اندفاعه وعنفه، وخلال عام ١٩٤٦ وحده، أضرب ٤٬٥٠٠٬٠٠٠ عامل، واستمر التوقف عن العمل في شركة الجنرال موتورز أربعة أشهر. ووصلت الحركة إلى معامل الفولاذ وصناعة البترول وغيرها... وكان الخطر شديداً على أرباب الصناعة، إلا أنَّ وثوقهم من قوتهم حال دون ترددهم، فأقدموا على تخفيض الأجور وتسريح عدد من العمال. كما أدى تسريح ستة ملايين عامل ونصف إلى حدوث ضغط على سوق العمل كان في مصلحة أربابه الذين راحوا ينظرون برضى واغتباط إلى النقابات وهي تمزق بعضها بعضاً بلا رحمة. فمن سوء طالع العمال أن نقاباتهم تجابهت، في تلك الفترة الحاسمة، في معركة قاسية اتسمت، قبل الأوان، بكل معالم «الحرب الباردة» و«المكآرثية».

ففي الواقع، أسهم مؤتمر المنظمات الصناعية (C.I.O)، في تشرين الأول ١٩٤٥، بتأسيس الاتحاد النقابي العالمي (F.S.M) في باريس، بينما رفض اتحاد العمل الأمريكي (A.F.L)، الجلوس إلى جانب نقابات البلدان الشيوعية، كما نشب النزاع أيضاً بين التنظيمين، بسبب مسألة التمييز العنصري، فقد أدت الحرب إلى تصنيع الجنوب حيث تمكنت حملة قوية جداً من رفع عدد المنضمين إلى التنظيم النقابي، من ٢٦٠٬٠٠٠ في عام ١٩٣٦، إلى مليونين في عام ١٩٤٧. وكانت النقابات المنضمة إلى (A.F.L) والمتمسكة بمحافظتها دائماً تضع في أنظمتها مبادئ تمييز عنصري. ولم تكن تضم في عام ١٩٤٦ سوى ٩٠٠٠٠ من السود، يقابلهم في (C.I.O) الأكثر تقدمية، ٥٠٠٬٠٠٠، وهكذا أحس اتحاد العمل الأمريكي (A.F.L) بالخطر الذي يهدده إذا ما ترك منافسه يسيطر في الجنوب. وهنا لم تكن المعركة قاسية فحسب، بل دامية أودت بحياة الكثير من مناضلي (C.I.O)، استُخدمت فيها كل الوسائل حتى القتل. وقد عمد (A.F.L)، في سبيل

النجاح والتفوق ، إلى التلويح أمام أعين أرباب العمل بتقاليده المحافظة وإلى إذكاء الميول العنصرية في عمال الجنوب ، مديناً سياسة (C.I.O) الاندماجية ، التي تفسح للسود مجال التقدم والتحرر . واتهم رئيساه منافسهم (C.I.O) ، لاشتراكه في الـ (F.S.M) بأنه طابور خامس شيوعي .

قمع النقابات

بينما كانت النقابتان تتقاتلان وتتبارزان ، فرضت انتخابات (١٩٤٦) على الرئيس ترومان الديمقراطي ، كونغرس ذا أكثرية جمهورية ، حظيت أكثر مبادراته رجعية بتأييد ديمقراطيي الجنوب المفرطين في محافظتهم . وهكذا تم التصويت في حزيران ١٩٤٧ ، على القانون المضاد للنقابات المعروف باسم قانون ، تافت ـ هارتلي ، الذي تجبر إحدى مواده القادة النقابيين ، على الإعلان ، وهم يقسمون اليمين ، أنهم ليسوا شيوعيين . ولا يريدون قلب الحكومة بالقوة . كان رد فعل (C.I.O) رفض هذه المادة ، بينما هلل لها قادة الـ : (A.F.L) الذين رأوا فيها سبيلاً لإضعاف خصومهم .

كان عدد اتحاد العمل الأمريكي (A.F.L) آنذاك ٧٫٥٠٠٫٠٠٠ ، ومؤتمر المنظمات الصناعية (C.I.O) ستة ملايين ، ٢٦ ٪ منهم يسيطر عليهم الحزب الشيوعي ، دون أن يكونوا من الشيوعيين . وهكذا كان وضع نقابات الالكترونيات ، ونقابات عمال (التحميل والتفريغ) على ساحل الباسفيك ، ونقابات المناجم المعدنية ، والمواد الغذائية والفرو ، والنقل ، الآلات الزراعية وكذلك نقابات الاتحادات المحلية في المدن الكبرى . غير أن مقاومة (C.I.O) للقانون كانت قصيرة الأمد ، وانتهت بإنطلاق الهستريا الجماعية ، التي أطلقتها « الحرب الباردة » من عقالها ، كما اذكاها الخوف الذري ، وعملية براغ ، والحملات الغوغائية التي قام بها ريتشارد نكسون ، (ولا سيما إدانة ألجير هس) ، وجوزيف مكآرثي . ولا سبيل إلى تفسير نكسة (C.I.O) وتغييره إتجاهه إلا إذا حسبنا حساب الذعر الذي نشرته « مطاردات الساحرات »[١٠٠] .

انتهى الأمر بأن قطع C.I.O صلاته بـ (F.S.M) . وبفصله اثني عشر نقابياً شيوعياً في عامي ١٩٤٩ و ١٩٥٠ . وبخسارته ، بذلك ، مليوناً من أعضائه . وقد أدى هذا « التطهير » إلى تقارب التنظيمين الخصمين اللذين قررا عام ١٩٥٥ الاندماج ، ليتألف منهما الاتحاد العمالي الوحيد : (C.I.O-A.F.L) الذي صار يضم ١٦ مليون عامل . وبقي جانباً مليونا عامل منظمين في نقابات مستقلة ، إنما ثلثا العمال ، كانوا لا ينتمون لأي تنظيم نقابي ، عند الاندماج المذكور .

---

(١٠٠) الفصل الثاني من هذا الكتاب .

اتضح بعد مرور عشرين عاماً، أن قوة النقابات العددية لم تزدد من جراء اندماج التنظيمين، وهذا على نقيض ما كان يرجوه قادتهما، ولذلك أسباب عدة، لا تقتصر على المجتمع الأمريكي وحده، بل تعود إلى كل مجتمع تقدم فيه التصنيع كثيراً. وقد ازداد عدد السكان العاملين، من جهة، مع ازدياد مجموع السكان، غير أن تنامي القطاع الثالث من السكان وانتشار الآلة المنهجي وتعدد وظائف المكاتب واستخداماتها، أدَّت جميعاً إلى تناقص سرعة ازدياد جماهير العمال، من جهة أخرى، كما يبين الجدول التالي، يضاف إلى ذلك أن نسبة التنظيم النقابي للعمال الفنيين هي أقل بكثير من نسبة العمال اليدويين.

تراجع نسبي للعاملين (الشغيلة) النقابيين

السكان العاملون	١٩٥٥	١٩٧٤
رجال	٤٣ر١٩٠ر٠٠٠	٥١ر٩٢٧ر٠٠٠
نساء	١٩ر٨٠٧ر٠٠٠	٣٣ر٢٦٥ر٠٠٠
المجموع	٦٢ر٩٩٧ر٠٠٠	٨٥ر١٩٢ر٠٠٠
الفنيون	٢٤ر٥٨٥ر٠٠٠	٤١ر٥٩٠ر٠٠٠
اليدويون	٢٤ر٧٧١ر٠٠٠	٢٩ر١٨٢ر٠٠٠
لمجموع	٤٩ر٣٥٦ر٠٠٠	٧٠ر٧٧٢ر٠٠٠
النقابيون C.I.O-A.F.L	١٦ر٠٦٢ر٠٠٠	١٦ر٥٠٧ر٠٠٠
مستقلون	١ر٦٨٧ر٠٠٠	٤ر٣٨٧ر٠٠٠
المجموع	١٧ر٧٤٩ر٠٠٠	٢٠ر٨٩٤ر٠٠٠
الفنيون النقابيون	٢ر٤٦٣ر٠٠٠	٣ر٤٣٤ر٠٠٠

بلغ هذا التطور غاية السرعة: ففي العام ١٩٥٠، تراجع عدد المستخدمين (٢٠٫٧٠٠٫٠٠٠، أي ٤٧ ٪ من المجموع) ليحل محله العمال (٢٣٫١٠٠٫٠٠٠، و٥٣ ٪ من المجموع). وفي العام ١٩٥٥، كانت المجموعتان متساويتين وفي العام ١٩٥٩، انقلبت هذه النسب رأساً على عقب وأصبح هناك ٢٧٫٧٠٠٫٠٠٠ مستخدم (أي ٥٣ ٪ من المجموع) و ٢٣٫٨٠٠٫٠٠٠ عامل (أي ٤٧ ٪ من المجموع). وفي هذا التاريخ كان ٩ ٪ من العمال الفنيين منظمين في نقابات يقابلهم ٦٣ ٪ من العمال اليدويين.

في العام ١٩٧٤، كان العمال اليدويون لا يمثلون سوى ٤١ ٪ من مجموع العمال. وفي مدة عشرين عاماً أدى ازدياد العمال الفنيين مع نسبة عدد النقابيين الضعيفة منهم، إلى انخفاض نسبة النقابيين من ٣٧ إلى ٣١ ٪، وفي آن واحد ارتفع مجموع العمال من ٧٧ ٪ إلى ٨٠ ٪ من مجموع السكان العاملين. إن نسبة النقابيين الضعيفة في العمال الفنيين، تعود إلى العقلية التي تسمح لهم بالتفكير والاعتقاد أنهم أقرب إلى عناصر الادارة منهم إلى العمال اليدويين، كما تعود أيضاً إلى أن كثيراً من العمال الفنيين هم من النساء اللواتي يعملن نصف الساعات، أو يسعين إلى أجر يعينهن على قضاء حاجاتهن المنزلية عندما يبلغ أولادهن سناً معينة، وفي أغلب الأحوال، تسهم هاتيك النسوة ــ اللواتي ارتفع عددهن من ١٩٫٨ مليون إلى ٣٣٫٢ مليون خلال عشرين عاماً ــ في المشاريع. ومطاليبهن قليلة على الرغم من أنهن أقل أجراً من الرجال، مع تساوي الفاعلية المهنية.

على أنه هذه العوامل الإجتماعية ــ الاقتصادية، إجمالاً، قد خففت وزن النقابات في جهاز الإنتاج، ومع ذلك فالمأجورون (العمال) الذين أدركوا تراجع منظماتهم التمثيلية النسبي هم قلة ضئيلة.

وبينما كانت قوة النقابات تنخفض عددياً، كانت حريتهم في العمل النقابي يُحد منها ويضيقها قانون تافت ــ هارتلي الذي عبثاً ما عارضه ترومان، بممارسة حقه الرئاسي في النقض، لأن الكونغرس يحق له، حسب الدستور، أن يتجاوز اعتراض الرئيس أو نقضه بأغلبية تتجاوز ثلثي أعضائه. والقانون المذكور، إذ يحد بعض الحقوق التي ضمّنها قانون «واغنر» عام ١٩٣٥، يطوق العمل النقابي بنير ضيق ويقيده، ومن قيوده:

ــ إلغاء «المؤسسة الاستهلاكية المغلقة» وهو مشروع استهلاكي كان لا يحق للعمال غير النقابيين الانتماء إليه.

- «المؤسسة الاستهلاكية النقابية» التي كانت تجبر كل عامل جديد على الانتماء إلى النقابة، أصبح لا يحق لها ذلك إلا بموافقة أغلبية أعضائها.
- مبلغ الاشتراك الذي يقتطعه رب العمل من أجر العامل ليدفعه إلى النقابة، لا يجوز إلا بموافقة العامل المعني.
- منع النقابة من أي اسهام في حملة انتخابية. وعلى سبيل المثال، كانت نقابة عمال مناجم الفحم في العام ١٩٣٦ قد دفعت ٥٠٠,٠٠٠ دولار إلى صندوق روزفلت الانتخابي. فعدّلت النقابات هذا البند بتأسيس جهاز خاص يعمل عمل تكتل أو تجمع سياسي مستقل.
- لا يجوز القيام بالإضراب إلّا بعد إنذار يسبق الابتداء به بمدة ستين يوماً. وإذا رُئي أن الإضراب ضار بمصلحة الوطن، يجوز الإيعاز باستئناف العمل لمدة ثمانين يوماً، بقرار قضائي.
- حق الإضراب محظور على الموظفين، مع أن عددهم في ازدياد مستمر سواء في الادارات المحلية أو في الادارة الاتحادية.

يضاف إلى ذلك أن عدداً من الولايات وضعت قيوداً وحدوداً أخرى أشد وطأة استناداً إلى قانون تافت هارتلي، وأطلقت عليها اسم «قوانين حق العمل».

ضعف عددي وموانع تشريعية: عقبتان هامتان، أضيفت إليهما ثالثة وضعتها النقابات ذاتها، هي الفساد. فقد رضخت بعض الاتحادات النقابية الكبرى (اتحاد سائقي سيارات الشحن، وعمال التفريغ والتحميل في السفن، والنجارين، وغيرها..) لسيطرة أشقياء حقيقيين، في فترات متقطعة، كان الاغتيال والتخريب والابتزاز ديدنهم ووسائل عملهم التي نادراً ما كان يقاومها العمال الأشداء أو يستطيعون سبيلاً إلى مقاومتها.

وأشهر حوادث هذا الفساد، حادثة سائقي الشاحنات، في ١٩٥٥، وسببها أن مستخدمي محلات «مونتغموي وارد» الكبرى، حاولوا تأسيس نقابة لهم. فردت الادارة بتسريح ١٥٠ منهم اعتبرتهم محرضين. فأضرب المستخدمون على الفور. ولو لم يتلق سائقو الشاحنات أمراً من رئيس نقابتهم ديف بك، بعدم احترام فرقة الإضراب (المسؤولة عن التقيد بتنفيذه) لكان النجاح حليفه. وفي العام ذاته، بينما كان مؤتمر السائقين منعقداً، أعلن رئيس نقابتهم، ديف بك، أن المليون دولار المقتطعة من صندوق النقابة لشراء أسهم محلات مونتغموي وارد، قد ربحت ٧٠٠,٠٠٠ دولار. ولم

يُحسب حساب سائقي الشاحنات، ممن كانوا ضحايا حوادث سيارات مفتعلة، أو اغتيلوا اغتيالاً واضحاً لأنهم حاولوا الإفلات من سيطرة النقابة.

وقد أتاحت الشكاوى والاعتراضات المتراكمة على ديف بك، للاتحاد العمالي الموحد C.I.O-A.F.L، أن يطلب تخليه عن رئاسة النقابة في العام ١٩٥٦ على أن تعطيه هذه ٥٠٠٠٠ دولار في السنة. (أي ما يعادل ٢٥ مليون فرنك آنذك). وزاد الطين بلة أن من حل محل ديف بك، هو جمس هوفا، الذي مثل، بعد أمد وجيز، أمام محكمة قضت بعقوبة حبسه ثلاث عشرة سنة لثبوت جريمة الاختلاس عليه واستغلال الوظيفة. ولم تمض سنوات حتى عفا عنه الرئيس نكسون. وتفسير هذه البادرة الأريحية منه، هو أن اتحاد الـ C.I.O-A.F.L، دعم الحزب الديمقراطي، بينما دعمت نقابة سائقي الشاحنات ونقابتا عمال التحميل والتفريغ والنجارين—(وهما: أكثر النقابات فساداً)—الجمهوريين أيزنهاور ونكسون مع معونة مالية[١٠١].

لم تكتنف الفساد النقابي الأسرار، ففي حالة إنعدام الضمان الإجتماعي الحقيقي، تقوم النقابات بتنظيم شؤون الرواتب. وقد بلغت المبالغ المخصصة لذلك عام ١٩٥٩، احتياطياً قدره ٢٠ مليار دولار ارتفعت عام ١٩٧٥ إلى ١٧٠ مليار. أما ادارة هذه المبالغ فلا تخضع لأي رقابة، فلا غرو أن يتكاثر الاختلاس وسوء الاستغلال. والنقابات شأنها شأن تجارة الكحول في أثناء حظرها، وشأن المخدرات في أيامنا هذه، تُتيح سبل السرقة وتجذب أشقياء ولصوصاً حقيقيين. وعندما اختفى جمس هوفا في العام ١٩٧٥. في ظروف غامضة، تبادر لأذهان المحققين أن للمافيا يداً في اختفائه: إذ لماذا لا تتدخل هذه في عملية تتلاعب بمصير مليارات الدولارات، بينما لم تتردد الـ C.I.A (وكالة المخابرات المركزية) ولم تأنف من التماس معونتها لاغتيال فيدل كاسترو؟!...

وفي العام ١٩٦٩، أُعيد انتخاب توني بويل رئيساً لنقابة عمال المناجم (اتحاد عمال المناجم) فاعترض منافسه، جوزف—يابلنسكي على عدم قانونية الاقتراع، وبعد أمد وجيز قُتل يابلنسكي وزوجته وابنتهما، بيد قتلة مأجورين تمكنت قوى الأمن من اعتقالهم، ووصل التحقيق إلى توني بويل، الذي أُتهم وأُوقف عام ١٩٧٣. وهو لا يزال حتى الآن في السجن، بينما يحاول محاموه تأخير سير المحاكمة.

---

(١٠١) عاش جمس هوفا، بعد خروجه من السجن على المبلغ الذي خصصته له نقابة عمال التفريغ والتحميل (السفن) وهو مليون دولار بعد دفع الضرائب.

كشفت الجريمة والتخريب والابتزاز عن فاعليتهما الشديدة في الحصول على زيادات أجور كبيرة تحرّض العمال على إعادة انتخاب قادتهم النقابيين ، دون التفكير كثيراً بالوسائل . ورواتب هؤلاء القادة النقابيين ودخولهم المالية تكفي للدلالة على أنهم ليسوا بالمناضلين الحقيقيين(١٠٢) . فهم حسب نظرة متردية ودنيئة للحلم الأمريكي ، يديرون النقابات كما تُدار الأعمال والمشاريع التجارية في أمريكا ، وكثيرة هي الحالات التي ظهر فيها التواطؤ بين بعض النقابات وأرباب العمل .

تضخم نقدي وامبريالية

إذا كان الفساد قد حط من شأن بعض التنظيمات العمالية ، ولا سيما القديرة ، وأفقدها سمعتها ، فقد حصلت التنظيمات الأخرى الأكثر عدداً ، بالاتفاقات الجماعية القانونية على زيادات هامة في الأجور . فالمنتمون إليها وقادتها يطمحون إلى أن يصبحوا من الطبقة الوسطى التي يحترمونها . وتحليل نتائج الاقتراع تدل على أن عدداً كبيراً من العمال يمنحون أصواتهم للحزب الجمهوري ، وإن كانوا لا يجهلون صلات هذا الحزب بأوساط رجال الأعمال . وعمال البناء ذوو الأجر الجيد هم الذين تظاهروا ، في رئاسة نكسون في نيويورك ، ضد الطلاب المعادين الحرب في الفيتنام .

هذه « النقابية » تنتمي بصورة ما إلى النظام القائم . فاليد العاملة التي تضمها هي من أكثر القطاعات تقدماً صناعياً ، حيث حددت مكننة الإنتاج عدد الاستخدامات اليدوية ، وحيث تستطيع مجموعة صغيرة من العاملين سد حاجة الجهاز بأسره . وقد أدرك أرباب العمل أن إضراباً يطول أمده سيكلفهم كثيراً ، ويكون ، في السوق ، لصالح منافسي مشروعهم المتوقف عن الإنتاج . ولذلك يؤثرون عدم اللجوء إلى القوة ، ويقومون ، في الوقت المناسب ، بالتنازلات الضرورية . وهكذا ازدادت ندرة الإضرابات الكبيرة : فقد تناقص عدد أيام العمل المهدور بسبب الإضراب ، منخفضاً من ٢٫٦٥٠٫٠٠٠ في العام ١٩٥٥ إلى ١٫٧١٤٫٠٠٠ ، في العام ١٩٧٢ ، كما انحدر عدد العمال المضربين ، من ٥٫٢ ٪ من مجموعهم إلى ٣٫٢ ٪ منه .

أما العمال المتأثرون بهذه الاستراتيجية ، فقد غدوا يؤلفون عدداً من السكان العاملين ، هو في تناقص متسمر .. وأضحى بإمكان المشاريع أن تستدرك ، من مصادر أخرى ، زيادة الأجور التي

(١٠٢) أنقص أرنولد ميللر الذي خلف توني بويل ، في رئاسة النقابة ، راتبه الشخصي إلى ٣٥٠٠٠ دولار سنوياً وكان ٥٠٠٠٠ .

تدفعها لهؤلاء العمال، فهي تستطيع أن تستأجر عمالاً، مباشرة أو بوساطة وكلائها التجاريين، من أوساط العمال غير النقابيين. وأن تزيد فروعها زيادة مستمرة في الخارج، حيث لا تُتيح لها الأجور الدنيا التي تدفعها، إرضاء المساهمين فحسب، بل إرضاء عمالها الأمريكيين أيضاً، الذين يستفيدون من هذا السبيل، من استغلال عمال سنغافورة وهونغ كونغ وسيؤول وغيرها.

اهتمام أرباب العمل بتفادي الإضرابات، لا يدل على شيء أفضل مما تدل عليه الشروط التي تمت فيها المفاوضة على الاتفاقات الجماعية مع عمال المناجم في شهر تشرين الثاني ١٩٧٤. وقد بلغ معدل ارتفاع الأجور الذي قبلت به النقابات ٦ ٪ في العام ١٩٧٣ ثم ٨ و٩ ٪ في النصف الأول من العام ١٩٧٤. وفي خريف ١٩٧٤، طالب اتحاد عمال المناجم بزيادة أخرى. فرفض أرباب العمل، وأضرب العمال، فحصلوا بلا إبطاء، على زيادة ١٤ إلى ١٥ ٪، بالإضافة إلى شرط مقياس الأجور المتقلب الذي حصل عليه عمال صناعة السيارات ومصانع الفولاذ. وقد اختار أرباب العمل الرضوخ على الفور، ... إلا أنهم عمدوا بعد ذلك، للتعويض عن هذا الارتفاع، إلى زيادة سعر الفحم، وهذا ما أدى إلى زيادة التضخم.

أصبح هذا السيناريو تقليدياً، وليس ما يُتيح حتى الآن إمكان التنبؤ بأنه سيُهمل. فقد أنتجت الصناعة الأمريكية، حتى غداة الحرب العالمية الثانية، ٩٥ ٪ تقريباً، لسد حاجات سوقها الداخلية[١٠٣] ومع ذلك فثمة امبريالية أمريكية، كانت قائمة، إلا أنها كانت تتوخى، في الأساس، تموين الولايات المتحدة بالمواد الأولية بأسعار زهيدة، وهكذا نكون بصدد «امبريالية استيرادية». فعندما كان العمال في تلك الفترة، يعلنون مطالبهم، كان أرباب العمل إذا ما رأوها متطرفة، يلجؤون إلى القوة، وهكذا قد يدوم الإضراب أشهراً. ومع تكاثر فروع الشركات الدولية في الخارج وتعددها نمت «امبريالية تصديرية» وأصبحت القطاعات الرئيسية تخصص ٢٠ إلى ٤٠ ٪ من إنتاجها للسوق العالمية، محققة في الخارج جزءاً متنامياً من أرباحها، وفي الأخص باستثمار يد عاملة أجنبية أجورها بخسة جداً. وكانت أجرة عامل منجم أمريكي اليومية في العام ١٩٧٥، ٥٠ دولاراً، وستبلغ في العام ١٩٧٨، ٥٨ دولاراً بموجب الاتفاق الجماعي الموقع في نهاية عام ١٩٧٤، وهذا العامل الأمريكي يأخذ في ثلاثة أيام أو أربعة من الأجر، ما يأخذه في شهر كامل عامل في فرع شركة أمريكي في بلد متخلف، وأجر هذا العامل الأمريكي اليوم يعادل دخل الفرد

(١٠٣) لم تكن الولايات المتحدة في أوائل الستينيات تصدر سوى ٥ ٪ من إنتاجها بينما كانت ألمانيا تصدر ١٧ ٪ وبلجيكا ٣٧ ٪. (الإمبراطورية الأمريكية للكاتب نفسه ص ٢٨٠ ــ ٢٨٢).

السنوي لكل من ٦٠٠ مليون كائن بشري في العالم الثالث. وهو مدين بارتفاع مستوى معيشته هذا إلى بنية رأس المال الأمريكي الامبريالية التي تجعل منه أرستقراطياً إذا ما قورن بعمال القارات المتخلفة التي تقيم الشركات الكبرى الدولية فروعاً لها فيها، كما هو مدين به أيضاً إلى قوة نقابته التي تجعل منه ذا امتياز بالنسبة إلى معظم العمال اليدويين الأمريكيين.

إن نقابة عمال المعادن لا تضم سوى ١٢٠ ألف عضو، قادرين على إيقاف إنتاج الفحم برمته، ومن هنا كان ارتفاع أجورهم حتى أصبح يمكننا أن نقارن أجر عامل المنجم اليومي، وهو ٥٠ دولاراً، بأجر العامل الأمريكي، الأسبوعي الوسطي، وهو ١٥٩ دولاراً. فالمناجم قطاع أساسي، وقد أدى ارتفاع سعر البترول إلى ارتفاع سعر الفحم، كما أن نقابة عمال المناجم نقابة قوية. وهذه هي الأسباب الثلاثة التي تفسر وضع عامل المنجم الجيد. ثمة نقطة سوداء واحدة هي أن هذه النقابة كانت تضم منذ ١٥ عاماً ٢٠٠ ألف عضو، فأدى استخدام الآلة الميكانيكية إلى إلغاء ٨٠ ألف وظيفة في ألف استخدام في مناجم الفحم.

كذلك يتمتع عامل المنجم بأفضلية قلة تأثره بالتضخم، لأنه أفضل أجراً من العامل الأمريكي العادي وبالزيادات التي استطاع الحصول عليها، وفي آن واحد، بفضل مقياس الأجور المتقلب، لم تتزحزح عملياً قدرته الشرائية الحقيقية. بينما على نقيض ذلك، وخلال عام ١٩٧٤ فقط، ارتفع الاجر الأمريكي الوسطي للعمال ٨٫٧٪ بأرقام مطلقة. غير أن قدرتهم الشرائية الحقيقية قد انخفضت ٥٫٤٪ من جراء التضخم، وعلى أمد طويل تزداد الأرقام انخفاضاً، فبين عامي ١٩٧٢ و١٩٧٥ ارتفعت الأجرة الأسبوعية الوسطية من ١٣٦ دولاراً إلى ١٥٩ دولاراً ولكن القدرة الشرائية بالدولار عام ١٩٧٦، مع حسب التضخم، قد انخفضت من ٩٧ إلى ٨٩ دولاراً[١٠٤]. وقد كانت الأزمة الاقتصادية، التي ليس من يتجرأ على التنبؤ بنتيجتها، شديدة الوطأة، على العمال (بالتضخم والعطالة)، بينما تتنامى أرباح المشاريع الحقيقية، ولا سيما عندما تبذل هذه المشاريع جهودها ونشاطها في الخارج، كما أن افتتاح فروع في قارات أخرى يلائم مصلحة الشركات الكبرى، لكنة يؤدي في آن واحد إلى إغلاق بعض المصانع وتسريح عناصر من العمال داخل أمريكا، إذ أن جزءاً من الإنتاج الحاصل عبر البحار سيرد ثانية إلى الولايات المتحدة.

هكذا يكون العامل الأمريكي شريكاً في توسع امبريالي لا يستفيد منه إلا جزئياً (بارتفاع

---

(١٠٤) يو. اس. نيوز اند ورلد ريبورت، ١٠ شباط ١٩٧٥.

أجره إذا كان قادراً على العمل)، بينما يضربه هذا التوسع بالعطالة عن العمل وبالتضخم في آن واحد وهذان الشران (العطالة والتضخم) ليسا عرضيين. فمنطقهما الداخلي يدفع الشركات الدولية، بدعم الحكومة، إلى تنمية إنتاجها في الخارج، وهذا ما يحرم عمالاً أمريكيين من العمل، كما يدفع في آن واحد، هذه الشركات إلى القبول بتضخم تصدر جزءاً منه إلى الخارج. فقد أضحى (هذا التضخم) مصدراً من مصادر تمويلها الذاتي العادية. وأكبر ضحايا هذا المنطق الأمريكي التركيبي وأولهم ليسوا عمال فروع الشركات في العالم الثالث فحسب، بل الذين لا يتمتعون بكفاءة جيدة من العمال الأمريكيين أيضاً (السود، في الأخص، والبيض أيضاً،) غير النقابين أو الأعضاء في نقابات ضعيفة[١٠٥].

وتنعكس نتائج هذه الاستراتيجية الاقتصادية على العامل الأمريكي في بعض الأرقام التي تدل على أن الأمل الأمريكي بعيد عن التحقيق وأن الاتجاه الديمقراطي يصطدم دائماً بجدار المال ذاته.

لخص أحد معاوني جونسون القدماء الموقف كما يلي: «في العام ١٩٥٨، وفي قمة السلم كان ٥ر١ ٪ من الأمريكيين يملكون ٢ر٣٠ من الثروة الخاصة ويأخذون ٢٤ ٪ من الدخل القومي، وعندما حلل ريتشارد باركر الاحصاءات المذكورة في مكتب الاحصاء، لحظ أن أغنى ١٠ ٪ في ١٩٦٨ كان دخلهم يفوق الدخل الذي يتقاسمه نصف السكان الأقل غنىً، ثم أن أكثر الأسر ثراءً زادت حصتها من الثروة القومية بعد ذلك، بينما كانت الحصص النسبية التي تأخذها الأسر الفقيرة أو المتوسطة الدخل في تناقص»[١٠٦].

فمن هم الأكثرون ثراءً؟ ومن هم الذين يقتطعون حصة الأسد؟.. إن الأسر التي يعادل دخلها السنوي أو يفوق ٥٠ ألف دولار (أي أربعة أضعاف الأجرة السنوية لعامل الفحم الأرستقراطي في طبقة العمال) لا تكاد تمثل ١ ٪ من مجموع الأسر الأمريكية، وهي تملك ٥١ ٪ من الأسهم المسعرة في (السوق المالية) البورصة وتأخذ ٤٧ ٪ من أرباحها، بينما ٥٣ ٪ من الأسر الأمريكية دخلها السنوي دون ١٠ر٠٠٠ دولار[١٠٧] هذه الأرقام لها دلالتها السياسية إذ أن ١ ٪ من الأسر ذات الدخل السنوي البالغ ٥٠ر٠٠٠ دولار، تستطيع الاحتفال بنجاح الإتجاه الرأسمالي،

---

(١٠٥) قدرة الشركات الدولية ــ ريتشار بارنت ــ نيويورك ١٩٧٤ الناشر سيمون وشستر.

(١٠٦) مجلة «نيوزويك» ٢ كانون الأول ١٩٧٤. بقلم بيل توبرز.

(١٠٧) نشرة «الأعمال الجارية» تشرين الثاني ١٩٧٤ .Survay of Current Business, 1974.

يقابلها ٥٣ ٪ من الأسر ذات الدخل السنوي الأقل من ١٠٫٠٠٠ دولار، في بلد تكاليف التعليم والصحة فيه باهظة جداً، وهذا ما يدل على أن المشروع الديمقراطي قد خانوه.

كيف كان الوصول إلى هذا المستوى؟ إن تفسير ذلك يكمن في جهاز سياسي لم يستطع الوفاء بوعوده لأن العمل الحر في المؤسسات الديمقراطية قد حرفته قوة المال وضللته. والشعب هو، نظرياً، السيد، بينما في الواقع، تعود السلطة أولاً إلى المالكين وهذا ما أراده لها هاملتون وصحبه منذ قرنين. نظرياً أيضاً، جميع المواطنين متساوون أمام صناديق الاقتراع (الانتخاب). غير أن تمويل الحملات الانتخابية وكتل الضغط في الواقع قد أدخلت في النظام انتخاباً هو في الحقيقة انتخاب دافعي الضرائب، الواقف وراء الانتخاب العام. ونظرياً، حسب تعابير إعلان الاستقلال «إن السلطة (سلطة الحكومة) الصحيحة تنبع من قبول المحكومين بها»، وفي الواقع تقوم هذه السلطة، من جهة، على رضوخ أغلبية واسعة وشعورها بالعجز حيالها، ... أغلبية تجهل المساومات المؤدية إلى القرارات الكبرى أو لا تكشفها إلا بعد فوات الأوان، ومن جهة ثانية، على الدور الفعال الذي تقوم به أقلية تغتصب سيادة الشعب.

ثمة رجلان لكل منهما طريقته، تجابها مدة طويلة في داخل الحزب الجمهوري، يجسدان رذيلة الجهاز الأساسية.

عندما طُرد ريتشارد نيكسون من الحكم، بعد حياة حافلة بالأكاذيب والنمائم والاختلاسات والتهرب من الضرائب، ومناورات لا رادع لها، وغش، ومحاباة أناس مشبوهين وأفعال لا شرعية سواء في خارج الولايات المتحدة، أو في داخلها، وغيرها ...، عندما طُرد هذا الرجل من حكم كان ينبغي ألا يصل إليه رجل عُرفت أساليبه منذ عشرين عاماً، اختار الكونغرس أحد أعضائه ليحل محله في البيت الأبيض، موافقاً على أن يكون نائب الرئيس هو منافسه المغلوب منذ ١٥ عاماً داخل الحزب الجمهوري أي «نلسون روكفلر» الذي لم يكن انتهازياً، متغطرساً كنيكسون، بل من ألمع وجوه النظام القائم، .قبل أن يوافق مجلس الشيوخ على تسمية روكفلر، كان لا بدّ من إجراء تحقيق يكشف عن طرق استخدامه ثروته الطائلة ليصل إلى أهدافه ويكشف كيف أن المال كان أداة قوته وسلطته وليكشف معها الوسائل ــ (من تروستات ومحامين وموارد وأسهم وأملاك) ــ (محاسيب وهبات وقروض وملايين الدولارات) التي استخدمها لتحقيق مآربه السياسية، بينما كان عشرات آلاف الناس يفقدون استثماراتهم في اقتصاد ضائع تائه، وبينما كان ملايين الناس ينفقون ما تبقى من قروشهم لشراء ما يقوم بأودهم. وكان روكفلر، في أثناء ذلك يدلي بشهاداته أمام مجلس الشيوخ، كما

كان ، في مكان قريب ، « هيربرت كالمباخ » يشرح لهيئة محلفين « ووتر غيت » كيف أن رئيس شركة « نورثروب كوربوريشن » قد دفع (بطريقة غير شرعية) ٧٥ ألف دولار ، كلها من فئة المئة ، من أجل حملة نيكسون . وهاتان حادثتان متباينتان ، إلا أن كل منهما تكشف حقيقة نظام تتضمن ميزاته الأساسية تجاوزات فاضحة من أجل أقلية من أصحاب الامتيازات وسوء طالع الأغلبية المزمن[١٠٨] .

هذه القلة صاحبة الامتيازات هي الصفوة أي « الأغنياء وذو النسب » الذين أوصى هاملتون بتسليمهم السلطة ، أما الأغلبية ، فهي في الحقيقة ، لا تعاني « سوء الطالع المزمن » ، بل هي سواد الشعب الذي أراد « هاملتون » أن يضرب صفحاً عنه لأنه ، كما يقول ، عاجز عن إبداء رأي سليم والقيام باختيار حسن . فهو يستطيع الاغتباط مع « جون جاي » لأن الذين يملكون البلد قد نجحوا عملياً في حكمها ، إما بالمبالغ غير المشروعة التي يدفعونها كي يفوز انتهازي مثل نكسون وإما بشرائهم السلطة إذا كان المرشح أرستقراطياً مثل روكفلر : وفي كلتا الحالتين يسيطر المال على السلطة السياسية سيطرة تشوه معنى الانتخاب العام تشويهاً جذرياً . والسلطة السياسية القائمة على هذا النحو لم تعمل على أن تسود العدالة أكثر من قبل ، ففي العام ١٩٧٤ لم يتدن مستوى معيشة الأغنياء على الرغم من التضخم ، وبينما كان دخل الأسر الوسطي يرتفع ٧٪ فقط ، كان ارتفاع التضخم ١١٪ وهكذا انحدر ١٣٠٠٠٠٠٠ أمريكي ، على الفور إلى ما دون « عتبة الفقر » وهذا ليس بالحدث العرضي ، .

روكفلر والفساد والسلطة

عندما سألت نلسون روكفلر لجنة مجلس الشيوخ المسؤولة عن الموافقة على تسميته نائباً للرئيس ، عما إذا كان باستطاعة المال أن يمنح السلطة ، راغ من السؤال وأجاب : « هذه أسطورة من الخير تبديدها » .

كان روكفلر عند حملته الانتخابية لمنصب حاكم ولاية نيويورك قد أعلن ، كما أعلن معه أعضاء أسرته ، أنهم بذلوا في سبيل الحملة ٦ر٤ ملايين دولار ، وقد قدر « هربرت الكسندر » الخبير في هذه الشؤون أن أسرة روكفلر قد أنفقت ١٠ ــ ١٢ مليون دولار في حملاتها الانتخابية للفوز بمنصب الحاكم

(١٠٨) مجلة « نيوزويك » ٢ كانون الأول ١٩٧٤ . بقلم بيل تويرز .

هذا، وأكثر من ١٢ مليون في محاولاتها لإنجاح روكفلر في انتخابات الرئاسة عام ١٩٦٤ وعام ١٩٦٨ . ويعلق على ذلك «انطوني لويس» قائلاً بلا مبالغة : «في مجال المال الذي تبذله أسرة ما للاستيلاء على السلطة السياسية، لم يحدث قط على الأرجح، ما يشبه ذلك في تاريخ الولايات المتحدة»(١٠٩) .

لم يفز روكفلر على الرغم من كل ذلك، فقد آثر الحزب الجمهوري عليه «باري غولد ووتر» في العام (١٩٦٤)، وريتشارد نيكسون في العام ١٩٦٨، وفي كلتا المرتين، جمع الحزب مبالغ أكثر ضخامة (٣٥ مليون دولار من أجل نيكسون في العام ١٩٦٨) ليدعم الرجل الذي اختاره. هذه المبالغ الهائلة ليست بلا شك من الناخب العادي بل من المبالغ غير الشرعية الضخمة التي اسهمت بها بعض الشركات كما في العام ١٩٧٢ : شركة الهاتف والبرق، (٤٠٠ ألف دولار)، (شركة منتجي الحليب) (٣٠٠ ألف دولار)، شركة نورثروب كوربوريشن (٧٥ ألف دولار). وهكذا يكون نيكسون والحزب الجمهوري قد أبرما عقود ديون عليهما الاعتراف بجميل أصحابها. وكانا يبرئان ذمتهما بعد انتهاء الانتخابات بمنحهما الواهبين الكرماء، إما عقداً مع البنتاغون وإما زيادة إعانات الدولة المالية لأسعار الحليب. وإما بمنصب سفير، وإما بالعفو عن سجين محكوم قبل الأوان، كما حدث لـ «جيمس هوفا» الزعيم النقابي الذي كان يفنى في السجن. والسيدة «روث فاركاس» التي «اشترت» بمبلغ قدره ٣٠٠ ألف دولار دفعتها لإعادة انتخاب نيكسون (عام ١٩٧٢) منصب سفيرة الولايات المتحدة في اللكسمبورغ.

أن يُثرى رجل عن طريق السياسة، كما فعل نيكسون، أو أن تفتح له ثروته أبواب السلطة السياسية على مصاريعها، كما حدث لـ «روكفلر»، فالديمقراطية في كلتا الحالتين، لا تُعطي سوى صورة هزلية عن سيادة الشعب، وفي كلتا الحالتين يعيث الفساد في السلطة. وللبرهان على ذلك، كان لا بدّ من إخزاء ريتشارد نيكسون. فقد كان الرأي العام مهيأً للنظر بعين الريبة إلى محترف السياسة هذا ذي المنشأ المتواضع الذي يغتني وهو يرقى مراتب السلطة. هكذا طُرد نيكسون من البيت الأبيض. وكان لا بدّ من إقامة البرهان على ذلك أيضاً بشأن نلسون روكفلر، وإن كان الرأي العام يميل إلى الظن بأن رجلاً على هذا القدر من الثراء سيصمد أمام إغراء المال. وعندما كُشفت الوثائق الدامغة في وضح النهار، أقدم مجلس الشيوخ مع ذلك على تثبيت تسمية روكفلر لنيابة الرئاسة، وهي الوسيلة المحتملة في القفز إلى الرئاسة.

(١٠٩) انطوني لويس، «روكفلر : سلطان المال»، انترناسيونال هيرالد تريبون، ٨ تشرين الأول ١٩٧٤.

إن عبرة «ووتر غيت» لم تُفهم إذاً حق الفهم. وإذا ما تهاوى الرجل القائم على السلطة مفتوناً بسحر المال، أو إذا ما فُتن سواه بالمال الذي هو في حوزته ــ أي أن يكون مفسوداً ــ أو فاسداً ــ، فالديمقراطية هي الخاسرة في كلتا الحالتين. كتب أيضاً أنطوني لويس في المقال المشار إليه سابقاً يقول: «أية سخرية إذا ما أتحنا الوصول إلى الرئاسة العليا، لرجل استغل سلطان المال والسلطة السياسية بهذه الشناعة».

استخدم نلسون روكفلر، أولاً ثروته الخاصة للدعاية الشخصية، فأحاط نفسه بحاشية دائمة من الحقوقيين والمثقفين والكتاب الذين زيّنوا سمعته بحذق، كما ترأسَ وموَّل أعمال لجنتي التحقيق وتقاريرهما عن «أهداف الأمة» وعن «الاختيارات الهامة» التي ينبغي لأمريكا أن تبتَّ فيها. «وهذه مناسبات للشهرة لا تُتاح لأي كان في بلد تتكافأ فيه الفرص». ففي العام ١٩٦٠، أقرض روكفلر رئيس الحزب الجمهوري في ولاية نيويورك مبلغ ١٠٠,٠٠٠ دولار ليشتري بها أراضي في «لونغ ايلاند» وهي بادرة كريمة لأن عمل رئيس الحزب لا تعويض له، والمحسن إلى رئيس الحزب هذا يريد بإحسانه أن يجعله في معزل عن الإغراءات كما قال هو ذاته. غير أن ذلك لم يكن كافياً مع الأسف، فالمغريات كانت جد آسرة وقد سُجن الناكر الجميل لإقدامه على الابتزاز والاختلاس. لكن الحاكم الشهم روكفلر خفّض العقوبة، ثم ازداد سماحة بتحويله ٨٦ ألف دولار من المئة ألف دولار، التي يتألف منها القرض الأصلي، إلى هبة. وذلك، بلا شك، دون عوض أو مقابل!.. وهكذا كان شأن الخمسين ألف دولار أيضاً التي منحها لهنري كيسنجر قبل أن يدخل وزير الخارجية العتيد الذي كان يعمل لحساب روكفلر في خدمة ريتشارد نيكسون في البيت الأبيض. كذلك أيضاً، سعى روكفلر بوصفه حاكماً، إلى بناء عمارات واسعة في عاصمة الولاية: «ألباني» أتاحت الفرصة لإبرام عقود تأمين عجيبة. وبعد الإخفاق الذي مُنيت به شركة «مركز التجارة العالمية»، استأجر الحاكم، بتشجيع أخيه، «دافيد»، عدة مباني من ممتلكاتها، أُتخذت مقراً لدوائر ادارية مختلفة من دوائر الولاية ومصالحها. إن أقل ما يُقال في ذلك هو أن الفاصل بين الأعمال الشخصية وشؤون الدولة ليس منيعاً كما ليس للفساد تعريف آخر.

هذا الفساد ازداد وضوحاً عندما عمد روكفلر، تدفعه الصداقة الخالصة!، إلى إهداء لوحة «بيكاسو» لأحد أعضاء الحزب الديمقراطي لمساعدة قدمها إليه في اقتراع حساس جرى في مجلس الولاية التشريعي. أو عندما أقرض ٥٥٠ ألف دولار، حولّها بعدئذٍ إلى هبات، لمدير مرفأ نيويورك الذي تُتخذ جميع قراراته طي الكتمان، غير خاضعة لأي رقابة ديمقراطية. وكل ذلك لا تربطه أية

صلة بمصالح أسرة روكفلر ! .. كما كان من قبيل الصدفة أن يدفع أخوه « لورانس » في العام ١٩٧٠ مبلغ ٦٠ ألف دولار لنشر ١٠٠ ألف نسخة لسيرة حياة لا تخلو من الكذب ، هي سيرة حياة « آرثر غولدبرغ » الذي رشح نفسه ضد نيكسون لمنصب الحاكم ، ويا للعجب . وفي العام ذاته خصص روكفلر لحملته الانتخابية ٧ إلى ١٠ ملايين دولار بينما لم يخصص خصمه سوى مليونين : فالديمقراطية أيضاً هي تكافؤ الفرص ! وفي العام ١٩٥٢ ، بينما كان روكفلر يشترك في الحملة الانتخابية مع أيزنهاور الذي اختاره مرشحاً لنيابة الرئاسة ، أُتهم نيكسون باختلاس بضعة آلاف الدولارات فدافع عنه روكفلر على شاشة التلفزيون ، ذلك الدفاع المشهور ، ضارباً على وتر الحقد الغامض الذي تجيش به قلوب الفقراء على الأغنياء ومثيراً شفقة السامعين على منشأ نيكسون المتواضع . وإنها « لميلودراما » سيئة ، فهي إذاً دعاية « جيدة » ، وهاهو الجمهور ينسى ما تنطوي عليه البادرة من انعدام الأخلاق . وتذكر الناس ذلك بعد انقضاء عقدين ، عندما علموا أن نيكسون ذاته ، بعد رئاسته ، مدين لمصلحة الضرائب بنصف مليون دولار ، وأنه استخدم المال المخصص للمعركة الانتخابية ليشتري به جواهر لزوجته . وكان هذا حتى ذلك الوقت يجسد في نظر عدد كبير من الناخبين خرافة « النجاح الأمريكي » ــ أسطورة ماسح الأحذية الصغير ــ أو الغلام بائع الجرائد الذي يجد سبيلاً إلى أن يصبح مدير مصرف ، في مجتمع لا تؤدي فيه إلى النجاح ، سوى الجدارة ...

في أقصى الطرف المقابل ، ضرب روكفلر ، بعكس ذلك ، على وتر السحر الغامض الذي يمارسه الأغنياء على الفقراء ، إن كانوا حقاً جد أغنياء ، فالفقراء يتنازعهم دائماً ، أمام ثراء الآخرين ، الحقد والإعجاب . وروكفلر يجسد ، باسمه وحده ، قرناً من تاريخ أمريكا . وذلك بمغامرة البترول الكبرى ومغامرات الخطوط الحديدية والمضاربات والمناجم والمصارف والنزعة الإنسانية ! .. هو ، شأنه شأن نيكسون ، إنما لأسباب أخرى وعلى صعيد آخر ، يجسد أيضاً خرافة « النجاح الأمريكي » .

لكن ، لا شيء أكثر تضليلاً ، من هذه التصورات الشعبية ، وإن نتائج التحقيق الذي قامت به مجلة ، فورتون (Fortune) ، منذ سنوات عدة عن مصادر الثروات الكبيرة ، لا تزال مقبولة وصحيحة حتى اليوم ومن هذه النتائج أن ٥٣ ٪ من أصحاب الملايين ، وجدوا الثروة وهم في المهد ، أو منذ مولدهم ، و ٣٠ ٪ حصلوا عليها من عملهم البترولي المستقل ، و ٥ ٪ من الصفقات العقارية[١١٠] . وكل من هذه المصادر الثلاثة ينطوي على اتهام خطير موجه للجهاز الاقتصادي

(١١٠) فورتون تشرين الثاني ١٩٥٧ .

الذي أفسد الجهاز الديمقراطي، إذ أن جميع الثروات الطائلة الموروثة، قد تكدست بوسائل غير شريفة، تكاد تكون كلها بالعنف وذلك في أواخر القرن التاسع عشر، عصر «البارونات اللصوص» وتوورثت من جيل إلى جيل بسبب تساهل مصلحة الضرائب في حقوق الإرث.. أما ثروة البتروليين المستقلين، فتقوم برمتها على المراعاة في الضرائب ـ المراعاة المالية المتكونة من التعويضات التي استمرت ـ بلا مسوغ قانوني أو حق، بالضغط على الرؤساء الذي لا مبرر له، تمارسه شركة احتكارية قادرة: على «ترومان، كندي، فورد»، الذين فكروا في إلغاء تلك التعويضات، أما الثروات التي جُمعت من القطاع العقاري، فقد انحدرت كلها من عمليات المضاربة التي لم تؤت ثمارها إلا بتواطؤ شخصيات سياسية عليا وفي نظر مذاهب «المشروع الحر» كما في نظر المبادئ الديمقراطية، ليس بين أصحاب الملايين هؤلاء جميعاً، بريء واحد.

وكما فعل نيكسون فعل روكفلر، إنما باستخدام وسائل مختلفة وبعيداً عن تمثيل حيوية الأمل الأمريكي، ولعله يحمل على التفكير بأن هذا الأمل ليس إلا سراباً. وإن مجتمعاً لا تتحول فيه الديمقراطية إلى ممارسة انتخابية[١١١]، لا يدع لمثل روكفلر امتياز ثروة بهذه الضخامة يستطيع المحافظة عليها بالتأثير الذي يحدثه المال على القرارات التشريعية (حقوق الإرث) ويستخدمها للاستيلاء على السلطة السياسية. وإذا لم يكن هو وحده الذي استطاع الحصول على دعم تشريع لا ديمقراطي يؤيد الثروة، فإنه قد حرص على أن يظهر أنه لم يرث عن آبائه وأجداده ثروة طائلة فحسب، بل إنه تعلم منهم أيضاً، فن استثمارها: فروكفلر إذ أضاف لمسته الشخصية إلى لوحة سوء الائتمان واستغلال الوظيفة، قد تهرب من ضريبة قدرها ٨٢٠٧١٨ دولار بين عامي ١٩٦٩ و١٩٧٣. وعندما اكتشف مجلس الشيوخ العملية، وذلك قبل أن يُثبت روكفلر في مهامه نائباً للرئيس، وجه هذا إليه رسالة يعترف فيها بالوقائع ويعلن عن استعداده للدفع. ولو أقدم على ذلك أي شخص سواه لكان في السجن، أما روكفلر، فهو الآن نائب رئيس الولايات المتحدة.

المال والديمقراطية

بدأ الكونغرس منذ وقت طويل يهتم بإصلاح طرق تمويل الحملات الانتخابية خُلقياً، وذلك بعدما ساوره القلق لرؤيته إلى أي حد تُتخذ قرارات أساسية تحت تأثير تكتلات مالية قادرة وليس للمصلحة العامة بل لمصلحة أفراد معدودين. وموجة التطهير التي أثارتها فضيحة «وترغيت» قد

(١١١) للمؤلف نفسه «انتحار الديمقراطيات» الناشر غراسيه. باريس، ١٩٧٢ ص ١١١ ـ ١٦٢.

شجعت التصويت على قانون سيُطبق في انتخابات الرئاسة (تشرين الثاني ١٩٧٦) تتوخى بنوده هدفاً ثلاثياً:

ــ تحديد المبالغ التي يستطيع شخص واحد أن يسهم بها في صندوق انتخابي.

ــ تحديد النفقات التي يخصصها مرشح للانتخابات.

ــ اسهام الولاية في تمويل الحملات الانتخابية لتخفيف مدى ارتباطها بالهبات الخاصة.

والأفضل من ذلك أن هذا القانون سيحد التجاوزات الخطيرة التي سُجلت في الماضي[١١٢]، وإن لم يستطع القضاء عليها. وهو قانون معقد، إذ كان عليه أن يحسب حساب الفوارق الكبرى القائمة بين الولايات المختلفة باختلاف أبعادها الجغرافية وعدد سكانها، ولا سيما في انتخابات أعضاء مجلس الشيوخ. ولهذا السبب، يستطيع مرشح لعضوية مجلس الشيوخ، أن ينفق للدعاية الانتخابية مبلغاً أعلاه ١٢٪ دولار مقابل كل ناخب مسجل في اللوائح الانتخابية، وفي أكثر الولايات سكاناً (كاليفورنيا ــ نيويورك وغيرها) يُتيح هذا البند نفقات تفوق النفقات التي خُصصت لأكثر الحملات الانتخابية. والحالة هي على النقيض في الولايات الأقل سكاناً، فقد كلفت إعادة انتخاب عضو مجلس الشيوخ «مكّفرن» في ولاية (داكوتا الجنوبية ١٧٢٨٣١ر١ دولاراً) أي ما يعادل خمسة أضعاف الحد الأعلى القانوني.

مهما كان ناقصاً هذا القانون الذي سيخضع لرقابة لجنة الانتخابات الفدرالية، إلا أنه قد

---

(١١٢) لا يحق لأحد أن يعطي أكثر من ألف دولار في كل انتخاب أولي أو عام، ولا أكثر من ٢٥ ألف دولار سنوياً. أما المبالغ التي تُسهم فيها المنظمات، فلا يجوز أن تتجاوز ٥ آلاف دولار سنوياً لكل مرشح. ولا يجوز لمرشح وأسرته أن يدفعا أكثر من ٥٠ ألف دولار إذا كان الترشيح للرئاسة، و٣٥ ألف دولار إذا كان لمجلس الشيوخ و٢٥ ألف لمجلس النواب. على أن تُدفع هذه المبالغ بشيكات.

من جهة أخرى، لا يجوز للحزبين الكبيرين (الجمهوري والديمقراطي) أن يدفع كل منهما أكثر من مليوني دولار من أجل اختيار مرشحيهما، كما لا يحق للمرشحين أن يدفعوا أكثر من ١٠ ملايين دولار قبل اختيارهم، ولا أكثر من ٢٠ مليون دولار بعد الترشيح. أما ما يدفعه المرشحون لمجلس الشيوخ، فحده الأعلى ١٠٠ ألف دولار أو ٠٨ر٠ مقابل كل ناخب مسجل في اللوائح الانتخابية الأولية و١٥٠ ألف دولار أو ١٢ر٠ دولا مقابل كل ناخب في الانتخابات العامة. والحد الأعلى للمرشح إلى مجلس النواب هو ٧٠ ألف دولار. ويستطيع كل حزب بعد ذلك أن ينفق ٢٠ ألف دولار مقابل كل مرشح من حزبه إلى مجلس الشيوخ و١٠ آلاف دولار لمجلس النواب.

على كل مرشح للرئاسة أن يجمع أولاً مبالغ كل منها دون ٢٥٠ دولار ليبلغ مجموعها ١٠٠ ألف دولار، على أساس ٥ آلاف دولار مقابل كل من العشرين ولاية. وتستطيع الولاية أن تقدم له مبلغاً معادلاً لا يتجاوز مجموعه ٥ ملايين دولار. أما الأحزاب الصغيرة، فينبغي أن تحصل في الأقل على ٥٪ من الأصوات لتستفيد من تمويل الولاية، وفق نسبة الأصوات.

يساعد على تخفيف حدة التنافس الانتخابي ، كما أنه سيحد من تزايد مصروفات الانتخابات تزايداً متتابعاً كان من شأنه في الماضي أن يحول الحملات الانتخابية إلى تظاهرات هي أقرب إلى ألعاب « السيرك » منها إلى معركة ديمقراطية ، كما أنه سيحد ميزة انتماء المرشح إلى أسرة ثرية . والبند الذي يفرض فيه أن يكون كل مبلغ يتجاوز المئة دولار محولاً إلى شيك ، سيسهل الرقابة : فإن رئيس شركة تأمينات شيكاغو ـ على سبيل المثال ـ الذي دفع عام ١٩٧٢ مليوني دولار من أجل إعادة انتخاب ريتشارد نيكسون ، لن يجد فرصة للدفع مرة ثانية . إنما مقابل ذلك ، ينطوي البند الذي يحظّر على شخص واحد الاسهام بأكثر من ٢٥٠٠٠ دولار سنوياً ، على وهم مفجع ، إذ ما هو عدد المواطنين الأحرار الذين يستطيعون الاسهام بمبلغ كهذا في بلد دخل ٥٣ ٪ من أسره دون ١٠٫٠٠٠ سنوياً ؟ .. وإذا ما أُفترض أن القانون الجديد سيُطبق بحذافيره ، فإنه سيدع للمال امتيازاً لا يتلاءم ومبدأ تكافؤ المواطنين أمام صناديق الاقتراع .

إنما ، لا يكفي في الأخص ، إصلاح تمويل الحملات الانتخابية ، كي تسترد الديمقراطية حقوقها كاملة . وإذا ما أُفترض أن الكونغرس سيجرؤ ، في المستقبل على زيادة ما في هذا القانون من إلزام فستبقى مع ذلك ، مجالات متعددة تضفي فيها عملية إتخاذ القرار السياسي على الإتجاه الرأسمالي تفوقاً واضحاً على الإتجاه الديمقراطي . فنحن إذاً في صدد ظاهرة دائمة ، بينما لا تتدخل الانتخابات ، إلا مَرَّة في السنتين ، أو الأربع أو الست ، حسبما تكون ، لمجلس النواب أو مجلس الشيوخ أو للرئاسة . إن لأصحاب المصالح الاقتصادية الكبرى مكاتب دائمة في العاصمة (يعمل فيها محامون وخبراء في العلاقات العامة وغير ذلك) تدافع عن مصالحهم لدى الكونغرس والادارة ، وهو امتياز لا يحظى به المواطنون العاديون .

والصلات العضوية القائمة بين السلطة السياسية والأعمال والمشاريع الكبيرة الخاصة تتجلى ، في الأخص ، في العقود المتعلقة بالإنتاج الذي قد تحتاجه الوزارات ، ولا سيما وزارة الدفاع (البنتاغون) ونادراً ما تُبرم هذه العقود حسب القواعد الموضوعة (طلب عروض) ، ثم بعد الحصول على العقد وإبرامه ، كثيراً ما تعمد المشاريع المتعاقدة إلى تجاوز ما فيه (من تصاميم) . وفي الأوضاع الحالية القائمة ، لا وجود عملياً للرقابة البرلمانية على هذه العمليات . وهي لا تُمارس إلا بعد إنهائها . كما أن المؤسسات والمشاريع الكبرى ، في الأعم ، تملك إمكانات ، لا يجد المواطن العادي السبيل إليها ، تحمل بوساطتها النواب والحكومة والصحافة وغيرهم على الانصياع لها . وهكذاوضعت خلال قرنين من التاريخ قوانين تساعد استمرار الإتجاه الرأسمالي . وتعني هذه القوانين عدداً كبيراً من

المجالات والميادين : استثمارات ، ضرائب ، إرث ، وغير ذلك . وقد نجحت نجاحاً واضحاً بإقامة **أقوى** جهاز إنتاج عرفه العالم ، في الولايات المتحدة . غير أن هذا الفوز لم يحل أبداً دون ازدياد حدة التفاوت والفوراق الإجتماعية والاقتصادية ، بينما كان الإتجاه الديمقراطي المنقوش في الحلم الأمريكي يطمح إلى تخفيف حدتها لا إلى القضاء عليها برمتها .

والأفراد والجماعات ليسوا سواسية أمام القانون الذي يختلف تطبيقه عليهم باختلاف انتمائهم إلى الإتجاه الرأسمالي أو الديمقراطي ، وهكذا لم يطبق التشريع المضاد لشركات التروست (الشركات الاحتكارية الكبرى) اليوم وفي أوائل القرن أيضاً ، بكل قوته إلا نادراً . بينما يضع قانون « تافت هارتلي » حدوداً وقيوداً شديدة على فاعلية النقابات . وكانت الحكومة قد عمدت في الواقع (تشرين الثاني ١٩٧٤) إلى سن أوسع قانون مضاد للتروستات في تاريخ الولايات المتحدة ، وهو يستهدف شركة الهاتف والبرق الأمريكية (A.T.T) وهي أكبر شركة في العالم ، فرأسمالها ٦٧ مليار دولار وعدد موظفيها ١٫٠٠٠٠٥٠٠ ، وكانت مرابحها عام (١٩٧٢) ٢٩٩٠ مليون دولار . ولأول وهلة لا يبدو ثمة شك في انتهاكها قانون « شيرمان » لأنها تملك ٨٢ ٪ من الهواتف المستخدمة وتقوم بـ ٩٠ ٪ من الاتصالات البعيدة . وقد اتهمت ، بالإضافة إلى ذلك ، برفضها بعض المنشآت الهاتفية (مقاسم هاتفية ، هواتف آلية ، خطوط خاصة ، وغير ذلك) إن لم يستخدم فيها التجهيزات التي تنتجها فروعها « بيل » و « وسترن ايلكتريك » . وفي تشرين الثاني عام ١٩٧٤ اتهمتها الحكومة بوضع نسخ طبق الأصل عن نماذج منافسيها وبمطالبتها مشتركيها المصرين على استخدام أجهزة ليست من إنتاج مصانعها ، بأجور باهظة ، كما اتهمتها أيضاً بإكراه زبائنها على شراء تجهيزات « مزاوجة » أو تجميع أكثر من خط ، بأسعار جد باهظة ، مع أنها لا تفي بأية حاجة تقنية .

فما هي الأسباب التي تدعو مؤسسة احتكارية كهذه إلى تصرف مختلف ؟ . وهي التي تستخدم ، منذ أمد طويل ، أساليب تُلام على استخدامها ، ولماذا لم يطبق القانون المضاد للشركات الاحتكارية (التروستات) ، عليها حتى عام ١٩٧٤ .. ومن أية حماية استفادت كل هذه المدة ؟ .. وبأي ثمن ؟ ثم إن الحكومة الأمريكية تتوقع ألا تصل ملاحقتها القضائية المتأخرة ، إلى المحاكم (كدعوى) ، قبل عام ١٩٧٨ . وعندئذ ستستمر إجراءات المحاكمة وأصولها سنوات عدة ، لأن محامي الشركات سيعرفون السبيل إلى الإبطاء بها ، وخلال ذلك ، ستستمر الشركة أيضاً في تكديس الأرباح لاجئة إلى طرق غير شرعية .

وعلى نقيض ذلك ، إن نقابة العمال التي تلجأ إلى الإضراب دعماً لمطلب زيادة الأجور أو

إحتجاجاً على تسريح، تصطدم على الفور بقانون تافت هارتليي. وأن مؤسسة تنتهك التشريع المضاد للشركات الاحتكارية، تجد في إطالة إجراءات الدعوى كسباً واضحاً لها، لأن النصوص القانونية والأعراف، تمنحها، في هذه الوجهة، كل تسهيل. أما نقابة ما، تريد الدفاع عن قدرة أعضائها الشرائية، فليس أقل وضوحاً أنها تستفيد من سرعة العمل والإجراءات. لذلك يُفرض عليها قانون« تافت ـــ هارتليي » على الرغم من مصلحة العمال، مهلاً طويلة الأمد تستمر خلالها قدرة العمال الشرائية في التناقص، وتمتد المهلة بسبب إشعار مدته ستون يوماً وربما، بسبب حكم قضائي أو (قرار)، يقضي باستئناف العمل مدة ثمانين يوماً. وخلال ذلك، تمضي الشركة في تكديس أرباح يزيدها انتفاخاً تناقص قدرة الأجور الشرائية. وإذا ما قررت المؤسسة ذاتها زيادة أسعار المبيع، فليس ثمة نص شرعي يتطلب منها إشعاراً مدته ستون يوماً، ولا تأجيلاً مدته ثمانون يوماً. فهي تعمل بحرية وبلا إبطاء. وزيادة الأسعار لا تُرهق الاقتصاد العام بقدر ما ترهقه زيادة الأجور، بل أكثر. وهكذا يزيد القانون صعوبة الإقدام على الإضراب، إنما يكبح عمل النقابات كبحاً مستمراً، وما خلا فترات رقابة الأسعار، وهي فترات نادرة، لا يكبح القانون أبداً عمل الشركات.

هكذا ما فتئ التشريع منذ قرنين، وبقصدٍ مدروسٍ، يتطور في الإتجاه ذاته، وهو تطويق مبادرات المأجورين العمال والمستهلكين أي سواد الشعب، الذي كان هاملتون يتحدث عنه بنبرة ازدراء، لدعم حرية العمل أمام « نخبة » تُعرِّف بكلمات المال. هذا هو الموقف المتناقض الذي انتهى إليه المجتمع الأمريكي في دولة ديمقراطية غربية متطورة: فالفارق بين الأغنياء والفقراء يزداد، ويزداد أكثر عمقاً، في الأخص بين انتصاراتها التكنولوجية والصناعية، ومنجزاتها الإجتماعية الضئيلة. والبلد الذي أرسل أول الرجال إلى القمر والذي يملك أكبر طاقة إنتاج وتدمير، يقف عاجزاً أمام السخط أو الرضوخ اللذين يبديهما أكثر من عشرين مليوناً من السود وملايين عدة من « البيض الفقراء »، أمام تكاثر أحياء الأكواخ القذرة وتردي المدن الكبرى، أمام عجز مجالس البلديات المتزايد، وأمام التفاوت في الوصول إلى العناية الطبية وإلى التعليم، وغير ذلك.. ويقدر عدد الأمريكيين الذين سيقضون، قبل أن يتمكنوا مرة واحدة من استشارة طبيب، بأربعين مليوناً: فالولايات المتحدة هي البلد الغربي المصنع الوحيد الذي ليس فيه ضمان إجتماعي، فمصالح الأطباء الذين يتمتعون بدعم جماعة ضغط بالغة القوة، تفوق وتتقدم مصالح جماهير السكان التي يقتضي واجب هؤلاء الأطباء أن يخدموها. والولايات المتحدة وكندا هما البلدان اللذان يكلف فيهما التعليم أبهظ النفقات. ومستوى المدارس الابتدائية والثانوية العامة، هو في الأعم، على رداءة تدفع الأسر الميسورة إلى إرسال أبنائها إلى

المدارس الخاصة. وأثمان الدراسة في الجامعات الكبيرة التي تحقق لأمريكا الإشعاع الفكري، تضع للدخول إليها حدوداً جذرية.

النظام الاقتصادي قوي ومزدهر، على الرغم من الأزمة الاقتصادية القائمة التي يعانيها العمال والمستهلكون من جراء العطالة وتردي القدرة الشرائية، إنما ينبغي ألا تخدعنا هذه الأزمة، فهي تصيب المواطنين الضعفاء والمشاريع الصغيرة التي هي أضعف من أن تقاوم عمالقة الاقتصاد الذين سيطروا على جزء كبير من السلطة السياسية. أما الشركات الكبرى فتعترضها صعوبات خطرة من الأفضل ألا تُقدر دون قدرها، إلا أنها تحقق من الأرباح ما يُتيح لها التلاؤم وأي وضع جديد. فهذه الشركات التي لم تنتظر نشوب أزمة البترول عام ١٩٧٣، لتعد لها العدة، يتجلى دليل واضح على قوتها السياسية في الأرقام التالية: كانت الضرائب على الأفراد تبلغ ٤٤٪ من إيراد الدولة من الضرائب عام ١٩٦٠، و٤٣٫٧٪ عام ١٩٧٤، أي أنها ازدادات مع تضخم ميزانية الدولة، في آن واحد. وعلى نقيض ذلك، تناقصت واردات الضرائب المفروضة على الشركات، في الحقبة ذاتها، من ٢٣٫٢٪ إلى ١٥٫٩٪. هذا هو سلطان المال على السلطة السياسية.

والإتجاه الرأسمالي يُبدي نشاطاً خارقاً، بينما لم يف الإتجاه الديمقراطي بوعود إعلان الاستقلال، وقد تخلف تخلفاً مريعاً على آمال الحرية والمساواة التي بعثها منذ قرنين، وما يزال مقصراً أكثر، عن تطلعات الشعب في مجتمع حديث أناط به آمالاً أكبر.

الديمقراطية لا تُعرف بالمؤسسات والبنى وآليات السير التي تضعها في مكانها، فحسب ـــ على كل ما لهذه من شأن حاسم ـــ بل تُعرف أيضاً وفي الأخص بالمبادئ والقيم التي تستلهم منها سيرها، مثل الانتخاب العام والرقابة البرلمانية، والتوازن بين السلطات الثلاث، التشريعية والتنفيذية والقضائية. والمحاكمات بنظام المحلفين، وغير ذلك...، تلك هي الانتصارات الأساسية التي حققتها الثورة الأمريكية ثم الفرنسية. غير أن الأجهزة المذكورة، تستطيع العمل والسير، دون أن تخدم، في الحقيقة، الغايات التي وجدت من أجلها.

هذه الغايات، في الجوهر، اسمها حرية ومساواة، وقد أعاق تحقيقها تاريخياً خطران هما:

أولاً: الإغراء بتضحية تفتُّح الحريات لإرادة توطيد النظام بأي ثمن، ولو كان جائراً، وباللجوء المفرط إلى أساليب استبدادية. ففي الولايات المتحدة، كما في الديمقراطيات الغربية، حث نجاح الإتجاه الرأسمالي، الذي منحته السلطات القائمة أفضلية جلية،... جهاز الدولة، في

جميع المستويات ، على إيثار السلطة على الحرية ، مع احترام المؤسسات القائمة . وهكذا كُبح التقدم الديمقراطي . (وهذا موضوع الفصل الثاني) .

ثانياً : الإغراء برعاية تفاوت ومظالم مشهودة ، أو التساهل فيها وتحملها ، وبالرهان عليها من أجل خدمة الإتجاه الرأسمالي وتحقيقه ، ولتعبئة الممسكين بزمام السلطة والتفاهم على سياسة استبدادية وهو تفاوت ذو طبيعة اقتصادية وإجتماعية وثقافية وغير ذلك ، منها التفاوت العنصري الذي يجعل من السود كائنات بشرية دون غيرها اقتصادياً وإجتماعياً وثقافياً .

وحالة السود تجسد كما تجسد المرآة المكبرة ما تعانيه من التفاوت الأقليات العنصرية جميعاً ، حتى لو كانت بيضاء . لذلك ندرس هذا النزاع بين العنصرية والمساواة ، من خلال مثل السود النموذجي ، منذ الاستقلال الأمريكي : (وهذا موضوع الفصل الثالث) .

إن مركبات المأساة ، المتباينة ، لا تنفصل ، إنما درسناها ، كلاً على حده من أجل وضوح التحليل فهناك ، من جهة ، التقدم الرأسمالي وحب السلطة والحاجة إلى استتباب الأمن وصيانة التفاوت وهناك القبول بالتمييز العنصري بكل أشكاله أو إذكاؤه : هذا هو مشروع الرجعية الأكبر ، مشروع القوى التي نجحت نجاحاً باهراً في إنجاز برنامجها . ومن جهة مقابلة ، هناك إرادة تقدم الديمقراطية ، والولع بالحرية ، والاهتمام بتفادي الاستبداد والكفاح ضد كل وجوه التفاوت والظلم ، ورفض كل تمييز عنصري : وهذا هو مشروع قوى التقدم الأكبر ، مشروع القوى التي لم تستسلم قط ، طوال قرنين من التاريخ ، مع أن ما حققته من نتائج لا يزال جد متواضع إذا ما قورن بمطامحها .

ومن خلال هذا النزاع بين القيم التي تبني ديمقراطية أو تهدمها ، تحتدم المعركة بين « النُخبة » و« الجمهور » ، بين المال والإنسان بين المستغلين والمستغَلين ، بين رأس المال والديمقراطية .

الفصل الثاني

النظام ضد الحرية

«We are Going to show the sons of bitches
Where to get off»

«سنُري أبناء العاهرات هؤلاء أي منقلب ينقلبون»

لجنة القانون والنظام في غرفة التجارة.
في سان فرنسيسكو، ١٩١٦

«سنوطد النظام واحترام القانون في هذا البلد»

رتشارد نكسون ـــ ١٩٦٨

القانون والنظام

« القانون والنظام » : شعار له من الفاعلية والتأثير ، ما ليس لأي شعار آخر ، في انضواء مواطنين قلقين تحت لوائه . وقد استغله باري غولد ووتر ، المرشح للرئاسة الأولى في العام ١٩٦٤ ، استغلالاً غوغائياً . وبعد انقضاء أربع سنوات على ذلك نسج المرشحون المتنافسون الثلاثة ، نكسون وهمفرى وولاس ، على المنوال ذاته في مزايدة مسعورة ، وقد شدد رتشارد نكسون ووزير عدله ، جون ميتشل ، منذ وصولهما إلى الحكم لهجة القمع في خطبهما وعمدا إلى تقوية جهاز المراقبة في الشرطة ، وبدلاً من أن يحولا دون قيام الجريمة بوثبة إلى الأمام ، .. أسهما في هذه الوثبة ، وقد أدت بهما عقليتهما ، مباشرة ، إلى ارتكاب أعمال غير مشروعة ، وإلى فضيحة الوترغيت ، ثم إلى السقوط .

إن النظام الذي يتمنون استتبابه يفترض كتمان بعض المداولات الحكومية ، لأنهم لا يستطيعون الوثوق بالرأي العام . والنظام ، عند الحاجة يفترض الكذب ، لأن المواطنين ليسوا دائماً على استعداد لتفهم المتطلبات القاسية التي تقتيضها سلطة تسعى ، مع ذلك ، إلى سعادتهم ! ... ، وهو يفترض مناخاً من الخوف ، إذ لا مثيل للخوف في شحذ الطاقات والعزائم . وهو يفترض الغدر والغش في كل معارضة ، ولو أنها في خدمة الأجنبي ، وهو لا يفترض العدالة ، بل القوة .

الأمر ليس بجديد ، فمنذ ميلاد الجمهورية الأمريكية اهتم جورج واشنطن والكسندر هاملتون وأصدقاؤهم بإقامة دولة قوية لا سبيل إلى إنكار سلطاتها . وتصريحاتهم تنم عن حب النظام للنظام . وكانوا يودون لو استطاعوا كبح جماح المعارضة القائمة شرعياً ، على الرغم من افتقارهم إلى الوسائل

إذ لا شرطة منظمة لديهم في ذلك العصر . وهم يودون لو كانت لهم القدرة على إخماد أجدر حركات الإحتجاج والمعارضة بالتبرير والإنصاف : فتقدم الإتجاه الرأسمالي يقتضي خضوع العمال ـ شاؤوا أم أبوا ـ للنظام القائم مهما كانت شاقة شروط حياتهم . وهم لا يرون في أي هياج شعبي انتفاضة على مظالم فادحة ، من حق المواطنين وواجبهم محاربتها ، بل حمّى هدامة ترعاها تدخلات دول معادية ، لا سبيل إلى التساهل فيها .

واتهام يد الأجنبي ، هو عند أحبار النظام ، فعل منعكس لا يخلو منه عهد من العهود في جميع البلدان والأزمان . فوليام كولبي Welliam Colby ، مدير وكالة الاستعلامات المركزية (الجاسوسية) ، بعد أن أكره على الاعتراف بأن C.I.A هذه ، قامت بالتجسس على مواطنين أمريكيين داخل حدود الولايات المتحدة منتهكة بذلك نظامها الأساسي ذاته ، يقر أن عمليات كهذه هي غير مشروعة ، ثم يحاول تخفيف مسؤولته بلجوئه إلى الحجة القديمة القائلة : كان ينبغي معرفة ما إذا كانت ثمة دول أجنبية توجه بعض الجماعات المعارضة . أما السود الذين يناضلون من أجل حقوقهم ، والطلاب الذين يرفضون أن يمضوا للقتال في الفيتنام ، فهم لا يذهبون إلى موسكو ولا إلى بكين يستوحون منها ، بل يستقون ذلك من إعلان الاستقلال ومن الدستور ومن فكر الثوريين عام ١٧٧٦ ، مما كتبه تورو Thoreau والكثير من الكتاب الأمريكين سواه .

القانون والنظام : شعار استمرّ استغلاله خلال قرنين من التاريخ ، ضد الأمريكين المتعاطفين والثورة الفرنسية لأنهم يرون نظام الحكم المنبثق عن حرب الاستقلال مفرطاً في أرستقراطيته وبرجوازيته . واستخدام الشعار أيضاً ضد المهاجرين الذين حاولوا التخلص من الاستغلال القاسي الذي كان يخضعهم له قادة الصناعة ، كما أشهر ضد تكتلات العمال الارلنديين وضد الطليان (الفوضويين) وضد الاشتراكيين والشيوعيين ومؤيديهم والمتعاطفين وإياهم ، وضد المواطنين من ذوي أصل ياباني في أثناء الحرب العالمية الثانية . ولم يكن مستغلوه من رجال السلطة فحسب ، فقبل الحرب العالمية الأولى ألفت غرف التجارة في صفوفها لجان «قانون ونظام» ـ وهذا اسمها الرسمي ـ دلت على تمتعها بفاعلية رهيبة . وفي عهد الرئيسين لندن جونسون وريتشارد نكسون كان من ضحايا هذه السياسة السود الذين أبوا الرضوخ لمعاملتهم مواطنين من الدرجة الثانية ، والطلاب الذين تشبثوا تشبث اليائس ببقاء الحلم الأمريكي ، ومنهم الأربعة الذين قتلهم الحرس الوطني في جامعة كانت ستيت ، لأنهم احتجوا على التدخل الأمريكي في كمبوديا فقُدموا قرباناً على مذبح القانون والنظام .. فما أبعد هذا عن حلم عام ١٧٧٦ الكبير .

إن حكومة لا تستطيع العمل إلا بدعم قطاع واسع من الرأي العام، تزوده، في هذه الحالة، بالمعلومات التي تتيح له قبول، أو بالأحرى، التماس سياسة حازمة في المحافظة على النظام فتنشر عليه، من أجل ذلك الاحصاءات الدالة، على أن الإضطراب يزداد والبلاد تسير على حافة الفوضى، ويتكفل مكتب المباحث الفدرالي F.B.I. بهذا العمل، فيشرح للرأي العام كيف أن حوادث القتل قد ازدادت ١١٦٪، والاغتصاب ١٩٩٪، والسرقة مع استعمال السلاح ٢٥٦٪. أفليس من المدهش أن تكشف ادارة شرطة عن خورها بهذه الكياسة.... أو لا تخشى بإعلانها الدليل على عجزها في هذه الصورة، أن تفقد الاعتبار. لا، وإلا فهذا يعني الجهل بنفسية الجماهير القلقة: فادغار هوفر J. Edgar Hoover، الذي ظل يدير مكتب المباحث هذا مدة نصف قرن، كان ينشر بانتظام احصاءات مقلقة كهذه، ويحاط في آن واحد، باحترام مواطنيه الذين كانوا يرون فيه، بكل تناقض، الحارس الأفضل لأمنهم..

على أن «الخوف يشتد، وفي آن واحد يرتفع عدد الجرائم.. كما تزداد، ازدياداً مستمراً، المصاريف الخاصة بالحماية الشخصية والناس يبذلون ملايين الدولارات لشراء الأسلحة، وأجهزة الانذار، وأقفال أمان.... والمشاريع تزيد عدد حرسها الخاص، زيادة مستمرة أيضاً وكذلك الإعلانات عن أجهزة أمان البنايات لجذب المشترين، وحرص مسلح على الأبواب وفي مداخل المساكن»[1].

إنما عبثاً كان كل ذلك. وهاهو وزير العدل ويليام ب. ساكسب William B. Saxbe ذو السلطان المعروف على الشرطة، يعترف عام ١٩٧٤ قائلاً: «لسنا الآن الرابحين في معركتنا ضد الجريمة... بل نحن، في الواقع، نتراجع»، والرئيس جيرالد فورد، بعد تصريحات كثيرة صدرت عن مسؤولين آخرين، يعد قائلاً: «الجرائم كثيرة جداً، وقد آن وقت العمل». لكن لا سبيل إلى الوهم.. فالجريمة في طريقها إلى التفاقم.

حوادث القتل والاغتصاب والاعتداء والسرقة.. الخ.. هي حقائق واقعة، لم تؤد زيادة قوى الأمن والشرطة والوسائل الموضوعة تحت تصرفها إلى ايقاف تفاقمها وازديادها.. والخوف، هو أيضاً

(١) (U.S) نيوز، ١٦ كانون الأول ١٩٧٤. بلغت السرقات ثلاثة مليارات دولاراً تقريباً عام ١٩٧٤ وهو مبلغ قليل إذا ما قورن بمبالغ إتجاهين آخرين في الجريمة: (الألعاب السرية، ٣٠ ملياراً وأعمال إختلاس وابتزاز ١٢ ملياراً).

حقيقة قائمة، ولا سيما في المدن الكبرى، وهاهو الآن يأخذ سبيله إلى مناطق الريف. وباسم هذا الخوف، يقبل المواطنون كل ما يشد أزر جهاز الشرطة.. وإذا لم يستطع هذا سبيلاً إلى زجر موجة الإجرام، فهو رهيب الفاعلية في السيطرة على تظاهرات الشوارع وتصفية تكتلات السود (مثل النمور السود)، وفي دفع العملاء إلى التسلل إلى المنظمات المناوئة والتجسس على أكثر المعارضات الدستورية. وإن أفضل شرطة في العالم ـــ هكذا يود مكتب المباحث الفدرالي أن يُسمَّى ـــ لم تستطع التغلب على (الغانغسترية) في جرائم القتل والسلب، ولا على المافيا ومهربي المخدارت، وعلى حوادث الاعتداء الفردية الخ.. لكن النظام يسود في واشنطن، بينما من الخطر التجول مساء في بعض الأحياء.

والنظام الذي نحن في صدده هو النظام السياسي، فقد أُرتكب أكثر من عشرة ملايين جريمة في الولايات المتحدة عام ١٩٧٤. وسجلت الاحصاءات عام ١٩٧٥، رقماً أعلى. والخوف الذي تبعثه جرائم الحق العام ماثل وقائم ليدعم الخوف من العنف السياسي وليسير وإياه جنباً إلى جنب، هذا الخوف من العنف السياسي الذي قد يهدد المؤسسات والنظام القائم. وهنا يكمن الخطر الحقيقي وقد أدى تحقيق أجراه مركز التكنولوجيا في ولاية الماساشوستس إلى الاستنتاج: «إن صبياً أمريكياً من مواليد عام ١٩٧٤، في منطقة من مناطق المدن أكثر تعرضاً للقتل من جندي أمريكي قاتلَ في الحرب العالمية الثانية». وهذا المصير القاسي يبدو حتمياً إلى حدٍ يدفع إلى الرضوخ، لأنه محفور في تركيب المجتمع. وقد كتب المؤرخ الأمريكي هاكر [٢] يقول: «لم يبق علينا إلا أن نتعلم التعايش وهذه القلاقل.. وما العمل حقاً حيال خطر يبلغ هذا المستوى من الانتشار؟.».

لكن لسنا في صدد الرضوخ للعنف الذي تطلقه من عقاله مجموعات من البيض أو السود الذين يحلمون بتغيير بنية المجتمع، فمن العام ١٩٦٠ إلى عام ١٩٧٤، ارتفعت ميزانيات الشرطة على مستويي الاتحاد والولاية والمستوى المحلي من ثلاثة مليارات إلى ٨٫٦ مليار دولار. ولم يتسن ـــ بلا شك ـــ لأي مشروع خاص، على الأرجح، هذا المعدل من الارتفاع. لكن الجريمة عمل مدر والمجرمون لا ريب عندهم في ذلك: «إنهم يعرفون أن الفرصة متاحة لهم»، هذا ما قاله كلارنس. م. كيللي Clarence. M. kelly مدير مكتب المباحث الفدرالي. واحصاءاته تبين للمجرمين أنهم مصيبون، إذ أن ٢١ ٪ من الجرائم فقط تؤول بفاعليها إلى التوقيف، بينما التي تنتهي بالعقوبة لا تكاد تبلغ ٥ ٪ ونسبة السجناء المئوية في تناقص منتظم.

---

(٢) اندرو هاكر، نهاية عصر أمريكا ص: ٢٣٠.

ازدادت مخالفات قانون المخدرات في مدة ثلاثة عشر عاماً ٤٦٧٣ ٪ في الشبان الذين هم دون الثامنة عشرة من أعمارهم، و٧٧٤ ٪ في الراشدين. ولا تُعزى جميع الجرائم، بلا شك، إلى المخدرات، لكن ينبغي لمتعاطيها أن يملك مبلغ ثمانين دولاراً حتى مائة يومياً ــ (٢٩٠٠٠ إلى ٣٦٠٠٠ دولاراً في السنة) كي يحصل على حصته من الهيروويين أو الكوكائين. ودخل الأسر ــ لا الأفراد ــ الوسطي، يبلغ زهاء ١١٠٠٠ دولار سنوياً. فليس إذاً للمدمنين من حيلة للحصول على المال اللازم إلا بالسرقة، وبالقتل إذا ما أبدت الضحية مقاومة.

غير أن دعم الجهاز الشرطي هذا الدعم الهائل، لم يوقف أي شكل من أشكل الجريمة سواء كانت جريمة القتل أو البغاء، أو سوق السيارات في حالة السكر أو تعاطي المخدرات أو اختلاس الأموال. فإذا ما تطورت الحالة في هذه الإتجاهات، وليس من يرى أسباباً لتغيرها، فالبلاد مهددة بالخضوع لنظام بوليسي واسع قد يصبح، كما يتوقع وينذر وزير العدل وليام ب. ساكسب William B. Saxbe، : «أداة قمع على مستوى الوطن».

وإذا ظلت معظم الجرائم المرتكبة ضد الحق العام، بلا عقاب، فتكاثرها المقلق يُتيح تطوير قوى الأمن وتحديثها، وهي القوى الفعالة في القمع السياسي. وقد توقفت المظاهرات الكبرى التي كانت تنظمها حركات السود، كما حدث في الستينيات. وتوقفت الإضطرابات في الأحياء المغلقة (الغيتو) حيث أضحت الشرطة لا تفكر في الحد من سرعة انتشار الجريمة، وحيث تُحبط وحدات التدخل ضد الإضطرابات، كل محاولة إحتجاج أو اعتراض جماعيين. وهكذا تكاثرت حوادث القتل والسلب، لكن مكتب المباحث الفدرالي قد بث عناصره في جميع التنظيمات التي يراها هدامة.

وإذا كان من المألوف أن يتحول جهاز شرطة عن أهدافه الحقيقة، فنادراً ما رافق هذه الظاهرة مثل ذاك العجز والخور في حماية المواطنين. فمنذ شهور عدة، تتدفق التصريحات التي تبين كيف وقفت دوائر الشرطة حيزاً كبيراً من وقتها، ومن عناصرها ووسائلها على أغراض سياسية بحتة، بينما تتضاعف جرائم الحق العام.

تكتم وكذب واستبداد

هكذا ظل مكتب المباحث الفدرالي .F.B.I، مدة عشر سنوات يجد في انهاك الدكتور

مارتن لوثر كينغ الحائز على جائزة نوبل للسلام الذي أُغتيل عام ١٩٦٨، للحؤول دون كفاحه من أجل السود. وقد وُقفت آلاف الساعات من المراقبة الالكترونية على مراقبة اتصالاته الهاتفية وأحاديثه مع بعض الزعماء السود. ولم يؤخذ أي شيء من كل ذلك أساساً لتهمة توجه إليه. غير أن مكتب المباحث الفدرالي قد وضع يده في أثناء تجسسه على حديث قمين بإثارة الريب حول «حياة كينغ العاطفية». وسُجل الحديث على شريط مغنطيسي وأرسل باسم السيدة كينغ، أملاً في أن يكون اطلاعها على هذا السر سبباً في فسخ زواجهما[٣] وقد اعترف المكتب المذكور، أنه أوصل إلى الدكتور كينغ رسالة باسم مجهول متوخياً منها دفعه إلى الانتحار.

استخدمت الدوائر المالية عناصر جديدة، وفي الأخص من النساء، ليس للتحقيق في التهرب من الضرائب، بل في سلوك آلاف الشخصيات المرغوب في الإساءة إلى سمعتهم[٤]. وعندما كُشف النقاب عن هذه المسألة صرح قاضٍ اتحادي بأن الشرطة لا حق لها في إحداث ثقوب — كما فعلت — في سقوف الغرف لمراقبة ساكنيها. وأوضح القاضي في تلك المناسبة نقطة في الحقوق هامة: وهي أن هذه الغرف، وإن كانت في بنايات عامة. كمحطات الخطوط الحديدية مثلاً، إلا أنها تقع داخل نطاق الملكية الشخصية، أي حيث لا يحق للشرطة التدخل[٥].

البريد هو أيضاً من الملكية الخاصة. غير أن مصلحة البريد اعترفت في رسالة وجهتها إلى الكونغرس، أنها راقبت عام ١٩٧٤، مراقبة غير شرعية، أي بلا اذن محكمة قضائية، بريد ٤٤٠٠ فرد أو جمعية[٦].

وفي العام ١٩٧٠، كانت فضيحة، عندما عُلم أن توم هوستون Tom Huston من موظفي البيت الأبيض، قد وضع، بناء على طلب نكسون خطة تستهدف معاكسة عمل الأفراد أو الجماعات الذين ينتقدون السياسة الرسمية. وفي الخطة هذه تنصت على الهواتف، ومراقبة البريد وأعمال سطو للاستيلاء على بعض الوثائق. أُهملت الخطة، لكن اكتشف عام ١٩٧٥ أن هذه الأشكال ذاتها من أساليب التجسس، قد مورست منهجياً بين عامي ١٩٥٢ و١٩٧٣، وليس الآن من يستطيع التأكيد أنهم كفوا عن ممارستها. أما الجهة التي قامت بتلك المراقبة غير القانونية

---

(٣) صحيفة انترناسيونال هرالد تريبون، ١٠ آذار ١٩٧٥.
(٤) صحيفة انترناسيونال هرالد تريبون ١٧ آذار ١٩٧٥.
(٥) صحيفة انترناسيونال هرالد تريبون ١٧ آذار ١٩٧٥.
(٦) صحيفة انترناسيونال هرالد تريبون ١٨ آذار ١٩٧٥.

فهي وكالة الاستعلامات المركزية C.I.A . ومن الأشخاص الذين أخضعوا لها النقابي فكتور روثر، والكاتب الروائي جون شتاينبك والعالم الاحيائي لينوس بولينغ (جائزة نوبل). وارثربورنس، رئيس «الاحتياطي الاتحادي»، وأعضاء مجلس الشيوخ، هوبيرت همفري وادوارد كندي وفرانك تشرتش، والقس كينغ، وأعضاء عدة في المجلس النيابي.. الخ. كانت الوكالة المذكورة تفتح رسائلهم وتصورها[٧].

وفي المناسبة ذاتها، أُعلن أن F.B.I (مكتب المباحث الاتحادي) ارتكب في الفترة الواقعة بين (١٩٤٢ و١٩٦٨)، ٢٣٨ عملية سطو على مراكز أربع عشرة جماعة مناضلة. وعندما حاول المكتب المذكور الحصول على موافقة وزارة العدل على تدخلاته تلك رفض ذلك وزير العدل رامزي كلارك وهو من أبرز الشخصيات التي شغلت هذا المنصب، قائلاً: «أنا لا أفهم كيف يستطيع وزير عدل أقسم اليمين على تطبيق القانون، أن يسمح بانتهاكه»[٨]. كان ذلك في أثناء رئاسة لندن جونسون، إلا أن مكتب المباحث تجاوز الأمر وضرب عرض الحائط بالرفض الذي قوبل به.

بلغت دوائر الشرطة من القوة ما جعلها تعمل خفية عن الحكومة، أو تخالف تعليماتها عند الحاجة. وقد حدث أنها عصت أوامر مديرها ذاته. فقد اعترف رتشارد هلمز، أنه أمر باتلاف السموم التي صنعتها مخابره هو، عندما كان يدير وكالة الاستعلامات المركزية C.I.A، لكن قراره هذا لم يكن له أي تأثير[٩].

وعندما كُشف النقاب عن أعمال مكتب المباحث الاتحادي F.B.I أو أعمال C.I.A، غير القانونية، عرت السواد الأعظم من الناس الدهشة، وابتلعوا المعلومات المثيرة التي كُشف لهم عنها، ثم ما لبثوا أن انتقلوا إلى التفكير في أمور أخرى، دون أن ينتابهم قلق شديد. أما في الكونغرس وفي الصحافة، فقد قامت شخصيات ليبرالية ــ أي قلة لم تيأس من الحلم الأمريكي ــ بردود فعل لا تخلو من الشدة، وهي تعلم أن مستقبل الديمقراطية ذاته، مستقبل «مجتمع منفتح» معرّض للخطر. فمن تحديد إلى تحديد أضحت الحريات الفردية مهددة بالتلاشي تحت وطأة تجاوز الشرطة وتعسفها.. الشرطة التي تفلت من مراقبة ممثلي الشعب. وإن موجة الفضائح المكشوفة، منذ

(٧) التايم، والنيوزويك في ٦ تشرين الأول ١٩٧٥.
(٨) صحيفة هرالد تريبون في ١٧ تموز ١٩٧٥.
(٩) صحيفة التايم في ٢٩ أيلول ١٩٧٥.

فضيحة وترغيت، لا تزود شاشة التلفزيون بمادة رائعة فحسب، بل تذكّر بأن حقوق المواطنين الأساسية تصبح في خطر دائم، منذ أن يرى هؤلاء أنهم حصلوا عليها نهائياً ويكفون عن الاهتمام بالدفاع عنها.

إن رد فعل الليبراليين يؤدي عندئذٍ إلى أوضاع تدل، بكل ما فيها من غرابة، على أن المعركة لم تخسر سلفاً، فهكذا نجد وليام كولبي يعلم وزارة العدل، قبل أن يفقد منصب مدير وكالة الاستعلامات المركزية في تشرين الثاني عام ١٩٧٥، أن سلفه رتشارد هلمز سفير الولايات المتحدة في ايران بعد ذلك، قد ارتكب جرم الحنث باليمين الذي يعرّضه لملاحقة القضاء ولعقاب شديد. أما المناسبة التي ارتكب فيها جريمته فهي مثوله أمام لجنة الشؤون الخارجية في مجلس الشيوخ التي وافقت على تعيينه سفيراً في طهران. ففي شباط ١٩٧٣، جرى الحوار التالي أمام اللجنة المذكورة في جلستها السرية:

السناتور (عضو مجلس الشيوخ) ستوارت سمنغتون: هل حاولت في الوكالة الاطاحة بحكومة تشيلي.

رتشارد هلمز: كلا، يا سيدي.

السناتور ستوارت سمنغتون: هل دفعتم مالاً لأعداء اللندي..

رتشارد هلمز: كلا يا سيدي.

وقع الانقلاب على سلفادور اللندي، بعد انقضاء سبعة أشهر على هذا الحوار. وبعد عام، أي في ايلول ١٩٧٤، اعترف الرئيس جيرالد فورد ووزير خارجيته هنري كيسنجر علناً بتدخل الوكالة في الشيلي، جاهدين في تبريره. وهكذا لم يخدع رتشارد هلمز الكونغرس فحسب، والكونغرس هو التعبير عن سيادة الشعب، بل حنث بيمينه بلا جدوى، لأن معلميه اعترفا بالكذبة التي حملاه عليها، فمن الخطر أن تفلت هذه الوكالة الجاسوسية من قبضة السلطة السياسية ورقابتها. والأشد خطراً من ذلك انتهاكها الشرعية بانصياعها لتعليمات السلطة التنفيذية. والأرجح أن دولة بوليسية ليست هي الدولة التي تخرج فيها الشرطة، بمبادرتها الخاصة، عن الشرعية، ولا سبيل إلى تفسير الجرائم بالاكتفاء بالقول إن شرطة الأمن قد «أفلتت» من رقابة الحزب أو الحكومة. فالدولة البوليسية هي الدولة التي تُقْدِم فيها الشرطة على أعمال غير مشروعة بأمر الحكومة أو موافقتها. فأين

تقف؟ ... إن الاهتمام بالمحافظة على النظام يوحي بأول انتهاك للقانون، فتكون خطوة أولى سرعان ما تحث على القيام بثانية.

لم تفلت الشرطة السياسية (D.I.N.A.) في الشيلي من رقابة بنوشه وسيطرته بل عملت بامرته: فالشيلي دولة بوليسية، وفي الولايات المتحدة لم تفلت وكالة الاستعلامات المركزية ومكتب المباحث الاتحادي من رقابة الحكومة وسيطرتها، بل عملا بامرتها: فالولايات المتحدة ليست بدولة بوليسية لأن الصحافة والكونغرس قد ردا على ذلك بطرد نكسون من البيت الأبيض، بإعلانهما على الملأ ما قامت به أجهزة الأمن من أعمال الغش والاستغلال .. غير أن الصحافة والكونغرس ظلا مدة عشر سنوات يجهلان هذه الأعمال، لأن أجهزة السلطة التنفيذية كذبت عليهما. ولو لم تظهر الحقيقة، وما كان لها قط أن تظهر، لو لم يتشبث نكسون بالاحتفاظ بالأشرطة التي تجرمه، لاستشرى السرطان البوليسي ولكان الخطر الذي يهدد الديمقراطية أشد مما يمكن تصديقه. فهي غير مطمئنة على سلامتها، ولا سبيل إلى إنقاذها إلاّ بالسهر الدؤوب. ولقد لقنت الصحافة والكونغرس البلاد الأوربية درساً مفيداً، فثمة أساليب شبيهة تهدد المؤسسات الديمقراطية فيها بالخطر.

إن «تقنية الانقلاب»، في مجتمع صناعي، غدت ابتداءً من ذلك، «فلكور» عهد بائد. فلإقامة دولة استبدادية، لا حاجة لعرض القمصان السمر في الشوارع وحرق الرايخستاغ أو اغتيال المعارضين، إنما ينبغي ويكفي أن يقوم تواطؤ بين السلطة التنفيذية ودوائر الشرطة لتضليل الناطقين باسم الشعب ذي السيادة: السلطة التشريعية والصحافة.

فعندما مثل رتشارد هلمز في ١٩٧٣ أمام لجنة الشؤون الخارجية في مجلس الشيوخ سأله الشيخ كليفور كيز وهو من الحزب الجمهوري من ولاية نيوجرسي:

«هل تعرفون شيئاً عن نشاط ما قامت به وكالة الاستعلامات المركزية له صلة (بالحركة المناوئة للحرب الفيتنامية) ... وهل طُلب منها العمل في هذا السبيل؟».

ويجيب رتشارد هلمز، شامخاً وبريق صدق في عينيه:

«لا أذكر أن شيئاً من هذا القبيل قد طُلب منا، ولم نتدخل في (عمل ضد الحركة المناوئة للحرب). فقد كان يبدو لي أن ذلك، لو حصل، لكان انتهاكاً صريحاً لميثاقنا».

حسناً. لكن بعد عامين، أوضح تقرير لجنة روكفلر عن الوكالة، أن هذه قد أوجدت بادارة

رتشارد نكسون، فريقاً خاصاً عُهد إليه التحقيق في شأن معارضي الحرب والقيام بعملية التشويش على الحركة المناوئة للحرب الفيتنامية. فجمع هذا الفريق الخاص معلومات عن ٣٠٠٠٠٠ شخص اشتركوا في الحركة ضد الحرب. وهكذا يكون رتشارد هلمز قد خدع الكونغرس بانكاره عملاً هو، حسب تعبيره، «انتهاك صريح لميثاقنا».

لقد كان سلوك مدير وكالة الاستعلامات المركزية، في هذا الصدد، مثل سلوك أشخاص أعلى منه في مراتب الدولة. ففي شهر آذار من العام ١٩٧٤، سأل السناتور ادوارد كندي (من الحزب الديمقراطي ولاية الماساشوستس)، هنري كيسنجر عن الالتزامات الأمريكية نحو نظام نغوين فان ثيو في سايغون. فأجابه وزير الشؤون الخارجية في ٢٥ آذار برسالة كتب فيها: «ليس للولايات المتحدة أي التزام نحو جمهورية الفيتنام». لكن، في ٥ كانون الثاني ١٩٧٣، كتب الرئيس رتشارد نكسون إلى نغوين فان ثيو قائلاً: «أؤكد لكم أننا سنرد بكل قوتنا على أي خرق للاتفاق تقوم به الفيتنام الشمالية»، وهذه الرسالة من رسائل كثيرات أُعلنت بعد أمد وجيز كشفت عن جزء من «الالتزامات السرية» التي تعهد بها رتشارد نكسون لحكومة سايغون، وهي التزامات طالما كذبها هنري كيسنجر. ويبدي انتوني لويس ملاحظته على ذلك قائلاً أن كيسنجر عندما أجاب عن سؤال عضو مجلس الشيوخ كندي، «كان يعرف كل شيء، بلا شك. عن وعود نكسون لثيو، وفي الأرجح أنه هو الذي كتب نصها»[١٠].

هذه الالتزامات السرية التي لم يطلع عليها الكونغرس، حرضت نغوين فان ثيو على خرق اتفاقات باريس (١٩٧٣)، بشأن الفيتنام. ومع ذلك، لم يردع افشاؤها المتأخر كيسنجر عن ادخال بنود سرية في اتفاقات سيناء الذي وقعه في العام ١٩٧٥ مع اسرائيل ومصر. لكن عندما يُنبَه الكونغرس، لا يسع وزير الخارجية كيسنجر أن يكذب صراحة كما فعل في رسالة وجهها إلى عضو مجلس الشيوخ كندي، يختبئ فيها وراء ستار من أنصاف حقائق تتوخى خداع الكونغرس أيضاً.

من الخير ونحن في عالم يخلط بين الواقعية والوقاحة، أن نبين أن الكذب في العلاقات بين السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية لا يقتصر على الخلق السياسي. فهو ليس خطأ خلقياً فحسب ترثي له النفوس الطيبة، بل غلطة سياسية من شأنها أن تكلف البلاد ثمناً باهظاً. واللجوء إلى الكتمان، في السياسة الداخلية والخارجية، الذي يؤدي طبيعياً إلى الكذب لتغطية السر، هو سمة

(١٠) انتوني لويس ـــ هيرالد تريبون ١٨ تموز ١٩٧٥.

الأنظمة الاستبدادية الفارقة . وما أن ينكشف السر أو الكذب حتى ترى الحكومة أن عليها ، لتنقذ نفسها ، أن تفقد المذنبين الاعتبار أو أن تقصيهم ، ولذلك استشرس رتشارد نكسون في الانتقام من دانيل ايللسبرغ الذي نشر « ملفات البنتاغون السرية » ، ودفع إلى السطو على عيادة طبيبه النفسي أملاً بالعثور على ما يفقده الاعتبار . ثم تجرأ على ملاحقة جريدتي واشنطن بوست ونيويورك تايمز ، قضائياً ، لأنهما نشرتا الملفات السرية المذكورة . لذلك أيضاً قامت وكالة الاستعلامات المركزية ومكتب الاستعلامات الاتحادي بعمليات غير قانونية ضد الخصوم ، حتى البارزين منهم على صعيد السياسة الرسمية ، وأخيراً ، لذلك أيضاً ، فكرت الحكومة الأمريكية في العمل على اغتيال الصحفي جاك اندرسون الذي أضحى افشاؤه الأسرار مزعجاً جداً . والسر والكذب ليس سوى الحلقتين الأوليين من سلسلة انتهاكات للحقوق الأساسية في مجتمع منفتح . وفي الطرف الثاني من السلسلة ، إن لم يتحطم التداخل في الوقت الملائم ، لا بدّ من قيام مجتمع دكتاتوري يتوطد رويداً رويداً ، بلا أي لجوء إلى « تقنيات الانقلاب » .

والأمريكيون الذين ينتصبون في وجه تتابع انتهاكات الحق ، لا يعملون ، كما تردد القول كثيراً ، باسم أخلاق مدونة في تراثهم الطهري . ولو صح ذلك لظلت مقاومتهم ، التي تحملهم على تحريك الكثير من الوحل ، غريبة عن الشعوب ، اللاتينية ــ مثلاً ــ التي لا يسعها أن تدعي الانتماء إلى التراث الطهري ذاته ... لا .. لقد أدرك أولئك الأحرار الأمريكيون ادراكاً تاماً ، إن الكتمان يجر إلى الكذب الذي يؤدي بدوره إلى تهديد حرية المواطنين وحياتهم أي حقوقهم التي لا يجوز مسها ، والمدونة في إعلان الاستقلال والباقية سمة حكم ديمقراطي . ونص جفرسون الرائع ، لا يذكر في لائحة هذه الحقوق ، الحق في معرفة الحقيقة ، والذي تغدو الديمقراطية ، من دونه ، من المحال ، ويمهد تشويهها السبل أمام نظام استبدادي . فما هي قيمة الحقيقة في تغيير الطبعات المتتابعة من الانسكلوبيديا السوفيتية ؟.. وأين هي حقيقة بينوشه وفرانكو ؟ .

النضال من أجل الحقيقة هو أول نضال سياسي من أجل ديمقراطية حقيقية . ومنذ إعلان الاستقلال ، قاتل سدنة الديمقراطية الأمريكية من أجل الحقيقة التي ، من دونها ، تزول الحريات . وفي آن واحد رضي أنصار « دولة قوية » تشويه حقيقتهم ليضعوا العوائق دون حرية الآخرين . وكانوا يثق بهم أولئك الذين يؤلفون النخبة والقلة من « الأغنياء وذوي النسب » ــ على حسب تعبير هاملتون ــ « والأذكياء المواطنون الصالحون والأكفاء » ، حسب تعبير جون كالهون . إنهم ما كانوا يستطيعون ، ومثل رتشارد نكسون وما زالوا لا يستطيعون أيضاً ، إلا أن يكونوا على حذر من الجمهور

الذي يفهم وعود إعلان الاستقلال بحذافيرها ، ومن المثاليين الذين يقاتلون من أجلها . وإنه لحذر في مكانه ، فتلك الجماهير وأولئك المثاليون لا هدف لهم إلا انتزاع السلطلة منهم .

هذه السلطة ، حاول دائماً الاستيلاء عليها الليبراليون واعدين بعدالة أكثر ، والمحافظون واعدين بنظام أشد : « سنوطد النظام واحترام القانون في هذا البلد » . هذا ما قاله رتشارد نكسون خلال حملته الانتخابية في العام ١٩٦٨ . وأفضل دراسة استهدفت هذا الجانب من حملته تُلخص بما يلي :

« في الشمال ، ردد نكسون أنه سيسحق بحزم الذين يثيرون قلاقل ويقترفون جرائم ، وذلك بإطلاق يد الشرطة لتعمل بحرية ، وبإلقاء عدد من المشبوهين في السجون يفوق ضعفي العدد الحالي ، ولإضعاف جهود المحكمة العليا التي تتجه إلى إعطاء الفقراء وقصيري النظر الحقوق ذاتها التي يتمتع بها الميسورون ، وفي الجنوب ردد أنه سيعمل على تبطيء السير نحو الدمج العنصري »[١١] .

ويضيف الكاتب ذاته أن جهود المحكمة العليا ، لها ما يبررها ، ولا سيما « أن الحقوق التي ضمنها الدستور ، لم تكن خلال تاريخ الولايات المتحدة كله ، مصونة إلا لمن يتمتعون بثروة وخبث كافيين للعثور على محام قادر على إحقاق هذه الحقوق »[١٢] . غير أن المحافظين أقل اهتماماً بالعدالة منهم بالنظام ، وشعار القانون والنظام يقودهم حتماً ، باسم النظام ، إلى الاستهتار بالقانون فهل يُستثنى من ذلك رتشارد نكسون ؟ .. وعندما عرض جيرالد فورد على الكونغرس رسالته في مكافحة الجريمة ، في حزيران عام ١٩٧٥ تفادى المغالاة في اللجوء إلى بلاغة « القانون والنظام » ، التي أفقدها سلفه قيمتها واعتبارها . ومع ذلك كانت جملته الأساسية : « ركز القانون ، خلال مدة طويلة ، اهتمامه على حقوق المجرم أكثر من تركيزه على ضحية الجريمة وقد آن الأوان لعكس هذا الإتجاه »[١٣] ولذلك ، قال أنه يقترح أن يمدد إلى خمس سنوات برنامجاً وضع نظرياً لاعداد رجال الشرطة

---

(١١) رتشارد هاريس عدالة ــ وأزمة القانون والنظام ... في أمريكا ــ الناشر Dutton ــ نيويورك ١٩٧٠ ص: ٥٦و١٤٦ .

(١٢) المصدر ذاته .

(١٣) رد الفعل هذا لا يقتصر على أمريكا . ففي ٤ شباط ١٩٧٥ صرح وزير الدولة ، وزير الداخلية قائلاً : « إن رجال الشرطة يشكون من حلمه الذي هو حلم قضاة وأنا كذلك » وفي ١٠ تشرين الأول ١٩٧٥ صرح أمام مجلس الأمة (نتمنى أن تتوخى قرارات العدالة حماية المجتمع والمواطنين المستقيمين والأبرياء أكثر مما نتوخى الاهتمام بمصير المجرمين ومستقبلهم .

المسلكي. وهو في الواقع تخصصه دوائر شرطة الولايات والشرطة المحلية لشراء عتاد ضد القلاقل، معقد الصنع كثيراً، لا سبيل إلى استخدامه لحماية السكان من الجرائم التي تشتد شكواهم منها ومن معاناتها وهي الاعتداءات الفردية. وطلب جيرالد فورد من الكونغرس، في آن واحد، زيادة الغرامات وعقوبة السجن المفروضة على الفاعلين. وعلى الرغم من أن ثماني جرائم من عشر، أداتها السلاح الناري، رفض أول إجراء ينبغي إتخاذه معلناً أنه «يعارضه بشدة»، وهو إخضاع بيع الأسلحة للرقابة.

ليس كل ذلك في الحقيقة سوى تفاصيل. فالأمر الجوهري يكمن في الصيغة التي يؤكد فيها جيرالد فورد أن العدالة الأمريكية اهتمت بالدفاع عن «حقوق المجرمين» فأي مجرمين هم؟.. إنهم بوصفهم هذا، وبقرار الدعوى المقامة عليهم، موجودون في السجن حيث لا وزن كبير لحقوقهم. لكن جيرالد فورد يفكر، في الواقع «بحقوق الاظناء»، وهم مواطنون أوقفتهم الشرطة، والعدالة تراهم أبرياء ما لم يقم الدليل على إجرامهم. وحقوق الاظناء مقدسة وهي حقوق تقيم الفرق بين حكم ديمقراطي والعدالة المتحيزة في الأنظمة الدكتاتورية.

وجيرالد فورد وأشباهه في بلدان أخرى، شأنهم شأن جميع أنصار «القانون والنظام» يخطون أسماءهم في سلالة من الرجال «الأقوياء» الذين ما فهموا قط أن العدلة الإجتماعية والاقتصادية، تتكون منها القاعدة الصلبة الوحيدة للنظام الذي يؤثرون فرضه بواسطة شرطة أقوى وبعقوبات أشد. الديمقراطية منوطة بلا شك بالنظام، إلا أنها تفهمه على خلاف ذلك. وكل مفهوم آخر للنظام غير مفهومها، يهدم قواعد مجتمع مفتوح. وغولد روتر ووالاس، وفورد، ونكسون لهم أسلاف مشهورون هم أنفسهم ثمرة تقليد قديم جداً، يبتغي، وهو يضحي عند الحاجة بالحريات، يبتغي فرض احترام السلطة أولاً وقبل كل شيء سواه.

سلطة وحرية: والمعركة بينهما محتدمة في الغرب، عند نهاية القرن العشرين وهي معركة قامت عند مولد الجمهورية الأمريكية، بدور ينوء بكلكله على الولايات المتحدة في أيامنا.

سلطة تعسفية

«لعل رأينا، عندما أقمنا اتحادنا، كان حسناً أكثر مما ينبغي في طبيعة الإنسان. وتعلمنا التجربة أن الناس، دون تدخل سلطة قسرية، لا يتبنون ولا يطبقون أفضل ما دُرس من إجراءات من

أجل سعادتهم الذاتية »[١٤] . لعل ما يُثير الدهشة أن يكون جورج واشنطن في قوله هذا في العام ١٧٨٦ ، قد اتخذ موقف المدافع عن « سلطة قسرية » مهمتها تحقيق « سعادة » الناس ، ولو كان ذلك ضد رغبتهم . إن نظاماً كهذا يفترض دائماً الازدراء بالمواطنين .

هذا الاهتمام المشبع بحذر عميق من شعب يُعد جاهلاً ، وغير قادر على فهم قضايا المجتمع الكبرى ، هو اهتمام لا ينفصل عن تاريخ الولايات المتحدة وسائر الدول الحديثة . ففي العام ١٧٩٩ أوضح الكسندر هاملتون رأيه في هذا الصدد قائلاً : « الرأي العام لم يتحسن إنما بالعكس ، هناك أعراض تبرر الخوف من ألا تكون أخطاء إتجاهٍ ضارٍ جداً قد استمرت في سيطرتها على العقول لدى أكثر طبقة من طبقات المواطنين عدداً فحسب ، بل ازدادت اتساعاً »[١٥] .

وبعد مرور قرنين على ذلك ، لا سبيل إلى أن يُعد الرأي العام جاهلاً ، فالتعليم مُتاح لجميع الناس ، ووسائط الإعلام هي أكثر تعقيداً وتبايناً منها في أي مجتمع آخر . وهذا الرأي العام ، الذي يتملقون شعائره ، يُخشى من اقدامه على حركات طائشة ، ولا سيما أن مشاكل الدولة في ذكرى الاستقلال المئوية الثانية ، هي أكثر تعقيداً مما كانت عليه في أيام جورج واشنطن وهاملتون . فكيف يستطيع المواطنون ادراك الدوافع التي تُملي اختيارات الحكومة فيما يخص الطاقة والعلاقات الدولية ، وتنظيم الدفاع ؟ .. مأساة الحكام تزداد عمقاً ولا سيما أن معارضة قراراتهم لا تصدر عن عمال أو فلاحين تعليمهم ضئيل ، بل عن الطلاب ، طليعة البلد المقبلة . فهم يقومون في الجامعات ، بإثارة الإضطراب ضد التدخل العسكري في الفيتنام وكمبوديا ، ويفضحون موقف الدولة الفاتر من استفحال العنصرية ، وينقدون نظاماً اقتصادياً يبدو راغباً في ربط كل شيء بمتطلبات الإنتاج وغزو الأسواق . وهنا يصف رتشارد نكسون ، من مقعده الرئاسي هؤلاء الطلاب بـ : « السوقيين » السيئي التربية . فإذا أطلقت فئة من الفئات المثقفة العنان لتطرفات كهذه ، فذلك أن موجهين أشراراً يجرونها إليها . وسبيرو أغنيو Spiro Agnew يظن نفسه مخوّلاً ، قبل أن يُجبر على مغادرة نيابة الرئاسة بسبب الغش والرشوة ، في تهجمه على الصحافة ، أن يلقن أفضل الجرائد درساً في الأخلاق . ولم يكن الوحيد ، في ذلك ، ففي العام ١٩٧٥ ، اتهم الناطق باسم الرئيس فورد الصحافة التي تبحث عن الحقيقة ، بأنها تُبدي « سوء ظن وقحة أعميين وأحمقين ولا عقلانيين » .

والمذنبون هم من المثقفين والجامعيين والصحافيين الأحرار الذين شجعوا على وجود معارضة

(١٤) رسالة إلى جون جاي ، مؤلفات واشنطن الجزء التاسع ص : ١٦٧ .

(١٥) رسالة إلى يوناثان دايتون ، هاملتون الجزء العاشر ص : ٣٢٩ .

تزداد جذرية ورسوخاً يوماً بعد يوم ، وذلك بانتقاداتهم الطائشة ، المستوحاة من مثالية « ساذجة » .
أما رجال السلطة السياسية والاقتصادية ، فهم وحدهم الذين يحتكرون الواقعية . وما همهم أن تنهار سياستهم في سايغون وبنوم ـــ بنه ، وأن يقع الاقتصاد في أزمة ، وألا يكون الدولار بعد ذلك « عاقلاً كصورة » ، وأن يقيموا أو يدعموا أنظمة حكم دكتاتورية ، وأن يؤكدوا أن الحكم الصيني الشيوعي ليس سوى دمية تحركها موسكو ؟ .. فلا سبيل لأي خطأ من أخطائهم وأي إخفاق أن يقنعا هؤلاء الواقعيين المزيفين ، بأن يعيروا أولئك الذين يجرؤون على انتقاداتهم أذناً صاغية ... لا ، فمعارضون كهؤلاء لا يفكرون إلا بتهديم أسس الدولة ! ....

« في الولايات المتحدة حزب يقارع الحكم بكل قواه ويريد تغيير طبيعته والإطاحة بالدستور بتعطيل أجهزة هذا الحكم . وكل الوسائل تُتبع لبلوغ هذا الهدف »(١٦) . هذه السطور التي وجهها واشنطن إلى لافاييت تدل بوضوح على الفعل المنعكس العفوي الذي يصدر عن كل من يرى قراراته تخضع للنقد . وينبغي أن يعبأ جميع الناس الأخيار ممن يحترمون القانون والنظام والحكم القائم ، للوقوف في وجه بادرات هدامة كهذه . وليس ثمة ما هو أخطر من تقدير الأضرار ، التي يسع هؤلاء المعارضين أن يحدثوها ، دون قدرها الحقيقي . وكتب واشنطن أيضاً يقول : « إذا ما نظرنا إلى سلوك هؤلاء الناس نظرة اكتراث ، وإذا ما ساد الكذب والنشاط ، من جهة أخرى ، فالغرباء المتآمرون الناقمون الذين أموا بلادنا لأنهم كانوا في حرب مع حكومتهم ، ومعظمهم في حرب مع كل الحكومات ، سينمون حزبهم ويزيدون صفوفه يوماً بعد يوم »(١٧) .

وهؤلاء « الغرباء المتآمرون والناقمون » هم إذاً الرجال والنساء الذين هربوا من أنظمة الحكم الاستبدادية والمتعصبة في أوروبا القديمة ليجهدوا في تحقيق الحلم الأمريكي المثير الحماسة ، في الجانب الآخر من الأطلسي . أما في النصف الثاني من القرن العشرين فليس من يهدد النظام القائم هم هؤلاء الغرباء ، الذين قد نضب معينهم أو سُدَّ ، بل الأمريكيون الأوائل .. أولئك الهنود الحمر الذين يحاولون استرداد حقوقهم(١٨) أو هؤلاء المهاجرون القدامى ، الذين هم أمريكيون ، برغم أنوفهم ، وأحفاد العبيد ، وأخيراً هؤلاء الفتية والفتيات من الأسر العريقة الذين يأخذون على ذويهم تخليهم عن رسالة الآباء المؤسسين . هذه الاعتراضات هي بكل وضوح من وحي الدول الأجنبية المعادية ! وهذا ما

(١٦) مؤلفات واشنطن الجزء الحادي عشر ص : ٣٧٨ .
(١٧) رسالة إلى باتريك هنري ، مؤلفات واشنطن الجزء الحادي عشر ص : ٢٩٠ .
(١٨) الفصلان الثالث والرابع من هذا الكتاب .

حدث في المدة الواقعة بين ١٨٨٠ و ١٩٢١ ، عندما راحت الشرطة تطارد « الفوضويين » ، وهذا ما حدث بعد الحرب العالمية الثانية ، عندما سيطر الجنون المكارثي على البلاد ، وفي العام ١٩٧٤ أيضاً ، عندما أعلن كلارنس كيللي ، مدير مكتب المباحث الاتحادي ، لينذر مواطنيه بازدياد وسائل التجسس السوفييتي ، أنه مستعد للمخاطرة باتهامه بأنه « يرى شيوعياً وراء كل عمود »[١٩] .

ازدراء الرأي العام

هكذا تطمئن السلطة ، بإثارة الخوف في أسلوب لا يخلو من الغوغائية ، إلى أنها ستحصل على ما تراه ضرورياً من الدعم ، وهو أسلوب مجرب ويغتبط له القائمون على النظام . فمن قبل ، عندما كانت الجمعيات الديمقراطية التي دعمت جيفرسون ، تُقلق الرئيس الأول ، سرعان ما كان يسمع النداء إلى احترام مبدأ السلطة . ومن بعد ، عندما يصف غيزو[٢٠] هذه المرحلة الخطيرة من تاريخ أمريكا يبدي سروره بلا تحفظ قائلاً : « الأناس الأخيار ورجال النظام والعدالة أدركوا أنهم يتركون بطلهم النبيل واشنطون دون دفاع أمام الحملات الدنيئة عليه . ففي البلاد الحرة . يمشي الكذب مرفوع الجبين »[٢١] .

تلك هي في الواقع سيئة البلدان الحرة . فحقيقة المعارضة ، في نظر حراس النظام هي دائماً كذب . فمنذ المرحلة التي كُشفت فيها معارضة جيفرسون فضيحة وفاء الديون والمضاربات على الأراضي المفتوحة للاستيطان والاستثمار ، وحتى اليوم الذي شهرت فيه الصحافة بفضيحة وترغيت كان الرئيس يردد قوله : « لم أكن أعلم » . وكلما فُضح تهرب رتشارد نكسون من الضريبة المالية كان يردد قوله « لست بسارق » من دون أن تطرف له عين . فكل نقد للرجال القائمين على السلطة يدل دلالة فائقة على أن « الكذب يسير مرفوع الجبين » ..

فمن يكذب ؟ .. « للحكومة الحق في أن تكذب ، إذا ما دعت الضرورة ، من أجل إنقاذ نفسها » . هذا ما يؤكده آرثور سلفستر Arthur Sylvester ، عندما كان معاون روبرت مكنامارا على رأس وزارة الدفاع . ففي الواقع كذب الرئيس لندن جونسون عام ١٩٦٤ ، حاصلاً على موافقة أقرب معاونيه إليه ، عندما زعم أن الفيتنام الشمالية اعتدت على سفن أمريكية في خليج تونكين .

(١٩) صحيفة انترناسيونال هرالد تريبون ، ١٨ تشرين الأول ١٩٧٤ .
(٢٠) رئيس الحكومة الفرنسية (١٩٤٧ ـــ ١٩٤٨) ، سببت سياسته الرجعية اندلاع ثورة ١٩٤٨ .
(٢١) مقدمة لتاريخ واشنطن ولقيام جمهورية الولايات المتحدة باريس ١٨٨٤ ـــ ص ٤٧ .

فمكنته كذبته هذه من الحصول على موافقة الكونغرس على قصف فيتنام الشمالية . وكذب رتشارد نكسون عندما أخفى عن الكونغرس قصف أراضي كمبوديا . وكذب أيضاً ، وشاركه كذبه هنري كيسنجر ومدير وكالة الاستعلامات C.I.A. المركزية ، عندما أكد أن لا ضلع للولايات المتحدة في الحوادث التي أدت إلى الانقلاب على نظام الحكم في الشيلي ، وإلى موت اللندي عام ١٩٧٣ . ومن قبلهم أكره جون ف . كندي الرجل الشريف ادلاي ستفنسون على الكذب بدفعه إلى التصريح بأن معارك خليج الخنازير لا تلزم ولا تعني إلا الكوبيين . وكان الرئيس أيزنهاور من قبل ، لعدة سنوات خلت ، قد كذب عندما أكد أن طائرة التجسس U-2 التي كان يقودها فرانسيس غاري بوورز Powers ، كانت تقوم بمهمة أرصاد جوية ، عندما أُسقطت فوق أراضي الاتحاد السوفيتي .

تلك الأكاذيب كلها غير متشابهة . فبعد إخفاق عملية خليج الخنازير ، تحمل جون كندي مسؤوليتها الكاملة بتواضع وشجاعة ، مبدياً الأسف لموافقته على تلك العملية التي كانت قد أعدتها دوائر سلفه . وعلى نقيض ذلك ، عكس الرئيس جيرالد فورد ووزير خارجيته الموقف الأمريكي المتخذ سابقاً ، عندما اعترفا بعد مرور عام على مصرع سلفادور اللندي بأن الحكومة الأمريكية قد تدخلت في الشيلي ، وتباهيا بذلك لأنه كان ، كما قالا ، لصالح الولايات المتحدة والشيلي والحرية .

عندما تهاجم المعارضة الحكومة ، سواء في الصحف أو الكونغرس ، لا تستطيع البتة السماح لنفسها باللجوء إلى الكذب ، لأن السلطة ، سرعان ما تحرجها ، ثم يؤدي الاتهام الذي لم يقم عليه الدليل إلى سلاح يرتد عليهم . وبعكس ذلك ، وفي شيء من السذاجة ، تميل الحكومة ، وهي القوية بكل ما تحت تصرفها من وسائل ، إلى الاعتقاد بأنها تستطيع الكذب بلا مغبة . فالتجربة لم تعلمها شيئاً وهي تجهد في الحط من شأن المعارضة ذات الحملات التي هي ، في نظر الحكومة حملات شائنة وجائرة ، وفي أسوأ الحالات ، ضد أمريكا .

فمن الصعب إذن القبول بنظام الديمقراطية الحر . وقد كتب إلى جورج واشنطن ضباط حرب الاستقلال القدماء ، وعلى رأسهم العقيد لويس نقولا Lewis Nicola يقولون : « إن الحكم الجمهوري هو أقل جميع أنظمة الحكم استقراراً ، وأقلها قدرة على ضمان الحقوق والاستقلال وملكية المواطنين » . فقد كان « بعض الناس قد أقاموا علاقة جد وثيقة بين فكرة النظام الملكي وفكرة الطغيان » ، لذلك يقترحون أن يتخذ رئيس السلطة التنفيذية « لقباً أكثر تواضعاً من لقب « الملك » في ظاهره » ، إنما مع الأمل بأن يأتي اليوم الذي « سيقبل فيه بلقب الملك » . رفض[٢٢] واشنطن

---

(٢٢) الفصل الأول من هذا الكتاب .

العرض، إلا أنه وإن كان يعلم، مثل هاملتون، أن الملكية نظام غير مقبول في الظروف الراهنة، فإن هذا لا يحول دون تمنيه حكماً قوياً، يضمن استتباب النظام الذي لاغنى عنه لإزدهار الأعمال.

مغامرون وطهريون

لم تنتظر أمريكا الرئيس كالفن كولدج كي تدرك أن «قضية أمريكا الكبرى هي الأعمال والمشاريع». وقد عرضت بعض اللوحات الدينية المهاجرين بصورة أشخاص يسعون وراء الحرية والديمقراطية. هذا التبسيط المفرط يخفي دوافع الرجال الحقيقية عندما بنوا وأسسوا الولايات المتحدة. فقبل الكسندر هاملتون، لمدة طويلة، آثر عدد لا حصر له من المهاجرين الإتجاه الاقتصادي على الديمقراطية، وأعطوا لنظام الأقوياء الأولية على إنصاف الضعفاء، ولسلطات المالكين الأولية على حرية المحرومين.

عندما وصل النقيب (الكابتن) جون سميث في العام ١٦٠٧ على رأس رفاقه المائة والعشرين، ليؤسس جيمستاون Gameston، أعلن، بلا أي مواربة، أنهم قادمون «للبحث عن الذهب، وصقل الذهب وتصفية الذهب ونقله». فسعيه لم يكن وراء الحرية، بل وراء الثراء العاجل. ولا حصر لعدد أولئك الذين كانت تحدوهم الدوافع ذاتها، حتى البحث عن الذهب ثم ما بعده، لأمد طويل.

قدم، إلى جانب المغامرين، الطهريون الذين لا تحدوهم الرغبة في الثراء. لقد هربوا من طغيان الكنيسة القائمة في إنكلترا، زاعمين أنهم سينقونها بإقامتهم في أمريكا. غير أنهم، إذ أقاموا مجتمعاتهم على المبدأ الوحيد الذي يعرفونه، أي اتحاد الكنيسة والدولة، ما لبثوا أن أرسوا طغيانهم الذاتي. فالطهري جون كوتون، هو الذي صرح عام ١٦٣٨ أن الله ما اعتبر الديمقراطية قط، «شكل حكم يناسب الكنيسة أو المجتمع». ثم يسأل بذكاء: «وإذا حكم الشعب، فمن سيكون المحكوم». ففي نظره ونظر أشباهه، أن أشكال الحكم «التي تؤيدها وتوصي بها الكتب المقدسة» هي الأرستقراطية والملكية وحدهما. ذلك أن الشعب الذي يحتقرونه يحتاج إلى من يحكمه، وسيحكمه الطهريون بيد من حديد. وتحت ظلال حكمهم، لن يستطيع الاقتراع سوى أعضاء كنيستهم الرسمية، ولكي يكون المرء عضواً في الكنيسة، ينبغي أن يقبله رجال الدين الذين يرفضون قبول خمسة من ستة. ثم أنهم، بالشروط التي يفرضون توافرها في الناخب، ينحون الفقراء عن صناديق الانتخاب. فحرية الرأي لا مكان لها: وجماعة «الكويكرز» الذين جرؤوا في بوسطن

أو سالم Salem ، على التأكيد أن جميع الناس متساوون ومنهم الخدم والهنود ، قد تُقطع آذانهم وتُنزع ألسنتهم . والطهريون لا يترددون في الإقدام على قتل عدد كبير من الهنود كي يستولوا على أراضيهم ، أو لتسفيرهم عبيداً إلى « جزيرة باربدوس » .

أما الكويكرز والبابتست (أتباع مذهب المعمدانية القائل بأن المعمودية ينبغي أن تتم بعد سن البلوغ) فيُجلدون بسبب آرائهم ، ويوسمون بالحديد المحمي بالنار ، ويشنقون أو ينفون ، وفي العام ١٦٣٠ وحده ، حلت بأربعة عشر منهم تلك العقوبات . إنه استبداد بعيد عن روح الديمقراطية التي غالباً ما كانت تُعزى إلى الهاربين من الأنظمة الملكية الأوربية . وكان ذلك من حسن الطالع ، من حسن حظ أمريكا ، لأن هذا الاستبداد ، يغذي روح التمرد بمغالاته وتطرفه ! .

ثورة الديمقراطيين الأوائل

عندما وصل الواعظ الفتى روجر ويليامز Roger Williams إلى بوسطن عام ١٦٣١ ، هب على الفور لمقاومة الحكم الديني الذي أقامه الطهريون ، مديناً « عقيدتهم الدموية في اضطهاد الناس من أجل معتقداتهم » ، وعادى رجال دينهم عداء عنيفاً ، واصفاً إياهم بـ « المرتزقة الخونة » وكنائسهم بـ « الكنائس النخرة التي يعبث فيها الفساد » ، وطالباً إلغاء القوانين التي تجعل من الحضور إلى الكنيسة فريضة مطلقة ، والتي تربط حق الانتخاب بشروط دينية . وكان طبيعياً أن يُحاكَم الشاب الواعظ ويُحكم عليه (غيابياً) . وكان ثأراً جميلاً لهنود الناراغنست الذين شكوا كثيراً وعانوا من وحشية الطهرين وعمليات سلبهم ، أن يجد روجر ويليامز ملجأ له بين ظهراني قبائلهم . وقد اشترى منهم الأرض التي بنى عليها مدينة العناية الألهية (رود آيلاند) .

شادت آن هوتشنسون مدينة بورتسموث بالطريقة والعقلية ذاتيهما ، ثم بُينت نيوبورت عام ١٦٣٩ . وغدت رود آيلاند ملجأ لجميع المضطهدين آنذاك ، سواء كانوا من الكويكرز أو القائلين بإعادة العماد : anabaptistes أو يهوداً أو (ساحرات) . ولم يبق مكان لنظام حكم الطهرين الاستبدادي في تلك المدن ، وذهب الحكم الديمقراطي فيها بثقته بحكم الشعب ووعيه إلى أبعد الحدود . وفي الواقع كان المسؤولون عن تسيير دفة الحكم يُنتخبون لمدة عام فقط ، ومن الممكن عزلهم خلال مدة الولاية بناء على طلب المواطنين . أما رتشارد نكسون الذي ادعى الانتماء إلى الكويكرز ، فلم يقبل بأن تُطبق عليه هذه القاعدة الديمقراطية إلا بعد لأي .

إن القس توماس هوكر ، الذي أقام الكونّكتكوت Connecticut على قواعد مماثلة ، لخص

مبدأ الديمقراطية الحقيقية بقوله : « إن أساس كل سلطة يكمن في قبول الشعب بها قبولاً حراً » . وعلى نقيض نظام حكم الطهريين الديني ، جسدت الديمقراطية المشتركة التي أقامها الحجاج pelerins مطلباً من أشق مطالب الحكم الأمريكي . فقد كان على أصحابها « المتقاسمين طعامهم وشرابهم وتجهيزاتهم وكل أنواع مؤونتهم » أن يعملوا من أجل الجماعة مدة سبع سنوات . وهي قاعدة أملتها الشروط المادية القاسية السائدة على أرض كل ما فيها يتطلب البناء والعمال . وبعد انقضاء السنوات السبع يأخذ كل من يبلغ سن الرشد ، أياً كان عمره ومنشؤه ، حصة متساوية من « المساكن والأراضي والأملاك والحيوانات » . هذا النظام لم يسر السير الحسن المأمول منه ، وسرعان ما تم التخلي عنه ، إلا أنه عبر عن تطلع دائم إلى الديمقراطية . وقد عادت فكرته إلى الظهور خلال المثاليات والطوباويات ، ولا سيما الفورية (مذهب Fourier الإجتماعي الاشتراكي القائل بتجمع الأفراد في مجموعات إنتاجية يعيشون فيها عيشة مشتركة) ثم في (الكومونات) التي جذبت مبدئياً في السنوات ١٩٦٠ ـــ ١٩٧٠ ، عدداً متزايداً من معارضي عقيدة المجتمع الصناعي الحديث وبنيته ومبرراته .

النظام الطهري

مجموعة مغامرين يسعون وراء ثروة سهلة المنال ، لا يأبهون لمبدأ .. طهريون ينقلون معهم الحكم الديني المقيت الذي هربوا منه ، و« حجاج » يحملون أكثر أشكال الديمقراطية تقدماً : هكذا تجمع تراث أمريكا الروحي والسياسي الكثير التباين واختلط وتمازج خلال مجابهة مستمرة ليعطي الحكم الأمريكي لونه المتموج خلال التاريخ وحتى اليوم .

كان لرسالة « الحجاج » أصداء عديدة رددتها الطبقات الفقيرة التي رأت فيها أملاً بالتخلص من بؤسها ، كما كانت لها أصداؤها لدى كل الذين لهم ما يبرر مخاوفهم من تعسف السلطة ، أياً كانت أوضاعهم الإجتماعية .

أما ورثة (الكابتن) النقيب جون سميث الروحيون : (البحث عن الذهب وغسله وتنقيته ونقله) فقد حملوا ، من جهة أخرى أسماء متباينة خلال قرنين من التاريخ ، ابتداءً من تجار الرقيق ، والمضاربين في كل عصر ومرحلة ، وقادة الصناعة (غولد ، وفاندربلت ، وروكفلر ، ومورغان ... الخ) ، حتى « الوحوش الباردة » من مدراء المؤسسات أو الحكام التقنيين في المجتمع المعاصر .

ظلت روح الطهرين نشطة وحققت بعض التقدم في العهود المضطربة ، وقد هدهدت أمل

« نظام خلقي » يفرض بصرامة انتماء المواطنين جميعاً لمعتقدات واحدة ، وبامتثالية فكرية لا تتحمل أي انحراف . وليرص الشعب صفوفه ، فتملك الأمة عندئذٍ قوة لا سبيل إلى الوقوف في وجهها ، والويل لمن يتجرأ على الانحراف عن الصراط ، فإذا تعذر جلده في الساحة العامة وربطه بعمود التشهير ووسمه بالحديد المحمي ، (كما وقع كل ذلك في بوسطن وسالم في القرن السابع عشر) ، يُنبذ ويُعرض لعقاب الجماعة . وهكذا كان مصير « المخالفين » في القرن العشرين ، الذين لاحقتهم وطاردتهم المكارثية .

والعقلية الطهرية لا تستهدف العادات فحسب بل تدعو إلى مذهب خلقي مستبد يشمل كل جوانب الحياة ، الفردية والإجتماعية والسياسية . وحلمها هو قيام مجتمع متجانس ، لا في سلوك الأفراد الظاهر الذين يؤلفون هذا المجتمع فحسب ، بل في أخص معتقداتهم وألصقها بحياتهم الداخلية . وهي تتوخى أن تخضع لقواعدها الأفكار والأفعال في آن واحد وهي لخوفها من حياة مجبولة بالتوترات والأهواء والمجابهات ، تحمل بذرة نظام عقيم وفان . وهي أيضاً لا تكتفي بالدعوة إلى مثلها الأعلى ، بل لا تتصور من أجل فرضه ، سوى وسائل الرقابة الضيقة الشديدة على من يحيدون عنه ، وإلا أساليب التحقيق والتفتيش كلها ، ومن أقدمها إلى أحدثها . فراحة الضمير عندها ، لشدة ثباتها ، لا تتحقق إلا بهذا الثمن . والقيم والمذاهب في الروح الطهرية تفرض ذاتها بسهولة ، ولا سيما أن الكثير من المواطنين مهيؤون عفوياً للأخذ بها ليجدوا الراحة النفسية . والآخرون منهم يرضخون لها ، كما لحظ توكفيل Tocqueville : « لأنهم يخشون ألا ينم مظهرهم على الإيمان بها » .

أرستقراطية وعبودية

كان مجتمع فرجينيا ، ما خلا تلك التيارات التي تصنع إنكلترا الجديدة ، يتخذ منذ أوائل عهوده ، سمة خاصة تطلعنا عليها ، في أساليب مختلفة ، شخصيتان من أقوى شخصيات ذاك المجتمع ، وسمتا بطابعهما الجمهورية الناشئة ، وهما جيفرسون وواشنطن .

فإلى جانب المستعمرات التي أسسها رجال منفيون أو مجددون ، كانت ولاية فرجينيا في القرن السابع عشر تجهد وتجد لنسخ صورة طبق الأصل عن مؤسسات إنكلترا وأعرافها ، وهنا لا شيء من تصلب الطهريين وتزمتهم ، ولا شيء من مثلهم الأعلى . فالفرجينيون ، في السنوات القريبة من العام ١٦٠٠ ، أناس حسنو السلوك ، يملأ إهابهم احترام العرش والكنيسة والتقاليد ، ويدعون إلى الحذر الشديد من الملل المنشقة والبابويين . وعقليتهم الأرستقراطية تحمل على النظر بعين الريبة إلى عمل روجر وليامز ، وآن هاتشنسون ، أو عمل توماس هوكر في رود آيلاند والكونّكتكوت . وهكذا

ظلت ولاية فرجينيا الموئل الذي يتواعد على الالتقاء فيه المهاجرون الراغبون في أن يجدوا المجتمع الإنكليزي في أميركا. وعندما أطاحت الثورة الإنكليزية بشارل الأول، ظلت فرجينيا على ولائها للملوك ووجد فرسان الملك فيها موئلاً وملجأ. وقد قصرت حق الانتخاب على من يملك، وتفادت توزيع الثروات بتوريث البكر فحسب. والطبقة الأرستقراطية فيها تحتل كل المناصب والوظائف العامة.

كانت فرجينيا، بنظامها هذا، أغنى بالسادة منها بالعاملين. إلا أنها كانت تحتاج إلى أيد عاملة وجدتها بين العبيد. وهؤلاء العبيد لم يكونوا جميعاً من السود، بل من البيض أيضاً الذين غدت فيهم التجارة جد رابحة. وكانوا من المتسولين والمشردين وطريدي العدالة، يبيعون أنفسهم إلى سيد لمدة أربع سنوات أو سبع، ليتمكنوا من دفع ثمن ركوب السفينة هاربين من إنكلترا. وكان ثلثا سكان ولاية فرجينيا في أوائل عهدها، من هؤلاء الخدم ــ العبيد. وكان عليهم أن يقسموا أمام قاض كبير، يمين الولاء للملك، ثم يباعون، لتوهم، بعشر ليرات، حتى العشرين أو يسلمون إلى قائد يجوب بهم مقيدين بالسلاسل أرجاء البلاد، إلى أن يلقى من يشتريهم. كان زهاء ٣٥٠٠٠ منهم من البريطانيين الذين خُفف أو بُدل حكم الإعدام عليهم. وكانوا، عند انتهاء المدة التي ابتيعوا ليقضوها في العبودية، يغامرون بالتوغل نحو الغرب أو يمكثون حيث هم مهضومي الحق. ثم ينتهي بهم الأمر إلى أن يفضل ملاكو الأراضي العبيد السود عليهم. فهؤلاء ملك سادتهم مدى الحياة، ولهذا فهم رأسمال من الخير رعايته واستثماره، وهم يحظون بمعاملة أفضل من معاملة العبيد البيض الذين يفقدون كل قيمة شرائية أو تجارية يوم يستردون حريتهم، والذين يمكن استغلالهم مدة أربع سنوات أو سبع بلا مداراة قواهم أو صيانتها للمستقبل بغية استمرارهم في العمل. فلقد كان عدد سكان ولاية فرجينيا عند إعلان الثورة ٧٤٨٠٠٠، العبيد منهم ٢٠٠٠٠٠ وجميعهم متوزعون في المزارع، ولا يتجمعون في مدن، فلم يكن عدد سكان «ويليامسبرغ» مثلاً يتجاوز آنذاك الألفين.

ولم يكن مجتمع فرجينيا، على أرستقراطيته، متصلباً. وكان يكفي أن يحتل المرء الأرض ويزرعها ليصل إلى مرتبة الملاك ويرسي أسس ثروة جديدة. ولم تكن الأسر الأرستقراطية تحتكر ملكية الأرض، فثمة إتجاه إذا إلى بعض المساواة في الشروط الإجتماعية. وهكذا نما شكل من أشكال الديمقراطية، بإتاحة الفرص للناس جميعاً أن يتملكوا الأرض، غير أن هذا التطور تحقق في نطاق احترام النظام والطاعة.

ألقى توماس جيفرسون في هذا المنحى الأسس المثالية (الطوباوية) لديمقراطيته الزراعية حيث

ترتبط حرية كل فرد بالأرض التي يفلحها، بينما تعالج المسائل والقضايا المشتركة داخل نطاق مجالس محلية صغيرة يتعارف أعضاؤها ويرون، بعضهم في بعض، جيراناً يعملون في مجالات نشاط واحد. هذا الحلم الذي اجتاحه التصنيع، ظل، على ذلك، قوياً وحياً، ترعاه الآفاق العريضة التي تفتحها أراضي الغرب حيث يبدو لكل امرىء أنه يجد مكاناً له تحت الشمس.

أما جورج واشنطن، فلم يكن بلا شك، غير آبه بمفهوم كهذا، إلا أنه يبدو أكثر تأثراً بفضائل النظام والسلطة والانضباط التي أفرزها المجتمع الفرجيني، وهو المضفي عليها شأناً أكبر، ولا سيما أن الإمكانات الجديدة التي أتاحتها الثورة الصناعية، تقتضي وجود تنظيم في المصانع قادر على إخضاع الفردية الأرضية لمتطلبات الآلة والإنتاج والربح.

سلطة وحرية: المسرح مهيأ، بممثليه المستعدين للقيام بأدوارهم التنازعية سواء في الشمال أو الجنوب، من طهريين أو «حجاج»، مغامرين أو أرستقراطيين وأنصار ديمقراطية جيفرسون، أو رواد المشروع الرأسمالي الذي يملك الكسندر هاملتون أوضح رؤية له. وهم جميعاً يشتركون في رفض واحد هو الخضوع لقرارات صادرة عن البرلمان اللندني البعيد، حيث هم غير ممثلين، كما يلتقون أيضاً، بأكثريتهم، في رفض كل مذهب استبدادي. وقد قال الكسندر هاملتون وهو من أصلب أنصار النظام: «لنتفادَ الطغيان، فالحزم شيء جد مختلف عن العنف». وأين يمر الحد الفاصل بين العنف الطاغي الذي يأباه والسلطة الحازمة التي يدعو إليها؟ وفي نظر خصومه السياسيين، إلى أين يمكن أن تصل حرية لا تتردى إلى فوضى؟.

معركة قديمة تلتصق بكل مجتمع إنساني، ولا سبيل لها إلى بلوغ مداها كله إلا في مجتمع ديمقراطي. فالطرفان يريدان سلطة تضمن للحريات ممارستها التامة. إلا أن الليبراليين الذين يخشون أكثر ما يخشون، تجاوز سلطة مستبدة، سيقفون في وجه المحافظين الذين يرون في إنطلاق الحريات خطراً يهدد كل سلطة أو حكم. فبين المعسكرين، ليس الحد الفاصل باهر الوضوح دائماً، وسيتخطاه، حسب الظروف، وبلا وعي في بعض الأحيان، بعضهم من هنا وهناك وبإتجاه أو بآخر، ودوافعهم إلى هذا التخطي ليست مصالحهم الطبقية فحسب، بل قلقهم ومخاوفهم ونفسيتهم (سكلوجيتهم) وأوهامهم، فلمن الأولية؟ ألسلطة والنظام، أم للحرية والعدالة؟. إن حد الفصل لا يمر بين المجتمعات المتنازعة فحسب، بل في داخل كل فرد، في أحيان كثيرة. والمعركة على وشك النشوب.

الحذر من الجند

عارضت النظام والسلطة، من قبل، في أثناء حرب الاستقلال، أكثر طبقات الجيش شعبية. وتذمر من هذه المعارضة تذمراً مريراً القائد العام الحالم بقوة عسكرية كاملة الانضباط، جورج واشنطن الذي كتب يقول: «لم يرفض الحرس الوطني إطاعة أوامر الضباط فحسب، بل عبروا عن ارتياح كبير لنبأ اقتراب العدو .. ولنا ما يبرر خوفنا من أن يوجهوا سلاحهم إلينا في أول مناسبة، بدلاً من استخدامه للدفاع عنا»(٢٣).

إن بوادر التمرد، على نقيض ما يُشير إليه واشنطن بحذر، مردداً إشاعة بسيطة لم يتحقق من صحتها، لا تعنى أن الشعب المتطوع في الحرس الوطني تحركه مشاعر الولاء للإنكليز. فهناك، بلا شك، موالون مخلصون للعرش، إلا أنهم ينتمون إلى المجتمع (الراقي) وقد عاملهم الحرس الوطني بقسوة. أما استياء الجنود، كما ستدل تتمة هذا التاريخ، فله أسباب أخرى: فلقد كانوا يشكون بحق من عتادهم السيئ ومن التأخر في دفع رواتبهم ومن موقف ضباطهم الذين غالباً ما كانوا يعاملونهم معاملة من هم دونهم من البشر. وصحيح أيضاً أن رجال الحرس الوطني كانوا يميلون إلى خوض القتال من أجل مستعمرتهم، ويتذمرون عندما يدعوهم تطور مسرح القتال إلى الذهاب بعيداً، إلى مستعمرة غير مستعمرتهم الاتصال جد ضعيف بينهم وبينها. لكن هذه أليست غلطة الوجهاء الذين ما كانوا يتوصلون، في مداولاتهم في الكونغرس إلى جمع المبالغ اللازمة لادارة الحرب، وغلطة الضباط الذين لم يكونوا يعطون جنودهم رؤية عامة جيدة عن العمليات، أو بالأحرى، رؤية وطنية؟.

عندما فوجئت القوات الأمريكية «٢٧ آب ١٧٧٦» وطوقت، فتشتت تاركة بين أيدي البريطانيين أكثر من ألف أسير، بينهم ثلاثة جنرالات، كان ذلك خطأ القيادة التي لم تكن على مستوى الواجب الملقى على عاتقها، وكان أمراً طبيعياً أن تنهار قوى الجند المعنوية وعندما رفضت بعض الألوية المسير، أنحى واشنطون باللائمة على الجند، لا على الضباط الذين هم من طبقته، وكتب إلى الكونغرس يقول: «إنني، بأعمق الأسى والألم، أرى نفسي مضطراً إلى الاعتراف لكم بضعف ثقتي في جموع جيشي كلها تقريباً»(٢٤).

رد فعل أرستقراطي ينم عن احتقار سواد الشعب الفقير الذي لم يعدوه أي اعداد لمناورات

(٢٣) مؤلفات واشنطن ـ الجزء الرابع ص ٢٢٣.

(٢٤) مؤلفات واشنطن ـ الجزء الرابع ص: ٧٢.

استراتيجية أساؤوا ادارتها ولم يهتم أحد بشرحها له .. لكن، ... لماذا؟، يقاتل هذا الشعب البسيط؟ إن ما ينشده من الاستقلال الوطني، هو قلب النظام القائم. والكفاح الذي خاضه لم يكن موجهاً ضد إنكلترا البعيدة، بقدر ما كان موجهاً ضد المتسلطين المحليين[٢٥] وقد أدرك الكونغرس ذلك أخيراً وصوت على زيادة رواتب الجنود الذين يتطوعون حتى نهاية الحرب وعلى منحهم أراضي للزراعة.

أضفى هذا الإجراء الأخير على قتال الشعب، بقدر ما يبدو فيه من وعود بأن مجتمع المستعمرات الطبقي ذا الدرجات المتفاوتة، لن يعيش بعد الاستقلال. ولم يساور الشعب الشك في أن كل شيء، بعد النصر، لصالح الوجهاء[٢٦] وأنه هو الذي سيدفع ثمن النصر. لكن القائد العام لا يأبه لهذا الشعب وقد كتب يقول: «إذا دُعيت إلى الجواب وأنا أقسم اليمين، عن السؤال: هل كان الحرس الوطني نافعاً أو ضاراً؟ .. لما ترددت في الرأي الثاني». ولم يكن هذا من العقوق بل من العمى والضلال: فأرستقراطي مونت فرنون (أرض واشنطن)، لا يسعه إلا الاحساس بالحذر من أناس يبلغ بعده الإجتماعي عنهم ما يحول دون فهمهم. وقد ظهر نضال الطبقات طبيعياً في الجيش.

غير أن ميزان القوى كان يقتضي، مع ذلك أن يُحسب حساب هؤلاء الفلاحين والصحفيين وهؤلاء الجند الذين يقودهم ضباط اهتم واشنطن بأن يوصي باختيارهم من المجتمع (الراقي)، فالنظام والسلطة رهن بذلك. وبعد مرور بضع سنوات، نرى جورج ميسون المزارع الفرجيني الثري، وواضع إعلان الحقوق الذي أضحى بعد ذلك أساس تعديلات الدستور العشرة الأولى، يبدي في (اعتراضاته على الدستور)، رأياً حصيفاً بقوله: «ستبدأ هذه الحكومة بأرستقراطية معتدلة، ومن المحال، في وقتنا هذا، التنبؤ بانبثاق ملكية منها أو أرستقراطية مستبدة وفاسدة. وهي على الأرجح (أي الحكومة) ستتأرجح مدة بضع سنوات بين هاتين الهاويتين، ثم لن تلبث أن تسقط في إحداهما»[٢٧] إلا أن الحكم لم يؤل إلى السقوط في هاوية الملكية بسبب المشاعر الشعبية.

---

(٢٥) الفصل الأول من هذا الكتاب.

(٢٦) الفصل الأول (في تقسيم الأراضي ووفاء الديون).

(٢٧) مؤلفات واشنطن الجزء التاسع ص: ٢٦٦ ـــ ٥٤٦.

الوجهاء يسحقون «عصيان الوسكي»

إن الحكم، الذي كان شكله آخذاً بالتبلور، لم يتسم، في الواقع، بأي صفة بارزة «الاعتدال»، بل كان خلافاً وتحدياً، لكل روح عدالة، يجهد في إثراء الأثرياء الذين هم، حسب تعبير جون جاي: يملكون البلاد وعليهم أن يحكموها. وقد أغنى المضاربين بدفعه، بالسعر المكافئ الأصلي، أثمان أسهمهم التي اشتروها بثمن بخس، كما وزع مقاسم أراض لا قبل إلا لكبار الملاكين بشرائها، وأسس أول مصرف ذي امتياز يصدّق على أرباح غير قانونية، ونظم المضاربة على أراضي ولاية الأهايو. ثم، كي يتوج بناءه الضخم هذا، دفع إلى التصويت على الضرائب الأولى، بناءً على طلب الكسندر هاملتون، ولا سيما ضريبة الكحول. ولم تقع تحت طائلة هذه الضريبة المشروبات الجيدة التي يستهلكها المجتمع المترف، بل اقتصرت على الوسكي البسيط الذي ينتجه المزارعون الفقراء.. فياله من إجراء يحول دون اختبال الشعب «الوضيع» وتسممه بالكحول!..

كانت هذه الضريبة إشارة التمرد، فقد ثار عليها صغار الفلاحين الذين رأوا فيها اجحافاً كبيراً بحقهم، وفي الواقع كانت الطرق في غربي بنسلفانيا، وفي فرجينيا وكارولينا الشمالية في حالة سيئة ورأى الفلاحون أن من الأجدى تقطير ذراهم وشعيرهم، فنقل الوسكي أسهل عليهم من نقل الحبوب. والضريبة على الكحول كما وضعت، تُعفي الأغنياء، وتنوء بكلكلها على الفقراء. وهكذا اندلعت ثورة الوسكي. وفي العام ١٧٩٣، هوجم موظفو الحكومة الذين أتوا لتحصيل الضرائب، ورفضت السلطات المحلية الأوامر الصادرة عن العاصمة، واقتحمت مخافر الشرطة واستولي عليها، وفُرض على مفتش مالي التعذيب الشنيع الذي عاناه عدد من الموالين للعرش البريطاني، في أثناء الحرب، وهو نزع ملابس المعذب وطليه بالقطران وتغطيته بالريش، وهكذا يموت موتاً بطيئاً أمام سخرية الجمهور وهزئه.

ثلاثة آلاف مزارع يستطيعون سبيلاً إلى عصيان قرار الحكومة: لقد طفح الكيل.

أما جورج واشنطن، الذي كان يعجم عود سلطانه بهذا العصيان، فما تساءل قط برهة واحدة عن عدالة الضريبة التي أثارت العصيان الشعبي. فالنظام، في عرفه، قبل العدالة وهو، بدلاً من رفع الظلم، سيعمد إلى إتخاذ تدابير مدوّية لتوطيد الأمن. هذه الثورة الفلاحية التي تذكرنا بـ«حرب الطحين» التي أشعل نارها قرار تورغو، ينبغي أن تُقمع بحزم وقوة. فالفلاحون يتمردون،

كما يقول واشنطن: « متذرعين بمعارضتهم قانوناً معيناً، إنما الحقيقة هي أنهم يثورون في روح معادية لكل نظام »(٢٨).

لم يكن ذلك إلا رد فعل تقليدياً من قبل القائمين على الحكم، فسبب نقمة الشعب الحقيقي يُلفظ لفظ النواة، وقد حول إلى ذريعة كاذبة يستغلها مثيرو القلاقل لزعزعة المجتمع، ومن خلالهم تُتاح الفرصة لضرب المعارضة كلها، ولا سيما الجماعات التي تنظمت على طراز نادي اليعاقبة والتي تلهمها شخصية توماس جيفرسون الرفيعة. وقد كتب واشنطن يقول: « إنني أعتبر هذه الفتنة الثمرة الأولى والهائلة للجمعيات الديمقراطية »(٢٩). فهو إذاً سيضرب بقوة، إنما بحذر.

نعم بحذر، « فالجمعيات الديمقراطية » تعمل بنشاط في كل مكان، والرجال الخيرون لا يتحكمون إلا بقوة مسلحة جد متواضعة. فقد كان جورج واشنطون، في أوائل ولايته ١٧٨٩ يأمر جيشاً صغيراً مؤلفاً من ٨٤٠ رجلاً. ثم سمح قانون ٣٠ نيسان ١٧٩٠، بتطويع « ١٢١٦ ضابطاً وجندياً وموسيقياً »، وبعد مدة وجيزة، خوّل الكونغرس الرئيس، لقمع الهنود على الحدود، سلطة تجنيد وحدات لمدة أقصاها ستة أشهر، على ألا يتجاوز تعدادها ٢٠٠٠ رجل. كما أقر الكونغرس في العام ١٧٩٢ تشكيل ثلاث كتائب، لمكافحة الهنود أيضاً، على أن يُسرح الجنود على الفور من طلب الهنود الحمر الصلح.

فالرئيس إذاً لا يملك قوات هامة يواجه بها ١٣٠٠٠ مزارع متمرد، لذلك كان أريباً حين أمهلهم أولاً مدة ثلاثة أسابيع للرضوخ، وهي بادرة صلح وشهامة تدع له مهلة لتنظيم فيلق للتدخل عدده ١٥٠٠٠ مقاتل. وقد استدعى الحرس الوطني من فرجينيا وماريلاند ونيوجرسي وبنسلفانيا. غير أن الحرس لا يُؤمن جانبه، فقد لا تطلق عناصره الشعبية نارها على عصابات فلاحين سيئة التنظيم، فينبغي اللجوء إذاً إلى اختيار دقيق. وقد أثلج جواب « الأناس الخيرين » صدر جورج واشنطن وحقق كل أمانيه، وهو يصفهم بحماسة لا عهد له بها!، قائلاً:

« لقد شوهد جنرالات على رأس فصيلة واحدة وضباط وقادة، يصلون إلى المكان المعين لهم، ولا يجدون القيادات التي تناسب رتبهم، فينضمون إلى الوحدات جنوداً عاديين في الخدمة وبامرة ضباطها الذين هم دونهم رتبة.. وشوهد عدد كبير من أخطر رجال البلاد شأناً يختلطون بالجند

(٢٨) مؤلفات واشنطن، الجزء الثاني عشر ص: ٤٩.

(٢٩) رسالة إلى هنري لي Henry Lee.

ويقومون، يوماً بعد يوم بمسير طويل وحقائبهم ومؤونتهم على ظهورهم، ينامون على القش بغطائين (بطانيتين) تحت خيم الجنود في ليالي الصقيع التي مرت علينا، ولعل ما هو أدعى للدهشة، أن عدداً كبيراً من شباب الكويكرز ومن أكرم الأسر وأغناها وأوقرها قد تطوعوا في الخدمة وساروا مع الجند»[٣٠].

فيا للمشهد الرائع الممتع! فلكي يحمي الوجهاء نظام ضرائب يفضلهم على سواهم، وليدفعوا من خلاله، عن النظام الذي أقاموه، عند بزوغ فجر الديمقراطية.. يدعون ورثتهم الأغنياء الذين يمضون جنباً إلى جنب مع الضباط المنحدرين من الأرستقراطية، ويرضون الخدمة جنوداً بسطاء، ليعيدوا أولئك القرويين الأجلاف إلى صوابهم. فقد كان وجهاء بتسبرغ، الذين أرعبتهم الثورة الفرنسية «وفرنسا مأوى النهابين والسفاحين» كما يقول الكسندر هاملتون، والفرنسيون «طيور جارحة مجنونة» قد بلغ بهم الرعب مبلغاً حملهم على إتخاذ القرار التالي: «نكاد نكون مستعدين لأن نتمنى (لبلدنا) ثورة فرنسا ومقصلتها، لمدة وجيزة من الزمن، لنوقع بالجاحدين الذين يضعفون حكومتنا ويشوهون سمعتها، العقاب الذي يستحقونه». فالمقصلة ليست للأرستقراطيين بل للشعب!.

فياللذعر الناجع المفيد. لقد قام المجتمع (الراقي) برد فعل كما ينبغي. إذ أوقف مائة وخمسين من العصاة، وحُكم على اثنين بالإعدام لارتكابهم جرم الخيانة العظمى.. لكن واشنطن يتمتع بحس مصلحة الدولة، فقد عفا عنهم واستتب الأمن وانتصر الرئيس وقال: «ما يقول الناس الذين زعموا أننا عاجزون عن حكم أنفسنا بأنفسنا؟. وسيرون أن المبدأ الجمهوري ليس البتة شبح خيال مريض. وبالعكس، فالقوانين لم يدافع عنها، في أي شكل من أشكال الحكم، بأفضل مما دوفع عنها في الحكم الجمهوري ولم تصن الحرية والملكية بأفضل مما صينت فيه، ولم توفر السعادة البشرية بأفضل مما وفرت فيه»[٣١].

انتصر تجنيد (الرجال الخيرين) على غضب الشعب. وقد دوّن مؤرخ أمريكي ملاحظته قائلاً: «إن هذه الحملة العسكرية الباهظة الثمن، التي لم تحتج للقتال، يراها الشعب دائماً مُضحكة»[٣٢]. لكن الضحك لا يقتل، بينما يهدد عصيان الوسكي بقلب النظام الاقتصادي

(٣٠) مؤلفات واشنطن—رسالة إلى جون جاي—الجزء العاشر ص: ٤٥٥.
(٣١) مؤلفات واشنطن الجزء العاشر ص: ٤٥١.
(٣٢) هنري فورد—واشنطن وزملاؤه ص: ١٨٧.

والسياسي رأساً على عقب، فبعد سحق التمرد، غدت الجمهورية الأرستقراطية أشد ثباتاً على قواعدها.

تعريف الخيانة

ثمة محنة كانت، مع ذلك، تنتظر أنصار النظام، وكان سبب التوتر، في هذه المرة، خارجياً إلا أنه لمس المجتمع الأمريكي في نقطته الأكثر احساساً: فما هو شكل الجمهورية الذي تريده الولايات المتحدة؟.

زادت الخصومة الأوربية حدة النزاع بين الاتحاديين (الفدراليين) الذي يمثلهم الكسندر هاملتون و(الجمهوريين) أنصار توماس جيفرسون. وقد بلغ نبأ نشوب الحرب بين فرنسا وإنكلترا، الولايات المتحدة في نيسان ١٧٩٣. فكتب على الفور، الرئيس واشنطن، الذي كان آنذاك في أرضه (مونت فرنون)، إلى وزير خارجيته جيفرسون، بألا يدع وسيلة إلا استخدمها ليتأكد من «أن أمريكا ستحافظ على حياد دقيق» حيال هذا النزاع. وكانت الولايات المتحدة بعد انتهاء حرب الاستقلال قد وقّعت مع إنكلترا معاهدة سلام، إنما منذ عام ١٧٧٨، كانت على ارتباط وثيق بفرنسا التي ساعدتها في كفاحها ضد إنكلترا، بمعاهدة صداقة وتجارة، فإذا قررت الولايات المتحدة أن تلزم الحياد، كما يطلب جورج واشنطون، فعليها أن تمنع عن فرنسا الامتيازات التي تخوّلها إياها معاهدة ١٧٧٨، كانت الجوانب الدبلوماسية في المسألة ثقيلة التبعات على صعيد سياسة الولايات المتحدة الداخلية، (فالفدراليون) المعجبون بشكل الحكم البريطاني، وبالنظام الذي عرف هذا الحكم كيف يفرض احترامه، مذعورون، ولا سيما، منذ عهد الإرهاب Terreur، من اندفاعات الثورة الفرنسية... بينما، على نقيض الفدراليين، كان جيفرسون وأصدقاؤه مع (جمعياتهم الديمقراطية) النشطة، التي لم يتمكن قمع عصيان الوسكي من تهديمها، من أنصار الثورة الفرنسية العنيدين، ولم يكن ذلك ناجماً عن محبة ما لفرنسا، ولا اعترافاً بجميل لافاييت وروشامبو، بل لأنهم يطمحون إلى إقامة مجتمع لا طبقي، يعتقدون ــ خطأ ــ أنهم، يستشفون ظهوره مع الثورة الفرنسية.

هكذا أدى الجدال في الموقف الذي ينبغي إتخاذه من الحرب الأوربية ــ أحياداً يكون أم تقيداً بالمعاهدة الفرنسية الأمريكية ــ، إلى إثارة مناقشات حادة في طبيعة المجتمع الأمريكي ذاتها،

وانقسمت البلاد إلى « يسار » صريح الميل لفرنسا (ويمين) يدعو إلى الحياد ، لكنه في الواقع إما موال لبريطانيا ، وإما قومي قومية ضيقة إلى حد التنكر للمعاهدة الفرنسية .

أُستشير رئيس المحكمة العليا ، فقدر بواقعية « أن أغلبية كبيرة من الشعب الأمريكي ، في رأيه ، سترى أن من الإجرام الوقوف موقف المتفرج اللامبالي ، من النزاع الذي تتجابه فيه عدوته القديمة ، إنكلترا وفرنسا الجمهورية » . وتلك الأكثرية ، تتألف من سواد الشعب الفقير ونصير فرنسا الذي يعادي قلة غنية ومترفة تسيطر على السلطة ، وترغب في حكم قوي وقادر على تدمير « الجمعيات الديمقراطية » ، وتعلن ولاءها لبريطانيا أو تخفي ذلك وراء حياد ينطوي على النكوث بالعهد .

لجأت المجادلة ، في شدة حدتها إلى أقصى الحجج والبراهين ، وقد أكد هاملتون لواشنطن أن أنصار جيفرسون « عازمون على التورط مع فرنسا والارتباط بها » وعلى « عقد حلف دفاعي وهجومي أبدي ، معها ، وعلى تسليمها زمام تجارتنا » . إنها حجة ملفقة... ومثال نموذجي للدعاية التي تستطيع حكومة محافظة القيام بها لتنقذ نفسها ، فإعدام لويس السادس عشر ونشوب الحرب قد فسخا المعاهدة الفرنسية الأمريكية ، في رأي هاملتون ، وهو موقف يتضمن عدداً كبيراً من القرارات التي ستُتخذ كلما أُتيحت فرصة لإيثار الأنانية القومية على التضامن الدولي(٣٣) .

والالتزام بالمعاهدة الفرنسية ــ الأمريكية في رأي هاملتون أيضاً ، يسلم لفرنسا السيطرة على تجارة الولايات المتحدة ، فهو يطلب إذاً لتفادي هذه النكبة ، إزالة كل أصدقاء جيفرسون ، وإن كان وزير الخارجية ، في مراكز المسؤولية . غير أن الحياد الذي يدعو إليه فيه من قلة « الحياد » ما جعل الصحيفة التي يديرها جون فينو ، بايحاء هاملتون ، تقول : « إن حرباً ضد فرنسا ، ستنعش ، في مدة لا تتجاوز شهرين كل قطاعات مجتمعنا ، وستنشط تجارتنا ، فيزداد المال ويكتسب كل مجال من مجالات نشاط الحياة قوة جديدة »(٣٤) .

لو اقتصرت هذه القضية على جوانبها الدبلوماسية الصرفة ، لأُتيح لها ، بلا شك ، أن تتقلص وأن تحل في تسوية غامضة . لكن إرادة الفدرالين القضاء على « الجمعيات الديمقراطية » الحرة الخطرة والصامدة في ثوريتها ، وعلى كل معارضة مهما كانت متراخية ، حالت دون ذلك ، وموقف المعارضة

---

(٣٣) الفصل الرابع من هذا الكتاب .

(٣٤) The Gazette of U.S ١٦ أيار ١٧٩٩ .

كما لحظه، **بعد ذلك** أحد المغالين في الاعجاب بواشنطن، من كتاب سيرة حياته، يزداد في لأمريكيته[٣٥]. وتعبير «أن ـــ أمريكان» Un-American اكتسب منذ ذلك الحين معنى واضحاً جداً، طلع على العالم، في الخمسينيات، عندما استماتت المكارثية في مكافحة اللاأمريكية. وتأويل مترجم سيرة واشنطن ليس فيه شيء من الأرستقراطية والاستنتاج، فهو يطابق فكرة واشنطن ذاته الذي شكا من المعارضة «المتشبثة بعجلات الحكم تشبث الوز الميت» تريد شلها، مفضلة، مصالح فرنسا على رخاء بلادها، ومؤيدة إياها ضد مصلحة الولايات المتحدة[٣٦]. وهذا ما يعني جريمة الخيانة في معناها الحقيقي، تتهم بها المعارضة اعتباطاً بإتخاذ اختلاف مشروع على سياسة الحكومة الخارجية ذريعة لذلك.

ازدادت المشكلة تأزماً عندما حجز الأسطول البريطاني سفناً أمريكية في تجارة مع فرنسا. وكان جيفرسون قد غادر الحكم في نهاية عام ١٧٩٣، وهذا ما عجل في ظهور النتيجة، وهي عقد معاهدة مع إنكلترا، بعد ثمانية عشر شهراً[٣٧]. ثم خلف واشنطن في رئاسة الولايات المتحدة جون أدامز بعد انتخابه في عام ١٧٩٦. فعمد أصدقاء هاملتون إلى القيام بحملة دعائية لتأسيس جيش قومي متخذين من التهديد المرعب بعدوان فرنسي على الولايات المتحدة الأمريكية سلاحاً لحملتهم، ومرسلين العنان لحقدهم على «الجمعيات الديمقراطية» وعلى جيفرسون الذي أصبح نائب الرئيس في عام ١٧٩٦، متهمين إياه بنشر مبادئ الثورة الفرنسية في الإلحاد والفوضى، والتي هي ضد الأخلاق من جوانب أخرى، وفي هذا التعبير تركيب من مفاهيم الحكم الديني الطهرية «البورتانية» ومن قومية المالكين ومحبتهم للنظام، أي ما تتألف منه الخلاصة الخالدة في الدعاوة الرجعية.

هكذاهُيء الجو للنجاح في التصويت على نصين قانونيين (١٧٩٨) أحدهما ضد الأجانب الهدامين، (في نظر الحكم) والثاني ضد المواطنين المشتبه بقيامهم بنشاط عصياني، وإن ما فيهما من شدة، ينم على مخاوف المالكين وفي آن واحد على تصميمهم، إذ لا يثنيهم شيء عن توطيد القانون والنظام: قانون ينتهك المبادئ الدستورية ونظام يقوم على الاستبداد.

قمع المعارضة

تم التصويت على نصي القانون المذكورين بأكثرية ضئيلة:

---

(٣٥) هنري كابوت لودج. جورج واشنطن ص ٢٧٤.

(٣٦) رسالة إلى باتريك هنري.

(٣٧) الفصل الرابع من هذا الكتاب.

فالأول، أي قانون الأجانب، **Alien Law**، نال ٤٦ صوتاً ضد ٤٠، وهو يحدد بخمس سنوات إلى أربع عشرة، مدة إقامة المهاجرين إلى الولايات المتحدة، شرطاً لحصولهم على جنسيتها، وهو موجه إلى الارلنديين خاصة، الذين يميلون إلى الثورة الفرنسية، لمعاداتهم إنكلترا وهو يخوّل الحكومة إبعاد «من تعتبرهم خطرين من الأجانب على أمن الولايات المتحدة وسلامتها، أو من ترى أن ثمة أسباباً تبرر ارتيابها في تورطهم بعمليات سرية ضد الحكم أو خيانته».

والثاني، أي قانون التمرد، وقد وافق عليه ٤٤ صوتاً ضد ٤١، وهو يعد جناية «نشر أي تصريح كاذب أو شائن أو خبيث، أو كتابته» إذا كان يمس الرئيس أو أحد مجلسي الكونغرس «بالشتيمة أو الإخزاء»، أو بإثارة التمرد داخل الولايات المتحدة. وجريمة كهذه تقع تحت طائلة عقوبة السجن مدة سنتين وغرامة ألفي دولار. وهو مبلغ ضخم آنذاك. وهذا القانون، في رأي الحكومة، نسخة طبق الأصل عن نص وافقت عليه ولاية فرجينيا عام ١٧٧٦، غير أن أحد المؤرخين يلاحظ «أن إجراء متخذاً في أثناء الثورة ضد أنصار إنكلترا هو جد مختلف في وجوه تطبيقه عن الإجراء ذاته عندما يطبقه حزب محلي على المعارضة الشرعية»[٣٨]. وهنا عقدة المسألة كلها: ففي أثناء حرب الاستقلال تعاون أنصار إنكلترا وتضامنوا مع العدو، بينما بعد مرور اثني وعشرين عاماً على ذلك، كان المتعاطفون وإياها، يطبقون الشدة ذاتها على المعارضة الدستورية التي لا سبيل إلى الشك في ولائها الوطني، والتي لولاها، لما كان على كل حال للديمقراطية وجود. ويرينا القانون الثاني (التمرد) كيف تستطيع أكثرية ضئيلة استغلال موقفها لتحول دون ممارسة «حقوق المواطن» التي أضحت جزءاً من الدستور، ثم بقرار شرعي كل الشرعية، لأن الكونغرس صوت على القانونين، كيف تستطيع هذه الأكثرية السبيل إلى أن تجعل محبتها للنظام تتغلب على الشرعية الدستورية. وهي تتقيد بتوصيات واشنطن الذي حذر مواطنيه في خطابه الوداعي (١٧٩٦)، وبأبهى أبهة، من «نتائج روح التحزب المشؤومة».

كان واشنطن قد أدان كل المحاولات التي من شأنها «توجيه مداولات السلطات القائمة، الدورية وأعمالها، أو مراقبتها ومناوأتها أو إخضاعها للإرهاب» وهو يقصد بكلامه هذا الانتقادات التي أبدتها عليها الصحف وسياسيو المعارضة: فالديمقراطية، في نظره تكمن في التنافس الانتخابي الذي يعين الفائز، وعلى هذا الفائز، بعد ذلك، أن يحكم، من دون أن تزعجه المعارضة التي ينبغي

---

(٣٨) هنري جونس فورد — واشنطن وزملاؤه ص: ٢١٧.

أن يكون مثلها الأعلى التزام الصمت حتى الانتخابات المقبلة. أما إذا خرجت عن هذا الدور الضيق فهي إذاً متمردة.

ينبغي إذاً ألا تدهشنا تجاوزات عدد من القضاة، أعضاء «المجتمع الراقي» في تطبيقهم قانوني «الأجانب والتمرد». هكذا يهاجم رئيس المحكمة العليا، ايلزوورث، أمام عدد كبير من المحلفين أنصار النظام الفرنسي ابتداء من حكومة «الدركتوار» في باريس، إلى نائب الرئيس الأمريكي، (أي جيفرسون) ثم الأقلية في الكونغرس، فهم دعاة الإلحاد والفوضى وسفك الدماء والسلب والنهب. وباستطاعة القاضي كوفمان، وهو الذي حكم بالإعدام على الكرسي الكهربائي، إبان الحرب الباردة، على ايثل ويوليوس روزنبرغ، محملاً إياهما «مسؤولية قتلى الحرب العالمية الثانية»، أن يعيد إلى الأذهان سوابق بعيدة العهد لا شيء فيها من صفاء العدالة. والقاضي أديسون، في بنسلفانيا، تأخذه الحماسة والتأثر، عندما يذكر ويصف أمام المحلفين فظاظة مشاعر المتهمين الذين ينتقدون حكومة الرئس جون أدامز، لأنهم «يحسدونه»، ثم يرسم لوحة رؤيوية عن «جرائم الثورة وأهوالها».

إن قانون الأجانب الذي يسمح بالنفي دون محاكمة، لم يطبق إلا قليلاً إذا ما قورن بغيره. إما قانون «التمرد»، فقد حُكم بموجبه على النائب مايتو ليون، (من ولاية الفرمونت)، بالسجن مدة أربعة أشهر وبغرامة قدرها ألف دولار لأنه صرح، في أثناء الحملة الانتخابية (لإعادة انتخابه) بأن الرئيس يحدوه «ظمأ شديد للترف الباذخ والمضحك» و«تملق جنوني وشح مشين». وملاحظة النائب هذه تبلغ من الثبوت والصحة[39] ومن البعد عن روح التمرد، ما جعله يفوز في الانتخابات

---

(٣٩) كان جون أدامز، قبل تسلمه الرئاسة نائب الرئيس في عهد واشنطن، أي رئيس مجلس الشيوخ أيضاً. وإذ كان مهتماً مع آخرين سواه، بإحاطة الرئاسة الأولى ببعض الأبهة فقد زاد اهتمامه في معرفة ما إذا كان الرئيس سيُنادى بـ«صاحب السعادة» أو «صاحب العظمة» أو «صاحب الجلالة». وعندما اقترح أحدهم أن يُسمى «السيد الرئيس»، ساور جون أدامز القلق وقال: «عندما يأتي الرئيس إلى مجلس الشيوخ.. فما تكون حالي.. فأنا لن أسمى «بالرئيس» آنذاك (أي رئيس مجلس الشيوخ).. فأرغب أيها السادة، أن تفكروا في تسميتي عندئذٍ». كان يُخيل إليه أن رئيس الدولة لا يمكن أن يكون رئيساً عادياً فقط، فهنالك، كما يقول «رؤساء اطفائية ونوادي كريكت». وكان مقر الحكومة في نيويورك، وعدد سكانها تذاك، ٣٥٠٠٠. فاختار جورج واشنطن، يوم ممارسة منصبه لأول مرة أن يذهب إلى الكونغرس في عربة خيل، أوصى بطلبها من لندن مزدانة بصور مذهبة لحوريات ولكيوبيد (إله الحب)، تجرها ستة جياد في المناسبات الكبرى، وأربعة في المناسبات الأقل شأناً. أما توماس جيفرسون فعندما أُنتخب رئيساً عام ١٨٠١، ذهب سيراً على أقدامه لحضور جلسة الافتتاح، ثم خفض عدد الجيش من ٤٠٠٠ إلى ٢٥٠٠ فالرجلان كانا متنافرين حتى في أساليبهما الشخصية، التي كانت تعبر عند واشنطن عن الميل إلى أبهة السلطة، وعند جيفرسون عن البساطة الديمقراطية.

للمرة الثانية فوزاً باهراً وهو سجين في مكان، من سخرية القدر وسخرية التاريخ والجغرافية أن يكون اسمه «فرجين Vergennes، فقد نال ٤٥٧٦ صوتاً ضد ٢٤٤٤ لخصمه».

أوقف أيضاً قسس وصحفيون وجنود. كما عوقب حضور إجتماع، نظمه أصدقاء جيفرسون، بغرامة كبيرة. ونُهبت وخُربت مطابع وصحف للمعارضة، باسم القانون والنظام. كما حُكم على رجل بالسجن مدة ثمانية عشر شهراً وغرامة قدرها أربعمائة دولاراً لأنه كتب «الشناعة» هذه: «لقد نشبت معركة حقيقية بين عناصر المجتمع النشطة وهؤلاء الأوغاد الكسالى الذين ابتكروا كل الوسائل التي استطاع الشيطان سبيلاً إلى ادخالها في أذهانهم، ليدمروا عناصر المجتمع العاملة والنشطة».

لم يقف أنصار جيفرسون مكتوفي الأيدي أمام الاستبداد الذي تفرضه تلك القوانين المجرمة. وإذ كانوا ضعفاء في الكونغرس، حيث لا يؤلفون سوى أقلية، فقد إنطلقوا في هجومهم المعاكس، من ولايات عدة هم الأقوى فيها. وهكذا استطاع جيفرسون أن يحمل ولاية كينتوكي على إصدار قرارات تنص، على أن الحكومة الفدرالية مادامت منبثقة من الولايات، فمن حق هذه الولايات أن تتدخل لمراقبة أعمال الحكومة المركزية، كذلك حمل جمس مادسون، وزير الخارجية المقبل والرئيس المقبل، ولاية فرجينيا على تبني قرارات مماثلة. أما العقيدة التي تحتويها تلك القرارات فقد تم التخلي عنها عند نشوب حرب الانفصال. وأخيراً أضحت القوانين الموضوعة، ضد الأجانب وضد التمرد حبراً على ورق، عندما حلت أكثرية من أنصار جيفرسون محل الأغلبية الفدرالية. إلا أن روحَ هذه القوانين ستنبعث بأشكال مختلفة في أخطر مراحل الأزمة.

أما جورج واشنطن، الذي استأنف حياته الخاصة في أرضه، مونت فرنون، فقد بلغ تقديره لأكثر تصريحات القضاة المترئسين محاكمات «الأجانب» و«المتمردين» جنوناً، مبلغاً جعله يتخذ نسخاً عنها ليرسلها إلى أصدقائه طالباً منهم العمل على أن يتداولها الناس لينتشر الكلام الجيد، وقد سبب له ميله إلى نظام تسلطي هجمات انتقامية من توم بين Tom Paine، الهجّاء العنيف، وكاتب كراسة حقوق الإنسان[٤٠] والقائل: لقد رضي أول رئيس في تاريخ الولايات المتحدة بتأييده قانون

(٤٠) في «حقوق الإنسان» التي كان لها صدى ونجاح باهر في أميركا يُجيب توم بين عن أسئلة ادموند بورك الإنكليزي، الذي انتقد الثورة الفرنسية (١٧٩١). وقد أوصل جمس ماديسون نسخة عنها إلى جيفرسون فأجابه جيفرسون برسالة فيها كثير من الثناء مع إبداء أسفه «للبدع السياسية التي برزت عندنا». وظهرت هذه الرسالة في مقدمة كراسة توم بين الهجائية فبدت انتقاداً لجون أدامز، فرد عليه ابن هذا، وهو جون كنيدي أدامز، بامتداح الحكومة البريطانية.

التمرد أن يكون «غشاشاً» في الصداقات الشخصية ومنافقاً في حياته العامة «ومارقاً ودجالاً»[٤١].

راهن الفدراليون، عند تطبيقهما قانوني «الأجانب» و«التمرد» على عودة الملكية إلى فرنسا سريعاً. ومن الأدلة الكثيرة على ذلك، هذا الحوار الممتع التالي الذي جرى في تشرين الأول ١٧٩٩:

الكسندر هاملتون: قبل عيد الميلاد، سيكون لويس الثامن عشر جالساً على عرشه.

جون أدامز: ومن سيجلسه؟..

هاملتون: التحالف.

أدامز: آه.. إذاً فالسلام على استقلال أوروبا.

لكن ما شأن ذلك، فالأفكار الثورية التي تنتشر في أوروبا، لا يمكن أن تكون، في نظر المحافظين الأمريكيين، إلا أسباب قلاقل في الولايات المتحدة. ولكي يفلتوا من هذه العدوى، هم الذين أدخلوا الجمهورية إلى العالم الجديد، لا يرون حلاً سوى إعادة توطد الملكية في أوروبا. فاستتباب النظام في داخل الولايات المتحدة يفترض سيادة هذا النظام أيضاً في العالم وأن تنطفئ بؤر التفكير الهدام خارج الولايات المتحدة. وقد نسج على هذا المنوال، في القرن العشرين، وورثتهم السياسيون الذين يشجعون، في كل مكان في العالم، تقريباً، على ظهور أنظمة دكتاتورية أو على استمرار هذه الأنظمة التي تقوم نهجياً بانتهاك المبادئ الديمقراطية والتي تنسبها أمريكا المحافظة إلى نفسها.

فهل تكون الديمقراطية الحديثة لصالح الأمريكيين فقط، وليس، حتماً، لسائر الشعوب الأخرى؟ كثيرة هي الحالات التي يتطلب فيها إزدهار الديمقراطية الأمريكية أن تسحق تطلعات شعوب أخرى إلى الديمقراطية، تحت أقدام الدكتاتورية. وعندما يتوقع هاملتون ويتمنى، أن يُجلس تحالف أجنبي لويس الثامن عشر على عرش فرنسا، فهو يفكر تفكير الرؤساء المعاصرين الذين ساعدوا على إقامة أنظمة حكم استبدادية، ومنها حكم العسكريين البرازيليين، وبينوشيه، وبيادوبولس، ونغودينه ديم، وماركوس، وسورهارتو.. والكثيرين سواهم فالنظام ينبغي ألّا يسود في الولايات المتحدة وحدها، بل في العالم.

---

(٤١) مؤلفات توم بين ـــ الناشر: كوندي (٤ أجزاء) نيويورك ١٨٩٤ ـــ ١٨٩٦) الجزء الثالث ص: ٢١٣، ٢٥٢.

رسالة ديمقراطية

شاعت الفكرة في أن ثمة تناقضاً بين تطبيق الديمقراطية (تجربتها) في الولايات المتحدة وبين أحلافها من الدكتاتوريات في الخارج. ولو صح ذلك، لكان لا بدّ من الافتراض أن الديمقراطية الأمريكية ستحمل على أجنحة رسالتها الدعوة إلى انتشارها في العالم بأسره.

ومما لا ريب فيه أن الكثيرين من الأمريكيين، إذا ما أخذوا فردياً، قد اعتقدوا، كما اعتقد هرمان ملفيل Herman Melville، «أن أمريكا تحمل عبء حريات العالم». لكن الرسالة الديمقراطية، في الواقع، لم تهز الأمريكيين القائمين على السلطة. وقد حذا خلفاء واشنطن وهاملتون حذو هذين في معاداتهم التيارات التي ستقلب نظام الأوضاع القديمة رأساً على عقب، وإن كان نظاماً جائراً، لا يجاري التاريخ. وهم بتوهمهم أن رغباتهم حقائق واقعة، اقترفوا آثاماً جسيمة في تقدير التاريخ، وكما تنبأ هاملتون عام ١٧٩٩ بأن لويس الثامن عشر سيجلس بعد ثلاثة أشهر على العرش، كذلك في العام ١٩٤٩، جاء في التقرير الرسمي الذي يحدد سياسة الولايات المتحدة تجاه الصين الشيوعية أن نظام الحكم في بكين لن يلبث أن ينهار، وإن فئة جديدة من القادة الصينيين ستبرز على المسرح.

وكما أن مفهوم واشنطن وهاملتون للنظام الدولي يقتضيهما الاحجام عن أي مساعدة للجمهورية الفرنسية، كذلك قررت حكومة الولايات المتحدة عام ١٩٤٩، العمل على التعجيل في سقوط النظام الشيوعي الصيني بأحكام حصار تجاري شامل عليه.

على الرغم من ذلك، بعث ثلاثة رؤساء أمريكيين في القرن العشرين، الوهم بأن ثمة دعوة قوية تُذكي شعلة الديمقراطية الأمريكية وأن هذه تتجه طبيعياً إلى أن ترى انتشار أنظمة الحكم الديمقراطية في العالم من مصلحتها، وهؤلاء الرؤساء الثلاثة هم: وودرو ولسون، الذي كان فصيحاً في حديثه عن عالم تسوده الديمقراطية. لكنه قام بتدخلات امبريالية في أمريكا اللاتينية أكثر من أسلافه[٤٢]، تاركاً هنا وهناك أنظمة دكتاتورية عمرت طويلاً. وفرانكلن. د. روزفلت الذي حمل متأخراً عبء توجيه الشعوب الحرة المناضلة ضد النازية والفاشية، لكنه ترك، بعد ذلك أوروبا الشرقية ترزخ تحت وطأة أنظمة تُسحق فيها الحريات الفردية، وجون كنيدي الذي أعلن أن

(٤٢) تدخلات عسكرية في المكسيك، ونيكارغوا وسان دومينغ، ، وسانت دومنيك، وهايتي، وكوبا، وكوستاريكا وباناما والهندوراس وغواتيمالا. انظر كتاب «الإمبراطورية الأمريكية» الفصل الرابع «ولسون أو قناع المثالية».

الأمريكيين هم حراس معاقل الحرية في العالم، لكنه أطلق مرتزقة الجاسوسية الأمريكية على كوبا، ثم أعد التدخل المكشوف في الفيتنام وترك التحالف من أجل التقدم، المعقود لدعم «الأنظمة الدستورية» في أمريكا اللاتينية، أداة لتكاثر الدكتاتوريات في القارة.

ولسون وروزفلت وكنيدي، حلموا، لا شك في ذلك، بتوسع الديمقراطية في العالم وتدعمّها لكنهم كانوا يمارسون سلطتهم في مجتمع، الغلبة فيه للإتجاه الرأسمالي على الديمقراطية واضحة في داخل الولايات المتحدة، منذ عهد هاملتون. وبمقتضى ترتيب الأفضليات هذا، كان الإتجاه الرأسمالي وحده القادر على حمل «الرسالة» عبر الولايات المتحدة: رسالة الاستيلاء على منافذ وأسواق تجارية، ومواد أولية بسعر بخس، ويد عاملة بأجر زهيد. وكلما دعت الحاجة كانت هذه «الرسالة» الرأسمالية تسحق تطلعات شعوب أخرى إلى التمتع بحريات ديمقراطية.

وسواء داخل الحدود أم على المسرح العالمي، يتطلب توطيد الأمن والنظام سياسة قوة. وفي الميدانين كليهما توحي المتطلبات ذاتها باستخدام الوسائل ذاتها. فقمع عصيان الوسكي، ثم إصدار قانوني «الأجانب» و«التمرد» لا يبرزان سوى المراحل الأولى من تلك المحاولة المستمرة الهادفة إلى ربط الحريات والعدالة بالسلطة وبالامتيازات الاقتصادية التي ينعم بها المتنفذون. ثم يلي ذلك ويمتد إلى أكثر من ثلاثة أرباع القرن، الكفاح غير المتكافىء، بين المالكين من جهة، يدعمهم جهاز الدولة، ومن جهة ثانية العمال بمنظماتهم الضئيلة العدد، مع بنيتها المفرطة في الهزال، ومدة بقائها العابرة والسريعة. فقد توطدت سيادة القانون والنظام بلا صعوبات، بتضامن السلطات العامة وأصحاب المشاريع والأعمال المطمئنين إلى مساعدة الشرطة والقوة المسلحة والمحاكم. وتاريخ استتباب الأمن والنظام يختلط عندئذٍ بتاريخ توسع رأسمالي يضحي بالحريات الأساسية التي يطالب بها جمهور العمال[٤٣].

القانون والقمع

إن القمع الذي ضرج بالدماء مولد منظمات العمال لم يحل دون نموها نمواً بلغ غاية البطء. والسناريو التقليدي كما رأينا، يريد أن تستفيد ادارة الأعمال والمشاريع، في حالة نشوب نزاع بينها وبين عناصرها من العمال، من مساعدة قوى الأمن، عندما ما يعجز عملاء هذه الادارة ورجال التحري

(٤٣) الفصل الأول من هذا الكتاب.

الخاصون عن **توطيد** الأمن والنظام. وكان لابد من خطوة جديدة تتحقق، عندما تقرر السلطة الشرعية، بتشديد موقفها وتصلبه، تصفية جماعات أو تكتلات «هدامة» بمحاكات صورية **هزلية** ولجوء إلى العدالة تدعو إلى السخرية.

أتاحت فتن هايماركت[٤٤] ظهور أوسع المشاهد صدىً ودوياً لسير الجهاز السياسي القضائي، وهو في أوج استخدامه وعمله. ففي أيار من العام ١٨٨٦، كان قد أضرب زهاء ٣٥٠,٠٠٠ عامل في ١١,٥٠٠ مشروعاً ومصنعاً وحصل نصفهم على تخفيض العمل اليومي إلى ثماني ساعات دون إنقاص الأجور، إنما قبل هذا بمدة ثلاثة أشهر، كانت ادارة مصانع المعدات الزراعية في شيكاغو قد أعلنت توقف مصانعها عن العمل، وقد تطلب دخول محطمي الإضراب المأجورين إلى المصنع تدخل / ٣٥٠ / شرطياً. فعمد المضربون إلى عقد إجتماع على كثب من المصنع في ساعة انصراف محطمي الإضراب. وكان لا بدّ من مناوشات ومشاجرات أُستخدمت فيها الحجارة والقرميد. فأطلقت الشرطة النار وقُتل أربعة عمال.

لم يكن نضال العمال حتى هذه المرحلة إلا وبسيطاً، ولم تأخذ القضية أبعاداً جديدة إلا غداة ذلك اليوم. فقد عقد المضربون في هايماركت سكوير إجتماعاً للإحتجاج حضره / ٣٠٠٠ / رجل وامرأة وصبي (٤ أيار) وكان الإجتماع على وشك الانتهاء عندما أقبل النقيب «الكابتن» وارد، من الشرطة المحلية على رأس / ١٧٦ / شرطياً، متذرعاً بحجة فض إجتماع جرى دون أي حادث. وكان معظم المتظاهرين قد انصرفوا عندما انفجرت قنبلة.. وأطلقت الشرطة النار وفي أقل من دقيقتين أو ثلاث، قُتل ستة من الشرطة وجُرح سبعة وستون، وضعفا هذا العدد أو ثلاثة أضعافه من العمال. كان عدد الفوضويين كبيراً في صفوف العمال، لكنهم أنكروا أنهم رموا القنبلة واتهموا بها شرطياً قصد الإثارة. لم تول الشرطة قولهم أي اهتمام: إذ عليها أن تثأر لموتاها وتنظف المدينة من مثيري القلاقل الذين يخشاهم (الأناس الأخيار) خشية شديدة، وأن توقف المئات منهم وتقوم بالتحريات والتفتيش. بلا أمر، فالنظام لا يحتاج إلى احترام القانون!..

مضى أسبوعان ومثل أمام عدد كبير من المحلفين عشرة رجال متهمين بقتل أحد رجال الشرطة. استطاع أحد المعتقلين الفرار وأُطلق سراح آخر، وبقي ثمانية قيد المحاكمة هم: **بيرسونس اوغست** سبايس، فيلدن، مكايل شواي، ادولف فيشر، جورج انجل، لوفس لينغ، **اوسكار**

---

(٤٤) الفصل الأول من هذا الكتاب.

نيب. والحادثة الجديرة بالملاحظة هي أن واحداً منهم فقط هو فيلدن كان موجوداً عند انفجار القنبلة.. إنما، لا شأن يذكر لهذا، فإتجاه الدعوى في منحى آخر وهو إتجاه لخصه النائب يوليوس س. غرينل، بعد جلسات المحاكمة التي استمرت تسعة وأربعين يوماً، عندما قال لهيئة المحلفين، بتعبير تذكرّ بالدعاوى والمحاكمات التي جرت بموجب قانون التمرد، قبل ذلك بمئة عام:

«القانون في محنة والفوضى في دينونة. وهؤلاء الرجال قد فرزتهم هيئة المحلفين الكبرى (غرفة الاتهام)، وقد أُتهموا لأنهم كانوا من القادة، فهم أكبر إثماً من آلاف الرجال الذين يتبعونهم، فأدينوهم أيها السادة المحلفون واجعلوا منهم عبراً لسواهم.. واشنقوهم تنقذوا مؤسساتنا ومجتمعنا».

وهيئة المحلفين تفقه هذه اللغة، وتصدر سبعة أحكام بالموت شنقاً وحكماً واحداً بالسجن خمسة عشر عاماً على نييب Neebe. وقد سجلت الدعوى أن بيرسونس كان في الإجتماع ترافقه زوجته وأولاده، وهو خطر ما كان ليغامر فيه لو علم بأن ثمة مؤامرة تُحاك. وأكثر من هذا، إن، مكايل شواي، ولوفس لينغ واوسكار نييب ما كانوا قط حاضرين. أما ادولف فيشر وجورج انجل، فقد مكثا في بيتهما يلعبان بالورق، لكن النائب العام عندما جعلهما من الفوضويين المعروفين و«من القادة»، أقنع هيئة محلفين «سديدة التفكير» بأن تجعل منهم عبراً لغيرهم.

كان الحكم فاضحاً إلى حد أثار إحتجاجات لا حصر لها في أمريكا وأوروبا، كما حدث بعد مدة، بشأن ساكّو وفانزيتّي، ثم في محاكمات روزنبرغ. وقد بذل عدد من الكتاب والحقوقيين والنواب الخ.. الكثير من المساعي للحؤول دون تنفيذ الحكم. وآتت حملة الرأي العام هذه بعض الثمار إذ خفضت حكم الإعدام على فيلدن ومكايل شواي ثم شملهما العفو بعد ست سنوات، مع اوسكار نيب في آن واحد. غير أن الهياج الشعبي الذي كان ثقيل الوطأة على قرار المحكمة لم يهدأ مع الزمن، كما أن حاكم الولاية جون ب. اتغلد الذي خفف العقوبة، أثار ببادرته الشجاعة النقمة العامة على الحكم إلى حد سبب انتهاء حياته السياسية. وقد عقب دكستر بيركنس على الدعوى بقوله: «إن هذا الحدث لم يكن في مصلحة الديمقراطية الأمريكية»[٤٥].

أما المدانون الآخرون، فلم يفلتوا من العقوبة، فقد انتحر لوفس لينغ في زنزانته ونُفذ الإعدام شنقاً في ادولف فيشر وجورج انجل (١١ تشرين الثاني ١٨٨٧). لقد أخذت العدالة مجراها.. والشرعية أُسيئت معاملتها.. ومع ذلك لم يسد النظام.

---

(٤٥) دكستر بركنس، الطريق الأمريكي، نيويورك ١٩٥٧.

كان الاجحاف بوضع العمال قد بلغ، في الواقع، حداً حافظ فيه الشعب على شد غضبه، وأدى إلى إضراب عمال المعادن في مصانع اندريو كارنيجي في هومستيد (١٨٩٢) وعمال بولمان (١٨٩٣)، وسائقي سيارات الشحن في شيكاغو (١٩٠٥)، وعمال مناجم الكولورادو .. وفي كل منها كان يُصرع عدد من العمال[٤٦]. وكأن الحكومة وقوى الشرطة ووجهاء القضاء يعطون صورة غريبة عن الديمقراطية بوضع سلطتها في خدمة أصحاب المشاريع والأعمال مؤثرة حبها النظام على العدالة والحرية.

هذه المرحلة، كما هي، إنما كانت عصر الكفاح البطولي من أجل الديمقراطية. وقد جرت محاكمة فوضويي ها يماركت في القرن التاسع عشر. ولكن المجتمع يتطور، ويتحضر، ويقوم توازن القوى بوجه أفضل.. فلا تبقى ثمة جدوى، لتوطيد النظام، من اللجوء إلى هذه المحاكمات الصورية والهزلية. إن المستقبل ويا للأسف، يكذّب هذه الرؤيا.

إزدهار وعزة قومية

طلع القرن العشرون في ظروف زادت حدة التوتر بين المحكومين الذين لم يحققوا أي كسب، وبين المالكين الذين ينبغي لهم ويتحتم عليهم أن يفرضوا النظام على جماهير تزداد شغباً وغلياناً فتزداد معاملة النظام لها جوراً واجحافاً.

كان الإزدهار العام، المنحصر في أيدٍ معدودة، يبلغ أرقاماً تخطف الأبصار: فمن العام ١٨٨٠، إلى العام ١٩١٩ ارتفع الإنتاج الزراعي من ٤ر٢ مليار من الدولارات، إلى ٧ر٢٣ مليار من الدولارات، بينما ارتفع الإنتاج الصناعي من ٣ر٩ إلى ٤ر٦٢ مليار، وفي العام ١٨٦٠ لم تصل الصادرات الأمريكية إلا إلى ٤٠٠ مليون دولار، لكنها ارتفعت عام ١٩٠٠ إلى ١٤٩٩ مليوناً، ثم إلى ٨٦٦٣ مليوناً، في العام ١٩٢٠.

أما الخطوط الحديدية التي بُنيت بفضل الحكومة وتكرمت هذه بمنحها إلى الشركات الخاصة فقد حفزت هذا التوسع الاقتصادي الهائل، وأسس كبار رأسماليي الصناعة شركات التروست العمالقة الأولى التي تستثمر يداً عاملة عددها في ازدياد مستمر، ومستعدة للعمل بأزهد الأجور، فقد استقبلت أمريكا في العقد الواقع بين ١٨٨٠ و١٨٩٠، ٥ر٢٤٦٠٠٠ مهاجر ثم

(٤٦) الفصل الأول من هذا الكتاب.

٣٫٦٨٧٠٠٠ بين عامي ١٨٩٠ و ١٩٠٠، وقد غادرت هذه القطعان البشرية أوروبا يهدهدها الوصف المدهش للحياة التي تنتظرها في القارة الجديدة. وكان عملاء المشاريع الكبرى يجوبون أرجاء أوروبا ليخدعوا المهيئين للهجرة بوعودهم المعسولة الكاذبة. وفي مسالخ شيكاغو «كان الشيخ دورهام ينظم هذه الهجرات وقد أقسم أن يجعل في باكنغتون جماهير سكان من المحال أن يقوم بينها أي إضراب. ولذلك وجه إلى كل قرى أوروبا عملاء يروون القصص والأساطير عن سهولة العمل والأجور الجيدة في ستوك ـــ ياردس. وتوافد الناس جماعات جماعات غفيرة، وقد حطمهم الشيخ دورهام واستنفذ قواهم بانهاكهم في العمل حتى الرمق الأخير، ثم بسحقهم ليستقدم سواهم»(٤٧).

فما دامت قوة العمل هذه خاضعة للتجديد بلا حدود، فهي لا تتمتع بأي حق من الحقوق: وإذا ما قضى أصحابها نحبهم في أثناء العمل، فثمة قادمون جدد مستعدون للحلول محلهم على الفور. وعلى «أرض اللجوء» هذه، يستطيع أرباب العمل، على نطاق أوسع من أي نطاق آخر في العالم في المرحلة الزمنية ذاتها، أن يفرضوا تخفيضات متتابعة في الأجور. وهكذا سجل تكديس رأس المال، وهو عصب كل تصنيع سريع رقماً قياسياً. وهذا لا ينحصر في أمريكا وحدها، بل إنه «العصر الجميل»، الذي قدم فيه بلجيكيون وبولونيون للعمل في مناجم الشمال والشرق من فرنسا، والايطاليون للعمل في الجنوب، في موجات زاخرة، سابقين، بأكثر من نصف قرن، العرب والبرتغاليين والترك، وغيرهم، راضين القيام بأدنأ الأعمال لقاء ما يقيم أودهم، ولكن، في منعطف القرن، كانت معجزة أمريكا، في تجديد قوة عملها بسرعة لا عهد لأحد بها في أي مكان وأي زمان من العالم. فالمهاجر يمكن إخضاعه للضرائب وتسخيره إلى آخر رمق فيه. فهو كالخدم بعقود، عبيد، ما قبل الاستقلال، البيض، يلقى من سوء المعاملة ما لا يلقاه العبد الأسود، الذي وظّف فيه سيده، عند شرائه، رأس مال عليه أنْ يحميه. وإذا ما تمرد المهاجر فقد عمله وأُحل محله مهاجر آخر يرضى بأجر أزهد.

ليس المستخدِم وحده المسؤول عن هذا النظام في العمل، فحوله تتسلق سلسلة من الناس الذين يجدون لديه ربحاً. ولا غرو أن تضرب رقماً قياسياً في الرواج، قصص يوبتون سنكلر، (أوائل القرن العشرين)، التي تصف خيبات آمال المهاجرين: فالزهيد الذي استطاع القادمون الجدد توفيره يذوب ذوبان الثلج تحت الشمس، في هذه البلد، حيث الغلاء الشديد بسبب الحواجز الجمركية المرتفعة جداً.. والمهاجرون الجدد تستغلهم الشرطة وينهبهم ويستغلهم «تجار النوم»

(٤٧) يبتون سنكلر، الغابة (١٩٠٦) مجموعة (١٠ ـــ ١٨) الجزء الأول ص: ١٨٦.

يسكنونهم، سبعة أو ثمانية، في غرفة واحدة، ورؤساء العمال يقتطعون جزءاً من أجرهم،.. كما يستغلهم وينهبهم العملاء العقاريون والتجار الذين يعرفون السبيل إلى ربطهم بقروض مغشوشة. فعندما وصل أحد أبطال قصص يوبتون سنكلر إلى أمريكا، وهو يتدفق حماسة. فاكتشف كيف يسير هذا الجهاز المحكم، انهارت قواه وأحس أنه وقع في الفخ فهو قد «بدأ يدرك أنهم على صواب أولئك الذين هزئوا من ثقته الساذجة في النزاهة الأمريكية».

أحرزت النقابات بعض النجاح في حصر هذا السيل من اليد العاملة المستعد للرضى بكل شيء ولكسر الأجور، مثل منع دخول المهاجرين الصينيين (١٨٨٢)، ومنع كل من لا يحمل شهادة عمل (١٨٨٥) وكذلك المعسرين عام (١٨٩١) الخ.. لكن جهودها اصطدمت بمعارضة ثنائية. فمن جهة معارضة المثاليين السذج الذي ظل الحلم الأمريكي في نفوسهم على صفائه، فهم يريدون أن يجعلوا من بلدهم ملجأ للناس جميعاً. ومن جهة ثانية معارضة (الابتزاز) تحالف أرباب العمل الراغبين في معارضة المطالبة بزيادة الأجور لجمهور العمال المستعدين للعمل بأي ثمن، وشركات الملاحة والخطوط التي تقوم بنقل المهاجرين، والقادة العمال (الصفر) الذين ينظمون عملية استخدام محطمي الإضراب، وكل هذه الفئة من المحتالين، سواء من أصحاب المساكن ومؤجريها أو من التجار ورجال الشرطة والقانون وغيرهم يستغلون بلا رادع القادمين الجدد الذين كانوا يجهلون كل شيء عن لغة البلاد وعاداتها، وبفضل جهودهم استقبلت أمريكا ٨٫٧٩٥٠٠٠ مهاجر من ١٩٠٠ ـــ ١٩١٠ أي ما يساوي أكثر من ضعفي العدد الذي دخل أمريكا في العقد السابق.

وهذه اليد العاملة المعانية ضنكاً شديداً، هي التي ستُتيح للصناعة إزدهارها، كما ستُذكي غضب الشعب، وتحض حماة الأمن على توطيد النظام.

اقنعت الحرب الأسبانية الأمريكية (١٨٩٨) واحتلال كوبا وبورتو ريكو والفيلبين الكثير من الأمريكيين أنهم غدوا دولة عظمى، ودعم هذا الشعور تقدم اقتصادي يأبى المستفيدون منه تقدير ثمنه الإنساني، كما كانت قد أخذت تسود كبرياء قومية جد شديدة، سيجعل الرئيس هاردنغ من نفسه في العام ١٩٢٠، شاعرها المداحة ليؤكد أنها لا تمت بصلة إلى «الأنانية القومية»، لأنها من وحي «الحماسة الوطنية»، ثم ليطلق شعار «أمريكا أولاً».

غير أن أمريكا هذه، ليست أمريكا الفقراء الذين يزودون التنظيمات العمالية والحزب

الاشتراكي والجماعات الفوضوية، بأفواج متكاثرة تكاثراً مستمراً. أما الفوضويون. فقد ذكروا الناس بوجودهم، بعد مرور خمسة عشر عاماً على قتل رفاقهم في هايماركت سكوير، عندما قتلت رصاصتا مسدس أطلقهما ليون زولغوز، الرئيس ماكنلي. وأما نشاط «عمال العالم الصناعيين»[٤٨]، فقد قوبل بمظالم إجتماعية، كما نشر الخوف في أوساط المالكين الأغنياء. ولما كانت أرباح المشاريع الطائلة قائمة على العمل بأجر زهيد يُدفع للمهاجرين، فقد جهد أرباب العمل في تشجيع انقساماتهم العنصرية واللغوية والدينية، كما وجهت وكالة شرمان التي تقوم باستئجار محطمي الإضراب واختيارهم من أوساط أفقر الكادحين، الأمر التالي إلى ممثليها في شيكاغو:

«أذكو نار الأحقاد قدر الإمكان، بين الصرب والطليان». وفي آن واحد، تم استقدام السود من الجنوب لاستخدامهم في إحباط الإضرابات وكسر الأجور. وهي سياسة قصيرة النظر تضمن أرباحاً مادية آنية، إلا أنها مهدت السبيل أمام فتن عنصرية اندلعت في المستقبل واقتضى الأمر، على رغم أنف العدالة، أن تُقمع، باسم النظام قمعاً وحشياً.

اضطهاد «الويليس Wobllies»[٤٩]

ازدهار اقتصادي يلعب بالعقول، وتيه قومي حماسي. وخوف من كل تحرك شعبي،.. هذه هي العناصر التي تضافرت لتؤدي إلى مغامرة جديدة يُضحى فيها بحقوق الإنسان. وكما أتاحت الحرب الفرنسية الإنكليزية الفرصة لإستصدار قانوني الأجانب والتمرد كذلك ستكون الحرب العالمية الأولى ذريعة لقمع يتم على نطاق واسع.

فبينما كان الرئيس ولسون يبذل ما في وسعه لتفادي انجرار أمريكا إلى الحرب ـــ وهكذا فاز بالرئاسة ـــ، كانت قطاعات متباينة من السكان تنكب بعكس ذلك على زج البلاد في النزاع. ففي كل مكان، من المدن الكبيرة، كان رجال الأعمال وغرف التجارة والجمعيات الوطنية وغيرها، يسعون إلى ايجاد مناخ يلائم تنمية ميزانية وزارة الدفاع، فمعظم المشاريع تعرف أن لها ما تكسبه من ذلك. واندفعت مسيرات كبيرة تجوب الشوارع والطرق الرئيسية، لتهيئ الرأي العام للقبول بمجهود حربي.

---

(٤٨) الفصل الأول.

(٤٩) تنظيم عمالي: (عمال العالم الصناعيون).

نُظم عرض كبير منها في ٢٢ تموز ١٩١٦ في سان فرانسيسكو وتوخى، كشأن هذه التظاهرات جميعاً، إثارة الحماسة الوطنية، ثم كما تقول لجنة القانون والنظام في غرفة التجارة بلا تمويه: افهام «أبناء الكلاب» هؤلاء و«القذرين» مثيري الفتن من العمال، أنهم يتخطون الحدود، وأن على المجتمع الصالح أن يبقى متيقظاً! انفجرت قنبلة في طريق الموكب، وكأن ذلك من قبيل الصدفة، فقُتل على الفور ستة أفراد، وجُرح أربعون، لم يلبث أربعة منهم أن فارقوا الحياة. وبلغ السخط ذروته.. من الجاني؟.. ولم يتردد أحد رجال التحري الخاصين في الإشارة إلى شخص اسمه توم مونيي.. وتوم مونيي هذا، هو، بلا شك، عنصر خطر، لأنه قاد منذ أمد قريب، إضراباً لعمال شركة الخطوط الحديدية المتحدة ومستخدميها إلى الفوز.

تدخل محامٍ وحقوقي كبير، هو فيلكس فرانكفورتر، سيعينه روزفلت قاضياً في المحكمة العليا، لصالح المتهم، وأثبت بالبرهان، أن رجل التحري الخاص واسمه مارتان سوانسون، قد استخدمته الشركة المذكورة ليغدر بتوم مونيي. وفي الدعوى، استناداً إلى «إفادة» كاذبة اتضح فيما بعد أنها شهادة زور، حُكم على توم مونيي بالإعدام. غير أن لجنة تحقيق رئاسية أعربت عن شكوك جدية في مسؤولية المحكوم عليه. أما القاضي الذي ترأس المحكمة، فقد بلغ من قلة الشك في براءة توم ما دفعه إلى أن يتشبث بالطلب إلى ثلاثة حكام متتالين لولاية كالفورنيا بإصدار عفو عنه. وأخيراً، خُفض حكم الإعدام واُستبدل بالسجن المؤبد، وفي النهاية أطلق سراحه عام ١٩٣٩ حاكم من حكام «العهد الجديد». هكذا أمضى توم ثلاثاً وعشرين سنة في السجن بعد «طبخة» فظة، لأنه قاد إضراباً إلى الفوز. هذا هو ثمن توطيد الأمن.

لم يكن هذا إلا بداية أولى.. ومثلما كان يجري في عصر قانون التمرد، أتاح التوتر الدولي ذريعة لسحق المعارضة الأكثر جذرية. وقد أتاح الوسيلة الشرعية لذلك قانون التجسس الذي وافق عليه الكونغرس عام ١٩١٧. والرجل الذي أُتمن على هذا العمل هو ميتشل بالمر، وزير العدل، ذو السلطة على قوى الأمن والشرطة. وعلى الفور طبق على صحف اليسار أسلوب رقابة مرن: وهو أن ترفض مصلحة البريد الفدرالية، نقل هذه الصحف بالبريد العادي. وحصل جنود وبحارة على إجازات خاصة ــ الأمر الخالي من كل شرعية ــ على أن يهاجموا أعضاء تنظيم عمال العالم الصناعيين (الوبليس أو I.W.W). وانطلق هؤلاء المجازون إلى عملهم بكل حبور، فخطفوا بعض عمال الوبليس وطلوهم بالقطران وشكُّوهم بالريش، وتركوهم في صحراء الأرزونا.

وكان المسؤول عن توطيد الأمن، للمرة الثانية أيضاً، ذا خلق يُثير الريبة. فهو ذاته الذي

أوكلت إليه، عام ١٩١٧، عندما تدخلت الولايات المتحدة في الحرب العالمية، مهمة مصادرة الأملاك والأموال الألمانية والنمساوية وحجزها، وقد قُدرت قيمتها بـ ٦٠٠ مليون دولار. وعندما بيعت، اغتنم هذه الفرصة ليُتيح لأصدقائه صفقات رابحة، فأنصار النظام ليسوا متزمتين كثيراً وميتشل بالمر يلائمهم كل الملاءمة.

في ٥ أيلول ١٩١٧ دفع ميتشل بالمر رجال الشرطة إلى الانقضاض على الوبليس في خمس عشرة مدينة، وخلال أربع وعشرين ساعة، أوقف ١٦٢ مناضلاً منهم، مع زعيمهم بيغ بيل هايوود(٥٠). بتهمة خرقهم قانون التجسس. ثم أُعتقل ألفان وجرت محاكمة ١١٣ منهم في أربعة أشهر. كذلك حُكم في العام ١٩١٨ على الزعيم الاشتراكي يوجين ف دبس الذي رُشح للرئاسة عدة مرات، بالسجن عشر سنوات بتهمة مناوأة النزعة العسكرية، وبعد مرور ثلاث سنوات، طلب ميتشل بالمر من الرئيس ولسون إصدار عفو عن يوجين ف دبس الذي كان قد بلغ السنة الخامسة والستين من عمره، فُرد الطلب، مع كلمة واحدة، بخط الرئيس هي: «مرفوض». لكن الرئيس وارن ج. هاردنغ عفا عن الزعيم الاشتراكي الشيخ.

إن القمع بموجب قانون التجسس، كما دل على ذلك إضراب ٣٥٠٫٠٠٠ من عمال المعادن في أيلول ١٩١٩ (ومصرع ٢٠ عاملاً بأيدي قوى الأمن)، لم يستطع سبيلاً إلى تثبيط عزيمة العمال المناضلين. وعلى الرغم من توقف الأعمال الحربية، ومن أن قانون التجسس هو بكل وضوح قانون حرب، استمرت قوى الأمن في عملها. وكان ميتشل بالمر يلجأ في خطبه إلى التهويل الخرافي، فمما يقوله: «إن النار الثورية تجتاح كل مؤسسة من مؤسسات القانون والنظام الأمريكية، اجتياح النار المروج». وولسون الذي بدا قلقاً من شدة اندفاع وزيره، لم يفعل شيئاً لإيقافه، واكتفى بأن يقول له في نيسان ١٩٢٠، في أثناء إجتماع للوزراء: «لا تدع، يا بالمر، هذا البلد يستشيط غضباً». غير أن رجال الأعمال يشتهون رؤية البلد هائجاً.

تنبأ ميتشل بالمر، عند اقتراب أول أيار ١٩٢٠، أن مئات آلاف «البلشفيك» سيطيحون بالحكم، ويرفعون العلم الأحمر خفاقاً على هضبة الكابتول، في ذكرى حوادث هايمركت سكوير. وكان قد أوقف في شهر تشرين الثاني، عدداً من اليساريين في عشرين مدينة منهم ٢٠٠٠ في نيويورك. وفي ٢ كانون الثاني ١٩٢٠، وجه غارات الشرطة على الشيوعيين والوبليس، وهم في مرحلة

(٥٠) الفصل الأول.

ضعفهم وتقهقرهم، في ثلاث وثلاثين مدينة. اعتقل ٥٠٠ منهم في بوسطن، وتم العمل بموجب قانون الأجانب، إنما على نطاق أوسع، وأصدرت المحاكم قراراتها بطرد ٥٥٦ أجنبياً، منهم ٢٤٩ روسياً، كانوا قد هربوا من نظام حكم القياصرة، كما حكمت محاكم شيكاغو على ٢٠ شيوعياً، أو متهمين بالشيوعية، بالسجن من سنة إلى خمس سنوات. وفي ولاية كاليفورنيا وحدها ٢٦٤ حكماً. وقد عفا عن بعضهم، فيما بعد، حكام ولايات ليبراليون، يحترمون الدستور والحريات. غير أن البلد، ظل، آنذاك، تحت سيطرة هستريا تمهد الطريق للماكارثية وتجسدها.

لم يكن وزير العدل ميتشل بالمر وحده الذي شن هذه الحملة على المعارضين. ولنذكر مثلاً واحداً، هو بلاغ نشرته ووزعته شركة تأمين المستخدمين الأمريكية، المختصة في خدمة أرباب العمل، في حملتها على النقابيين، وهذا نصه:

«إذا كان هناك نزاع عمل أو إضراب يهددك، يمكنك الاتصال بنا على الفور وسنهتم بأمرك. وإذا شئت أن تدس عميلاً بين عمالك، سنرفدك بالرجل المنشود الذي سيقدم لك تقارير يومية عما يجري. في الإضطرابات، سنرسل من يحل محل أي عامل يعمد إلى الإضراب».

الحكم على ساكّو وفانزيتّي

لم تكن حملة القمع المسعورة هذه ضد الثورة، في مدى استهدافها رجالاً معظمهم لا يريدون ثورة، بل احترام حقوقهم التي ضمنها لهم دستور البلاد الديمقراطي. إنها، في معناها الحصري، حمى لا ديمقراطية تجهد من أجل توطيد نظام لادستوري ينتهك الحقوق الأساسية. وقد بلغت هذه الحمى ذروتها في قضية ساكّو وفانزيتّي.

عندما شن رجال الشرطة غاراتهم، تنفيذاً لأمر ميتشل بالمر عام ١٩٢٠، أوقف سراً في نيويورك، عامل طباعة اسمه اندريا سالسيدو، رغم أنف القانون، وبكل امتهان للقاعدة التي تقضي باستصدار أمر قضائي بالتوقيف، واستمر اعتقاله خفية في دوائر الشرطة ثمانية أسابيع، وليس من يعرف كيف عومل خلال هذين الشهرين إذ أنه وثب، أو دُفع دفعاً من الطابق الرابع عشر من المبنى الذي كانت تعتقله فيه الشرطة. قام أصدقاؤه على الفور بتنظيم مظاهرة إحتجاج أدت إلى اعتقال صديقيه الفوضويين الطليانيين الأصل ساكّو وفانزيتّي، في ٥ أيار، بينما كانا يوزعان منشوراً يدعو إلى حضور الإجتماع المقرر عقده في ٩ أيار.

فوجئ ساكّو وفانزيتّي بتهمة قتلهما موزع بريد، منذ ثلاثة أسابيع، في ثاوث برانتري (من ولاية الماساشوستس)، ليسرقا منه ١٥٠٠٠ دولار. استمرت المحاكمة التي بدأت في العام التالي سبعة أسابيع. وكانت الشهادات التي قدمتها جهة الاتهام متناقضة، بينما أقسم تسعة من شهود الدفاع، ومستخدم في قنصلية إيطاليا، أنهم شاهدوا ساكّو في بوسطن، في ساعة الجريمة وأقسم ستة شهود آخرين أنهم رأوا فانزيتّي، في الوقت ذاته، على مسافة ٣٥ ميلاً من ثاوث برانتري.

لم يُعر القاضي، وبستر تاير، رئيس المحكمة، هذه التفاصيل أي اهتمام، بل كان أكثر وضوحاً من النائب العام في دعوى فوضويي هايماركت سكوير، عندما صرح مخاطباً المحلفين ومشيراً إلى فانزيتّي بقوله: «إن هذا الرجل، على الرغم من أنه قد لا يكون، في الواقع، قد ارتكب الجريمة المعزوة إليه، هو مذنب معنوياً، لأنه عدو المؤسسات القائمة».

أخذ المحلفون بتوصية القاضي من غير أن تطرف لهم عين، وحُكم على الرجلين بالإعدام. ويؤكد رئيس الدائرة العدلية ومخبر خاص في قوى الأمن أن الحكومة تعلم أن ساكّو وفانزيتّي بريئان. مع ذلك، نُفذ فيهما حكم الإعدام في آب ١٩٢٧. وهذه المدة الطويلة التي تجاوزت ست سنوات بين صدور الحكم وتنفيذه قد أجاد استغلالها أنصار النظام المحتاجون إلى الإيمان بنزاهة العدالة الأمريكية وعصمتها. فهم سيوضحون كيف أن المحكوم عليهما قد استفادا من كل المساعي والمراجعات والطعون القضائية. وقد لُجئ إلى الحجة ذاتها، بعد انقضاء ربع قرن لتبرير إعدام يوليوس وإيثل روزنبرغ. لكن فلكس فرانكفرتر، القاضي في المحكمة العليا، سيؤكد في كتابه الحقوقي أن إعدام ساكّو وفانزيتّي هو حالة مأساوية من مهزلة العدالة. إنما ما قيمة ذلك، مادام أولياء النظام ورجاله محتاجين إلى الطمأنينة وإلى الثقة المطلقة في مؤسسات البلد. لذلك، بعد ثلاثين عاماً خلت، رُفض طلب إعادة محاكمة ساكّو وفانزيتّي، بينما كان كل شيء يدعو إلى قبوله وفرضه. والاحتمال الذي لا حدود له، هو أن إعادة النظر في دعوى روزنبرغ لن تُقبل أبداً. ولقد عرفت أمريكا قضايا شبيهة بقضية دريفوس، أي حالات تمكنت فيها العدالة من تجريم أبرياء، استناداً إلى شهادات مزورة. ولكن «قضية دريفوس تعني، أيضاً، إعادة النظر في الدعوى (إعادة المحاكمة) وإعادة إعتبار المحكوم عليهم». وأمريكا تجهل هذا النوع من عذاب الضمير. وتوطيد النظام يستحق كل الاستحقاق أن لا تعترف العدالة بأنها معرضة للخطأ!.

الخوف من الأجانب

لا سبيل إلى فهم قضية ساكو وفانزيتّي ، وبعدها قضية روزنبرغ وتفسيرهما ، إلا بهذا الخوف الشائع في الرأي العام . ومن العجيب ، ألّا يكون في هذا البلد ، الذي تؤلف فيه الأقلية الهندية جماعة من السكان الأصليين الوحيدة ، أمر طبيعي مثل الخوف من الأجانب . وسواء بوعي أو لاوعي ، إن التمييز العنصري ، في معناه الواسع ، الذي يمد هذا الخوف ويُبقي عليه ، هو رد فعل ينفر من كل ما يخالف ذلك . والحلم الأمريكي يحمل في ذاته رغبةً شديدةً في الانسجام ، ينبوع السلام الإجتماعي ، الذي سرعان ما تردى إلى نقيضه وضده ، الذي هو تطلع غامض إلى التجانس .

والانسجام ، يفترض في تعريفه ، وجود فوارق تمزج تباينها ، مهما كانت عميقة ، في مجموع أو مجمل متحرك ومتزن . أما التجانس ، فهو على النقيض ، يكتسب التطابق المطلق مع نموذج تم وضعه ، سواء في المظهر الخارجي أم في المعتقدات الباطنية (الداخلية) ، وهذا (التجانس) ، إذ يخل بكل توازن ، ينزع إلى فرض نفسه فرضاً موحداً ويرمي بالشك والريبة كل المنحرفين الذين يرفضون بتروٍ الضوابط والمعايير السائدة ، أو الذين يعجزون عن تطبيقها .

إن الحلم بإقامة مجتمع منسجم لا يؤدي إلى التساهل البسيط ، بل إلى البحث عن تباين المركّبات الإجتماعية ، التي تُغني بعضها بعضاً وتتبادل الرفد : إنه حلم بالحرية التي لا يبتغيها المرء لنفسه وأشباهه فحسب ، بل « للمختلفين » المغايرين ، بينما ، بعكسه ، ينطوي الحلم بمجتمع متجانس ، على الخوف من كل فرق في الأوضاع ، وفي السلوك والآراء وأنماط الحياة والعيش ، لأن هذه الفوارق تُدْرك وتحس ، على أنها خطر يهدد المجتمع ، .. إنه حلم بالتعصب ، والتعصب يستدعي الامتثالية والاستبداد . أما المجتمع المنسجم فلا يخلو من توترات حية ، مؤاتية لكل ابداع وقدرة على الابداع ، بينما يكون المجتمع النازع إلى التجانس ، في عجزه عن إزالة التوترات التي ينبغي تفاديها ، مدعواً إلى إخضاعها إلى نظام إكراهي ، فارضاً ، بطرق مرنة ، امتثالية متنكرة لكل ابداعية ، ومصيرها إلى العقم والجدب .

يتجابه هذان الحلمان عبر تاريخ الولايات المتحدة ، ومثل تاريخ كل مجتمع في حركة ، منذ النزاع بين « الطهريين Puritains » ، من جهة الذين أسسوا الطوائف الإجتماعية على الامتثالية والنظام والسلطة ، وبين أنصار روجر ويليامز ، من جهة ثانية ، وآن هوتشسن وتوماس هوكر ، الذين جسروا

على تحدي استبدادية الطهريين وفضح ريائهم وكذبهم ، وعلى إقامة جمعيات ديمقراطية ما يزال التنوع والتفاوت قانونها الأساسي.

عندما قام واشنطن رئيساً على مصائر الجمهورية ، تلقى من إحدى جامعات جنيف عرضاً بنقل مجلس أساتذتها بكامله ، إلى الولايات المتحدة لتأسيس جامعة وطنية كبرى. وقبل بهؤلاء الأساتذة ، فرداً فرداً ، إلا أنه رفض قبول هذه « الهيئة من الأجانب برمتها » . وهو يشرح في رسالة إلى جون أدامز أسباب « رفضه وجودهم كهيئة كاملة متكونة » . فهو إجراء خطر ، إذا ما أتوا كتلة واحدة ، فهم كما كتب يقول : « سيحتفظون باللغة والعادات والمبادئ ، سيئة أم صالحة التي يحملونها معهم . أما العكس ، أي إذا اختلطوا بشعبنا ، فهم ومن سيتحدرون منهم ، سيتمثلون أعرافنا وسننا وقوانيننا ، وبإيجاز ، سرعان ما سيغدون جزءاً من شعبنا » أما إذا قدموا مجموعة واحدة ، فسيعيشون ، بعضهم بين بعض « أجانب » مختلفين اختلافاً كبيراً عن الآخرين.

على أن الـ « ميلتن بوت » ، وهو البوتقة التي ينبغي للمهاجرين من كل الأجناس أن ينصهروا فيها ، لم يسر ، ويا للأسف ، كما ينبغي أيضاً ، لينجب هذا المجتمع المتجانس . فثمة بضع عشرات الملايين من الأفراد الذين لا يطابقون الطراز القائم من قبل ، والذي أتى به المستوطنون الأوائل وتألف منهم وهم ، البيض ، والانكلو ــ ساكسون والبروتستانت ، ومن الذين استطاعوا ، سواء الجرمان و السكاندينياف ، أن يتمثلوا به أكثر من سواهم . والإتجاه الديمقراطي ، يسعه في رؤيا مثالية ، أن يدمجهم على قدم مساواة إنسانية . غير أن الإتجاه الرأسمالي في غنى عن هذا الحلم الرؤيوي (الطوباوي) ، وعليه أن يأخذهم ويحتفظ بهم كما هم ، على فقرهم وجهلهم ، لا يكادون يقدرون على القيام إلا بأوضع الأعمال بأزهد الأجور . هذا هو السبب الوحيد ، في مفهوم الملاكين والصناعيين ، الذين يبرر قبولهم ، لأنهم ، إذا ما أستغلوا بقسوة وشدة ، ظلوا فقراء ، إذاً مهيئين للقيام بأكره الأعمال وقبول أزهد الأجور . لكن لا يلبث أن يظهر ، فجأة ، « اختلافهم » وفرقهم عن الآخرين ، فيبدون خطرين في نظر قطاع من السكان ، قليل جداً ، إنما هام ، ثم يُطردون من البلاد . أما الذين يستغلون هؤلاء « الشاذين » ويخافونهم ، فسيضافرون جهودهم ، ليفرضوا عليهم ، عند أول إشارة استياء ، باسم النظام والسلطة ، قواعد سلوك صارمة.

من البديهي أن يكون الأسود في الصف الأول من الذين يفترقون بهذين الجهر والوضوح عن الطراز القائم من قبل ، فالتباين الذي يناقضه ويعارضه بالنموذج ، مشهود وجلي ، فينبغي القيام بكل

ما من شأنه أن يُبقي هذا الأسود في معزل[٥١] . أما المهاجر الايرلندي، فهو مهما كان، أبيض، سيبقى أجنبياً لأنه فقير وكاثوليكي. لذلك، لم تكن جمعية الكو ــ كلوكس ــ كلان، منذ تأسيسها ضد السود فحسب، بل في آن واحد وفي غاية الجلاء، ضد الكاثوليك. وللسبب ذاته أيضاً كان الـ « موللي ماغيرز » الذين قاموا في بنسلفانيا بإضرابات كبيرة وقادوا إضراب عمال مناجم الانتراسيت[٥٢] ، مبعث ذعر شديد، لأنهم خارجيون إجتماعياً ودينياً، وسيُعدم زعمائهم. وأما المهاجرون الطليان، فليس ضدهم ديانتهم، التي هي غير ديانة الأغلبية، فحسب بل معرفتهم اللغة الإنكليزية معرفة سيئة، أيضاً، فساكّو وفانزيتّي أكبر إثماً (لأنهما إيطاليان). وهذه كانت حالة السلاف، عندما غدوا طريدة فاخرة لغارات رجال الشرطة الذين أطلقهم ميتشل بالمر ... كلهم كانوا من أمريكا العصر، ما هم عليه العرب من أوروبا اليوم : فقراء، يُستخدمون في أعمال وضيعة، لا يجيدون لغة أهل البلاد «أجانب»، ثم من البديهي، مشهورين بـ «عنفهم».

وعلى ذلك، إن هؤلاء الممقوتين (غير المرغوب فيهم)، سيتساهل المجتمع الأمريكي في أمرهم، برغم ذلك، إذا ما التزموا مكانهم صاغرين، داخل نطاق دورهم المحدد الواضح في العمل بأجر زهيد. أما أن يرفع الأسود رأسه، وأما أنْ يحتج الطلياني أو الروسي على الاستغلال الذي يستعبدهم، فهم، على الفور، سواء على عتبات معاملهم، أو أمام أقواس المحكمة، سيثرون الانتباه إلى الفوارق التي تعارضهم بالنموذج الأبيض، الانكلو ــ ساكسوني والبروتستانتي. وهي فروق وخلافات، لا في الهيئة والمظهر فحسْب، بل في المعتقدات أيضاً. أما إذا كان أحد مثيري القلاقل يطابق النموذج، فهو يملك شيئاً ما مألوفاً، ومُطَمْئناً. وأما «الموللي ماغيرز» أو ساكّو وفانزيتّي، فهم مجرمون لسببين، أولاً لأنهم عمال مناضلون أو نقابيون أو فوضويون، وثانياً، لأنهم أجانب غرباء.

هذا الخوف من الاختلاف سيتطور رويداً رويداً ليصبح بكل وضوح سياسياً أو عقائدياً وستلاحق المكارثية أمريكيين بيضاً. لكن الطلاب البيض الثلاثة الذين قُتلوا في أوائل الستينيات في الجنوب، حيث كانوا يدونون أسماء سود على اللوائح الانتخابية، قد كانوا ضحايا لأنهم يهددون النظام العنصري، وفي آن واحد، لأنّ اثنين منهم يهوديان، وهذا شأن الروزنبرغ، فهما مسؤولان لأنهما يدعوان إلى مبادئ تقدمية ثم لأنهما يهوديان.

لم تُؤخذ أغلبية السكان الساحقة بهذه الهستريا، وهي التي تلقت المهاجرين الجدد بحفاوة ..

---

(٥١) الفصل الثالث.
(٥٢) الفصل الأول.

إنما خلال التاريخ ، تجرأت قلة ضئيلة على فضح آثار هذه الهستريا . ونتائجها الخبيثة ، بينما هناك أقلية تفوقها كثيراً بعددها اشتركت في هذه الهستريا . وهكذا كانت ملاحقة « الاختلاف » والفرق تلقى ، في فترات الأزمات والتوتر متطوعين لها ، يتدفقون نشاطاً .

المتطوعون لتوطيد النظام

الأجنبي ، في الحرب العالمية الأولى هو ، بصورته المثلى ، الألماني أو النمساوي ، وشركاؤه : الايرلندي الذي يتمنى هزيمة إنكلترا ، والعامل المتأثر بالسياسة ، المعادي حرباً يعتبرها نزاعاً امبريالياً فقط ، سواء كان اشتراكياً أو من الوبليس أو فوضوياً .

كان لا بدّ للسلطات المتشكلة شرعياً ، كي تقوم بالعمل الذي ألقاه على عاتقها قانون التجسس ، من أن يطغى عليها الإرهاق . فقبل تأسيس مكتب الاستعلامات الفدرالي F.B.I ، كان سلفه ، مكتب المباحث ، لا يضم سوى ٤٠٠ عنصر لمراقبة أكثر من مليون من الأعداء المقيمين في الولايات المتحدة . فُوجه نداءٌ إلى السكان يحثّهم على مطاردة الجواسيس . وسرعان ما أصبح « حلف الحماية الأمريكي (A.P.L) ، الذي اتخذ مقره في شيكاغو ، يضم ٢٥٠٫٠٠٠ ، منظمين في فصائل تجوب المدن الكبيرة ، يراقبون من يعدّونهم من جيرانهم مخالفين ، أي مشبوهين ... وكان شأنهم في ذلك شأن أسلافهم « الساهرين » الذين كانوا يفرضون إرادتهم قانوناً في مرحلة الزحف نحو الغرب . وكانت فرصة أُتيحت لتصفية حسابات متنوعة . وأحقاد قديمة وعداوات ، ووضع حلول عملية لها . وقد بلغ تدفق المكتتبين للتطوع حداً اقتضى تعليق قبول الانتساب . واضطرت التجاوزات الوزير ماكادو إلى الإحتجاج بقوة مذكّراً بما كان لـ « أبناء الحرية » في أثناء الثورة من مبالغات وإفراط . في شل الموالين لإنكلترا عن العمل . وأحياناً للاستيلاء على أموالهم فقط . وأخيراً كان على الرئيس ولسن ذاته أن يتدخل ويعلن « أن ثمة خطراً كبيراً في أن يقوم المواطنون أنفسهم بتطبيق القانون »(٥٣) .

لم يكن في الواقع ، ما هو أشد خطراً ، من تشجيع الوشاية رسمياً ، ولا سيما أن فاعلية الـ A.P.L : تمتلك جذوراً قديمة جداً . وإذا لم تكن « مطاردة الساحرات » من عمل أغلبية من السكان ، فكثيراً ما كان لا مسؤولون مستعدين لإطلاقها على ما يبدو لهم أنه يهدد النظام . وقد

(٥٣) دون وايتهيد ، مكتب الاستعلامات الفدرالي ـــ الناشر مورغان باريس ، ص : ٥٦ ـــ ٥٨ .

التقى ۲٥٠٫٠٠٠ متعصب الذين ضمهم الـ A.P.L ، (حلف الحماية الأمريكي) بغيرة رجال الدين الطهريين الذين دعوا القرويين ، في القرن السابع عشر ، إلى الوشاية بأعمال جيرانهم «الشريرة» ، الذين كانت اعترافاتهم ، بعد الوشاية ، تُنتزع بالعنف، وهذا ما كان يُتيح للقضاة أن يحكموا بلا دليل . وهكذا أُعدم أربعة عشر شخصاً في الكونكتوكت والماساشوستس . وخلال موجة ثانية من الاضطهاد (١٦٨٨ ــ ١٦٩٣) ، اجتاحت إنكلترا ــ الجديدة بأسرها ، أُعدم تسعة عشر شخصاً ، وحُكم على ثمانية بالإعدام ، بينما كان خمسون قيد إكراههم على الاعتراف ، ومئة وخمسون في السجن عندما فترت سورة الاضطهاد(٥٤) .

ينبغي أن لا ننسى هذه الحوادث البعيدة العهد ، فهذا الجنون ذاته ، دفع جماهير المتظاهرين في الخمسينيات ، وهم يطالبون بإعدام الـ روزنبرغ ، إلى إشهار لوحات كُتب عليها «أحرقوهم على الكرسي الكهربائي» ، وكما طالبت جماهير أخرى في آخر القرن التاسع عشر بإعدام فوضويي هايمركت ، على الرغم من براءتهم .

يربط المؤرخون الأمريكيون ، بين هذه الهستريا القاتلة والتيار المسمى بـ «الفطرية» القليل العدد ، إنما شديد الفاعلية ، الذي أقام نفسه حارساً للنقاء الأبيض الانكلو ــ ساكسوني والبروتستانتي . فالحلم بمجتمع متجانس ، كان قد أنعش ، في العصر الاستيطاني ، الحركة المسماة «توراة الكومنولث» والتي ترى أن الوسيلة المثلى لفرض التقيد ببعض المعايير على المواطنين جميعاً ، تكمن في تحالف وثيق العرى بين الكنيسة والدولة ، على أن تقتصر المناصب العامة على الطوائف البروتستانتية الكبيرة ، واقصاء الكويكرز والكاثوليك عنها . وعاد التيار نفسه إلى الظهور بشكل آخر بعد الثورة ، وأدى إلى صدور قانون الأجانب (١٧٩٨) ، ثم تبلور في حركة Knaw Nothings ، السرية التي استخدمت المحافل «الفطرية» لإجراء الانتخابات في إنكلترا ــ الجديدة والماريلاند ، وكنتيوكي ، ومدت نفوذها إلى الجنوب . وقد بلغ التطرف ببعض المتعصبين ، مثل صموئيل ف ج مورس ، إلى أن يطلبوا في العام ١٨٣٥ ، بأن لا يُحظر حق الانتخاب على المهاجرين فحسب ، بل على سلالتهم أيضاً ، صيانة لسيادة الانكلو ــ ساكسون البروتستانت(٥٥) . وتنظيم الـ «نوناثنغ» في حزب سياسي يدل اسمه على هويته وهو «الحزب الأصلي (الفطري) الأمريكي»

---

(٥٤) أمريكا الاستعمارية ــ بارك وتالماج ــ الناشر : لافتر نيويورك ١٩٥٨ ــ ص: ١٣٨٩ ــ ٣٩٠ .

(٥٥) في السنوات الخمسينيات طلبت الحركة أن تقتصر الأعمال الانتخابية على المواطنين الذين يتمتعون بالجنسية الفرنسية من ثلاثة أجيال .

American Native Party ، الذي أعلن كرهه للأجانب بكل فظاظة ، قائلاً : « لقد بعثوا بالمهاجرين إلينا ليعدوا ثروة تهدم الحرية الجمهورية لصالح حق الملكية الإلهي .. وهم يؤلفون في أمريكا جسماً غريباً بمشاعرهم وأفكارهم المنحازة وبطرقهم وسلوكهم . » .

اشتد هذا التيار ولا سيما أن الهجرة الكثيفة قد قلت ضرورتها لأسباب اقتصادية ، كما أن الكونغرس ، تحت ضغط أكثر أعضائه تعصباً قومياً ، مثل هنري كابوت لودج ، وتحت ضغط النقابة المحافظة التي تحمل اسم العمل الأمريكي ، وتريد حماية ما تتمتع به الأرستقراطية العمالية من امتيازات نسبية ، أقر ، لكبح جماح الهجرة في عامي ١٩١٢ و١٩١٣ قوانين ، اصطدمت أولاً باعتراض الرئيس تافت ، ثم باعتراض الرئيس ولسون . غير أن الكونغرس استطاع عام ١٩١٧ ، عام قانون التجسس ، الحصول على الأغلبية المتألفة من ثلثي أعضائه ، فأتاح له ذلك إصدار القانون ، دونما حاجة إلى توقيع الرئيس . ثم وضع الكونغرس ، في العام ١٩٢١ ، (عام دعوى ساكّو وفانزيتّي) ، نظام كوتا يحدد عدد المهاجرين الأوربيين سنوياً بـ ١٥٤٠٠٠ ، فأمريكا ، ملجأ الناس ، تحتمي من هؤلاء الأجانب الذين بنوها ، إنما غدا يتسرب إلى صفوفهم ، منذ أيام توم بين الكثير من عناصر التخريب ! ....

مقاومة الشيوعية

إن جهوداً جديدة ستكون لها جدواها ، في مكافحة التخريب ، ولا سيما أن الكفاح الطويل من أجل احترام القانون ، أضحت طبيعته تتغير شيئاً فشيئاً . ولقد أُجتيز شوط طويل منذ عصيان الوسكي في ١٧٩٣ ، الذي أُتخذ فيه انفجار غضب الشعب شكل ثورة فلاحين ، سرعان ما أُخمدت ، فزمن التجمعات العمالية العابرة التي لا تكاد تحصل على بعض مطالب متواضعة حتى تتبدد ، قد مضى . وإن مجتمعاً دعم بنيانه ، وأتاح للممسكين بزمام السلطة وسائل أوسع ، لا يكون فيه لعمل من طراز عمل الـ « موللي ماغيرز » أو الفوضويين أو تنظيم « عمال العالم الصناعيين » أية فاعلية . وهكذا قام إلى جانب « اتحاد العمل الأمريكي » المحافظ تيار ثوري جديد كان له شأن : تيار أعلن انتماءه للماركسية .

ظل تاريخ الماركسية ، في الولايات المتحدة نذراً يسيراً ، حتى ثورة أكتوبر ١٩١٧ ، حين كانت الحركة الشيوعية في الولايات المتحدة منقسمة إلى شقين متخاصمين قرّرا تلبية لطلبْ الكومنترن ، محاولة تسوية اختلاف وجهات النظر بينهما . لهذه الغاية عمد ممثلو الكتلتين

عام ١٩٢٢، إلى عقد إجتماع سري يحضره البرفسور فاليتسكي مبعوث الكومنترن. واتخذت لذلك كل الاحتياطات. وحتى نزول المندوبين من القطارات المختلفة، كانوا يجهلون مكان الإجتماع. ومع ذلك استطاع عنصر خاص في قوى الأمن، هو فرانسيس آ. مورّوو أن يتسرب إلى صفوف المندوبين، وأُنذر المؤتمرون في اللحظة الأخيرة، إنما لم يحل ذلك دون اعتقال الكثير من المندوبين.

كانت الصحافة، منذ نصف القرن، ما فتئت تلوّح بالخوف من الشيوعية، كلما اتخذ إضراب ما بعض الاتساع والانتشار(٥٦). والحزب الشيوعي الأمريكي، الذي ماانفكت عناصر من مكتب الاستعلامات الفدرالي تتسرب إليه بانتظام، والذي زعزعته أزمات داخلية متعددة ـ (الاستراتيجية العمالية، قضية السود، التحالف الجرماني السوفييتي، دخول الولايات المتحدة الحرب، حوادث بودابست، «ربيع» براغ، وغير ذلك ..). هذا الحزب ما كان له شأن يُذكر في المجتمع الأمريكي.. إلا أن حماة النظام عازمون على ألّا يهملوا أي تدبير أو احتياط.

كان للحزب الشيوعي الميزة في أن يركّب كل استيهامات (تصورات خادعة) الأعراف «الفطرية»، في الصورة التي تقدمها عنه الصحافة. والماركسية، على نقيض تيار العرف الطهري الذي يجعل من النجاح المادي علامة للحماية الإلهية، تُعلن إلحادها وتنكر نجاح رأس المال الأمريكي. إذ «هل يمكن ألّا تكون العناية الإلهية قد وطدت أية صلة بين سعادة أمة وفضيلتها.» كما تساءل جورج واشنطن في رسالته الوداعية. والشيوعيون لا يقيمون شأناً للعناية الإلهية، وهم ينكرون «سعادة» أمة تعيش فيها جماهير غفيرة في البؤس، برمتها ولا يؤمنون البتة بـ «فضيلة» القائمين الحقيقيين على السلطة. وسيغدو الخوف من الشيوعية، وسيلة جبارة بين أيدي حراس الأمن، لإثارة الأهواء السياسية.

وإذا كانت الشيوعية تجذب انكلو ـ ساكسونيين حقيقيين من منشأ بروتستاني، استمالتهم إليها فكرياً، فهي تأخذ عناصرها أيضاً من طبقات المجتمع الدنيا، من أولئك «الغرباء» الذين لا يلائمون الطراز القائم، من السود واليهود والمهاجرين الجدد الذين لم يُتح لهم الوقت، أو الإمكان، للذوبان في بوتقة «الفطريين»، فهم إذاً غرباء، أجانب، من وجهين، الأول بسلوكهم، والثاني بالعقيدة التي يؤمنون بها.

وشر ما فيهم أنهم نشطون فعالون. فقد بدا عددهم كبيراً في التظاهرة الكبرى التي نظمها

---

(٥٦) الفصل الأول.

المحاربون القدماء في العام ١٩٣٢ ، في مدينة واشنطن ليطالبوا بأن يُدفع لهم ٥٠ دولاراً ، على الفور ، جزءاً من معونة قدرها ١٠٠ دولار حصلت الموافقة عليها في العام ١٩٢٣ ، على أن يُؤجل دفعها بضع سنوات . وكان عدد الذين خيموا منهم في العاصمة ، في شهر حزيران ، عشرين ألفاً ، فكلف الرئيس هوفر الجنرال دوغلاس ماكارثر ، رئيس هيئة الأركان ، تفريقهم ، الذي تم بهمة وعزيمة . وقد صرح هذا القائد العام العتيد ، في كوريا ، بصدد هؤلاء المحاربين المتجاسرين على المطالبة بحقهم قائلاً : « كانت ملامح هذه الجمهرة شريرة .. فقد بدت عليهم معالم الثورة » . وهذا الخوف من الثورة ، تزايد شدةً وحدةً ، ولا سيما أن الأزمة الاقتصادية قد دعمت دعوة التنظيمات الاشتراكية ، وسببت انتماءات جديدة إليها .

نال روزفلت ، في هذا العام ذاته ، ٢٢٫٨ مليون من أصوات الناخبين . وقد أثار الدهشة حصول هوفر ، الذي كان على رأس إفلاس جهاز الحكم ، على ١٥٫٧ مليون صوت ، برغم ذلك ، وهو عدد يدل على مدى الرغبة في مقاومة كل تغيير ، بينما اتجه زهاء مليون صوت إلى الاشتراكيين والشيوعيين ، وهو عدد قليل ، إلا أن هذه القلة الماركسية ، في شعب أخضعت الإفلاسات « بالجملة » وعطالة الملايين عن العمل ، تفاؤله لمحنة قاسية ، تمثل الورم الذي من شأنه أن يهدد الجهاز برمته . وستكون الذريعة التي تستهدفها كل الهجمات ، بعد الفاصل الزمني اللبرالي الذي رافق رئاسة روزفلت .

مهلة للديمقراطية

إن فاعلية « العهد الجديد » ، وتأثير روزفلت لصالح نقابات العمال ، وليبراليته في جميع الميادين .. كانت صفحة جديدة : وقد أسخطت إصلاحاته المالكين ، بينما لقيتها أوساط الشعب ، التي كفت عن الشعور بأنها تُعامل معاملة المنبوذين ، بارتياح وحماسة وكذلك جميع الذين كانوا ، في عهود الرؤساء الجمهوريين : هاردنغ وكولوج وهوفر ، حلفاء الصناعة الكبيرة ، يكظمون غيظهم . فالحرية ليست آنذاك ، كما كانت من قبل ، للمشاريع القادرة وحدها وقبل سواها ، بل للمحرومين أيضاً . والنظام لم يبق وسيلة تُبيح كل شيء لقادة الصناعة . والسلطة كفت عن امتزاجها باستبداد الممسكين بزمام القوة الاقتصادية .

والعهد الجديد ـــ الذي طالما شرحناه ـــ قد أنقذ رأس المال بتحديثه ، لكنّ شأنه الأكبر هو أنه أعاد لملايين الأمريكيين إيمانهم بالديمقراطية . ولعل هذه النتيجة ، بسبب تعذر تقديرها بحذر

ودقة ، قد بُخست حقها لصالح منجزات ضخمة الكمية : مثل زيادة الإنتاج الصافي الأمريكي وتناقص العطالة عن العمل وارتفاع مستوى المعيشة . وبرغم ذلك ، كان للوثبة الديمقراطية ، أكثر مو الوثبة الاقتصادية ، أن تحتل المكان الأول في تقويم سياسة روزفلت وتأثيره .

تحقق إنقاذ رأس المال بضبطه . أما إنقاذ الديمقراطية ، فقد كان يفترض ، ليتحقق ، كبح جماح رأس المال . وفضل العهد الجديد ، هو تبيانه ، لصالح الأزمة الاقتصادية ، أنّ الحد من حريات رأس المال الكبير المتجاوزة الحدود ، هو شرط لا بد منه لتقدم الحريات الديمقراطية . لكن روزفلت لم يجعل الديمقراطية ، أشد مناعةً ، على الدوام ، أمام المحاولات الغوغائية والمصالح الخاصة الكبرى ، إذ بعد انتهاء رئاسته عادت إلى الظهور إلى حيز الوجود ، بأشكال جديدة ، محاولات إضعاف الرقابة الديمقراطية على الحكم وتحديد الحريات الفردية ، وتدعيم نفوذ رجال الأعمال في الحكم .

هكذا اتسم العهد ، الذي تلا روزفلت ، بانفجار الغوغائية (الديماغوجية) المعروفة باسم المكآرثية التي هددت الحريات ، كما اتسم في آن واحد ، بسلسلة من المكاسب والانتصارات حققها أرباب العمل على حساب المواطن العادي ، كالتصويت على القانون « تافت هارتلي » ، ضد النقابات وإعادة الطاقة الذرية إلى القطاع الخاص وكذلك البترول فالاثنتي عشرة سنة من التقدم ، بين رئاسة روزفلت ونهاية الحرب ، هيأت وأعدت لثلاثين عاماً لرجعية متينة البنيان .

ما كان هذا ممكناً قط ، لولا غمرة واسعة من الخوف استغلت مسألة « الأجنبي » واصلة ما انقطع من العرف (الفطري) ، وذلك على صعيدين : أولهما عقائدي ويشمل الخوف من الشيوعية « العقيدة المستوردة التي تقوض أسس المجتمع الأمريكي » . والثاني طبيعي ، ويشمل الخوف الذري لأن الأجنبي ، الذي سرق من أمريكا بوساطة جواسيسه « سر » السلاح النووي ، يستطيع تدمير مدن العالم الجديد ! .

المكارثية

إن ظهور الهستريا ضد الشيوعية التي ستُسمى بالمكآرثية ، لا يعود أي شيء منه إلى عضو مجلس الشيوخ عن ولاية ويسكونسن ، جوزف مكآرثي ، الذي تحمل اسمه ، فكل ما فعله أنه استغلها الاستغلال الأكثر صخباً ودوياً . والحالة الذهنية التي تتسم بها الحقبة المسماة بالمكآرثية ، لم يبعثها شخص واحد ، مهما أوتي من البراعة الغوغائية ، ولا حدث واحد ، حتى لو كان له صدى الانتصار

الشيوعي في الصين . إنها ثمرة سلسلة من الأحداث قلبت أوضاع المسرح العالمي ، وثمرة التفسير غير الصحيح لها ، ورغبة جماعات متباينة من الأفراد في الاستفادة منها .

أولاً ، ثمة سلسلة من الأحداث زرعت الإضطرابات والبلبلة ، فالولايات المتحدة التي دخلت الحرب العالمية بعد مرور عامين ونصف العام على نشوبها ، انتابها القلق بغتة أمام قوة الاتحاد السوفييتي ، الذي مد نفوذه على نصف أوروبا ، بموافقتها . وكان تفوق الاتحاد السوفييتي العسكري آنذاك واضحاً في القوات التقليدية ، ثم ما لبث أن عوّض ، بسرعة كبيرة ، ما فاته على صعيد السلاح الذري ، ولم تكد تمضي سنوات أربع على نهاية الحرب حتى انتصرت الشيوعية في الصين ، بينما تركت أوروبا التي أنهكتها الحرب لأمريكا الاضطلاع بمسؤولية عالمية كبيرة .

هكذا تدخلت الولايات المتحدة في اليونان وتركيا ، وحملت العبء الأكبر من حرب كوريا ومولت مجهود فرنسا الحربي في الهند الصينية ، ومع ذلك انتصرت الشيوعية في هانوي عام (١٩٥٤) ، وفي العام التالي شهد مؤتمر باندونغ غليان العالم الثالث وهو في طريقه إلى تصفية الاستعمار .

كانت عشر سنوات بين هيروشيما وباندونغ ، كافية لتجميع العلامات والدلائل على أن العالم قلق وغير مستقر ، اضطرب فيه ميزان القوى ، والولايات المتحدة ظلت أغنى بلدان العالم وأقواها .. فكيف ، بل لماذا لا تتمكن من السيطرة على الوضع الدولي ؟ .. ليس هذا من خطأ الأمريكيين ، فأغلبيتهم الكبيرة تثق بقادتها السياسيين وبرجال أعمالها ، وبقادتها العسكريين ، وبدبلوماسييها ، وبأسلحتها ودولارها . فإذا ما غُلبت أو أخفقت هذه القوى متناسقة مجتمعة ، فذلك لأن ثمة مؤامرة وخيانة .

أما المؤامرة ، فهي تلك التي تحيكها « الشيوعية الدولية » . فقد كان من الطبيعي أن يتحدث آنذاك جون فوستر دلاس والحزب الجمهوري عن دحر الشيوعية وردها إلى داخل الحدود السوفييتية ، وبرغم تحذير أكبر الاختصاصيين من علماء أمريكا في الشؤون الصينية ، الذين لما أُستشيروا ، أجابوا مذكرين بأن الخلاف كثيراً ما ذرَّ قرنُه بين الصديقين ، الكومنترن ، وماوتسي تونغ. برغم ذلك أكد دين راسك أن شأن الصين الشيوعية في موسكو هو شأن منشوريا ، بين عامي ١٩٣٢ و١٩٤٥ ، في طوكيو .

هذه النظرية في المؤامرة ، إذا ما أُخذت ، من جوانب ووجوه مختلفة ، على أعلى المستويات

تؤدي مباشرة إلى فرضية الخيانة التي استغلها من هم في الدرك الأسفل من محترفي السياسة . فمنذ العام ١٩٤٧ ، اُتهم ، في ولاية كاليفورنيا ، مرشح شاب إلى مجلس نوابها منافسه بأنه « وردي » . أي في النتيجة ، أداة في أيدي « الحمر » . ولم يكن هناك من سمع بجوزف مكآرثي أب المكآرثية « المفترض » الذي ستكون حياته السياسية صاخبة وقصيرة ، على قدر سواء . أما الشاب الكاليفورني المجهول فسيصل إلى القمة ، إلى البيت الأبيض ، وسيثابر على غوغائيته وغشه مدة خمسة وعشرين عاماً . والمعجزة ليست في أنه جَرَّب حظه باتباع تلك الأساليب ، بل في أن أغلبية قد تبعته . وهذا بذاته أي ريتشارد نكسون هو الذي بدأ حياته السياسية بالعمل على إدانة ألجيرهيس ، الخبير في وزارة الخارجية الذي حضر إلى جانب روزفلت مؤتمر يالطا .. وقد تطلب اسقاط نكسون إلى الحضيض ربع قرن من الزمن ، غير أن هذه المدة ذاتها لم تكف لإعادة ألجيرهسّ . و« النكسونية » قد سبقت المكآرثية وعاشت بعدها .

ولنظرية الخيانة أن تفسر أيضاً انتصار الشيوعية في الصين . « فالخونة » هنا أكثر عدداً ، وجوزف مكآرثي لا يتوانى ولا يقصر ، بل يتهم أفضل خبراء وزارة الخارجية في شؤون الصين ، وهم خبراء بارزون مرموقون كانوا قد رأوا منذ أمد طويل ، أن ماوتسي تونغ يعمّق جذوره بين الفلاحين بينما كان تشانغ كاي شك يفقد شيئاً فشيئاً كل تأييد شعبي . فتنبأ أولئك الخبراء الأمريكيون بسقوط هذا وإخفاقه ، إذاً بإفلاس سياسة أمريكية لم تأل جهداً في دعمه ، لذلك يُتهمون بأنهم تمنوا هذا الإخفاق وهذا الإفلاس وأعدوا لهما ، إذ راحوا يتنبؤون بهما ويشرحونهما . فقد أكد عضو مجلس الشيوخ مكآرثي عام ١٩٥٠ . أن أحد أولئك الخبراء جون ستيوارت سرفايس ، هو من موظفي وزارة الخارجية السبعة والخمسين الذين يستطيع أن يثبت صلاتهم بالشيوعية . والقادة والصحافة والرأي العام ، مهيؤون جميعاً لتصديقه . وبرغم ذلك ، وجد آنذاك من يكشف تناقضات جوزف مكآرثي الذي يتحدث ، يوماً عن ٢٠٥ عملاء للشيوعية في وزارة الخارجية الأمريكية . ويوماً عن ٨١ عميلاً ، وأخيراً عن ٥٧ [٥٧] . أفلا تكفي هذه التغيرات للبرهان على كذبه وتخبطه في الرواية ؟ ..

لا ، إذ من البدهي أن « الولايات المتحدة خسرت الصين » ، ـــ وكأن الصين ملكها منذ الأزل ـــ وأنها خسرتها بالخيانة ، وهكذا ينوء جون ستيوارت تحت وطأة التحقيقات ويُحال إلى القضاء . إنما لا يكفي اتهامه « بخسارة الصين » ، إذ فليتّهم ، في آن واحد ، بالشذوذ الجنسي وبأبوة لا شرعية : هذا كذب ، لكن من المعروف أن اللوطيين هم من فصيلة الخونة ، ومادام له ابن غير

(٥٧) أفضل كتاب في الموضوع : مكآرثي ، لجاك اندرسون ورونالد ماي ، الناشر بيكون بريس بوسطن ١٩٥٢ .

شرعي ، فهو إذاً لا سبيل له إلى أن يكون من « المواطنين الفضلاء » الذين كان جون كالهون يصفهم بـ « الوطنيين الجيدين » . و« خيانة » جون ستيورات سرفايس تطابق المخطط الطهري ، والنظام الخُلقي الذي يبتغي توطيده ، وهكذا أيضاً ، يُطرد جون ستيوارت من وزارة الخارجية ، يطرده الديمقراطي دين أتشسون . غير أن المحكمة العليا تقرر عام ١٩٥٧ ، أن هذا الفصل عن العمل غير قانوني ، وتقضي بإعادته إلى عمله ، إلا أنه يُنقل إلى منصب صغير في ليفربول ، حيث لا جدوى من معلوماته عن الصين .. ويستقيل ستيورات عام ١٩٦٢ مشمئزاً متألماً .

عندما أعاد دوايت أيزنهاور في العام ١٩٥٢ ، الجمهوريين إلى الحكم (بفوزه) ، انبرى جون فوستر دلاس ، أشد فاعلية وأسراً من دين أتشيسون ، فقد أقدم عام ١٩٥٣ على طرد خبير آخر في الشؤون الصينية هو جون كارتر فانسانت . والسبب « ضعف الرأي » . فلماذا إذاً دعاه وزير الخارجية ، بعد إتخاذه هذا الإجراء الجائر إلى منزله ليشرب معه كأساً ، وليشرح له بعض الشؤون الصينية ؟ إنه عصر طغى فيه الجنون ولا شيء أصعب من ادراك الجنون الجماعي .. ففي العام ذاته أنهى دلاس خدمة جون باتو ديفيس الذي بدا له ضعيف النفس مفتقراً إلى سداد الرأي والمحافظة على السر .. لكن برقيات سرفايس وديفيس الدبلوماسية التي تُعد نماذج في حسن الفهم والادارك هي اليوم مصادر للباحثين الأكفاء في تاريخ الصين المعاصرة ، لا غنى لهم عنها ، غير أن دلاس يخالفهم هذا الرأي ، وهو الذي كان يأمل ، مناقضاً كل حقيقة ومظاهر حقيقة ، نجاح سياسته اللاواقعية ، التي تنبأ له بإخفاقها الخبراء في الشؤون الصينية « الخالون » من كل سداد رأي .

لقد أدى سرفايس وفانسانت وديفيس ، وكثير غيرهما ، مثل ادموند كلبّ ، خدمات جلّى في الصين . لكن هذا ، خلال وجوده في نيويورك ، أمضى دقائق معدودة ، من أوقات فراغه الوافرة ، في مكاتب المجلة اليسارية : نيو ماسزّ ، (الجماهير الجديدة) ، وبعد مرور عشرين عاماً ، غدت هذه الواقعة البسيطة البرهان على « خيانته » ومبررّ فصله من وزارة الخارجية[٥٨] .

شر ما في الأمر ، ليس ظلم وزارة الخارجية لرجال خبراء أكفاء خدموها بأمانة وإخلاص ، بل الأخطر هو أن يقبل الجهاز الحكومي برمته بفرضية الخيانة ، وأن يسلم ، على الرغم من رأي خبير بارز مختص في الشؤون الصينية ، بمفهوم دين راسك القائل إن الشيوعيين الصينيين كانوا دمى في أيدي السوفييت . وشر ما في ذلك أيضاً أن يصبح دين راسك ، من بعد ، وزير الخارجية ، بينما كانت

(٥٨) لمن يرغب في دراسة تفصيلية للاضطهاد الذي عاناه هؤلاء الخبراء على أيدي المكآرثية ، هناك كتاب كاهجر Chine Hands وايكنغ ١٩٧٥ .

معالم الخلاف بين موسكو وبكين واضحة حتى في أعين غير الخبراء والأشد وطأة، في نهاية المطاف، أن تُقْدم مجلة كبيرة، في العام ١٩٧٥، على كتابة ما يلي: «من المسلم به تقليدياً، اليوم بلا شك، أن تشانغ كاي شك وزمرته، هم الذين أضاعوا الصين، إنما في الخمسينيات، لم يكن من السهل اليسير هذا التمييز»(٥٩) ولكن، لماذا؟ لماذا كان من الصعب، الفائق الصعوبة، معرفة ما إذا كانت الصين قد أضاعتها عصبة فاسدة، أم الخبراء الذين فضحوا هذا الفساد الذي «لا علاج له» في رأيهم؟ السبب هو، بكل بساطة، أن المجلة ذاتها قد سلمت، ربما أكثر من سواها وأسهمت في إقناع غيرها بالتسليم، بأن تكون مناهضة الشيوعية أساساً لسياسة، وأن تكون نظرية المؤامرة والخيانة تفسيراً كافياً لذلك. ولقد كانت المكآرثية، أولاً، انخذال الدقة العقلانية إذ تجتاحها الأهواء، والمكآرثية، بوصفها هذا، لم تمت.

ونظرية الخيانة لا غنى عنها أيضاً، في حالة الضلال ذاته، لتفسير الحكم بالإعدام على ايتّل وجوليوس روزنبرغ وتنفيذه، بتهمة تسريبهما «سر» القنبلة الذرية إلى السوفييت.. فهل ينبغي التذكير بأن محاكمتهما جرت عام ١٩٥١، في جو من اللامبالاة العامة، لكثرة ما كان «واضحاً» إن الخيانة وحدها هي التي مكنت الاتحاد السوفييتي من استدراك ما فاته؟.. وبأن تأثراً شديداً لم يظهر إلا بعد المحاكمة وأن الذين طالبوا بتنفيذ الإعدام، في الولايات المتحدة، كانوا أكثر عدداً من الذين التمسوا لهما العفو؟.. وإن الاتهام لم يقدم دليلاً مادياً واحداً ذا شأن؟.. وإن هذا الاتهام لم يستند إلا على شهادة دافيد غرين غلاس الذي استفاد من تساهل المحكمة، لأنه بعث بأخته وبزوجها إلى الكرسي الكهربائي؟.. وأن أيزنهاور لم يتأثر عندئذٍ، بندائَي الرحمة اللذين وجههما إليه البابا بيوس الثاني عشر، كما فعل فرانكو، يوم صم أذنيه عن سماع نداء البابا بولس السادس، عام ١٩٧٥، ونَفَّذ حكم الإعدام، في الشبان الخمسة، بعد محاكمة صورية؟..

مهما كانت قاسية شرور المكآرثية ــ بما حطمت من حياة الناس ومصائرهم ــ فهي لا تكفي لإظهار قوتها الخبيثة. وأعظم ما سببته من أعمال الفتك والشر، هو في تضليل العقول وإعماء البصائر، في الأهواء الغوغائية الجامحة والمستغلة، في الحق الذي قلبته رأساً على عقب، وفي الذعر الذي نشرته حولها. ومن السهل، اليوم، نزع القناع عن الهستريا المكآرثية. إنما لم يكن هذا يسيراً في أوائل الخمسينيات. ومما يبعث الراحة، في كثير من الناس، استنكار ما يُسمى بالمكآرثية، فهي باسمها هذا، تنحصر في حقبة قصيرة من التاريخ الحديث، بينما، لا يزال التعصب الذي تحمل

---

(٥٩) التايم، ٦ تشرين الأول ١٩٧٥.

سمته، يمد جذوره في تفكير الطهريين الباعثين إلى المشنقة بكل من لا ينهج نهجهم في التفكير، وفي الفلسفة القصيرة النفس، فلسفة واضعي قانون التمرد، العازمين على سحق كل معارضة، وفي الشراسة المستمرة على «الجمعيات الديمقراطية»، في عهد واشنطن، وفي المحاكم ـــ المهازل التي أودت بـ «فوضويي» هايمركت سكوير ثم بساكو وفانزيتي إلى الموت، وفي لجان القانون والنظام التي ابتدعتها غرف التجارة، في الحرب العالمية الأولى، وغير ذلك.

المكآرثية ليست سوى حلقة من سلسلة طويلة. وما هي، في الماضي القريب إلّا عرض من أشد أعراض «النكسونية» فتكاً وقد شقت هذه لها الطريق، وتكللت بنجاح باهر بعد زوال جوزف مكآرثي. «فالنكسونية» المتربعة على السلطة باسم القانون والنظام، قد لاحقت المعارضين وسمحت لـF.B.I وC.I.A (مكتب المباحث الفدرالي، ووكالة المباحث المركزية) أن يتجاوزا الشرعية، كما شددت الرقابة البوليسية، ولجأت بذاتها إلى السطو والتجسس.

وهي، عندما أرادت، أن توطد النظام والأمن، بهذه الطرق، برغم كل عدالة وإنصاف جرّت أمريكا، بفضيحة وترغت، إلى أخطر أزمة داخلية عرفتها، منذ حرب الانفصال.

الذين ينتهكون القانون

«النكسونية» وسوابقها التاريخية، لا تُعرّف فقط بالغش والكذب والهوس بالأسرار والخفايا، وبالرقابة البوليسية والسطو والتجسس على مكاتب الخصوم، وتطوير أجهزة التنصت الهاتفي والتجسس الالكتروني على المواطنين. فأساليبها وطرقها ليست سوى نتيجة حالة عقلية وفلسفة سياسية ومفهوم معين للمجتمع والحكم. النكسونية، هي قبل أي شيء آخر، الافتتان بالسلطة والنظام، وهي التعصب ضد كل مقاومة أو معارضة، والعداء اللدود لكل النظريات «الليبرالية».

هذه الفلسفة تؤدي إلى استخدام أساليب لا تُقبل في بلد ديمقراطي. وقد أكد وزير العدل الأمريكي ادوارد. هـ. ليفي، عام ١٩٧٥، أن مكتب المباحث الفدرالي، قد نظم بطاقات (فيش) شخصية لجميع الرؤساء في حياتهم الخاصة، وفي الأقل، ابتداءً بالرئيس فرانكلن روزفلت وأعضاء الكونغرس البارزين وحتى ٦٥٠٠,٠٠٠ مواطن أمريكي. وحسب شهادة الوزير نفسها، أن لندن جونسون، كان، في فترة رئاسته، يطلع على هذه الملفات، ولا يتورع عن استخدامها للزجر والتخويف: «فقد كان إذا ما احتدم الجدال التشريعي في الكونغرس، يستدعي عضواً بارزاً فيه

لحديث قصير، وقد وضع في زاوية مكتبه، بشكل واضح، كومة من ملفات الـ F.B.I. ويقول وزير العدل، المذكور، : إن هذه البطاقات تنطوي على أسرار السياسيين الجنسية وعن ميولهم إلى الخمر.. فمن أجل القانون والنظام، كل الوسائل مباحة.

وكي يتوطد النظام ويستتب الأمن وترجح كفة السلطة، لا بد من أن تضمن، قدر الإمكان عدم إفلات المجرمين من العقاب. فالصعوبة الأولى، أمام العدالة، هي اكتشافهم. وقد كان الامساك «بنواصي» وترغيت بالجرم المشهود من قبيل الصدفة البحتة، ثم حاول مستغلوهم أن يحموهم، وأن يخفوا صلاتهم برؤسائهم ويطمسوا المعالم، وكان لا بد من مدة سنتين، لحملات الصحافة وتحقيقات الكونغرس، كي تتمكن من أن تُحوّل إلى فضيحة سياسية ما أراد البيت الأبيض أن يعطيه صورة واقعة بسيطة وتافهة لا تصل فروعها إلى أعلى المستويات والمراتب.

كذلك لم تُكشف مجزرة ماي ـــ لاي، في الفيتنام، وبعد أمد طويل، إلا بالمعلومات التي استقاها أحد الصحفيين، فمن هم المسؤولون؟ لم تبق السلطات قيد التحقيق إلا واحداً، هو الملازم ويليام كاللي وبرأت بقرار واحد جميع رؤسائه. ولكن لم يكد يتم توقيفه، حتى أخرجه نكسون من السجن، وسمح له بالإقامة في مقر وحدته ولم ينفذ إلا جزءاً من العقوبة، وفي شروط جيدة، فقد سمح له أيضاً بالإقامة في منزله. كان حجم الفضيحة الكبير يتطلب مسؤولاً: فأُختير أصغرهم وأوضعهم رتبة ثم أُتخذ من الإجراءات ما ينبغي لتخفيف العقوبة التي فُرضت عليه.

مثال آخر: عندما أطلق الحرس الوطني النار في ٤ أيار ١٩٧٠ على طلاب جامعة كنت ستيت، المتظاهرين إحتجاجاً على غزو كامبوديا، قُتل خمسة منهم وجُرح تسعة جروحاً خطيرة فمن المسؤول؟ هل هو حاكم ولاية الأوهايو، الذي استدعى الحرس الوطني.. أم رئيس الجامعة أم قائد الحرس؟.. إن وزير العدل جون ميتشل الذي قام بتنظيم حملة نكسون الانتخابية، المركز اهتمامه على القانون والنظام، قرر أن ليس هناك مسؤول، وختم ملف القضية. لكن وزير العدل هذا سقط ضحية وترغيت، وأُلقي في السجن. وقرر خلفه في الوزارة ايلليوت رتشارد سن، أن من الخطر الفائق أن تُترك بلا عقوبة جريمة قتل ارتكبتها قوى الأمن، وأعاد فتح ملف الدعوى. لكن إحدى المحاكم برأت الحرس الوطني. عام ١٩٧٤، مقررة أن المسؤولين هم الطلاب غير أن ذوي الضحايا لم ييأسوا وأقاموا دعوى مدنية مطالبين بالتعويض وفي شهر آب، من العام ١٩٧٥، برأت محكمة أخرى حاكم الولاية ورئيس الجامعة والحرس الوطني. وهكذا عرف هذا الحرس، عبر الولايات المتحدة كلها أنه يستطيع إطلاق النار على جمهور من الشعب دون أن يقع تحت طائلة العقاب.

وهنأ القاضي المحلفين قائلاً: «إنكم تستحقون امتنان كل من في هذه المحكمة وكل سكان هذا البلد» الحر[٦٠].

إن «السناريو» لحسن طالع الديمقراطية، لا ينتهي دائماً بهذه الصورة. فموجة الإحتجاج الكبرى والأخيرة، على الحرب الفيتنامية أدت إلى اعتقال ١٢٠٠ متظاهر، بلا أي احترام لأصول التوقيف القانونية، وتلقت قوى الأمن على الفور تهاني الرئيس نكسون الحارة. نعم، لكن الحلم الأمريكي لم يمت، فقد أقامت الدعوى على الحكومة منظمة دفاع عن الحريات. استمرت المرافعات ستة أسابيع، وانتهت في كانون الثاني ١٩٧٥، ومثل أمام المحكمة شهوداً، عشرة من أعضاء الكونغرس ومحامون مرموقون، وأساتذة حقوق كبار ومشهورون، وكان قرار المحلفين أن الحكومة مسؤولة، وأن يُمنح المدعون، (وعددهم ١٢٠٠)، ١٢ مليون دولار أي ١٠٠٠٠ دولار للشخص الواحد. وكانت هيئة المحلفين دقيقة: فانتهاك حرية التعبير والإجتماع يساوي تعويضاً قدره ٧٥٠٠ دولار، لكل شخص منهم، والتوقيف (المخالف للقانون)، من ١٨٠ إلى ١٨٠٠ دولار، والسجن غير المبرر، من ٣٠٠ إلى ١٢٠٠ دولار حسب مدة الاعتقال، و ٥٠٠ دولار لانتهاك البند الثامن من التعديل الدستوري الذي يحمي المواطنين من «عقوبة صارمة وغير مألوفة» وغير ذلك.. ولم يحاكَم من الموقوفين الـ ١٢٠٠ سوى ثمانية، وبُرىء الثمانية مع تعويض إضافي قدره ٣٠٠٠ دولار لكل منهم. أما النائب رونالد ديللوم، الذي قوطع وهو يلقي خطابه، في أثناء إلقاء القبض على المتظاهرين، فقد مُنح تعويضاً قدره ٧٥٠٠ دولار لحرمانه من حرية التعبير. فالمعركة من أجل حرية المواطنين وحقوقهم ليست بالمعركة الخاسرة سلفاً. وإن إدانةً للحكومة كهذه، أمل لأمريكا، ودرس للبلدان الديمقراطية الأخرى، حيث تنتهك قوى الأمن حقوق التعبير والإجتماع، بل تمعن في انتهاكها وتزيد امعاناً، عندما تقوم بتنفيذ أوامر الحكومة.

إن أمريكا نموذج مزدوج، ففي تشرين الثاني عام ١٩٧٠، أُتهم ج. ادغار هوفر وكان آنذاك مديراً لـ F.B.I. سبعة مواطنين بالتآمر على إتلاف بطاقات مركز من مراكز التجنيد (في أثناء مظاهرة إحتجاج على حرب الفيتنام) وعلى تفجير منشآت التدفئة المركزية في وزارة الدفاع، واختطاف هنري كيسنجر. وهذا النموذج الذي يقدمه هوفر بشخصه، ليس بالمثال الذي لا غنى عنه لرؤساء الشرطة في بلاد أخرى، وقبالة هوفر ينتصب، رامزي كلارك وزير العدل السابق، مدافعاً عن الحق، واضعاً سمعته وكفايته في خدمة قضية تعرضت فيها العدالة لخطر شديد. كذلك سار

(٦٠) انترناسيونال هرالد تريبون، ٢٩ آب ١٩٧٥.

الأمر، على أفضل، عندما قام وزير للعدل سابق، في فرنسا بالدفاع عن مواطنين سجناء، لأنه حمل على محمل الجد حقوقهم الدستورية.

إن أساليب حراس النظام على رتابة قاتلة، وقد سمى الاتهام، ضد الأب الموقر بيّرغان، شاهداً أساسياً في الدعوى هو سجين سابق اسمه بويد ف. دوغلاس، مشهوراً باستغلال الشرطة له. وهكذا كانت رجعة مئة عام إلى الوراء أي إلى الدعاوي التي أُقيمت على «المولي ماغيرز».

ودوغلاس هذا شاهد مشبوه أتى به لنصرة احترام القانون نظام عادل! وهو يذكرنا بأمور كثيرة، منها سابقه دافيد غرينغلاس الذي بعث بالزوجين روزنبرغ إلى الموت، كما يذكرنا بكثير من شهود الإثبات الذي يستفيدون من تساهل المحكمة تجاههم على أن يرهقوا المتهمين بشهاداتهم الكاذبة فيالها من طريقة لا تُصدق تُتيح للمحاكمة أن تأخذ مجراها حسب القوانين، إلّا أنها تُلقي بذور الشك في عدالة الحكم. وقد أدان البروفسور هارولد س أوري هذا الأسلوب بمناسبة محاكمة دافيد غرينغلاس، حين قال: «هذا الإجراء الذي يقوم على شمل مجرمين بالحصانة ثمناً لشهادتهم، هو مفسد جداً، إذ يتهم مجرم مجرماً آخر، وهذا يتهم آخر بدوره، وكذا دواليك إلى أن قد يُتهم شخص بريء، وهنا تنفصم السلسلة وتتحطم، وينزل بالبريء الحكم الأشد، وهو أسلوب يشجع المجرمين، ويجري المحاكمة لتوجيه الاتهام إلى أبرياء»[٦١].

غير أن هذا الإجراء يبقى دستورياً، وحراس النظام يدفعون عنه، واقفين في وجه رجال القانون والحقوق الذين تقول مبادئهم إن إخلاء سبيل ظنين لا نملك أي دليل ضده، خير من إدانة بريء استناداً إلى شهادة يُشك فيها، لأن لصاحبها مصلحة. ولتبرير الحصانة التي تُمنح لشهود الاثبات، كما لتبرير التنصت الهاتفي والتجسس الالكتروني، يحتج أبطال النظام بضرورة اللجوء إلى وسائل فعالة ناجعة، للحد من انتشار جرائم الحق العام. غير أن هذه الوسائل والأساليب، لا تكاد تتخذ صفة شرعية، حتى تُستخدم لمآرب سياسية.

إن الإحتجاج على أساليب كهذه، باسم الدفاع عن حقوق المواطنين يبلغ، في الولايات المتحدة أبعاداً غير معروفة في أوروبا المستسلمة بسهولة مفرطة. وقد عبر مدير F.B.I، عن نقمته على الإحتجاجات بقوله: «هؤلاء الناس الذين يشهرون راية حق الحياة الخاصة بالكتمان يزعمون

(٦١) هاولد أوري، في المدخل إلى كتاب مالكولم ب. شارب أستاذ الحقوق في جامعة شيكاغو، ماذا فعلت العدالة؟ قضية روزنبرغ — سويل. نيويورك ١٩٥٦.

ويتفحتون في المجالس التشريعية والجامعات ومكاتب محرري الصحف »[٦٢] . ويقول أنه « متكدر » للشك الذي يحوم حول دوائر شرطته ، ويدين « غوغائية » يتهمونها بانتهاك حرمان الحياة الخاصة ، ثم يشهر الحجة القاطعة التي ستطيح دائماً بتضامن المواطنين القلقين الذين يُؤثرون أمنهم على حريتهم ، قائلاً : « إن أكبر خطر على حرية الأمريكيين هو الجريمة .. الجريمة المتزايدة دائماً .. وإن فرض قيود شديدة على تطبيق القانون ، ولا سيما على مجال تخزين المعلومات بالآلات الحاسبة ، لن ينقص بلا شك ، الإجرامية » ... فهل ستوضع المعلومات عن حياة أعضاء الكونغرس الجنسية بالناظمات الآلية أيضاً ؟ ..

إن سلطة الشرطة والوسائط التكنولوجية المخصصة لتوطيد النظام . واستتباب الأمن ، ما برحت تتدعم ، ومع ذلك لم تحل دون ازدياد الجرائم . كذلك حقق التجسس السياسي تقدماً مشهوداً بالسهولة التي أتاحها له علم الالكترونيات . لكن الدفاع عن الحريات العامة وفاعلية مكافحة الجريمة يتطلبان وسائل أخرى .. وهذا ما يأبى مدير F.B.I الكلام فيه ، وهو يسخر من الذين ينظرون « بعين العطف إلى عدد كبير من الجانحين نظرتهم إلى أبرياء هم ضحايا المظالم الإجتماعية التي دفعتهم ، أو أكرهتهم على ارتكاب أعمال إجرامية » . وهذه « الرؤية الرائعة في إنسانيتها » حسب تعبيره هو ، لا تستدعي إلا السخرية ، وهو يضرب بها عرض الحائط قائلاً : « من الصحيح ، بلا شك ، أنّ عدداً كبيراً من الجانحين قد نشؤوا في حرمان واجحاف إجتماعي شديدين ، وثمة آلاف آخرون ، عانوا ، مثل كل منهم ، صروف الدهر ذاتها وأرزاءه ، ولم يقعوا تحت إغراء الجريمة »[٦٣] .

فالمجتمع لا يتساوى إذاً في الجريمة ، ولا جدوى من محاولة تقويم اعوجاجه . فلماذا يكون معدل جرائم السود أكثر من البيض ؟ إذا لم يكن ذلك بسبب شروط حياتهم ، فينبغي إذاً تفسيره بنظرية عنصرية في الجريمة ، ويجيب المدير ، مدير F.B.I ، لا ، لأن هناك الكثير من السود الذين لا ينتهكون القانون .. ثم يطلب من المحاكم إنزال عقوبات أشد . ومع ذلك ، عندما قام ، في ١٩ أيلول من العام ١٩٧١ ، أكبر عصيان دموي ، وهذا في سجن اتيكا ، في ولاية نيويورك ، كان ٦٥ ٪ من المعتقلين من السود والبورتوريكيين (سكان بورتوريكا) . وخلال أربعة أيام من هذا التمرد ، هدد (١٢٨١) متمرداً بقتل ٣٨ حارساً أخذوهم رهائن ، إن لم تتحسن شروط اعتقالهم في السجن .

---

(٦٢) كلارنس م . كيللي ، مدير المباحث الفدرالي ، من خطاب له في كنساس سيتي ، ٣٠ كانون الثاني ١٩٧٥ .

(٦٣) كلارنس م كيللي . انترناسيونال هرالد تريبون ٢ أيلول ١٩٧٥ .

وفي اليوم الخامس، اقتحمت قوى الأمن السجن، اقتحاماً كانت حصيلته ٤٣ قتيلاً (من ١١ حارساً) ومئة جريح. كان لا بد من هذا السيل من الدماء، كي يُستجاب لمطالب المعتقلين ومن الضحايا الثلاث والأربعين، كان ٤٢ على يد القوات المهاجمة. أما السجناء فلم يقتلوا أحداً من الرهائن.

كان تفادي المجزرة ممكناً، أو بالأحرى، كان هناك رجل يستطيع السبيل إلى تجنبها هو نلسن روكفلر، حاكم ولاية نيويورك آنذاك، ونائب رئيس الولايات المتحدة اليوم، فقد رُجي أن يأتي إلى السجن، في أول التمرد، فأبى قائلاً، إذا أتى الحاكم إلى السجن، فسيطلب المتمردون، في مرة ثانية زيارة رئيس الولايات المتحدة لهم.. فروكفلر يرى، في الواقع، أن «ترتيب الأمور ينبغي أن يُصان وليس من واجب ذي السلطان أن ينقاد لطرفة عين أو ايماءة بنان، ممن لا سلطة له. وإذا كان ينبغي التضحية بأرواح بشرية على مذبح نظام الأشياء في بعض الأحيان، فهل هناك حل؟ ثمة حل أوحد إنما لا سبيل إلى تصوره، وهو التضحية بنظام الأشياء من أجل الحياة»[٦٤].

سيُصان نظام الأشياء، إذاً، مهما كلف الثمن، حتى لو غدت السجون أفضل «مدرسة للجريمة». ففي الماضي، هدفت بعض البرامج إلى إعادة الاعتبار للسجناء، أما اليوم، فالتعليمات هي عدم الاستمرار في هذا السبيل، بل على نقيض ذلك، تشديد الوجه الجزائي من السجن[٦٥] على أن هؤلاء السجناء يستردون حريتهم، عند انتهاء مدة العقوبة. إنما في أي حالة عقلية ينظرون إلى المجتمع؟. بانتظار الجواب، إن وسيلة توطيد النظام هي القمع.

فأي نظام هذا؟.. إذ بينما تقرر السلطات الدفاع عنه بعزم ونشاط، تكتشف، في آن واحد، أنها ضلّت السبيل، ومع ذلك لا تستخلص العبر التي تفرض نفسها. فمكتب الاستعلامات الفدرالي F.B.I يقرر أن «جنوح البيض»، والغش والاحتيال والاختلاس، وغير ذلك... تكلف المجتمع أربعة أضعاف ما يكلفه «جنوح السود» من لصوصية وسطو. «فهناك فرق بين المجرم الأبيض والمجرم الأسود»، كما صرح وزير العدل في العام ١٩٧٤، فالأسود يستطيع سرقة ١٠٠ دولار من ضحّيته، والأبيض يستطيع أن يحيك خيوط مؤامرة من شأنها سرقة ملايين الدولارات من آلاف المواطنين[٦٦]. ثم يصف وزير العدل هذا «الجنوح الأبيض» بتفاصيله، قائلا

---

(٦٤) توم ويكر، A Time to Die ــ نيويورك ١٩٧٥.

(٦٥) يو. اس. نيوز اند ورلد ريبورت، ١٦ كانون الأول ١٩٧٤.

(٦٦) المصدر نفسه، ١٦ كانون الأول ١٩٧٤.

إن الجانحين البيض ينبغي أن يصبحوا في السجن. لكن، نادراً ما يمضي هؤلاء إلى السجن، فهو، بالأحرى، مخصص للجانحين (العاديين) الذين لا ينتمون إلى طبقات المجتمع الرفيعة.

أُلقي القبض، في عام ١٩٧٣، في جورجيا، على مدير مصرف بتهمة اختلاس ٤٫٦٠٠٫٠٠٠ دولار والعقوبة المنصوص عليها، لهذه الجريمة هي السجن ٣٠٠ عام (وهذا، بلا شك، غير معقول)، وبغرامة قدرها ٣٠٠٫٠٠٠ دولار (وهذا قليل): لذلك لم يُحكم على مدير المصرف إلا بالسجن مدة عشر سنوات. وفي اليوم ذاته، حكمت بالسجن مدة ستة عشر عاماً، على ثلاثة فتيان سرقوا ١٤٠٠٠ دولار من مصرف أيضاً. وهكذا، تختلف العدالة باختلاف الأشخاص. والشركات الكبرى التي ثبتت مسؤوليتها عن تخصيص ملايين الدولارات لإفساد الضمائر، في داخل الولايات المتحدة وخارجها، لا تصل إليها يد. ونائب الرئيس نلسون روكفلر، الذي ثبتت عليه جريمة تهريب مئات ملايين الدولارات من الضريبة، لا تطاله يد القانون أيضاً. كذلك أنقذ الرئيس فورد رتشارد نكسون من كل ملاحقة قضائية. ومديرا F.B.I وC.I.A اللذان ثبت عليهما اقتراف أعمال غير قانونية، لم تصل إليهما يد القانون.. والكثير غيرهم كذلك.

النظام الذي يريدون الذود عنه، باسم شعار القانون والنظام، هو فوضى مريعة، لا سبيل إلى القضاء عليها إلا بالعودة إلى مبادئ الديمقراطية. وهذه الفوضى هي حصيلة المظالم الإجتماعية، وحصاد امتيازات غير مبررة، مُحافظ عليها شرعياً. والتواطؤ بين بعض المصالح الخاصة والسلطة، والضغوط التي تُمارس باسم السلطة والتي لا طاقة لأحد بتحملها، والنيل من حقوق المواطنين، ومظاهر عدالة ومحاكات صورية تتقيد بالشكل وتتحدى العدالة.. وغير ذلك. ومنذ قرنين تنهال القرارات المتخذة لدعم هذه «السلطة القسرية»، التي كان يبررها جورج واشنطن قائلاً ومفسراً لماذا «لا ينبغي المبالغة في حسن الظن بالطبيعة البشرية». لأن «أكثر طبقات المواطنين عدداً». كما كان يقول هاملتون، تحركها «مشاعر ضارة بالنظام الإجتماعي».

هذه الطبقة «الأكثر عدداً»، ليست هي التي بادرت إلى الاخلال والفوضى، بل هي التي تعانيها بصبر عجيب. ونلسون يعلم علم اليقين أن «أصحاب الحول» لم ينقادوا قط انقياداً أعمى لمن لا حول لهم ولا قوة. وهؤلاء الأقوياء أنفسهم لم يكونوا عاجزين عن أن يعيشوا الحلم الأمريكي فحسب، بل عن أن يحلموا به أيضاً، مع كل ما وجه إليهم من تحذير وتنبيه. وقد خاطبهم، منذ خمسين عاماً، لويس برانديس، من قضاة المحكمة العليا قائلاً:

«عندما تنتهك الحكومة القانون، تسبب الاستهانة بالقانون، وتدعو كل إنسان إلى أن يصبح هو قانون نفسه، وتبعث هي الفوضى».

أُنتهك القانون جهاراً.. انتهكه حكام لا يقيمون وزناً لقواعد الديمقراطية.. انتهكوا الحرف منه وانتهكوا الروح أكثر،.. وكان ذلك دائماً باسم نظام، جعل هؤلاء الحكام من أنفسهم، وحدهم، القضاة فيه. وينطبق هذا، في الأخص، على ما يمت بالصلة إلى حقوق الأقليات العنصرية «الناس جميعاً يولدون سواسية». وهذا ما كتبه توماس جيفرسون في إعلان الاستقلال. كان يؤمن بما كتب.. الهنود، والسود، والبوتوريكانيون، و«الشيكانو» وآخرون سواهم مقتنعون أيضاً بذلك، فهم، أكثر من سواهم، أحسوا، على كواهلهم، بوطأة منطق: «النظام»، مهما كان الثمن، المنطق غير الإنساني.

الفصل الثالث

العنصرية ضد المساواة

«ليس في رأيي، وما كان من رأيي قط، الوصول، بأي صورة من الصور إلى المساواة الإجتماعية والسياسية بين العرقين الأبيض والأسود».

ابرهام لنكولن

أغتيل في ١٤ نيسان ١٨٦٥

«كلا، لست أمريكياً. أنا واحد من ٢٢ مليوناً من السود هم ضحايا «الأمركنة، Americanisne». واحد من ٢٢ مليوناً من السود هم ضحايا الديمقراطية التي ليست سوى رياء بقنع. أنا أنظر إلى أمريكا بعيني الضحية. وأنا لا أرى أي حلم أمريكي. أنا أرى كابوساً أمريكياً».

مالكولم إكس

أغتيل في ٢١ شباط ١٩٦٥.

المعاملة التي يخص بها مجتمع من المجتمعات الأقليات العنصرية فيه هي دائماً أوضح دليل على حيوية مؤسساته الديمقراطية. وثمة عقبتان أساسيتان تعترضان جهود هذه المؤسسات هما: صلابة الجهاز الاقتصادي ومحبة النظام.

مع ذلك لم يُحدد شيء سلفاً. فقانون الربح لا يقتضي، في الواقع، ضرورة معاملة بعض الجماعات العنصرية بأقسى مما يُعامل غيرها. فالقدرة الاقتصادية تستطيع، بلا شك، أن تعتبرها مستودعات يد عاملة رخيصة الأجر، ودورها عندئذٍ هو أن تستغل هذه المستودعات البشرية استغلالاً لا رأفة فيه، لكن القدرة الاقتصادية تستطيع أن ترى في الأقليات العنصرية، مستهلكين من شأنهم، إذا ما ارتفعت قدرتهم الشرائية إلى حد كاف، أن يُنشّطوا الإنتاج ويحفزوه، وأن يسهموا بإزدهار الوضع الاقتصادي، والاختيار بين الموقفين المذكورين لا يلقي ضوءاً كاشفاً على تفكير الذين يمسكون بدفة القدرة الاقتصادية، بل في الأخص، على استعداد السلطة السياسية أيضاً، لأن تفرض عليهم احترام مبادئ تلهم الديمقراطية.

كذلك، لا تؤدي محبة النظام إلى تعبئة قوى الأمن لتحول دون ممارسة الأقليات العنصرية حقوقها ممارسة تامة، كما تستطيع محبة النظام إثارة الخوف من أن تُلقي سياسة القمع بذور التمرد والفتنة التي قد تهدد النظام القائم. وهنا أيضاً، يكون الاختيار بين الموقفين الميزان الأفضل لحيوية المجتمع الديمقراطية.

ذلك لأن الديمقراطية ليس لها الخيار، إذ لا بد لها، هي، من استخدام كل ما تستطيع إليه

سبيلاً من الوسائل، لتُتيح للمجتمعات العنصرية المختلفة ممارسة الحقوق المعترف بها مبدئياً ممارسة فعلية. والديمقراطية لا يسعها إلا التمرد على التمييز العنصري، في جميع أشكاله، وفيما يلبسه لكل حالة من لبوس.. وتسلسل الأفضليات الذي يتبناه مجتمع ما، يتبدى جلياً في مدى التمييز العنصري الذي يُسمح به.. فهل تكون الأفضلية والأولية فيه للتقدم الرأسمالي،.. أو لديمقراطية حقيقية حية،؟... هل يأتي النظام أولاً، مهما كان ثمنه، أم أن الأفضلية للحريات؟.

والعنصرية، وإن اختلفت أشكالها بين بلد وآخر، إلا أنها داء مشترك بين الأمم جميعاً حتى من كان منها على مستوى عال من التصنيع والديمقراطية، وإن ما تتخذه العنصرية من حدة وتفاقم في الولايات المتحدة لا يخفي المآسي التي تحدثها في بلدان أخرى من الغرب، فبينما كان الكثير من الفرنسيين يبدون اشمزازهم من حوادث لتل روك، كانوا يغضّون الطرف عن المظالم المُرتكبة في الجزائر.

في أرض أُحتلت، وأُغتصبت من الهنود،.. ومجتمع كان نظام الرق ما يزال سائداً فيه حتى أكثر قليلاً من قرن مضى، وحيث كانت أشكال التمييز العنصري الأساسية تُعد شرعية منذ عقدين من الزمن، وحيث تدفقت موجات المهاجرين من قارات الأرض قاطبة،.. كان للعنصرية أن تبلور أشد الأهواء حدة، مع أنها تناقض، بطبيعتها، الحلم الأمريكي في جوهره ذاته، كما يعطي استمرارها، الهوة الفاصلة بين الحلم والحقيقة، مداها، ويوحي بقابلية تبدد الحلم أمام مصالح الأفراد الذين نادراً ما يكونون من الحالمين. ولقد تحملت الديمقراطية الأمريكية العبودية حتى عام ١٨٦٣، والتمييز العنصري القانوني حتى عام ١٩٥٤، والتمييز العنصري الفعلي حتى أيامنا، وعندما حط شاتوبريان رحاله في أمريكا غداة استقلالها، لحظ هذا التناقض، على الرغم من أنه لم يستخلص نتائجه السيئة وقال: «أعطيت منديلي الحريري للأفريقية الصغيرة، فقد كانت أمة تلك الصغيرة التي استقبلتني على أرض الحرية»[١].

إنها ملاحظة مؤثرة بقدر ما هي مثيرة للسخرية... ومع ذلك، ما أندر الأمريكيين الذين جرؤوا على مواجهة المشكلة ومجابهتها، عندما كان توقع تطورها أمراً حيوياً، فخلال قرنين، ثمة أغلبية قبلت، الأمر الواقع ببساطة، بينما كانت روح الديمقراطية تتطلب مطابقة الوضع الإجتماعي

---

(١) مذكرات ما وراء القبر الناشر لابلياد، الجزء الأول ــ ص: ٢١٧.

لمتطلبات الحق، ومادام المجتمع الأمريكي لم يبذل هذا الجهد في الوقت المناسب وبعزيمة كافية، فهو الآن فريسة أزمة عنصرية من شأنها، في كل برهة، أن تزعزعه مرة أخرى.

عنف في بوسطن

هدوء ظاهري يبعث، لوقت ما شعوراً بالأمن والاطمئنان خادعاً، فالزمن الذي كان فيه الرئيس أيزنهاور يوجه المظليين إلى ليتل روك، عام ١٩٥٧، ليدخلوا ستة طلاب سود في مدرسة كانت حتى آنذاك مخصصة للبيض،.. هذا الزمن كان قد مضى وولى، كما يبدو. وقد نسي عدد كبير من الناس، الفتن الدامية في الستينيات، (٣٤ قتيلاً في واتّس، ١٩٦٥) كما يُنسى الكابوس المزعج، فقد زالت آثار المباني المحترقة والمنهوبة، على قاب قوس وأدنى من البيت الأبيض... لكن النار كانت كامنة تحت الرماد..

ففي شهر تشرين الأول ١٩٧٤، مضى أسود، في العام الثالث والثلاثين من عمره، في سيارة، ليوافي زوجته عند خروجها من العمل. وبغتة، أحدق به جمهور من البيض حطموا زجاج السيارة وانتزعوا الأسود من مقوده. وانهالوا عليه بضرب عنيف.. استطاع الفرار، إلا أنه فوجئ ببيض آخرين كادوا يقضون عليه، لكن الشرطة تدخلت في اللحظة الأخيرة لإنقاذ حياته. هذا المشهد لم يجر في مدينة صغيرة من الجنوب، إنما في بوسطن، قلب إنكلترا الجديدة، وعاصمة «اللبرالية».

كان عضو مجلس الشيوخ ادوار كندي، قبل ذلك بمدة أسبوعين، في المدينة ذاتها، قد حاول مجابهة جمعية من أعداء الاندماج العنصري، في أثناء إجتماعهم، فاستقبلوه بقذفه بأقراص البندورة وبالبيض الفاسد، وقد كتبوا على الجدران شعار «افتكوا بالزنوج». كما أن عضو مجلس الشيوخ سام أريفين وهو ديمقراطي من كارولينا الشمالية، ترأس لجنة التحقيق في فضيحة ووتر غيت، قد لاحظ بشعور مرير من الأسف، أن سكان مدينة بوسطن الذين أدانوا منذ عشر سنوات، تصلب سكان الجنوب «يكتشفون اليوم، أن رغبتهم في الاندماج ليست بأشد من رغبة سكان ليتل روك».

هذا التقارب بين مدينة من الشمال وأخرى من الجنوب، لا شيء مصطنع فيه. وكان المجلس التشريعي في ولاية الماساشوستس قد وافق، في العام ١٩٦٥ عند اغتيال قسيس أسود في الالباما،

هكذا تخوّل « شرعية » الأَمن الدولي ، في نظر كيسنجر استخدام وسائط تدمير لم تعرفها المرحلة المسماة بكل غرابة « الحرب الباردة » . ولا يبدو ما في هذا الوضع من تناقض غريب واضح ، إلا إذا أخذنا عبارتي « الحرب الباردة » و« الانفراج » بمعناهما الحرفي . فنحن ، في الواقع ، بصدد معان تخلو من كل جدوى ، عند التحليل ، ولا مبرر لوجودهما إلّا لأغراض الدعاوة ، كوسيلة لتدعيم المعسكرين وللإقناع بتقبل أعباء التسلح بعد الحرب العالمية الثانية .

هاتان المرحلتان المتميزتان تمييزاً اصطناعياً يتسمان معاً بملامح ثابتة هي : جمود الولايات المتحدة أمام دخول الدبابات السوفييتية بوادبست عام ١٩٥٦ (حرب باردة) وبراغ عام ١٩٦٨ (انفراج) ، وجمود الاتحاد السوفييتي حيال التدخل الأمريكي في إيران (١٩٥٣) وغواتيمالا (١٩٥٤) ولبنان حيث نزل ١٠٫٠٠٠ جندي من الأسطول الأمريكي (١٩٥٨) ، وكل ذلك في مرحلة « الحرب الباردة » ، وكذلك أمام الضربات المماثلة التي جرت في أمكنة أخرى وفي مرحلة « الانفراج » .

أما البلدان الصغيرة التي جرت على أرضها تلك التدخلات الخارجية أو حدثت تلك التغيرات في أشكال الحكم ، فلا شيء عندها يميز بين « حرب باردة » و« انفراج » ، وهذا شأن الدولتين العظميين اللتين اتبعتا كلتاهما ، في المرحلتين ، هدفاً هاماً وأساسياً هو المحافظة على مناطق نفوذهما الخاصة أو تدعيمه . تتابع السيناريو ذاته ، عندما استطاع كيسنجر ، وهو يستغل الخلاف السوفييتي الصيني ، الإقناع بقبول تعريفه (أو تحديده) للتوازن الدولي (١٩٧١) . ومنذ هذا الوقت حلت لعبة مثلثة الزوايا محل اللعبة المزدوجة المؤلفة من اثنين ، التي كانت تلعبها ، من قبل ، موسكو وواشنطن من جهة ، وموسكو وبكين من الجهة الثانية ، عندما رفضت واشنطن اللعب مع بكين . وسواء تعلق الأمر بـ « الحرب الباردة » أو« الانفراج » أو « بالنظام الدولي الجديد » ، ففي الفرضيات الثلاث تأبى الدولتان العظميان الدخول في نزاع مباشر ولا تتجابهان إلا بوساطة بلدان صغيرة . لكن الفرصة الثالثة التي تصورها كيسنجر والتي ظهرت إلى الوجود في رحلته الأولى إلى بكين ، تُحدث تغييراً كبيراً في معطيات المسألة ، فهي إذ تدخل الصين في نظام التوازن ، ترى ليونيد برجينيف يستقبل رتشارد نكسون في موسكو بينما تسقط الصواريخ السوفييتية طائرات أمريكية في الفيتنام ، ونرى السوفييت والولايات المتحدة يزودون بأقوى أنواع العتاد العسكري أصدقاءهم في الشرق الأدنى .

والنظام الدولي لا يستقر إلا من أجل الكبار ، لأنهم وحدهم القادرون على المحافظة على توازنه أو الإخلال به ، والقادرون إذاً على إضفاء الشرعية عليه ، حسب تعبير كيسنجر . وفي هذا السياق

البيض المنتخبين، إلى التخلي عن ٦٥ مليون دولار من الولاية ومن الحكومة الفيدرالية، كيلا تطبق الاندماج العنصري، وهكذا برهنت على أنها غير مستعدة لتنفيذ قرار القاضي المذكور.

وبين السود و«ليبراليي السيارات» البيض الأثرياء، تقوم أكثر طبقات السكان عدداً، ومعظمها من الأمريكيين من أصل ايرلندي وطلياني، أي غير البيض الانكلو ـ ساكسون البروتستانت. وهم بيض حقاً إنما في حالة متواضعة، شأنهم شأن السود، لا أمل لهم بالوصول إلى أحياء الأثرياء كحي «ويلّسلي» مثلاً. ولكن هذا الجزء (الأوسط) من السكان ذوي عزيمة صادقة على الاحتفاظ بمكاسبهم المتواضعة التي تجعلهم فوق الجمهور الأسود القابع في أحيائه المغلقة، وتميزهم عنه تميزاً واضحاً. هذا الوضع لا تختص به بوسطن وحدها. فهنالك مدينة «نيوارك» في ولاية نيو جيرسي التي يقطنها عدد كبير من السود ومن الأمريكيين الطليانيي الأصل، بينما لا يؤلف البيض الانكلو ساكسون البروتستانت سوى أقلية فيها: وهناك مدينة «ديترويت» التي يتألف ثلثا سكانها من السود والأمريكيين البولونيي الأصل، أي من غير البيض الانكلو ـ ساكسون، البروتستانت. أما الأقليات الايرلندية والبولونية والايطالية الأصل وغيرها، والتي سماها علماء الإجتماع الأمريكيون، بكل شناعة، الفئات العنصرية البيضاء، فمكانها بين طرفي الكماشة المتألفة من البروليتاريا السوداء والأرستقراطية، وأغلبيتها من البيض الانكلو ساكسون البروتستانت، وهذه الفئات تناضل نضال اليائس للمحافظة على كيانها الوضيع مهما كلفها ذلك، أكثر مما تناضل من أجل الارتقاء في السلم الإجتماعي. وقد تبين ميكايل نوفاك من مؤسسة روكفلر، أن عدداً كبيراً من هؤلاء «لم يمض بهم الحلم الأمريكي بعيداً» ثم يضيف قائلاً: «إن المدارس في الأحياء التي تعيش فيها هذه الأقليات قد تكون في رداءة مدارس أحياء السود، كما دل على ذلك تحقيق جرى في فيلادلفيا» ويضيف أيضاً: أن «٤٠ ٪ من سكان مدينة بوفالو من أصل بولوني، بينما لا تضم كلية الحقوق في جامعتها سوى ٢٣ طالباً من أصل بولوني من مجموع ٧٠٠ طالب. كما أن المصارف في هذه المدينة، لا يشغل أكثر من وظيفة معاون مدير فيها، أي أمريكي بولوني الأصل. وكذلك هي النسبة في مدينة كليفلاند»[٣].

إن المثلث: سود، بيض أثرياء، بيض عاديون، يزيده تعقيداً ما في مدينة بوسطن من انقسامات داخلية وفوارق في المجموعة الأكثر عدداً. وقد التزمت الشرطة التي يتألف أفرادها من هذه الفئات، قرار القاضي أرثر غاريتي احتراماً للقانون. يُضاف إلى ذلك أن هذه الطبقة الوسطى، سواء

(٣) مقابلة في صحيفة يو. اس. نيوز اند ورلد ريبورت، ١٤ تشرين الأول ١٩٧٤.

كانت من أصل ايرلندي أو ايطالي، هي من الكاثوليك، وقد وقفت الكنيسة الكاثوليكية إلى جانب الاندماج العنصري: وهكذا كان أيضاً «كيفن هـ. وايت» الذي انتخبته هذه الطبقة ذاتها (الوسطى) محافظاً للمدينة. فالأقليات البيضاء تزداد عزماً وتصميماً بقدر ما تشعر بانفرادها وعزلتها. واحتمال فوز أفكارها لا يمكن أن يصدر إلا عنها.

اعتصم ٣٠ ألف تلميذ في بيوتهم في ١٢ أيلول ١٩٧٤، وهو اليوم الأول من العام الدراسي الذي دخل فيه برنامج الاندماج حيز التطبيق، جُرح ١٣ شخصاً، منهم ثمانية سود، بالحجارة التي قذفها السكان على السيارات التي تنقل البنين والبنات من حي لآخر لتحقيق الاختلاط في المدارس. وارتفع العدد في آخر تشرين الأول إلى أكثر من ١٠٠ جريح، و١٦٠ موقوفاً، بينما كانت تجول في المدينة، بالإضافة إلى رجال الشرطة المحلية، دوريات تتألف من /٤٥٠/ من الحرس الوطني و/٥٠٠/ من شرطة الولاية، المدربين على مكافحة الإضطرابات. والأكثر من ذلك أن عدة وحدات من الفرقة /٨٢/ المحمولة جواً اتخذت مراكزها في مدينة فورت براغ في كارولينا الشمالية لتكون على أهبة الاستعداد للتدخل.

جيرالد فورد ضد القضاء

تأزم الموقف في ٩ تشرين الأول، عندما أعلن الرئيس جيرالد فورد «أسفه حيال العنف» الذي كان مسرحاً له مدينة بوسطن وشاهده الأمريكيون جميعاً على شاشات التلفزيون. وأضاف معقباً: «أن قرار المحكمة لم يكن، في رأيي الحل الأفضل لنوع التعليم في بوسطن. وقد كنت دائماً ضد النقل الاجباري بالسيارات لتحقيق توازن عنصري،.. إذاً أنا، بكل احترام أخالف قرار القاضي».

تعليق مُذهل في بلد، يُحمل فيه الفصل بين السلطات، ــ وهو أساس ديمقراطية سليمة ــ على محمل الجد أكثر من فرنسا. فعندما أبدى الرئيس فورد رأية جهاراً في أمر يتخذ هذه الحدة، عمدت محاكم متعددة من المحيط الأطلسي إلى المحيط الهادي، إلى إصدار أوامرها بنقل الطلاب في السيارات من حي إلى آخر، لتتفادى أن يؤدي التمييز العنصري في السكن إلى التمييز العنصري في التعليم، على الفور. والتمييز العنصري في التعليم هو ضد الدستور منذ القرار الشهير الذي اتخذته المحكمة العليا في العام ١٩٥٤، إلا أنه يبقى مرتبطاً بوجود أحياء خاصة بالسود، ارتباطاً مبهماً. فالرئيس المسؤول عن تطبيق الدستور، يخون الأمانة الملقاة على عاتقه، عندما ينتقد

المحاكم المكلفة تفسير الدستور. وهو كي يفرض احترام القانون، حسبما يقتضيه الواجب، لا يستطيع إلا أن يؤيد المحاكم الاتحادية (الفدرالية) التي تقضي بنقل الطلاب عبر خطوط الفصل العنصري أو أن يعمد إلى المبادرة باتباع سياسة من شأنها القضاء على التمييز العنصري في المسكن.

أثارت هذه المعضلة الكثيرة التعقيد أهواء حادة، ففي الأوساط الشعبية، بعث الاندماج على الفور، إما شبح التزاوج بين العناصر المختلفة، وإما فكرة اغتصاب السود للطالبات البيض. وهكذا اكتشف سكان الشمال أنهم يستسلمون للارتكاسات ذاتها التي كانوا يدينونها في الجنوبيين لخمسة عشر عاماً خلت. أما محافظ بوسطن والزعماء السود في واشنطن، فقد إحتجوا على تصريح الرئيس الأمريكي، حتى أن أحدهم سأله قائلاً: «ما هو الأهم؟، هل هو عداؤك للنقل بالسيارات؟ أم واجبك رئيساً، يدعم القانون، وبأن تكون قدوة، تشجع سائر أفراد الأمة على التقيد بالقانون؟» وتحدث انتوني لويس، بهذا الصدد، في جريدة نيويورك تايمز، عن «إفلاس الأخلاق»، مذكراً، من جهة أن حاكم ولاية الماساشوستس المُنتخب قد وضع «خطة تُضفي القانونية على التمييز العنصري إلى الأبد». وأن وزير العدل، من جهة أخرى، في رئاسة جيرالد فورد «لم يأمر بأي ملاحقة بحق أي كان لانتهاكه القانون». ثم يتساءل بألم مرير «هل ابتعدنا هذا البعد الشاسع عن مثلنا الأعلى في العدالة بين العنصريات، حتى غدا رجال سياستنا لا يستخدمون، لا القانون ولا القوة لدعم القرارات القضائية؟»[٤].

أعطت الجواب عن هذا السؤال المحكمة العليا، بعد بضعة أسابيع، بخمسة أصوات من أعضائها مقابل أربعة. فقد أدانت، وهي أعلى سلطة قضائية في أمريكا، خطة مضادة للتمييز العنصري تستهدف دمج التسجيل المدرسي في مدينة ديترويت (معظم تلاميذها من السود) بثلاث مقاطعات أخرى مجاورة (كل تلاميذ مدارسها من البيض تقريباً). وكانت أغلبية المحكمة العليا، عند صدور قرارها بالإدانة، تضم، القضاة الأربعة الذين عينهم نكسون مع الخامس الذي عينه أيزنهاور، وقد وقف الخمسة صفاً وحداً في وجه الأربعة الليبراليين الآخرين، الذين كانت الأكثرية في صفهم منذ عهد قريب، وحددت منذ العام ١٩٥٤ القواعد الدستورية للاندماج العنصري.

إن مثل مدينة ديترويت (٧٠٪ من طلابها من السود) يختلف اختلافاً شديداً عن وضع مدينة بوسطن (٣٨٪ من طلابها من السود)، إذ بينما يمكن تحقيق الاختلاط في بوسطن، بنقل

(٤) انترناسيونال هيرالد تريبيون، ١٧ كانون الأول ١٩٧٤.

التلاميذ من حي إلى آخر في داخل المدينة، تبقى الأغلبية في مدارس ديترويت من السود، إذا ما ظلت عملية الدمج داخل الحدود الادارية في المدينة الصناعية الكبرى. ومن هنا كان القرار، قرار القاضي الاتحادي (الفدرالي)، بدمج طلاب المدينة، بطلاب المقاطعات المجاورة الثلاث ذات الأغلبية البيضاء. وإدانة هذا البرنامج تلتقي بمخالفة الرئيس فورد لنقل الطلاب داخل مدينة بوسطن من حي إلى آخر: وهي تعني في الواقع حتمية مواجهة التمييز في السكن بالتمييز في التعليم، برغم ما في هذا من مخالفة للدستور. وفي هذه الرؤية، يُحكم على أحياء السود الكبرى في المدن الأساسية بالبقاء كما هي إلى الأبد، بمبانيها المدرسية وبمستوى التعليم السيئ فيها، لقلة مواردها المالية. وما خلا بعض استثناءات فردية، تبقى جماهير السكان السود محرومة من التعليم الجيد الذي يُتيح لها مغادرة أحيائها القذرة، بوصولها إلى امتهان أعمال أكثر أجراً ودخلاً. وقرار المحكمة العليا المذكورة بصدد مدينة ديترويت، يوطد بذاته التمييز العنصري إلى الأبد ويقيم التفاوت العنصري في كل وجوه الحياة الإجتماعية وجوانبها.

لجأت مدن أخرى إلى خطط شبيهة بخطة ديترويت التي رفضتها المحكمة العليا. وهكذا سُدت السبل وتجمد الوضع، لأن قرار المحكمة العليا يُعد اجتهاداً ومرجعاً لا سبيل إلى مخالفته حقوقياً. وكان التنظيم المدرسي في مدينة ديترويت (ــ ٢٩٠٠٠٠ طالب، وميزانية قدرها ٣٠٠ مليون دولاراً)، في عجز مالي، فقاعات الدراسة مكتظة بالتلاميذ، ونسبة المدرسين إلى الطلاب دون المعدل العام و٥ ــ ٦٪ من طلاب المرحلة الاعدادية، يصلون إلى نتائج مدرسية مُرضية. وهذه الحالة المستمرة في التدهور، قائمة في أحياء السود جميعها. وقد اعتبر تورغود مارشال[٥] الأسود والأوحد بين قضاة المحكمة العليا التسعة، إن قرار زملائه هو «خطوة جبارة إلى الوراء» وأضاف قائلاً: «حتى أمد قريب، قد يبدو أن الحل الأسهل هو أن يُسمح بتقسيم مناطق المدن الكبرى إلى قسمين (في كل منطقة أو مدينة)، هما القسم الأسود والقسم الأبيض ــ لكنه سبيل، أنا أتنبأ بأن شعبنا سيندم عليه.».

إن معظم المدن الأمريكية الكبرى، تهجرها الأسر الغنية سعياً وراء الترف في الضواحي الفخمة الأنيقة، بينما يتراكم السكان الفقراء (بيضاً أو سوداً) المكلفون بضرائب طفيفة، المحتاجون

(٥) هو محام سابق للجمعية الوطنية لتقدم الشعب الملون، رافع عام ١٩٥٤ في قضية الاندماج الإجتماعي، أمام المحكمة العليا، وربح الدعوى، عندما برهن على أن التمييز العنصري هو سبب التفاوت واللامساواة، إذاً فهو ضد الدستور.

إلى الخدمات الإجتماعية ، في الأحياء الشاغرة على هذه الشاكلة ، .. وهكذا تسجل معظم هذه المدن الكبرى عجزاً في ميزانياتها يضطرها إلى إجراءات وتدابير جذرية في الاقتصاد ، تكون ضحاياها الأساسية أفقر طبقات الشعب . ففي مدينة ديترويت ، حيث واحد من خمسة عمال ، في عطالة ، سرح ٤٠٠٠ مستخدم في الدوائر البلدية وتقلصت دوائر ومصالح عامة مختلفة[٦] . وملاحظات كورنليوس غوليتلي ، رئيس المكتب المدرسي في المدينة ، وهو من السود ، تنطبق على معظم مراكز التجمع السكاني الكبيرة :

« ليس في مدينة ديترويت عدد كاف من الأسر ذوات الدخل الوسطي ولا معنى للدمج إلا إذا كان هناك عدد كاف من الناس الذين ينبغي دمجهم . فقرار المحكمة العليا يسجل خطوة إلى الوراء ويحرم سكان المدينة وأبناء الوطن مما كان بالإمكان ، أن يحقق في جوهره ، اختصار مدة الدمج . وقرار المحكمة العليا يعنى أننا لن نستخدم المدارس وسيلة لتوحيد المجتمع . » .

عندما يزيد الدواء الداء تفاقماً

لئن أبدى الرأي العام الليبرالي سخطه ، واستنكاره لموقف الرئيس جيرالد فورد ضد قرار قضائي ، فليس أكيداً أن يكون نقل الطلاب البيض والسود عبر الحدود العنصرية بين الأحياء وسيلة فعالة لتحقيق اندماج حقيقي . وذلك لسببين : أولهما رد فعل البيض ، في الشمال والجنوب على السواء ، وثانيهما للعبرة التي استقاها بعض الزعماء السود من رد الفعل هذا .

أسس سكان بوسطن البيض المعادون لنقل أولادهم نحو مدارس أحياء السود جمعية سموها « لنسترد حقوقنا المسلوبة » (.R.O.A.R) ، (Restoe Our Alienated Rights) وهي بتحويلها إلى

---

(٦) أجري تحقيق احصائي عام ١٩٧٥ ، في ٦٧ مدينة ، كانت نتيجته أن ٤٣ منها في عجز مالي ، ودل على أن المسألة خطيرة جداً في المدن التي يرتفع فيها معدل العطالة عن العمل أي المدن التي يكثر فيها السكان السود . فقد خفضت مدينة كليفلاند ، عام ١٩٧٠ عدد مستخدميها في دوائر البلدية ، من ١٣٠٠٠ ، إلى ١٠٨٠٠ . وسرحت مدنية بلتيمور ٢٥٠٠ وبريدج بورت ١٥ ٪ ، وبوسطن ١٠ ٪ أي (١٥٠٠ مستخدماً) ، وخفضت المعونات المالية للمشافي ٢٠ ٪ . ومن ١٩٧١ ، زادت شيكاغو ١١٣ مليوناً دولاراً على ضرائب التبغ والفنادق والحدائق وغيرها . وخفضت سان فرانسيسكو ميزانيتها المدرسية تخفيضاً حاداً عام ١٩٧٦ . وخططت مدينة نيويورك لإلغاء عمل ٣٠٠ مستخدم في مدارسها . وأنزلت باركلي عدد كتب مكتبة المدينة ٣٦٠٠٠ ألفاً إلى ١٩٠٠٠ . وسرحت نيويورك ١٩٠٠٠ مستخدماً من دوائر بلديتها ، عام ١٩٧٥ .

كلمة واحدة تعني زئير[٧] . قامت هذه الجمعية بدعوة مندوبين قدموا من ثماني ولايات وقرروا تأسيس منظمة .R.O.A.R ، على مستوى الوطن وهم على يقين من اجتذاب أعضاء من أدنى البلاد إلى أقصاها ، سيكونون — وإن قل عددهم فعّالين ونشيطين وقادرين كل القدرة على إثارة أهواء الطبقة الوسطى البيضاء ..

غير أن أنصار التعليم المختلط ، من جانب آخر ، مضطرون إلى أن يروا نقل الأولاد إلى مدارس هي غالباً بعيدة ، مشروعاً يكرهه الشعب . ففي جاكسون (ولاية المسيسيبي) ، كانت المدارس ، قبل اتباع هذه الطريقة ، تضم ٤٠ ٪ بالمئة من السود . فأدى الانتقال الاجباري من مدرسة إلى أخرى ، إلى لجوء زهاء نصف التلاميذ البيض إلى مدارس خاصة ، حتى بلغ معدل التلاميذ السود في المدارس الرسمية في المدينة ٧٠ ٪ . وهكذا ، زاد النقل ، المعد لمكافحة التمييز العنصري ، حدة هذا التمييز . لذلك قبل الزعماء السود في جاكسون ، من أنصار الدمج ، ببرنامج يخوّل مدارس اعدادية أن لا تقبل تلامذتها إلا من الأحياء المجاورة وعلى كثب منها .

وفي حزيران عام ١٩٧٥ ، رفض قاض يُعد من الليبراليين ، نقض حكم سابق خوّل مدينة مونتغمري (الالباما) ، الامتناع عن نقل الطلاب من حي إلى آخر ، مع أن تلامذة مدارس هذه المدينة أكثر من ٩٠ ٪ منهم من السود ، وذلك لأن النقل بالسيارات حمل أسراً من البيض إما على السكن في مناطق مدرسية لم تُطرح فيها مسألة النقل ، وإما تسجيل أبنائها بأجور باهظة ، في معاهد خاصة . لقد خشيت محكمة الاستئناف أن يؤدي حكم صارم إلى تشجيع هذين الشكلين من الهجرة .

أما حادث أتلانتا (في ولاية جورجيا) ، فيدل على العمق الذي ضربت جذورها فيه الميول العنصرية . فقد كان ٣٥ ٪ من تلامذة مدارس هذه المدينة الحكومية ، قبل مشروع الدمج ، من السود . وفي مدة خمسة عشر عاماً ، أدت هجرة البيض من أحيائهم ، إلى ارتفاع هذا المعدل إلى ٦٥ ٪ ، بينما لا يبلغ السود أكثر من ٥٥ ٪ من مجموع سكان المدينة . هكذا أدى الدواء إلى تفاقم الداء . وحيال هذه النتيجة المفجعة ، تخلّى الزعماء السود عام ١٩٧٣ عن تبادل الطلاب بين حي وآخر (وتعويضاً عن ذلك طلبوا أن تكون ادارة المدارس وهيئة المدرسين مندمجتين وموحدتين وتحقق مطلبهم) لكن لم يؤد هذا أيضاً إلى التحسين المتوقع ، بل على النقيض ، ارتفعت نسبة السود في

---

(٧) تجابهت أيضاً في مدينة ليتل روك عام ١٩٥٩ منظمتان اتخذتا شعارات تعبر عن ميول كل منها .

المدارس الرسمية من ٦٥ ٪ إلى ٨٦ ٪، وذلك لأن ١٠٠٠٠ طالب أبيض من مجموع ٢٠٠٠٠ أبيض في سن الدارسة، مسجلون في مدارس خاصة تمارس تمييزاً عنصرياً صارماً. وهكذا يدل مَثَلُ مدينة اتلانتا إذاً على أن التخلي عن مشروع نقل الطلاب من حي إلى آخر، لا يحصر هجرة البيض من حي إلى آخر ولا يحول دونها، ثم لا يستدعي عودتهم بعد ذلك.

وهكذا، جرى البحث عن تسويات أخرى، كالتسوية التي تم الوصول إليها في العام ١٩٧٥ في مدينة شارلوت (ولاية كارولينا الشمالية)، حيث أدى قرار «الاندماج بالنقل» إلى تطور المدارس الخاصة تطوراً سريعاً، بينما كان السكان البيض يغادرون حي هيلدن فاللي، الذي كان أبناؤه يتجهون كل يوم إلى مدرسةٍ سوداء تقع في الطرف الآخر من المدينة. وفي أن واحد، بدأ السود يذهبون للإقامة في الحي المذكور حيث غدا عدد كبير من المساكن خالياً، مما أدى إلى انخفاض أسعارها. وكان طبيعياً أن يكون تدفق السود هذا حافزاً على هجرة البيض، وأن تؤدي هذه الحركة المزدوجة إلى اختلال توازن السود ـــ البيض في المدارس، فكانت المحكمة تسعى سعي اليائس إلى نقل طلاب من أحياء أخرى لتقيم نسبة عددية مرضية. ولما آل ذلك إلى الإخفاق قبلت المحكمة، إنما على مضض، أن يمضي أبناء حي فاللي إلى أقرب مدرسة من حيهم. وكان من شأن هذا الإجراء أن يؤدي إلى استقرار عدد سكان الحي الذين ظلوا من السود بنسبة ٨٠ ٪.

العبرة واضحة، فالتعليم الذي يتلقنه الصغار السود دون مستوى تعليم أندادهم البيض، وهذا التفاوت يجعل أمام السود عقبة كأداء ستلاحقهم مدى الحياة. وطالما سيظل هذا الظلم قائماً، فلن يتحقق الوعد بالمساواة المدون في الحلم الأمريكي. فمنذ أن أُدين التمييز في التعليم الرسمي، في العام ١٩٥٤، تحقق بعض التقدم، إنما خلال عقدين من الزمن، وجدت قطاعات السكان الأكثر تشبثاً بالتمييز العنصري، سواء في الشمال أم في الجنوب، الرد بالطريقة القائمة إما على اللجوء إلى المدارس الخاصة، وإما إلى تغيير حي السكن. والحلان هذان باهظا الكلف، ولا يستطيع سبيلاً إليهما إلا الأسر الغنية. وهنا أيضاً يفقد المبدأ الديمقراطي تأثيره. ولعل الاختلاط في المدارس باستهدافه طلاباً صغاراً، ألين عريكة من البالغين، كان السبيل إلى النزاعات العنصرية والتمهيد لمجتمع يقوم على صلات منسجمة بين الفئات العنصرية المختلفة. غير أن قانون الدمج، شأنه شأن الكثير من القوانين، يمكن الالتفاف عليه، وهو في الواقع قد أُلتف عليه. فالاختلاط في المدارس يصطدم بالمسكن الذي هو انعكاس التمييز الاقتصادي. وهو تمييز ضحياه السود.

التفاوت الاقتصادي

إذا ما سلّمت الولايات المتحدة بأن المسألة العنصرية هي، في آن واحد، أعظم تحد لمبادئها الديمقراطية وأخطر سبب لانفجار إجتماعي يهددها، وعزمت على حلها، فينبغي لها أن تفتش عن حل آخر، وهو حل لا سبيل لوجوده إلا بكفاح تخوضه على كل الجبهات، في التعليم والمسكن والدخل. فأحياء السود في المدن الكبيرة لم تتطور قط إلى الأفضل، منذ إتخاذ الأحكام والقرارات القضائية والتشريعية، خلال السنوات العشرين الأخيرة. كما أن تباين الدخول لم يتطور إلا قليلاً جداً، إن لم نبالغ في التفاؤل. (انظر الجدول).

الدخل الوسطي للأسر السود والبيض
(بالدولار عام ١٩٧٣، مع حساب التضخم)

	١٩٦٥	١٩٦٦	١٩٧٣
سود	٥٥١٠	٧٢٨٠	٧٢٦٩
بيض	١٠٢١٠	١١٨٦٩	١٢٥٩٥
سود (نسبة دخلهم إلى البيض)	٥٤٪	٦١٪	٥٨٪

مصدر الاحصاء: مصلحتا العمل والتجارة، (١٩٧٤).

ولما كان معدل البطالة عند السود أعلى بكثير من معدلها عند البيض، فقد أدى الركود الاقتصادي إلى ازدياد الفارق، في عامي ١٩٧٤ و١٩٧٥، حتى أن دخل الأسر السود الوسطي، إذا قورن بدخل الأسر البيض بدا أكثر انخفاضاً مما كان يُتوقع له عام ١٩٧٣، وحسب أرقامه. ثم ينبغي النظر إلى أن عدد أفراد الأسرة السوداء أكبر من البيضاء. فإذا كان دخل الأسرة السوداء، في العام ١٩٧٣، يعادل ٥٨٪ من دخل الأسرة البيضاء الوسطي، فالمعدل يزداد انخفاضاً أيضاً، إذا ما قارنا الدخلين الوسطيين، لكلا الأسرتين، حسب الفرد (الدخل الفردي). ومن العام ١٩٤٠ إلى ١٩٥٩، ارتفع دخل الفرد (الأسود) من ٣٠٪ إلى ٥٨٪ من دخل الأبيض. ومما

لا شك فيه أن مستوى معيشة السود قد ارتفع خلال هذه الحقبة. إلا أنهم لم يتوصلوا إلى استدراك ما فاتهم من تقصيرهم عن الأغلبية البيضاء.

هذا التباين في الدخول يفرض ويحتم التمييز في السكن، الذي ينجم، عنه، بدوره، التمييز المدرسي. وقد تتحطم هذه الدائرة الجهنمية، نظرياً، بخطة شاقة تتوخى، في أول الأمر، التقريب بين شروط المعيشة، الإجتماعية والاقتصادية عند الفئات العنصرية المختلفة، غير أن سياسة كهذه تتطلب، كما دلت برامج «مكافحة الفقر» (الرئيس كندي) و«المجتمع الكبير»، (الرئيس جونسون)، ميزانيات ضخمة يتردد الكونغرس في الموافقة عليها، بالإضافة إلى أن فاعليتها محدودة.

إن إصلاحاً جذرياً، يستهدف بُنى التعليم، يمكن أن يؤدي إلى وضع الطلاب السود والبيض على قدم المساواة، على أن يفترض ارتباط الادارة المدرسية، لا بالسلطات المحلية، بل بوزارة تربية وطنية حقيقية، لا وجود لها الآن في الولايات المتحدة. فإن بلداً تُعد فيه اللامركزية المدرسية أساساً من أسس الديمقراطية (برغم خضوع عدد كبير من المدارس لتأثير المؤسسات المحلية المتزايد) لا سبيل إلى إنشاء وزارة كهذه فيه، ولم تنشأ. وكل تدخل تُقدم عليه السلطة المركزية، في هذا الصعيد، يبدو محاولة لتجنيد الشبان وتعبئتهم. أما أسلوب المعونات، الذي اعتمدته الحكومة الاتحادية (الفدرالية) وسيلة لتحطيم الحواجز العنصرية في التعليم، فقد اعترضته عقبات، تَقَدّم ذكرها، فكل محاولةً لتصعيد المركزية، وترسيخها في الادارة، ستخالف الدستور وتُثير معارضة عنيفة.

إن مساواة افتراضية في الدخول، ثم مساواة دونها احتمالاً في التعليم، لن يضعا حداً للتمييز في السكن. وإن بعض الطرق التي كانت مألوفة وجد شائعة، حتى عهد قريب، قد أصبحت غير قانونية، وفي الأخص، تسجيل بنود تمييز عنصري في مشاريع فرز الأراضي وتقسيمها، للبيع، وفي عقود البيع والايجار. غير أن بنوداً كهذه، لا غنى عنها، لاستمرار التمييز وبقائه في الوقائع اليومية، كالحق في حرية اختيار مكان الإقامة الذي لا سبيل إلى إلغاء تعسفي له، فالبيض يمارسونه ليتجنبوا جوار السود.

غير أن تقدماً كبيراً قد تحقق بتحظير كل أشكال التفريق والتمييز العنصريين، القانونية (الرسمية). وكان ثمنه معارك قاسية أمام المحاكم والكونغرس، تدعمها في الشارع مظاهرات مدوية صاخبة. وقد أدى هذا التحظير، في كل مكان تقريباً، إلى التماس بين السود والبيض ــ الذين

كانوا، يفضلون قبل ذلك أن يجهل بعضهم بعضاً ـــ وهي نتيجة لا يُستهان بها. إلا أن نتائجه النفسية أدت إلى اشتداد الأزمة. فقد حل محل استسلام السود تصميم ثابت، إن لم يكن على الدمج فعلى تحقيق المساواة العنصرية الأكيدة. أما لبرالية البيض الشماليين الذين يستنكرون تعصب الجنوبيين العنصري، فقد اجتازت محنة شاقة يوم اكتشفوا، كما جرى في بوسطن، أن المسألة مطروحة عليها أيضاً. والعنصرية، الآن، ليست أكثر ولا أقل حدة، إنما ازداد الشعور بها ووعيها في أوساط السود والبيض.

الحكومة لا تطبق القانون

إن بلداً ينقسم انقسام الولايات المتحدة لا مفر له البتة من إضطرابات عنيفة، من شأنها أن تزعزع كل مؤسساته. لكن لا يزال هناك بعض الأمريكيين، بلغوا من صفاء الذهن ما أتاح لهم تقدير مدى الخطر، فهم من خلفاء دعاة العتق (تحرير العبيد) وأنصاره الذين ما فتئوا يطالبون بإلغاء الرق حتى حرب الانفصال. فهل يكونون أكثر توفيقاً من أسلافهم في النجاح بتجنب أزمة خطيرة؟ وهم على قلتهم، لم تثبط عزيمتهم في مكافحة العنصرية. وفي كانون الثاني من العام ١٩٧٥. اتهمت لجنة الحقوق المدنية ثلاث دوائر اتحادية هامة بعدم تقيدها بقوانين مكافحة العنصرية وهي:

- مصلحة الدخل الوطني التي لم تستخدم صلاحيتها الكاملة بسحب امتياز الاعفاء من الضرائب، من المدارس الخاصة التي أُسست، في الأخص، لإحباط مكافحة التمييز العنصري في التعليم.
- مكتب الحقوق المدنية المتأسس في وزارة الصحة والتربية والرفاهة، الذي لم يُصدر توجيهات واضحة بالامتناع عن التمييز العنصري في المناطق السكنية الكبرى، أو في توظيف المعلمين والأساتذة. فهذا التقصير يُتيح للمدارس التي تمارس التمييز العنصري، أن تنال معونات مالية اتحادية (فدرالية) لا يسمح بها القانون.
- ادارة المحاربين القدماء، التي لم تستخدم إمكاناتها استخداماً دقيقاً وصحيحاً، في مكافحة التمييز العنصري في المدارس المهنية التي تمدها هي بالمعونات المالية.

هكذا، وكما أبدت اللجنة المذكورة ملاحظتها، هناك مؤسسات تربوية كثيرة، أصبحت لا تحمل على محمل الجد، تصميم الحكومة على فرض احترام قوانين مكافحة التمييز العنصري.

والأخطر من ذلك شأناً، أن ادارة المحاسبة العامة، بعد مرور خمسة أشهر على الاتهامات التي وجهتها لجنة الحقوق المدنية، أي في شهر أيار من العام ١٩٧٥، وجهت اللوم إلى الحكومة الاتحادية، لعدم تطبيقها التعليمات الصادرة عنها ذاتها، ولا سيما برفض إبرام أي عقد حكومي مع المشاريع والمؤسسات الصناعية التي تمارس التمييز العنصري في استخدام عناصرها أو في أجورهم: فخلال عشر سنوات، لم يتفق إلا لمؤسسة واحدة أن يُرفض تعاقد الدولة معها لهذا السبب، برغم انتشار التمييز العنصري في ميدان الصناعة. وقد خصت ادارة المحاسبة العامة بلومها وزارة الدفاع، التي تعقد مع قطاع الصناعة الخاص أكبر صفقاتها.

هذه الوقائع المعدودة تلتقي في تفسير القلق الذي يساور جهازاً من أجهزة الحكومة الاتحادية، هو لجنة الحقوق المدنية، عندما تقدر أن البلد وقد بلغ مرحلة خطرة، في عدم مكافحة التمييز العنصري، لذلك ترى أن لا بد من القيام بعمل خارق ليبين بجلاء أن الأمة رفضت رفضاً نهائياً عقيدة «الفصل مع المساواة»[٨] الوهمية والمناقضة للدستور التي يقوم عليها التمييز العنصري منذ عام ١٨٩٦.

«عمل خارق» كهذا، لا سبيل إلى ادراكه، إلا عندما يقبل جزء كبير من السكان بدارسة المسألة العنصرية ومواجهتها مباشرة، في جوانبها ومظاهرها المتعددة. وتاريخياً، لم يبد هذه الشجاعة سوى أفراد معدودين، تلاشت نداءاتهم في اللامبالاة العامة، أو اصطدمت بمقاومة أنصار الأمر الواقع، مع أن الأزمات الدورية الدامية أيدت وأثبتت قيمة تحذيراتهم. غير أن هذه الأزمات، شأنها شأن فتن السنوات الستينيات، لم تؤد إلى ردود فعل إيجابية فحسب، بل قدمت براهين إلى المتحمسين للقانون والنظام، المتأهبين دائماً للتضحية بالشرعية على مذبح النظام وتوطيده، والمستعدين دائماً لتدعيم القمع.

إن الولايات المتحدة، بوصفها هيئة إجتماعية، لم تجرؤ على مجابهة معضلتها العنصرية خلال قرنين من الزمن، ولا حتى في أثناء حرب الانفصال. بينما ينبغي للأمريكيين، وهم يحتفلون بذكرى المئة الثانية لاستقلالهم، الاعتراف بحقيقة، لا طاقة على تحملها، وهي أن شعباً بأسره، عندما كان يحمل السلاح لينتزع حريته، اختار أن يحرم منها النساء والرجال الذين يسترقهم بذاته. فكفاحه من

---

(٨) المقصود: الفصل بين السود والبيض.

أجل الحرية ، كان إذاً ملطخاً في نقطة إنطلاقه ، وحاملاً في ذاته ، الجرثومة التي ما فتئت تتمخض حتى ولدت بعد مئتي عام ، حالة تهدد بخطر جسيم .

التسوية الأولى

كان توماس جيفرسون ، وهو يضع إعلان الاستقلال ، مقتنعاً أن نصاً يوضح المبادئ التي من أجلها سيقاتل الناس ويموتون ، ستكون نتائج أي تناقض فيه ، في النهاية ، مثقلة بالعواقب الوخيمة ، ومادامت الفقرة الأولى من الإعلان ، تؤكد أن « جميع الناس يولدون متساوين » وأنهم « يتمتعون بحقوق مقدسة منها الحرية » ، فهو يرى أن من المحال ألا تُذكر بوضوح المسألة التي تطرحها العبودية .

فهل يكون العبيد بشراً ؟ أن ملفات المستعمرات القضائية تبدي في هذه النقطة بعض الالتباس والغموض « فبرغم خضوع العبيد لعقوبات لا يفرضها مالك أرض ، حتى على حصان هارب مثلاً ، هناك ، مع ذلك ، بعض القضاة الذين ينكرون النظرية القائلة بأن السود ليسوا أكثر من حيوانات داجنة »[٩] .

أما جيفرسون فلا يخامره الريب في هذا الموضوع وقد سبق له أن اقترح على مجلس فرجينيا نصاً يقول بأن أبناء العبيد يولدون أحراراً وأنهم سيتعلمون على حساب المستعمرة . ولما غُلب على أمره استطاع مع ذلك الحصول على الموافقة بمنع الاتيان بعبيد جدد إلى ولاية فرجينيا . وهكذا ادخل جيفرسون ، وهو يدوّن إعلان الاستقلال ، منسجماً كل الانسجام مع معتقداته السياسية ، الفقرة التالية :

«إن ملك إنكلترا قام بحرب غاشمة على الطبيعة الإنسانية ذاتها ، منتهكاً أقدس حقوقها في الحياة والحرية باضطهاده أبناء شعب بعيد عنه لم يسئ إليه قط ، فارضاً عليهم السجن والعبودية في النصف الآخر من الكرة الأرضية ، إن لم يفرض عليهم موتاً بائساً في المراكب التي كانت تقلهم إليها . إن حرب القرصنة هذه ، التي تخجل منها الدول غير المؤمنة قد شنها ملك بريطانيا العظمى المسيحي ، وهو ، إذ عزم على إبقاء سوق للنخاسة يُشرى فيها الناس ويُباعون ، فقد دنس حقه في الاعتراض ليقضي على كل محاولة تشريعية تُحظّر هذه النخاسة المرذولة أو تضع لها حدوداً . وكيلا

---

(٩) العالم الذي صنعه العبيد للكاتب أوجين د . جينوفس بانتيول الناشر نيويورك ١٩٧٤ .

ينقص مجموعة الويلات هذه أي شيء بارز، عمد الآن إلى تحريض هذا الشعب ذاته على حمل السلاح ضدنا، وعلى استرداد الحرية التي حرمه منها، قاتلاً الشعب الذي فرضه عليه، ومسدداً هكذا ديون جرائم اقترفها قديماً ــ بانتهاكه حريات شعب ــ بجرائم يدفعه إلى ارتكابها ضد حياة شعب آخر».

لقد رأى جيفرسون أن من الحذق أن يُلقي على إنكلترا المسؤولية الكاملة عن العبودية. ونصه المذكور يدين النخاسين الذين يمضون إلى افريقية باحثين عن أناس ينقلونهم إلى أمريكا. إلا أنه لا يلوم بوضوح من يشرونهم فيها ويستغلون عملهم. وهو يأخذ على إنكلترا تحريضها العبيد على التمرد. ومع ذلك، يصطدم هذا النص باعتراضات ولايتي جيورجيا وكارولينا الجنوبية اللتين تمكنتا من إلغائه، برغم ما في صيغته من نعومة وتلطف. هكذا، إن من كانت له الغلبة آنذاك، أي قبل مولد دولة جديدة مستقلة، هو نمط من إدعاء مصلحة الدولة. فبحجة فاعلية الكفاح ضد إنكلترا وسعياً وراء مساهمة المستوطنات الأمريكية كلها، حُرم العبيد من الحرية التي يجري القتال باسمها وشُوه مبدأ من المبادئ التي تلهم الكفاح وضُحي به.

أما مصلحة الدولة، المصلحة المزعومة، فستُغتنم، وهي ترتدي دائماً صفائح الواقع، فرصاً أخرى لتدع الزمن يأتي على المسألة. وما موقف جورج واشنطن إلا صورة مجسدة سابقة، سار كثيرون من بعد على غرارها، فهو، وإن كان أقرب إلى رفض العبودية، إلا أنه ليس من الحذر أو الحكمة مكافحتها، في رأيه. وبعد قرن من الزمن، عرض أحد كُتاب سيرة حياته وساوسه الكاذبة كما يلي:

كان يرى أن العبودية تعني تطور نظامين، في الولايات المتحدة، يبلغ التناقض الجذري بينهما، إجتماعياً واقتصادياً، ما لا بد لهما معه من أن يؤديا إلى الصراع من أجل السيطرة السياسية التي يخشى واشنطن من أن تجعل الاتحاد في خطر. وهو، لهذا السبب، لا يرغب في أن تُعرض مسألة العبودية في مداولات المؤتمر (الكونغرس) الأول ومناقشاته، لأنه يقدر طاقتها المفجرة، ولا يعتقد أن الاتحاد أو الحكومة قادران على مقاومة الأزمة التي ستنجم عن ذلك. أما الخطة التي كان يؤيدها. فهي تتضمن رقابة على استيراد العبيد أولاً، يتبعها عتق تدريجي مع تعويضات مرضية للملاكين، وتعليم يلائم أوضاع العبيد. وعندما وافته المنية، قام بكل ما في وسعه لإقناع مواطنيه بوجهات نظره: فقد أمر بعتق عبيده عند موت زوجته[١٠].

---

(١٠) هنري كابوت لودج ــ جورج واشنطن ــ بوسطن ١٨٩٩ ص: ١٠٧ ــ ١٠٨.

حجج خادعة صدقها الكثير من الأمريكيين: فالملاك جورج واشنطن يعقد العزم على تحرير عبيده، إنما بعد وفاة زوجته. لكن الرئيس جورج واشنطن سيرعى مؤسسة الرق ويضمنها بسلطانه، فهو بهذا الفصل، بين ما يخصه شخصياً، وبين منصبه الرئاسي، يبرر سلفاً، كل من سيظنون أنهم في حل من مقاومة العبودية، ولا سيما في الشمال، لأنهم لا يعيشون شخصياً من النخاسة. ومن الصعب تصور الشخص ذاته (واشنطن) يعلن أنه يشجب «عصيان الوسكي» شخصياً، ولا يستخدم سلطاته الرئاسية لسحقه.

ثم أن جورج واشنطن، المتأخر كثيراً في هذا الميدان عن جيفرسون، يود لو يتم تحرير العبيد تدريجياً. وقد استعملت خلال أكثر من قرن صيغته هذه، أو تعبيره هذا الذي لا سبيل أبداً إلى توضيح معناه المحسوس: فإما أن يكون امرؤ ما عبداً أو لا يكون. وأنصار هذه النظرية (التدريجية) سيستمرون دائماً في رأيهم أن العبيد ماداموا غير مهيئين لاستعمال حريتهم استعمالاً صالحاً، فانعتاقهم سيكون سابقاً لأوانه.

وشأن خصوم الرق آنذاك هو أن شأن أنصار المساواة التامة، اليوم، بين السود والبيض، فقد برهنوا في تلك الحقبة على أقصى النشاط والفاعلية، ولا سيما الكويكرز ومعهم مجموعات أخرى من دعاة إلغاء الرق الذين نظموا فرار بعض العبيد ليستقبلوهم في الشمال، إلا أن أعمالهم هذه لم تتعد النطاق الفردي ولم تمس نظام الاسترقاق، ومع ذلك فقد استنكرها جورج واشنطن، كما تدل الرسالة التالية التي كتبها في ١٢ نيسان ١٧٨٦:

«أكتب إليك تلبية لرجاء السيد دلبي، وهو من ألكسندرية. فقد أُستدعى إلى فلادلفيا لدعوى يراها جد مزعجة، بشأن أحد عبيده، حاولت جمعية من جمعيات الكويكرز اعتاقه. وأستطيع القول: ليس في العالم بأسره من هو أشد رغبة مني في إلغاء الاسترقاق، إنما، ينبغي أن تكون الوسيلة الوحيدة إلى ذلك، الفعالة والصالحة، هي السلطة التشريعية، وإذا لم يكن هذا منوطاً إلا بي، فهي لن تقصر في ذلك. لكن عندما يغرون عبيداً يشعرون بأنهم مسرورون وسعداء عند سادتهم، وعندما يفاجأ مالكوهم بفرارهم وعندما تؤدي حملات كهذه إلى الاستياء من جهة، ومن جهة ثانية إلى الحقد، وعندما تستهدف رجلاً لا قبل له بمقارمة جمعية الكويكرز، فيفقد ملكيته لعجزه عن الذود عنها، ... عندئذٍ أقول أن انعتاق العبيد من الظلم لا من الإنسانية، لأن ما يؤدي إليه من شرور وآلام هو أكثر مما يعالجه ويشفيه منها»[11].

(١١) واشنطن — مؤلفات الجزء التاسع ص: ١٥٩.

هكذا لا يرى واشنطن أن الدخول في جدل تشريعي موضوعه العبودية هو من المحال فحسب، بل أنه يدين أيضاً باسم، الملكية الخاصة، الدعوة إلى إلغاء الاسترقاق. وهو في الواقع يتمنى ما هو من المحال، عندما يتمنى أن تلجأ الولايات التي يسري فيها نظام الرق إلى إقرار تحرير العبيد، بقبولها ورضاها، كما يتمنى بعضهم اليوم أن تعتنق القطاعات العنصرية في المجتمع سياسة مساواة تامة، متخلية عن المكاسب التي تجنيها من حالة السود الدنيا. تلك هي العقلية التي سببت إرجاء حل مسألة الرق حتى اليوم الذي كان لا بد فيه من إتخاذ قرارات حاسمة.

حق الملكية

لم تهن مع ذلك عزيمة دعاة الإلغاء برغم ما عانوه واعترضهم من عداء. ففي العام ١٧٨٩ وزع الكويكرز بياناً (مذكرة) ضد الرق وأرسلوا نسخاً منها إلى أعضاء الكونغرس. فلفت أحدهم نظر جورج واشنطن في رسالة إليه أن سلوكاً كهذا، من شأنه أن يهدد الوحدة الوطنية. هنا يكمن الدجل، فالولايات التي يسري فيها نظام العبودية، إذا ما انسحبت من الاتحاد، فالذنب يقع على دعاة الإلغاء وإن كانوا أقلية.

ويجيب واشنطن مراسله في العام ١٧٩٠ قائلاً: أن مذكرة الكويكرز ــ وهي بلا شك ــ قد أتت في غير مكانها ــ لم تلبث أن دُفنت كيلا تنبعث قبل عام ١٨٠٨[١٢]. وأول فقرة في المذكرة أي «جميع الناس يولدون أحراراً». مأخوذة بنصها الحرفي من الدستور الأمريكي الذي يُحتم على الرئيس فرض احترامه. ورفض الكونغرس وثيقة الكويكرز مقدراً أن لا صلاحية له في التدخل، لا في مسألة تحرير العبيد، ولا في أساليب معاملتهم، وأرجىء النظر فيها زهاء عشرين عاماً.

إن الكونغرس في الواقع برفضه مذكرة الكويكرز، يعترف بكل وضوح أن مشكلة خطيرة تُطرح، لأنه بنفاقه هذا، يدع للولايات، التي يسري فيها نظام الرق، الاهتمام «بمراعاة العدالة والسياسة بما تتخذه من تسويات حكيمة». وهي براعة زائفة من الكونغرس، كما ستدل الوقائع لأنه، بمناورته المماطلة، قد حظر استيراد العبيد، إنما ابتداء من العام ١٨٠٨ وهو تاريخ كيفي ينم على الرغبة في المواربة والتهرب من الصعوبات. وهكذا، عمد المجلس التشريعي في كارولينا الجنوبية إلى التصويت على قانون ولاية يوقف تنفيذ القانون الاتحادي المذكور قبل أن يدخل حيز التطبيق.

(١٢) واشنطن مؤلفات الجزء العاشر ص: ٨٥.

حيال هذا التحدي الذي واجه به الملاكون السلطة المركزية، قدم واشنطن الدليل على اعتدال يناقض بشدة صلابته في مواجهة الإضطرابات التي تقوم بها طبقات الشعب. فقد كتب في ١٧ آذار ١٧٩٢ إلى حكومة ولاية كارولينا الجنوبية، يقول: «على أن أعبر عن أسفي لقرار مجلسكم التشريعي في مسألة استيراد العبيد. وكنت آمل، إذا ما أثيرت هذه المسألة في أية ولاية من الولايات المعنية، أن تؤدي اعتبارات سياسية عليا مدعومة بنتائج الرق المريعة التي نشاهدها، إلى تحريم مطلق»[١٣]. هذه الأماني، تُدهشنا حين تصدر عن رجل يغار على سلطته ويحلم بسلطة مركزية جد شديدة وهنا يسجل واشنطن سابقة، لأنه، كما يكتفي بإبداء أسفه لموقف مستقل عن السلطة الاتحادية تقفه ولاية كارولينا الجنوبية، كذلك سنرى الولايات الأمريكية الشمالية بعد إلغاء الرق وخلال زهاء ربع قرن تكتفي بإبداء أسفها لموافقة الولايات الجنوبية على قوانين تناقض الدستور وتحرم السود من حقوق المواطنين، دون إقدامها على أية مبادرة عملية.

إن رئيس الولايات المتحدة في الواقع، لا يقف عند تقبل نظام الرق. فعندما أوفد جون جاي إلى لندن للمفاوضة على عقد المعاهدة التي وقعت في العام ١٧٩٤، تلقى تعليمات تقضي بأن يطلب من الإنكليز تعويضاً عما أقدم عليه ثلاثون ألف عبد عندما اغتنموا الفرصة في أثناء حرب الاستقلال ليهربوا أو ينضموا إلى الإنكليز. وهكذا يتقدم حق الملكية على حق الحرية في نظر واشنطن، وكان جيفرسون آنذاك قد ترك الحكم. أما جون جاي فقد اصطدم في أثناء المفاوضات بصلابة اللورد غرنفيل الذي لم يسؤه أن يلقن المستعمرات القديمة درساً. فقد أصرت لندن على أن العبيد الذين احتموا بالعلم البريطاني قد أصبحوا أحراراً بحكم الأمر الواقع. وهكذا تفقد في آن واحد حقوق الملكية، التي كان يمارسها الملاكون هؤلاء على العبيد، كل شرعيتها. وعبثاً حاول جون جاي تقديم الحجج والرد إلا أنه استسلم أخيراً أمام هذا المنطق.

واقعية قصيرة النظر

بينما كانت الحكومة الاتحادية (الفيدرالية) تقدم الدليل على مسايرتها، تشاء الأسطورة أن ينتظر الرأي العام، وقد ترك جهله، نشر قصة السيدة هارييت بيكرستو «كوخ العم توم» ليكشف أهوال الاسترقاق ومآسيه، وذلك على الرغم من أن السود ما توانوا قط ولا أهملوا شيئاً في سبيل إثارة الانتباه إلى مصيرهم غير الإنساني، فقد قاموا قبل حرب الاستقلال بأربعين حركة تمرد أو عصيان،

---

(١٣) واشنطن مؤلفات ــ الجزء العاشر ــ ص: ٣٢٥.

في الأقل، قُمعت جميعها بقسوة، كما أن السلطات كانت تعمد إلى نشر أنباء هذا القمع الدامي على نطاق واسع لتردع الحركات المشابهة المحتملة. وهكذا كان يتحمل العبيد في أجسامهم المعذبة كل الوحشية بينما لم يكن البيض يجهلون شيئاً من ذلك وكانت تلك الهمجية تُثير حمية القلة من دعاة إلغاء العبودية لأنها جد معروفة.

كانت ولاية فرجينيا في العام ١٦٤٩ لا تضم أكثر من ثلاثمائة عبد. وفي العام ١٦٧٠ ارتفع هذا العدد إلى ٢٠٠٠ أي ٥ ٪ من مجموع سكان الولاية، كانوا يُستخدمون جميعاً في زراعة التبغ. وفي العام ١٧١٥ أدى دخول الرز وصباغ النيل إلى ارتفاع عدد العبيد، فبلغت ٤٦٠٠٠ في فيرجينيا وكارولينا وماريلاند من مجموع ١٢٣٠٠٠ هم سكان الولايات الثلاث، وازدادت عندئذ الحركات الثورية. ففي ٨ نيسان ١٧١٢، أقدم بعض العبيد في مدينة نيويورك على احراق أحد البيوت وبعد تسلحهم ببعض البنادق والخناجر والعصي قتلوا عشرة من البيض، وتدخل الجيش وأقدم ستة عبيد على الانتحار وأُعدم من العبيد واحد وعشرون شنقاً، أو حرقاً وهم أحياء، أو ماتوا من جراء الضرب والتعذيب.

هناك حركة تمرد أخرى أبعد صدى، من المحال جهلها أو تجاهلها، وقعت عام ١٧٣٩. عندما عزم بعض العبيد قرب مدينة شارلستون في ولاية كارولينا الجنوبية على الفرار إلى فلوريدا الاسبانية حيث وعدوا بالحرية، فقتلوا اثنين من الحرس وتسلحوا سلاحاً بسيطاً وقاموا بعرض يتقدمه حملة الأعلام والطبول، بينما راح سود آخرون ينضمون إليهم شيئاً فشيئاً وهم يحرقون في طريقهم ما يمرون به. وقد قتلوا ٣١ من البيض. بينما قُتل منهم ٣٤ وأُسر ٤٠.

ولم يمض أكثر من شهور على ذلك حتى بدأ عبيد آخرون ينفذون خطة فرار في المدينة ذاتها كأنهم يريدون أن يبرهنوا على أن القمع لا يؤدي إلى أي حل، وأُكتشف أمرهم فأُعتقل مئة وخمسون، وشُنق خمسون، في كل يوم عشرة، وكأن الأمر لا يحتمل التقتير والتردد،. أو كي تكون العبرة بهم أبقى أثراً وزمناً. وبرغم ذلك حصلت انتفاضات أخرى.

شدد أنصار الإلغاء حملاتهم، غير أن أغلبية السكان الواسعة ظلت غير مبالية بهذه الشحنة المفجرة التي لم تتجرأ حكومات الجمهورية الأوائل على لمسها، خوفاً من الإطاحة بالاتحاد، كأنما يسعها الأمل أنه لن يتفجر أبداً.

وعندما كانت الولايات المتحدة تخطو خطواتها الأولى بعد تحررها، قبل الآباء المؤسسون، بغية

توزيع المقاعد التمثيلية على نسبة السكان ، أن يحسب حساب ثلاثة أخماس العبيد ، فياله من حساب عجيب يساوي بموجبه خمسة سود ثلاثة مواطنين . وهو حل ينم على أنهم لا يريدون حسماً جذرياً ، بل تحقيق توازن في القوى بين الشمال والولايات التي تضم العبيد . إنها تسوية مع الجنوب ، وتسوية على حساب المبادئ ، فالآباء المؤسسون لما يكونوا قد عرفوا أن الحلم الأمريكي قد غدا كامداً مكفهراً .

أُلغي نظام العبودية ، بعد ثلاثين عاماً ، في الشمال ، حيث لم يكن له وجود فعلي ، بينما كان المستوطنون يندفعون نحو الغرب . وكان قد تم تنازل جديد أدى إلى التضحية بمبدأ من مبادئ الديمقراطية أساسي ، قرباناً للوحدة الوطنية . « إنها تسوية ولاية الميسوري » التي قضت بقبول انضمام هذه الولاية التي يسري فيها نظام العبودية إلى الاتحاد ، على أن تصبح « مين Maine » وهي جزء من ولاية الماساشوستس ولاية حرة ــ وهذا توازن مصطنع ــ أي أن ترفض الولاية الجديدة الرق على أرضها .. هكذا كانت الغلبة ، مرة أخرى ، لتوازن القوى على حق مقدس . احتج جيفرسون وقد أسخطه ذلك قائلاً : « لقد قسموا البلاد قسمين أو نصفين ، نصف « عبودي » والنصف الثاني غير عبودي ، وضربوا عرض الحائط بكل ما قاتلنا من أجله في ثورتنا . » .

هنا تكمن جذور المشكلة ، إذ من تنازل إلى تنازل ، منذ إلغاء الفقرة الخاصة بالعبودية من بيان إعلان الاستقلال ، كانت التضحية بمثل الثورة الأعلى ذاته ، في سبيل مصالح اكتشفوا بعد لأي ، أنها مصالح وهمية وعابرة . وحجة واحدة تبرز لتبرير التسوية هي أن الحؤول دون تمزيق الاتحاد يقتضي أن يكونوا « واقعيين » وألا يطلبوا من الجنوب ما لاقبل له به . وقد يكون هذا التفكير « واقعياً » لو كان الاستمرار في استرقاق العبيد ممكناً إلى الأبد ، أي ما داموا سوى قطيع من الماشية لا قدرة لهم على التمرد ، وهذه « الواقعية » في الحقيقة ، تقوم على رؤية للتاريخ ثابتة ومستكنة ، إلا أنها ، بلا شك ، لا قبل لها بإيقاف تطور المجتمعات ، وهي بهذا تمهد السبيل لأكبر المآسي . أما الذين يبغون أن يصونوا « مثل » الثورة ، فليسوا ، كما يتهمهم أعداؤهم ، « مثاليين » لا يفقهون شيئاً من حكم الشعوب ، بل هم ، على نقيض ذلك يقفون بالمرصاد وبواقعية ، مصيخين السمع لنبضات التاريخ ، وهم قادرون على ادراكها ، ولا سيما أنهم لم يخونوا ، بصفاقة ، المثل الأعلى لثورتهم .

وخلال عشرات السنين ، سنرى أن أشد الأحداث تغايراً ، ستثير قضية الرق والخلاف فيها ، بينما تأبى الأغلبية الأمريكية مواجهتها بلا مواربة ، وبذهن لا يتعبه الابتكار ، ستروغ هذه الأكثرية في

اكتشاف المخارج التي تنبىء قبل مدة قرن ونصف القرن ، بالسهولة التي تعالج وتتدبر بها أمريكا اليوم جوانب التمييز العنصري ووجوهه المختلفة .

هكذا سيتوصل الشمال والجنوب في العام ١٨٣٣ إلى تسوية على التعرفة الجمركية ، قد كان نزاع المصالح عليها نزاعاً مشهوداً ، فالصناعة التي تطورت في الشمال منذ أن قدم هاملتون تقريره عن أن السلع المصنوعة تحتاج إلى الحماية من التنافس الأجنبي برفع الرسوم الجمركية ، وإلى مساعدات حكومية لبناء الخطوط الحديدة وشق الطرق التي لا بد منها لتوسيعها . وهي بحاجة أيضاً إلى أراض جديدة في الغرب تفتح أبوابها للاستيطان . وعلى نقيض ذلك الجنوب الزراعي ، فهو يعادي الحمايات الجمركية لأنها تزيد في ارتفاع أسعار كل ما يستورده ، وهو ضد المساعدات التي تزيد وطأة الضرائب عليه . وهو يناهض أيضاً استيطان أراض جديدة في الغرب ــ إن لم يُسمح فيها باستخدام العبيد ــ . وهكذا لم تؤدِ تسوية عام ١٨٣٣ على الرسوم الجمركية إلا إلى تأجيل النزاع الدامي الذي تكشف هذه التسوية القناع عن أحد أسبابه الأساسية قبل أوانه بمدة ٣٠ عاماً . وقد استطاع الشعب أن يقدر ، في الأقل ، النتائج السياسية التي يجر البلاد إليها وجود قطاع اقتصادي قائم على نظام الرق وذلك خلال الخلاف على الرسوم الجمركية ، وبرغم لامبالاته . على أن الأغلبية مازالت مغمضة الأعين عن كل ذلك . وعندما ما قدّم « دافيد ويلموت » في العام ١٨٤٦ اقتراحاً بتحظير الرق في التكساس وبالمناطق الأخرى التي ستُنتزع من المكسيك ، رفض الكونغرس الاقتراح ، داعماً بذلك العبودية في الجنوب وانتهت الحرب باستيلاء الولايات المتحدة على زهاء نصف أرض المكسيك ووضع (هنري كلاي) تسوية جديدة يقبل بموجبها انضمام كاليفورنيا إلى الاتحاد بوصفها ولاية لا يسري فيها نظام الرق ، على أن يرجأ إلى وقت آخر تخيير المناطق الأخرى التي ضُمت إلى الولايات المتحدة .

حركات تمرد العبيد

بينما كانت نتائج لعبة التوازن الجغرافي هذه ، تتجنب المسألة الأساسية ، بغية تحقيق التوزان الدقيق بين الشمال والجنوب ، كان العبيد يذكرون الملأ بأنهم هم المعنيون قبل سواهم بالمصير غير المحتمل الذي يؤولون إليه .

ففي العام ١٨٢٢ ، أي لسنتين خلتا على «تسوية ولاية الميسوري» ، قام أسود حر ، هو

دينمارك فيزي، بتنظيم تسعة آلاف عبد، للقيام بتمرد كبير في ولاية كارولينا الجنوبية. غير أن خيانة أحد الخدم أدت إلى اعتقاله مع ١٣١ من رفاقه، فأُعدم ٣٥ منهم، وأبعد عدد آخر.

في العام ١٨٣١، اندلعت ثورة «نات تارنر» المشهورة، عندما عمد هذا الرجل إلى قيادة عدد من العبيد سلاحهم المناجل والفؤوس، على مسافة مئة كيلو متراً من رتشموند، في ولاية فرجينيا، ونشبت معركة قُتل فيها ٥٧ من البيض و٧٣ من السود. وقد هال البيض أن يستطيع السود سبيلاً إلى إنزال هذه الخسائر الفادحة بهم بأسلحة بدائية بسيطة. وقد زاد في قلقهم وحنقهم تمكن نات تارنر من الإفلات من أيديهم، إلا أنه أُسر بعد ستة أسابيع وأعدم مع سبعة عشر من رفاقه.

أثار هذا التمرد هيجاناً شديداً ـ وتكررت الظاهرة ذاتها في أحيان كثيرة عند حدوث صدمات نفسية سببتها أحداث السياسة الداخلية أو الدولية. إلا أن هذا الهيجان لم يكن كافياً لقيام عمل يتصدى لأعماق المسألة. ولم يتعد الأمر ـ كما لوحظ ـ اتخاذ بعض تدابير محدودة لتخفيف قسوة المصير الذي يعانيه السود. وهكذا أصدرت ولاية كارولينا الجنوبية قانوناً خاصاً يحدد عملهم اليومي بخمس عشرة ساعة في الصيف وأربع عشرة ساعة في الشتاء، كذلك صوتت ولاية « لويزيانا » على قانون يحدد أوقات طعامهم، كما وضعت ولاية جورجيا عقوبات على من يسيء معاملة العبيد، إلا أن قانون العقوبات ذاته ينص على أن الإقدام على تعليم عبد القراءة والكتابة، هو جريمة في نظر القانون.

هكذا كانت الأحداث الهامة التي تمت بصلة إلى الرق معروفة على نطاق واسع. فقد قام الزعماء السود ودعاة إلغاء العبودية من البيض بما هو من المحال لتحذير السواد الأعظم من جماهير السكان وانتشالهم من جمودهم. إنما عبثاً كان ذلك.

وقد برهن الزعماء السود على كثير من الاعتدال فهم لم يدعوا إلى الثورة أو التمرد بل إلى تحسين في مصير العبيد يتحقق شيئاً فشيئاً في حدود التقيد بالشرعية. فقد كانوا يعرفون حق المعرفة أن عملاً جذرياً قد يحرمهم من الاستماع إلى دعوتهم لا لشيء سوى أنهم من السود. لذلك هم يناضلون على الصعيد الذي يبدو لهم أصلب الأصعدة وهو احترام الدستور، وكان أكثرهم شهرة فريدريك دوغلاس «١٨١٧ ـ ١٨٩٥» وهو عبد فر من ولاية الماريلاند ليلتجئ إلى الشمال حيث أسس في العام ١٨٤٧ صحيفة « نورث ستار » (نجم الشمال) ومما كتبه فيها : «إنكم ترجمون الملوك الطغاة في روسيا والنمسا وتتباهون في آن واحد بدساتيركم الديمقراطية، إلا أنكم ترضون بألا تكونوا

سوى أداة في أيدي طغاة فيرجينيا وكارولينا ودعاتهم المتعصبين » . غير أن أمريكا كانت آنذاك في أوج حمى توسعها الرأسمالي ، « لا تُقيم وزناً لاحترام الدستور سواء كان لصالح العبيد السود أو العمال البيض الذين تستغلهم جميعاً دون رادع »[١٤] ، ولم تؤثر نداءات فريدريك دوغلاس ، الكاتب والخطيب الفذ ، إلا بمن كانوا مقتنعين بالدعوة من قبل .

كان ثمة سبيل إلى عمل مباشر أكثر . هذا الدور ، اضطلعت به هارييت توبمان ، الأمة التي فرت من الجنوب ووقفت نفسها على أعمال الحرب الفردية ، ومن هذا القبيل ذهابها إلى الجنوب لتنظيم فرار ذويها والمجيء بهم إلى كندا . وهي وجه بارز في « الخط الحديدي السري » الذي كان يوجه العبدان الآبقين ويقودهم إلى ملجأ يأويهم[١٥] ، فجلبت بذلك حقداً عنيفاً عليها ، وأعلن دعاة الرق عام ١٨٥٦ ، عن مكافأة قدرها ٢٥٠٠٠ لم يدلهم عليها . وليس ثمة تقدير أجمل من هذا تحاط به ، فثمن العبد الرقيق في السوق كان نحو ١٥٠٠ دولار .

أما البيض من دعاة إلغاء الرق ، فقد كانوا أكثر إقداماً لأنهم يتمتعون « بالمواطنة التامة » وأكثرهم من الكويكرز والزعماء الدينيين والمثقفين ، وقد أبدوا ، على ضآلة عددهم ، شجاعة فائقة . كانت ولايات الجنوب في العام ١٨٣٠ تضم من جمعيات مقاومة الرق أضعاف ما ضمت ولايتا إنكلترا الجديدة ونيويورك معاً . ولم يكن المعقل العنصري الذي كانوا يهاجمونه من الداخل يهادنهم ، فقد أصدرت ولاية اللويزيانا قانوناً يقضي بعقوبة السجن والإعدام على كل من يطبع نشرة ما أو بياناً أو منشوراً يناهض العبودية ، كما كانت مصلحة البريد ودوائره تصادر كل ما سمته بالبريد « المخرب » . وقد عبّر اقتصادي من الجنوب هو جورج فيتزهوغ بأمانة ، عن رد الفعل العام عندما جزم بأن الدعوة إلى إلغاء الرق هي « استسلام للاشتراكية والشيوعية ورفض الملكية الخاصة والكنيسة والقانون » ، والقبول بالتزاوج الحر (بلا زواج مدني أو ديني) وبالأرض المشاع ، والنساء المتحررات (من قيود الجنس) والأولاد الأحرار (من زواج غير شرعي) وكل ذلك بلا نظام ، وهذا منتهى الشر ..

إزدهار مهدد

استمر عدد العبيد في الازدياد ، خلال ذلك ، من جراء استيرادهم ومن تربيتهم « تربية مواشٍ » حقيقية وهذا ما يبينه الجدول :

(١٤) الفصل الأول .
(١٥) يُقدر أن عدد الهاربين بين : ٤٠٠٠٠ و ١٠٠٠٠٠ ، من مجموع أربعة ملايين عبد .

	١٨٤٠		١٨٥٠	
	أحرار	عبيد	أحرار	عبيد
ولايات حرة	٩٦٥٤٨٦٥	١١٠٢	١٣٤٣٤٥٥٩	٢٢٥
ولايات عبيد	٧٢٩٠٧١٩	٢٤٨١٥٣٢	٦٤١٢١٥١	٣٢٠٠٣٨٠
محافظات وأقاليم	١١٧٧٦٩	٤٧٢١	١٤٠٢٧١	٣٧١٣
المجموع	١٧٫٠٦٣٫٣٥٣	٢٫٤٨٧٫٣٥٥	١٩٫٩٨٦٫٩٨١	٣٫٢٠٤٫٣١٨

يتضح هكذا أن عدد السكان الأحرار في الولايات التي يسري فيها نظام العبودية قد نقص في مدة عشر سنوات، أكثر من ٨٧٨٠٠٠، بينما ارتفع عدد العبيد وازداد أكثر من ٧١٨٠٠٠ عبد. ولئن تناقص السكان البيض في الجنوب، فذلك لأن فرص الاستخدام المتاحة لهم ظلت محدودة خارج المساحات الزراعية الكبرى، بينما تستوعب الصناعة في الشمال يداً عاملة غفيرة العدد لا تُحسد على مصيرها، وبينما تجتذب الأراضي البكر في الجنوب ذوي الإقدام من الشباب. وفي العام ١٨٥٠، كان ٣٥٠٠٠٠ من مجموع ٦٤١٢٠٠٠ من سكان الجنوب يملكون عبيداً، إنما لا يتجاوز ١٧٠٠ منهم عدد المالكين أكثر من مئة عبد. وهؤلاء هم، بلا شك الأقدرون سياسياً ويقومون على نظام لا يخلو من المسرات والمتع لكن قواعده تزداد اهتزازاً يوماً فيوماً: ذلك أن جماهير السكان البيض السائرة إلى التردي تزداد ارتباطاً أيضاً، وعاماً فعاماً، بعمل العبيد.

أما الملاكون، فلا يبدو عليهم الإحساس بالخطر الكامن في هذا التطور، بل يبدون أكثر اهتماماً بأرقام أخرى تبين إزدهارهم. ففي العام ١٨٦٠، كان ثمن العبد، يختلف حسب قوته البدنية، بين ١٤٠٠ و ٢٠٠٠ دولاراً، وهو سعر مرتفع بعض الشيء، بينما يتردد مبلغ القيام بأوده بين ٤٠ و ٥٠ دولاراً سنوياً. وهو مبلغ زهيد إذا ما قورن بأجر العامل الأبيض الذي هو أجر بائس أيضاً. ولهذا العبد أولاد لا يساوون سوى ثمن مأكلهم. غير أن عبداً، ولا سيما الذي يقطف وينقي ما يبلغ معدله ليرة من القطن الخام في اليوم، قد توصل إلى تقديم ٥٠ ليرة يومياً بعد أن اخترع ايلي

وايتني المحلجة ثم ١٠٠٠ ليرة في اليوم بعد تحسين هذه الآلة وتطويرها. وقد كانت الولايات المتحدة، في عهد واشنطن، تنتج مليوني ليرة من القطن في العام. وفي العام ١٨٦٠ بلغ هذا الإنتاج ملياري ليرة. وبينما كان القطن في العام ١٨١ يمثل بثمنه البالغ ٦٧ مليون دولار، ٢٢٪ من صادرات أمريكا، ارتفع في العام ١٨٦٠ إلى ٥٧٪ أي ما يُعادل ٣٣٤ مليون دولار. وكان جنوب الولايات المتحدة آنذاك ينتج سبعة أثمان مجموع إنتاج العالم من القطن.

كانت أمريكا تُحسد على هذا الإزدهار الذي لم يكن الجنوب وحده يستفيد منه. فمن الإيجاز المفرط أن يُقارن الجنوب الزراعي بالشمال الصناعي لتفسير الأزمة القومية التي نشبت في الولايات المتحدة. فالشمال الصناعي يزود من إنتاجه الجنوب بما يحتاجه من تجهيز وآلات، بينما نرى الإزدهار الناجم عن تقدم زراعة القطن واتساعها ينمّي الصادرات التي تمد وزارة المالية بواردات جمركية ضخمة، برسومها الباهظة. وهذا التفسير المبسط الذي يجعل، أو يريد أن يجعل، من حرب الاستقلال معركة بين أنصار الرق وخصومه، معركة يبدو فيها هؤلاء الخصوم شهداء الحرية، يظهر رد فعل عليه، في تفسير آخر مثله تبسيطاً، زاعماً أنه تفسير ماركسي، ويريد أن يرى في هذه الحرب نزاعاً بين مصالح اقتصادية. أما الحقيقة الواقعة فهي، لحسن الطالع، أكثر تعقيداً من ذلك.

صورة عدو الرق

إن تطور المأساة (حتى النضوج)، هذه المأساة التي ستمزق الولايات المتحدة، قد توضحه حياة رجل عاش خضم المعركة الكلامية لأن عمله يطلعنا، في آنٍ واحد، على استقامة دعاة إلغاء الرق وسداد آرائهم، وعلى تعنت خصومهم وعنادهم.

هذا الرجل هو ويليام غاريسون (١٨٠٥ ــ ١٨٧٩)، كان في سنه الواحد والعشرين عندما بدأ يصدر جريدته: «الصحافة الحرة» وذلك لأربع سنوات خلت على تمرد دينمارك فيزيي، وقبل عصيان نات كورنر بخمس سنوات. ولم يكن في الولايات المتحدة آنذاك سوى صحيفة واحدة تحارب الرق وتحمل اسماً غريباً هو «عفريت التحرر الشامل». وكان مديرها بنيامين لاندي يدعو إلى إلغاء الرق تدريجياً على أن تُدفع تعويضات لمالكي العبيد. غير أن ويليام غاريسون أدرك أن نظرية (التدرج) ليست بعد كل حساب سوى وسيلة لإرجاء كل حل، وإلى زمن غير محدد، فراح

يطالب « بتحرير آني وبلا شروط » رافضاً دفع التعويض لأنه يعني : « أن ندفع للص مالاً كي يعيد ما سرقه ... لا ... فلنكف عن الكلام على شراء حرية العبيد ، فالعدالة تقضي تحريرهم » .

هذا هو الرجل ، مستقيم بلا غموض ، يتحدث بلغة العدالة لا بلغة براعة مزعومة لا تسوّي شيئاً في نهاية المطاف ، رجل أحلام كما يقول الذين يرغب في أن يقض مضاجعهم . بلى ، رجل أحلام ... لكن الغلبة ستكون له .

علم غاريسون يوماً أن فرانسيس تود ، وهو أبيض من نيوبوريبورت ، قد نقل من بالتمور إلى اورليانز الجديدة ، خمسة وسبعين عبداً قدمهم أحد مراكز تربيتهم . ومن المعروف ، أن القائمين على تربية العبيد كانوا يبيعون كل عام نحو ٩٠٠٠٠ عبد إلى زبنهم من المزارعين . وكانت ولاية فرجينيا وحدها ، تربي وتصدر إلى الولايات الأخرى ٤٠٠٠٠ عبد سنوياً بأرباح تبلغ عدة ملايين الدولارات . وهذا العمل الذي يخالف الدستور والحلم الأمريكي ، غدا من العادات المقبولة عامةً . لكن غاريسون وصف في جريدته أولئك « المربين » « باللصوص والقتلة » مؤكداً وجوب الحكم عليهم بالسجن المؤبد ، ومهما كانت الصحافة حرة ، فأقوال كهذه مسبة وإهانة . وهكذا أُحيل غاريسون إلى القضاء وحُكم عليه بغرامة باهظة لا قبل له بدفعها ، فقضى سبعة أسابيع في السجن ، إلى أن رجلاً إنسانياً من نيويورك اشترى حريته وأخرجه من سجنه .

غادر غاريسون ، بلتيمور إلى بوسطن حيث ظن أنه سيُستقبل بأحسن مما أُستقبل به . وكان ينوي إلقاء ثلاث محاضرات أعدها في زنزانته ، وإذ كان من « المعمدانيين » الأتقياء وترفد عمله ونشاطه معتقداه الدينية ، فقد أمل أن يلقي محاضراته في الكنائس ، لأن رجال الدين ، في رأيه ، يتصفون بشيء من الشجاعة . غير أن أماكن العبادة أُغلقت في وجهه وأسرع ملحدون إلى نصرته مسهمين في عمل ضيق النطاق ، فقلة هم الناس المستعدون للنظر إلى المشكلة وجهاً لوجه .

أصدر غاريسون في كانون الثاني ١٨٣١ ، صحيفة « المحرر » التي استمر نشرها حتى تحرير العبيد ، ولم يرتفع عدد المشتركين فيها (٥٠٠) إلا إلى ٣٠٠٠ مشترك . وهي أرقام متواضعة تكشف القناع عن الحالة العقلية السائدة آنذاك . بيد أن غاريسون لم ييأس ، بل أحس أن ثمة ما يحفزه ويشحذ عزيمته عندما علم أن ولاية فرجينيا أكدت أن نات تورنر عمد ، قبل إعلان حركة تمرده ، إلى

تلاوة مقتطفات من جريدة المحرر على العبيد، وأكثر من ذلك أن لجنة من المواطنين الأحرار (لا العبيد) في كولومبيا وكارولينا الجنوبية، أعلنت عن مكافأة قدرها ١٥٠٠ دولار لم يلقي القبض على من يقرأ جريدة «المحرر». وهذا ما يدل على أنها أخطر شأناً ــ في نظرهم ــ مما ينم عليه عدد نسخها الموزعة. وكان كل أسود يُفاجأ وهو يقرؤها، في جورجتاون القريبة من واشنطن، يُعاقب بغرامة قدرها ٢٥ دولاراً وبالسجن ثلاثين يوماً. وفي تشرين الثاني ١٨٣١، وبعد مرور أحد عشر شهراً على صدور «المحرر» أعلن مجلس ولاية جورجيا التشريعي عن مكافأة قدرها ٥٠٠٠ دولار لكل من يُتيح «توقيف وليام غاريسون واتهامه وإدانته». وهو دون المبلغ الذي وعد به أنصار الرق، من أجل اعتقال هارييت نويمان بخمسة أمثال، وهي الأمة الآبقة التي قامت بتنظيم أعمال الهرب الفردية... ولم يكن في كل ذلك ما يكفي. ففي العام ١٨٣٥، قام أفراد من أسر بوسطن الغنية باعتقال غاريسون وتكبيله والتشهير به مقيداً في شوارع المدينة، تلذعه سخرية الجمهور واستهزاؤه. وعمدوا إلى إقامة مشنقة أمام مسكنه، انذاراً له وتحذيراً.

هكذا يبدو موقف السكان في «إنكلترا الجديدة» من خلال تلك الحوادث، والحالة لا تختلف عن ذلك في وسط الشمال، ففي العام ١٨٣٧ حطم الجمهور في مدينة ألتون «ولاية ايلينوي» مرتين، مطبعة راعي كنيسة بروتستانتي كالفاني، اسمه ايلجاه لوفجوي، لأنه تجرأ على الإحتجاج في صحيفته الصغيرة على إعدام أسود من سان لويس في الميسوري، بلا محاكمة، وهي الولاية التي أدخلتها «تسوية» عام ١٨٢٠ في الاتحاد وخوّلتها تطبيق نظام الرقيق. وأعاد الجمهور الكرة مرة ثالثة، بقتله لوفجوي المذكور وبإلقاء مطبعته في الميسيسبي. ولم تكن الحالة أفضل في نيويورك حيث قام بهجوم على المناضلين من أعداء الرق بعض الرعاع بقيادة (الكابتن) ريندرز بعدما قبضوا أموالاً من بعض سكان الجنوب وحرضهم الصحافي الشهير جيمس غوردون.

الحق والعادات

كان ما لا يُطاق في عمل دعاة إلغاء الرق ومطالبتهم بتحرير السود الفوري، بلا تعويضات مالية، أنه أخل بترف «أصحاب الرأي»، فكل الأمور تسير السير الحسن، مادام مبدأ العبودية ذاته لم يُطرح طرحاً جدياً ولم يعد النظر فيه. وبقدر ما يصعب عليهم تبرير مبدأ العبودية في النقاش، يستسلمون إلى إغراء أنفسهم بالاحتماء وراء «البلاغة» التي ارتضاها جورج واشنطن ذاته، فهم إذن لا يؤيدون وجود الرق ويعترفون بطبيعته التي لا سبيل إلى تحملها، وينوهون بأن وجوده الذي حرم

السود الحرية مدة طويلة قد جعل هؤلاء السود غير قادرين على ممارسة حريتهم ممارسة صحيحة وسليمة، لذلك لا سبيل إلى تحريرهم إلا شيئاً فشيئاً. تلك هي براعة «التدرجيين» التي لها الفضل في المحافظة على الوضع الراهن وفي تبديد الشكوك والأوهام.

هذا المنطق الماكر الذي يحاول التوفيق بين سياسة ومبادئ تدينها، ما فتئ وليام غاريسون يفضحه. فقد رأى من أول أمره، موطن الضعف فيه. وهاهو يقول: «ألم تبرهن تجربة قرنين من الزمن على أن «التدرجية» في النظرية تعني الديمومة في التطبيق؟..» وهل في تاريخ العالم سابقة واحدة، علّم فيها السادة عبيدهم ممارسة الحرية؟.

ومادام جدل لا حصر له قد قام منذ إعلان الاستقلال، على قبول انضمام أراض جديدة، وعلى النخاسة والرسوم الجمركية، وانتهى دائماً بتسويات «تتهرب من أساس المشكلة»، فقد حق لغاريسون في العام ١٨٤٢ أن يشبه الدستور، الذي سمح بهذا الجدل الفارغ، بوثيقة حقيقية هي مع العبودية، وبحلف مع الموت واتفاق مع الجحيم.

ثم مادام الأمر كذلك، فكل نقد يوجه إلى العبودية يغدو نقداً للدستور الذي حين يراوغ في إدانة الرق، إنما يتقبله في الواقع، برغم انتهاكه المبادئ الأساسية التي يقول هذا الدستور أنها مبادئه. هذا هو التفاوت بين مثل الثورة والواقع التاريخي، وذلك هو الرياء الذي تطمئن الأغلبية إليه بينما يراه دعاة إلغاء الرق أمراً لا يُطاق. وهذا التناقض لا يقتصر على إبقاء نظام الرق أو إلغائه فحسب: بل إنه يعيد النظر في أمنية الآباء المؤسسين، الذين كانوا يحلمون بقيام مجتمع ينظمه الحق. وهو يمس أيضاً الموطن الحساس من مبرر وجود المجتمع الأمريكي وبناه ونمط حياته.

فهل يدين الحق هذه العادات والأخلاق؟ أم أن القانون ستمليه التجربة الإجتماعية وحدها؟ هذا هو الخلاف الحقيقي. فما يراه دعاة الإلغاء هو أن المجتمع عندما يتخلى عن إخضاع العادات والنظم لما يقضي به الحق، ويتردى هذا الحق ويُضلّل، ويفقد من جراء ذلك مهمته في إحقاق العدالة التي تمسك بها، وتغدو هذه لعبة في يد التقاليد والقوى الإجتماعية فهذا بعينه رجعة إلى الهمجية. وهم يرون إذاً أن التزام التجربة الإجتماعية بنصوص الدستور القائل إن الناس جميعاً سواسية وأحرار، هو أمر حياتي. فعلى الدستور، إذ يضرب عرض الحائط بكل تفاسير علماء الإجتماع التي تشوهه، أن يسترد مهمته الأساسية (المعيارية) كاملة: لذلك ينبغي إلغاء العبودية.

غير أن التفاعل بين القانون والعادات، وبين الالتباس و«التسويات» التي ارتضيت منذ

الاستقلال، سيعود إلى الظهور بعد إلغاء الرق. وحتى لو عكست أطراف القضية، فستبقى هذه متماثلة: أي هل تكون الأولوية للحق أم للممارسة الإجتماعية؟.. وهكذا بعد تحرر العبيد سيتمكن التمييز العنصري، وقد ازداد انتشاراً دون أن يستطيع الاستناد إلى أبسط نص قانوني، من الفوز في إخضاع الحق للعادت والأعراف، ثم ستعكس المحكمة العليا الرأي العام الأمريكي وتمنح التمييز العنصري ضمانتها القانونية بإتخاذها قراراً يقضي ببقاء السود والبيض «منعزلين، لكن متساويين».

هكذا غدت الممارسة الإجتماعية قاعدة معيارية، والحق الذي تفرضه يناقض الحق الطبيعي الذي استلهمه الأجداد المؤسسون، ويمد الدستور برفد غريب عن روحه. ومع ذلك تقبلته المؤسسات التشريعية والقضائية مدة خمسين عاماً، أي حتى يوم تحققت المحكمة العليا، أيضاً، في العام ١٩٥٤، وأيقنت أن السود والبيض لن يكونوا «متساويين» ماداموا «منفصلين»، فحرمت التمييز العنصري في التعليم الرسمي.

وأخيراً استرد القانون رسالته الحقوقية، بفضل تطور بطيء في الرأي العام «الأبيض» وبفضل نضال السود وكشف القناع عن التناقض بين مبدأين (انفصال ومساواة)، وكان قد خُيل لبعضهم أنهم قادرون على التوفيق بينهما. غير أن هذا القانون الذي أيده قسم من السكان، اصطدم بتعصب الآراء وبالممارسة الإجتماعية في أوساط لها شأنها، في الشمال والجنوب.

اتخذ النضال في وجه أشكال التمييز العنصري كلها، في القرن العشرين، تقوده قلة من الأمريكيين ما اتخذه الكفاح ضد الرق من انعطاف. فقد تبدل الهدف، وإن ظل الكفاح واحد. فما هو الدور الذي ينبغي للمجتمع أن يعطيه للحق؟ وفي كلتا الحالتين، كان ثمة أغلبية، موالية لأعراف رسخت، تسعى لمرواغة هذا الحق، بينما نجد قلة بيضاء وسوداء تجهد لإنقاذ الحلم الأمريكي بإعطاء الحق مكانه الرفيع ومرتبته الفائقة. أما من وجهة نظر إجتماعية، فقد ظل التمييز العنصري واقعاً له حجمه الكبير الذي يعبّر عن عقلية معينة ويكرسها ويسبغ عليها قيمة المثل والقدوة. وفي هذه المرحلة، التي تتفوق فيها الممارسة على الحق، أن يكون المرء ضد التمييز العنصري، مثلما كان لقرن خلا ضد الرق، فهذا يعني أنه لاأمريكي. وفي الحالين كليهما، ثمة أمر يتخطى العنصرية، وهو أن تحمل وجود الرق أو التمييز العنصري يعني التضحية بمثل الثورة الأعلى، ويعني التخلي عن مبرر وجود مجتمع وربط الحق بنظرات وآراء غريبة عنه.

تطور بطيء

وعى أعداء الرق (ودعاة إلغائه) كل ذلك، وعياً تاماً، وهذا ما جعل كفاحهم الشاق مثلاً يُحتذى ففي العام ١٨٣٢، أي بعد مرور عام على تأسيس جريدة «المحرر»، دعا وليام غاريسون إلى عقد إجتماع في بوسطن غرضه تأليف جمعية لمناوأة العبودية، فلم يلب دعوته سوى خمسة عشر شخصاً ورفضها ثلاثة محامين، في أول الأمر وكانوا قد تشربوا «بالنظرية التدريجية» السائدة آنذاك، فهم لا يتقبلون فكرة تحرير فوري أو «عاجل». لكن مثل الثورة، والذين تنكروا له وأهملوه كثيرون، لم يمت برغم ذلك، إذ ما لبث أن تأسست «جمعية إنكلترا الجديدة المعادية الرق» وقد بلغ نشاطها وفاعليتها، وهي تجابه شر الصعوبات وأشدها، ما جعلها تضم في بضع سنوات، ألفي فرع لها، ينضوي تحت لوائها مئتان وخمسون ألف عضو. وهذا قليل في بلد كان عدد سكانه آنذاك عشرين مليوناً من البيض، وعدد العبيد فيه أربعة ملايين، إلا أنه كثير في مجتمع، أعلى السلطات فيه وأصحاب السلطات يبررون العبودية جهراً أو سراً. وبلغت في العام ١٨٣٧ شدة فاعلية دعاة إلغائها ونشاطهم ما أكره الرئيس السابق جون ك. ادامز أن يلاحظ وهو يرد على سؤال محرج كان يؤثر تلافيه، قائلاً «في دائرتي الانتخابية وفي ولايتي، يتشنج الرأي العام، بين أنصار الرق ودعاة إلغائه، وكلما خطوت خطوة مشيت على حافة الهاوية».

وفي الواقع، استطاع دعاة الإلغاء بنضالهم أن يجعلوا من الرق مدار جدل كبير، وقد أسسوا في العام ١٨٤٤، «حزب الحرية» برغم معارضة وليام غاريسون الذي خشي ما ينطوي عليه ذلك من مخاطر. كانت المبادرة مؤسفة، إذ أن الحزب المذكور لم ينل من مجموع مليوني صوت ونصف المليون اشتركت في انتخابات الرئاسة، سوى ٦٥٠٠٠ صوت، أي ما يكفي فقط للدلالة على ندرة الناخبين الذين يرون في العبودية مشكلة كبرى، وما يكفي أيضاً لتمكين أشد المرشحين محافظة، الديمقراطي جمس ك بولك، من النصر. وبعد مرور ثماني سنوات، وبعد مضي شهرين على نشر كتاب «كوخ العم توم» الذي كان له صدى شعبي كبير، تمكن الديمقراطيون، في انتخابات عام ١٨٥٢، مع برنامجهم الانتحابي المؤيد للعبودية، من الفوز في جميع الولايات ما خلا أربع منها. ولم يقم بعد ذلك حزب ضد العبودية، ودعاة إلغائها ما زالوا بعيدين عن ربح المعركة.

كان ثمة مبرر للتشاؤم ولا سيما أن أشد طبقات السكان البيض فقراً، ما كانت تشعر البتة بتضامنها مع العبيد الذين هم أفقر الفقراء. وعلى سبيل المثال، كان المهاجرون الارلنديون يخشون منافسة السود، في سوق العمل، برغم ضآلة عدد هؤلاء السود القادمين إلى الشمال هرباً من

عبودية الجنوب. وقد استنكرت صحيفة «الأحرار» التي كان يصدرها الإرلنديون الكاثوليك، في نيويورك، وشجبت، برغم اسمها، الدعوة إلى إلغاء الرق واصفة إياها بالدعوة «المستوردة من إنكلترا» عدوهم اللدود كذلك وجهت النقابات التي كانت لا تزال ضعيفة في نيويورك في تلك الحقبة، اللوم إلى دعاة الإلغاء، آخذةً عليهم أنهم يحققون مآرب رجال الأعمال بإثارتهم سبباً للانقسام في أقوى الأحزاب إحساساً بالمطالب الشعبية. وعلى ذلك، ومادامت الأجور في الجنوب دونها في الشمال بـ ٢٥ إلى ٥٠ ٪، فقد توصل العمال رويداً رويداً إلى أن يدركوا أن توسعاً قد يحققه نظام الرق من شأنه أن يزيد الضغط الذي يحدثه وصول المهاجرين المستمر على أجورهم. تحقق هذا الوعي وئيداً، وكان لا بد من انتظار عام ١٨٤٥، لتقوم في نيويورك مظاهرة تضم خمسة وعشرين ألف عامل، وتدين العبودية. وشقت فكرة من الأفكار طريقها إلى الأذهان وهي أن الإجارة، في حالتها القائمة آنذاك، شكل من أشكال العبودية. ومن هنا انبثق الشعار «لتسقط العبودية التقليدية وعبودية التأجير معاً»، وفي ١٨٤٦، اتخذ مؤتمر اتحاد رجال الأعمال القرار التالي: «ينبغي أن يُقتلع الرق في الولايات المتحدة من جذوره، قبل أن يُتاح السبيل إلى إنجاز التحسينات التي تسعى إليها الطبقات العاملة».

حصل رد فعل شعبي آخر ومختلف بطبيعته عن السابق، حلَّ قضية الجنوب، وذلك عندما فتحت أقاليم الكنساس والنبراسكا أبوابها لنظام الرق، فهب مهاجرون ومن هم من أصل ألماني خاصة ومن الراغبين في التوطن في الغرب، إلى انتقاد هذا الإجراء بعنف، إذ من شأنه، كما قالوا أن «يؤفرق» وطنهم العتيد. غير أن هذه العنصرية لم تكن لصالح الرق حكماً، فالخوف من «التلوث» بالسود يحملهم على التمني، مقابل ذلك، بألا يمتد هذا التلوث جغرافياً... وفي هذه الرؤية سيقدم ألمع محامي العبودية على خطأ يحدد بداية أزمة لا مثيل لها، ونهاية عصر بكامله.

خط الحديد، والأسود والتمساح

تكرر ما سبق، وكان قبول أقاليم جديدة في الاتحاد، مرة أخرى، سبباً في الشقاق، فمنذ العام ١٨٢٠، نصت «تسوية الميسوري»، التي أدخلت هذه الولاية في الاتحاد ومقابل قبولها فيه، والموافقة على احتفاظها بالرقيق، على أن يُحرّم نظام الرق في شمال الخط ٣٦°٣٠. وكان عضو مجلس الشيوخ ستيفن أ. دوغلاس، من ولاية ايلينوي، يهتم شخصياً ببناء خط حديدي يمر عبر نبراسكا، شمال الخط الشهير. فإذا لم تعجل نبراسكا في الحصول على كيان ولاية، فالخط الحديدي

سيتوغل على مسافة أكبر في الجنوب ، كي يبقى داخل أرض الاتحاد ذاتها . ولدمج نبراسكا في الاتحاد بصفتها ولاية وإنقاذ خطها الحديدي بهذه الطريقة ، كان السناتور دوغلاس محتاجاً إلى دعم بعض أعضاء مجلس الشيوخ الجنوبيين المعادين لتحريم العبودية في شمال الخط ٣٦°٣٠َ . وعقد الاتفاق على عجل وهو تحديد ممر خط حديدي في مقابل « امتداد » العبودية .

هكذا غدت مهمة السناتور دوغلاس مبسطة بفضل « تسوية عام ١٨٥٠ » ، آخر تسوية تم الاتفاق عليها . وقد طُبقت على المكسيك ـ الجديدة وعلى اليوتاه وتركت لسكان الولايتين ، باسم سيادتهم ، سيادة الشعب ، حق الاختيار في أن يكونوا من مؤيدي العبودية أو رافضيها . ولم يكن الاقتراع ليدع مجالاً للشك ، فوراء ، هذا الرجوع الظاهر إلى الديمقراطية ، قدم الشمال تنازلاً جديداً للرق . وقد أصاب سكان الجنوب إذ رأوا في هذه البادرة علامة ضعف تحثهم على السعي وراء مزيد من الكسب . واستناداً إلى هذه السابقة ، أدخل السناتور دوغلاس في مشروع قانون بنوداً تخوّل النيبراسكا إبداء رأيها ، كما فعل سكان المكسيك الجديدة واليوتاه ، في مسألة الرق ، غير أن الفارق بين الحالتين كان كبيراً ، لأن الولايتين تقعان إلى جنوب الخط ٣٦°٣٠َ بينما النيبراسكا في الشمال ، حيث حُرّم نظام الرق بموجب « تسوية الميسوري » . وهكذا ينتهك اتفاق الميسوري إذا ما أقر الكونغرس مشروع دوغلاس .

غير أن الجنوبيين لم يكتفوا بذلك ، إذ أفهم السناتور ارشيالد دكسون (ولاية كنتوكي) زميله دوغلاس إن عليه السعي إلى إلغاء تسوية « الميسوري » عاجلاً ليتجرأ الملاكون على المغامرة بإقامة عبيدهم في ولاية النيبراسكا . وهكذا تحول مشروع القانون المذكور إلى هذا الإتجاه ، وقُسم الإقليم في آن واحد إلى ولايتين ، الكنساس والنيبراسكا . وكان التصويت على مشروع القانون بصيغته هذه ، في العام ١٨٥٤ ، ملغياً تحريم الرق في شمال الخط الذي أُختير عند الاتفاق على « تسوية الميسوري » .

وهكذا ، عندما امتد تطبيق التسوية إلى الشمال وشمله ، وعندما جعلوا من العبودية مسألة تُناط بسيادة كل من الولايات على حدة ، لا بالسيادة الاتحادية (الفدرالية) ، بقيام ولايتي الكنساس والنيبراسكا ، أتاح هذا القانون للعبودية سبيل امتدادها وشمولها أرض الوطن كله ، وانحنت السلطة (الفدرالية) الاتحادية لسلطان الولايات ، ولم يتم ذلك بمبادهة الجنوبيين فحسب ، بل بمبادرة عضو مجلس شيوخ هو من الشمال الأوسط . ولم يتم ذلك أيضاً لأسباب سياسية ، ولا نظراً إلى مبادئ ، بل لمصالح اقتصادية ، هي تحديد ممر خط حديدي ، وهكذا وجدت سابقة خطرة بعد تحرر العبيد . وهكذا ستستمر ولايات الجنوب تاريخياً في التذرع بمبدأ « سيادتها الشعبيــة » لتصوت خلافاً

للدستور، على قوانين تمييز عنصري سيبقى مفعولها سارياً مئة عام. ولم تكف ولايات الجنوب هذه عن مناهضة السيادة الاتحادية (الفدرالية) استناداً إلى حقوق الولايات، ولن يكون لحقوق الإنسان، بعد ذلك، تعريف واحد في الشمال والجنوب.

إن السناتور دوغلاس الذي لا يضيق ذرعاً برادع من خلق أو ضمير، وهو مهندس هذه «الثورة الحقيقية» الكبيرة، ينسج نسيج الموهوب البارع على منوال «السيادة الشعبية» في كل ولاية، ليخفي وراء حجج ديمقراطية مزعومة، انتهاك مبدأ أساسي، حين يجعل من الانتخاب العام أداة يكافح بها المساواة الديمقراطية بين السود والبيض.

ومشاعر دوغلاس الحقيقية تفتقر إلى الدقة، فهو الذي قال أن السكان سيقفون إلى جانب العبودية أو ضدها حسبما تكون هذه العبودية مربحة اقتصادياً أو غير مربحة، بسبب المناخ وطبيعة الأرض ونمط الزراعة. ثم يضيف قوله: «كل ذلك يعود إلى الدولار والقرش» وهو الذي يعلن أيضاً بكل قحة، وأمام ضحكات سامعيه العالية، قائلاً: «لو كان لي أن أختار بين الأسود والأبيض، لآثرت الأبيض دائماً وبين الأسود والتمساح، لفضلت الأسود».

ما كان لهذا الجدل أن يُحسم بالخطب وبالاقتراع والتصويت في الكونغرس. فالعمل يجري على الأرض، وسرعان ما غدا عنيفاً. والمستوطنون المقيمون في الكنساس والنبراسكا، يفضل معظمهم تجنب جوار السود، وبينهم دعاة إلغاء صادقو النية. وفي العام ١٨٥٥، لم يكن عدد سكان الكنساس يتجاوز ٨٥٠٠، وعدد العبيد منهم ٢٤٢، بينما كانت ولاية الميسوري المجاورة تملك ٥٠٠٠٠ عبد. وعندما كان على الكنساس أن تنتخب ممثلها في الكونغرس، اجتاز المئات من سكان الميسوري الحدود وحشوا صناديق الاقتراع حشواً، ومكنوا أحد أنصار نظام الرق من الفوز.

تكرر ذلك بعد مرور بضعة أشهر، عند انتخاب مجلس الكنساس التشريعي حينما ظهر أن ٤٩٠٨ من ٦٣١٠ بطاقة اقتراع، كانت مزورة، فممارسة الرق لم تكن تكترث بأبسط قواعد الديمقراطية. أما المجلس التشريعي المعين بتلك الطرق، فقد فرض على الكنساس قانون ولاية الميسوري، المدني والجنائي، إذ هكذا كانت لعبة سيادة الشعب، وأضاف إليه أيضاً فقرات خاصة بلغت كل الصرامة والشدة، ومنها، أن كل من ينكر حق امتلاك الرقيق أو يعترض عليه يُعد، في نظر القانون، عاصياً وكل من يعين عبداً على الفرار يعاقب بالإعدام.

وبينما كانت سلطة لا شرعية تفرض على الكنساس «شرعيتها» العبودية، قرر دعاة الإلغاء أن

ينتظموا على أسس وقواعد أخرى واستطاعوا، وهم يصلحون الأرض بما أمكنهم من السرعة، أن يضعوا دستورهم الخاص ويقيموا، في تلك الولاية الجديدة، حكومتهم الخاصة، فكان النزاع، بعد ذلك محتوماً لا مفر منه،... نزاع سيتمخض ويلد للبلاد بطلاً فذاً.

«غسل الجريمة بالدم»

كان لأنصار الرق في منطقة الميسوري ـــ الكنساس قوة مسلحة تسعى لفرض قوانين أصحابها، كما كان لهم زعيم، هو دافيد اتشيسون، عضو مجلس الشيوخ. أما خصومهم، فكانوا دونهم قوة وتنظيماً، ومن مستوطني الكنساس خمسة أولاد لجون براون (١٨٠٠ ـــ ١٨٥٩) عدو الاسترقاق. وفي شهر أيار من ١٨٥٦، كان جون براون قد عزم على الدفاع عن قرية اسمها لورانس هاجمها لصوص الحدود (Border Ruffians) يرافقه خمسة متطوعين لهذا العمل. إلا أنه وصل بعد فوات الأوان إلى القرية التي اجتاحها المهاجمون، فعمد، ليثأر منهم إلى توجيه جيشه الصغير إلى قرية يسري فيها نظام الرق وسكانها من أنصاره، تقع على نهر بوتاواتومي، حيث قتل خمسة من البيض، ورد اللصوص، وكان أن نشبت حرب عصابات حقيقية في الكنساس وامتدت.

عقلت الدهشة ألسنة الكثيرين، ففي الماضي، تمرد أرقاء وثاروا، أما الآن فثمة بيض أبوا أن يحتكر خصومهم العنف، فلجؤوا إلى السلاح ليكافحوا الرق. كما أن إحساساً آخر رافق هذا الذهول هو ازدياد شعبية جون براون وتجاوزها حدود الكنساس، فلقد كانت كل غارة من غاراته تجعل منه شخصية اسطورية.

لكن سرعان ما اتضح أن أسلوب النضال هذا ليس كافياً، وأن على جون براون أن يقوم بتوجيه ضربة كبيرة، إذا ما أراد سبيلاً إلى وسائل اشتداد القتال واحتدامه. فقام، في تشرين الأول من العام ١٨٥٩، يرافقه ستة عشر من البيض وخمسة من السود بالهجوم على هاربرز فيرري، في ولاية فرجينيا. وفي الذهول المخيم على الناس استطاع الاستيلاء على المدينة، وفي الأخص على دار صناعة أسلحتها وأخذ رهائن من السكان. غير أن السود، خلافاً لما توقعه جون براون، لم يهبوا إلى الثورة ليفوزوا بحريتهم. واقترنت هذه الخيبة بخيبة أخرى، وهي أن الحكومة المركزية (الفدرالية)، التي لم تقم بأي رد فعل على لصوص الحدود، عزمت على استرداد دار صناعة الأسلحة لأنها من الأملاك الفدرالية (الاتحادية).

قام الحرس الوطني في ولاية فرجينيا والقوات الفدرالية بهجوم معاكس، يقودهم الكولونيل روبرت إي. لي. وكان هذا الجيش الصغير من الممتهنين قادراً على استغلال الأخطاء التعبوية الصادرة عن حفنة من الهواة، مهما كان عنادهم وتصميمهم، وهكذا أُسر جون براون ورفاقه، وقُتل عشرة آخرون وتمكنت قلة من الهرب. وقد صدر عن جون براون كلام نبوءة، لم يقتنع بما ينم عليه من المآسي سوى القليل من الناس. فقد قال: «إن جرائم هذا البلد الآثم، لا يمكن أن تُغسل إلا بالدم». وقد اقترح عليه رفاقه تدبير هروبه، فأبى وحوكم وحُكم عليه بالإعدام شنقاً ونُفذ فيه الحكم. وقال فيه رالف والدو ايمرسون: «هذا القديس سيجعل للمشنقة مجداً كمجد الصليب».

ولج جون براون عالم الأساطير بعد شنقه. غير أن معاصريه لم يأخذوا بالنظرات والأفكار التي دافع عنها حتى حبل المشنقة، بل على النقيض، عمدت السلطة القضائية بدورها إلى إضفاء ضمانتها على التمييز العنصري، بعد مرور ثلاث سنوات على صدور قانون الكنساس، النبراسكا، الذي مهدت به السلطة التشريعية سبيل امتداد الرق إلى أرض الوطن الأمريكي كلها.

الأسود ليس مواطناً

كان على المحكمة العليا أن تنظر في دعوى دريد سكوت، العبد الذي ساقه سيده إلى أرض حرة، ثم أراد أن يعيده إلى ولاية الميسوري، فقررت العام ١٨٥٧ أن السود لا يحق لهم الطموح إلى صفة المواطن. ثم «أوضح» رئيس المحكمة العليا أن الزنوج، عند وضع الدستور والموافقة عليه، كانوا يُعدون كائنات من مرتبة دنيا تنحدر إلى مستوى ليس لهم فيه أي حق يلزم الأبيض باحترامه، ثم أضاف أن السود ليسوا معنيين بإعلان الاستقلال الذي أقر مبدأ المساواة بين الناس جميعاً، وهو تأويل صحيح، تاريخياً، لأن الفقرة التي اختص فيه ذكر الرق، قد اُنتزعت من النص الذي أعده جيفرسون. وفي الواقع، لحظ رئيس المحكمة العليا أن الأسود لم يُذكر له أي وضع في الدستور. والمهارات الكاذبة، التي أتاحت، عند وضع الدستور، التهرب من القضية خشية ازعاج ولايات الجنوب، تخوّل اليوم أعلى محكمة قضائية توطيد النظريات الموالية للعبودية. فالعبد دريد سكوت ليس إذاً مواطناً في أي ولاية من الاتحاد أي ليس مواطناً من مواطني الولايات المتحدة، وليس له في الواقع أي حق في اللجوء إلى محكمة فدرالية.

إن القاضي روبرت ب تيني، رئيس المحكمة العليا، يذكر متلطفاً أن على المحكمة العليا التقيد بأحكام الدستور تقيداً دقيقاً، فهو الذي يضمن للمواطنين حقوقهم في الملكية، والعبيد هم أموال

ممتلكة، والسلطة التشريعية لا تستطيع إذاً تحظير الرق في أي منطقة ولا ولاية من الولايات المتحدة، وإلا كان ذلك انتهاكاً لحرمة الدستور فـ «تسوية الميسوري» إذاً، لاغية ولا مفعول شرعي لها، وهكذا يثبت قرار المحكمة العليا أن تراب الوطن كله ممهد أمام الاسترقاق.

وقانون الكنساس ــ والنيبراسكا، وقرار الحكم على دريد سكوت، إذ يمنحان ممارسة الرق حق الاستيطان، لا يتخذان موقفاً في التاريخ شاذاً، ومضمونهما ما فتئ يلازم المخارج والأعذار الواهية التي تزرع تطور المجتمع الأمريكي وتعيقه. فابتداء من شطب الفقرة من إعلان الاستقلال التي يدين فيها جيفرسون العبودية، وخلال ثمانين عاماً، ورويداً رويداً، ومن التسويات والمصالحات إلى عمليات الإفساد والتلويث، ما فتئ نوع من التنضيج المتئد يعرض على الملأ، بتعابير كاملة الوضوح، نظريةً عبوديةً رأت أغلبية أن من الحذر أو الحذق أن تغمض عيونها عنها. وهذا التطور الذي لا يُقهر يتبدى في جلاء يثير النفور إلى حد جعل القلة الداعية إلى إلغاء الرق مدينة له بأنصار جدد زادوا في وزنها السياسي. إلا أن أغلبية واسعة، في الشمال والجنوب على السواء، ماانفكت تجهل أو تتجاهل المشكلة وهمومها وتعالجها بالروغان والزيغان.

استمرت، مع، ذلك، المفاهيم السائدة في ترسخها. ووافق الكونغرس على قانون أقسى وأشد وطأة على العبيد الآبقين وعلى من يمد لهم يد العون. (قانون العبد الهارب: Fugitive Slave Law). وكانت الريح مواتية للعبوديين وقد ازداد الوضع الإجتماعي توتراً، وحدثت فتن هنا وهناك وكذلك أعمال تمرد. وتناثرت وحدة العمل التي صنعها الرئيس أندرو جاكسون، بين العمال والفلاحين، كالريش في مهب الريح والسبب الجوهري أن الجنوب، ممارس العبودية كان يسيطر عليها. وأعاد تكوينها فرانكلين روزفلت في زمن «العهد الجديد»، إلا أنها تفتتت لأنها ستتخذ شأناً خطيراً في الجنوب، معقل التمييز العنصري.

«في أوائل العام ١٨٥٤، قامت مجموعة من الأحرار أو الديمقراطيين والـ: «Free-Soilers»[١٦] بعقد إجتماع لتأسيس حزب جديد يناهض اتساع نظام الرق، إذا ما سرى مفعول قانون الكنساس النيبراسكا، وبعد ثلاثة أشهر إجتمع أعضاء الكونغرس المناوئون للعبودية لإتخاذ القرار ذاته. وفي ٦ تموز إجتمعوا في جاكسون، من ولاية الميتشيغان، واختاروا لحزبهم اسم «الجمهوري» تخليداً لذكرى التنظيم الذي كان يقوده جيفرسون، ورشحوا لانتخابات عام ١٨٥٦

(١٦) أنصار «الأرض الحرة»، ومن خصوم الرق.

الرئاسية تشارلس فريمونت الذي زودهم اسمه بشعار جميل هو «أرض حرة، زراعة حرة، فريمونت» ولكنه لم يحصل إلا على عدد صغير من الأصوات.

كان هناك رجل لم ينضم إلى الحزب المذكور، وقد أقدم على التصدي لأعمق مشكلة من مشاكل المجتمع الأمريكي وأكبرها شأناً. وكان هذا الرجل يؤثر البقاء في مواقع الأحرار التقليدية، في الوقوف على الحياد، على أنه هو الذي وقع بعد تسع سنوات إعلان التحرير الذي يُعيد للرقيق حريتهم. إنه ابراهام لنكولن، وقد كان، كالكثيرين من مواطنيه، لا يتخذ موقفاً صريحاً من الرق ولا معتقداً راسخاً به، وهو الذي سيقوم بدور حاسم، قياماً متأرجحاً بين القوى المتفاوتة والالتزامات التي تجذبه، إذ تشده، من جهة، مبادئ مبهمة ما سُبر غورها قط سبراً جدياً، ومن جهة ثانية، ذاك النوع من الاعتياد على ممارسة العبودية التاريخية الطويلة، التي كان أقرب إلى النفور منها.

إن مواقف ابراهام لنكولن المترددة التي قد تترك انطباعاً عن فقد التوازن، جديرة بالفحص والتمحيص، وذلك لأنها تسم مرحلة حاسمة (حرب الانفصال وإلغاء الرق)، من جهة، ومن جهة أخرى، لأن ابراهام لنكولن أورث الأجيال هذا التردد، فهي من بعده وحتى القرن العشرين مازالت تتخذ موقفاً متردداً من التمييز العنصري الذي هو بدوره أرث مسموم، من عهد العبودية.

غموض لنكولن وازدواجيته

كتب ابراهام لنكولن (١٨٠٩ ــ ١٨٦٥) عام ١٨٦٠، بينما كان يعد لانتخابه لرئاسة الولايات المتحدة، قصة حياته التي يذكر فيها نصاً كان قد وقعه في مطلع حياته السياسية، عندما كان في السن الثانية والعشرين. وهو نص يحتج فيه على القرارات التي اتخذها الكونغرس في إدانة الدعوة إلى إلغاء الرق ويصرح فيه ابراهام لنكولن بأن نظام الرق يقوم في آن واحد على ظلم وعلى سياسة ضالة، إلا أنه يرى أن الدعوة إلى إلغائه من شأنها أن تؤدي إلى تفاقم هذا الشر، ثم يضيف أن الدستور لا يخوّل الكونغرس حق النظر في الرق المطبق في بعض الولايات، ولا يحق له أن يحرّمه إلا في ولاية كولومبيا، حيث العاصمة، وحيث تخضع الادارة للكونغرس. وهكذا يوجه ابراهام لنكولن إلى العبودية إدانة خلقية مجردة، مؤكداً احترامه لحق الولايات الجنوبية الدستوري بممارستها. ثم كتب عام ١٨٦٠ يقول إن هذا النص الذي انقضى عليه ثلاثة وعشرون عاماً يحدد بإيجاز موقفه من مسألة «الرق». وهكذا أيضاً يرى لنكولن، غداة حرب الانفصال أن العبودية مُدانة خلقياً، لكن الدستور لا يخوّل الكونغرس إلغاءها.

العام الذي وقع فيه لنكولن هذا النص (١٨٣٧)، شهد جمهوراً هائجاً في ولاية ايلينوي (ولاية لنكولن)، يقدم على قتل الكاهن ايلجاه ب لوفجوى، لأنه شجب شنق أسود من ولاية الميسوري، وعندما خاطب لنكلولن طلاب المدارس الثانوية في سبرنغفيلد (عاصمة ولاية ايلينوي وعدد سكانها ٢٥٠٠)، اكتفى بالإحتجاج على أعمال العنف الشعبية، وعلى ما سماه «بقانون الغوغاء». وقال: «حيال كل مسألة تُطرح كمسألة الدعوة إلى إلغاء العبودية، مثلاً، ثمة موقفان لا بد من أن يكون أحدهما صحيحاً، وهما: إما أن تكون القضية عادلة بذاتها، فهي جديرة إذن بدعم القانون والمواطنين الصالحين جميعاً، وإما أن تكون غير عادلة فينبغي إذن أن تمنعها قوانين شرعية. أما «قانون الرعاع» فلا ضرورة لتدخله، ولا مبرر له أو عذر». إن شجب لنكولن للعنف الشعبي، هذا الشجب الحاذق، يُتيح له تجنب قول كلمته في مقتل القس.

على أن لنكولن ليس جامد الحس في مسألة الرق، وهو عندما قدم واشنطن للمرة الأولى (وعدد سكانها آنذاك ٤٠٠٠٠ بينهم ٨٠٠٠ زنجي حر و ٢٠٠٠ من العبيد)، ليحتل مقعده في الكونغرس بدا متأثراً بالمشهد الذي رآه عن كثب من الكابتول: فقد شاهد، كما قال، «أنواعاً من حظائر الرقيق تُجمع فيها قطعان من الزنوج، تجمع قطعان الخيل بعينه».

وقف لنكولن عام ١٨٥٤، بمناسبة معرض الولاية في سبرنغفيلد، من قانون الكنساس ـ والنبراسكا موقفاً صريح للعداء إذ قال: «إنني أكرهه لما في العبودية ذاتها من ظلم شنيع، أكرهه لأنه يحرم مثلنا الجمهوري من التأثير الصحيح الذي ينبغي أن يحدثه في العالم، ... ولأنه يُتيح لأعداء المؤسسات الحرة أن ينعتونا بحق، بالمنافقين، ... ولأنه يدفع أصدقاء الحرية الحقيقيين إلى الشك في إخلاصنا، ولا سيما لأنه يحمل الكثير منا والصالحين حقاً، على الدخول في حرب صريحة على مبادئ حرية المواطن الأساسية، فينتقدون إعلان الاستقلال ويؤكدون أن لا وجود لمبدأ عمل صحيح إلا مبدأ المصلحة الأنانية الشخصية».

هذا الموقف يبدو أكثر وضوحاً مما هو في الحقيقة، ففي الواقع، إن ما يدخل في الموضوع مع قانون الكنساس ـ النبراسكا، وما يشجبه لنكولن ويدينه بقوة وثبات، ليس هو مبدأ العبودية ذاته، بل اتساعها وامتدادها إلى شمال الخط ٣٦°٣٠، وهو يوضح قائلاً إن سكان الجنوب، وهم الآن كما سنكون عليه نحن في حالتهم، ثم يضيف: «أظن أنني لا أبتغي إبقاء أحد في حالة الرق، إلا أن المشكل لا يبلغ من الوضوح ما يدفعني إلى إدانة صانعيه.. ويبدو لي أن اتباع طريقة في

التحرير تدريجية أمر ممكن، لكنني لن أبادر إلى الحكم على أخوتنا الجنوبيين لتأخرهم في هذا المضمار. »

هكذا يحترس لنكولن من انتقاد سكان الجنوب، ويحاول أن يقترح صيغة « التحرير التدريجي » فهل يكون منخدعاً بأقواله ذاتها؟ وهو يلح، تعويضاً عن ذلك على التوازن النيابي الذي ينبغي المحافظة عليه بين الجنوب والشمال، إذ من أجل تحديد عدد الممثلين في الكونغرس، بنسبة عدد سكان كل ولاية، فالمفترض أن خمسة عبيد يعادلون ثلاثة بيض، وهكذا يكون امتداد العبودية الذي أقره قانون الكنساس ــ النبراسكا على حساب سكان الشمال البيض.

ثم يقف لنكولن متردداً عندما يقول أن هذا الامتداد يتحقق بمقتضى سيادة الشعب في كل ولاية على حدة، وهي عقيدة « صحيحة كل الصحة وخالدة »، لكنه يخالف تطبيقها في هذا الحالة بعينها. إذ كما يقول أيضاً، هي أن نعرف ما إذا كان الأسود كائناً بشرياً أمْ لا: « فإذا لم يكن بشراً، فيستطيع إذاً من هو بشر أن يعامله كما يروق له، بمقضتى السيادة الشعبية، أما إذا كان الأسود من البشر، أفلا يكون الحؤول بينه وبين حكم نفسه، تهديماً للسيادة الشعبية؟.. وعندما يحكم الأبيض نفسه، فهنا تتحقق السيادة الشعبية أما عندما يحكم إنسان آخر، فهذا ليس من السيادة الشعبية، ... إنه الاستبداد »

هل يكون الأسود بشراً، وفي مستوى بشرية الأبيض ذاتها؟.. إن لنكولن يقتصر على الايماء بطرح هذا السؤال ثم يمحض الأمريكيين نصيحة تبدو له مُفحمة حين يقول: « تضامنوا ومن كان على حق، تضامنوا وإياه مادام على صواب، وانفصلوا عنه إذا ما حاد عن الصواب. » حكمة قد تبدو جد غامضة، إلا أنها تُلقي ضوءاً عجيباً في فكر لنكولن السياسي، عندما يدعمها بالمثل التالي:

« تضامنوا ودعاة الرق لتوطيد « تسوية الميسوري » وانتصبوا في وجوههم إذا ما حاولوا نقض قانون العبيد الآبقين. في هذه الحال ستكونون إلى جانب سكان الجنوب الذين يودون فصم الاتحاد؟ وعندئذٍ ستكونون أيضاً على صواب. وفي الحالتين أنتم على صواب، وفي كليهما أنتم تتخذون موقفاً وسطاً، وتحافظون على توازن السفينة. وفي كلتيهما ستكونون قوميين في الأقل.. أما العدول عن موقف كهذا بذريعة أنكم ستكونون من هذه الجماعة أو تلك. فهو يعني أنكم دون « الويغى

(Whig ، عضو حزب تأسس في ١٨٣٤ لمقاومة الحزب الديمقراطي) وأنكم دون الرجل ، ودون الأمريكي . » .

هكذا طُرحت المعضلة أخيراً ، بتعابير سياسية : فإذا كان لنكولن ضد الرق خلقياً ، أي كما كان واشنطن ، فهو سياسياً ، يختار حلاً هو ، بعد حلول كثيرة ، حل أعرج ، حين يوصي باتخاذ موقفين متناقضين ، حسبما يكون الأمر متعلقاً « باتمام التسوية » أو « بمناهضة قانون العبيد الآبقين » . غير أن الأمر ، في كلا الحالتين ، يتطلب معارضة قانونين حظيا بموافقة الكونغرس ، أولهما يضع القانون في خدمة امتداد الرق إلى الشمال ، بينما الثاني ، الذي يعاقب شركاء العبيد الفارين ، يضع القانون في خدمة المحافظة على استمرار الرق في الجنوب ، معيداً الآبقين إلى سادتهم . والأول ، في نظر لنكولن خطر على الوحدة الوطنية ، لأن الشمال ، إذا لم يكن مستعداً لمقاومة العبودية في الجنوب ، فهو بالأحرى يرفض وجودها عنده ودخولها إليه . القانون الثاني ، بعكس الأول ، يدعم الوحدة الوطنية بإسكانه ، جنباً إلى جنب ، جنوبياً يؤيد وجود الرق ، وشمالياً يقبل أن يعيد إلى الجنوب العبيد الآبقين . ولنكولن يرى أن المحافظة على الوحدة الوطنية تتقدم على كل شأن آخر . أما غلطته فهي اعتقاده أن الجنوب قد يقبل العودة إلى « تسوية الميسوري » التي تقسم البلد إلى قسمين . أما الموقف الوسط بين أنصار العبودية وأخصامها الذي يدعو إليه فهو بكل بساطة ، من المحال الثبات فيه .

العرق الأبيض هو المتفوق

إن لنكولن لا يدرك صعوبة الموقف المذكور وهو يغدق إمارات الفهم تجاه الجنوب بلا جدوى وقد كتب إلى صديقه الشخصي « جوشوا سبيد » من كينتوكي يقول انه وإن سلم نظرياً بأن الرق وضع جائر ، إلا أنه يؤثر ، كرجل من الجنوب ، أن يرى الاتحاد ينفصم على أن يتخلى عن حقه المشروع في امتلاك العبيد ، ولا سيما وأن الشمال الذي ليس له أن يتدخل في هذه المشكلة ، هو الذي يطالبه بهذا التخلي . ولكن من يطلب منه التخلي عن هذا الحق؟ ويجيب لنكولن عن هذا السؤال وهو محرر العبيد العتيد بقوله : « ليس أنا » .

انفصل لنكولن عام ١٨٥٦ عن الويغيين « Whig » لينضم إلى الحزب الجمهوري بعد مضي عامين على تأسيسه ، وقد ألقى في سبرنغفيلد (٢٦ حزيران ١٨٥٧) خطاباً هو أكثر دلالة أيضاً على ازدواجية موقفه الخُلقي واختياراته السياسية وفيه يقول : « إن المحكمة العليا قد اتخذت قراراً خاطئاً برفضها صفة المواطنة للأسود دريد سكوت ، إنما ينبغي الانصياع لهذا القرار » . أفلا يضحي

هكذا لنكولن بالحق الطبيعي الذي طالب به الآباء المؤسسون من أجل قرار قضائي؟ لا ... وبهذه المناسبة سيعمد لنكولن إلى رسم حدود الأخلاق التي يقرر باسمها المحافظة على وجود الرق في الجنوب ويرفض من الأساس امتداده إلى الشمال.

وبينما كان الجمهوريون يجدون في السعي إلى حمل المحكمة العليا على إعادة النظر في موقفها من دعوى دريد سكوت (وكيف يستطيعون سبيلاً إلى ذلك حيال الفصل بين السلطات الثلاث؟)، كان لنكولن (يجهد في الدفاع عن تفسيره هاتين الوثيقتين الازدواجيتين، وثيقتي إعلان الاستقلال والدستور. وهو يقول هنا: ان الآباء المؤسسين لم يسمعوا شيئاً عن تأكيده هو «بدهياً ضد الحقيقة» في الزعم أن الناس جميعاً، بيضاً وسوداً، سواسية في كل الأحوال. ويمضي في شرحه قائلاً: «كان الأجداد المؤسسون يبغون أن يقيموا لمجتمع حر قاعدة يألفها ويجلها أعضاؤه جميعاً، قاعدة تظل الأبصار شاخصة إليها ويستمر العمل من أجلها، ويستمر الاقتراب منها برغم عدم بلوغها كاملة، وهكذا يمتد ويتعمق تأثيرها باستمرار وتزداد سعادة الحياة وقيمتها في نظرنا نحن البشر من جميع الألوان وفي كل مكان.».

هكذا لم يكن مبدأ المساواة يُطبق برمته على السود في نظر لنكولن، إلا أنه لم يُمنع عنهم منعاً باتاً، بل سيمتد إليهم ويصل رويداً رويداً. إنها نظرية التدرج دائماً. أي عندما يصبح السود قادرين على مساواة البيض وجديرين بها، يستطيع البيض منحهم الحرية.. هكذا يلتقي لنكولن فكر جون كالهون، كما سيدل على ذلك ويزيده وضوحاً عمله اللاحق.

أما عضو مجلس الشيوخ (السناتور دوغلاس الصانع اللامع لقانون الكنساس ـ النيبراسكا) فهو يحذّر، على ذلك، من أفكار الجمهوريين مهما بلغت من الاعتدال، وهو الذي أبرز إلى حيز الوجود الرعب الثنائي الذي لا يزال يشهره سلاحاً حتى اليوم الناطقون باسم التمييز العنصري، وهو أن أعداءهم إذا ما أرادوا مساواة تامة بين الأجناس والعروق فإن هذه المساواة لا يمكن أن تؤولَ بهم إلا إلى التزاوج بين الأجناس والعنصريات المختلفة كما يقول دوغلاس أيضاً. لكن ابراهام لنكولن يشجب بعنف شديد هذا المنطق المشوه ويثور على هذا التصوير الكاريكاتوري لموقفه: فهو لا يقبل بأمة سوداء زوجة له لأنه يرفض استمرارها في عبوديتها. وهو يجيب قائلاً: «إنها بلا شكل ليست نداً لي من بعض الوجوه، لكنها تساويني وتساوي الآخرين جميعاً بحقها الطبيعي في أن تأكل الخبز الذي تربحه بعرق جبينها، دون أن تستأذن أحداً بذلك». فليأكل السود إذاً حتى يشبعوا.

وعندما أعلن عضو مجلس الشيوخ دوغلاس، أمام لنكولن وقبالته، في الكونغرس، أن الحكومة «قد أقامها البيض، وأنها قامت من أجلهم ومن أجل أن تكون ادارتها لهم»، رد عليه لنكولن قائلاً انه انتهى إلى الاعتقاد «بأن هذه الحكومة لا تستطيع الاستمرار في البقاء وهي نصف أمة ونصف حرة». ودعا مواطنيه إلى أن ينسوا في وقتهم هذا، الخلافات العنصرية. غير أن هذه الخلافات والمناوشات العنصرية قائمة وملحة ومسيطرة، بوجودها كله، بفضل نشاط دعاة إلغاء الرق وعملهم المثابر على تصميمه. وهنا سيسعى لنكولن إلى تبرير موقفه، وهو إذ يفعل ذلك، يعطي تحديده وتعريفه للتفاوت بين السود والبيض، مقيماً هكذا عقيدة التمييز العنصري التي ستبقى بعد تحرير العبيد إذ يقول:

«أنا لست، وما كنت قط، من مؤيدي الوصول، بأي صورة كانت إلى المساواة بين العرقين الأبيض والأسود، أنا لست وما كنت قط، من القائلين بأن نجعل السود ناخبين أو محلفين، أو أن يُتاح لهم شغل الوظائف العامة، أو الزواج بالبيض، وسأقول أن ثمة فرقاً طبيعياً بين السود والبيض يحول دون حياتهم معاً على قدم المساواة السياسية والإجتماعية. ومادامو لا يستطيعون سبيلاً إلى العيش كذلك فليبقوا معاً، البيض في وضع متفوق، والسود في وضع أدنى. وأنا، بقدر أي آخر، أقول أن المكانة العليا (المتفوقة) ينبغي أن تكون للعرق الأبيض».

بعد مرور قرن، لم يختلف كلام الفئات العنصرية وأنصار التمييز العنصري عن كلام لنكولن. ومما لا شك فيه أن لا بد من إعطاء اللغة السياسية والانتخابية، نصيبها من إعلان الإيمان هذا. ولكن بالإضافة إلى أنه يعبّر في الأصل عن قناعة خاصة وداخلية، فصيغته تصلح لتهدئة المترددين واجتذابهم. وقد اختلطت مسألتان معاً، فمن جهة العنصرية التي تقول بتفوق العرق الأبيض على العرق الأسود. والرق من جهة ثانية، وهو يخوّل ذاته استناداً إلى هذا التفوق استعباد العرق الأسود. ولنكولن يدين الرق، لكنه لا يرفض فرضية التفاوت العنصري التي يقوم عليها. وعندما سيُلغى هذا سيتمكن أنصار التمييز العنصري من تبرير موقفهم بالتلويح بتعاليم المحرر الكبير الثقافية والفكرية.

ثم إن لنكولن يبدي الكثير من الحذر حيال العبودية ويقول في خطاب له ألقاه في التون: «إذا كان بيننا رجل واحد لا يرى أن نظام الرق شر في كل وجه من وجوهه، فعليه أن لا يكون معنا، وإذا كان بيننا رجل يبلغ من قلة الصبر ما يحول دون إدراكه صعوبة التخلص من العبودية فجأة وتخلصاً مرضياً، مهملاً من هذه الوجهة، الالتزامات الدستورية، فلا مكان له بيننا.».

هذا التلميح بالالتزامات أو القيود الدستورية يقود لنكولن ويعيده إلى المعتقدات التي عبر منها وهو في الثامنة والعشرين من عمره، فالدستور، لا يمنح الكونغرس حق إلغاء الرق لأنه تملص من قضية السود (في نظر لنكولن)، مع أنه يؤكد المساواة بين الناس جميعاً. والسود ليسوا بشراً، كغيرهم ويجب أن يوضعوا في مكانة أو مرتبة دنيا. وهكذا عندما تجري معركة إلغاء الرق على أرض سيئة كهذه فلا بد لها من أن تصل، بعد نجاحها، إلى مظالم أخرى وميادين أخرى من النزاع على دونية العرق الأسود المزعومة.

«الحكومة لن تهاجمكم»

لئن كان الزج في المعركة سيئاً من حيث العقيدة، فهو أيضاً كذلك من وجهة نظر انتخابية واحدة وبسيطة. فعندما انعقد «المؤتمر» الجمهوري في العام ١٨٦٠ في شيكاغو (وعدد سكانها آنذاك ١١٠٠٠٠، يقابهم ١٦٠٠٠ عام ١٨٤٧)، لاختيار مرشح الجمهوريين، كان على لنكولن أن يجابه منافساً خطراً هو سيوارد. وكان أصدقاء لنكولن قد طبعوا بطاقات دخول مزورة وزعوها على أنصارهم كي يقصوا المصفقين لسيوارد وأنصاره. وعندما كانت نتيجة الاقتراع ٥ر٢٣١، للنكولن، بينما ينبغي ٢٣٣ للحصول على تأييد الحزب، جرت مساومة انتهت بانتقال ٤ أصوات من ولاية الاوهايو إليه.

في يوم الانتخابات تغلب لنكولن، المرشح الذي أحسن حزبه اختياره، بزيادة ٥٠٠٠٠٠ صوتاً على خصمه الأكبر، عضو مجلس الشيوخ، دوغلاس، غير أن وجود مرشحين آخرين لم يدع له سوى ٤٠٪ من مجموع المقترعين.

لنكولن	١٨٦٦٤٥٢
دوغلاس	١٣٧٦٩٥٧
بركنرايج	٨٤٩٧٨١
بل	٥٨٨٨٧٩

عندما إجتمع الكونغرس في مطلع كانون الأول ١٨٦٠، أي قبل تسلم لنكولن مهامه الرئاسية بعدة أسابيع، أكد الرئيس السابق (بوكانان) الباقي على مودة أصدقائه الجنوبيين، خشيته من إقدامهم على الانفصال، أكد في رسالته السنوية، أنه لا يحق لولاية من الولايات الخروج من الاتحاد. أما إذا ما حدث ذلك، فالحكومة الاتحادية لن تخضعها عنوة. خطاب أرعن لأنه يدع

الانفصال بلا عقاب، وليس من الشرف بشيء، لأن رئيساً انتهت ولايته، يحاول فيه إكراه خلفه الذي تم انتخابه رئيساً.

تسارعت الأحداث. وأعلنت ولاية كارولينا الجنوبية الانفصال في ٢٠ كانون الأول قبل تنصيب لنكولن رئيساً (وبعد فوزه)، وسرعان ما تلتها المسيسبي، ثم فلوريدا وألباما وجورجيا ولويزيانا. وعندما انفصل التكساس عن الاتحاد، في أول شباط ١٨٦١، اندلع العصيان في ولايات الخليج، واستولى الانفصاليون على القلاع التابعة للحكومة الاتحادية في الجنوب، وكان نصير إلغاء الرق، جون براون، قبل ذلك بسنين، هو الذي اقتحم مع حفنة من رفاقه معمل الذخيرة التابع لحكومة الاتحاد، في هاربيرز فيرري، وفي الجنوب أيضاً، وعوقب على ذلك بالشنق... أما اختبار القوة فهو الآن ذو اتساع آخر ومختلف.

قال لنكولن، في خطابه الافتتاحي (٤ آذار ١٨٦١) مؤكداً: «أنا لا أنوي إطلاقاً، وبطريقة مباشرة أو غير مباشرة، أن أتدخل (أو أعيد النظر) في وجود الرق في الجنوب، وأعتقد أنني لا أملك أي حق مشروع في الإقدام على ذلك، ولا أي ميل إليه». والأكثر من ذلك أن لنكولن، عندما صوت الكونغرس، قبل تأجيل جلساته، على التعديل ١٣ في الدستور الذي يجعل الجنوب في منأى عن كل تدخل من قبل حكومة الاتحاد ضد وجود الرق، عُدّل في البرهة الأخيرة نص خطابه، ليعِد بتأييد هذا التعديل، الذي لم يحصل في النهاية على موافقة الكونغرس. وإذا كانت الضمانة التي يقدمها مشروع التعديل هذا، موجودة في الدستور، فقد قال لنكولن ان ليس له «أي اعتراض على جعلها واضحة صريحة، ونهائية لا رجوع فيها».

بقي أمر قائم هو أن الانفصاليين استولوا على قلاع اتحادية (فدرالية) في الجنوب. وأبدى لنكولن في هذا الأمر حزماً هادئاً وقال: «إن السلطة التي أؤتمنت عليها، ستعمل لتبقي الأملاك والأمكنة التابعة للحكومة كما هي، أملاكها، وأمكنتها، ولتحصيل الرسوم والضرائب... إنما بعد القيام بكل ما هو ضروري لبلوغ هذا الهدف، لن يكون احتلال ولن يكون استخدام القوة ضد الناس أو بينهم أو ضد أي كان... وبين أيديكم، يا مواطني المستائين، لا يدي أنا، قضية الحرب الأهلية، القضية الأساسية، الحكومة لن تهاجمكم وأنتم تستطيعون تفادي النزاع، إلا إذا كنتم، أنتم أنفسكم، المعتدين.».

كان الشمال الصناعي، قبالة الجنوب الزراعي بستة ملايينه من البيض وثلاثة ملايين ونصف

من العبيد، يضم ٢٠ مليوناً من الرعايا الأحرار، بينما لا يتجاوز عدد قوات جيشه النظامي ستة عشر ألف مسلح، يقوم معظمهم على حراسة حدود الغرب وحمايتها من الهنود، ووسائط كهذه لا تكفي لتوطيد السلطة الفيدرالية على منشآتها في الجنوب، ولا للبرهان على أن للعصيان ثمنه، وهذا ما كان موضع اهتمام لنكولن وشاغله الأكبر، وقد صرح في الخطاب الذي ألقاه في ٤ تموز ١٨٦١ أمام الكونغرس، أنْ قد آن الأوان «لنبرهن للعالم على أن الذين يستطيعون سبيلاً شريفاً إلى النجاح في الانتخابات قادرون أيضاً على قمع عصيان، وأن صناديق الاقتراع قد حلت بحق وسلام محل الرصاص، وأن صناديق الاقتراع عندما تقول كلمتها باستقامة ووفقاً للدستور، لا سبيل للجوء إلى سبيل فعال سوى هذه الصناديق ذاتها... وهذا هو الدرس الكبير الذي سيلقيه السلم،: أن يعلّم الناس أن لا قبل لهم بالاستيلاء حرباً على مالم يستطيعوا أخذه في التصويت الانتخابي، أن يعلم الناس جميعاً أن من الجنون البدء بإشعال نار حرب».

إنقاذ المؤسسات الجمهورية القائمة على دستور لا يحظّر الاسترقاق في نظر لنكولن، ومع ذلك يتمرد عليه سكان الجنوب، وتوطيد الوحدة الوطنية، هذا هو الهدف الواضح الذي يضعه الرئيس نصب عينيه. غير أن مسألة الرق التي يقول أنه لا يستطيع التدخل فيها ولا يريده، هي مطروحة عليه دائماً، والسود يتدفقون إلى المعسكرات العسكرية الشمالية، وقد صدر في ٦ آب ١٨٦١ «قانون المصادرة» الذي يمنح الحرية للعبيد المستخدمين في مساعدة العصيان. ولكن فئات أخرى من العبيد تُثير للنكولن صعوبات محرجة، من جهة، في الولايات المتاخمة الحدود التي يريد لنكولن إستمالتها إلى قضية الاتحاد، عبيد يغادرون مزارع أصحابها من الموالين للسلطة الفدرالية، وفي الجنوب، من جهة أخرى، عبيد تخلى عنهم سادتهم الفارون، يهيمون على وجوههم. وفي قلعة مونرو حيث لجأ الكثير من العبيد، كان السادة الملاكون يرهقون الجنرال بنيامين بتلر بمطالبتهم برد العبيد الهاربين، فالقانون الفدرالي الخاص بهربهم يقضي بذلك. غير أن الجنرال بتلر أجابهم بحيلة ماكرة هي أن العبيد، ماداموا يُشرون ويباعون، فهو يعتبرهم بضائع مهربة، تخوّله قوانين الحرب مصادرتها، وراح يستخدم العبيد في التحصينات.

لم تكن الأمور كلها لتُحل بهذه البساطة، فعندما تعهد لنكولن بعدم التدخل في مسألة العبودية كان يريد الوفاء بعهده ويأمل من ذلك أن يضمن ولاء ولايات الكينتوكي والميسوري والماريلاند والديلاور، التي كانت لا تزال على الحياد، وكان يعرف بلا شك، بأن قراراً بتحرير العبيد ستكون له نتائج ثلاث: إثارة الإضطرابات الإجتماعية والاقتصادية في الجنوب، ودعم أنصار إلغاء الرق له

دعماً ثابتاً، وتعاطف أحرار (ليبراليي) أوربا الذين عليه أن يتفادى اعترافهم باتحاد الجنوبيين. تردد لنكولن. لكن خصوم نظام الرق بدؤوا يضيقون ذرعاً، عندما أخذت سجون واشنطن تعج بالسود الهاربين، الذين أوقفتهم واعتقلتهم السلطات الشمالية بموجب قانون فرار العبيد، فعمد لنكولن عندئذٍ إلى تهدئتهم بمبادرة حولت أنظارهم هي إقامة علاقات دبلوماسية بجمهوريتي هاييتي وليبريا السوداوين.

مأزق ثلاثي

رأى لنكولن أن الدستور لا يخوّله إلغاء الرق، فعاد إذاً إلى الأمل الخادع الذي هدهده دائماً وهو بأن تمارس الولايات التي يسري فيها الاسترقاق «سلطتها الشعبية» لتلغيه هي. وهكذا عمد في ٦ آذار ١٨٦٢، إلى توصية الكونغرس بالتصويت على مشروع قانون بتقديم معونة مالية اتحادية (فدرالية) إلى كل ولاية تتخذ تدابير تحرير «تدريجي»، ترافقها تعويضات مناسبة على مالكي العبيد وبعد مدة قصيرة، كتب إلى عضو في مجلس الشيوخ، السناتور مكدوغال من ديمقراطيي كاليفورنيا، وإلى هنري ريموند، من نيويورك تايمز، يقول إن مليون دولار، أي ما يساوي تكاليف نصف يوم الحرب، يُتيح شراء عبيد ولاية ديلاور بأسرهم (وهو ثمن بخس). من الممكن إذاً أن يشري بنفقات الحرب لمدة سبعة وثمانين يوماً، أي بـ ١٧٤ مليوناً من الدولارات عبيد كولومبيا كلهم مع عبيد الولايات المتاخمة الحدود، إنما إضافةً إلى أن ثمن العبد الواحد يصبح هكذا بخساً جداً، ليس هناك من تهمه هذه الحسابات. أما القرار الذي اقترحه لنكولن فقد وافق عليه الكونغرس، إلا أنه لم يحظ بموافقة ممثل واحد من ممثلي ولايات الحدود الديمقراطيين، لكن لنكولن ثابر على عناده وفي ٩ أيار ١٨٦٢، أعلن الجنرال دافيد هنتر قائد القطاع الجنوبي تحرير عبيد ولاية جيورجيا بأسرهم، وكذلك عبيد ولايتي كارولينا الجنوبية وفلوريدا كلهم أيضاً، غير أن لنكولن، الذي كان يعتمد على المجالس التشريعية في ولايات الجنوب، لإلغاء الرق، أكره الجنرال هنتر على التراجع عن قراره وقال «لن يقدم أي جنرال على عمل كهذا، وأنامسؤول، إن لم يستشرني».

فأين مكان الفصل والحد بين الفاعلية وبين الحق كما يفسره لنكولن؟ أما الكونغرس فقد وافق مع ذلك على إتخاذ إجراءين يبتعدان عن تفسير لنكولن الدستوري ويكونان بذاتهما أسلحة حرب وهما:

من جهة، حظّر الكونغرس على قادة الجيش إعادة العبيد الآبقين إلى المالكين «غير الموالين»

للاتحاد، وهو إجراء يناقض قانون، «فرار العبيد»، ومع ذلك، لم يتردد لنكولن، الذي كان ضد كل محاولة من شأنها مخالفة هذا القانون، في التوقيع على النص الجديد، لا لاعتقاده بأنه مقبول شرعاً، بل لأن لنكولن يريد ضرب القوى المتمردة.

ومن جهة ثانية، حظّر الكونغرس الاسترقاق في بعض المناطق، وهو إجراء يخالف الدستور حسب تفسير المحكمة العُليا واجتهادها في دعوى دريد سكوت، حيث كان حكمها خاطئاً، في نظر لنكولن، إنما ينبغي، على ذلك، الانصياع له. وكان حزبه قد وعد بدعوة المحكمة العليا إلى إعادة النظر في قرارها هذا، غير أن ما جرى، عندما هدم الكونغرس ما بنته المحكمة، يختلف عن ذلك كل الاختلاف. وهنا وافق لنكولن أيضاً، ليهدئ دعاة إلغاء الرق، لأنه يرى أن حماستهم مفرطة وضارة.

هكذا، وحيال قراري الكونغرس المذكورين، قلب لنكولن ظهر المجن لأمور كان يدعي التشبث الشديد بها احتراماً للدستور، فالبراهين القائمة على مبادئ أساسية لم تستطع سبيلاً إلى إقناع لنكولن بأن إعادة عبيد آبقين إلى سادتهم والحكم على شركائهم أمر قبيح، كذلك لم تقنعه اعتبارات خُلقية بالإحجام عن الدعوة إلى الرضوخ لقرار المحكمة العليا المشين في دعوى دريد سكوت، وهكذا استطاع ميزان القوى ما لم يستطعه ميزان الحق والأخلاق.

ولنكولن في الواقع، إما أنه يحس بقوة أن عليه المضي إلى أبعد مما مضى فيه حتى ذلك الوقت، واما أن الشك بدأ يساوره في ذلك. ففي شهر أيار ١٨٦٢، وقعت معاهدة إنكليزية أمريكية، قضت بإلغاء النخاسة. لكن في تموز من العام ذاته، كتب مكليلان قائد جيوش الشمال، آنذاك إلى لنكولن يستعجله في العدول عن تدمير قوات الجنوب، ويدعوه إلى أن يحترم بدقة تامة حق الملكية الخاصة الذي يشمل امتلاك العبيد، كما أوضح ... فالمعسكر الشمالي لم يكن إذاً متلاحماً،

كما كانت، من جهة أخرى، قد انقضت أشهر عدة وولايات الحدود لم تقم بأي إجراء، يُتيح لها الإفادة من المعونة المالية الفدرالية إذا عمدت إلى القيام بتنظيم تحرير تدريجي للعبيد، مع التعويض على مالكيهم. خلال ذلك، كانت الحرب مستمرة، وليس ثمة من يرى النتيجة أو المخرج.

ألفى لنكولن ذاته في مأزق ثلاثي، وقع فيه خُلقياً وسياسياً وعسكرياً، لأن مواقفه الشخصية التي يستند فيها إلى مبادئ جد ضيقة، متشربة بفكرة دونية العرق الأسود، وتحثه على احترام حق بعض الولايات المزعوم في ممارسة الرق، هي مواقف يزداد شدة انكار دعاة الإلغاء لها واعتراضهم

عليها. وهم وحدهم الذين ينسجم موقفهم ومعتقداتهم. وسياسياً، لأن الآمال التي بناها لنكولن على تحرير تدرجي للعبيد في الولايات المتاخمة الحدود، انهارت بكل بداهة وعسكرياً، لأن جيوش الشمال، برغم تفوقها الكبير في العدد سيئة القيادة ولا تتمتع بالكفاءة اللازمة.

كان لا بد من حل مع ذلك، وكان رأي لنكولن دائماً، هو أن إلغاء الرق منافٍ للدستور، إلا أن من شأنه أن يشل نظام الجنوب الاقتصادي ففكر في إمكان تبريره بوصفه إجراءاً حربياً. وهكذا في ٢٢ تموز ١٨٦٢، وفي أثناء انعقاد مجلس الوزراء، تلا بياناً يمنح الحرية للعبيد جميعاً في الولايات الانفصالية، فاصطدم باعتراضات سيوارد، في الأخص، الذي أوضح أن الموقف العسكري ليس حسناً في الشمال، لذلك سيفسّر هذا الإجراء، تفسيراً سيئاً، ووضع لنكولن الوثيقة في جيبه.

لما لامه أوراس غريبلي في صحيفة «الهرالد تريبيون»، على تردده وروغانه، أجاب لنكولن مبيناً عداءه الشخصي لنظام الرق ورفضه السياسي لإلغائه، ثم كتب يقول: «إن هدفي الأسمى في هذا الصراع هو إنقاذ الاتحاد وليس إنقاذ الاسترقاق أو إزالته. ولو استطعت إنقاذ الاتحاد دون تحرير عبد واحد لفعلت... وإذا ما استطعت إنقاذ الاتحاد بتحرير بعض العبيد، غير مهتم بما بقي منهم، لفعلت أيضاً، وإن ما أقوم به بشأن الرق والعرق الملون، إنما أقوم به لاعتقادي أنه يشد أزري في إنقاذ الاتحاد.».

إن كل ما في ذلك واضح: فأولاً: لا مبادئ لا تُمس، بل الوحدة الوطنية، وإن قامت على عقيدة واهية. وكان لنكولن يزن هشاشة موقفه إذ أضاف في جوابه ذاته: «ولا أرى أنني سأغير أمنيتي التي كثيراً ما عبّرت عنها في أن الناس جميعاً، وفي كل مكان يستطيعون أن يكونوا أحراراً». ولكن، متى؟ وكيف؟..

بلبلة الأذهان

تذكر لنكولن، بعد الانتصار الذي أحرزه مكليلان على الجنوبيين في انتيتام، التحذير الذي وجهه إليه سيوارد في ٢٢ تموز، فدعا مجلس الوزراء إلى الانعقاد في ٢١ أيلول، حيث أشار إلى القرار الذي عرضه عليهم منذ شهرين ثم نشر تنبيهاً يقول فيه، إن جميع عبيد الولايات المتمردة، سيعلن

تحريرهم في مدة مائة يوم أي في مطلع كانون الثاني ١٨٦٣ ـــ وستُستخدم قوة الولايات المتحدة العسكرية لتحقيق حريتهم ـــ .

أُجتيزت الخطوة أخيراً .. واتخذ لنكولن القرار الذي كان يراه منافياً الدستور وقليل الحكمة ، ولم يرجع فيه إلى الكونغرس . هل هو قرار شاق قد يكلفه ثمناً غالياً ؟ .. في الأسابيع التي تلت إعلان التنبيه إلى تحرير العبيد ، فقد الحزب الجمهوري في الانتخابات الدورية خمس ولايات قوية أعطته أصواتها في العام ١٨٦٠ ، وهي ولايات : نيويورك وبنسلفانيا وانديانا والالينوي والاوهايو . أما المعارضة الديمقراطية ، فقد ارتفعت مقاعدها في الكونغرس ، من ٤٤ مقعداً ، إلى ٧٥ وهكذا تنكر للرئيس جزء كبير من الشمال . وقال لنكولن عندئذٍ كلمة تمثل بها أدلاي ستيفنسون لما فاز عليه أيزنهاور في انتخابات ١٩٥٢ وهي : إنه «أكبر من أن يبكي ، ولكن الأمر أوجع من أن يُضحك » ...

نعم ، لا سبيل إلى الضحك ، ولا سيما أن ضباطاً وزعوا في الجيش الشمالي منشوراً يشجب الوعد بالتحرير ويطالب بتسوية تُتيح استمرار الاسترقاق ، وقد فقد هذا الجيش ذاته عشرة آلاف مقاتل في معركة بورنسايد ، كما خسر غيرهم أيضاً في معركة فريدريكسبورغ ، وعقبت هذه الهزائم حوادث فرار متعددة واستقالات وأعمال تمرد وعصيان .. إن أخصام لنكولن يطالبون بدكتاتور .

ساءت الأمور وانتاب لنكولن مرات عدة التردد أيضاً . وبينما كان ينبغي إعلان التحرير في أول كانون الثاني ، عمد لنكولن ، في رسالته الموجهة إلى الكونغرس ، في كانون الأول ، إلى التوصية بتبني تعديل في الدستور ينص على تعويض يُدفع للولايات التي ستلغي الرق قبل عام ١٩٠٠ . لكن لا سبيل إلى إتخاذ هذه الإجراء ، لأن تعديلاً دستورياً يتطلب موافقة ثلاثة أرباع الولايات .

وقد زاد في عمق التمزق الذي أحدثه إعلان التحرير في الشمال ، أن لنكولن قد جره إلى الحرب ، لا من أجل إلغاء العبودية ، بل لإنقاذ الاتحاد بعد انفصال الجنوبيين عنه[١٧] . هنا بلغ إضطراب الأذهان ذروته . لنكولن يتردد في تسليم السلاح للسود وائتمانهم عليه ، بينما يريد منهم القيام بأعمال تحرر البيض ليسهموا في القتال . ويستقبل سوداً أحراراً في البيت الأبيض ـــ وكانت أول مرة يتخطى فيها ملونون عتبته ـــ ويشرح لهم أن بين الأجناس البشرية فوارق لا سبيل إلى إزالتها ، إنما قد تُتيح الحرية ، بلا شك ، تخفيفها ، لا أن تقضي عليه قضاء يبلغ حد المساواة بينهما ، ويقترح عليهم

(١٧) وافق الكونغرس على «قانون المصادرة» الثاني القاضي بتحرير العبيد الذين يملكهم كل من يشترك في التمرد .

توطين عبيد معتقين على قرب من برزخ باناما (التي استولى عليها بعد ذلك تيودور روزفلت) (١٨٥٨ــ١٩١٩)، في منطقة شيركي حيث مناجم الفحم الغنية. وسيعمد كبار الرأسماليين إلى تقديم المبالغ من أجل الاستثمارات الضرورية، غير أن دعاة الإلغاء ثاروا على هذا المشروع الغريب الذي أعجب الجنوبيين الليبراليين... وكان على لنكولن أن يتخلى عنه عندما كشفت عمليات السبر أن عروق الفحم لا تساوي شيئاً وعندما نشب، فوق ذلك، نزاع في المنطقة...

عمد لنكولن عندئذ، وهو في حيرة من أمر هؤلاء السود «الدون»، الذين منحهم الحرية، إلى اختيار مكان آخر لهم هو جزيرة «البقر»، التابعة لهاييتي، ووعد رجل اسمه برنارد كوش أن يتكفل أمر خمسة آلاف أسود بخمسين دولاراً للواحد، فيقيم لهم جنة حقيقية بمساكنها وكنائسها ومدارسها ومستشفياتها... ومضى أربعمائة أسود إلى جزيرة البقر، حيث لم يُهيأ شيء لهم وحيث كان سكان هاييتي في سورة غضبهم، وبينما كان المدعو برنارد كوش قد وضع في جيبه مال الولاية. وفي أيار ١٨٦٤، كان لا بد من ترحيل من بقي على قيد الحياة من هؤلاء السود.

أدرك لنكولن، قبل هذا الإخفاق، أن إعادة تصدير زهاء أربعة ملايين أسود ليست بالحل المنشود. فقبل، تحت ضغط قسم من الرأي العام تطويعهم في الجيش. وبدأ تجنيدهم هذا، بعد مضي ثلاثة أشهر على إعلان التحرير، وعندما مر أول فوج يتألف بمجموعه من السود الشماليين، في شوارع مدينة بوسطن، كتب الشاعر الكبير لونفللو يقول: «مشهد مهيب، فيه شيء من الوحشية والغرابة مشهد كالحلم.. لقد قبل الشمال أخيراً أن يدع الأسود يقاتل من أجل الحرية». وعندما ألقى الجنوب السلاح بعد ذلك، كان عدد السود في الجيش قد بلغ ١٨٦٠٠٠.

لم يكن الانخراط في الجيش يسير دائماً السير المنتظم، فقانون التجنيد ينص على أن كل من يُدعى إلى الخدمة العسكرية يستطيع التخلص منها، إما بتقديم بديل، أو بدفع ٣٠٠ دولار، فالمساواة قائمة جيداً بين «الحقوق الثابتة» التي ذكرها إعلان الاستقلال، لكن هذه المساواة لا تجهل شروط الثروة. وعبثاً طالب لنكولن الكونغرس بإلغاء بنود التمييز هذه، التي تُتيح أعمالاً من الغش والسرقة، إذ كان بعض المجندين يفرون بعد قبض رواتبهم ثم يعودون مرة ثانية. وعمدت بعض مدن الشمال، ليتمكن أبناؤها من التهرب من الخدمة العسكرية، إلى جمع تبرعات، ثم وجهت إلى مناطق الجنوب المحتلة مطوِّعين يسعون إلى تجنيد السود.

أدى هذا النظام إلى فوضى كبيرة، إذ عوضاً عن ٤٦٠٠٠ مكلف لا يملكون ٣٠٠ دولار

تُتيح لهم البقاء في منازلهم، ساق هذا النظام إلى الجيش ١١٨٠٠٠ بديل. وهكذا لم تكن الريح مواتية، لا لتحرير العبيد ولا «لإنقاذ الاتحاد»، واندلعت فتن في بوسطن وتروي ونيويورك ضد التجنيد. وفي نيويورك، اجتاح الجمور مكتب تجنيد، وأكره الشرطة على التراجع، وأقدم على النهب، وهاجم السود، وأحرق ميتماً لهم، في أربعة أيام بلغ عدد القتلى ٥٠٠.

وتفاقمت الإضطرابات حتى حملت لنكولن على وقف تنفيذ قانون التجنيد. ثم لجأ وزير الحرب إلى القسوة وأوقف ١٣٠٠٠ شخص بتهمة عدم الولاء، معظمهم من الديمقراطيين، كالنائب السابق كليمانت فالانديغام الذي احتج قائلاً: «لقد تُركت الحرب من أجل إنقاذ الاتحاد، وبدأت الحرب من أجل الرق» ثم أكد أن هدف لنكولن هو بكل وضوح تحرير العبيد وإحالة البيض إلى العبودية.

هكذا كان الحال: الجنوب يقاوم والشمال منقسم، والحرب يكرهها الشعب، والتمييز العنصري مكشوف وواضح. وفي آب ١٨٦٤، اقتنع لنكولن، إن انتخابه لن يُعاد في الخريف القادم، ففي الشهر ذاته أعلن خصومه الديموقراطيون في مؤتمرهم المُنعقد في شيكاغو، أن مرشحهم هو الجنرال مكللان، الذي عينه لنكولن قائداً لجيوش الشمال.

مساومات وتردد

جرى التنافس في شروط جد سيئة. فلنكولن يعلم أن ثمة وسائل مريبة تُستخدم في تمويل المعركة الانتخابية. وقد فرضت اللجنة التنفيذية في الحزب الجمهوري ٢٥٠ دولاراً على كل وزير في الحكومة، وخصم ٥ ٪ من رواتب جميع مستخدمي وزارات الحرب والخزانة والبريد. ودوّن جدعون ويلز، وزير البحرية الشيخ، هذه الملاحظة المرة قائلاً: «المال المجموع بهذه الطرق، يُستخدم إلى حد كبير استخداماً سيئاً، وفي انحراف وفساد وعهر، وعصابة من المغامرين والأشرار تضع في جيوبها قسماً كبيراً من هذا المال المبتز».

أما تشاؤم لنكولن في تكهنه، فقد كذبته نتائج الانتخابات، إذ أُعيد انتخابه بـ ٢٫٢٠٣٣٨١ من أصوات الشعب، و٢١٢ صوتاً من أصوات (الناخبين الكبار) وقد نال منافسه مكللان الذي كان يرغب في تسوية مع الجنوب وإبقاء الرق، ١٫٧٩٧٠١٩ صوتاً: هكذا كان عميقاً انقسام الشمال أمام الرجل الذي ألغى الرق. وسيبقى عميقاً هذا الانقسام، عندما

سيتطلب الأمر، بعد استتباب السلم، رأب الصدوع وتلافي الأضرار البشرية والمظالم المتراكمة خلال قرون عدة من العبودية.

كان الكونغرس، لأربعة أعوام خلت، قد صوّت على التعديل الثالث عشر (لم يقره الرئيس) الذي يضمن استمرار نظام الرق. وفي ٨ نيسان ١٨٦٤، وافق مجلس الشيوخ على تعديل دستوري آخر يحظّر الاسترقاق، ولم يتمكن الكونغرس من تحصيل أغلبية ثلثي أصواته على هذا النص، فطلب لنكولن، في كانون الأول من العام ذاته، أن يعيد ممثلو الأمة النظر في المشروع، وإذ كان يعلم أن الاقتراع سيكون دقيقاً وحرجاً، عمد إلى مساومة المعارضة ليضمن الفوز، فوعد أحد الممثلين الديمقراطيين بتعيين أخيه في الادارة الفدرالية، وقدم الدعم اللازم لديمقراطي ثان كان مهدداً بفقد مقعده في الكونغرس، وضمن لديمقراطي ثالث كان محامي إحدى شركات الخط الحديدي، تفادي نتائج تشريع تُسيئ إلى مصالحه الخاصة. وكانت الأغلبية اللازمة من الثلثين تتألف من ١١٦ صوتاً، فأتت نتيجة الاقتراع: ١١٩ صوتاً موافقة و٥٦ غير موافقة و١٨ امتناع عن التصويت. وهكذا لولا المساومات الثلاث، لما تمت الموافقة على التعديل. لقد انتصر دعاة إلغاء الرق. وحيت المدفعية الانتصار بمائة طلقة وطلقة. لكن الحكومة لا تستطيع استئصال التمييز العنصري بمنح حظوات تُوزع توزيعاً بارعاً.

في أواخر الشهر هذا، شهر كانون الثاني، أقدمت على إلغاء الرق ولايات الاركانساس واللويزيانا والماريلاند والميسوري. وقد كُلف الرسل الذين أوفدهم لنكولن، لدراسة فرص السلام، أن يقولوا للانفصاليين، أن لنكولن ما خطر له قط إلغاء الرق، إنما أكرهه الانفصال على ذلك وهو يعيد القول أنه لا يزال يعتمد على أن تلغيه الولايات الجنوبية بمبادرتها. غير أن هذا الاتصال بالانفصاليين لم يسفر عن نتيجة. وبعد يومين اقترح لنكولن على أعضاء الحكومة تخصيص ٤٠٠ مليون دولار (زهاء ١٠٠ دولار للعبد الواحد) أي ١٥ ٪ من سعره في السوق للتعويض على مالكي العبيد، إذا ما توقف النزاع المسلح قبل أول نيسان ١٨٦٥. فلم يوافق الوزراء على المبادرة التي طويت بلا نتيجة.

لو كانت العبودية قائمة على الكسب وحده الذي يجده بعض الناس في أن يسوموا أناساً آخرين كما تُسام الدواب، لكان من شأن بعض المداولات النيابية والتعويضات الكافية أن تحل المعضلة بلا ريب. لكن لا سبيل إلى تصور ممارسة العبودية دون شعور الابيض بتفوقه، شعوراً ينمو، في عينه، باحتقاره الأسود. ولنكولن ذاته يرى أن الأسود لا قبل له ولا ينبغي، أن يكون

ناخباً، أو أن يشغل وظيفة عامة، لأن بين الأسود والأبيض فارقاً «يحول إلى الأبد دون عيشهما على قدم المساواة الإجتماعية والسياسية». وهذه القناعة الحاصلة عند المحرر العظيم هي أقوى عند الجنوبيين القائمين في وجهه برغم قلة مالكي العبيد في الجنوب، وهي قلة ما كانت قط لتستطيع الثبات في الحرب أمام قوات الشمال، لولا دعم «البيض الصغار» الذين هم أشد حاجة من الملاكين الأثرياء إلى إقناع أنفسهم بتفوقهم على السود. على الرغم من كونهم لا يجنون من العبودية أي فائدة مباشرة. وأن ٤٥ ٪ من الناخبين الشماليين الذين صوتوا إلى جانب مكليلان، ضد لنكولن يفهمونهم كل الفهم. وهم يؤلفون معاً، أغلبية ستُتيح للعنصرية، بعد توطد الاتحاد، الاستمرار والبقاء، بعد إلغاء العبودية وابتداع وسائل ووسائط جديدة لإبقاء السود في حالة التبعية والقسر.

الدم والرماد

رفع لنكولن عقيرته فجأة في الخطاب الذي افتتح فيه توليه الرئاسة للمرة الثانية (٤ آذار ١٨٦٥)، وقد مضى على الحرب الدائرة خمس سنين، قائلاً: «وإذا ما قدر الله استمرارها إلى أن يتم ابتلاع الثروة كلها، المتراكمة خلال مائتي وخمسين عاماً من العمل غير المُكافأ عليه والذي أنجزه الإنسان المستعبد، وإلى أن يُدفع ثمن كل نقطة دم أراقها السوط بنقطة أخرى يسيلها السيف، إذًا علينا أن نردد ما قيل منذ ثلاثة آلاف سنة: عادلة وصحيحة هي أحكام الرب.».

الخسائر الأمريكية في الحروب الهامة

	عدد القتلى
حرب الاستقلال (١٧٧٥ـــ١٧٨٣)	٤٤٣٥
حرب الانفصال أو الحرب الأهلية (١٨٦١ـــ١٨٦٥)	٤٩٨٣٣٢
الحرب الاسبانية الأمريكية (١٨٩٨)	٢٤٤٦
الحرب العالمية الأولى (١٩١٧ـــ١٩١٨)	١١٦٥١٦
الحرب العالمية الثانية (١٩٤١ـــ١٩٤٥)	٤٠٥٣٩٩
حرب كوريا (١٩٥٠ـــ١٩٥٣)	٥٤٢٤٦
حرب الفيتنام (١٩٦١ـــ١٩٧٣)	٥٦٢٢٧

والدم يسيل والولايات المتحدة، التي لا يبلغ عدد سكانها سوى العشرين مليوناً في أثناء حرب الانفصال، فقدت في هذا النزاع المسلح من الأرواح أكثر مما فقدته، بعد أن ازداد عدد سكانها سبعة أضعاف، في الحرب العالمية الثانية. وعند نهاية القرن الفائت، كلفها الحصول على الاستقلال، الذي اختارت في أثناء النضال من أجله أن تجهل الفوارق بين السود والبيض، أقل مما كلفتها هذه الحرب الأخوية بمئة مرة والتي أدت، برغم أنفها، كما يبدو، إلى تحرير العبيد.

إن «أحكام الرب» التي يذكرها لنكولن، قد تكون «عادلة صحيحة»: إلا أنها لا تخلو من القسوة التي لا شك في أن رفض مواجهة المعضلة مباشرة والاصرار على الروغان من الإنسان وحقوقه مدة طويلة، قد جعلاها أمراً لا مفر منه. كما زاد التعامي والتهرب والتذرع بالحجج الواهية والجدل الفارغ، القانوني والفلسفي: عنف المأساة البشرية وحدّة النزاع على المصالح. فهل يستطيع الحق «في الحياة والحرية وفي السعي وراء السعادة»... هذا الحق الذي ذكره إعلان الاستقلال، ثم ما لبث أن استهتر به الشمال والجنوب.. هل يستطيع سبيلاً إلى الانبعاث من ركام الجثث ورماد الحرائق؟..

كانت وحدات الجنرال شرمان، في أتلانتا، وعلى طرق ولاية جورجيا، في شهر تشرين الثاني من العام ١٨٦٤، تتقدم زهاء خمسة وعشرين كيلو متراً، في كل يوم، مخلية وراءها رقعة أرض ممتدة مجتاحة، تزرعها الرمم والخرائب المسودّة. وليس هنالك كومة قش ولا بالة قطن. إنها النار.. وإنه الإرهاب. وإلى السكان الممتلئين غيظاً عاجزاً صرح الجنرال شرمان بقوله: «نحن لا نريد زنوجكم ولا خيولكم ولا منازلكم وأراضيكم. ولا شيء مما تملكون، نحن نريد طاعة حقة لقوانين الولايات المتحدة وسنحصل عليها ولو اقتضانا هذا تدمير كل تقدم حققتموه، فليس لنا في الأمر حيلة»..

تكررت مشاهد التخريب والأسى هذه في كارولينا الجنوبية، بؤرة الانفصال الحقيقية، ثم دخل شرمان كولومبيا في ١٧ شباط ١٨٦٥ وهي جمر ملتهب.

غادر لنكولن عندئذٍ العاصمة إلى ريشموند من ولاية فرجينيا. وتقدم في أحد شوارعها سائراً على قدميه، ووراءه جمهور غفير من السود قد انحنوا اجلالاً، والدهشة لا تزال تعقل ألسنتهم وهم يتبعون المحرر العظيم.. لا صرخة معادية، ولا هتاف.. إنما الذهول فقط. فهل كان الجمع خائفاً؟.. لا إنها الدهشة على الأغلب. كان نمط حياة بكامله ينهار في الدم والرماد.. وخلال تسعين عاماً، ظلت جماهير سكان برمتهم، ما خلا قلة ضئيلة من دعاة الإلغاء، أما تؤيد الاسترقاق

ووجوده ، أو تقترح مترددة إلغاءه التدريجي المزعوم الذي يؤدي ، في الواقع إلى ديمومته . وإن استمرار الظلم الذي كان يمتهن مبدأ مقدساً ، قد زاد في تفاقم تناقضات المجتمع وجعل أكبر نزاع دموي عرفته أمريكا ، أمراً لا مناص منه . فهل فكر لنكولن في أسباب المأساة العميقة ، وفي المراواغات التي بلغت بالمأساة إلى الذروة ؟ .. لقد جاء الجواب في وصف الشهود العيان الذين قالوا : كان لنكولن يسير في شوارع ريشموند يتبعه السود الأوفياء الذين اعتقدوا أنهم أخيراً ، أصبحوا أحراراً . وقد بدا التعب في قسمات وجهه الجامد الغامض .

عودة الرقاص

بعد هزيمة الجنوب ، أوقف وليام لويد غاريسون إصدار جريدته الداعية إلى إلغاء الرق . أما صحيفة المحرر ، التي لم تكد تحتفل بذكرى صدورها الخامسة والثلاثين ، فقد قدّرت أن المعركة منتهية وكانت في ضلال مبين . فالحرب التي انتهت بتحرير العبيد ، قد قامت على قواعد سياسية ، فيها من الابهام ما يحول دون تمكن الجمهور من استخلاص العبرة الحقيقية منها . وإلغاء الرق لا يعني البتة أن يغدو السود أحراراً .

أصدرت ولايات الجنوب « قوانين السود » التي تفرض على السود قواعد صارمة في الحياة : إذ عليهم (بموجبها) ، أن يعجلوا في النوم ويستيقظوا عند الفجر وأن يخاطبوا البيض بتوقير ، وأن تُحظر عليهم وظائف الاختصاص . وهم ، وإن كانوا أحراراً ، عليهم أن يبقوا فيما هم عليه ، استعداداً وميلاً ، كادحين وضعاء يقتصر عملهم على ما هو دنيء وبأجر بخس . وإذا لم يستخدموا فمصيرهم السجن ، يسلّمون بعد الخروج منه إلى رب عمل خاص يعملون لحسابه حتى دفع الغرامة التي تشري حريتهم .

يضاف إلى كل ذلك العنف ، ففي شهر أيار من العام ١٨٦٦ ، في مدينة ممفيس (ولاية التينسي) قُتل ستة وأربعون عبداً ، وفي ولاية الكنتوكي ، بلغ عدد المقتولين شنقاً أكثر من مئة عبد . وبلغت قائمة الضحايا حداً كبيراً .. عندئذٍ أُفتتحت مرحلة «إعادة البناء» في الجنوب ، وخلالها أشرف عشرون ألف جندي شمالي على الأمن في خمس مقاطعات عسكرية في الولايات الانفصالية (سابقاً) ، من أجل فرض احترام الشرعية الدستورية ، لكنه كان احتلالاً عسكرياً حقيقياً ، ترك في ذاكرة الجنوبيين أثراً من الحقد عميقاً . وفي ظل هذه الحماية حقق السود عام ١٨٦٧ الأغلبية في مجلس ولاية كارولينا الجنوبية التشريعي ، إذ بلغ عدد الناخبين السود في العام المذكور ٧٠٣٠٠٠ ،

يقابلهم من البيض ٦٢٧٠٠٠ . لقد أضحى السادة أقلية ، وأُنتخب لعضوية مجلس الشيوخ بعض من كانوا عبيداً ، وأُخذ منهم نواب وقضاة وعمدت الأغلبية المذكورة إلى التصويت على إلغاء « قوانين السود » التي لم تلبث روحها أن انبعثت بأشكال متباينة .

انهمك المشرعون في العاصمة الفدرالية في تدوين المبادئ في نصوص ، المبادئ التي تقضي ــ حسب تعبير الجنرال شرمان ــ بأن يلزم الجنوب « طاعة دقيقة » . نصوص طال انتظارها كثيراً . وهي وإن كانت لا تغير شيئاً من العقلية السائدة ، ينبغي ، مع ذلك ، تبنيها ونشرها ، أملاً بأن تستطيع الدولة فرض احترامها . وهكذا نص التعديل الدستوري الرابع عشر على أن الأسود « لن يُحرم من حياته وحريته وأمواله إلا بعد محاكمة قانونية » . كذلك يوضح التعديل الخامس عشر أن حق التصويت أو الانتخاب « لن تمنعه أو تحده حكومة الولايات المتحدة أو حكومة أية ولاية منها ، استناداً إلى العرق أو اللون أو حالة العبودية السابقة » .

كل ذلك من شأنه أن يوضح ما تضمنه إعلان الاستقلال والدستور « الناس جميعاً يولدون متساوين » كما جاء في وثيقة « عام ١٧٧٦ » بيان إعلان الاستقلال . وخلال تسعين عاماً لم يُطبق هذا المبدأ على السود . وكان يكفي ، في الأساس ، التصويت والموافقة على تعديل واحد يقول إن السود ، هم كالبيض تماماً ، كائنات بشرية . إنها صيغة جد بسيطة ، من شأنها أن تصدم آراء تعصبية راسخة . لذلك آثر المشرعون أن يعددوا الحقوق المقتصرة على البيض آنذاك ، والتي ستشمل السود . لكن اليد الممسكة بالقلم ليست يد جيفرسون ، لذلك إن واضع بيان إعلان الاستقلال إذا استبعد « حق الملكية » ، ذكر حقوقاً ثلاثة ، لا تُمس ، هي الحياة والحرية و « السعي وراء السعادة » . والحق الثالث هذا لم يُذكر في نص التعديل الرابع عشر . الذي فُضل عليه مفهوم حق الملكية ، سمة العصر . ولا يوجد نص يُشير إلى أن للسود حقاً « في السعي وراء السعادة » .

ما أن وضع النص المذكور ، حتى بدأ القلق يساور الجمهوريين ، فما يُثير خشيتهم هو قيام تحالف بين السود والبيض الفقراء ، من شأنه أن يُتيح للبلد أغلبية شعبية . وحيال هذا الخطر ، تحول حزب لنكولن رويداً رويداً إلى مواقف أشد محافظة . أما الفرصة الحاسمة فقد أتاحتها له الانتخابات الرئاسية في العام ١٨٧٧ ، التي تجابه خلالها الجمهوري روثفورد . ب . هايز ، والديمقراطي صموئيل تلدن الذي نال ٣٠٠٠٠٠ صوت أكثر من منافسه ، غير أن النتائج أُعترض عليها في أربع ولايات ، رأى أولو الأمر فيها أن لا يحجموا عن وسيلة أو سبيل من أجل وضع حد للسياسة التي لا تُطاق والتي يسلم فيها قانون الأغلبية السلطة الفعلية إلى عبدان قدامى ، في مناطق عدة من الجنوب .

الحكم بين المرشحين، بمقتضى الدستور، من صلاحية الكونغرس. لذلك وعد الجمهوري هايس أنه إذا فاز، سيسحب من الجنوب القوات المكلفة صيانة حقوق السود وفرض احترامها. ولغة كهذه لا تفتقر إلى الوضوح، فهي تعني أن التعديلين الرابع عشر والخامس عشر سيبقيان رسمياً جزءاً من الدستور، ألا أنهما سيغدوان حبراً على ورق في ولايات الجنوب التي قد تحوّل ذاتها تبديل بنودهما كلها. وهكذا أُنتخب روثفورد هايز: فحل ما ربطه لنكولن، جمهوري أفضل من ديمقراطي.

انتهاك حرمة الدستور

شرع الجنوب، في أمد وجيز في إعادة السود إلى مكانهم. وبكثير من الحذق، أخذت ولايات الجنوب، استناداً إلى «سيادتها الشعبية» تُصدر قوانين تحترس، بمجملها، من مناقضة التعديل ال(١٥) بصراحة ومن حيث الشكل. ونصوص هذه القوانين لا تحرم السود من حق الاقتراع بوصفهم سوداً أي بما يخالف نص الدستور الحرفي: بل تعزلهم عن صناديق الاقتراع بطرق شتى، لا استناد فيها إلى عرق أو لون، ظلت سارية المفعول حتى العام ١٩٥٧.

من هذه الطرق (بند الجد) الذي لا يمنع السود من حق الانتخابات بل سلالة العبيد. وقد أبطلت مفعوله في العام ١٩١٥، المحكمة العليا التي تكون قد صبرت مدة نصف قرن لتتحقق من أن هذه المادة (القانونية) تنتهك صراحة التعديل الخامس عشر الذي يُحظّر حجب حق الانتخابات، استناداً إلى حالة العبودية السالفة. كذلك عُدت غير دستورية في العام ١٩٤٤، المواد التي تُقصر حق اختيار مرشح الحزب على البيض من أعضائه.

هناك فقرتان ظل مفعولهما سارياً حتى منتصف القرن العشرين وهما:

ـــ الضرائب الانتخابية، وقدرها ١ ـــ ٣ دولارات، تُدفع في خمس ولايات جنوبية هي ألاباما واركنساس ومسيسيبي وتكساس وفرجينيا، عند تسجيل القوائم الانتخابية. وهذه الضريبة الخاصة التي اعتبرتها المحكمة العليا غير قانونية في العام ١٩٦٦، كانت أشد وطأة على السود، لما هم عليه من مستوى المعيشة، من البيض الذي كانوا قادرين على التملص منها عندما تكون التعليمات الصادرة إلى موظفي البلدية المسؤولين عن اللوائح الانتخابية أن يطالبوا السود وحدهم بتأشيرة دفع الضريبة. وفي أوائل الحرب العالمية الثانية فُرضت هذه الضريبة أيضاً تسع ولايات أخـــرى (منها (الماساشوستس في الشمال) ثم ألغتها. وفي هومفريس والمسيسيبي، تمكن ٤٨٥ أسود من دفع الضريبة الانتخابية بعد جهود مديدة (عام ١٩٥٣). وبعد مرور سنتين، لم يدفعها منهم إلا اثنان

وتسعون ورضخ الآخرون إلى التهديد. وفي هومفريس ذاتها عام ١٩٥٣، كان القتل برصاص مسدس في الرأس مصير القس الأسود جورج لي. وهو يسوق سيارته، لأنه دعا إخوته في اللون إلى إتخاذ الإجراءات المطلوبة لممارسة حقهم في الانتخاب. وانتهى تحقيق المسؤول عن الأمن إلى الاستنتاج أن الكاهن سقط صريع نوبة قلبية أدت إلى اصطدام سيارته بشجرة وتحطمها. ولما وجد من يلفت نظره إلى أن الطلقة تركت آثار الرصاص على وجهه، رد بقوله أن الأثر ناجم عن رصاص أسنانه. وعقب محاولة اغتيال زعيم زنجي آخر هو، غوس كورتس (١٩٥٥ ـــ ٢٥ تشرين الثاني)، رأى هذا أن من الحكمة أن يغادر المقاطعة هارباً.

ـــ ظلت شهادة معرفة القراءة والكتابة (بعد امتحان الناخب) تُطلب حتى عام ١٩٥٧ في تسع عشرة ولاية منها ست في الجنوب. ففي نيويورك، مثلاً، كان حملة شهادة الدراسة الثانوية معفيين من الامتحان، على خلاف الجنوب، حيث كان موظفون صغار يقررون أن زنجياً أستاذ جامعة، لا يتمتع بالمستوى الثقافي الذي يخوّله حق الانتخاب. وكان الامتحان، أحياناً خليقاً بمسرحية اوبو: Ubo الهزلية، فقد كان يسأل بعض الزنوج أن يذكروا أعمارهم بالأعوام والسنين والأشهر والأيام. وخطيئة في يوم واحد كانت تكفي لرسوبهم (وحرمانهم من الانتخاب). وفي مقاطعات أخرى كان يُطلب من السود (السود فقط)، أن يذكروا تاريخ سريان مفعول تعديل ما من التعديلات الدستورية أو متى قُبلت هذه الولاية أو تلك في الاتحاد. ومدينة توسكجي (ولاية الباما) هي مقر معهد توسكجي التعليمي الشهير المخصص للزنوج ومجموع سكان المدينة ٦٧٠٠، منهم ٤٨٠٠ أسود، لم يُسجل في اللوائح الانتخابية منهم عام ١٩٥٨، سوى ٤٢٠. وهكذا كان عدد الناخبين البيض (٦٠٠ فقط)، كافياً لرفد المدينة بمجلس بلدي كله من البيض. على أن مستوى السود الثقافي كان جديراً بالتقدير، وبرغم ذلك رسب بعض الأساتذة من حملة الدكتوراه في امتحان القراءة والكتابة. لم ييأس السود وحاولوا الوصول إلى صناديق الاقتراع بعدد أكبر. فعمد العنصريون عندئذٍ إلى تقسيم الدوائر أو المناطق الانتخابية تقسيماً آخر جديداً ليمزقوا الكتلة السوداء المتجمعة حول معهد توسكجي، التي كانت تُنذر بضمان الأغلبية في أمد وجيز. غير أن هذا التقسيم الجديد لم يدع أمام البيض الستمائة سوى تسعة سود، فقد ألحق سائر السود بدوائر انتخابية مجاورة. فرد الزنوج على ذلك بمقاطعتهم مخازن البيض ومحلاتهم التجارية في المدينة عامي ١٩٥٨ و١٩٥٩.

ليس في إقدام الجنوب على إصدار القوانين المذكورة ما يُثير الدهشة، فهي بلا شك لا تنتهك

نص الدستور الحرفي، إلا أنها تشوه في تأثيرها ونتائجها، روح هذا الدستور. فالمسالة الكبرى التي تهدد طبيعة الحلم الأمريكي هي أبعد تأثيراً وأبعث للقلق: لماذا تحمّل الشمال أفعالاً كهذه وتقبلها خلال ثمانين عاماً؟.. وإذا كانت الديمقراطية أمراً جوهرياً عنده، فكيف استطاع الوقوف موقف المتفرج، لا يقدم على أي رد فعل على هذا الانتهاك، المستمر الدائب، لمبادئ الحق والعدالة التي يعتقد بولائه العميق لها. لقد بقي في موقفه السلبي، طوال الأعوام الثمانين التي عقبت إعلان الاستقلال، حيال التناقض المذهل بين الديمقراطية والرق، ثم، خلال الثمانين عاماً التي تلت حرب الانفصال ظل يغمض العين عن سياسة الجنوب، التي كانت، بكل تصميم، تأبى على السود ممارسة حقوقهم الديمقراطية.

من جيفرسون إلى لنكولن، ظل الشمال، ما خلا حفنة من دعاة إلغاء الرق، أقل اهتماماً بهيمنة الديمقراطية، منه بصيانة توازن يهتز بين الولايات المؤيدة وجود الرق والولايات المعادية، وبوساطة سلسلة من «التسويات». وانتهى إفلاس هذه السياسة مؤدياً إلى نصف مليون قتيل في حرب أهلية. وبعد لنكولن وحتى ١٩٥٠ــ١٩٥٥، كان يروق للشمال أن يرى أنه لا يرضخ، هو، للتمييز العنصري الصريح الذي لا يزال جرح الجنوب الذي لا يندمل.

ازداد خلال ذلك، عدد الزنوج خمسة أضعاف. ليسوا جميعاً في الجنوب، بل حملتهم الحربان العالميتان على الهجرة إلى الشمال سعياً وراء استخدامهم في عمل صناعي. وفي العقد الواقع بين ١٩٤٠ و١٩٥٠، وحده، تناقص عدد السود زهاء مليون في الجنوب وازداد مليونين في الشمال والغرب. في العام ١٩٤٠، كان ٨٠٪ من الزنوج يعيشون في الجنوب، بينما انخفضوا إلى ٦٥٪ عام ١٩٦٠، وكان انتهاك حقوقهم في الجنوب يطرح، بلا شك، قضية مبدأ على مجموع الشعب، غير أن زحف السود نحو الشمال يُضفي على المسألة المبدئية هذه أبعاداً قومية. فهؤلاء المواطنون من المرتبة الثانية لا يقيمون في أراضي جيورجيا الزراعية والكارولينتين (الشمالية والجنوبية) فحسب، بل هم هناك، في الأحياء المنعزلة وفي مصانع نيويورك وشيكاغو وديترويت وبتسبرغ وغيرها.. إنهم في قلب أمريكا الصناعية والليبرالية التي لا تشعر بالأثم لوقفهم على الأعمال الوضيعة والأجور البخسة والأكواخ القذرة، بل تتباهى بمعاملتهم معاملة إنسانية أفضل وبرفع مستوى معيشتهم، وتسهيل سُبل العلم والتعليم أمامهم وكذلك سبيل الوصول إلى صناديق الانتخاب، أكثر من الجنوب. ومع ذلك فالمفارقة عجيبة، إذ ليس الجنوب الأقل من الشمال، سكاناً ووزناً سياسياً

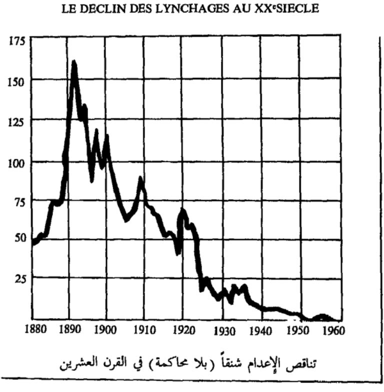
وطاقةً اقتصادية، هو الذي يطرح المسألة الجلى والأخطر.. لقد أدركها الشمال في الستينيات عندما اندلعت الإضطرابات العنصرية في مراكز التجمع الكبرى الشاهدة على قدرته.

حلم ثانوي

إن ما يزيد الدهشة لعدم إحساس الشمال بالأثم هو أن السود لم يُحرموا من حقوق المواطنين فحسب. فمنعهم عن الانتخاب من الأمور الخطيرة، بلا شك، كذلك تردي وضعهم المهني. ففي العام ١٩١٥ كانت نسبة الأميين فيهم ٥٠٪ وعدد العمال الحرفيين أدنى مما كان عليه عند إعلان تحريرهم. ولكن الأخطر من ذلك أن يُقتلوا بلا ذنب اقترفوه، فبين عامي ١٨٨٥ ـــ ١٩٣٠، قُتل منهم شنقاً ٣٢٥٦ فرداً ولم تُقلق راحة القتلة. وقد ضربت جرائم الشنق بين ١٨٩٠ و ١٩٠٠ رقماً قياسياً، وفي العام ١٩٢٠ فاق عددها عام ١٨٨٠ (انظر الجدول البياني). وفي فتنة عنصرية اندلعت نارها عام ١٩١٧، في ايست سانت لويس، سقط سبعة وأربعون زنجياً، معظمهم قتلى. وفي تموز عام ١٩١٩، بينما كان الرئيس ولسون عائداً من مؤتمر باريس، اقتتل السود والبيض في واشنطن وتدخلت الشرطة لتفريقهم بعضاً عن بعض، وتركت ستة قتلى على الأرض. وفي الشهر ذاته، كانت نتيجة ثلاثة أيام من الإضطرابات العنصرية في شيكاغو، ستة وثلاثين قتيلاً. وكانت تتكرر الحوادث كلما طالب محاربون قدماء من السود الاعتراف بحقوق المواطنين. فهل هي قصة قديمة؟. وهل هي قصة الجنوب؟. لا، ففي دترويت عام ١٩٤٣، قُتل خمسة وثلاثون أسود في فتنة عنصرية.

العنف قائم وهو يلتمس إلتفات الشمال. وهكذا كانت «قضية سكوتسبورو». فاتحة مرحلة جديدة، كما يبدو. ففي آذار ١٩٣١، أُتهم تسعة غلمان سود، أصغرهم في السن الثالثة عشرة، باغتصاب فتاتين بيضاوين. فحُكم على ثمانية منهم بالإعدام. لكنّ المحكمة العليا نقضت الدعوى لأن هيئة المحلفين لم تكن تضم أسود واحداً. وفي العام ١٩٣٦. أُطلق سراح أربعة منهم، وفي العام ١٩٤٤، أُفرج عن ثلاثة بناء على كفالة شفهية، والآخر هرب من السجن في العام ١٩٤٨. أما المحكمة العليا، فقد ردت إلى الديمقراطية وظيفتها الديمقراطية، بشجبها المعايير العنصرية التي اعتمدت في اختيار المحكمين. وما أكثر السود الأبرياء الذين زجت بهم في السجون في مثل هذا التاريخ وأرسلتهم إلى الموت هيئات محلفين حالت الأهواء العنصرية دون إنصافها في الحكم.

لكن مشاق المحاكم لم تنته، ففي العام ١٩٥٥، في سمنر (المسيسبي) جرؤت هيئة محلفين، كلها من البيض، على تبرئة أبيضين قتلا الغلام الأسود ايمّت تل. وفي ٢٥ نيسان ١٩٥٩، في مدينة بوبلرفيل (ولاية المسيسبي أيضاً)، اُختطف من السجن الشاب الأسود ماك س. باركر، (٢٣ عاماً)، المتهم بجريمة اغتصاب، وقُتل شنقاً. واستنكرت أغلبية الشعب الأمريكي الجريمة عندئذٍ: فقد أثارت جريمة الشنق هذه لا سواها من الاشمئزاز والاستنكار أكثر مما أُثير في المرحلة التي كانت تُسجل خلالها مئة وخمسون جناية شنق في العام الواحد. لقد تطور الرأي العام إنما ببطء شديد.



تناقص الإعدام شنقاً (بلا محاكمة) في القرن العشرين

جدول بياني ص: ٢٧٣ من الأصل الأجنبي

في العام ١٩٥٤، أجرّ مواطن اسمُهُ برادن، السيد والسيدة ويد، منزله الذي ما كاد يشتريه، وفي اليوم الثاني غُرس أمام البيت صليب ملتهب، هو شعار جمعية كو ــ كلاكس ــ كلان السرية ثم أُطلق الرصاص على النوافذ، وأخيراً فُجر المنزل بشحنة ديناميت. استجوبت الشرطة برادن، الأبيض والسيد ويد وزوجته وهما من السود سائلة عن موقفهم

من الشيوعية ، وأُتهم الثلاثة بإثارة الفتن مع النية « بتغير شكل الحكم » ، بإسكانهم أسرة سوداء في حي أبيض. جرى ذلك في ولاية كنتوكي ... لكن بعد مرور ثلاث سنوات ، في ولاية بنسلفانيا ، عندما أقامت السيدة مايرز وأبناؤها الثلاثة في ليغتاون ، المدينة الجديدة (وعدد سكانها آنذاك ٦٠٠٠٠) وقد بنتها شركة ليفيتّ التي تصدّر منذ ذلك العهد نماذج منازل إلى أوروبا ، اجتمع حولهم زهاء مئتي شخص وبعد الهزء بهم هاجموهم بالحجارة. تلبية لنداء الكويكرز الذين تابعوا كفاحهم منذ عهد واشنطن الذي كانت تثور ثائرته على المذكرة التي وجهوها إلى الكونغرس مطالبين بإلغاء الرق ، هرع مئتا مواطن أيضاً للوقوف إلى جانب أسرة مايرز التي استطاعت ، في النهاية ، البقاء في المدينة.

إنها بعض أمثلة تدل على عنف التعصب العنصري ، وفي آن واحد ، على امتداده الجغرافي مع الهجرة ، وعلى بطء رد فعل الشمال ، فعلامَ هذا البطء في مجتمع لا يستطيع الجهل أن التمييز العنصري لا يتلاءم والحلم الأمريكي ؟ .

إن عدد الكتّاب الأمريكيين الذين طرحوا هذا السؤال لا يُحصر . وكتاباتهم تُتيح لنا محاولة الادلاء بجواب مجمل وملخص. أولاً ، هناك حدثان خطيران مر ذكرهما وهما : أن المستعمرات عندما عمدت إلى انتزاع حريتها ، أبت على السود أن يفيدوا من ذلك. ثم ، عندما اصطرع نصفا البلد في نزاع مسلح لم يُسرّ لنكولن الذي كان يشجب الرق خُلقاً ويتقبله سياسياً ويدلي بحجج ويرى السود دون البيض. وبإيجاز نقول إن مكافحة العنصرية ، منذ حرب الانفصال ، لم يكن يُرى أنها أمر جوهري لا بد منه لبناء مجتمع ديمقراطي. وهذا الموقف من العنصرية الذي خلده نزاعان داميان ، وضرب جذوره عميقاً في تاريخ أمة ، من شأنه النزوع إلى الاستمرار والبقاء.

غير أن التاريخ ، بإيجازه على هذه الصورة ، لا يفسر الكثير من الأمور ، بل يكون تماساً بسيطاً يوحي بالسؤال الحقيقي : لماذا لم يولِ الرجال الذين صنعوا هذا التاريخ انتباهاً أكبر إلى مظاهر العنصرية المتباينة ؟ .. إن التيار الذي مثله واشنطن وهاملتون ، في خشيته القوى النابذة ، أراد ، في أول الأمر أن يقيم الاتحاد على قواعد متينة ، كما كان شاغل لنكولن الأكبر ، بعد ذلك ، « إنقاذ الاتحاد » : وعند هؤلاء ، ظل الاهتمام بتحقيق التلاحم بين الأمة وقوة الدولة يحتل المكان الأول. لقد أناطوا المساواة العنصرية بمصلحة الدولة. وأناطو المثل الأعلى الديمقراطي بالذرائعية.

كانت قوة الدولة تقتضي عقد أواصر وثيقة بين المستعمرات القديمة ، وكان لهذه أسباب قوية

تدعوها إلى الاتحاد ملتفة حول حكومة مركزية تتمتع بقوة كافية ويدوم توطدها، على أن هذه الأسباب لا سبيل إلى وجودها إلا في المصلحة الاقتصادية، وقد قال ماديسون، أبو الدستور مفسراً: «إن أول هدف لحكومة ما» هو حماية «تباين ملكات الرجال وقدراتهم، التي تنبثق عنها حقوق الملكية.» ثم يشرح قائلاً أيضاً: «إن ملكات الناس وقدراتهم المتباينة والمتفاوتة على سبيل اكتساب درجات مختلفة وأشكال مختلفة من الملكية (أرضية، صناعية، تجارية، مالية)، تقسم المجتمع إلى طبقات، والأسباب التي تبعث هذه الخلافات لا سبيل إلى القضاء عليها، ونحن نعلم علم اليقين، أن لا سبيل أيضاً إلى الاعتماد على دوافع خُلقية ولا على دوافع دينية للسيطرة على المجتمع سيطرة كافية»[١٨].

كان لا بد من انتظار عام ١٩١٣ لصدور دراسة جادة[١٩] تبرهن بدقة في التفاصيل لا تدحض، على أن واضعي الدستور قد هدفوا ــ بقصد وترو ــ إلى عقد علاقات مصالح بين «الملاكين» والحكومة الفدرالية. وكان المزارعون، والصناعيون والتجار وأصحاب المصارف ينتظرون ــ ويعلمون أنهم يسعهم أن يتوقعوا ــ من السلطة المركزية إتخاذ إجراءات (رسوم جمركية، ضرائب مالية، قروض واعتمادات .. الخ)، ستخدم مصالحهم بصفتهم مالكين، وعلى هذه المصالح ــ لا على «دوافع خُلقية أو دينية»، إذا ما شئنا استعارة تعبير ماديسون ــ قامت السلطة ــ الدولة عن قصد، كي يُتاح السبيل إلى إبقاء الطبقات الأخرى في مكانها، بسهولة أكبر.

إن شكل الحكم ذاته ــ توزيع السلطات والتوازن بينها ــ يمليه هذا الاختيار الذرائعي، لا تطلع ما من التطلعات الديمقراطية. وإن ما يحتويه الدستور من ديمقراطية يمثل التنازل الأدنى الذي تحقق أمام ضغط الشعب، أمام مطالب الذين لا يملكون. وإن دولة تقوم على الملكية، لا قبل لها بأن تخوّل نفسها العمل على التفرقة والتنازع بين مالكي الرقيق. بل ينبغي، على النقيض، اشراكهم في الحكم اشراك التجار والمالكين ذاته، وهذا يعود إلى المناقشات الدستورية. وهكذا عمد أوليفر ايلشوورث، وهو ابن مزارع من ولاية كونّكتكوت، كان قد درس في يال وبرنستون، إلى مطالبة الكونغرس بألا يظلم الولايات الجنوبية وقد استعمل تعبيره الجميل هذا: «لنمتنع عن التدخل في هذا الشأن، فبقدر ما يزداد عدد السكان، يتكاثر عدد العاملين الفقراء تكاثراً يجعلنا في غنى عن العبيد.».

---

(١٨) الفيدرالي ــ العدد: ١٠.

(١٩) تشارلز بيرد التفسير الاقتصادي لدستور الولايات المتحدة الناشر مكملان نيويورك ١٩١٣.

هذه الرغبة في إقامة سلطة الدولة على الملكية، تحول دون الانتباه إلى «العمال الفقراء» البيض أو إلى السود العبيد، وتحمل في ذاتها أسباب حرب الانفصال وكذلك أسباب الفتن العنصرية (١٩٦٠ — ١٩٦٥). ولواضعي الدستور الخيار: فإما أن تقوم دولة قوية تمارس سلطتها على أوسع قطاع ممكن من الأرض وتستند على المالكين، كما يطلب هاملتون، وعندئذٍ ينبغي أن تضم المستعمرات السابقة التي يسري فيها نظام الرق، أي أن تقبل بهذا النظام، وإما إقامة دولة ديمقراطية تحقق المساواة الوطنية بين الناس أغنياء كانوا أو فقراء، سوداً أو بيضاً، وعندئذٍ لن يربح الجنوبيون ولا معظم الأغنياء المالكين الشماليين.

هكذا، يحق للكتّاب الجيدين الثناء على حكمة الدستور الأمريكي وذرائعيته وعلى إحساسه بالتسوية والتوازن، توازن بين الوجهاء والأغنياء وكرام المحتد، أما سواهم من العمال البيض الفقراء والسود فقد كُتب الاقتتال عليهم، والاختيار الذي قام به واضعو الدستور ينم على ذكاء رفيع وصفاء ذهن كبير وواقعية عميقة. وتشاء المأساة أن تكون هذه الواقعية والحلم الأمريكي متناقضين ومتعارضين.

والفلسفة السياسية التي ألهمت الدستور ونشرته بدورها وعممته، تعبئ المواطنين لأعمال لا تمت بصلة إلى إلغاء البنى والمؤسسات والأجهزة المشربة بالتمييز العنصري. وإن الشمال الموالي للحلم الأمريكي، وفي الأقل كما تمثله بعض الصور، ما كان له أن يحتمل تسعين عاماً من نظام الرق، ثم ثمانين عاماً من التمييز العنصري الذي سمحت به نصوص القوانين. إلا أنه، وهو الوفي لروح آباء الدستور، لم يكن يستطيع إلا القبول بالعبودية، ثم بالتمييز الشرعي الذي أعقبها، وكانت أمامه موافقة المحكمة العليا التي ضمنت، عام ١٨٩٦ عقيدة التمييز العنصري حقوقياً، حين قالت السود والبيض ينبغي أن يكونوا منفصلين ولكن متساوين. وعلى أسس كهذه ينفخ الحلم الأمريكي في قصب. فالحرية والمساواة تغدوان هدفين ثانويين مكانهما وراء قوة الدولة على مسافة كبيرة، ووراء تماسك الاتحاد والإزدهار الاقتصادي.

القانون يبدّل معسكره

فسخت المحكمة العليا عام ١٩٥٤ القرار الذي أُتخذ عام ١٨٩٦. فقد لحظت أن السود في الواقع، ولا سيما لانفصالهم عن البيض، ليسوا أنداداً لهم في التعليم. وعلى سبيل المثال، كانت ولاية المسيسبي تخصص خمسة وثلاثين دولاراً سنوياً لتعليم كل تلميذ أسود يقابله مئة وسبعة عشر دولاراً

لكل أبيض ، حتى في ولاية نيويورك كان الفارق بين الأسود والأبيض من ١ إلى ١٠ وهذا ما ينجم عنه أبنية مدرسية للسود دون أبنية البيض وأساتذة دون أساتذتهم وتعليماً دون تعليمهم وأعمال بعد انتهاء الدراسة دون أعمالهم ، ينبغي إذاً ، كيما تسود العدالة ، إلغاء هذا التفريق . وهكذا قررت المحكمة العليا أن التمييز المدرسي يخالف الدستور .

كشفت المحكمة العليا بقرارها هذا في ١٧ أيار ١٩٥٤ عن اهتمام أو شاغل ما كان يهتم به آباء الدستور ، فهي بعد ثمانية وسبعين عاماً من إعلان الاستقلال لا تُعيد للأسود حقوقه فحسب ، وهو أمر له شأنه ، بل تقوم أيضاً باختيار للحلم الأمريكي أعمق أساساً ، فعام ١٩٥٤ كان منعطفاً في التاريخ إذ لن يحتاج الحلم الأمريكي بعد ذلك إلى أن يجعل في الدستور ما رفض واضعوه بكل ترو أن يجعلوه فيه ، وابتداء من هذا سيقوم الذرائعيون بتقديم براهينهم وحججهم « الواقعية » ليدللوا على أن الحلم لا يقبل التحقيق . وتستمر المعركة ذاتها ، إنما مع انقلاب الأدوار . وابتداء من ذلك الوقت أيضاً وبسبب نضال السود والبيض الاندماجيين ، غدا الولاء الأمريكي أمراً لا غنى عنه لتوطيد سلطة الدولة وتلاحم المواطنين وانسجام المجتمع وإزدهاره .

إن إدانة التمييز العنصري في التعليم الرسمي قلبت المناخ الذي يقاتل فيه السود من أجل الاعتراف بحقوقهم ، ومما يزيد أيضاً شدة هذا التميز وفاعليته أن المجتمع ذاته قد تحول بابتداء تصنيع الجنوب ، إذ ظهرت هجرة مزدوجة تدفع السود في الجنوب إلى أن يغادروا الأرياف ، التي كانوا موزعين فيها ، إلى المدن حيث يُتيح لهم تجمعهم أن يتنظموا ، ثم إلى أن يغادروا مصانع الجنوب إلى مصانع الشمال حيث يلقون وسطاً أقل عداء ، ولا سيما أن الحق سار سيره الطبيعي في معاملة السود بدلاً من أن يفرضه الواقع الإجتماعي والأعراف والأراء التعصبية .

اتخذ النضال الطويل الذي بدأ لصالح السود بعد حرب الانفصال طابعاً جديداً . ففي العام ١٩٠٨ بعد الإضطرابات الدامية في مدينة سبرينغفيد (ولاية ايللنوي) وهي مدينة لنكولن ، أسس البيض الأحرار (جمعية تقدم الملونين) التي لم تضم في عضوية مكتبها إلا أسود واحد هو المثقف الكبير و . إ . بورغاردت دوبويس . وفي العام ١٩٤٥ ، لم يتجاوز عدد أعضائها ١٣٠٠٠٠ وما سمع الأسود العادي قط شيئاً عنها . وعام ١٩٥٤ ربح رئيس الدائرة الحقوقية فيها ، أمام المحكمة العليا الدعوى المؤدية إلى إدانة التمييز العنصري في قطاع التعليم العام . وهو محام اسمه تورغود مارشال أصبح بعد ذلك أول قاض أسود في المحكمة العليا ، وبعد مرور عامين على قرار ١٩٥٤ التاريخي ، بلغ أعضاء الجمعية المذكورة ٣٥٠٠٠٠ منتم وفي العام ١٩٧٥ ، ٤٥٠٠٠٠ عضو .

لم تكن هذه الجمعية نسيج وحدها في العمل. ففي أول كانون الأول (١٩٥٥)، رفضت السيدة روزا باركس، في مونتغمري (الباما)، التخلي لأبيض عن مكانها في إحدى سيارات النقل الكبيرة. وكان لهذا الحادث أبعاداً ما تجرأ أحد من الناس على التنبؤ بها، فقد نظم القس مارتن لوثر كينغ تجمع سيارات تنقل السود، البالغ عددهم ٤٢٠٠٠ والذين قاطعوا وسائل النقل المشترك ماداموا يعاملون فيه معاملة مواطنين من المرتبة الثانية. واستمر تنظيم السيارات الخاصة بالسود ٣٨١ يوماً، أما شركة سيارات النقل الكبيرة، فعندما رأت أنها على حافة الإفلاس رضخت وقبلت بالاندماج العنصري، وفي شباط ١٩٥٦ أوقفت الشرطة القس مارتن لوثر ومعه ثلاثة وعشرون قساً آخرون متذرعة بأن المقاطعة طعنة لمبدأ حرية التجارة المقدس. وحُكم على لوثر بالسجن ١٤٠ يوماً وبغرامة قدرها ٥٠٠ دولار. وهكذا تكون حرية التجارة فوق حرية السود وفوق المساواة بينهم وبين البيض، وبرغم ذلك، استمرت المقاطعة حتى النصر النهائي. وكانت مطلع الموجة الكبرى في العمل بلا عنف، التي ردت عليها التكتلات العنصرية بالعنف.

سار النضال ابتداء من ذلك على صعيدين متساندين:

أ ـــ من جهة، عمل الجماهير الذي قام بتنظيمه السود مع اسهام عدد متزايد من البيض لطرح المسألة سلمياً وبمبادرات ملموسة كالصعود إلى سيارة نقل كبيرة، أو الدخول إلى مطعم أو مسبح وغير ذلك، مما هو مخصص للبيض، وتحمل المعاكسات والشتائم والضربات التي كان يوجهها إليهم أنصار التمييز العنصري، بينما يحتفظ المعتدى عليهم برباطة جأشهم ويبدون اللباقة التامة، اتسعت هذه الحرب الصليبية بظهور حركة «دروب الحرية» التي كان يقوم بها طلاب من البيض والسود معاً مخترقين قواعد التمييز العنصري، ثم بالحملات التي كان الشبان البيض، يرافقهم السود، يقومون فيها بتسجيل أسماء هؤلاء على اللوائح الانتخابية في المجالس البلدية، ثم بالزحف الكبير على واشنطن في (٣٨ آب ١٩٦٣) الذي خطب خلاله القس مارتن لوثر كينغ قبل اغتياله بخمس سنوات.

ب ـــ ومن جهة ثانية، العمل القانوني والتشريعي، الذي تتابع حتى صدور قانون الحقوق المدنية في ١٩٦٨ العام الذي أُغتيل فيه القس لوثر كينغ، وبعد مرور ثلاثة أعوام على إلغاء التمييز العنصري في التعليم، قضى أول قانون للحقوق المدنية عام ١٩٥٧ بإيجاد فرع خاص في وزارة العدل، مهمته العمل على التقيد بتنفيذه بحق السود. لكن لم يكن هذا الفرع يملك سوى وسائل محدودة. ثم اتسعت سلطته بالقوانين الصادرة في أعوام ١٩٦٠ و١٩٦٤ و١٩٦٥ و١٩٦٨ التي

أتاحت أسلحة قانونية جديدة لتحقيق الاندماج في المدارس وضمان حق السود في الانتخاب وحمايتهم القضائية وإلغاء فحوص الانتخابات (١٩٦٥) والسهر على أن تتألف هيئات المحلفين في المحاكم الاتحادية بغير استناد إلى عرق أو عنصر، ومكافحة التمييز العنصري في السكن.. وغير ذلك. وبموجب هذه النصوص القانونية أصبح يحق للحكومة الفدرالية التدخل مباشرة لإزالة كل تمييز عنصري.

ومن العام ١٩٥٤ إلى ١٩٦٨، كانت مرحلة تكاثر خارق في المبادرات والحركات[٢٠] هدفها، في واشنطن وفي كل مكان آخر، استئصال كل أثر لتمييز عنصري. وكان الفوز تاماً على صعيد القوانين، ودونه على صعيد الواقع، برغم روح نضالية عبرت عن أصح انتفاضة للحلم الأمريكي، فعمل المناضلين في القاعدة وعمل المشرعين في الكونغرس وعمل الادارة تساندت جميعها وسارت جنباً إلى جنب. وكانت المقاومات حادة جداً، غير أن الادوار انعكست، فالفئات العنصرية هي التي راحت تتخذ مواقف الدفاع. والنصر الذي حققه الحلم الأمريكي أمام المحكمة العليا عام ١٩٥٤ زوّد حركة النضال بأجنحة تطير بها، حفّزت بدورها الكونغرس وحركته. وأخيراً إن الواقعية الغبية التي قامت عليها العبودية، وبعدها التمييز العنصري، تخلت مكرهة عن المكان الأول للمثل الأعلى الديمقراطي في العدالة والمساواة والسماحة. إن أمريكا في طريق العودة إلى ذاتها.

الجزر الأكبر

هذه الإنطلاقة بدأت تلهث في مجرى عام ١٩٦٥ واستولى بعض الاعياء على المناضلين، وتعرض الكثير من اللاعنفيين إلى عنف قوى الأمن المحلية وعنف التكتلات المتطرفة التي استعملت ضدهم الهراوات والمطارق والقنابل مسيلة الدموع والغازات التي تسبب الشلل والتيارات الكهربائية وكلاب البوليس والاغتيالات والنسف بالديناميت. حتى أن بعض الفئات السود راحت تتسلح

(٢٠) لا حاجة للاسهاب في هذه الحوادث الحديثة العهد التي وُضعت فيها مؤلفات كثيرة وممتازة. ويمكن الرجوع خاصة إلى: كتاب شارل كادوكس وعنوانه المحكمة العليا وقضية السود في الولايات المتحدة. باريس ١٩٥٧. كتاب كلير ماسناتا روباتل وعنوانه أمريكا البيضاء وحقوق السود وقانون ١٩٦٤ الناشر دروز ١٩٦٩. وكتاب السود الأمريكيون عام ١٩٦٤ وكتاب ويليام بزنك ولويس هاريس وعنوانه الثورة السوداء في الولايات المتحدة الأمريكية الناشر دونويل. وكتاب جميس بلدون ومالكون ايكس ومارتن لوثر كينغ عنوانه، «نحن الزنوج» الناشر ماسبيرو ١٩٦٥. وكتاب مارتن لوثر كينغ عنوانه قوة الحب، الناشر كاسترمان ١٩٦٤، وله أيضاً معارك من أجل الحرية، الناشر بايو ١٩٦٨، والثورة الوحيدة، الناشر كاسترمان ١٩٦٨. وغير ذلك من المؤلفات الممتازة.

للدفاع عن نفسها. وهكذا تخللت حركة مقاومة العنصرية مصارع عدد كبير من المناضلين ومن قادتهم في الجنوب. ثم كان اغتيال مالكولم ايكس ومارتن لوثر وظهور الفهود السود.

وحلّ الاعياء بالجمهور أيضاً، إذ بعد قرون من المظالم، لم يسر النضال من أجل أن يسترد الحلم الأمريكي حقوقه، بلا فوضى وبلا إضطرابات إجتماعية، استغلها أبطال القانون والنظام ببراعة، فتدخل هؤلاء الديماغوجيين «الغوغائيين». الذي كان متستراً في أول أمره ثم ازداد صفاقة شيئاً فشيئاً، لقي أرضاً خصبة وقام أصحابه يدعون إلى محبة النظام، فبالهدوء ينبغي أن تُزال المظالم، وعلى أن يكون ذلك شيئاً فشيئاً، ورويداً رويداً، شأنه شأن الرق الذي ينبغي أن يُلغى تدريجياً. وما كادت تمضي على هذه الحمى الأهلية سنوات محدودة حتى حفّزت هذه السنوات بعض الأوساط على الظن أن السود يستعجلون أمورهم، فراحوا يدعونهم إلى الصبر، ثم أن الكفاح ضد الفوارق العنصرية حث المواطنين على الخروج من جمودهم وعلى الوقوف إلى جانب أصحاب الحق وإلى الشعور بتضامنهم. بينما كان قرنان من الزمن قد نمّيا الفردية في التنافس الاقتصادي، وكان من شأن ذلك أن يهز العادات الإجتماعية الراسخة.

لكن هل ثمة رأي عام لا يتغير؟ ابتداء من العام ١٩٦٥، راح الرأي العام الأمريكي يهتم بموضوع آخر، فهذا العام كان عام القصف الجماعي والمكثف على فيتنام الشمالية، بينما كان الجنود الأمريكيون قد بدؤوا الرحيل بمئات الآلاف إلى فيتنام الجنوبية. فقد استرعت الحملة على هذه الحرب الاهتمام وشدته إليها، حتى أنّ الحملة من أجل الحقوق المدنية قد رُدت إلى المكان الثاني، غير أن المعركتين مرتبطتان ارتباطاً وثيقاً، ففي داخل حدود الوطن وعلى الصعيد العالمي كان يُطرح مفهوم النظام ذاته: (كلاب البوليس في «سلمى Salma» قنابل ب ٥٢ على هايفونغ، مجزرة في ماي ــ لي) ولم يدرك الصلة بين المعركتين إلا بعض القادة.

شعر السواد الأعظم من الشعب أنه ينسحق تحت وطأة الرسالة الثنائية التي تدعوه، في بلاده وفي الخارج، إلى أن يُحل العدالة محل النظام وأن يقيم النظام، لا على القوة بل على العدالة. ففي العام ١٩٦٤، دخل باري غولد ووتر المرشح الجمهوري للرئاسة، المعركة الانتخابية على أساس تصعيد الحرب الفيتنامية واتباع سياسة قمع لصالح القانون والنظام، تغلب عليه لندن جونسون إلا أنه حصل على تأييد ٢٧ مليوناً من الناخبين أي ٣٨٫٥٪ من مجموع الأصوات، وهو عدد لا سبيل إلى الاستهانة به، ولا سيما أن جونسون الذي اتبع سياسة غولد ووتر في الفيتنام، سار على سياسة كندي في الصعيد العنصري وحيّر نقاده.

وإذا كان علينا أن نحدد تاريخاً ، فعام ١٩٦٨ هو الذي حدد انعكاس المد . وثمة حدثان كبيران يسمان بداية الجزر هما اغتيال القس لوثر كينغ الذي أثار انفعالاً عميقاً . إلا أنه حرم الحركة من زعيمها الأكبر ، والحدث الثاني انتخاب رتشاد نكسون للرئاسة . وكانت نهاية الأعمال الجماعية الكبرى ، ونهاية جهود السلطتين التشريعية والتنفيذية العاملة لصالح العدالة العنصرية .

ففي دوائر وزير العدل ووزارته ، حل أنصار النظام محل الموظفين المكلفين العمل على التقيد بأحكام القوانين الصادرة في الحقوق المدنية بين عامي ١٩٦٠ و١٩٦٨ . وبرغم استياء الكونغرس ، عيّن رتشارد نكسون في المحكمة العليا قضاة يرجحون كفة الأغلبية وميلها إلى مواقف محافظة . وفي مجلس النواب ، عمد المدعو جيرالد فورد ، وكان لا يزال مغموراً ، إلى الاتفاق مع الجنوبيين كي يُسمّى زعيم الأقلية الجمهورية ، واعداً إياهم بدعمه . وكان تدخله حاسماً في الموافقة على تعديل (ويتن Whitten) ، الذي يمنع الحكومة الفدرالية من استخدام سلاح الإعانات المالية من أجل فرض الاندماج المدرسي .

فكيف نُدهش لإقدام جيرالد فورد ذاته ، عندما خلف رتشارد نكسون بعد فضيحة وترغيت ، على التصريح بمخالفته قانون البلاد الخاص بالدمج[٢١] . ففي أول تموز ١٩٧٥ ، عندما تكلم أمام مؤتمر : N.A.A.C.P وجه إلى القادة السود كلاماً عجيباً . فهو لم يحرك ساكناً من أجل المساواة العنصرية ، بل قلب سياسة كندي وجونسون ، في هذا المجال ، راساً على عقب ، ثم يقر بأن الركود الاقتصادي « أشد مشقة على السود والأقليات الأخرى » . وهذا في نظره ، « واقع سيئ » ، غير أنه دعا سامعيه السود إلى تأييد برنامجه الاقتصادي والمالي . فلماذا؟ « لأن اقتصاداً غير مستقر لا يُتيح تكافؤ الفرص » كما يقول . والسود ، سواء في عهود الإزدهار أو الركود ، هم ضحايا الاقتصاد والرئيس يود اقناعهم بتقديم دعمهم لسياسة لا ينالون منها سوى الفتات . هذا هو مصيرهم بعينه وتقول « National Urban League » أن نسبة العاطلين من السود ليست ١٤٫٢ ٪ كما تقول وزارة العمل ، بل ٢٦ ٪ وتضيف النشرة المذكورة أن ٢١ ٪ من الأسر السود دخلها متوسط ، بينما ٤٧ ٪من الأسر البيض من هذه الفئة ، وهي مع ذلك نسبة رديئة .

لم تُبال حكومة فورد بقضايا السود ، كما أكد مؤتمر N.A.A.C.P ، وأن روكفلر نائب الرئيس ، لا يُبدي أن قضايا السود هذه تهمه أو تعنيه ، برغم ما يبذله من جهوده ليعطي ذاته صورة ليبرالية .

---

(٢١) أول هذا الفصل (الثالث) .

فقد قام في آب ١٩٧٥ ، برحلة إلى الجنوب تودّد خلالها إلى جورج ولاس حاكم ولاية الباما ، وإلى جمس ادواردس ، حاكم ولاية كارولينا الجنوبية ، وإلى عضو مجلس الشيوخ ستروم ثورمند ، من كارولينا الجنوبية أيضاً . وأعلن أنه ، مثلهم ، جد متمسك بمبدأ « حق الولايات » ، خلافاً لتدخلات الحكومة الفدرالية (الاتحادية) ، التي تعرقل وتعيق عنصرية الولايات الجنوبية ، عندما تكون هذه الحكومة تحت سيطرة الليبراليين . ثم انتقد برامج المعونة الإجتماعية التي تموّلها الضريبة لصالح الأكثرين فقراً ذوي الأغلبية السوداء .

إنها أقوال ، أملتها مرة أخرى ، واقعية جامدة : إذ أنَّ جيرالد فورد ونلسون روكفلر يعلمان مهما كانا محافظين ، أنَّ ثمةَ رجالاً يهددونهم على يمينهم كرونالد ريغان وأمثاله ، وهما لا يريدان التخلي لهم عن احتكار بعض الموضوعات الانتخابية الكثيرة الشعبية ، وفي الجنوب خاصة . فالذرائعية تقتضيهما ، من هذه الوجهة ، التزام أكثر الحذر ، حتى لو كان هذا على حساب حقوق السود . وهو خيار لا يترددان فيه . فالاستيلاء على السلطة جدير بتضحيات كهذه ...

هل تكفي أربعة عشر عاماً (من ١٩٥٤ إلى ١٩٦٨) لمحاولة رأب الصدوع والأضرار المتراكمة خلال قرون من العبودية ، ثم خلال قرن من التمييز العنصري الشرعي ؟ .. إنها مدة جد ضئيلة ومهما كان كبيراً الجهد المبذول في عشر سنوات ، فهو يبدو تافهاً في محاولة تغيير مجرى التاريخ أو عكسه ... فالتاريخ تتبعه مسيرته المعتادة .. وفي آب عام ١٩٦٥ أدى توقيف فتى أبيض ، يسوق في حالة السكر ، إلى إغراق حي واتس في لوس انجلوس ، بالنار والدم وكانت الحصيلة ٣٤ ميتاً . وعامان من قبل ، كان دور حي هارلم . ثم عامان من بعد ، كان دور نيوارك وديترويت .. وماذا بعد سنوات عشر ؟ ..

في العام ١٩٧٥ ألفى ٥٠ ٪ من سكان حي واتس السود أنفسهم بلا عمل وذاب نصف أرصدة البرامج المختلفة المخصصة لمكافحة الفقر . وما أن أعلن مستشفى عن حاجته إلى أربعين مستخدماً حتى انهال عليه ستة آلاف طلب . ازدادت قذارة الأكواخ وتهدمها ، والأوساخ متروكة في الشوارع . ويقول قائد أسود من حي الواتس : « الهلع أكبر ، والجرائم أكثر ، ومزيد من العنف » ، ... وليس من يهتم للمشكل الحقيقي : العطالة[٢٢] . ويقول غاري ماركس وهو عالم إجتماع « إن الإضطرابات والفتن تغدو أقل احتمالاً عندما تكون الأوضاع سيئة حقاً ، فالتحسينات هي التي تحفّز

---

(٢٢) نيوزويك ٢٥ آب ١٩٧٥ .

الشهوة إلى العنف.. إذاً ليس ثمة ما يُخشى، ولا سيما أن وضع مخازن الأسلحة المضادة للإضطرابات والتي أقامتها الشرطة، قد تحسن كثيراً منذ عشر سنوات».

زعيم أسود يؤيد وجهة نظر عالم الإجتماع قائلاً إن تمرداً ما، هو عمل منوط بأمل يلوح، «ومن البداهة التامة، اليوم، أن لا أمل يلوح في أفق السود».

حلم المساواة بين الناس جميعاً أدى إلى هذا اليأس الكالح.. لكن العالم والزعيم الأسود المذكورين على ضلال كلاهما، ففي نهاية القرن الأول من تاريخ الجمهورية (الولايات المتحدة)، لم يكن يحفّز تمردات العبيد وعصيانهم التي قادها دنمارك فيسي أو نات تورنر، أي أمل. إما إذا كان حقاً أن إضطرابات الستينيات وفتنها قد اندلعت في أفق من الأمل المتفتح، فاليأس، في أيامنا، يراكم قدرة تفجيرية ستُحدث، بشكل غير متوقع، دماراً وأضراراً أعم وأشمل.

وكما جرى في زمن العبودية، يهدهد المجتمع اليوم نفسه بالأوهام مستهيناً بخطر شأن قضية يرفض أن يراها قضية أولوية.

الفصل الرابع

القومية الاقتصادية
ضد
الإنطلاقة الديمقراطية

«يؤسفني اختيار النسر الأصلع رمزاً لبلادنا. إنه طير لا خُلق له، أشبه بالناس الذين يعيشون من النشل والسرقة. والديك الرومي طير أسمى وأوقر، وفي آن واحد، من صلب أمريكا.».

بنجامين فرانكين

من رسالة في ٢٦ كانون الثاني ١٧٨٤

« نحن ، بكل تأكيد ، لا نستطيع أن نأبى على شعوب أخرى المبدأ الذي تقوم عليه حكومتنا ، وهو أن لكل شعب الحق في أن يحكم نفسه بنفسه مختاراً أشكال الحكم التي تناسبه ، وأن يغيّر هذه الأشكال حسب إرداته . » هذه العبارة لجيفرسون توجز جوهر الحلم الأمريكي بكل صفائه ، في انطباقه على العلاقات الدولية .

والأمريكيون استطاعوا بحرب الاستقلال أن ينتزعوا من إنكلترا الحق في أن يحكموا أنفسهم كما يشاؤون . غير أن هذا الامتياز ليس وقفاً عليهم ، فهم يقرون شرعيته وسريان مفعوله على سكان الأرض قاطبة ، فكلهم ، لا الأمريكيون وحدهم ، يملكون هذه « الحقوق المقدسة ، الحياة والحرية والسعي وراء السعادة » .

إن إعلان الاستقلال الذي كُتب بأسلوب وتعابير لها مدى عالمي ، يُعلن للبشرية بأسرها « ان على الشعوب ، كي تصون هذه الحقوق ، أن تُقيم حكومات تنبثق سلطتها العادلة من قبول المحكومين وموافقتهم » ، وفي النص ذاته ، « عندما ينم التعسف والتعدي المتجهين بثبات إلى الهدف ذاته ، على نية إخضاع الناس لاستبداد مطلق ، فمن حق هؤلاء ، بل من واجبهم قلب الحكم المسؤول عن ذلك . » .

هذه الكلمات ، بأبهتها ، لا تحدد ميلاد الديمقراطية الأمريكية فحسب ، في الأشكال الخاصة بها ، بل الديمقراطية العالمية أيضاً ، في الأشكال التي تختارها الشعوب .

هذه الفكرة تملك من القدرة الجذابة ما حمل جورج واشنطن ، قبل أن يُحِل محلها مفاهيم

أخرى، على الإحساس بالتزامه بها . فهو يقول: «لا يحق لأي أمة أن تتدخل في الشؤون الداخلية لأي أمةٍ أخرى، .. ولكل أمة الحق بأن تُنشئ وتُقيم شكلَ الحكم، أي شكل، تُؤثر العيش فيه».

انقضى قرنان، والمفهوم ذاته، ـ حرية تقرير المصير، وعدم التدخل في شؤون الآخرين ـ حق تُمليه قناعة راسخة العمق في وجدان الشعوب، لا يزال سائداً. وبعد الانقلاب الذي أطاح، في أواخر أيلول ١٩٧٣، بنظام حكم الوحدة الشعبية في التشيلي، صرح شلود مان معاون وزير خارجية الولايات المتحدة، قائلاً: «لقد التزمت حكومة الولايات المتحدة بسياسة عدم التدخل في أثناء حكم اللندي». فياله من مبدأ مقدس، سرعان ما كرّسه معاون آخر من معاوني وزير الخارجية، هو تشارلز ماير الذي قال: «نحن لم نشتر صوت منتخب واحد، ولم نمول أي مرشح، ولم نكن وراء أي انقلاب». وأخيراً يأتي تصريح هنري كيسنجر ذاته، باتاً وقاطعاً: «إن وكالة المخابرات المركزية لا علاقة لها بالانقلاب.».

علم الكونغرس، بعد انقضاء عام على ذلك، أن البيت الأبيض قد خوّل وكالة الاستعلامات المركزية (مخابرات الجاسوسية الأمريكية) صرف ثمانية ملايين دولار[1] بين عامي ١٩٧٠ و١٩٧٣ لنسف قواعد حكم اللندي. وقد راجعت عملية التدخل مراجعة نهائية «اللجنة ٤٠» التي يرأسها كيسنجر ذاته، وفي أوائل الأمر، وزعت وكالة التجسس المذكورة مليوناً من الدولارات على أعداء سلفادور اللندي لزيادة الفرص المُتاحة أمام هؤلاء للتغلب على المرشح الاشتراكي في انتخابات الرئاسة عام ١٩٧٠. ولما أخفقت المحاولة، عمدت «اللجنة ٤٠» إلى إقناع المجلس النيابي التشيلي، في أثناء انعقاده لانتخاب رئيس الجمهورية بالتصويت ضد اللندي. ولم تُجد المحاولة أيضاً. وبعد هذا الإخفاق الثاني، الذي مُنيت به الوكالة (C.I.A.)وُضع تحت تصرفها مبلغ ٥ ملايين دولار إضافية، مخصصة «لزعزعة» الوحدة الشعبية التشيلية. وفي آب ١٩٧٣ أضافت «اللجنة ٤٠» إلى القائمة مليوناً آخر، ثم أُضيفت مبالغ غيرها للعبة بذاتها[2]، إلا أنَّ المبالغ الأولى قد حظيت بموافقة الرئيس الأمريكي ووزير خارجيته، المباشرة.

لم يكن ثمة مجال للإنكار، بعد الكشف عن هذه المعلومات الدقيقة، وعندئذٍ اعترف جيرالد فورد جهاراً، في أيلول ١٩٧٤، أن الجاسوسية الأمريكية (وكالة الاستعلامات المركزية (C.I.A.)،

(١) حُولت هذه الملايين في السوق السوداء إلى «اسكادوس» عملة الشيلي، فغدت تعادل ٤٠ مليون دولار.

(٢) راجع (على سبيل المثال) انترناسيونال هرالد تريبون، ١٧ تشرين الأول ١٩٧٤، وقد ذُكرت أسماء عدة شركات متورطة في العملية.

قد أسهمت في الإطاحة بحكم اللندي، وأضاف قائلاً: إن ذلك «كان لمصلحة شعب التشيلي»، وراغ من كل الأسئلة المطروحة، عن خُلقية مسالك وعمليات كهذه بقوله: «إن الدول الشيوعية تبذل في سبيل هذه العمليات ذاتها من الأموال أكثر بكثير مما نصرف نحن.».

ذُهل البروفيسور رتشارد. ن. غاردنر، وهو من أفضل المختصين في الحقوق الدولية، ولم يصدق ذاته. وقد قال «على قدر ما أذكر، إنها أول مرة يقول فيها رئيس جمهورية بصراحة: إن المعسكر الآخر يقوم بذلك، ونحن أيضاً». أما فيما يخص اختيار الوسائل..، فهل زال الحد أو الفارق بين الديمقراطية وأنظمة الحكم التي تحارب الديمقراطية؟.

في الواقع لم تكن وكالة الاستعلامات المركزية ووزارة الخارجية تؤيدان المناورات الخفية، التي جرت، وكانت بمبادرة هنري كيسنجر[3]، لاقتناعهما بأن نظام اللندي سينهار من ذاته. أما هنري كيسنجر، فقد كان قد أبرز خلال أحاديث موجزة كُتمت عن الصحافة منذ ١٩٧٠، الأهمية التي يوليها لسقوط حكم الوحدة الشعبية في التشيلي، ولا سيما بإقناع فرنسا وايطاليا بالسير على المنوال ذاته. وقد صرح في حزيران ١٩٧٠ أمام «لجنة الأربعين» بقوله: «لا أدري لماذا ينبغي لنا أن نبقى في جمودنا نتأمل بلداً يغدو شيوعياً بسبب لا مسؤولية شعبية.».

لقد دُرس هذا العمل منذ أمد طويل، وكما حدث في الانقلابات التي أُعدت على مصدق في إيران ١٩٥٣، وآربنز في غواتيمالا في ١٩٥٤، وعلى شدّي جاغان في غويانا عام ١٩٦٣ وغيرها،.. لم تكن وكالة الاستعلامات سوى المنفذ الأمين لتعليمات دقيقة صدرت عن أعلى المستويات[4]. ومن الحمق أن نجعل من هذه الوكالة كبش الفداء، بينما يقبع المسؤولون الحقيقيون في البيت الأبيض وفي وزارة الخارجية.

لم يبعث الاعتراف بالتدخل في التشيلي الإضطراب في صفوف أعضاء الكونغرس وحدهم، وهم المؤتمنون على سيادة الشعب، بل أثار هذه الإقرار القلق في بلدان أخرى تساءلت عما إذا كانت واشنطن لا تتآمر عليها أيضاً.

إلى هذه النقطة لفتت برقية أرسلها دانييل باتريك مونيهان، سفير الولايات المتحدة في الهند،

(٣) نيوزويك، ٢٣ أيلول ١٩٧٤.
(٤) للمؤلف: الإمبراطورية الأمريكية ص: ٤٠١ـ٤٤٦ وقصة توسع الولايات المتحدة في الفصول: ٢ و٣ و٤ و٥ من هذا الكتاب.

نظر هنري كيسنجر ، حين كتب يقول : « إن السيدة أنديرا غاندي تساورها أسوأ الشكوك » ، في النوايا الأمريكية ، وأضاف « انها ، بسبب المعاهدة المعقودة بينها وبين الاتحاد السوفييتي ، قبل نشوب حرب بنغلاديش ، ليست واثقة بأننا لن نُسر برؤية أنظمة حكم أخرى ــ كحكمها مثلاً ــ تنقلب . » .

وصل هنري كيسنجر في ٣٠ تشرين الأول ، أي بعد مرور أسابيع على إرسال برقية السفير المذكور ، إلى نيودلهي ، في زيارة رسمية ، وإذ لم يكن بصدد تفسير بريء لتصريح جيفرسون المبدئي ، فقد بادر وزير الخارجية في أول الأمر إلى القول :

« إنني أرفض التلميح إلى أن الولايات المتحدة ، قد سعت ، على أساس نهجي ، إلى الإطاحة بحكومة ما ، وفي الأخص ، الحكومات الدستورية ، والصحيح أنّ العكس هو الحقيقي . » .

فهل ينبغي الاستنتاج أن حكم اللندي لم يكن « دستورياً » ؟ فقبل حدوث الانقلاب بأسابيع صوّت مجلس نواب التشيلي ، بناء على اقتراح الديموقراطيين المسيحيين ، على قرار يتهم الحكومة بالخروج عن الشرعية . ولكن كيسنجر كان قد اتخذ أول التدابير التي آلت إلى الانقلاب ، منذ ثلاث سنوات ، وإذا لم يكن يجهل ، وهو أقرب معاون إلى الرئيس ، المناورات اللادستورية التي تورط فيها نكسون والتي أودت به إلى السقوط ، فقد كان يُبيح لنفسه الحكم على دستورية حكومة أخرى . . .

وفي نيودلهي ، حاصرت كيسنجر وأطبقت عليه أسئلة صحفيين عاقدي العزم على عدم إفلات الفريسة ، فراح يتخبط في أكاذيبه . وينبغي أن نذكر هنا أقواله بنصها الحرفي :

« إن الولايات المتحدة لم تُبيت انقلاباً على حكومة دستورية في التشيلي ، وقد أُوضح الرئيس ذلك وضوحاً كافياً . وثانياً ، لم تُسهم الولايات المتحدة أي اسهام في انقلاب قبرصي ، (على مكاريوس) ، وقول العكس لا يعني سوى ترديد دعاوة لا أساس لها البتة . ثالثاً ، لم تُقْدم الولايات المتحدة ، لا بطريقة مباشرة أو غير مباشرة ، على أي محاولة للتأثير في الموقف الداخلي في الهند . ولم تسمح أو تتدخل ببرنامج كهذا ، بل أوضحت ملحة على أن تدابير شديدة ستُتخذ بحق كل موظف يثبت تدخله في عمل لم يُخوّل القيام به . »[٥] .

---

(٥) انترناسيونال هرالد تريبون ، أول تشرين الثاني ١٩٧٤

ومن الذي يخوّله ؟ .. بعض أعضاء السلطة التنفيذية ، الموجودين خفية في « اللجنة ٤٠ » في منأىً عن كل رقابة من السلطة التشريعية . ولقد حاول الكونغرس تحطيم السر الذي له خطره في بلد ديمقراطي ، والمحيط ببعض العمليات ، كما فعل بعد إخفاق عملية خليج الخنازير ، إنما بحزم أشد في هذه المرة . وفي مجلس الشيوخ والنواب ، حققت لجان في نشاط وكالة الاستعلامات الخفي . وقد صرح عضو مجلس الشيوخ (السناتور) فرانك تشرش بقوله : ينبغي السيطرة على الوحش ، . كما طالب زميله مايك مانشفلد بتعيين « لجنة رقابة » . أما توماس مورغان ، رئيس لجنة الشؤون الخارجية في مجلس النواب فيريد إقرار « الاشراف على الوكالة » ، قائلاً إنه قادر على ذلك ، ويعبر السناتور والتر مونديل عن شعور يسود الكثيرين بالرجوع إلى ما قام به الكونغرس ضد رتشارد نكسون ، بعد فضيحة ووتر غيت قائلاً : « قضينا عامين في تنظيف بيتنا الخاص ، وقد آن لنا أن نبدأ تطبيق المعايير ذاتها على فاعلياتنا ونشاطنا في الخارج » . وهذه العبارة تلتقي فكرة جيفرسون القائلة : إن المبادئ ذاتها المشروعة في الولايات المتحدة مشروعة في سائر البلدان . فالحلم لم يمت إذاً . ؟ .

المعسكران

إن أعضاء الكونغرس الذين قضوا أشهراً بعد ذلك ، وهم يحدثون سيلاً حقيقياً من الأسرار ، المكشوفة ، المزعجة ، ليسوا بالأغرار الغُفل . إنهم يعلمون أن C.I.A لا وجود مستقل لها ، وإنها برغم قدرتها ، تبقى منفذّاً فحسب ، وأنَّ البيت الأبيض هو وحده المسؤول . إنهم يعلمون أن الحلم الأمريكي (الديمقراطي) يقتضي توازناً بين السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية ، والمؤامرات التي نُسجت خيوطها ، خفية عن الكونغرس في إيران وغواتيمالا وغينيا والتشيلي . وغيرها ، لا تمس سيادة هذه البلدان فحسب ، بل المبدأ الديمقراطي ذاته داخل المجتمع الأمريكي . وقد بلغ الكونغرس أن الوكالة (سي ــ آي ــ إي) ، راقبت مواطنين أمريكيين وأخافتهم ، لا أجانب فحسب ، وأنها فكرت متواطئة مع « المافيا » ، لا باغتيال فيدل كاسترو فحسب ، بل مواطنين أمريكيين أيضاً .

جرى كل ذلك استناداً إلى صلاحيات اتخذتها السلطة التنفيذية ، في منأى عن كل رقابة ديمقراطية ، وبطرق غير شرعية . وهذا المفهوم ذاته للسلطة والنظام هو الموحي بالمؤامرات الخارجية وبعملية ووتر غيت .واكتشف الكونغرس ، بعد استمرار جهله تلك الأمور مدة طويلة ، أن البيت الأبيض قد انتهك مبدأ عدم التدخل ، لا في العلاقات بين دولة ودولة فحسب ، بل في الصعيد العائد إلى السلطة التشريعية وفي ميدان اختصاصها . والكونغرس يعلم أيضاً أن وزير الخارجية قد

كذب على صحافيي الهند، كما كذب على ممثلي الشعب الأمريكي ونوابه، وإن السلطة التنفيذية قد انتهكت سيادة بلدان أجنبية، كما انتهكت سيادة السلطة التشريعية في المجال الذي يخوّلها اياه الدستور.

وجهت السي ــ آي ــ إي، الضربة القاضية إلى الديمقراطية في مناطق نائية، كما لغمت طريقة عمل الديمقراطية، في داخل المجتمع الأمريكي، ولم تقدم على ذلك من تلقاء نفسها، بل بأمر السلطة التنفيذية أو بموافقتها. ومراقبتها، في نظر الكونغرس، ليست مراقبة مصلحة ادارية فقط: بل إكراه البيت الأبيض ووزير الخارجية على احترام الشرعية الديمقراطية داخل الولايات المتحدة. وبعث الحلم الأمريكي. وهي أيضاً العمل، بطريقة تكون فيها «السلطة الصحيحة» لحكومة الولايات المتحدة منبثقة حقاً من «قبول المحكومين»، وهو قبول يفترض أن يكون المحكومون ونوابهم المنتخبون مطلعين اطلاعاً حقيقياً، وإلا آلت الديمقراطية إلى مذهبٍ لا تأثير له في الواقع. إن ثورة الكونغرس تقتضي نمطاً جديداً من العلاقات الخارجية، ولا سيما عودة إلى منابع الديمقراطية الأمريكية في الداخل.

أن الاعتراف الرسمي بتدخل حكومة الولايات المتحدة في التشيلي غير كاف لتفسير رد فعل الكونغرس الحاد والحيوي. لقد علم الكونغرس منذهلاً أنّ سيادة الشعب التي أؤتمن عليها، قد زُجّت، خفية عنه، بمغامرات أخرى. لقد بلغه، مثلاً أنّ واشنطن كلفت السي. آي. إي، الإطاحة بحكومة الرئيس جوزي فالسكو ايبارا، في الاكوادور، التي رفضت قطع علاقاتها الدبلوماسية بكوبا. وكان كندي آنذاك، المقيم في البيت الأبيض، ثم أثار قلق «التلاميذ السحرة» أي عناصر C.I.A، تشبث كارلوس يوليو، الرئيس الاكوادوري الجديد، باستمرار علاقاته بهافانا، فينبغي الإطاحة به إذاً بدوره. وهنا انطلقت إلى الحركة «آلة جهنمية» جديدة، وأدرك الرئيس المذكور الخطر، وقد تسلطت عليه ضغوط خارجية شديدة، فاستدعى سفيره من كوبا، إنما بعد فوات الأوان، فقد تابعت المؤامرة سيرها، وقُلب كارلوس يوليوا أروزمينا في العام ١٩٦٣.

كثيرة هي الحالات التي وضعت فيها المخططات في واشنطن، ثم أُهملت، إلا أنّها بلغت نهاية مطافها وغايتها. ففي عهد الرئيس ادواردو فري، وضعت الوكالة، تصميم مشروع اختطاف الجنرال شنيدر في سانتياغو إلا أنّها لأسباب لم تُعرف، وربما لأنها قد عرفت أن ثمة أناساً غيرها سيقومون بهذا، عدلت عن المشروع،.. فياله من تنازل أنيق، فقد جرت محاولة الاختطاف، ولما قاوم الجنرال شنيدر مختطفيه، قتلوه برباطة جأش. كذلك في الكونغو، تخلت السي آي إي (الوكالة ذاتها) عن

مشروع اغتيال باتريس لومومبا، أو هكذا قيل، في الأقل، على الصعيد الرسمي. ومادام الاغتيال قد تحقق، فهذا يعني أن قتلة لومومبا قد حصلوا على موافقة واشنطن.

إن الكونغرس لا يستطيع أن يغسل يديه من المؤامرات التي حاكتها ونفذتها السلطة التنفيذية، في بلدان شتى.. وهو لا يستطيع سبيلاً إلى ذلك لأسباب خُلقية، ولأسباب تعود إلى فلسفة هذه السلطة، السياسية، وأخيراً لأسباب منوطة بدورها في خدمة مصالح المواطنين.. أسباب أخلاقية، لأن «الديمقراطية، كما يلحظ تشارلز فرانكل، وهي تحاول التقريب بين الحاكمين والمحكومين «قد فرضت حدوداً للتباعد الذي قد يحدثه الحاكمون ويقيمونه بين سلوكهم وبين مبادئ الاحتشام المقبولة عامة.»(٦): فالموضوع ليس موضوع أخلاق مجردة، منبثقة من معتقدات دينية، بل خلقية وظيفيّة حُفرت في آلية سير الأجهزة السياسية وعملها، معروضة على قرار المواطنين الانتخابي. والكونغرس مدفوع أيضاً إلى العمل، لأسباب تعود إلى فلسفة سياسية، وإلا رأى جموده يُعاقب بتوسع جديد تحققه السلطة السياسية على حساب صلاحيات السلطة التشريعية وحقوقها. ثم أن المصلحة تحث الكونغرس على إقامة التوازن في سير مختلف أعمال جهاز الدولة: فكلما كان مجلس النواب ومجلس الشيوخ ينخدعان: (حادث خليج التونكين، الحرب السرية في لاوس، وقصف كمبوديا غير المشروع... وغير ذلك) كانت المبادرة الحكومية، البعيدة عن حل المشكلة، تزيدها خطورة، وهذا ما انعكس بارتفاع التكاليف في أرقام الميزانية، وعلى الصعد العسكرية والبشرية والسياسية والدبلوماسية وغيرها.. والتي يُحاسب عليها الكونغرس ويُعد مسؤولاً عنها أمام الشعب.

إن ثورة الكونغرس على العمليات السرية في الخارج، لا يمكن أن تؤوّل، شأنها في ذلك شأن العمل المنسق الذي أدى إلى طرد نكسون من البيت الأبيض، بعد وتر غيت،.. لا يمكن أن تؤول بتنازع مطامع فحسب. ففي الحالتين، يبدو الرهان الحقيقي، وراء ما كُشف عنه من أعمال دنيئة وتكذيب، ومحاولات التهرب والتنصل والتلفيق، ثم في نهاية المطاف، الاعترافات المتأخرة، هذا الرهان الحقيقي المقنع في أحيان كثيرة بطوارئ وتبدلات مذهلة. فلا يكفي الحديث عن خصومات

(٦) تشارلز فرانكل، في كتابه الأخلاق في الولايات المتحدة (١٩٧٥) ص: ٥٧ وهو أستاذ في جامعة كولومبيا، وقد كان معاوناً لوزير الخارجية (١٩٦٥—١٩٦٧) وقد رأس الوفود الأمريكية في مؤتمرات دولية متعددة.

حزبية وصراع على السلطة، غالباً ما تزيدها حدة وتثيرها الرؤى والأبعاد الانتخابية. وعبر هذه المجابهات التي تتخللها إجراءات قانونية، تقوم معركة ستكون نتيجتها حاسمة في مصير الديمقراطية في الولايات المتحدة. وأيُّ إرجاع إلى التراث الطهري يحجب إتجاه هذه المعركة الحقيقي: فهذا الإرجاع يجعل منها معركة أو كفاحاً بين المثاليين والواقعيين، بين الشر والخير، بين أبناء النور وأبناء الظلمات أي كاريكاتوراً مانوياً يجعلها لا تُصدق، وغير ممكنة في الواقع.

الواقع هو دون ذلك بساطة. فالأفضل والأسوأ (أو خير الأمور وشرها)، إذ يختلطان في كل جهة من جهتي الحاجز، لا يفصل هذا بينهما فصلاً بيناً. والمعسكران، بتفرعاتهما المتعددة، يتمنيان الحياة والنشاط للديمقراطية الأمريكية، والسلام في العالم والحرية والعدل. وتحفّز كل منهما مطامحه وأريحيته، وشجاعته وصغارته. وهم جميعاً، في العمل السياسي، أقدم من أن يفتقروا إلى الواقعية، بل هم جميعاً أيضاً يتطاحنون من أجل مثل أعلى.

«إن إزدهار أمريكا في السنوات المقبلة منوط بتقاسم إزدهار عالمي تقاسماً أصح وأعدل». هذه العبارة لرتشارد نكسون(٧)، ليست من الأدب المحض، إنها تحاكي اعتقاداً صادقاً يشاركه فيه ألد أعدائه. «لقد بلغنا هذا الزمن الذي تحدد لنا فيه المقتضيات الخُلقية والعملية والمبادئ القائمة على الذرائعية، جميعها، الأهداف ذاتها». وهذه العبارة لهنري كيسنجر(٨)، ليس وراءها الرغبة في إرضاء سامعيه.. بل تعبّر عن يقين يشاركه فيها أولئك الذين يطالبون باستقالته من وزارة الخارجية.

الطرفان، في الواقع، ينهلان من قيم واحدة، وإن كانا لا يعرّفانها تعرّيفاً واحداً، لذلك تبدو المعركة، الدائرة بينهما منذ قرنين، في كثير من الابهام. وعلى ذلك، تحمل ثورة الكونغرس في ذاتها، وفي أيامنا هذه أفضل الفرص المتاحة لبعث الحياة في الحلم الأمريكي، الذي تهدده تهديداً خطراً ومزدوجاً، أساليب السلطة التنفيذية المُتبعة في داخل الولايات المتحدة وخارجها. وهي لم يبتدعها رتشارد نكسون وهنري كيسنجر ومعاونوهما، بل هي شقت طريقها واتضحت خلال قرنين من التاريخ، لكنها تستند اليوم إلى وسائل هائلة، إذا تمنحها قدرة الولايات المتحدة دوياً لا سبيل إلى

---

(٧) من رسالته الأخيرة عن وضع الاتحاد، في ٣٠ كانون الثاني ١٩٧٤.

(٨) من خطاب مونتريال، ١١ آب ١٩٧٥، في جمعية المحامين الأمريكيين.

إضفائه عليها في عهد جيفرسون. وقد حوربت هذه الأساليب خلال قرنين أيضاً، عندما لم يكن يبلغ العالم منها سوى أصداء مخنوقة.

الحلم الأمريكي، في العام ١٧٧٦ إلى أيامنا، ما حمل قط أثراً طوباوياً، وما بلغ من الأريحية الساذجة حد الجهل بشؤون المصلحة وبالخصومات الداخلية. ولم يكن مرائياً عندما كان يُعلن حق الشعوب باختيار شكل حكومتها، في منأى عن كل تدخل. وما كانت لتعترضه أكثر، قحة الذين قد ينكرون هذه المبادئ ذاتها. وما كان فيه شيء من التجريد، وإلا لما طرح على بساط البحث، ولما كان للولايات المتحدة وجود. إنه محفور في سياق تاريخي واضح ومحدد، وفي وجه إنكلترا التي كانت تأبى عليه حق التفتح، وفي خضم المنازعات الأوربية واسبانيا التي كانت تحتل الفلوريدا، ومع فرنسا أيضاً التي عجلت في توجيه جيش وأسطول عبّر الأطلسي، بينما كانت تسهر على اللوزيانا، فهذه الدول الثلاث كانت تتنازع، على ذلك ومعه، حقوق الملاحة والتجارة في جزر الآنتيل، المنطقة التي للجمهورية الفتية آنذاك مصلحة حيوية فيها.

والحلم الأمريكي، كيما يستطيع سبيلاً إلى أن يكون عملاً وفعلاً، ويمنح الوجود لدولة جديدة مستقلة، ثم ليحقق لها فرص البقاء والاستمرار، كان يتوخى أن يكون عميقاً في واقعيته. وكان يتكلم عن الحق غير جاهل الذرائعية، وكان يعطي قروضاً، وهو لا ينسى المصالح المتضاربة، وكان يريد أن يكون شمولياً، كونياً، غير مهمل حقوق الشعب الناشئ وغير مضحٍ بها. أما الأسطورة، فلم تذكر من الحلم الأمريكي إلا ما كان به مديناً لاحترام الحق وللكرم والشمول. وهكذا، عندما جردت الأسطورة هذا الحلم من الذرائعية والدفاع عن مصالح ملموسة، وعن قوميته، فقد جعلت منه مطمحاً، أو تطلعاً قد يكون فتاناً، إنما أثيرياً وروحياً بكامله، لا قبل له أن يثبت في التاريخ.

إن سياسة تعبّر عن ذاتها بحرب الفيتنام، أو بعملية سانتياغو، تبدو، إذا ما جوبهت بهذا التجريد، إنكاراً قاسياً للحلم الأمريكي الذي ما كان قط هكذا. فهو فاعل في التاريخ، أرسى أسس أكبر دولة في العالم المعاصر: وكان ذلك يتطلب كرماً يعدله ويخفف منه النظر إلى أخس المصالح وحسبانها. ولئن تجابه تياران في أحيان كثيرة، فأحدهما لم يمثل قط الغيرية الصافية، قبالة ثان يزعم بدوره أنه يسعى إلى سيطرة الأنانية القومية، والأحرى أن الانفصام قد تحقق بين تقديرات شتى للمصلحة الوطنية، جوبهت بتقديرات غامضة لمصالح الشعوب الأخرى.

ومن المناسب، كيما نُدرك مدى الخلاف الذي يقسم اليوم الأمريكيين في موضوع سياستهم الخارجية، أن نتقصى منابعه البعيدة. وهذا لا يقتضينا كتابة تاريخ الدبلوماسية الأمريكية، إنما تاريخ النزاع في المراحل الحاسمة، النزاع بين تأويلين أو تفسيرين للحلم الأمريكي بتطبيقهما على العلاقات الدولية. فثمة خيط متتابع يبدأ من أولى المعاهدات المعقودة مع القبائل الهندية، التي غالباً ما أُنتهكت، ليصل إلى اتفاقات باريس المُنتهكة بدورها، وهو خيط ينتهي إلى أحدث التساؤلات الحالية.

سحق أول حرب صغيرة (أول حرب عصابات)

لم تنتظر القبائل الهندية القاطنة قارة الشمال الأمريكي إعلان الاستقلال، كي تعمد إلى تنظيم شكل الحكم الذي يلائمها بملء حريتها. وبيان إعلان الاستقلال لا يُشير إلى أن تلك القبائل تملك مثل هذا الحق، على أنه لا يجهل وجودها، لسبب واحد فقط، هو أن يلوم «الطاغية» الجالس على عرش إنكلترا لتحريضه القبائل على مهاجمة المستوطنين. فالملك، كما جاء في نص الإعلان، «قد أشعل نار ثورات أهلية وجهد في إثارة الهنود المتوحشين القساة على سكان حدودها، والذين تقضي شريعة الحرب عندهم بالتدمير بلا تمييز بين الأعمار والجنس والأوضاع». وهذه هي النقطة الوحيدة المذكورة عن الهنود في إعلان الاستقلال.

كان اختلال الأمن السائد على الحدود، الشغل الشاغل المستمر. إنما، هل كان الهنود هم «المتوحشون القساة»، كما يصفهم إعلان الاستقلال؟.. إن كاتب «رسائل مزارع أمريكي»، الذي شهد مجزرة وايومنغ الشهيرة، يعطينا صورة عنهم مختلفة عن ذلك كل الاختلاف. فقد راجت أغرب الشائعات، المبالغ فيها كلما رويت، لتُثير خوف البيض وحقدهم. فقد كتب سانت جون دوكريفكور ST John de Crévecœur، تقريراً وافياً بهذا الشأن لتوماس جيفرسون، يصف فيه سلوك الهنود كما يلي: «من حسن الطالع، أن هؤلاء الرجال الأباة، وقد اكتفوا بموت الذين واجهوهم بالسلاح، قد عاملوا العزل، نساءً وأطفالاً، بإنسانية لم يُعرف لها مثيل حتى الآن.»[٩].

غير أن شهادات من هذا النوع ظلت عاجزة عن تصحيح الصورة، الشائعة جداً، عن الهندي المتوحش القاسي. فالمستوطنون يريدون أراضي ويدفعون الهنود بعيداً، ويرضى هؤلاء بتوقيع

(٩) سان جون دو كريفورص: ٢٠١.

معاهدات عدة يظنون أنها ستقيهم تجاوز أراضيهم في المستقبل. وما لم يدركوه، هو أن موجات من المهاجرين تتدفق تدفقاً مستمراً، وأن هؤلاء يسعون بدورهم وراء الأراضي: فحقوق أصحابها وساكنيها الأوائل لا تزن كثيراً قبالة «حقوق» القادمين الجدد، غير المكترثين بالمعاهدات المعقودة من قبل.

والهندي في نظر هؤلاء الرواد الحالمين بالحرية، هو العدو، وعدو ما فتئوا يشوهون صورته. ومن الأمثلة ما كتبه مؤرخ أمريكي يقول:

«البطل الهندي شخص ذو نبل مدهش، يتمتع بمناقب تفخر بها التربية في حضارة رفيعة. لكن هذا البطل هو من نتاج الخطيب والروائي أو محب البشر، ولا يمت إلى الحقيقة إلا بصلة واهية بعيدة. إن نموذج الهندي العادي، الذي فرض ذاته على العقلية الشعبية، هو من طراز الهندي القذر. وهو دائماً يوصف بالحيلة والغدر والقسوة والنذالة، لا يتمتع بأي سجية رفيعة، وفي ذلك، بلا شك نصيب كبير من الحقيقة. وفي الحقيقة، إن الهنود ذوو حيلة وغدارون قساة، إلا أنهم محاربون أشداء. والتاريخ ينبئنا أن الهندي الشمالي الأمريكي هو من أبرز المحاربين المتوحشين الذين عُرفوا. وإن عدد القتلى من البيض الذين سقطوا في الحرب مقابل هندي واحد، يكشف القناع عن التفاوت الكبير في الخسائر. وأن الكابتن جمس سميث الذي قضى في الأسر عندهم سنوات عدة والذي أسهم في معظم معارك القرن الأخير، كان يقدر أن خمسين أمريكياً كانوا يُقتلون مقابل هندي واحد. وهذا العدد يتضمن بلا شك النساء والأطفال. وفي معركة بيغ كناوا، حيث هم، هزم الهنود رماة البنادق الفرجينيين بقوة عددية دون قوتهم، وسقط من هؤلاء رجلان مقابل هندي واحد، ويبدو أن هذا التفاوت لا يزال ظاهراً حتى أيامنا.»[١٠].

هذه الصورة المشوَّهة الكاذبة عن الهندي ـــ التي مازالت تبدو كذلك حتى ماض قريب ـــ تفسر موقف المستوطنين منه تفسيراً كافياً ووافياً. فهل يشاركهم القادة وجهات نظرهم هذه؟ إن المؤرخ المذكور يصف موقف واشنطن بما يلي:

«لم يكن فيه شيء من العاطفة المصطنعة (التي تنميها الأسطورة) عن الهندي النبيل التي غدت بعد ذلك ضارة جداً في بعض الأحيان، كما لم يتبَن آراء المستكشف أو رجل الغابات في

(١٠) هنري كابوت لودج: «جورج واشنطن» نُشر في بوسطن ١٨٩٩، ص: ٨٤ ـــ ٨٦.

القتال، التي هي آراء لا تنم إلا على القسوة. كان يعرف الهندي، كما هو، ويراه محارباً متوحشاً، خطراً وغداراً.»[١١].

وبعد مرور قرنين، هكذا صورت بعض الدعايات، الفرنسية والأمريكية، الفيتنامي والجزائري: إذ يتحتم أن يكون الخصم، في آنٍ واحدٍ، رهيباً ومحتقراً، أي ما يُتيح سببين أو مبررين لإبادته.

لم تكن حكومة الجمهورية الفتية «تملك الوسائل اللازمة لحماية الهنود من الأذى والظلم، ولا حماية المستوطنين من أعمال الثأر الوحشية التي كانت تعقب الظلم والأذى هذين.»[١٢] وفي نيسان ١٧٧١، كتب جورج واشنطن يقول إنه يئس من توطيد الأمن على الحدود «ما دام احتكار الأراضي وسلوك المستوطنين الأهوج يستمران بلا عقاب، ومادامت الولايات، لا تألو كل منها جهداً، ولا تفوت فرصة للتدخل فيما هو من صلاحية الحكومة الفدرالية (الاتحادية)، ومنها علاقات المستوطنين بالهنود».

المعاهدات المعقودة مع الهنود، لا تضمن لهم البتة حياتهم، ولا التصرف الحر في الأراضي التي أُعترف لهم رسمياً بملكيتها. وثمة مثل نموذجي على ذلك، هو أن معاهدة تُعقد مع قبائل متعددة لا تسري على قبيلة «الوباش»[١٣]، فيؤدي ذلك إلى وجودها في حالة حرب مع مستوطني ولاية الكينتوكي..

وقد كتب هنري كابوت لودج يقول: «لم يتردد رجال الغابات هؤلاء، في الرد رداً عاماً مطبقين المبدأ القائل بأن التمييز القبلي باطل، إذ أن كل هندي عدو. وينبغي التسليم بأن هذا المفهوم يحول من دون بذل جهد كبير في التفكير، إلّا أنه دفع مستوطني كينيوكي، عندما كانوا يشنون غاراتهم، إلى قتل الكثير من الهنود الذين ليسوا من قبيلة الوباش، بل من قبائل تشملها وتحميها المعاهدة. وكان من شأن هذا الحياد والتجرد (كذا) أن يؤدي، بالإضافة إلى غليان (الوباش) الدائم، إلى أقصى الاحتمال في نشوب حرب عامة، في كل وقت، مع قبائل الشمال، والشمال الغربي كلها[١٤]. فماذا تفعل الحكومة وقد تحددت المسؤوليات هذا التحديد؟.. هل تحمي حقوق

(١١) المصدر ذاته ص: ٨٧ــ٨٨.

(١٢) هنري جونز فورد: «واشنطن وزملاؤه»، ١٩١٨، ص: ٩٥.

(١٣) Wabash.

(١٤) هنري كابوت لودج «جورج واشنطن» ص: ٨٩.

الهنود؟ .. والرئيس مخوّل تجنيد ألفي رجل لمدة ستة أشهر». وقد كتب مؤرخ آخر يقول: «لقد خططت الحرب (المعركة) كحملة هدفها تأديب الهنود لردعهم عن ازعاج المستوطنين وإقلاقهم، لكنها آلت إلى نكبة شجعت الهنود على المضي في أعمال النهب والسلب.»(١٥).

إن كلمة «نكبة» لا مغالاة فيها، لأن نصف الذين زجوا في الحملة التي كان يقودها سانت كلير، قد أُخرج من المعركة، ومُنيت في ٤ تشرين الثاني ١٧٩١ بخسائر جسيمة: ٦٣٠ قتيلاً، بينهم الجنرال بتلر و٢٨٠ جريحاً، بينما كانت طفيفة خسائر الهنود.

إن ما تبع ذلك من عمل الحكومة لم يحسب حساب أكبر لحقوق الهنود. ولم يكن لتقدير العدالة وزن يُذكر أمام الواقعة الحاسمة، وهي أن الجيش الأمريكي قد مُني بهزيمة دامية تستدعي عقاباً نموذجياً. ففي ٥ آذار ١٧٩٢ خوّل الكونغرس السلطة التنفيذية تجنيد ثلاثة أفواج جديدة، يقودها الجنرال واين، على أن يُعطى كل المدة اللازمة لتدريب جنده وضبطهم، إذ أن الرأي العام بعد إخفاق آرثر سانت كلير، غدا أميل إلى التفاوض مع الهنود. ولم يبدأ الجنرال واين تحركه إلا في صيف عام ١٧٩٤، وفي ٢٠ آب سحق الهنود في مكان اسمه فاللّن تمبرز، ثم استثمر تفوقه بتوجيه غارات على قراهم، فأحرق محاصيلهم ومساكنهم، وأمام هذا الفوز التام، طلب الهنود الصلح ووقعوا في صيف ١٧٩٥ معاهدة غرينفيل التي تخلوا فيها للولايات المتحدة عن مساحة أرض كبيرة.

تلك هي أوائل الجمهورية في علاقاتها بالهنود، والتتمة جديرة بالرواية، إلا أنها ليست في الوقع، ومن جوانب متباينة، إلا إعادة وتكراراً للسيناريو ذاته، الذي استمر طوال القرن التاسع عشر .. وفي كل مرة كانت الحدود تتقدم إلى الغرب ويُردّ الهنود ويُحصرون في مقاسم من الأرض نادراً ما يحترمها المستوطنون.

لكن تفوق المدنية البيضاء خُلقياً، لا سبيل إلى إعادة النظر فيه برغم ذلك. وقد كتب جورج وشنطن يقول: «لا شك عندي أبداً، في إتخاذ جميع الإجراءات الحريّة بايصال خبرات التعليم والمجتمع إلى هذه العقول (عقول الهنود) الجاهلة»(١٦).

نعم. ولكن ينبغي، أولاً وقبل ذلك، إخضاعهم وحماية مواطني الولايات المتحدة حتى لو

(١٥) هنري فورد ص: ٩٧ واشنطن وزملاؤه.

(١٦) مؤلفات واشنطن الجزء العاشر ص: ٢٢٩.

كان المستوطنون هم الذين يثيرون القلاقل والإضطرابات باغتصاب الأراضي وبأعمال عنف لا مبرر لها[17].

بعد مرور قرنين استأنف الرئيس لندن جونسون سياسة جورج واشنطن وطبقها، إنما على نطاق أوسع. فقد اقترح على الفيتناميين، بعد أن شن في شباط ١٩٦٥ الغارات الجوية المكثفة والهمجية على شمال الفيتنام، أن يمنحهم، إذا ما قبلوا بالصلح، مآثر «المجتمع الكبير»، هذا البرنامج الطموح الذي سيقضي على ما يعانيه من بؤس ثلاثون مليوناً من السود والبيض الفقراء في الولايات المتحدة، وقد صرح في ٢٨ تموز ١٩٦٥ بقوله:

«بينما يستعر أوار الحرب، سنتابع، قدر استطاعتنا مساعدة سكان جنوب الفيتنام الطيبين بتحسين شروط حياتهم، وبإطعام الجائعين، والاعتناء بالمرضى، وتعليم الأحداث، وإيواء من لا مأوى لهم وبأن نتيح للزراعة زيادة المحاصيل، وللعامل أن يجد عملاً».

ردَّد رتشارد نكسون وهنري كيسنجر الفكرة ذاتها بصيغة مختلفة، عندما عرضا على هانوي مبالغ كبيرة، كيما يعوضوا الدمار المادي البشري الذي خلفته الحرب ركاماً متراكماً، إنما بعد استتباب السلم. أي بعد استسلام الفيتناميين. وبعد توقيع اتفاقات باريس، لم يُذكر شيء عن هذه العروض.

الولايات المتحدة، تواجه الفيتناميين كما واجهت الهنود، بالحرب التي تخوضها برغم أنفها، باسم الحرية. في فيتنام، لا تسعى إلى اغتصاب أرض لا حاجة لها بها، لكنها تهدم القرى والمزارع، وتدمر الغابات وحقول الرز بالسموم القاتلة والحشرات المبيدة، ولا تحجز الفيتناميين في أراض معينة ضيقة، بل في مخيمات اللاجئين، بعد أن أشعلت النار في أكواخهم، وكان التشابه بين الحربين شديداً، غريباً، وهكذا نرى أن المخرج رالف نلسون، عندما أراد أن يدين مجزرة سكان ماي ـ لاي، صور في فيلمه تدمير قرية هندية «الشيين» عندما أغار بغارة خيالة فورت أونيون عليها انتقاماً لما قام به لوب تاشتي أحد شيوخ القبائل. وهذا الفيلم ـ Blue Soldier.، هو من الوجهة التاريخية، صحيح كل الصحة. وقبل عرضه بعام، أخرج ارثور بن فيلم «ليتل بغ مان Little Big Man» ليصف كيف ذبح جند الجنرال كاستر الهنود في معركة لتل بغ هورن Little Big Horn. إن مجازر كهذه، يُنظر إليها في هذه الحال بتسامح. ففي تشرين الثاني ١٩٧٤،

(١٧) حرّض الإنكليز الذين كانوا لا يزالون يحتلون قلاع الغرب، الهنود على الحرب وزودوهم بالسلاح، كما فعل، فيما بعد (مثلاً) السوفييت والصينيون بتزويد الفيتناميين بالعتاد العسكري.

أطلق وزير الجيش، هوارد هـ. كلاويي، على عهدته، سراح الملازم الأول كالي، وهو المتهم الوحيد الذي أُدين لاشتراكه في مجزرة ماي ـ لاي.

اغتنم وزير الجيش هذه المناسبة لينشر الفقرات الهامة من التقرير الذي وضعه الجنرال ويليام ر. بيرز بعد تحقيق استمر ثلاثين شهراً، وجاء فيه أنّ ثلاثين شخصاً ارتكبوا في ماي ـ لاي «جرائم قتل فردية أو جماعية، سرقة ولواط وبتر أعضاء ومهاجمة أفراد غير مقاتلين، وتعذيب معتقلين أو قتلهم.». ومن هؤلاء الثلاثين، استفاد اثنا عشر لأنهم مجهولو الإقامة، وبرئت ساحة ثلاثة. أما الآخرون، فلم يقلق راحتهم أحد. ولم يُدن سوى الملازم كالي الذي أمضى في السجن جزءاً من عقوبته. ومع ذلك عقب وزير الجيش بقوله: «ليس بيننا من يفخر بما حدث». كذلك ليست أمريكا أكثر اعتزازاً بمعاملتها الهنود.

هذا الاعتزاز لا يحتل المكانة الأولى في واقعية دولة كبرى أياً كانت. واختلال ميزان القوى أكره الهندي، كما أكره فيما بعد شعوباً غيره، على خوض حرب العصابات: «أغدر» أساليب الحروب وأشكالها، لأنها تأخذ العدو على غرة. أما الأبيض الذي يوقع مع الهندي معاهدةً ثم ما يلبث أن ينتهكها، فليس «بغادر» لأنه ينصاع لعقلية من طراز آخر..

في الواقع، «إن العالم الغربي على قناعة عميقة بالمبدأ القائل أن عالم الواقع هو خارج عن الذي يراقبه». فالمعرفة، في نظره، تقوم على جمع عناصر إعلام وتصنيفها، تزداد جودتها بقدر ما تزداد صحتها. والثقافات التي فاتت رائز الفكر النيوتوني، قد أخذت المفهوم، ما قبل النيوتوني والقائل «إن تدني عالم الواقع عن الذي يراقبه يكاد يكون تاماً» هذا الفرق والاختلاف في الرؤية «يعكس التباين بين خطي الفكر، الذي ميز الغرب عن هذا الجزء من العالم المسمى بالمتخلف، منذ عصر النهضة».

عندما أقدم جورج واشنطن، توطيداً للأمن على الحدود، على تجنيد الوحدات الأولى التي عهد بقيادتها إلى ارثور سانت ـ كلير، ثم إلى الجنرال واين، كان الهندي يمثل في نظره غير ما يسمى اليوم بالعالم المتخلف. غير أن التمييز بين الأفكار السابقة للنيوتونية والأفكار اللاحقة، ليس من جورج واشنطن. وبرغم انطباق هذا التمييز انطباقاً جيداً على العلاقات المتنافرة القائمة بين الأبيض والهندي، فقد عاد إلى صيغته على لسان هنري كيسنجر[١٨]. وتنافر الثقافات هذا لا يمكن

---

(١٨) هنري كيسنجر, American Foreign Policy الناشر Norton. W. W نيويورك ١٩٦٩ ص: ٤٨ ـ ٤٩.

التكفير عنه: أي أن على الثقافة الأقل تطوراً أن تنحني أمام «المتفوقة». وما يرفضه الهندي هو بكل دقة ووضوح، ما رفضه بعده بعض زعماء العالم الثالث. «وهو أقل اهتماماً بما هو ممكن منه بما هو عادل، ومنطقه خارج عن الزمن، ومستقل عن الظروف»: هذا ما كتبه هنري كيسنجر بصدد «الرسول» الذي يدعو إلى الثورة، في القارات المتخلفة[١٩].

الهندي يرى أنّ من العدل أن تُطلق له حرية التصرف في أراضي الصيد، وفي قراه ومحاصيله. هذا ما يهمه في الجوهر والأساس. وعندما أُكره على التخلي عن ذلك أمام قوة العدو، تراجع ووطّن النفس على التخلي عن الأرض، ورسم حدوده الجديدة بمعاهدة، وهو يتحمل العيش هكذا، على أن تُحترم المعاهدة، لكن، إذا ما انتهك المعاهدة زحف جديد للبيض، فهنا يتمرد ويثور باسم ما هو عادل.

العالم الغربي، في نظر كيسنجر، لا يبالي بذلك، فهو يعلم أن «بإمكانه» الحصول على أراضٍ أخرى حتى لو كان هذا الاغتصاب مظلمة جلية. وهو إذاً يزداد توغلاً في الغرب، كما فعل بعدئذٍ، عندما دعم قبضته و شدها على الشعوب المستعمرة أو المخضعة للاستعمار الجديد. فعالم الواقع خارجي، وهو يلقي عليه نظرة موضوعية: ويتدفق مهاجرون جدد يحتاجون إلى أراضٍ وهم يملكون السلاح المتفوق، فيدفعون الهنود إذاً ويردونهم أيضاً إلى الغرب، هؤلاء الهنود، سجناء فكرتهم السابقة للنيوتونية، الذين يرون أن «عالم الواقع» هو عالم داخلي، ويتشبثون برؤية ذاتية محضة لما هو عادل، ويتيهون في منطق هو «خارج عن حدود الزمن» وكأن الـ Mayflower لم تدن قط من سواحل أمريكا، منطق «لا يرتبط بالظروف»، وكأن المد الأبيض ليس بالذي لا يُقاوم. إن الإصلاح الزراعي في كوبا، وتأميم مناجم النحاس في التشيلي، وإرادة بعض بلدان العالم الثالث أن تسترد حرية التصرف بمواردها وثرواتها الطبيعية،.. كل ذلت يلتقي برغبة الهنود، آنذاك، في الاحتفاظ بأراضي صيدهم.

والهندي، بطموحه غير العقلاني إلى أن يجعل ما هو عدل ينتصر ويتغلب على ما هو ممكن، يرفض أن يحسب حساباً لميزان القوى، ويمضي سادراً في حرب عصابات، لا قِبل له بالخروج منها منتصراً. «فحرب العصابات تنتصر إن لم تخسر، والجيش التقليدي يخسر إن لم ينتصر.»[٢٠].

(١٩) المصدر ذاته ص: ٤٧ ــ ٤٨.
(٢٠) المصدر ذاته ص: ١٠٤.

هذا ما كتب يقوله أيضاً هنري كيسنجر بصدد الفيتنام. فالغلبة لم تكن للقبائل الهندية، وبعد قرنين من الزمن، وبرغم ٥٠٠,٠٠٠ جندي أمريكي، وبرغم أقوى أسطول جوي في العالم، وبرغم الأسطول البحري ووسائط الحرب الالكترونية والكيميائية،.. لم يستطع الجيش الأمريكي التغلب على الفيتنام. هذا هو المبدأ الفارق الوحيد بين الحربين (حرب الهنود وحرب الفيتنام). وإذا ما كانت صحيحة تعاريف كيسنجر وتمييزه بين الفكر ما قبل نيوتن والفكر بعده، فهذا الفارق يعني أن «العالم الواقعي» قد تبدل تبدلاً عميقاً، وإن التناقض بين «الصحيح أو العادل» و«الممكن» يمحّي ويزول. وهنا يبدو أن مفهوم كيسنجر هو ذاته «خارج الزمن ومستقلاً عن الظروف». فلأن سياسته الواقعية قد أبرزت قيمة القدرة الموضوعية وتفوقها على نظرات ذاتية في الأخلاق متأتية عن «استيطان» «العالم الواقعي»، ألقى التاريخ بذور الشك في واقعية الواقعية(٢١). إذا، فهل ثمة أمر خطير قد يقع في يوم من الأيام.

«لاواقعية» الثوريين

هذه الواقعية المريبة، في توزيعها المسؤوليات، تعطي الامتياز لميزان القوى الاقتصادية العسكرية الدقيق، قبالة الهنود والفيتناميين والبلدان المتخلفة في عالم اليوم. وهي لا تستنتج من ذلك أن ثمة رسالة تقع عملياً على عاتق الأقوى: فالقوة المادية تُضفي، بحق، على كل من يملكها وتلقي على عاتقه دوراً أولياً أساسياً في تنظيم العالم، لأنها تخوّله مناقب لا غنى له عنها في النهوض بواجبه، وهذا هو هنري كيسنجر يقول:

«إن مكتشفاتنا التكنولوجية، وقدرة استثماراتنا الزراعية والصناعية على الإنتاج، وشعبنا الصناعي والمتعلم، والموارد الطبيعية التي نملكها.. كل ذلك زودنا بالقدرة وبالإحساس بالمسؤوليات الضرورية لممارسة زعامتنا.»(٢٢).

إن التفوق المادي يوسّع مجال الممكن وهو الذي يقوم عليه الحق في تزعم العالم. وهذا المبدأ ليس إلّا امتداداً لما أُعلن وسرى على الصعيد الداخلي سريانه على الصعيد العالمي. فعندما كان جون جاي John Jay يؤكد «أن على الذين يملكون البلد أن يحكموه»، وعندما كانت فاندربلت وغيره من ملوك الصناعة ينتحلون، استناداً إلى القوة التي يزودهم بها المال، الحق في انتهاك القانون، كانوا

(٢١) شارل فرانكل ص: ٥٧.
(٢٢) هنري كيسنجر من خطاب ألقاه في ١٤ آب ١٩٧٥ في برمنغهام (الباما) ص: ٣٢.

يشقون الطريق أمام كل الناس الذين سيجدون ــ (حتى الوصول إلى كيسنجر) ــ في القدرة المادية تبريراً خُلقياً لدور الزعيم الذي يفرض وجهات نظره ومصالحه فرضاً .

إن أصحاب هذا المفهوم ، قد وجدوا ، في الداخل والخارج ، خصوماً يقفون في وجوههم فبادروا إلى وصفهم « بالثوريين » ، وهذا ، في نظر الكسندر هاملتون ، الوصف الذي تستحقه « الجمعيات الديمقراطية » التي تبث روح الفتنة في الشعب ضد مشاريعه الدستورية الأرستقراطية ، وإجراءاته المالية التعسفية ، وهذا هو الوصف الذي أُلصق بالتكتلات العمالية ، التي مهدت في القرن التاسع عشر للنقابات ، وهذا هو الوصف الذي يحدد ويعرّف حركات العالم الثالث التي لا تسلس القياد للأقوياء .

إن التعريف الذي يقدمه كيسنجر ينطبق على الخصوم ، سواء في الداخل أو الخارج . وقد كتب يقول : « إن الواقع ذا الدلالة ، في نظر الثوريين ، هو العالم الذي يجدون لخلقه ، لا العالم الذى يحاربونه للتغلب عليه »[٢٣] . إن سعيهم وراء غدٍ أفضل سيكون في نظرهم الواقع السائد . ونظرتهم الرؤيوية لا تجهل ، على ذلك ، كما يُخيل لهنري كيسنجر ، العالم الواقع الذي يجابهونه : عالم كارنيجي ، وروكفلر ، ومكورمك وبولمان . وغيرهم ، وعالم محطمي الإضراب والحرس الخاص ووكالة بنكرتون والجيش ، الذين كافحهم جميعاً عمال أمريكا في القرن التاسع عشر ، ــ عالم شركات المناجم والبترول والشركات التجارية الدولية التي تستثمر وتستغل شعوب العالم الثالث ، الواقفة في وجهة شرطة الحكام الدكتاتوريين المحليين يدعمها خبراء C.I.A ، (وكالة الاستعلامات المركزية) ، والنخبة من جند البنتاغون .

هؤلاء الثوريون هم أدرى الناس بعالم واقعي يُنزل بهم الإخفاق الذريع منذ أمد طويل ، لكنهم ، في مراتب القيم ، يربطونه فعلاً بهذا العالم الأعدل الذي لا وجود له إلا في رؤيتهم ، وفي إرادتهم أن يجعلوه ينبثق من السديم ... إنه عالم لا يزال مجرداً من أية حقيقة واقعة .

لكن كيسنجر يقبل بالعالم كما هو ، باسم سياسة الواقع ، ويسعى إلى أن يمتص منه ما أمكنه من الفائدة وهو ، لذلك يفسد على الصين عزلتها ، ويفاوض السوفييت ، ويقصف الفيتنام الشمالية في كانون الأول ١٩٧٢ ، ويوقع معها اتفاق السلم في كانون الثاني ١٩٧٣ ، ويدعم بينوشي ضد اللندي ، ويعترف بذلك ثم يكذّب اعترافه . وهذه الفعال ، في نظر « الواقعي » ، ليست حيادية من

(٢٣) ص ٣٩ American Foreign Policy .

الوجهة الخُلقية، لأنها تملك كلها القيمة ذاتها السامية خلقياً. ولقد أملتها بالعنوان ذاته الواقعية والمثالية الأمريكيتان. ووزير الخارجية يتساءل قائلاً[٢٤]: «هل تخدم السياسة التي نتبعها في الخارج المصالح والمُثل الأمريكية؟» ثم يجيب عن سؤاله بالتأكيد في خطاب طويل لا يحتمل أي نقاش.

إن أسمى مثل أعلى، لا ينفصل في نظره عن المصلحة المباشرة والملموسة، إلا إذا كان معرضاً للزوال. وهذا ما لم يدركه الثوريون الذي يرتضون التضحية بمصالح ملموسة لبلوغ مثل أعلى شاق ومعضل، وأن يصابوا بخسائر بشرية ومادية وأن يبذلوا الحياة إذا اقتضى الأمر.

ويكتب كيسنجر قائلاً أيضاً: «وبرغم استمرار هذا الوهم في الغرب، نادراً ما يجد الثوريون دوافع لهم في الشروط الاقتصادية، ولو أن كاسترو وسوكارنو أوليا الاقتصاد جل اهتمامهما، لحققت لهما مواهبهما نجاحاً لامعاً في المجتمعات التي قلبا أنظمتها.»[٢٥].

إن فيدل كاسترو، إذا ما اكتفينا باتخاذه مثالاً، يستطيع الرد على كيسنجر بأن مرافعته في دعوى (مونكادا Moncada)، ودكتاتورية باتستا، كانت تغص بالمعطيات الاقتصادية التي تبرر ثورته، ففيها أرقام دقيقة عن الأراضي الزراعية الواسعة التي يسيطر عليها الأجنبي، وعن المساحات التي أهملت زراعتها فيها، عن تقلبات أسعار السكر، وعن تصدير المواد الغذائية، وعن مدى البطالة المزمنة وازديادها، وعن تهريب رؤوس الأموال، ناهيك عن نسبة الأمية وموت الأطفال اللذين هما من المؤشرات الاقتصادية أيضاً.

لكن الواقع، كما هو، ليس له من الشأن ما للواقع، كما يراه الرجل الذي يعلم، بسبب قوته، أنه خارج عنه، فينظر إليه نظرة موضوعية، ويملك، في آن واحد، الحق المعنوي والحق المادي في تحويره، دون أن يرجع إلى رؤى ثورية ما قبل نيوتن. وقد لامت بعض أقوى أوساط الأعمال وأقدرها وزير الخارجية على أنه بخس، في ادارة الدبلوماسية الأمريكية، العوامل الاقتصادية حقها من الأهمية. إلا أنه لم يعبأ بنقد كهذا ويشعر أنه مخوّل تلقين الناس درساً في الواقعية، فيقول:

«إن للواقع التجريبي معنى مختلفاً عند الشعوب الناشئة وفي الغرب، لأنهم، من جهة ما، لم يقوموا باختيار اكتشافهم»[٢٦]. والاتحاد السوفييتي ذاته، الذي هو دون أمريكا تنمية اقتصادية، لم يصل إلى هذا الاكتشاف ويجد نفسه، في رأي كيسنجر، «في موقع وسيط».

---

(٢٤) هنري كيسنجر في خطاب ألقاه في ١٤ تموز ١٩٧٥ تحت عنوان القضايا العالمية والتعاون الدولي.

(٢٥) American Foreign policy ص: ٣٩.

(٢٦) المصدر ذاته ص: ٤٩.

« فالحقيقة التجريبية » الوحيدة ، الجديرة بالنظر ، هي حقيقة البلد الأكثر تقدماً اقتصادياً وتكنولوجياً . وكل بلد سواه ، ينبغي أن يُلقي به على بعد متفاوت ، في غياهب العصر ما قبل النيوتيني . لكن وزير الخارجية يقر بأن « أسلوب » الزعماء الثوريين « السياسي » ونظراتهم الفلسفية « تطرح أعمق مسألة عرفها الصعيد الدولي المعاصر .. »[٢٧] ، بينما هي تنكر الواقع كما يحلله ذهن عقلاني .

من هنا خلجة القلق الذي يبعثه تصميم بلدٍ من بلدان العالم الثالث ، لا يزعزع ثباته التدمير الذي يحل به . فقد أعلن هنري كيسنجر ، بعد دخول القوات الأمريكية كمبوديا ، في ٩ أيار ١٩٧٠ قائلاً : « ليس من الممكن ، مع ذلك ، أن يكون الفيتناميون الشماليون ، أول شعب في التاريخ لا يناله أي اعتبار مادي مهما كان شأنه . » لكن السياسة الواقعية كانت تحلق آنذاك في أوهامها : فالفيتناميون الشماليون ما كانوا محصنين في وجه أي عمل مادي ، فقد تأثروا كل التأثر ، كما يتأثر كيسنجر لو تعرضت بلاده ، مثلهم ، بما أحدثته طائرات ب ٥٢ من دمار بالقنابل المحرقة ، ومن الجروح بقنابل الاقلام والسهام الصغيرة ، ومشاق حرب دامت ثلاثين عاماً . إلا أنهم وجدوا في أنفسهم القوة المعنوية على الثبات والمقاومة .

إن الحلم الأمريكي ، البعيد عن كل فكرة في سيطرة شعب على آخر ، لم يكن في هذا النزاع إلى جانب المعسكر الأمريكي ، إنما على طريقته وعادته ، كان في المعسكر الآخر . « من أين يأتي هؤلاء البيض ؟ . فمن كان دليلهم في عبور البحيرة الكبيرة المالحة ؟ لم لم يصم آباؤنا آذانهم عن كلام أولئك الثعالب المعسول ، فقد كانوا جميعاً كاذبين خداعين كالظلال التي تلقيها الشمس الغاربة » هذه الأقوال التي ينقلها الكاتب سانت جون كريفكور[٢٨] ، عن لسان فتى هندي من قبيلة المسكينونغ ، يمكن أن تصدر عن أي فيتنامي .

« ما خير المال الذي يكدون من أجله هذا الكد ؟ هو أن يجعل بعض الناس أغنياء وآخرين فقراء ، وأن يوطد أركان الجريمة ، والحقد ، والحسد والبغضاء بينهم ، فإذا ما حذونا حذوهم ، فسيطمح كل منا أن يكون غنياً على حساب الآخرين .. وسنقوم ، كالبيض ، بكل ما يُطلب منا القيام به ، من أجل المال . فالأغنياء يريدون حكم الفقراء والأكثرين فقراً . فما يفعل عندئذٍ هؤلاء البؤساء ؟ .. هل سيكون مصيرهم إلى العبودية والعمل من أجل الذين ستلتمع بشرتهم شحماً ؟ .. » .

---

(٢٧) ص : ٤٧ المصدر ذاته .

(٢٨) Crevecoeur's Eighteenth Century Travels in Pennsylvania & New york, P.85 .

لن يكون هذا الكلام الذي يقوله هندي من قبيلة الموينغون[٢٩] مجرداً من المعنى في نظر مستخدمي الشركات المتعددة الجنسيات المقيمة في كوريا الجنوبية وسنغافورة أو البرازيل، الذين يعملون بأجور لا تقيهم شر البؤس والجوع. فإذا ما رضخ هؤلاء واستسلموا لمصيرهم، تحقق استقرار الأمن العالمي .. أما إذا تمردوا زاعمين أنَّ المعاملة المفروضة عليهم ليست «عادلة»، أجابهم الأقوياء القادرون أن ليس «بالإمكان» تحسين شروط حياتهم لأن ذلك سيؤدي إلى تحطيم الآلة الاقتصادية وإن لم يفقهوا هذه اللغة، ينبغي إعادتهم بأسلوب واقعي إلى الصواب.

ومثلما كان رغد حياة الهنود مرتبطاً ارتباطاً وثيقاً بإزدهار أمريكا البيضاء التي كانت محتاجة إلى أراض، كذلك شأن «البلدان المصنعة والشعوب النامية التي هي جزء من نظام اقتصادي دولي نسيج وحده ومنوط به إزدهار الجميع.»[٣٠] لكن هنري كيسنجر يضيف قائلاً أن ينبغي ألّا تغرب عن رؤية أحد «الأهمية الضخمة التي يكتسبها اقتصاد أمريكي مزدهر من أجل استقرار العالم الاقتصادي.»[٣١] فما يصلح لأمريكا وفيها، يصلح في سائر العالم...

قال ذلك الرئيس فورد إنما بعبارة أقل فظاظة: «من أجل إعادة ثقة العالم بمستقبل العالم، يستطيع إزدهار الاقتصاد الأمريكي القيام بأكثر مما يمكن لأي إجراء نتخذه أن يقوم به» فلا يخطرن إذاً في بال أحد أن يعيق تقدم هذا الاقتصاد، لأنه كسب للجميع. على أن هذا ما يقوم به منتجو بعض المواد الأولية، إذ ينتظمون في شركات كارتل، للدفاع عن أسعارهم. وهنري كيسنجر «يأسف لجهد بلدان متعددة في العمل على سلب الولايات المتحدة منافع اقتصادية»، ويحذرهم قائلاً: «لن نسمح أبداً بالضغوط التي تمارسها هذه التكتلات، ولا بالابتزاز»[٣٢]، فتصرف هذه البلدان يهدد، في آن واحد، إزدهار الولايات المتحدة، واستقرار النظام الدولي الشرعي الوحيد...

شرعية واستقرار عالمي

كما أن دستور الولايات المتحدة، أساس الشرعية الجمهورية، يحقق الاستقرار بتنظيم التوازن بين السلطات، كذلك، على المسرح الدولي، يتطلب الاستقرار توازناً بين الدول، كما يقول هنري

---

(٢٩) المصدر ذاته. ص: ٨٩ــ٩٠.

(٣٠) كيسنجر، خطبة في ١٤ آب ١٩٧٥.

(٣١) المصدر ذاته.

(٣٢) المصدر ذاته.

كيسنجر شارحاً[٣٣] هذا الاستقرار العالمي الذي لا سبيل إلى فصله عن تعّريف للشرعية على الصعيد العالمي. وهذا ما ينصب عليه اهتمام وزيرا الخارجية، بلا انقطاع، كما يبدو في كل ما يكتبه. قبل وصوله إلى الحكم، وهو يعبّر عما يريد بالكلمات التالية:

«إن مسألة الشرعية السياسية هي مفتاح الاستقرار السياسي في المناطق التي تضم ثلثي سكان العالم. وإن نظاماً داخلياً مستقراً عند الأمم الحديثة العهد بالاستقلال، لن يؤدي آلياً إلى أمن عالمي. وينبغي أن يتضمن برنامج أمريكا مفهوماً لما نقصده بالشرعية السياسية.»[٣٤].

لا شيء أصعب من تعّريف هذه الشرعية السياسية المشروطة باستقرار عالمي، لا بد منه لإزدهار عام. وهنري كيسنجر، عندما يقول ان «الشرعية هي مفتاح الاستقرار»، يبدو أنه يضع معادلة بين الكلمتين، والعبارة التالية توحي أن الاستقرار، في الواقع، هو الذي يحدد الشرعية وإذا كانت هذه منشأ المعضلة الكبرى في الشعوب المتخلفة وهي «ثلثا سكان العالم» فالصين الشعبية، من هذين الثلثين حتماً، وشرعيتها السياسية مشكوك فيها إذن.

وعلى ذلك، إن هنري كيسنجر هو الذي أقنع رتشارد نكسون بالعدول عن الخصومة العدائية التي ظل يبديها نحو الصين مدة ربع قرن. فلماذا؟؟.. القصد كما يشرح نكسون، هو إدخال الصين في «علاقة بناءة، بالمجتمع الدولي»، لأن «الأمن الدولي لا يمكن أن يتوطد إذاً ما بقيت إحدى الدول الكبرى (الأساسية) خارجة عنه خروجاً واسعاً، ومعادية.»[٣٥].

أرست الولايات المتحدة أسس توازن أفضل، بانتزاعها الصين من عزلتها. والاستقرار الذي يرفد به اسهام الصين هذا التوازن، هو الذي وطد «شرعية» بكين السياسية!...

ومادام التوازن بين السلطات الثلاث، التشريعية والتنفيذية والقضائية هو الأساس الذي تقوم عليه الشرعية الجمهورية التي تختل إذا ما سيطرت إحدى هذه السلطات على أخرى، فالتوازن بين الدول العظمى ليس تمريناً بهلوانياً على الحبال، أو دور ممثل بارع في اللعب بتوازن القوى فحسب، بل إنه يوجد استقراراً يرسي أساس شرعية النظام العالمي.

---

(٣٣) من خطاب له في ١١ آب ١٩٧٥.

(٣٤) American Foreign policy ص: ٨٥.

(٣٥) في رسالة لنكسون عن وضع العالم، ٢٦ شباط ١٩٧١ (وهي ككل تصريحات الرئيس في السياسة الخارجية يضعها أو يوافق عليها كيسنجر.

كثيراً ما ارتكب خطأً بالظن أن لكيسنجر مفهوماً، يجعل به من التوازن بين الدول غاية بحد ذاتها، فمما لا شك فيه أنه يرى، منذ ١٩٥٥، أن «واجبه الدولي هو التفريق بين الاتحاد السوفييتي والصين.»(٣٦) وبعد خمس عشرة سنة، وإذ هو مستشار في البيت الأبيض، وقبل قيامه برحلة إلى الصين، قال يشرح أيضاً: إن «النزاع الدولي الأعمق في عالم اليوم، ليس النزاع بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي بل بين الاتحاد السوفييتي والصين.»(٣٧) وراح كيسنجر يستغل هذه الخصومة، فالاتحاد السوفييتي، حين الصين تزداد قوة، سيرغب في «مرحلة انفراج مع الغرب كيلا يرى نفسه مضطراً لمواجهة جبهتين في آنٍ واحد».

إن دبلوماسية كيسنجر، إذاما اقتصرت على هذه المعطيات، ستُعطي صورة الألعاب الخطرة التي يقوم بها لاعب توازني بلا حبال. إلا أنه أبعد نظراً. فهو يقول: «إن هدفنا الأساسي، في السياسة الخارجية لا بد له من أن يقوم على توطيد أمن دولي مستقر وقائم على التعاون إنطلاقاً من مصالح متباينة ومتعارضة. ولكن هذا لا يكفي، فالاهتمام بصيانة المصالح والقوة هو، في أفضل الأحوال، عقيم، وفي أسوئها، دعوة إلى اختبار دائم للقوة. وإن السمة الحقيقية للحكم العقلاني هي توليد قدرة متُزايدة من توازن السلطات، على تحسين الوضع الإنساني.. ولا يمكن لنظام دولي أن يكون مستقراً أو عادلاً إن لم يقم على قواعد في السلوك مقبولة قبولاً عاماً. وإن الحقوق الدولية تُتيح لنا الوسيلة لبلوغ غايتنا.»(٣٨).

لكن تفسير الحقوق الدولية يختلف بين بلد وآخر(٣٩)، لذلك يتمنى هنري كيسنجر «توسيع الاتفاق على تفسير حقوقي واحد». وحقاً، «في عالم يتصف بالترابط، لا بد من أن تؤدي الإجراءات الوحيدة الطرف والسعي المحموم وراء منافع قومية، وما يتبعها من ردود فعل، إلى أعمال تقابلها، ومن نوعها، وهذا ما يؤول إلى الإخفاق والفوضى.»(٤٠).

وحيال ما تتمتع به الأسلحة الحديثة من قدرة تدميرية، ينبغي حماية النظام الدولي من هذه الفوضى التي ستودي به إلى الهلاك. وإن مبدأ النظام من أجل النظام، سواء على الصعيد العالمي أو

(٣٦) هنري كيسنجر «الشؤون الخارجية» «Defense of Grey Areas» نيسان ١٩٥٥.

(٣٧) في سان كليمانت، ٢٦ حزيران ١٩٧٠.

(٣٨) من خطاب في ١١ آب ١٩٧٥.

(٣٩) «خارج الولايات المتحدة مفاهيم مختلفة للعدالة والشرعية في جهاز الدول الداخلي الحالي تحدوها أهواء عنيفة» (تشارلز فرانكل ص: ٥٦).

(٤٠) من خطابه في ١١ آب ١٩٧٥.

الصعيد القومي هو مبدأ عقيم. أما توازن السلطات في الداخل، وتوازن الدول في الخارج، فهما كابحا روح المغامرة. وهذان الكابحان لا يعيقان كلَّ حركة بل يدعان للجهاز بعض المرونة، وزوالهما لا بدَّ من أن يؤدي إلى إطلاق العنان للعنف والفوضى. وفي غياب إجماع أو اتفاق حقوقي دولي، وغياب «قواعد في السلوك مقبولة عامة»، يردع التوازن بين الدول كلاً منها عن إتخاذ «تدابير وحيدة الطرف» قد تحمل إليها «منافع قومية». وهكذا يحقق التوازن بين القوى استقراراً يُضفي الشرعية على النظام القائم ويدعو إلى حمايته!

ومادام السعي وراء «مكاسب قومية» حين يقوم به بلد ما، لا سبيل إليه إلا على حساب دول أو بلدان أخرى، فالنظام الدولي لا يحتفظ بشرعيته إلا بحماية المنافع المكتسبة والشرعية في هذا المفهوم الذي يعني المحافظة على الوضع الراهن. وهذا المبدأ في محتواه ذاته، لا يسري إلا على الدول المسهمة في تحقيق التوازن العالمي، وهو لا تحدده قواعد أو أعراف حقوقية، بل ينجم عن توازن القوى الذي يحقق الاستقرار.

لم يُتح للدبلوماسية الأمريكية، قبل كيسنجر، تعّريف متماسك كهذا. وهو تعّريف لا ينفي صيغ الحلم الأمريكي ومقولاته الأولى، ولا سيما الحق المعترف به لكل شعب بشكل الحكم الذي يختاره، في منأى عن كل تدخل خارجي. وفي عالم أكثر تعقيداً وترابطاً، يكمل هذا التحديد مقولات الحلم الأمريكي.

هكذا، لم تعارض الولايات المتحدة في العام ١٩٦٨ حق الشعب التشيكي في تغيير نظام حكمه السياسي ومنهجه الاقتصادي، بل يسرها ذلك، حتى لو لم ير فيه الاتحاد السوفييتي خسارة حق مكتسب، وتعديلاً محتملاً للتوازن الدولي. إن دخول الدبابات السوفييتية براغ يسبب ألماً وجدانياً لواشنطن، إنما ليس من شأنه، في أي حال، أن يحملها على مبادرة ما، في محاولة لقلب الوضع الراهن.

ومادام التوازن لا يُقاس علمياً، فهو عائد إلى تقدير الدول التي تضمنه، والتي ستكون متأهبة حين تدعو الحاجة إلى تدمير العالم، إما لتغييره لصالحها، وإما للحيلولة دون تعديله لصالح دولة أخرى.

قدّرت الولايات المتحدة، حسب هذه الرؤية، أن أنظمة حكم فيدل كاسترو وجوان بوش وسلفادور اللندي مخلة بالتوازن العالمي لغير صالحها. ومن هنا كانت عملية خليج الخنازير، ثم إنزال

الوحدات البحرية في سانت دومنك وانقلاب سانتياغو ، أي العمليات التي لم تنجح منها سوى الأخيرتين . والنفوذ المتصاعد الذي تحدثه الولايات المتحدة في أمريكا اللاتينية ، هو جزء لا يتجزأ من التوازن العالمي الذي يُضفي على هذا النفوذ شرعيته . وموسكو ، تقبل بوجهة النظر هذه ، ولا حيلة لها إلا سحب صواريخها من كوبا في العام ١٩٦٢ ، وإلّا إتخاذ موقف سلبي من الحرب الأهلية في الجمهورية الدومنيكية عام ١٩٦٥ ، وبقطع علاقاتها الدبلوماسية بسنتياغو عام ١٩٧٣ . وهكذا ما كانت موسكو أيضاً ، لتحرك ساكناً لو أن « الوحدات البحرية » الأمريكية نزلت كوبا منذ ١٩٥٩ ، أو لو أن حملة خليج الخنازير حققت غرضها باستخدام وسائط أكبر .

أما حرب الفيتنام وأزمة الشرق الأدنى ، فهما مثلان يوضحان أكثر من سواهما مفهوم الشرعية هذا ، وهما تمتدان إلى مرحلة طويلة تسبق التعريف الجديد الذي تضعه الولايات المتحدة للشرعية ، وترافقانه وتليانه . هذا التعريف أجمله هنري كيسنجر إبان الحرب الباردة حينما لم يكن في الحكم . وبدأ يتضح ويأخذ سبيله ، بعد سحب الصواريخ السوفييتية من كوبا ، عندما عقبت المرحلة المسماة بالحرب الباردة سياسة « انفراج » . ثم ترسخ التعريف بوضوح أكبر عندما عمد رتشارد نكسون وهنري كيسنجر عام ١٩٧١ ، إلى تعديل لعبة التوازن بإقامة علاقات بالصين . وابتداءً من هذا ، لم تُطرح وتُفهم مبادئ النظام الدولي الجديد فحسب ، بل أتاح ، ميزان القوى فرصة فرض احترامها . وعندئذٍ استطاع العنف الإنطلاق مفلتاً من عقاله .

تتجابه ، في الفيتنام والشرق الأدنى الدول العظمى التي تحدد التوازن العالمي متخذة من بعض البلدان الصغيرة وسائط لصراعها . فالنزاعان ، من وجهة نظر عسكرية ، محصوران داخل حدود معتدلة . طول مدة المرحلة المسماة بـ « الحرب الباردة » التي كانت الدولتان العظميتان في أثنائها ، تزود كل منهما حلفاءها وزبائنها بوسائط متواضعة ، إلى حد ما . غير أن النزاعين (الفيتنام والشرق الأدنى) ازدادا حدةً بعد بدء المرحلة المسماة بمرحلة « الانفراج » (١٩٦٢) : ففيها بدأ جونسون القصف المكثف على الفيتنام ووجه إلى جنوبه أكثر من نصف مليون جندي . وفي الشرق الأدنى ، بلغت حرب الأيام الستة اتساعاً لم تعرفه حرب عام ١٩٥٦ ، عندما تلاقت جهود موسكو وواشنطن لإيقاف الأعمال العدوانية . ثم أُجتيزت درجة ثالثة في التصعيد ، عندما بلغ النزاعان ذروة سعير الحرب ، بقصف الفيتنام عام ١٩٧٢ ، وبحرب تشرين ١٩٧٣ ، وذلك عندما كان « الانفراج » في أوجه ، وكيسنجر قد وضع أسس أمنه الدولي .

هكذا تحوّل «شرعية» الأَمن الدولي، في نظر كيسنجر استخدام وسائط تدمير لم تعرفها المرحلة المسماة بكل غرابة «الحرب الباردة». ولا يبدو ما في هذا الوضع من تناقض غريب واضح، إلا إذا أخذنا عبارتي «الحرب الباردة» و«الانفراج» بمعناهما الحرفي. فنحن، في الواقع، بصدد معان تخلو من كل جدوى، عند التحليل، ولا مبرر لوجودهما إلّا لأغراض الدعاوة، كوسيلة لتدعيم المعسكرين وللإقناع بتقبل أعباء التسلح بعد الحرب العالمية الثانية.

هاتان المرحلتان المتميزتان تمييزاً اصطناعياً يتسمان معاً بملامح ثابتة هي: جمود الولايات المتحدة أمام دخول الدبابات السوفييتية بوادبست عام ١٩٥٦ (حرب باردة) وبراغ عام ١٩٦٨ (انفراج)، وجمود الاتحاد السوفييتي حيال التدخل الأمريكي في إيران (١٩٥٣) وغواتيمالا (١٩٥٤) ولبنان حيث نزل ١٠،٠٠٠ جندي من الأسطول الأمريكي (١٩٥٨)، وكل ذلك في مرحلة «الحرب الباردة»، وكذلك أمام الضربات المماثلة التي جرت في أمكنة أخرى وفي مرحلة «الانفراج».

أما البلدان الصغيرة التي جرت على أرضها تلك التدخلات الخارجية أو حدثت تلك التغيرات في أشكال الحكم، فلا شيء عندها يميز بين «حرب باردة» و«انفراج»، وهذا شأن الدولتين العظميين اللتين اتبعتا كلتاهما، في المرحلتين، هدفاً هاماً وأساسياً هو المحافظة على مناطق نفوذهما الخاصة أو تدعيمه. تتابع السيناريو ذاته، عندما استطاع كيسنجر، وهو يستغل الخلاف السوفييتي الصيني، الإقناع بقبول تعريفه (أو تحديده) للتوازن الدولي (١٩٧١). ومنذ هذا الوقت حلت لعبة مثلثة الزوايا محل اللعبة المزدوجة المؤلفة من اثنين، التي كانت تلعبها، من قبل، موسكو وواشنطن من جهة، وموسكو وبكين من الجهة الثانية، عندما رفضت واشنطن اللعب مع بكين. وسواء تعلق الأمر بـ «الحرب الباردة» أو«الانفراج» أو «بالنظام الدولي الجديد»، ففي الفرضيات الثلاث تأبى الدولتان العظميان الدخول في نزاع مباشر ولا تتجابهان إلا بوساطة بلدان صغيرة. لكن الفرصة الثالثة التي تصورها كيسنجر والتي ظهرت إلى الوجود في رحلته الأولى إلى بكين، تُحدث تغييراً كبيراً في معطيات المسألة، فهي إذ تدخل الصين في نظام التوازن، ترى ليونيد برجينيف يستقبل رتشارد نكسون في موسكو بينما تسقط الصواريخ السوفييتية طائرات أمريكية في الفيتنام، ونرى السوفييت والولايات المتحدة يزودون بأقوى أنواع العتاد العسكري أصدقاءهم في الشرق الأدنى.

والنظام الدولي لا يستقر إلا من أجل الكبار، لأنهم وحدهم القادرون على المحافظة على توازنه أو الإخلال به، والقادرون إذاً على إضفاء الشرعية عليه، حسب تعبير كيسنجر. وفي هذا السياق

تماثل حقوق البلدان الصغيرة حقوق قبائل الهنود. وقد كان جورج واشنطن يريد أن تبلغ الولايات المتحدة «قوة امبراطورية» لتغدو أبعد منالاً، عن دسائس إنكلترا التي كانت تحتل كندا والغرب، ودسائس اسبانيا المقيمة في الفلوريد، وفرنسا التي كانت ولا تزال في لويزيانا. وأمام هذه الضرورة القومية، كانت حقوق الهنود منوطة بلعبة التوازن بين هذه الدول الكبرى الأربع. ومن قبل كان الكسندر هاملتون يقوم بالاتصالات الكثيرة ويضع الخطط ليفصل أمريكا الاسبانية عن مدريد.

ليس من قبيل الصدف، في نظام دولي يسير حسب أماني كيسنجر، أن يقترن «الانفراج» في العلاقات بين الدول العظمى بازدياد حدة النزاع في البلدان الصغيرة، ازدياداً قد يؤدي تطوره إلى تعديل التوازن العالمي. وهي حدة تستجيب لضرورة واقعة، ثم هي شرعية بقدر ما تكون الشرعية قائمة على الاستقرار. ووزير الخارجية الأمريكية يمضي إلى أبعد من ذلك. فحدة النزاعات المحلية هذه ليست نتيجة للتوازن بين الدول العظمى، بل هي شرط لا غنى عنه. فكلا الدولتين العظميين، كيلا تقدما على غلطة جلّى في الحساب، ينبغي لأي منهما ألّا يخامرها الشك في تصميم شركائها على المحافظة على الوضع الراهن. وإن ما تبرهنان عليه من الحزم في تجابههما على ساحات قتال محدودة يدل على إرادة صيانة المنافع المكتسبة، ويردعهما، في آن واحدٍ، عن المجازفة الطائشة باصطدام مباشر «فالانفراج» بين الدولتين العظميين لا ينفصل عن نزاعاتهما.

هذا القانون الأساسيّ الذي يُضفي الشرعية على النظام الدولي، قد جعل منه كيسنجر مفهوماً قبل أن يستدعيه رتشارد نكسون إلى الاشتراك معه في الحكم. وهو، في نص نُشر عام ١٩٦٩، يرثي، في الأخص لسير الحرب في الفيتنام. فتصعيد حدتها منذ العام ١٩٦٥ لم يؤل إلى النصر الحاسم، وطولها جعلها مكروهة في الولايات المتحدة. فمن «الواضح إذاً أنها أضعفت كثيراً لدى الأمريكيين إرادة التورط في حرب من طرازها في مكان آخر. وفائدتها، كسابقة، قد تقوضت تقوضاً هاماً»[٤١]، وقد يستخلص منها السوفييت نتائج تُسيء إلى التوازن بين الدولتين.

غير أن كيسنجر الذي غدا مستشاراً لنكسون، سيجدّ في تصحيح هذا الغلط الخطر، والفيتناميون سيدفعون الثمن، لكن الدرس ستفهمه موسكو. وكيسنجر يسجل إذاً أن ثمة عملاً محلياً له دلالة تتجاوز ساحة المعركة ويقول: «إن ما نقوم به في الفيتنام ينبغي أن يُقاس بحدود تتجاوز

(٤١) Agenda For a Nation : (مفكرة للأمة) ـــ هنري كيسنجر ١٩٦٩.

تجاوزاً واسعاً الفيتنام ذاته. »[٤٢] فالقنابل المتساقطة على هانوي وهايفونغ تخاطب السوفييت بلغة جد فصيحة.

إن كيسنجر، بعد دخول القوات الأمريكية كمبوديا، يشرح بمزيد من الوضوح دور الحروب المحلية في «الانفراج» بين الدولتين العظميين، قائلاً: «من الحمق البدهي القول إن ما قمنا به في كمبوديا هو من أجل الضغط على الروس في الشرق الأدنى. إنما ينبغي ألا يغرب عن بالنا أن الروس، في الواقع، سيحكمون علينا، استناداً إلى حساب نتائج أعمالنا العام، في العالم. »[٤٣].

وبعد مضي أربعة أشهر على ذلك، أثبت هنري كيسنجر وجهة نظره تلك، في تعقيبه على إظهار القوة الذي أبدته الولايات المتحدة في الحرب الأهلية التي أدت إلى تذبيح الفلسطينيين في الأردن، إذ يقول: «أعتقد أن عملنا في كمبوديا قد برهن على صحة العمل الذي قامت به الولايات المتحدة في الأردن. »[٤٤].

إن «الانفراج» بين الدولتين العظميين في عصر Overkill[٤٥]، هو قانون النظام الدولي، الأسمى. فهما تتفاوضان في الحد من الأسلحة الاستراتيجية التي تُثقل ميزانيتيهما. بيد أنّ هذا «الانفراج» لا ينبغي أن يُفسّر على أنه علامة إعياء أو ضعف، ولكي تتبادلا الاقتناع بصدق عزيمتهما بينما هما تتابعان تعاونهما السلمي المثمر، أمامهما مجال الحروب المحدودة، تبديان فيها تصميمهما مع تفاديهما نشوب حرب عامة. أما البلدان الصغيرة التي تجري على أراضيها هذه النزاعات المحدودة، فهي تدفع بهذه الطريقة ضريبة السلام العالمي. وأما ما ينزل بهذه البلدان الصغيرة من خسائر بشرية ودمار مادي، فهو يمنحها امتياز ضمانها الاضطراري لشرعية نظام عالمي نذر نفسه للمحافظة على وضع راهن يسحقها.

فالويل للبلدان الصغيرة التي يؤدي تطورها الداخلي إلى تغيير نظام الحكم، فسترى إحدى الدولتين العظميين أن هذا التطور من شأنه أن يزعزع التوازن العالمي. فكل شعب، مهما كان صغيراً يحق له بلا ريب، كما كان يقول جيفرسون «أن يحكم نفسه بنفسه بالشكل الذي يناسبه» وهذا ما قامت به الولايات المتحدة، باسم الحلم الأمريكي، عندما قطعت صلاتها بالتاج البريطاني.

---

(٤٢) هنري كيسنجر Background Briefing، ٢٦ حزيران ١٩٧٠.
(٤٣) المصدر ذاته.
(٤٤) المصدر ذاته Background Briefing، ١٢ تشرين الأول ١٩٧٠.
(٤٥) التنكيل والتقتيل.

غير أن الحلم الأمريكي لا سبيل له إلى الإفلات من قوانين التاريخ الصارمة. والتاريخ جعل من الولايات المتحدة أكبر دولة، والعالم في حاجة إلى السلام الذي أُقيم على التوازن بين الدولتين العظميين. وإن مبادئ حق تقرير المصير وعدم التدخل، هي، بلا شك، جد سامية، وتجذب بشدة البلدان الصغيرة التي يعنيها جيفرسون بقوله إن لها الحق «في تغيير نظام حكمها حسب مشيئتها». إنما على هذه البلدان الصغيرة أن تُدرك أن حقاً، كهذا، منوط بالمفهوم الذي تتبناه الدولتان العظميان في التوازن الدولي.

مسموح للشعوب، بلا شك، أن تحلم إنما عليها أن تبقى واقعية، وإلا فالدمار مصيرها.

قدرة وديمقراطية

ليس السلام إذاً انتفاء للحرب، إنما هو عدم قيامها بين الدولتين العظميين اللتين ترعيان نزاعات متعددة «محدودة»، وتسيطران عليها سيطرة متفاوتة. نزاعات «محدودة»، والفيتنام وحده، قد تلقى من القنابل، أكثر مما أُلقي في مدة الحرب العالمية الثانية بطولها،... إنما لم يُقدر لقنبلة واحدة أن تضرب أرض إحدى الدولتين العظميين. فالسلام إذاً ما فُهم كذلك، يغدو مثيل توازن بين القوى، توازن غريب يسحق الشعوب الأقل شأناً. والسلام هذا، يكرّس نظاماً دولياً يمتاز بأشنع أشكال الفوضى بنهب الثروات الطبيعية، وبالمجاعات والتجويع وبانقلابات موصى بها (برقياً) من الخارج، وتصفية حسابات وغير ذلك.. ومهما كان هذا النظام الدولي ظالماً، فالسلام، بلمسة واحدة، يُضفي عليه الشرعية!...

وشرعية النظام الدولي هذه تفترض إعادة الفحص والنظر في شرعية الأنظمة التي تختارها البلدان الصغيرة أو تطمح إلى اختيارها. والحلم الأمريكي أعلن أن للشعوب جميعاً الحق في اختيار شكل حكمها، غير أن هنري كيسنجر يعلن بأبهة «أن الولايات المتحدة ما تقبلت قط أن يكون للاتحاد السوفييتي كل الحرية في أن يطبق سياسة انفراج على أساس اختياري أو تمويه سعيه وراء مكاسب وحيدة الطرف»[٤٦]، من شأنها إذاما طُبق مبدأ تقرير المصير، أن تعدل توازن القوى لصالحه، وتنزع عن النظام الدولي، شرعيته مع توازنه.

يطبق هنري كيسنجر، في جملته التالية، هذا المبدأ العام على حالة بلد «هو من أمد طويل

(٤٦) من خطبة كيسنجر في ١٤ آب ١٩٧٥.

صديق للولايات المتحدة وحليف » إنه البرتغال حيث ، — (وهذا ما يضيفه كيسنجر) — ، « وينبغي للاتحاد السوفييتي ألا يدعي قدرة التأثير ، تأثيراً مباشراً أو غير مباشراً في الأحداث بما يتناقض مع حق الشعب البرتغالي في تقرير مصيره الذاتي . »(٤٧) .

وبعد قرنين مرا على جيفرسون ، لا تزال الولايات المتحدة إذاً تستمر في احترام حق الشعوب جميعها في حرية التصرف بشؤونها بعيداً عن تدخل أي دولة أخرى ! .. وكأن هنري كيسنجر بتصريحه هذا الذي يعود به إلى المنابع ، يقلب رأساً على عقب السياسة التي اتبعتها بلاده تجاه لشبونة . فالبرتغال قد حُرم وظل محروماً من « حق تقرير مصيره » مدة نصف قرن ، والولايات المتحدة ، بعد الحرب العالمية الثانية ، ثابرت مدة ثلاثين عاماً على دعم دكتاتورية سالازار ثم دكتاتورية كايتانو ، اللذين كانا يحرمان الشعب البرتغالي من حرية تقرير مصيره هذه ، التي يؤكد كيسنجر (في تصريحه المذكور) أن المحاولات السوفييتية تهددها .

يقول وزير الخارجية أيضاً في الخطبة ذاتها : « نحن على أهبة الاستعداد لمساعدة برتغال ديمقراطي » . وهذا ما يُطابق الحلم الأمريكي ، إنما ، من العام ١٩٤٥ إلى ١٩٧٤ ، دعمت الولايات المتحدة حكم البرتغال الدكتاتوري ، والبرتغال لا يتمتع بأي حق من الحقوق التي أكد إعلان الاستقلال قدسيتها . وإلى هذا يضيف جيفرسون أن الناس عندما يُخضعون « لحكم استبداد مطلق ، فمن واجبهم الإطاحة بالطغيان » . وهذا « الحكم الاستبدادي المطلق » هو الذي ما فتئت الولايات المتحدة ، مدة ثلاثين عاماً ، تدعمه بالمال وتزوده بالسلاح ، حارمة الشعب البرتغالي حقه في التمرد عليه .

على أن كيسنجر يجد السبيل إلى معنى الشرعية الوحيدة التي يقرها إعلان الاستقلال وهي الشرعية الديمقراطية التي تُقيم سلطة الحكم على « قبول المحكومين به » . وهو يصرح قائلاً : « لقد عبّر ٨٠٪ من الشعب البرتغالي وأفادوا بوضوح ، عن رغبتهم في أن يروا نظام حكم ديمقراطي وأحزاباً ديمقراطية تقوم به في بلادهم »(٤٨) .

هذه الرغبة ذاتها كانت قبل ١٩٧٥ ، وقبل انقلاب ١٩٧٤ . وكيسنجر لا يتظاهر بجهله أن نظاماً دكتاتورياً لا يسمح بالتعبير عن رغبة كهذه ، وهو يرى أيضاً أن الولايات المتحدة كانت تحتاج

---

(٤٧) المصدر ذاته في ١٤ آب ١٩٧٥ .

(٤٨) المصدر ذاته .

إلى قواعد برتغالية وإلى اسهام البرتغال في حلف الأطلسي، لتحافظ على السلام القائم على توازن القوى. وهذا التوازن كان يُضفي الشرعية على النظام الدولي الذي يُضفي بدوره الشرعية على الدكتاتورية.

لا جدوى من السؤال عما إذا كانت الولايات المتحدة، المحتاجة إلى البرتغال والتي تزوده بمعونة كبيرة، كانت تستطيع ممارسة ضغط عليه، قد يسبب سقوط نظامه الدكتاتوري. فهي لم تقم بذلك ولم تحاول القيام به، فشرعية النظام الدولي أولى من الشرعية الديمقراطية وهذا ما يعبّر عنه كيسنجر بصيغة أخاذة، قائلاً:

«إن حكومتنا لا يغرب عن بالها الفارق الخُلقي القائم بين الحرية والطغيان. كما أننا لن ننسى أن السلام هو أيضاً، مطلب خُلقي.»[٤٩].

لم يكن هذا المنطق، على كل قحته، أقل انصياعاً، في ذرائعيته، إلى تجانس باطني تام. غير أن كيسنجر، إذ يحاول المغالاة في البرهنة، يكشف عن الثغرة في حجته، فهو يعرف أن الفارق بين الحرية والطغيان ليس خُلقياً فحسب بل وعملياً إلى حد رهيب. والسلام ذاته «مطلب خُلقي». له مضامينه المحسوسة حتى الافراط. وبالمعارضة الكاذبة بين هذين الواجبين الخُلقيين والتي يُفضل فيها الثاني على الأول (السلام على الحرية)، يكشف كيسنجر عن أن شاغله الحقيقي ليس هنا.

كان النظام الدكتاتوري البرتغالي، في حرب تشرين ١٩٧٣، الحليف الأوربي الوحيد الذي وضع قواعده في خدمة الطيران الأمريكي لنقل العتاد الحربي إلى إسرائيل، فدكتاتورية كهذه تُفضل إذاً على الديمقراطيات: البريطانية والألمانية والبلجيكية والفرنسية أو الطليانية اللواتي رفضن أن تستخدم القوات الجوية الأمريكية قواعد أُنشئت على أراضيهن. فكل حكومة ديمقراطية أو غير ديمقراطية، تستمد شرعيتها من الدور الذي تقوم به في خدمة سياسة الولايات المتحدة الشمولية التي لا تتجه إلا إلى المحافظة على السلم بعيداً عن كل أنانية قومية.

تكلم كيسنجر في واشنطن «١١ آذار ١٩٧٤» مخاطباً سامعيه، وجاهلاً أن بينهم صحفيين أمريكيين، وذلك بعد انقضاء خمسة أشهر على رفض الحكومات الديمقراطية الأوربية وضع قواعدها تحت تصرف الطيران الأمريكي. فتحدث بلا تحفظ مصرحاً عندئذٍ أن أوروبا ما نهضت

---

(٤٩) المصدر ذاته.

قط، ولا شُفيت من آثار الحرب العالمية الأولى، لا لأسباب مادية، بل خُلقية، لأن الحكومات الأوربية، في نظره، لم تسترد ثقة الشعب، ثم أضاف الجملة التالية:

«نادراً جداً ما قامت في أوربا حكومات تامة الشرعية، وفي أي بلد منها، منذ الحرب العالمية الأولى.»[٥٠].

ما كان لأقوال كهذه إلا أن تُثير عاصفة، لا في أوروبا وحدها، بل في الولايات المتحدة أيضاً، حيث يعتقد الكثير من الأمريكيين أن سيادة الشعب هي معيار الشرعية السياسية الوحيد، لذلك عمد وزير الخارجية في ١٤ آذار، إلى تصحيح بارع من شأنه أن يخفف الاستياء، لكنه لا يحل المشكلة الأساسية.

إلا أن كيسنجر بعد أن بدا آسفاً لواحدة من ملاحظاته «طرحت موضوع شرعية الحكومات الأوربية أو شككت فيها (أو بدت كذلك)»، يصرح أيضاً:

«المسألة هي أن نعرف ما إذا كانت الشخصية الأوربية تستطيع سبيلاً إلى النمو بالتعاون مع الولايات المتحدة أو ما إذا كان عليها أن تنمو، بطبيعتها ذاتها فقط، بمعارضة الولايات المتحدة أو منفصلة عنها. أما نحن، فنعتقد أن وحدة الغرب، كانت حجر الزاوية في سياستنا الخارجية، وستبقى حجر الزاوية في سياستنا الخارجية، وكل نزاعاتنا ينبغي أن تُعالج بغية حلها، ولنحن نضع هذا الهدف نصب أعيننا.»[٥١].

هكذا تخون الكلمات مرة أخرى السرائر وتكشفها، إذ ليس ثمة ما يحول دون تفتح الشخصية الأوربية، سواء كانت منفصلة عن الولايات المتحدة أو متعاونة وإياها، والأصح والأدق هو أن أوروبا لا تستطيع التعاون والولايات المتحدة إلا إذا كان لها كيان منفصل، غير أن كيسنجر يطرح خياراً بين التعاون من جهة، وهو وحده المقبول، ومن جهة ثانية، الانفصال أو المعارضة وكلاهما مرفوضان، وعبارته تفرض أن الانفصال ليس أفضل من المعارضة، كما لو أن ثمة حركية (ديناميكية) باطنية تؤدي حتماً من الأولى إلى الثانية (من الانفصال إلى المعارضة). قد لا يكون كيسنجر مخطئاً فيما ذهب إليه، إلا أنه عندئذٍ لا يستطيع سبيلاً إلى اقتراح التعاون، إلا إذا أضفى

(٥٠) صحيفة لوموند ١٣ آذار ١٩٧٤.
(٥١) صحيفة لوموند ١٦ آذار ١٩٧٤.

على هذه الكلمة (تعاون) المعنى الذي اتخذته في أوروبا، في أثناء الحرب العالمية الثانية، عندما كان التعاون يعني تنفيذ إرادة الأقوى في كل شيء حتى إذا تجاوزت رغباته، وذلك مبالغة في الاندفاع.

وكان كيسنجر، لثلاثة أيام خلت، قد أبدى وضوحاً تاماً عندما قال: «إن أعظم مشكلة في السياسة الأمريكية ليست إلى حد كبير السيطرة على المنافسة بين الولايات المتحدة وأعدائها، بل هي إفهام أصدقائنا أن هناك مصالح مشتركة هي فوق رغبتهم وحدها في اثبات شخصيتهم، والولايات المتحدة ليس لها أي اعتراض على سياسة أوربية مستقلة، إلا أنها تعترض إذا ما اتخذ هذا الاستقلال شكل عداء أساسي لها، وإذا ما اتخذ الأوربيون، في أزمة يمكن تسويتها بالتعاون بينهم وبين الولايات المتحدة، موقف منافسة قائماً على الدراسة والتروي.»[٥٢].

هكذا تكون المنافسة مع الولايات المتحدة شرعية إذا ما قام بها أعداؤها لأنها ناجمة عن توازن قوى لا سبيل إلى تعديله، إلا بزعزعة النظام الدولي. غير أن الأوربيين لا يحق لهم الدخول في منافسة مع الدولة الأمريكية العظمى لأنهم، وهم الأضعف منها، لا غنى لها عنهم لتحقيق التوازن العالمي الذي يُضفي الشرعية على موافقة الأوربين التامة لوجهات نظر واشنطن. والولايات المتحدة تنظر نظرة موضوعية إلى مصالح العالم الغربي المشتركة، بينما يُبدي الأوربيون استعدادهم لإفساد هذه المصالح المشتركة «ليس إلا للرغبة في اثبات هويتهم»! . هنا تبدو عقلية الأوروبيين، عقلية ما قبل النيوتونية، فهم إذ يستبطنون العالم الواقعي، يلقون عليه نظرة ذاتية مع تهيؤهم للتضحية بأكثر المصالح الملموسة من جراء اهتمامهم بتأكيد شخصيتهم، إنه موقف انتحاري يطرح على السياسة الأميركية، كما يرى كيسنجر، «معضلتها الكبرى».

عندما يقول وزير الخارجية أن ليس لديه أي اعتراض على سياسة أوربية مستقلة فهو لا يقصد إلا صيغة في الأسلوب، إذ أنه في الجملة ذاتها يماثل ما بين «عداء أساسي للولايات المتحدة» و«مواقف المنافسة»، هذا الذي قد يتخذه الأوروبيون. وهي منافسة تجارية تدفع واشنطن إلى أن تطالب بانفتاح المجموعة الأوربية الاقتصادية انفتاحاً أكبر على المنتجات الأمريكية، ومنافسة نقدية تحث واشنطن على أن تطالب الأوروبيين بقبول دولارات غير قابلة التحويل، كما لو أنها ذهب خالص ومنافسة سياسية، تُشجب وتُستنكر لدى أول اختلاف في وجهات النظر بين أوروبا والولايات المتحدة.

---

(٥٢) جريدة لوموند ١٣ آذار ١٩٧٤.

لذلك عندما يحدد هنري كيسنجر ما كان دائماً وما سيبقى «حجر الزاوية» في الدبلوماسية الأمريكية، يتحدث أيضاً عن وحدة بلدان الغرب وليس عن تضامنها، والوحدة تفترض كتلة متجانسة من البلدان. لها في كل مجال مصالح متماثلة تماثلاً مطلقاً، وخاضعة برضاها واختيارها، لإرادة وسلطة مشتركتين، والتضامن يفرض التزاماً حراً بالأمور الجوهرية وبالاتفاق على ذلك بين حكومات ذات سيادة تتبادل احترام اختلاف مصالحها، في مجالات لا تُسيء إلى الثقة المتبادلة.

أما وزير الخارجية فلا يكفيه هذا التضامن، لأنه يُتيح في بعض الأحيان، للدول الأوربية أن ترفض ما تتطلبه منها الدولة العظمى أمريكا. ومن أكثر الأمثلة جدة على ذلك ــ (دون تعداد يتطلب إفاضة طويلة) ــ ما قام به هنري كيسنجر في نيسان ١٩٧٥، عندما طلب من المجموعة الأوربية «إدانة عدوان» الشيوعيين الفيتناميين على الجنوب وتصريحه عندما رفضت طلبه، أن موقفها هذا، «ينسف معايير الشعور بالمسؤولية» الدولية. هذه المعايير التي لها دلالتها. ثم عمد إلى المطالبة بتعاون وشورى وثيقين بين الولايات المتحدة والمجموعة الأوربية في مناطق المصالح الأساسية ومنها الفيتنام، ومع أن الولايات المتحدة قامت بمبادرات في الهند، لم تستشر فيها حلفاءها، يرغب هنري كيسنجر في أن تكون المعونة الإنسانية، ذاتها، التي يقدمها الأوربيون لضحايا الحرب موضوع شورى سالفة، بينهم وبين الولايات المتحدة.

أما الاعتراضات التي تستطيع أوروبا توجيهها إلى أماني واشنطن، فليست أكثر شرعية من اعتراضات أمريكا اللاتينية، فكلاهما لا تخدمان التوازن الدولي إلا بوصفهما قوى رافدة للدولة العظمى، التي هي الحكم الأوحد في نهاية المطاف فيما هو صحيح ومفيد للدفاع عن مصالح العالم الغربي بمجموعه. والحوار بين أوروبا والولايات المتحدة، شبيه، من هذه الوجهة، إذا ما وضعنا جانباً كل اعتبار آخر، بالحوار بين الولايات المتحدة وأمريكا اللاتينية.

هكذا بدأ هنري كيسنجر «حواراً جديداً» مع شعوب جنوب القارة، وفي آن واحد، دفع إلى التصويت على قانون تجارة جديد يحرم من نص الدولة الأكثر رعاية، البلدان الأعضاء في المجموعات التي تحدد سعر البترول أو مواد أولية أخرى. وهذا البند من قانون التجارة المذكور يستهدف بلدين عضوين في منطقة البلدان المصدرة البترول «الأوبيك»، هما فنزويلا والأكوادور، اللذين تُناط سيادتهما بما تعترف به لهما واشنطن من شرعية، بموجب سلطتها التقليدية. ومادامت قرارات الدولة السيدة لا تقبل المراجعة و«الاستئناف»، لم يكن لبلدان أمريكا اللاتينية إلا التضامن

مع فنزويلا والأكوادور، وإلا أن تُلغي في كانون الثاني ١٩٧٥ الإجتماع التي كانت ستشترك به مع هنري كيسنجر بعد شهرين.

أما أوروبا فقد علمت، من جانبها، برغم مقاومة ميشيل جوبير، أن ليس عليها إذاً أن تحسب أي حساب للاختلاف بين أوضاعها، ومصالحها، وأوضاع الولايات المتحدة ومصالحها، فالولايات المتحدة هي أول بلد منتج للبترول، بينما تكاد أوروبا تستورد كل ما تستهلكه منه. ولكن لا شأن يُذكر مادام على الأوروبيين أن يظلوا متضامنين وواشنطن، أي أن يقفوا إلى جانب مقرراتها، ومع بعض المداراة الشكلية البحتة. جرى الأمر ذاته في تنظيم الحوار الشمالي ــ الجنوبي، بين البلدان الصناعية والبلدان المتخلفة.

وكيسنجر، شأنه شأن السلف في وزارة الخارجية، يدعو إلى الشورى، لكن واشنطن، بلا أي مشورة أعلنت في شهر آب عام ١٩٧١، عدم تحويل الدولار وإضافة ١٠٪ إلى ضريبة الواردات. وقد كتب تشارلز فرانكل في ذلك ما يلي:

«إن مريدي فلسفة الواقع، وهنري كيسنجر مثال عليهم، يستطيعون بحق أن يلوموا أنفسهم على عدم إيلاء الأمور الاقتصادية الدولية الاهتمام الكافي، هذه المسائل التي أوجدها توسع الشركات الكبرى عبر الحدود، وكذلك توسع الاستثمارات والتقنيين والنقود، وإذا ما استثنينا حرب الفيتنام، من الصعب أن نجد عملاً أضرّ بوضعنا الدولي وبالاقتصاد العالمي أكثر مما أضرت به القرارات الوحيدة الطرف المُتخذة بشأن الدولار وعجز الميزان التجاري»[٥٣].

غير أن تشارلز فرانكل، يتكلم كلام «المثالي» القريب من الحلم الأمريكي، المتطلع إلى شمول الكون بكل أريحية، وهو ينكر «الواقعية» التي تُقيم الشرعية السياسية على القوة: العامل الوحيد القادر على الضغط على توازن القوى الذي يحدد النظام الدولي. وسياسة القوى ليست بكل تأكيد، بالأمر الجديد، وقد كان للأوروبيين دورهم فيها، قبل هنري كيسنجر، وكانت تلائم مفاهيم نابليون ومترنيخ وبسمارك. وهي دون ذلك تلاؤماً وروح الأنظمة الديمقراطية التي هي مضطرة، بلا شك، إلى أن تحسب للعبة الدبلوماسية حسابها، لعبة الدول التي لا تعرف حقاً سوى حق القوة. غير أن للديمقراطية ما تخسره على الدوام. عندما تضع في نهجها مبادئ غريبة عنها.

(٥٣) تشارلز فرانكل «الأخلاق والولايات المتحدة»: السياسة الخارجية ص: ٥١.

إن دبلوماسية تتلاءم كل التلاؤم والمبادئ الديمقراطية التي يتكون منها جوهر الحلم الأمريكي، لا سبيل إلى نهجها في عالم يسوده النزاع، ومع ذلك فالفارق (بين ديمقراطية تنقاد، غير راضية ولعجزها عن تصرف مغاير ــ إلى التضحية ــ أمام بعض نسب القوى، بأحد مبادئها، وبين ديمقراطية تنهج في إقامة دبلوماسيتها على إنكار حقوق تدعي الولاء لها)، هو فارق نوعي لا نسبي.

لقد أضفى هنرى كيسنجر الشرعية على نظام «ثيو» في سايغون وعلى عسكريي البرازيل وعلى «كايتانو» في البرتغال و«بينوشي» في الشيلي، بتعريف مشين للنظام الدولي. وقد قصد الرئيس فورد في أوائل عام ١٩٧٥، مدريد استناداً إلى مبادهة كيسنجر ليجدد تثبيته النهائي لشرعية «فرانكو» العابرة كالذي ما لبث أن دخل في طور الاحتضار. فأنظمة كهذه، مهما بلغت في استبدادها، تتسم، إذا ما صدقنا هنري كيسنجر، بشرعية لا تملكها الدول الديمقراطية الأوروبية في المستوى ذاته، لأنها أكثر ارتباطاً وتبعية، بلا شك، وأكثر انصياعاً وعبودية.

فهل تكون هذه الأنظمة أكثر نفعاً للدفاع عن مصالح الغرب؟ هل تكون أكثر فائدة في خدمة مصالح الولايات المتحدة، القومية البحتة؟ قد يكون الجواب نعم، إنما لا برهان عليه، إذا ما أعطينا هذه المصالح تعريفاً مادياً صرفاً، لكن الجواب، في المقابل، هو بالضرورة سلبي، إذاً كانت هذه المصالح المادية لا تنفصل عن الحقوق الأساسية التي تميز نظاماً ديمقراطياً.

إن هنري كيسنجر يوحي، في بعض الأحيان، الانطباع بأنه، في صميمه، يوافق على هذا التعريف الأوسع لمصالح الغرب، فهو الذي يصرح، «على سبيل المثال»، في سعيه وراء التنمية قائلاً: «ينبغي أن نحسب للتجربة حسابها». ثم يضيف على الفور: أن الخبرة تعلمنا ما يلي وهو «أننانعرف ما هي الأنظمة الاقتصادية التي حالفها النجاح، وما هي التي أخفقت، وإننا نعرف المجتمعات التي تقدمت على الصعيد الاقتصادي وتلك التي ركدت في مكانها»[٥٤].

فما هي المجتمعات التي يخطر له، هكذا، أن يضرب بها المثل؟ هل يقصد المجتمعات الديمقراطية التي حاولت تخفيف جشع المصالح الكبرى الخاصة الأعمى، حين أدخلت في إتخاذ القرارات الاقتصادية السياسية هذا الجمهور من المواطنين الذين يمثلون اقتراباً من المصلحة العامة أكثر صحة؟ فخطابه يُشير إلى أنه أقرب إلى التفكير بالأنظمة الرأسمالية، فهو، الذي كان أستاذاً

---

(٥٤) هنري كيسنجر، من خطاب له في ١٤ تموز ١٩٧٥.

جامعياً ، لا يستطيع أن يجهل أن النظام الرأسمالي الحديث لا ينفصل عن ديمقراطية متعددة الجوانب .

ومهما كان الأمر ، فالمجتمعات الأوربية سواء منها الرأسمالية أم الديمقراطية ، لا تتمتع في نظر هنري كيسنجر إلا بشرعية غير ثابتة ، وهو لا يُبدي حكمه هذا متسرعاً ، وفي وقت هو مُطلع فيه كل الاطلاع على تصرفات الرئيس غير الدستورية ، هذا الرئيس الذي جعل منه وزيراً للخارجية ، هو الذي سيكره ، بعد مرور أشهر معدودة ، على مغادرة البيت الأبيض .

إن صحيفة « نيويورك تايمز » خوّلت نفسها عندئذٍ توجيه هذا الرد إلى ملاحظة كيسنجر التي « لا تُصدق » قائلة : « إن للديمقراطيات النيابية الأوربية الحق في الرد بأن ليس لها أن تتلقى دروساً في الشرعية من الحكومة التي يخدمها السيد كيسنجر »(٥٥) .

وثمةَ سؤال وجيه جداً لا يزال مطروحاً ، عبر مفاهيم رجل دولة لا يُقيم شرعية النظام الدولي إلا على حركة التوازن بين الدول ، وعبر إضفائه الشرعية على الأنظمة السياسية استناداً إلى اسهامها الإرادي الضعيف بتسيير دبلوماسيته ، هذا السؤال هو : ألا يكون الحلم الديمقراطي قد شوهته ، تشويهاً لن يزول أثره ، سياسة قوة لم تحل دون امتداد الشيوعية إلى كوبا والفيتنام ولاووس . بينما تتكاثر الأنظمة الدكتاتورية العسكرية في قارات تُثبت فيهامواقعها بفضل ما تتلقاه من دعم واشنطن؟ وهل يستطيع الحلم الأمريكي البقاء عندما نرى السلطة ، التي تدعي أنه حلمها ، تسحق أنظمة ديمقراطية هشة وفي كل مكان تقريباً ؟ .

ازدواجية أخلاق

بدأت فضيحة ووترغيت تفتح عيون الكثير من الأمريكيين على نقطة جد هامة ، هي أن ثمةَ صلة وثيقة العرى بين الوسائل اللاشرعية التي تلجأ إليها حكومة عبر حدودها ، وبين الوسائل التي تماثلها لا شرعية ، والتي لا تتردد هذا الحكومة في اللجوء إليها أيضاً في سياستها الداخلية . إنها السلطة ذاتها التي سحقت الديمقراطية في الداخل ، ودعمت أنظمة ديكتاتورية في بلدان عدة ، والتي عاقت السير الديمقراطي الأمريكي الشرعي بالكذب والفساد والسطو على المنازل وانتهاك حرمة الدستور .

---

(٥٥) لوموند ١٤ تموز ١٩٧٥ ..

من الأمور التي يسهل كثيراً تقبلها، أن بعض التصرفات التي لا تُعد مقبولة داخل بلد ما، يمكن تحملها وقبولها في السياسة الخارجية[٥٦]. فمنذ بضع سنوات استنكر الكونغرس أن تُنشر على الرأي العام الأمريكي وتُبث دعاوات مخصصة للخارج تمولها مصادر مكتومة، أي أن الكذب ذاته إذا ما وجه إلى حاملي جنسيات دول أخرى، فهو عمل مشروع، إلا أنه يفقد شرعيته هذه في حالة توجيهه إلى مواطنين أمريكيين[٥٧]، كذلك شأن التدخلات في الحياة الخاصة. وكذلك الاغتيال السياسي، أمور تُدان بشدة في داخل الولايات المتحدة، إنما يمكن التساهل فيها عبر حدودها. وهذا يعني نسيانهم أن الثورة الأمريكية ما كانت تسعى وراء الحلم المستحيل، في إقامة «الديمقراطية في بلد واحد»، بل إن هذه الثورة، على نقيض ذلك، بما تقدمه من مثال، وبما تعلنه من مبادئ على العالم قاطبةً، تتوخى، بشيء من الواقعية، مدىً عالمياً.

السلطة ذاتها هي التي توجه السياسة الداخلية والسياسة الخارجية، وهي ذاتها التي تحدد الأهداف على هذين الصعيدين، وتختار الأساليب وتعين المسؤولين في مناصبهم. ومن السذاجة المفرطة الظن أن هذه السلطة الواحدة تنهل من مفهومين سياسيين ومن ترتيبين للقيم ومن نهجين في الأخلاق مختلفين، وذلك حسب عملها على الصعيد الداخلي أو عملها على الصعيد الدولي.

فالقطاعان يتفاعلان (ويؤثر كل منهما في الآخر).

سيكون من الصعب دائماً أن نعرف ما إذا كان انعدام الضمير في الشؤون العالمية قد نقل عدواه إلى السلطة ولوثها إلى حد جر الرئاسة إلى فضيحة ووترغيت، وجر C.I.A إلى التجسس على شخصيات أمريكية، أو على النقيض، أن نعرف ما إذا كان فساد الحياة السياسية في الداخل قد امتد شيئاً فشيئاً إلى الصعيد الدبلوماسي. ولعل هذين التيارين قد تواجها. ولعل تفاعلهما قد شجعت عليه شخصية رتشارد نكسون، الذي أبان منذ حملته الانتخابية الأولى في كاليفورنيا، أن الغاية تبرر الوسيلة في رأيه. فالرجال الذين أحاط نفسه بهم في البيت الأبيض، لم يكونوا أنقى وجداناً منه، في الأعم، والسياسة الواقعية هي السائدة على المسرح الدولي وعلى المسرح الأمريكي في آن واحد.

إن الفضائح التي لا حصر لها، مما انكشف منذ إعادة انتخاب نكسون (١٩٧٢)، كان

---

(٥٦) ما كتبه تشارلز فرانكل في كتابه المذكور (ص: ٥٧).

(٥٧) الإمبراطورية الأمريكية (للمؤلف) ص: ٣٨٨ ـــ ٣٨٩.

لها، في الأقل، فضل الاثبات أن السلطة ذاتها قد خرقت المبادئ الديمقراطية ذاتها، والقواعد الدستورية ذاتها في الداخل والخارج، في آنٍ واحد. وابتداء من ذلك، غدا الذين يقابلون واقعية مزعومة كهذه، بشروط الحلم الأمريكي، لا يكتفون بمهاجمة ما تراه العين من نتائج مفهوم ما للحكم ــ كحرب الفيتنام، وغزو كمبوديا ــ انقلاب سانتياغو، عمليات السطو وفضيحة ووترغيت،.. وغير ذلك، بل يهاجمون أسبابها العميقة، ككتمان القرارات ومفاسد «امتيازات السلطة» التنفيذية، واختلال التوازن بين السلطات الثلاث على حساب الكونغرس.. وتجاوزات أخرى كثيرة.

هذه الأسباب، إن لم تثر في الماضي إلا القليل مما تثيره اليوم من استنكار، غير أنها ليست من تركيب نكسون ومن اختارهم من معاونيه. فثمةَ رؤساء سلفوه، أحيطوا بما لم يحظ به هو من تقدير، لجؤوا هم أيضاً إلى تلك الأساليب، ونظموا التخريب، وبيتوا انقلابات. إلّا أن من سبقوا نكسون إلى الرئاسة. قد اتبعوا ــ أو أوحوا الشعور بأنهم اتبعوا ــ مقياساً مزدوجاً، أي لئن داسوا مبادئ ديمقراطية في سياستهم الخارجية، فقد حاذروا القيام بذلك في الداخل، صراحة وجهاراً. وفي كل حال كان الناخبون أكثر التفاتاً إلى الشؤون العالمية وأقل منه إلى الصراعات والمناقشات الداخلية.

إن قيادة الحرب في الفيتنام جعلت الصلة بين المجالين (الداخلي والخارجي) أكثر ظهوراً ووقعاً. فقد أبى شبان أن يمضوا إلى القتال في مزارع الرز والغابات. وقام شبان بمظاهرات إحتجاج على غزو كمبوديا، فالسلطة ذاتها التي خاطبت «شيوعيي الهند الصينية»، بلغة القوة، ومن خلفهم، موسكو، أسقطت للأسباب ذاتها، قتلى وجرحى في جامعة كنت ستيت، وأمعنت في القمع البوليسي. والرئيس ذاته الذي اتهم الوطنيين الفيتناميين «بالعدوان» نعت أعداء سياسته «بالسوقة». والحكومة ذاتها التي كذبت على من تخاطبهم في الخارج، خدعت الكونغرس والجمهور الأمريكي. ووزير الخارجية ذاته الذي كف عن تصديقه مفاوضوه الفيتناميون والأوروبيون وغيرهم، قد فقد أيضاً ثقة مواطنيه أنفسهم به[٥٨]. إن توطيد النظام في الداخل يعتمد علانية على المبادئ التي تلهم النظام الدولي، العزيز على قلب هنري كيسنجر.

---

(٥٨) صرح جين روبرت تشيتزل، سفير الولايات المتحدة السابق لدى المجموعة الأوروبية الاقتصادية والمُستقيل (نيوزويك ٨ أيلول ١٩٧٥) قائلاً: «لقد أصبح الناس غير مستعدين لتصديق ما يقوله كيسنجر». ويقول انتوني لويس (انترناشيونال هيرالد تريبيون ١٠ كانون الأول ١٩٧٤): «لقد مضى الزمن الذي كان فيه الكونغرس وسائر ←

أدرك انتوني ليويس، من محرري (صحيفة نيويورك تايمز)، أكثر من أي معلق أمريكي آخر، موقف كيسنجر «وسواس النظام والسلطة على حساب الإنسانية»، وفي آنٍ واحد «تعصب شديد ضد الديمقراطية، فيا حبذا لو كان مستشاراً لملك مطلق.»[٥٩] إن الحلم الأمريكي يغدو نفياً لذاته، إذاما جُرد من همّ ممارسة السلطة ممارسة إنسانية، وفي حدود احترام قواعد الديمقراطية.

الاعتراف بحق الشعوب في اختيار شكل حكمها، ثم، في آن واحد، العمل على قيام أنظمة دكتاتورية ودعمها باسم توطيد النظام الدولي — وإعلان الحرية حقاً مقدساً، ثم تلقين قوى الأمن الأمريكية — اللاتينية دروساً في التعذيب، وتمويل «أقفاص النمور» في الفيتنام — تمجيد مناقب الديمقراطية، ثم تبرير تجاوز كينيكوت وأنكوندا في التشيلي وشركات كبرى أخرى متعددة الجنسيات في العالم الثالث. هذه الوجوه المختلفة، في دبلوماسية ما، تلتقي بالمعارك الداخلية القائمة بين المساواة والتمييز العنصري[٦٠]. وفي صور متباينة، يقف وجهاً لوجه، في النزاع على صعيد السياسة الداخلية، وعلى صعيد السياسة الدولية، الأمريكيون المصممون على أن يعيشوا حلمهم، والأمريكيون الذين يرون في أسو الأحوال، هذاالحلم ضرراً، وفي أفضلها، قناعاً يستر مرامي أقبح.

العلاقة بين انتهاك القواعد الديمقراطية، في الداخل والخارج، غدت في مجرى السنوات الأخيرة محسوسة جداً. ففي شهر آب ١٩٧٥، اعترفت شركة البترول (Ashland Oil Inc) بأنها رشت سياسيين أمريكيين، كما رشت رؤساء دول أجنبية: قدمت معونات مالية انتخابية إلى رتشارد نكسون (١٠٠,٠٠٠ دولار) وإلى عدد من النواب، وفي آن واحد كانت «تشتري» مع آخرين، الرئيس بونغو، رئيس الغابون (١٥٠,٠٠٠ دولار)[٦١].

هنات بسيطة، فشركة .Gulf Oil Corp أُدينت قضائياً، وحُكم عليها لأنها استعملت استعمالاً غير قانوني، ولغايات مماثلة، ١٠,٣ ملايين دولار، وذلك بين عامي ١٩٦٠ و١٩٧٣. وتزوير الحسابات الذي لا غنى عنه، كان يجري مع فرع مستقل من فروع الشركة المقيمة في «فرع

الأمريكيين يرون كلام هنري كيسنجر كالأنجيل.» وقد اتهم الرئيس السابق نغوين فان ثيو نيكسون وكيسنجر بإخلاف وعودهما وبأنهما برهنا على أنهما «غير مسؤولين وغير إنسانيين، في معاملة حليف». (يو. اس. نيوز اند ورلد ريبورت، ٥ أيار ١٩٧٥).

(٥٩) انترناشيونال هيرالد تريبيون ٢٨ شباط أول نيسان ١٩٧٥.

(٦٠) الفصول ١ — ٢ — ٣ من هذا الكتاب.

(٦١) التايم ١ أيلول ١٩٧٥.

جزر الباهاما». وكانت المبالغ السرية تمضي إلى رتشارد نكسون (١٠٠ر٠٠٠ دولار عام ١٩٧٢)، وإلى أعضاء في مجلس النواب والشيوخ (ويلبور ملز، نائب، وهنري جاكسون عضو مجلس شيوخ. وغيرهم)، وإلى «شخصيات أجنبية»[٦٢] أيضاً، ولا سيما في كوريا الجنوبية: التي لا تربطها صلات وثيقة بالديمقراطية وإلى غيرها من البلدان أيضاً.

وأما أقوى شركة بترولية (اي إكسون كورب) (Exxon Corp.) التي كان لها أن تحرز قصب السبق، فقد اعترفت بتوزيعها ٤٦ مليون دولار، في الأقل (٢٠٧ ملايين فرنك) إلى أحزاب سياسية إيطالية بين عامي ١٩٦٣ و١٩٧٢، بغية الحصول على مزايا تشريعية. وقد كشفت الشركة المذكورة عن أساليب مدهشة في ادارتها حين أوضحت أنها أمرت بصرف ٢٧ مليون دولار، وأن فرعها، إيسو الطليانية، وزعت مبلغاً بين ١٩ مليون و٢٢ مليون دولار «بلا أمر صرف». وفسرت الشركة (رشواتها) هذه برغبتها في السعي إلى «تقدم الديمقراطية» في إيطاليا. وفي توزيع هذه الهبات، نال الحزب الديمقراطي حصة الأسد، كما وصلت بعض المبالغ إلى الحركة الإجتماعية الإيطالية (الفاشية الجديدة) وإلى صحف لها ميول شيوعية... وبلا توضيح، اعترفت الشركة (إكسون كوبريشن) ذاتها، أنها قدمت «معونات سياسية» إلى بلد آخر من أوروبا الغربية، وإلى كندا. وكانت بكل انتظام تُعلم سفير الولايات المتحدة في روما، غراهام مارتن، الذي طلب من سي ــ آي ــ إي C.I.A (وكالة الاستعلامات المركزية)، عام ١٩٧٠، أن تستأنف تمويلها السري للحزب الديمقراطي المسيحي، ولم يُلب طلبه، فالوكالة الجاسوسية المذكورة، لا يسعها أبداً أن توزع مبالغ تعادل ما تستطيع توزيعه الشركات البترولية الكبرى. وقد تابع غراهام مارتن نشاطه في خدمة الديمقراطية وهو سفير في سايغون. فالفساد، وهذا ما يصرح به فرانك تشورش، رئيس لجنة التحقيق في أعمال الشركات الكبرى المتعددة الجنسيات «هو سرطان ينتشر متكاثراً في نشاط الشركات في الخارج، وعلينا أن نجد وسيلة لإيقافه»[٦٣].

عمدت شركة موبيل اويل كوربريشن (لدعم الديمقراطية السياسية في إيطاليا) أيضاً، إلى دفع ٢ر١٣٦ر٠٠٠ دولار إلى أحزاب سياسية إيطالية بين عامي ١٩٧٠ و١٩٧٣، وقد لفت عضو مجلس الشيوخ (السناتور) فرانك تشورش نظر الشركة المذكورة وتعقيباً على اعترافها بتقديم

---

(٦٢) واشنطن بوست ١٣ آذار ١٩٧٥.

(٦٣) انترناشيونال هيرالد تريبيون ١٤، ١٦، ١٨، ٢١ تموز ١٩٧٥. في كانون الأول ١٩٧٥ وافق جيرالد فورد على مدفوعات (C.I.A) إلى الحزب المسيحي الديمقراطي الايطالي.

المبالغ المذكورة، إلى أنها زورت بذلك حساباتها ذاتها، فغشت إذاً الديمقراطيةُ الأمريكية. وفي الواقع يبدو أن غرض الشركة كان، كما يبدو، تشجيع الإيطاليين وحثهم على بناء محطات لتوليد قوة كهربائية تعمل بالمازوت، وليس مفاعلات الطاقة النووية[٦٤].

إنها بعض أمثلة، مما هو حديث عهد ومن التي تخص بلداً أوروبياً. وقد اُتبعت الطرق ذاتها على صعيد واسع في أمريكا اللاتينية وافريقية وآسية، حتى لا نرى أن من الضروري، التذكير بالمليون دولار التي قدمتها (I.T.T) شركة البرق والهاتف للإطاحة بنظام حكم سلفادور اللندي. فالمال الموزع هكذا، وإن لم يصل إلى حد العمليات الانقلابية، يفسد الديمقراطية، ويعطل سيرها، سواء في الخارج أو في الولايات المتحدة.

أما على الصعيد الداخلي فمن شأن القانون الخاص بالحملات الانتخابية[٦٥] على ما فيه من نواقص، أن يُسهم في إصلاح هذا الوضع. والاهتمام ذاته دفع الكونغرس إلى التحقيق فيما لجأت إليه الوكالة المركزية (C.I.A) في الخارج، والشركات الكبرى من طرق تنافي الدستور. وقد أدرك عدد لا بأس به من أعضاء مجلسي الشيوخ والنواب أن خطباً جميلة في مدح الديمقراطية، في داخل الولايات المتحدة وخارجها، أُلقيت لتمويه أهداف لا تمت بصلة إلى الحلم الأمريكي. وإنما صلتها البحتة بالإتجاه الرأسمالي. فهذه الشركات الكبرى، في سبيل بلوغ غاياتها، لا تضيق ذرعاً بتقديرات قانونية أو شرعية بل الأصح، أنها تُضفي الشرعية على الوسائط غير القانونية التي تخدم مآربها.

إن الفلسفة التي تستوحي منها تلك الشركات أعمالها في الخارج تذكرنا بسياسة قوى المال بعد الاستقلال وفي القرن التاسع عشر بطوله. فالكسندر هاملتون وجون جاي ومن لف لفهم من أصدقائهم، ثم بعدهم «قادة الصناعة» و«البارونات اللصوص»، كانوا يلحون بلا حرج على دعم حقوق قوة المال، وحقوق سلطان المالكين. هذه الحقوق التي كانت تُتيح لهم إما إخضاع القانون لمصالحهم، وإما وضع أنفسهم فوق القانون[٦٦]، ولكن الرأي العام قد تطور، والتعبير بهذه الفظاظة أصبح اليوم من المحال. وغدا على واقعية العمل، من الآن فصاعداً، أن تتستر في طيات الخُطب الديمقراطية أو الوطنية.

---

(٦٤) انترناشيونال هيرالد تريبيون، ١٩ــ ٢٠ تموز ١٩٧٥.

(٦٥) الفصل الأول من هذا الكتاب.

(٦٦) الفصل الأول.

ومن البدهي أن غضب الكونغرس الشديد لا يعني أنه يريد التضحية بالواقعية الاقتصادية على مذبح فكرة مجردة، قد تُدعى التشبث بالحلم الأمريكي، إلا أنّ الكونغرس يأبى أن تحطم هذا الحلم نزعة تجارية تشل سير المؤسسات الديمقراطية وتفسده.

وتزداد مهمة الكونغرس صعوبةً، ولا سيما وهو يحاول، بصورة ما، مجابهة مجرى التاريخ. فقد كان للإتجاه الرأسمالي، في عقلية الآباء والأجداد المؤسسين، الغلبة الواضحة على الإتجاه الديمقراطي. وتحديد الأفضليات هذا ظهر، أول الأمر في تنظيم المجتمع الأمريكي، ثم ظهر بعدما اكتسب هذا المجتمع قوة لا تُتيح له الزيغان من التزاماته العالية في سياسته الخارجية، وفي كلا الحالين كان تنظيم السلطات ذاته يلائم هذا الاختيار (ترجيح الرأسمالية على الديمقراطية). وقد اتجه الكفاح الشعبي ترافقه أعمال قمع عنيفة وفضائح سياسية أو قضائية، إلى أن يُعيد للإتجاه الديمقراطي رويداً رويداً، حقوقه في داخل الولايات المتحدة، فهل تستطيع مقاومة مرامي الامبراطورية الأمريكية، التي رافقتها أيضاً وحشية وفضائح، أن تُعيد للروح الديمقراطية حقوقها في تحديد سياسة خارجية وفي توجيهها؟.

إن ثورة كهذه لا بد لها من جهد يتوخى انعاش الديمقراطية في الداخل، ولا بد لها من شد أزر مراقبة برلمانية (من الكونغرس) للعمليات السياسية والاقتصادية والعسكرية التي تقوم بها الحكومة الأمريكية في الخارج.

كان ينبغي، عملياً، انتظار زعزعة المشروع الرأسمالي من جراء أزمة ١٩٢٩ ـــ ١٩٣٠ الكبرى، كما رأينا، كي يسترد الإتجاه الديمقراطي حقوقه مؤقتاً، في «العهد الجديد». لكن على الرغم من «سياسة حسن الجوار» التي اتبعها روزفلت إزاء أمريكا اللاتينية، لم يتجاوز قلب ترتيب الأفضليات الصعيد الداخلي حيث كانت تُطرح أشد المسائل حاجة إلى الحلول. وأضحى المقصود آنذاك معرفة ما إذا كان قلب ترتيب الأفضليات يمكن أن يتحقق في آنٍ واحد، لأن الوجهين غير منفصلين في السياسة الداخلية وفي السياسة الخارجية.

وإذا كانت المسألة تتطلب عندئذٍ معركة ذات مدى لم يسبق له مثيل، وعلى مستوى دور الولايات المتحدة العالمي، إلا أنها مع ذلك، كانت مطروحة منذ ميلاد الجمهورية الأمريكية.

دبلوماسية تجارة

اهتم الآباء المؤسسون، وهم يعطون المكان الأول لحقوق المالكين، بتنظيم علاقات القوة في أول الأمر على المسرح القومي، غير أن المفاهيم التي عرضوها ونشروها، كان لا بد من انعكاسها على المسرح العالمي.

المندوبون الذين اجتمعوا في فلادلفيا لوضع الدستور، كانت تعينهم مجالس المستعمرات التشريعية التي كان ينتخبها دافعو الضرائب[٦٧]، ولكي ينتخب أحدهم نائباً كان ينبغي أن يكون دخله مئة ليرة (في نيوهامبشاير والماساشوستس) وعشرة آلاف (كارولينا الجنوبية). أما أعضاء مجلس الشيوخ فلم يكن ينبغي أن يكونوا من البروتستانت (في هامبشاير وجورجيا) فحسب، بل أن يملكوا أيضاً ١٢٠ هكتاراً (كارولينا الجنوبية) أو عقاراً ثمنه ١٠٠٠ ليرة (نيوجرسي وماريلاند) و ٢٠٠٠ ليرة (كارولينا الجنوبية).

إن الشروط المطلوب توافرها في الناخبين والمرشحين، في آن واحد، كانت تُتيح أن يكون واضعو الدستور (المجلس التأسيسي لوضع الدستور)، ساهرين وغيورين على مصالح طبقتهم، وهي مصالح لا تخدمها أعمال الحكومة على الصعيد الداخلي البحت فحسب ـــ كتوزيع الأراضي، ووفاء الديون بقيمة إصدارها[٦٨] ـــ بل ما يخص التبادلات الخارجية أيضاً، كالرسوم الجمركية، والمعونات التي تمنحها الحكومة من أجل بناء البواخر التجارية ولإصلاح المرافق العامة وغير ذلك. وكان النضال الطبقي يفرض سياسة خارجية معينة، فالأغنياء كانوا يرغبون في قيود جمركية، وضرائب جمركية مرتفعة من أجل تقدم الصناعة، ترفع أسعار الواردات وترهق الفقراء[٦٩].

كان واضعو الدستور قد أحيطوا علماً بكل وضوح بما يُنتظر منهم، «ومما له شأنٌ هام في نظام جمهوري أنْ نحمي جزءاً من المجتمع من ظلم الجزء الآخر... فالمجتمع ذاته سينقسم إلى عدد

(٦٧) ينبغي للأمريكي كي يكون ناخباً أن يملك عشرين هكتاراً (في ولايات: ديلاوار، ماريلاند، فيرجينيا، كارولينا الشمالية، كارولينا الجنوبية)، أو أن يكون دخله كبيراً، إنما قابلاً للتغيير. لم يكن باب الاقتراع مفتوحاً بسعه إلا في ولاية نيوهامبشاير.

(٦٨) الفصل الأول.

(٦٩) الفيدرالي العدد ٥١.

من الأجزاء (كتكتلات المصالح المتضاربة وطبقات المواطنين)، يبلغ من الكثرة ما يحول دون تهديد حقوق الأفراد أو الأقلية، من قبل التدابير التي تخدم مصالح الأكثرية»[٧٠].

والأثرياء يؤلفون هذه الأقلية، التي تجيد حماية حقوقها من جشع أكثرية من الناس المتواضعين، أو الفقراء الذين يؤلفون، كما يقول رئيس المحكمة العليا جون مارشال[٧١]: «في كثير من الولايات أكثرية واضحة من الشعب، وكانوا أقوياء فيها جميعاً».

يقول الكسندر هانسون، مندوب ولاية الماريلاند، في نشرته التي يؤيد فيها تعديل الدستور، عارضاً بكل صراحة حجج الأكثرية من واضعي الدستور: «لقد قيل لكم ان المشروع المعروض عليكم قد وُضع في الأخص لصالح الأغنياء. وفي الحكومات كلها، لا في الحكومات المستبدة فحسب، ينبغي للأغنياء في كل شؤون الحياة، أن يجدوا ميزة في امتلاك ما ليس هو سوى غرض الإنسان وهدفه. والخطة المُقترحة عليكم، ليس فيها شيء من التمييز لصالحهم.. أمن الإنصاف أن يُلام الدستور على ضمان الملكية؟.. أم أن المعارضين يريدون إثارة عراك عام؟.».

ويستنتج تشارلس بيرد، في دراسته لدستور الولايات المتحدة أن الماليين وحاملي السندات وأصحاب المصانع والتجار، وتجار الأسلحة، قد دعموا الموافقة على الدستور. وهو يبين كيف أن الشروط المطلوبة في الناخب والمرشح وتقسيم المناطق الانتخابية، قد ساعدت على أن يمثّل المالكون في المجالس التي تأسست في كل ولاية، لدراسة مشروع الدستور، وهكذا لم يوافق على الدستور، في نهاية المطاف، سوى قلة من السكان.

الأكثر من ذلك، كما يلاحظ شارلس بيرد، أن الأعضاء المؤسسين أنفسهم، إذ يمثلون طبقة معينة، كانوا بمعظمهم، يجدون كسباً شخصياً في بنية دستورية وضعت لتخدم مصالحهم الاقتصادية، ويقول:

«إن أكثرية ساحقة من المندوبين لمؤتمر فلادلفيا، أو خمسة أسداسهم في الأقل، كانت تهمهم نتيجة أعمالهم (في الدستور)، آنياً ومباشرة وشخصياً. وقد حققوا كسباً تفاوتت أهميته بالموافقة على الدستور»[٧٢]. وقد يدعو العكس إلى الدهشة، والحال دائماً على هذا المنوال، وفي

---

(٧٠) الفيدرالي العدد ٥١.

(٧١) في كتابه حياة واشنطن الموضوع بين عامي ١٨٠٤ ــ ١٨٠٧.

(٧٢) تشارلز بيرد. كتاب التفسير الاقتصادي لدستور الولايات المتحدة ص: ١٤٩.

جميع البلدان عند تنظيم بُنى مجتمع من المجتمعات . وفي الولايات المتحدة ظل أثر هذه البُنى مدة طويلة محسوساً ، في الأخص ، في السياسة الداخلية وفي العلاقات مع أقرب البلدان جواراً ، مثل أمريكا الوسطى وجزر الكاريبي . وبقدر ما كانت ترسخ قوة الولايات المتحدة ، كان يزداد انعكاس هذا الأثر في مناطق أبعد . وبابتداء الحرب العالمية الثانية وبظهور الولايات المتحدة مظهر الدولة الأولى في العالم المتدخلة في سياسة كونية ، غدت الأفضلية التي منحها الدستور للإتجاه الرأسمالي تعني الأرض كلها .

هذا المستقبل تنبأ به الكسندر هاملتون لقد كان هذا يفكر بالاستيلاء على أسواق يتفاوت بعدها عن الولايات المتحدة ، وكان يعلم أن رسوماً جمركية مميزة وقوانين ملاحة ، من شأنها أن تُتيح امتيازات على سائر الشعوب لا سبيل إلى الحصول عليها بقوة السلاح . وهكذا كان يوحي منذ ذلك الوقت بأن بلداناً متعددة ستدفع ثمناً جيداً لصداقة الولايات المتحدة ، أو في الأقل لحيادها . وان عظمة الأمة وتقدمها الاقتصادي سيكونان منوطين بذلك إلى حد كبير .

كانت الحروب من أجل الاستيلاء على أراض جديدة ، في نظر هاملتون ، تلائم أطماع الملوك الذين كانوا يرون فيها وسيلة لتألق مجدهم ، لكنه يضيف قائلاً : إن التجارة في منظور أمة حديثة « قد بدّلت أهداف الحرب » . ثم يشرح هاملتون موقفه بما يلي :

« أليس حب الثروة هوساً لا يقل سيطرة وجسارة عن هوس القوة والمجد . أو لم تكن المصالح التجارية دوافع حروب تساوي عدد حروب الإرادة الجشعة في الاستيلاء على أراض ومستعمرات . »[٧٣] .

إن أقوالاً ، كهذه ، لا تعبّر عن تطور التاريخ فقط ، وهاملتون يمضي إلى أبعد من ذلك فهو يطرح مبدأ عاش في مفاهيم كيسنجر الخاصة بالسياسة الدولية ، بقوله :

« علينا أن نكون متأهبين لإدانة الأعمال التي هي في الحقيقة قرارات منصفة تتخذها دولة مستقلة ذات سيادة ، على أساس مصالح تخالف مصالحنا ونرى فيها شراً نُرمى به . » .

هذا هو القانون الذهبي الذي سيكون رائد رؤساء ، ووزراء خارجية ، حتى أيامنا هذه . أليسوا مندوبين عن أولئك الذين كان لمصالحهم ، منذ الموافقة على الدستور ، أن ترتبط ارتباطاً وثيقاً

(٧٣) الفيدرالي العدد ٦ .

بالسلطة كي تضمن ما كان يسميه جورج واشنطن دونما إيضاح «وجود حكومة صالحة»؟ ليس ذلك سوى رؤيه جزئية وجد مبسطة للواقع. لقد كان مؤسسو الدستور أبعد نظراً، فالسلطة لا تخدم المصالح الأنانية لقلة تملك الامتيازات فحسب، والسلطة لا تخدم أفراداً أو أسراً امتازوا بالثروة، إنها تخدم كيانات كاملة كالصناعات والتجارة والمصرف، ينابيع ثروة البلاد والسكان قاطبةً ومنهم أفقر الضعفاء.

هذا التعريف للمصلحة القومية، على كل قدمه، لا يزال سارياً، وهو الذي يهاجمه ممثلو الشعب كلما حاولوا الانقضاض على عمالقة الاقتصاد المسيطرين على سياسة البلاد الداخلية والخارجية.

وتعبير هاملتون يُنبئ عن قرنين من الممارسة الدبلوماسية، فالولايات المتحدة بعيدة عن الدول الأوروبية التي قد تستطيع وحدها تهديد سيادتها، وهدف الولايات المتحدة ليس أمن حدودها بل ثروتها الاقتصادية. ومن هذه الوجهة تكون الأمة الأمريكية مثلاً نسيج وحدها في العالم الحديث، فهي ما عرفت غزواً أجنبياً، وقبل اختراع الصواريخ عابرة القارات ما خشيت قط أن ينال منها على أرضها، ولمدة طويلة ظلت الدبلوماسية في أوروبا تستهدف الأمن، أما في الولايات المتحدة فقد استهدفت الإزدهار.

هذا الإزدهار ليس بعيداً عن مسألة الحدود التي من الخير ردها إلى الوراء، إلا أن العقبتين الكبيرتين، الهنود والمكسيك، ليس لهما هذا الوزن وسيُكرهان على الارتداد. بقيت إذاً في نظر هاملتون أداة أساسية هي المصالح التجارية التي تُثير الكثير من الحروب وتبررها، ولخدمة هذه المصالح التجارية ينبغي ألا يكون المرء، ساذجاً وعميق الوجدان، ولا حيّ الضمير. إذ عندما تقدم دولة أخرى على ممارسة سيادتها دفاعاً عن مصالحها، بإتخاذ تدابير لها ما يبررها، إنما قد تضر بالمصالح الأمريكية، فمن الخير عدم التردد في أن تُعد إجراءات كهذه أعمالاً هدفها النيل من الولايات المتحدة. هذا هو الحد الذي تقف عنده شرعية سائر البلدان. والحكومات اللاتينية الأمريكية التي ستحاول فرض سياستها على المشاريع والمؤسسات الأمريكية المُقامة على أرضها، لن تلبث أن تأخذ علماً بذلك.

إن الحلم الذي دوّنه جيفرسون في إعلان الاستقلال كان انتشار الديمقراطية في العالم، وتضامن الأنظمة الديمقراطية كلها للدفاع عن الحقوق المقدسة التي حمل الشعب الأمريكي السلاح

باسمها . إما الواقعية فهي ، مذ هاملتون حتى كيسنجر ، تستعمل لغة أخرى ، وعندها أن المصلحة المسيطرة ليست الديمقراطية بل التجارة .

وقد جرت العادة ، بغية إظهار عمق جذور الانعزالية الأمريكية ، أن يُذكر Farewel Sddress خطاب الوداع الذي ألقاه جورج واشنطن في ١٩ أيلول ١٧٩٦ عندما غادر الرئاسة . وفي الواقع ينبغي أن نقتطف فقراته الهامة للدلالة على أن هذا النص ، على نقيض التأويلات التي شاعت عنه ، لا يضع الأساس النظري لانعزالية مطلقة .

وهذه الخطبة لا تنفي الصلات السياسية أو الأحلاف العسكرية مع بلدان أخرى ، بل تُبدي الرغبة في أن تكون هذه الصلات نادرة قدر الإمكان . أما ما يرفضه واشنطن فهو الصلات المصطنعة . ومن الجملة الأولى من الفقرة الخاصة بالسياسة الدولية ، يُعطي واشنطن الأفضلية إلى « تطوير علاقاتنا التجارية » التي ينبغي تفادي تعكيرها باتفاقات سياسية أو عسكرية . والمثل الأعلى من أجل تنمية التجارة هو الحياد ، ولكن من أجل هذه المصالح التجارية ، وهي المصالح الوحيدة التي يمكن تهديدها ، في أواخر القرن الثامن عشر ، لبعد الولايات المتحدة الجغرافي ، تستطيع هذه أن « تختار بين السلم والحرب » . وخطاب الوداع هذا يوصي بدبلوماسية ، الأفضلية فيها لمحور مصالح الولايات المتحدة التجارية . وهي مصالح يمكن أن تُخدم ، بحسب الظروف ، إما بالانعزالية وإما بالتدخل في الإتجاهات كلها . وفيما يلي الفقرات الأساسية الثلاث من الخطاب الذي يهمنا التذكير بأن الكسندر هاملتون هو الذي كتبه :

« إن قاعدة سلوكنا الكبرى ، فيما يخص الدول الأجنبية ، هي توسيع علاقاتنا التجارية ، وأن تكون ارتباطاتنا السياسية بهذه الأمم في أدنى حد ممكن . وحتى الآن ، مادمنا قد قمنا بتعهدات وبالتزامات ، فلنف بها بكل نية حسنة . إنما لنقف عند هذا الحد » .

« إن لأوروبا جملة مصالح أساسية لا تربطنا أي صلة بها سوى ما كان منها جد بعيد . ومن جراء ذلك ، زجت أوروبا نفسها بخلافات متعددة أسبابها غريبة في جوهرها عن اهتماماتنا . إذاً ليس من سداد الرأي أن نورط نحن أنفسنا ، بصلات مصطنعة ، في تقلبات السياسة الأوروبية أو في صداقات أوروبا وخصوماتها . » .

« إن وضعنا المفترق والبعيد يدعونا إلى اتباع مجرى آخر ويُتيح لنا القدرة على اتباعه . فإذا ما بقينا شعباً متحداً تقوده حكومة فعالة ، فالزمن الذي نستطيع فيه تحدي الأخطاء والأضرار المادية

التي قد تأتينا من بعض تصرفات خارجية، ليس بعيداً جداً. وعندما نستطيع إتخاذ موقف، كهذا يحدد حيادنا فسيسعنا أن نوقن، في أي وقت كان، بأننا سنكون محترمين، عندما نستطيع الاختيار بين السلم أو الحرب حسبما تُشير به مصلحتنا التي توجهها العدالة، سنختار».

أُلقيت هذه الخطبة بعد مرور عامين على توقيع المعاهدة التي فاوض جون جاي إنكلترا فيها، هذه المعاهدة التي يصفها توماس جيفرسون «بالشيء الكريه» والتي، من أجلها، شنق سواد الشعب جون جاي وأحرقه، بسبب مودة هذا الشعب للثورة الفرنسية وكرهه إنكلترا[٧٤].

إن الخطاب يُهيل التراب على الحلم بديمقراطية عالمية، ونص المعاهدة التي وقعها جون جاي في لندن يجعل أغلبية الشعب تهب في وجه الوجهاء القائمين على السلطة، لأنه يُعطي الأفضلية لمعاهدة الصلح المعقودة مع إنكلترا على التحالف السابق مع فرنسا في أثناء حرب الاستقلال. وقد جددت لندن قبل المعاهدة المذكورة، الأمر الذي يكلف البحرية البريطانية أسر البواخر الأمريكية وغيرها التي تنقل مواد غذائية إلى فرنسا، وعلاقات القوة والمصالح التجارية دفعت الولايات المتحدة إلى التقرب من إنكلترا التي قبلت، تسهيلاً للأمور، بإخلاء المخافر العسكرية من قواتها في الغرب. أما جيفرسون فقد استنكر المعاهدة ووصفها «بالعمل الوغد الذي ليس إلا تحالفاً، بين إنكلترا وعملاء الإنكليز في البلد، ضد برلمان الولايات المتحدة وشعبها». ولم تكن سياسة واشنطن الخارجية أحب إلى الشعب من سياسته الداخلية، فكلاهما تقسمان البلد حسب الفوارق الطبقية ذاتها.

غير أن خطبة واشنطن ليست ثمرة تجربته في الرئاسة، وثمرة متاعبه أمام النزاع الذي وضع فرنسا وإنكلترا وجهاً لوجه، فهو منذ زمن طويل قد حسم موقفه وحدده. وهذا الموقف هو شبه اختيار دُرس بروية وتؤدة، وهو يُخضع كل اعتبار لمصالح الولايات المتحدة التجارية، التي هي هدف الدبلوماسية الأمريكية الأكبر. حتى أن واشنطن كتب قبل اختياره رئيساً إلى السير ادوار نوينهان يقول:

«إني آمل أن تصبح الولايات المتحدة قادرة على البقاء بعيدة عن متاهة السياسة الأوروبية والحروب الأوروبية، وأن لا يمضي زمن طويل قبل أن تُصبح محترمة في عيون العالم بإقامة حكومة صالحة قوية. فلا تجرؤ أية دولة من الدول البحرية، ولا سيما التي لها ممتلكاتها في العالم الجديد، وفي الهند الغربية (الأنتيل)، أن تعاملها باستهانة أو ازدراء. وينبغي أن تكون سياسة الولايات المتحدة

(٧٤) الفصل الثاني.

قادرة على سد حاجات هذه الدول، بلا تدخل في خصوماتها، ولن تستطيع أعز أمة وأرقى أمة على وجه الأرض أن تحول بيننا وبين قدرتنا على أن نصبح أمة عظيمة، أمة محترمة، أمة تاجرة، إذا ما بقينا متحدين، وأوفياء لأنفسنا».

وكتب واشنطن في تموز ١٧٩١، إلى موريس[٧٥]، الوزير المفوض في باريس طالباً منه أن يحذر من جر الولايات المتحدة إلى النزاع القائم بين الثورة الفرنسية والتحالف. وهذه تعليماته إليه:

«آمل ألّا تغرب مصالحنا وسعادتنا عن أنظارنا، إلى حد تدخلنا عبثاً في هذه الخلافات السياسية». جميلة الكلمة الأخيرة، لكن النصيحة عبثاً كانت أو بعد فوات الأوان. فموريس المذكور تصرف تصرف عميل للويس السادس عشر، وقبض منه مالاً وزعه من أجل قضية لم تكن حقاً قضية الجمهورية، بل فعل أكثر من ذلك إذ اشترك في خطط تهريب لويس السادس عشر من باريس. وفي عهد الإرهاب بذل قواه في سبيل إنقاذ بعض أنصار الملكية، أما وشنطن الذي تهمه كثيراً حماسة الثوريين الأمريكيين لوزير فرنسا في الولايات المتحدة، فلا تقلقه تصرفات موريس في باريس إلا أقل من ذلك بكثير. وفي النهاية استدعت العاصمتان موفديهما الخاصين.

لا تحالف ولا تضامن إلا ما كان من شأنه خدمة مصالح الولايات المتحدة التجارية. وزمناً طويلاً ظل هذا المذهب بعيداً عن سبيل التطبيق إلّا على مستوى متواضع، غير أن فكرته المركزية ظلت خلال أجيال متعاقبة تراود أذهان رجال السياسة والناس: إن هدف الدبلوماسية الأمريكية الأول هو خدمة مصالح الولايات المتحدة التجارية. والسياسة الخارجية هي، أولاً وقبل كل شيء، التجارة حتى أن التضامن بين الأنظمة الديمقراطية والدفاع عن الحريات مرتبطان بها.

حدود عدم التدخل

لا تدخل في الخصومات الأوروبية كي نتمكن من انتزاع كسب مادي منها، هذه هي النصيحة التي يسديها جورج واشنطن: «وكلما قام نزاع هام بين الدول الأوربية نستطيع أن نستغل جنونها[٧٦] إذا ما عرفنا، استغلال المزايا التي وهبتنا إياها الطبيعة». وهذا ما نجح ولمع في القيام به وودرو ويلسون من ١٩١٤ إلى ١٩١٧، ثم فرانكلين روزفلت من ١٩٣٩ إلى ١٩٤١، فالحياد

---

(٧٥) انظر الفصل الأول، حاشية ٤.

(٧٦) مؤلفات واشنطن ــ الجزء الرابع ص: ٢٩٩.

به في أول الحربين العالميتين قد أفاد الاقتصاد الأمريكي أعم الإفادة(٧٧) . وتحقق هذا
حساب الديمقراطية الأوروبية وهو شأن ثانوي . وإذا كان على روزفلت أن ينتظر بيرل
الولايات المتحدة إلى الحرب العالمية الثانية ، فمرد معظم ذلك إلى أن عقولاً كثيرة قد
كرة القائلة إن الحرب على النازية هي ذاتها من هذه الخصومات أو من فنون هذا الجنون
الأوربيون .

أن الولايات المتحدة ، على نقيض ذلك ، بادرت إلى القيام بأعمال حربية ، عندما كانت
صة للتوسع توسعاً لا يحقق أمناً أفضل لحدودها ، بل مكاسب مادية اقتصادية لها ،
الهنود ، برغم طول أمدها ، لم تعبئ طاقات كبرى ، لأن القتال كان جد متفاوت والمعركة
تجرِ في الغرب وإنما في الجنوب ..

ميف ١٧٩٠ ، بدا أن الحرب لا بدَّ واقعة بين إنكلترا واسبانيا التي كانت تحتل فلوريدا ،
سون إلى القائم بالأعمال الأمريكي في مدريد تعليمات ، يحدد له فيها أهداف حكومته ،
الاسبان على حرية الملاحة في المسيسبي ، وعلى إقامة مرفأ تستطيع أن تأوي إليه سفن
ثم يعين له وسيلة بلوغ هذا الهدف قائلاً إن الحرب ستكون قد بدأت ، في افتراضه ،
، رسالته هذه إليه ، وعندئذٍ يستطيع (القائم بالأعمال) أن يعرض على اسبانيا وقوف
حدة على الحياد ، على أن توافق اسبانيا على حرية الملاحة وعلى بناء المرفأ . وصفقة كهذه
أمريكا ستكون على استعداد لدخول الحرب إلى جانب إنكلترا ، إذاما رفضت مدريد
لذا ما يعبّر عنه جيفرسون بوضوح عندما يكتب إلى القائم بالأعمال قائلاً له : إنه يفكر
، وسائط أخرى لبلوغ هدف ، نحن ، نهائياً عازمون على بلوغه مهما كلف الأمر »(٧٨) .

ب جيفرسون أيضاً إلى القائم بالأعمال الأمريكي في باريس قائلاً له : إن فرنسا في حالة
ب بين إنكلترا واسبانيا ، ستنجر إليها بموجب تحالفها مع مدريد ، ومادامت تهمها
ي ستتوقع من اسبانيا « بذل كل جهودها لإنقاص عدد أعدائها » ..

ميف جيفرسون : « نريد أن نرفع هذا العدد ، بلا شك ، إذا لم تقبل مدريد الاعتراف بحقنا

لت آثار هذا الحياد الاقتصادي في كتاب الإمبراطورية الأمريكية للمؤلف ــ الفصل الخامس
: ٢٠٩ ــ ٢٧٠ منشورات كتاب الجيب .
رسون مذكرات ومراسلات الجزء الثالث . ص: ٦٤ .

باستخدام المسيسبي وبوسائط ضمان هذا الاستخدام (بناء مرفأ)[٧٩]، ويدع جيفرسون للقائم بالأعمال مهمة التشاور مع لافاييت في الطريقة اللازمة لتشديد وطأة هذا التهديد على الحكومة الفرنسية..

إن مساومة، كهذه، تشبه شبهاً غريباً الحياد الذي ستشجبه بعد ذلك الولايات المتحدة، على لسان وزير خارجيتها جون فوستر دالاس، لأنه غير أخلاقي، ولأن البلدان التي تتخذه موقفاً تحاول من وراء ذلك الحصول على مكاسب من الأطراف كلها.

غير أن هذا البناء الحاذق انهار فمعاهدة الاسكوريال، الموقعة في تشرين الأول عام/ ١٧٩٠ /، بين لندن ومدريد، أعادت الأمور إلى نصابها، وحرمت الولايات المتحدة من بيع «حيادها» بثمن مرتفع..

لكن اللعبة لم تنتهِ. ففي الصيف ذاته/ ١٧٩٠ / بذل جورج واشنطن جهوده لحمل فرنسا على التخلي عن احتكار التجارة مع ممتلكاتها في الأنتيل، وإذا كانت الثورة الفرنسية تعد لهذه المستعمرات نظاماً أساسياً جديداً، فمما لا ريب فيه أنها أي المستعمرات «ستُطالب بحق استيراد المواد الغذائية ممن يزودها بها بأدنى الأسعار»، كذلك كتب جيفرسون يقول إلى المكلف بالأعمال الأمريكي في باريس: إن الأنتيل ستبتاعها من الولايات المتحدة جارتها القريبة المهتمة بالتجارة. ويضيف جيفرسون، وزير الخارجية آنذاك، قائلاً: «ومن الخير الدخول، بهذا الصدد، في محادثات مع مندوبي المستعمرات، على أن يتم ذلك في شيء من التحفظ، وفي حثهم على المطالبة بذلك إذا ما دعت الحاجة. وهذا تطبيق ممتاز لمبدأ عدم التدخل..

إن جيفرسون يملك وسيلة أخرى ليجعل من الولايات المتحدة المصدّر الأساسي للأنتيل على أن تدفع حكومتها لفرنسا المبالغ التي قدمتها إليها في أثناء حرب الاستقلال، ويوصي جيفرسون القائم بالأعمال باختيار التاريخ المناسب للدفعة الأولى «قياماً بهذا الغرض الهام»، وهكذا تكون تواريخ وفاء الديون المعترف بها مجال مفاوضة تقابلها امتيازات تحصل عليها الولايات المتحدة في مبادلاتها التجارية مع الأنتيل... وكتب جيفرسون أيضاً يقول: وعندما يقوم المكلف بالأعمال بالإجراءات اللازمة لتسليم المبلغ الأول سيؤكد للوزير الفرنسي «أن تسوية حسنة لعلاقاتنا التجارية بمستعمراتهم، من شأنها أن تجعلنا مستعدين لوفاء ديننا قبل موعده المحدد»[٨٠].

---

(٧٩) المصدر ذاته ص: ٦٩.

(٨٠) جيفرسون المصدر السابق ذاته ص: ٧٩.

ويلح جيفرسون على أهمية التجارة ليشمل الوضوح كل شيء، ويعرض فكرة من الصعب أن نرى فيها جهراً برأي سياسي ضد الاستعمار برغم كل المظاهر، فهو يقول:

«كلما أبدى الطرف الآخر قلقاً عن مرامينا المفترضة في السيطرة على الهند الغربية (الأنتيل) فلن أتجاوز حدود الحقيقة إذا أكدت أن لا نيةَ لدينا من هذا النوع، وإذا كان ثمةَ مبدأ أعمق رسوخاً من أي مبدأ آخر في نفس كل أمريكي، فهو مبدأ الابتعاد التام عن أي غزو، أما فيما يمت إلى التجارة فلنا، حقاً، أحاسيسنا الشديدة الحدة»(81).

نعم، لذلك لم يمض العقل الديمقراطي إلى حد الدعوة إلى تصفية الاستعمار، فالأنتيل يمكن أن تبقى مستعمرات، على أن تخوّل الولايات المتحدة القيام بمتاجرة رابحة وإياها، ويلّوح جيفرسون مهدداً بتدخل عسكري ومضيفاً: «إن فرنسا، بروح السياسة، إن لم يكن بروح العدالة» ستلهم التخلي عن سيطرتها على الأنتيل إذ أن «هذا الضغط الذي يصيبنا كما يصيب مستعمراتها، قد يزين لنا القيام بعمل مشترك» مع هذه المستعمرات ضد باريس..

لقد كان الاستعمار الفرنسي في الأنتيل وفي غيرها استعماراً بغيضاً، وثمةَ جزيرة توليها الولايات المتحدة جل اهتمامها، هي جزيرة هاييتي الغنية جداً آنذاك، قد بلغت من الغنى ما دفع نابليون، أملاً بالاحتفاظ بها، إلى القبول ببيع لويزيانا إلى الولايات المتحدة. وفي تمرد توسان لوفرتور (١٧٩٦ ــ ١٨٠٢) بلغ القمع غاية فظاعته. وبعد استقلال هاييتي، عمدت الولايات المتحدة إلى المتاجرة وإياها، حتى أن تيودور روزفلت سيطر عام/ ١٩٠٥ / على جماركها التي أصبح ٥٥ ٪ من دخلها يعود إلى الولايات المتحدة. وعام/ ١٩١٦/ عمد ودرو ويلسون إلى إنزال قواته المسلحة ليضع حداً لفوضى تهدد بعدم وفاء ديون الأمريكين، ولا سيما مصرف كوهن وشركة لوب، وليس هذا بالغزو الذي هو فكرة بعيدة عن العقلية الأمريكية، كما يوضح جيفرسون، بل إنه الاستعمار بالتجارة، يتبعه بعد ذلك وصول القوات البحرية الأمريكية...

وتصفية الاستعمار، على ملاءمتها التامة لروح إعلان الاستقلال، لم تكن آنذاك جزءاً من مجموع الدبلوماسية الأمريكية. والثورة الفرنسية كذلك، لم تضع حداً للاستعمار، حتى أن الجمهورية أعطته اندفاعاً جديداً..

---

(٨١) جيفرسون المصدر ذاته ص: ١١٩.

كان ينبغي انتظار الحرب العالمية الثانية أي رئاسة فرانكلين د. روزفلت لتحتل تصفية الاستعمار حيزاً أساسياً في سياسة الولايات المتحدة الخارجية. فهل ستبادر «الدعوة الديمقراطية» إلى القيام بدور من الأدوار لصالح الشعوب المضطهدة؟ لعل هذا كان يمكن حدوثه، لو أن الولايات المتحدة دعمت أنظمة ديمقراطية مأخوذة عن الحلم الأمريكي، في المستعمرات القديمة الإنكليزية والفرنسية والهولندية والبلجيكية، وفي أمريكا اللاتينية المتحررة من نير الاستعمار الاسباني..

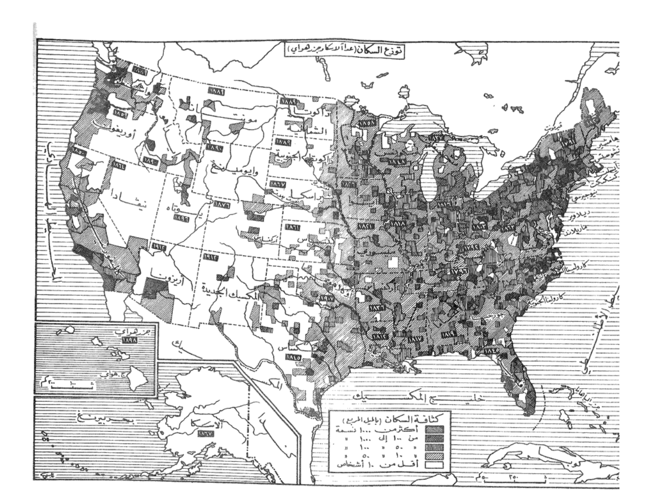
إن مكافحة الاستعمار، في مفهوم روزفلت، مطلب آخر. فمنذ الحرب العالمية الأولى جاءت في بنود ويلسون الأربعة عشر. وبعد ذكر حقوق الشعوب في حق تقرير مصيرها، تأتي مباشرةً عبارة «الحصول على المواد الأولية بطريقة أكثر عدالة». كذلك أبرز ميثاق الأطلسي الذي وقعه روزفلت عام ١٩٤١ حق الدول جميعاً «في الحصول على قاعدة في تجارة العالم ومواده الأولية التي لا غنى عنها لإزدهارها الاقتصادي، وعلى قدم المساواة»[٨٢].

كل إمبراطورية استعمارية، بما تتمتع به حيال مستعمراتها من أفضليات، تحرم الولايات المتحدة ودولاً أخرى من حرية التجارة المذكورة التي ينبغي التغلب على الاستعمار للحصول عليها. وهذا ما سيُتاح السبيل إلى تحقيقه في أمدٍ وجيز، وعندئذٍ تستطيع الولايات المتحدة بشبكة شركاتها التجارية الكبرى وفروعها المتعددة الجنسيات، أن تزيد في استهلاكها المواد الأولية المستوردة بسعر بخس، وأن تزيد في إمكان حصولها على المناجم التي كانت تسيطر عليها الدول الاستعمارية الأوروبية.

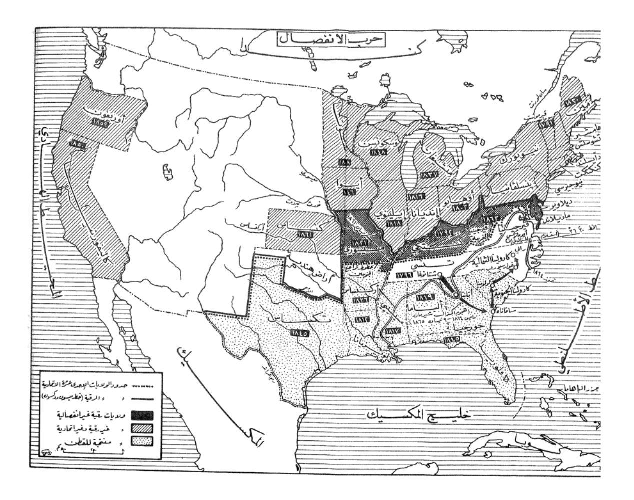
ومكافحة الاستعمار هذه كانت تُشعر بالخوف من أن تؤدي سيطرة طويلة الأمد، يوماً ما، إلى قيام أنظمة حكم شيوعية، وهذه فرضية جرى التشبث بها في مَثَل الهند الصينية القديمة، حيث دعمت الولايات المتحدة حتى العام ١٩٥٤ الحرب الاستعمارية الفرنسية، وذلك قبل أن تخوض هي هذه الحرب (أي الولايات المتحدة) في كانون الثاني ١٩٧٣. وبعد حصول المستعمرات القديمة على استقلالها تدبرت الولايات المتحدة أمورها في البلدان الحديثة العهد بالاستقلال، مع أنظمة لا تمت

---

(٨٢) شرحت هذه الحاجة في حرية الحصول على المواد الأولية من بلدان العالم الثالث في كتاب الإمبراطورية الأمريكية، بين براهين أخرى عسكرية وسياسية وغيرها، وهو كتاب (المؤلف ذاته) الذي خصصت مجلة «اسبري» الفرنسية ٨٦ صفحة لدحض فرضياته ولا سيما بحجة حان بواسونا القائلة إن المواد ومصادر الطاقة يتضاءل دورها يوما فيوما في التنمية الاقتصادية وهذا أكثر صحة وحقيقة في مرحلة المنتجات التركيبية والطاقة النووية (ص: ٥٦٥) Esprit, Avril 1969 غير أن الوقائع ما لبثت، بلا شك أن بينت خطأ هذا.



توزع السكان (عدا ألاسكا وجزر هواي)
كثافة السكان (بالميل المربع)
أكثر من ١٠٠٠ نسمة
من ١٠٠ إلى ١٠٠٠
« ٥٠ « ١٠٠
« ١٠ « ٥٠
أقل من ١٠ أشخاص
خليج المكسيك
أوريغون
نيفادا
أريزونا
المكسيك الجديدة
داكوتا الشمالية
داكوتا الجنوبية
وايومينغ
نبراسكا
جزر هواي
١٨٩٨
ألاسكا
١٨٦٧
بحر بيرينغ
كاروليتا الجنوبية
ديلاوير
ماريلاند
كوبا



حرب الانفصال
حدود الولايات الإحدى عشرة الاتحادية
« الرقية (خط ميسون ودكسون)
ولايات رقية غير انفصالية
« غير رقية وغير اتحادية
« منتجة للقطن
أوريغون
كاليفورنيا
كنساس
تكساس
ميسوري
أيوا
ويسكونسن
إلينوي
إنديانا
أوهايو
كنتكي
تنسي
ألباما
جورجيا
أركنساس
نيويورك
بنسلفانيا
كارولينا الشمالية
كارولينا الجنوبية
فرجينيا
ديلاوير
ماريلاند
نيوجيرسي
كنكتكت
خليج المكسيك
جزر الباهاما
ساڤاناه
أتلانتا
شاتانوغا

بصلة واهية إلى الأنظمة الديمقراطية، على أن تقبل هذه الأنظمة بتوظيف رؤوس الأموال الأمريكية. ومثلاً اندونيسيا وزائير في هذا المجال واضحان كل الوضوح.

غير أن المرامي الأمريكية تتوخى أيضاً نظام العالم النقدي، وقد أبان ميكاييل هدسون بجلاء تام، كيف بذلت الولايات المتحدة الجهود لإضعاف منطقة الليرة الاسترلينية وفصمها، سعياً وراء ضم مجموع الدول الدائرة في الفلك الغربي إلى منطقة دولار واسعة(٨٣). وكان توسع التجارة الأمريكية يتطلب تحطيم الحواجز التي أقامتها مناطق النقد المُنظمة حسب النقد الأوروبي، وكان ينبغي من، وجهة النظر الأمريكية، أن يغدو الدولار النقد الاحتياطي الوحيد الأساسي، والمرجع الوحيد عملياً..

وتاريخ الإمبراطورية الأمريكية كان يشهد، في كل مرحلة من مراحله، تصارعاً بين الناس الذين يخفون حلمهم بالقوة تحت فصاحة واقعية تبرر انتهاك حقوق شعوب، من جهة، والرجال الذين يرون أن من واجبهم تشجيع انتشار الديمقراطية في العالم، من جهة ثانية.

والجمهورية الأمريكية أحست منذ مولدها، أنها تحمل رسالة إلى العالم. وهذه الرسالة كما كان يقول الرئيس فيللمور عام ١٨٥١ «لا تقوم على فرض شكل نظام الحكم الأمريكي، على العالم حيلةً أو عنوةً، بل أن نعلّمه للآخرين بمُثلنا وبنجاحنا».

وكانت الفاجعة يوم بدأت الولايات المتحدة باستعمال القوة، وكانت المغامرة الدامية التي شُرع بها في الكاريبي ثم تتابعت حتى وصلت إلى الفيتنام وكمبوديا، ويوم شقت ألاعيب دبلوماسية الدولار، التي اختطها الرئيس تافت، «الطريق» إلى حيل المخابرات الأمريكية القذرة المعروضة اليوم على نطاق واسع في الساحة العامة. غير أن المأساة بلغت حدة نادرة — وفي آن واحد أنعشت الأمل — يوم أقحمت الفضيحة البيت الأبيض مباشرةً، فألقت بذور الشك في جدارة الديمقراطية الأمريكية بالانتشار في العالم بفضل المثل الذي تضربه..

لقد حُرف الحلم الأمريكي وأُفسد بلا ريب، عندما خُيل لكثير من الأمريكيين، باسم «قدر واضح» أن لهم حقاً طبيعياً في امتلاك كل الأقاليم حتى المحيط الهادي، وامتداداً لذلك، أن لهم دوراً خاصاً يشمل القارة بأسرها (مبدأ مونرو ١٨٢٣) فتطور في العقول، كهذا، يجعل من حرب

---

(٨٣) ميكاييل هدسون: «استراتيجية الإمبراطورية الأمريكية الاقتصادية» — نيويورك ١٩٧٢.

المكسيك حدثاً محتملاً (١٨٤٧) استولت به الولايات المتحدة على كاليفورنيا والمكسيك الجديدة والنيفادا والأريزونا واليوتاه، وعلى أجزاء هامة من المكسيك الجديدة والكولورادو والوايومينغ.

وفي هذا الظرف، مثلما وقع في ظروف غيره، اصطدمت إرادة القوة بنقاء الحلم الأمريكي. وعندما دُعي الكونغرس إلى قول كلمته في اغتصاب المكسيك، ساعد النائب ابراهام لنكولن، الذي لم يكن مشهوراً آنذاك، نائباً آخر هو جورج اشمن في الحصول على موافقة الكونغرس على نص يقول: إن تلك الحرب كانت «منافية للدستور وإن الرئيس قد شنها حرباً لا جدوى فيها». غير أن الغلبة كانت، في الحقيقة للواقعيين على منتقديهم..

شوهوا الحلم، ثم خانوه، متروين عامدين، بغزوات الحرب الاسبانية الأمريكية (١٨٩٨)، التي عارضها مارك توين والنقابيون والكنائس وغيرهم...، بلا جدوى وخلال الحملات العسكرية والانقلابات، من عهد تيودور روزفلت حتى وودرو ولسون، وخلال تطويق الشيوعية والسياسة الشاملة المطبقة بعد الحرب العالمية الثانية، لم تهن إرادة القوة أمام المقاومة الصامدة في وجهها داخل البلاد.

إن صفحات التاريخ هذه، المأساوية في البلدان المخضعة لإمبراطورية الولايات المتحدة، والمأساوية على الجماهير التي، بعد أن ضُحي بمحاولاتها الديمقراطية من أجل مطالب أخرى، راحت تشهد توطد دكتاتوريات بوليسية تدعمها الولايات المتحدة، ومأساوية على الشعوب التي كانت تأبى الركوع أمام النابالم وقنابل الكرات والقنابل الانشطارية، هذه الصفحات ليست أقل سواداً عند الشعب الأمريكي ذاته، الذي أبطأ في الادراك أن أصحاب سياسة القوة هذه، قد تمكنوا من تطبيقها بإضعاف الحيوية الديمقراطية في داخل البلاد.

من هنا كانت انتفاضة أخرى للأفراد والجماعات الذين لا يستطيعون توطين النفس على رؤية الحلم الأمريكي يُخان في بلدهم، وفي آن واحد، في البلدان التي تمتد إليها هيمنة الولايات المتحدة..

هذه الحلم، على الرغم من خيبات لا حصر لها، ما فتئ متواقداً وأخاذاً حتى ليعمي أنفذ البصائر[٨٤]، ممن لا يزالون ينتظرون اليوم الذي تُتيح به الظروف لسياسة أمريكية أن تخدم، في آن

---

(٨٤) هكذا كتب ريمون آرون في أواخر عام ١٩٧٢ ما يلي (باذلاً جهوداً جديرة بالثناء ليبرهن على واقعيته): «لقد وقف واشنطن من تجربة الجبهة الشعبية التشيلية موقفاً قريباً من الحياد.» (جمهورية إمبراطورية، ١٩٧٣ ص: ١٩٧) فالمراقب على المسرح الدولي هذا يجهل إذاً أن الحكومة الأمريكية منعت كل مساعدة مالية ورصيد عن حكومة ←

واحد، حسب تعبير هنري كيسنجر «المصالح والمُثل الأمريكية»، من دون أن يلوح الإغراء بتضحية المثل على مذبح المصالح، وليس من رؤية تستطيع التوفيق بين مصلحة اقتصادية لدولة عظمى ومثلها الأعلى، إلى حد المطابقة بينهما، إلا رؤية للعالم طوباوية. فالتناقض بين الاثنين محفور في بنية أمة وفي تاريخ أمة أرادت أن تكون الغلبة للإتجاه الرأسمالي على الإتجاه الديمقراطي..

وعندما اقتضى الأمر الاختيار، لم يكن يسع المصلحة القومية، عندما تُفهم على هذه الصورة، إلّا أن تُضعف نداء المثل الأعلى. وإذا كان هذا المثل، الذي يرفده النفس الجاري عبر إعلان الاستقلال، مقدساً فهو يتطلب إعادة النظر في تعريف المصلحة الاقتصادية القومية التي لا سبيل لها، في كل الأحوال إلى أن تمنح سوى المصالح الاقتصادية القصيرة الأمد مكاناً ممتازاً. فإرداة الشعب الفييتنامي أن يستقل كانت، في آن واحد، تلائم المثل الأمريكي والمصالح الاقتصادية الأمريكية في فهمها الصحيح.. والإرادة الديمقراطية التي أبداها نظام حكم سلفادور اللندي كانت شديدة الوطأة على تمادي مصالح الشركات الأمريكية القائمة في الشيلي، إلا أنها كانت منسجمة ومصلحة الديمقراطية الأمريكية. فسينهار الحكم العسكري في يوم من الأيام مُتيحاً المجال لقيام نظام لن تكون علاقاته بواشنطن على ما ينبغي من المودة..

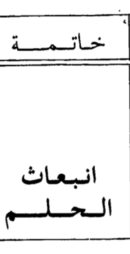
وإن الأفضلية الممنوحة للإتجاه الرأسمالي تُفرغه من حيويته، بينما هو يفترض، سواء في الداخل أو الخارج، ترتيباً آخر للقيم. والحركات الثورية التي تضطرب فيها بعض بلدان العالم الثالث تُماثل في شرعيتها حركات العمال الأمريكيين، في القرن التاسع عشر..

وهي مثلها، تصطدم بسياسة قمع، فالرأسمالية تتغلب على الديمقراطية على الصعيد العالمي، وعلى الصعيد القومي، كما يتغلب النظام على العدالة، والعنصرية على المساواة..

سلفادور اللندي، وأنها تتلاعب بأسعار النحاس وتمول إضراب سائقي سيارات الشحن التشيلية. أو بتعبير أصح قد رفض ريمون آرون أن يحمل هذه المعلومات على محمل الجد لشيوعها على الملأ، فهو يعزوها إلى دعاوة دنيئة وهذا ما يسمح له في نهاية كتابه المذكور بأن يصبغ هذه الخاتمة النظرية قائلاً فيها: «إن المسؤولين الأمريكيين، حسب كل احتمال، سيتكيفون والحركة الثورية، حتى لو كانت موالية للماركسية اللينينية، وهو ولاء لفظي في أغلب الأحيان، عندما لا تكون البلدان متاخمة للاتحاد السوفييتي» (ص: ٣٢٧) أن مداد كتابه: «جمهورية إمبراطورية» ما كاد يجف (كانون الأول ١٩٧٣)، حتى كانت الولايات المتحدة توجه الضربة الأخيرة والقاتلة لنظام الليندي (أيلول ١٩٧٣) وتقدم معونتها لبينوشيه، هذا هو صفاء قائد من قادة فكرة يمين فرنسي يتظاهر بتبنيه تعريفاً كاذباً للحلم الأمريكي..

والمأساة لا تفتأ تجرى أمام أعيننا ، والمعركة لم تنته . والواقعية إذاً أخطأت الهدف ، ضلت السبيل . ولا يزال الانتصار ممكناً أمام الحلم ، بشرط أن يُقلب ترتيب الأفضليات ، سواء في سياسة الولايات المتحدة الداخلية أو سياستها الدولية . فعلى الصعيدين لا خطر على الديمقراطية إلّا عندما لا تكون لها الأفضلية في تحديد الأهداف والوسائل ..

إن الواقعية الحقيقية تنضوي تحت لواء الوفاء للحلم الأمريكي ..



التاريخ لم يفِ بوعود الحلم كلها ويحمل على الشك في الفُرص التي قد تُتاح لهذا الحلم ليسوي المجتمع الأمريكي ، على أن التناقض بين تطلعات ثورة ما وبين منجزاتها ، لا يقتصر على الولايات المتحدة ، فالسمة المميزة والأساسية في كل انتفاضة شعبية كبرى هي بلا شك ، بعث أمل رحب يُتيح للمضطهدين ، وهو يعبىء طاقاتهم ، أن يطيحوا بنظام سير الأمور السابق ، يبرز إلى الوجود ، في آن واحدٍ قوى جديدة ، سرعان ما تفرض المثل الأعلى الثوري وتنحته وتشوهه . إن ثورة ١٧٨٩ (الفرنسية) أدتّ إلى نظام نابليون ثم إلى ديمقراطية ليس فيها الكثير من الليبرالية والتقدم . وإن السوفييت عام ١٩١٧ انتهوا إلى مجتمع تحصره بيروقراطيته . وإن الثورة الأمريكية شقت الطريق لمظالم وفوراق سجّلت تفوق الإتجاه الرأسمالي على الإتجاه الديمقراطي .

إن الحلم الذي أنكره وخانه الممسكون بزمام السلطة الاقتصادية والسياسية ، لو لم يكن يُلهم أفراداً وجماعات يرفضون اليأس ، لكانت هذه النهاية تافهة . وهؤلاء الأفراد والجماعات ، سواء فيما يخص شروط حياتهم المادية أو حرياتهم ، أمامهم من كثرة ما ينبغي لهم الحصول عليه ، ما يحول دون انكفائهم على أنفسهم في استسلام كئيب . فلطالما اعتقدوا أن ما يعانونه من العوائق تفرضه عليهم المدنية الصناعية : هذا الوحش البارد . فإذا كان الحال على هذا المنوال وأنّ ثمّة دعاوة لجوجاً ورعناء تجهد لحملهم على الاقتناع بذلك ، فليس عليهم إذاً إلّا الاستستلام للقدر المحتوم . والفوارق الإجتماعية والمظالم هي ، في هذه الحال ، ضريبة التقدم الصناعي التي لا تُطاق ، وإنما لا مناص منها أيضاً . فهي تنزع عن العمل شخصيته كما تنزعها عن الحياة في المدن ، مع أجور عمل بخسة تجانبها ثروات طائلة ، وعطالة عن العمل تعايش ترفاً فخوراً ، وأكواخ حي هارلم القذرة على قاب قوس

أو أدنى من دور السكن الفخمة يحميها حرس مسلح ، ومدارس رديئة في الأحياء الشعبية عاجزة عن منافسة معاهد التعليم الخاصة ، المقصورة على أبناء الأسر الكريمة المحتد ، وعدالة متفاوتة وفساد في صميم الحكم ــ كل هذا سيكون في نظام سير الأمور ــ .

غير أن الأفراد والجماعات الذين لم يستسلموا ، يصلون إلى اليقين الواضح بأن المدنية الأمريكية ليست المدنية الصناعية بل ليست هي إلا شكلاً من أشكالها الممكنة ، ولعله ، بتعبير أدق ، من أقلها مدنية ، ولا سيما أنه يقدم تضحيات أكثر إلى القوة . لقد اكتشفوا أن التقدم الصناعي ليس مرادفاً للتجمع الصناعي ، وأن الضخامة ليست مصدر الفاعلية[1] ، وأن الإزدهار لا يمكن أن يكون غاية في ذاته ، وأن الفساد والامتيازات ليست شراً لا بد منه ، وأن الفوارق الإجتماعية ، ليست كما يتمناها جون كالهون ، جزءاً لا يتجزأ من التقدم .

أن أعمق الأمريكيين ادراكاً لمواطن النقص الخطيرة في مجتمعهم ، بدؤوا يدركون أيضاً أسبابها العميقة وانتبهوا إلى أن تاريخهم قد قلب مراتب القيم التي عبّر عنها بوضوح إعلان الاستقلال . فهل يستطيعون سبيلاً إلى ترجيح الديمقراطية على الرأسمالية ، والحرية على محبة النظام والمساواة على الآراء العنصرية التعصبية ؟ وهم يتساءلون ، لأن وعودَ عام ١٧٧٦ لم يتحقق إلا جزء يسير منها ، بينما تحقق هدف بكامله لم يفكر فيه جيفرسون ، وهو القدرة .

هذه القدرة كان العنف ثمن الحصول عليها . عنف مادي واقتصادي ، عنف لا عديل له في البلدان الرأسمالية ، ولا في المرحلة الزمنية ذاتها ، وعلى أرض هذه البلدان الرأسمالية . فالشراسة الوحشية التي عومل بها الهنود والسود ومنظمات العمال ، هل توضع موضع القمع الذي مارسته الدول الأوروبية في مستعمراتها ؟ ثمةَ صلة ناعمة قد تقوم بين مظاهر القوة هذه ، وكأن الهنود الحمر والعبيد والمهاجرين قد عوملوا معاملة المستَعمرين في الداخل .

لكن العنف الذي بلغ ذروة حدته في حرب الانفصال ، قد عبر الحدود يوم قبلت الولايات المتحدة تحمل مسؤولياتها العالمية وكانت إرادتها ، سواء على الصعيد الداخلي ، أو الصعيد الدولي ، بفرض مفهوم ما لنظام ، تتطلب كما ذكرنا وتستدعي وسائل من الطبيعة ذاتها ، وسائل تبلغ من الضخامة ما يتّم على أن ما من شيء يستطيع مقاومتها . فحرب الفييتنام خصوصاً أتاحت فرصة لإبداء قدرة تدمير لم يعهد لها مثيل في حرب من طراز استعماري .

---

(١) يُنظر في هذا الموضوع كتاب «انتحار الديمقراطية» الفصل الرابع : الإنسان ورأس المال.

حتى آنذاك، أي ابتداء من سحق القبائل الهندية حتى نشوب الحرب العالمية الثانية، وعبر القتال الأخوي بين الشمال والجنوب ــ باستثناء حرب كوريا التي انتهت بعودة إلى الوضع الراهن ــ السابق ــ لم تعرف الولايات المتحدة حلاً لنزاع سوى استسلام الخصم، بلا قيد أو شرط، إلا أنها لم تستطع بلوغ هذه النتيجة في الفييتنام، وفي الطريقة التي وُجهت فيها هذه الحرب (كثافة القصف واتساعه، ثم موقف الحكومة الأمريكية من الكونغرس ومن المعارضة.). وجدت أمريكا أو بعض منها، في الأقل، دوافع التمرد على مفهوم للسلطة، وعلى مفهوم للنظام الداخلي والدولي كانت الحكومة تتوخى فرضه.

كانت أمريكا، بمساحة أرضها الشاسعة، وسعة مواردها الطبيعية، وقطعان عبيدها، وتدفق يد عاملة لا تملك الدفاع عن نفسها، تملك كل وسائل القدرة ومعطياتها، ولم يكن ينقصها سوى تدرب شاق تقوم به وهو: كيف السبيل إلى استخدام هذه القوة؟ وكان رد فعلها الأول أن تستخدمها بلا حدود، لخدمة النظام الداخلي والخارجي على حد سواء، فهما متساويان في التعسف، وكلاهما قليل الخضوع لمفاهيم الحق. تجربة مريرة توحي الآن إلى أفضل العقول، الإحساس بالمدى وبإمساك النفس، والناس الذي وجهت إليهم هذه العقول انتقاداتها قد تعلموا أنفسهم الدرس، إنما ليس إلى حد تعديل أهدافهم، بل إلى حدٍ يكفي لحملهم على إعادة النظر بحججهم وبراهينهم. فمداراء الشركات الدولية الكبرى هم أيضاً واثقون بالقدرة التي امتلكها قبلهم أرباب الصناعة في القرن التاسع عشر، إلا أنهم يحترسون من التأكيد، كما فعل هؤلاء، إن هذه القوة تضعهم فوق الحق. وهكذا عمدوا دفعة واحدة، إلى الخروج بتفنن جديد هو: الترابط الاقتصادي الذي سيجعل من فروع شركاتهم في الخارج المخافر الأمامية لمعونة التنمية، وأعمدة عالم موحد.

غير أن القول لا يبدل من طبيعة الفعل، والأمر لا يزال مجسداً في السعي وراء مزيد من القوة، قوة اقتصادية تقوم على «التبادل اللامتكافئ»: مواد أولية ويد عاملة بثمن زهيد وتصدير التكنولوجيا بأرفع الأثمان. فما أشد وطأة النظام الذي ينوء على جماهير سكان خاضعة لسيطرة هذه الإمبراطورية الأمريكية.

هذه الإمبراطورية لا تزال ردود فعلها كما لو كانت لا تقدر القوة التي تطأ بها ضحاياها حق قدرها. ومما لا ريب فيه، أن بعض قادتها لا يساورهم أي شك من هذه الناحية. فالرئيس أيزنهاور، الجندي، كان يبدو واعياً لقدرة التدمير التي في قبضته، وجون كندي «عند أزمة الصواريخ» (١٩٦٢) قد قدّم الدليل على رباطة جأشه، غير أن لندن جونسون عندما أمر، بعد مرور ثلاث

سنوات ، بالقصف المكثف على الفيتنام الشمالية ثم نكسون ـــ كيسنجر بالغارات الجوية عليها في كانون الأول ١٩٧٢ ، قد برهنوا على أن نظرتهم في الدمار الذي ينزلونه بأعدائهم مقدرين نتائجه السياسية فوق قدرها بكثير ، هي نظرة مجردة غير موضوعية .

إن عشرات العمال الذين كانوا يُقتلون عند كل إضراب في الولايات المتحدة ، هل يبقون على بعد رهيب من الواقع عند حراس النظام الذين يظنون أنهم قادرون على حصر حركة مطالب عمالية بدعوة عشرين ألف رجل إلى السلاح . إن جون شتاينبك قد أورد في كتابه : « فئران ورجال » استعارةً مدهشة عن هذه القوة التي تجهل نفسها . لينّي العملاق ، الساذج المتخلف العقل ، يقتل الفئران التي يحب مداعبتها ، ولا يساوره الشك فيما يفعل ، ويقول كأنه يعتذر :

« ما أصغرها .. إني أداعبها ، فتعض أصابعي ، فأقرص بلطف رأسها فتموت ـــ لأنها جد ضئيلة ـــ . »[٢] .

وتتكرر المغامرة ذاتها بعد ذلك مع جروٍ : « لماذا ينبغي لك أن تُقتل؟ فأنت لست صغيراً كالفئران ، وأنا لم أهزك هزاً شديداً » ، ثم يضيف : « أنا ما كنت أدري أنك ستُقتل بهذه السهولة »[٣] . وبعد الفار والجرو يأتي الكائن البشري . فهو ، كي يكتم صيحات زوجة كورلي ، يضع يده على فمها قائلاً : إياك والصياح ، ثم هزها فتهاوى جسدها على الأرض كجسد سمكة ميتة ، ثم همدت حركتها ، فليني قد كسر عنقها فخفض نظره إليها ورفع يده عن فمها بتؤدة ، لكنها ظلت هامدة . وقال لها : « أنا لا أريد بك شراً . وعندما لم تجب انحنى عليها ورفع ذراعها ، ثم تركه يهوي ، ثم بدا شارد الذهن برهة ، ثم مرتعباً ، وتمتم قائلاً : لقد قمت بحماقة ، لقد اقترفت شراً آخر »[٤] .

إن شعور ليني بإثم « عمله الشرير » ، لم يحل دون مصرعه بيد أفضل أصدقائه . هنا تنتهي الصورة (الاستعارة) بلا شك : فنكسون ، لأنه تجاوز سلطة أساء تقدير مداها ، قد قُتل سياسياً لا جسدياً ، ولم يقتله أحد أصدقائه ، بل قتله تحالف أولئك الذين ، سواء في الكونغرس أو الصحافة ، ما كانوا يشعرون إلا بالاشمئزاز من مفاهيمه للسلطة والنظام والقوة .

وإن موت نكسون هذا لا معنى له ، إلا إذا كان لا يحد نهاية مطاف ، بل نقطة إنطلاق

---

(٢) ج شتانبك ـــ فئران ورجال ص: ٢١ ـــ ٢٢ .
(٣) المصدر ذاته ص: ١٤٧ ، ١٤٩ .
(٤) المصدر ذاته ص: ١٥٨ ـــ ١٥٩ .

جهد كبير يتوخى أن يُعيد إلى المجتمع الأمريكي ترتيب الأفضليات ؛ ترتيب أفضلياته عام ١٧٧٦ الذي سرعان ما قلبه التاريخ رأساً على عقب ، تلك هي ، كما يبدو ، نية الرجال الذين يدأبون لا في الكونغرس والصحافة فحسب ، بل في أكثر الأوساط تبايناً ، ليُظهروا للملأ ، التجاوزات والتجسس والأكاذيب والفساد وأعمال العنف التي دفعت جميعها أمريكا بعيداً جداً عن حلمها .

أولئك الرجال الشجعان ينتصب في وجههم أناس يجسدون القوة ويبدون مهيئين لاعتبارها غاية في ذاتها ، ويؤمنون بالقوة من أجل توطيد النظام في الداخل والخارج : قوة عسكرية ، قوة المال ، وقوة وكالات الجاسوسية ، وقوة الشراكات والتواطؤات التي تُشرى شراءً . فمن الطبيعي إذاً أن يشجع هؤلاء على ظهور الأنظمة الدكتاتورية ليفرضوا « قانونهم ونظامهم » على العالم ، فالمصالح التي كُلفوا الدفاع عنها لا تمت بشيء إلى الإتجاه المدون في إعلان الاستقلال . إلا أنه أمر طبيعي أيضاً ، أن يعمد خصومهم لفضح الدعم المتدفق على نغوين فان ثيو سابقاً ، ولا يزال يتدفق على بنوشي حالياً وعلى كثيرين غيرهما ـــ إلى مواجهتهم بتعريف آخر لمصلحة الولايات المتحدة القومية ، تعريف لا يضع في المقام الأول القدرة الاقتصادية أو مقاومة الشيوعية فقط ، إنما يضع في رأس الأفضليات كلها إنطلاقة الديمقراطية الأمريكية سواء في الداخل أو عبر الحدود في الخارج .

إن عكساً ، كهذا ، يتحقق في ترتيب الضرورات العاجلة ، وإن العودة إلى وحي عام ١٧٧٦ مع تحديثه يفترضان تقدم الديمقراطية على رأس المال ، والحرية على النظام العقيم ، والمساواة على التمييز العنصري وعلى الدفاع عن الامتيازات ، والحق على القوة . هذا ما لا يتسنى بلا تحول يبدو أنه بدأ يتحقق في الرأي العام ، إلا بإصلاح المؤسسات وإلا بكفاح يهب في وجه كل من يتجاوز السلطة . فمتجاوزو السلطة هؤلاء هم أعداء يُخشى جانبهم . وقد قال بنيامين فرانكلين ، منذ قرنين : « إن بعض كبار من قابلت من المحتالين كانوا أغنى المحتالين . » ، إنهم لا يزالون في الوجود أغنى وأقوى من أي وقت مضى ، ومصقولين أكثر من المحتكرين والمضاربين في نهاية القرن الثامن عشر ، وأرهف ذوقاً ورقة من « الغولد والفاندربلت » في القرن التاسع عشر ، ويملكون وسائط أكبر تدفع جشعهم إلى أبعد من ذلك ، وتخدمهم مجموعة من الخبراء والفنيين .

خلال هؤلاء نظام بكامله يقوم ، رأسمالية تتجاوز شراستها حدود الظن ، ينبغي الإطاحة بها إذا كان للحلم أن ينبعث ، فهل يمكن الحلم بذلك ؟ .. هل يمكن الحلم بتحقيق الحلم ؟ ......

الفهرس

□ الفصل الثاني

□ الفصل الثالث

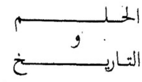
الحلم والتاريخ، أو، مئتا عام من تاريخ أمريكا = LE REVE ET L'HISTOIRE / تأليف كلود جوليان؛ ترجمة نخلة كلاس. ـــ ط. ٢. ـــ دمشق: دار طلاس، ١٩٨٩. ـــ ٦٦٦ ص. : خرائط؛ ٢٤ سم.

١ ـــ ٩٧٣ ج و ل ح ٢ ـــ ٣٢٠،٩٧٣ ج و ل ح ٣ ـــ العنوان ٤ ـــ العنوان البديل
٥ ـــ جوليان ٦ ـــ كلاس آ

مكتبة الأسد

رقم الإيداع ـــ ١٩٨٩/٦/٨٠٨

رقم الإصدار ٤٤٦



في الذكرى المئوية الثانية للولايات المتحدة، ألّف «كلود جوليان» هذا الكتاب الذي يفرض نفسه، لكونه تاريخاً عميقاً يجلو التناقضات الحالية للسياسة الأميركية. فابتداءً من رئاسة واشنطن الأولى حتى فضيحة «ووترغيت» تستمر المسرحية (الدراما) ذاتها: كفاح الديمقراطية ضد امتيازات الثراء السياسية، والحريات العامة ضد ما سُمّي بالقانون والنظام، والمساواة ضدّ التمييز العنصري.

إن «كلود جوليان» إذ يكشف هنا نصوصاً لم تُعرف إلّا قليلاً، ويذكر أحداثاً منسيّة، يروي لنا أيضاً تاريخ هذه المعارك الضارية المثيرة، وكيف تقوم على صراع أوسع يجري على المستوى العالمي:

ـ أسيادة الشعوب أو النظام الدولي تحت اسم السلام الأمريكي؟.

ـ أحقوق الشعوب الكادحة أو قانون الشركات المتعددة الجنسيات؟.

ـ أتمرّد الفئات المضطهدة أو تفوق العرق الأبيض والدول المصنّعة؟.

إن «كلود جوليان» رئيس تحرير «الموند ديبلوماتيك» يلقي هنا ضوءاً جديداً على المجتمع الأمريكي بعد أن أظهر جوانب ووجوهاً أخرى منه في كتابيه: «الامبراطورية الأميركية» و«انتحار الديمقراطيات».

